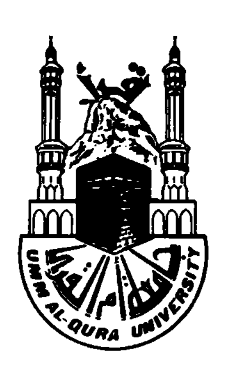
المملكة العربيّة السّعوديّة
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القرى
معهد البُحوث العلميّة
مركز إحياء التّراث الإسلاميّ



المقاصدُ الشّافيةُ
في شرحِ الخُلاصةِ الكافيةِ

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ
(٧٩٠ هـ)

الجزء الثامن

تحقيق

الأستاذ الدكتور محمّد إبراهيم البنّا

ⓗ جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٦-٨٤١-٠٣-٩٩٦٠ (ج٨)

١-اللغة العربية - النحو ٢-اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٦-٨٤١-٠٣-٩٩٦٠ (ج٨)

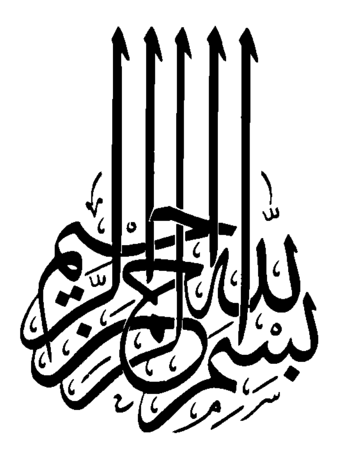
جامعة أمّ القرى
مكّة المُكرّمة

الطّبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

٨


بسم الله الرحمن الرحيم

الوقف

اعلَمْ أنَّ الوقفَ نظيرُ الابتداءِ ، أى مُقابِلُه ، والابتداءُ عملٌ ، فالوقفُ[1] استراحةٌ عن ذلك العمل ، فإذاً أصلُه أن يكون على السكون ، كما أنَّ الابتداء أصلُه أن يكون بالحركة . ثم إنَّه يتفرَّعُ عن قصدِ الاستراحة في الوقف ثلاثةُ مقاصدَ ، فيكون لتمام الغرضِ من الكلام ، ولتمامِ النَّظْم في الشعر ، ولتمام السجع في النثر . ثم إنَّ الوقف إنَّما يكون على الآخر ، والأواخُر محلُّ التغيير، فغيَّرُوا الأواخر عند الوقف على حسب المقاصد اللفظية أو[2] المعنويّة . وجملةُ أنواعِ التغيير الحادثةِ في الوقفِ المشهورة [3] في كلام العرب ثمانيةُ أنواع ، وهي : السكونُ والرَّومُ ، والإشمامُ ، والتضعيفُ ، والنقلُ ، والإبدالُ ، والحذفُ ، وإلحاق هاءِ السكت . وهذه الأنواعُ كلُّها قد ذكرها الناظم ، وذكر مواضعها ، وابتدأ بما يتعلَّقُ بالنُّون[4] منها ، فقال :

تَنْوِينًا اَثْرَ فَتْحٍ اَجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا ، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ اَحْذِفَا

تنويناً : مفعولُ (أوَّلُ)[5] لا جْعَلْ الَّتي بمعنى صَيِّر ؛ إذ هي تَتَعدَّى إلى

---

(١) الأصل : بالوقف .

(٢) س : والمعنوية .

(٣) الأصل : المنثورة .

(٤) المراد بالنون هنا : التنوين .

(٥) سقط من س .

مفعولين كما تقدّم في بابه[1] . وإثْر فتحٍ : ظرفٌ متعلّق به . وتِلْوَ بمعنى تالٍ ، أى : تابع ـ وهو مفعولٌ باحذف ، على حذف الموصوف ، أي : احذف تنوياً تالي غير فتح .

ويعني أنَّ التَّنوين اللاحق لآخر الاسم إمّا أن يكون بعد فَتْحٍ أو بعد غيره، وهو الضمُّ والكسرُ ، والفتحُ في كلامه ليس مُقْتَصَراً به على فتح البناء فقط ، وإن كانوا إنما يطلقون ا لفتح والضمّ والكسر على حركات البناء ، كما يطلقون الرفع الّصب والجرّ[2] على حركات الإعراب[3] ، لكنهم قد يُعبِّرون عن حركة الإعراب بالفتحة والضمة والكسرة ، فأطلقها الناظم على ما تَنْطَلق عليه من حركة بناءٍ أو حركة إعراب .

فإن كان التَّنوينُ بعد فتحٍ فإنّك تُبْدِلُه ألفاً فتقول في رأيت زيدَكْ : رأيت زيدا ، وفي أكرمت عَمْرَنْ : أكرمت عمْرا . وكذلك فتحةُ البناء إذا تبعها التنوين، وذلك في أسماء الأفعال ، نحو : حَيَّهَلَنْ ، وإِيهَنْ ، ، وَوَيْهَنْ ، تقول في الوقف : حَيّهلاَ ، وإِيَها ، ووَيْهَا . وكذلك ما أشبهه .

وإن كان التنوين بعد غير فتحٍ فإنه يُحذَفُ رأسًا ، وذلك إذا وقع بعد الضمِّ نحو : هذا زيدُنْ ، فإنّك تقفُ عليه : هذا زَيْدْ ، فتحذف التنوين ، وفي الجرِّ : مررت بزيْدْ . فتحذف أيضا . وكذلك تقول في صَهٍ ومَهٍ إذا نَوَّنْتَه ثم

---

(١) أي في باب (ظن وأخواتها) والتي أشار اليها ابن مالك بقوله « والتي تعبيرا أيضا بها العين مبتدأ وخبرا .

(٢) س : والخفض .

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٣ ـ ١٧ ، ونتائج الفكر للسهيلي ٨٣ ـ ٨٥ ، وشرح الكافية للرضى ١/ ٦٩ ـ ٧١ .

وَقَفْت : صَهْ ومَهْ ، وفي إيهٍ : إيهْ ، وفي هيهاتِ : هيهاتْ وكذلك (في)[1] : يومئذٍ وحينئذٍ ، وما أشبه ذلك . وشَذَّ من ذلك حرف واحدٌ فوُقِف[2] عليه على التنوين ، وذلك : (كأيِّن)[3] ، وَقَف عليها بالنون من القراء مَنْ عدا أبا عمرو ، اتباعًا للمصحَفِ ، إِذْ وَقَع كَتْبُها بالنون [4] .

ووجه عدم إثبات التنوين على حاله أنّه حرفٌ زائدٌ أُتي به للفرق بين ماينصرف وما لاينصرف في المعرب وفي المبني أتي به بمعنى آخر ، وهو كالحركة ؛ لأنّه يتبعها ، فلا يوقف عليه عليه بحاله ، وأيضاً أرادوا الفرق بينه وبين / النون الأصليّة ، نحو : حَسَنٍ ، وما أشبه الأصليّة نحو : رَعْشَنٍ [5] ، هذا وجهُ عدم بقائها على حالها في الوقف . / ٢ /

وأما إبدالها مع الفتح وحذفُها مع غيره فوجهُه أنَّ النُّون تُشْبِه الألف من حيثُ كان اللِّينُ في الألف يقاربهُ الغُنَّة في النون ، فأبدلوها ألفاً لما بينهما من المقاربة . وكذلك كان الأصلُ في الرفع أن يُبدلَ واوًا ، وفي الجرِّ أن يُبْدَلَ ياءً ، وهي لغةٌ لبعض العربِ أن يقولوا في الوقف : قام زيدُو ، ومررت بزيدِي[6] ، كما يقولُ الجميع : رأيت زيدا . ولم يُنَبِّه عليها الناظم لِقلّتها ، لكنَّ اللُّغَةَ

---

(١) عن س .

(٢) س : فيوقف .

(٣) ورد هذا الحرف في سبعة مواضع من القرآن ، أولها الآية ١٤٦ من سورة آل عمران .

(٤) انظر الاقناع في القراءات السبع لابن الباذش ٥٢٥ .

(٥) الأصل : عثمان . والرَّعْشَ : المرتعش ، والنون مزيدة فيه للإلحاق ، ومن أجل ذلك قال المؤلف : إنها أشبهت الأصلية ، لأنها تثبت في تصاريف الكلمة كما تثبت الأصلية ، انظر شرح الشافية للرضى ١/ ٥٩ ، والكتاب ٤ / ٣٢٠ ، واللسان : رعش .

(٦) الكتاب ٣ / ٥٢٢ ، ٤ / ١٦٧ ، وهي لغة نسبها الأخفش الكبير إلى أزد السراة .

الفُصْحى حذفُها في هاتين الحالتين لمكان ثِقلِ الواوِ والياء في أنفُسهما بخلاف الألف فإنها خفيفة . فإذا اجتمعت الضَّمَّةُ أيضاً مع الواو ، والكسرة مع الياء ، كان ذلك أثقلَ. ولم يكن في الفتحة مع الألفِ ثِقَلٌ فتركوها على حالها. على أنّ بعض العرب يعامل الألف معاملة الواو والياء في الحذف فيقول : رأيتُ زيدْ[1]، كما يقولُ : هذا زيدْ ، ومررت بزيدْ . ولم ينبِّه على ذلك الناظمُ لقلَّته ، ثبت نَقْلُ هذه اللغة في كتاب سيبويه ، في النُّسخَةِ الشرقيَّة (منه)[2] ، عن أبي الحسن ، وحكاها الفارسيُّ عن قطرب ، عن أبي عُبَيدة ، وأنشد بيت الأعشى[3] :

إلى المرءِ قيسٍ أُطِيلُ السُّرى وآخُذُ من كلِّ حَيٍّ عُصُمْ

وأبياتًا أُخَر ، ومنه أيضا ما أنشده قُطْرُبٌ ، من قولِ عَدِيٍّ بن زيد[4] ، ونَسَبَه البكريُّ لطرفَةَ :

شَئِزٌ جَنْبِي كأنِّي مُهْدَأْ جَعَلَ القينُ على الدَّفِّ إبَرْ

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٢/ ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، وفي حاشية كتاب سيبويه ٤ / ١٦٧ ـ ١٦٨ نص منسوب إلى أبي الحسن الأخفش في ذلك ، وهي لغة لربيعة .

(٢) ليس في س .

(٣) ديوانه ٣٧ ، والبيت في ا لمسائل العسكرية ١٣٠ ، والخصائص ٢/ ٩٧ ، والروض الأنف ٢/ ٢٣٤ ، وابن يعيش ٩ / ٦٩ ـ ٧٠ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٢٦٨ ، والخزانة ٤ / ٤٤٥ ، وشواهد الشافية ٢ / ٢٧٩ ، واللسان : بذرق .

وعُصُم ، ضبط بضمتين جمعاً لعصام ، وهو وكاء القربة وعروتها . يريد به العهد ، ويكسر ففتح جمع عصمة ، وهي الحبل والسبب . والأول مروي عن ابن جني في المبهج ٤٧ ، والثاني ع ابن هشام في شرح السيرة .

(٤) ديوانه ٥٩ والبيت في الخصائص ٢/٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٣١ ، وابن يعيش ٩/٦٩ ، واللسان ؛ هدأ .

شَئِزَ الرجل : قلق من مرض أو همّ ، والمهدأ من اهدأت الصبي : إذا جعلت تضرب عليه بكفك وتسكنه لينام والدّف : الجنب . والقين : الحداد .

وقال أبو عَمْرٍو الفَقْعَسِيُّ (١) :

أعددت للورْدِ إذا الورْدُ حَفَزْ غَرْباً جروراً وجُلالا خُزَخِزْ

ثم قال :

كَأَنَّ جَوْفَ جِلْدِهِ إذا احتفَزْ في كل عُضْوٍ جُرْذَيْنِ وَخُزَزْ

أراد : كأن في جوف جلده في كل عضوٍ منه جُرْذَين وخُزَزَا

ثم إن ظاهر هذا الكلام يشملُ زائداً إلى ما تقدَّم التمثيلُ به نوعين :

أحدهما : المنقوصُ ، إلا أنَّ الناظم أخرجه ، وذكر حُكْمهُ ، لما فيه من الأحكام المخالفة لما ذكر هنا .

والثاني : المقصورُ : وهو لم يَخُصَّه في هذا الباب بذكرٍ ، فالعبارةُ شاملة له ، وهي تقتضي فيه ما تَقْتَضي في الصحيح الآخر ، من أنك تحذف التنوين في الرفع والجرّ ، وتقف عليه في النصب بعد(٢) إبداله ألفاً ، فإذا قلت: هذا فَتى ، ووقفت عليه ، أو : مررت بفتى ، فتلك الألف هي الأصلية ، نظيرُ الدال في زيد .

وإذا قلت : رأيتُ فتى ، فالألف هي المبدلة من التنوين ، نظيرُ الألف في : رأيت زيدا ، وحُذفت الألفُ الأصليةُ لاجتماع الساكنين ،. فالناظم لما رأى الحكم المقرَّرَ غير ظاهر في المقصور حمله على ما ظهر فيه وهو الصحيح الآخر ، وهو

---

(١) البيتان الأولان في المنصف ١/٢٧ ، وسر الصناعة ٤٧٧ ، واللسان : خزر

الورد : القطيع من الطير ، والجيش على التشبيه والحَفْز : حثك الشيء من خلفه ، وفرس غرب : كثير العَدْو . واحتفز في مشيه : أجتهد . والخزز : ولدالأرنب ، وجُلال : ضخم . وبعير خزز : قوي غليظ كثير العضل .

(٢) في الأصل : مع إبداله .

قيـاسٌ واضح إن ساعده الدليلُ . وما ذهب إليـه (هنا)[1] هو الذي اختـار في التسهيل[2]، وهو مذهب الفارسيِّ في الإيضـاح[3] ، والمسـألة ذاتُ أقـوالٍ ثلاثةٍ ، هذا أحدها .

والثـاني : مـذهبُ[4] المازني أنَّ الوقف على ألِف التنوين في الأحـوال الثلاثة[5] .

والثـالث : مـذهب الكسـائي أن الوقف / على ألف الأصل[6] مطلقـاً في الأحوال الثلاثة . /٤/

ولا نَصٌ لسيبويه في المسـألة يُؤخَذُ له منه مذهبٌ ، فزَعَم ابنُ عصفورٍ ، وهو يظهر من ابن جنى [7] ، أنَّ رأيه رأيُ الفـارسيّ [8] . وزعم السيرافي أن رأيه رأيُ الكسائي . ولسنا لتحقيق ذلك هنا .

وحـجـةُ مـا ذهب إليـه الناظـم مـا تقـدّم من حـمل المعتلّ على الصـحيح ، والخفيِّ على الجليِّ .

وأيضــا فـإن مـا رُوي عن العـرب من إبدال ألف مُـثَنًّى يـاءً في الوقف ، فيقولون : مُثَّنى[9] وقوم يبدلونها واواً ، ولم يَرِدْ [10] ذلك في ألف التنوين ، في

---

(١) عن س .

(٢) التسهيل ٣٢٨ .

(٣) التكملة ٢٦ حيث قـال الفـارسي : « إلا أن الألف في حـال النصب إذا كان الاسم منصرفـا بدل من التنوين . وفي الجر والرفع هي التي تكون حرف الإعراب ، وقال أبوعثمان : هي في الأحوال الثلاثة التي هي بدل من التنوين يعني إذا كـان الاسم منصـرفـا » ، وشـرح الشـافـيـة للرضى ٢/٢٨٣ ، والإقناع لابن الباذش ٣٥٤/١ ـ ٣٥٥ .

(٤) الأصل ، ت : ذهب .

(٥) التكملة ٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٢٩ .

(٦) ص ، ت : الوصل ، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٤٣٠ .

(٧) الخصائص ٢ / ٢٩٦ .

(٨) انظر شرح الشافية للرضى ٢ / ٢٨٣ .

(٩) الكتاب ٤ / ١٨١ .

(١٠) ص ، ت : يروا .

نحـــو : رأيت زيدا ، فلم يقـــولوا : رأيتُ زيدَىْ ، ولا زيدو . فلو كـــانت ألف الأصل[1] مطلقا لم يمتنعوا من إبدالها حيث كانت . وأيضًا فإن العرب تُميلُ : هذا فتى ، ولو كانت ألف التنوين لم تُمل ، كما لا تُمَال الألف في : رأيت دما . واستدلَّ ابن عصفور (أيضا)[2]بأنّ هذه الألف تُمالُ في حالة الرفع ، ولا تمال في حـالة النصب ، وبأنهـا تقعُ قـافيـة في الرفع والجرِّ ولا تقع قافيةً في حـالة النصب . وهذا ــ لو صَحَّ ــ دَليلٌ[3] ، لكنهم قد نقلوا عن القُرَّاء إمالة هذه الألف حالة النصب ، كقوله تعالى : ﴿ أو كانوا غُزًّى ﴾ [4]، و ﴿ سَمِعْنا فَتًى ﴾ [5] ، وما أشبه ذلك ، مع أنهم لم يميلوا : ﴿ وقد آتيناك من لدنّا ذكرا ﴾ [6] ، ولا ما كان نحوه أصلاً . فهذا يردُّ ما[7] ذكره ابن عصفور[8] ، وهو دليلٌ للكسـائي على الناظم .

وقد اعتذر بعضُهم عن هذا بأن المنصوب الممال قليلٌ في القرآن ، مع أنَّ العرب تُشَبِّه الأصلي بالزائد (والزائد بالأصلي) [9] ، فيجرى حكمُ أحدهما على الآخر ، فلا دليل في الإمالة على هذا . إلاّ أنّ ابن الأنباري [10] حكى أنَّ العرب تقول : رأيت فتى ، فَتُمِيلُ الألفَ[11] إلى اليـاءِ مع أنَّ ألف التنوين لا

---

(١) ص ، ت : الوصل .

(٢) عن س .

(٣) ص ، ت : الدليل .

(٤) الآية ١٥٦ من سورة آل عمران .

(٥) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

(٦) الآية ٩٩ من سورة طه .

(٧) انظر الإقناع لابن الباذش ١ / ٣٥٢ ـ ٣٥٣ ، ٣٥٥ .

(٨) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٤٣٠ .

(٩) عن س .

(١٠) إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٤١٨ .

(١١) الأصل : بالألف .

تُمالُ، فلا يُقال : رأيت عَمْرَي[1] في : رأيت عَمْرَن [2] ، يعني بالإمالة ، وأما كونها لم تقع قافية ، فقد نقل غيرُ ابن عصفور أنها وقعت كذلك ، وأنهم وجدوا في كلمة مقصورة :

فَلاَ تُرَى أمرًا سُدى

وبعد ذلك :

لكل حمد يُشْتَرى

وأنشد الزَّجاجي[3] :

وَرُبَّ ضَيَفٍ طَرَقَ الحيَّ سُرى صادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا ما اشْتَهى

وقد يُعْتَذَرُ عن هذا أيضا بأنه نادرٌ ، وبنحو ما اعتذر ابن الباذِش في الإمالة [4] واستدل للمازني على مذهبه بأن ما آخره ألفٌ قبل التنوين فيه فتحةٌ في الأحوال كلها[5] ، فصار في جميع أحواله كزيداً في حالة النصب ، فلما ساوى الصحيح المنصوبَ جميع (أحواله)[6]، أبدل من التنوين الألف، كما أبْدَلوا[7] في المنصوب الصحيح ، وأيضا اتفق البصريون على أنها في النصب بدلٌ من التنوين ، على (ما)[8] نقل ابن جني ، وصورة المرفوع والمجرور كصورة المنصوب، فليكن (الحكم)[8] كذلك في الجميع، وهو[9] استدلالٌ فيه ضعف .

---

(١) النّسخ : عَمْرا ، بالألف . وأثبتهاباالياء لتتبين الإمالة ، وهي كذلك في إيضاح الوقف والابتداء .

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤١٧ .

(٣) الشماخ ، ملحقات ديوانه ٤٦٤ ـ ٤٦٥ ، والحماسة ٢ / ٣٦٩ ، والبيان والتبيين ١/ ١٠ ، وابن يعيش ٩/ ٧٦ . وشرح والشافية للرضى ٢ / ٢٨٣ ، وشرح شواهدها ٢٠٢ .

(٤) انظر الإقناع ١ / ٣٥٥ .

(٥) في س : ثلاثة وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ص / ٤٢٩ .

(٦) سقط من س .

(٧) الأصل ، ت : أبدلها .

(٨) عن س .

(٩) الأصل : وهذا .

واستُدِلَّ[1] للكسائي أن حذف الزائد أولى من حذف الأصليّ ، فلذلك كانت ألفُ التنوين هي المحذوفة في كل حالٍ [2] .

* * *

وَاحذِفْ لوقْفٍ في سِوَى اضْطِرارِ صِلَةَ غَيرِ الفتحِ في الإضمارِ

الإضمارُ ، يريدُ به الضمير ، أي : في الاسم ذي الإضمار ، يعني أن الضمائر إذا وَقَفْتَ عليها فإن صلتها ـ وهي / ما يتبع حركاتها[3] من حروف المدّ ـ على وجهين :

أحدهما : أن تكون تابعةً لغير الفتح ، وذلك إذا تبعت الضمّ ، ولا تكون هناك الا واواً ، أو الكسر ولا تكون إذ ذاك إلا ياءً ، فهذه لا بدّ من حذفها عند الوقف لا عند الوصل ، ولا في الضرورة ، وذلك قوله : « واحذف لوقف في سوى اضطرار » ، إلى آخره ، فتقول في رأيتُهُو : رأيتُهْ ، وفي لهُو : لَهْ[4] ، وضربَهُو : ضربَهْ . وكذلك تقول في عَلَيْهُو ، ولَدَيْهُو ـ على من وصل الهاء ـ : عَلَيْه ولَدَيْه ، وكذلك مِنْهُو وعَنْهُو وتقول : منْهْ وعنْهْ . وكذلك تقول في بِهِي وضَرَبْتِهِي وعليهي وإليهي : به ، وضَرَبْتِهْ ، وعَلَيْهْ ، وإِلَيْهْ . وفي هُمُو : هُمْ ، وفي اكرمكُمُو : أكرمكُمْ وفي خرجتمُو : خرجتُمْ . وفي أنتُمُو : أنتُمْ . وكذلك ما أشبهه .

(١) س : واستدل الكسائي ، ت : واحتج للكسائي ، الأصل : واحتج الكسائي .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٤٣٠ .

(٣) س : حركتها .

(٤) الأصل : وهي كقوله .

والثاني : أن تكون الصلّة تابعةً للفتح ، ولا يكون إلا ألفاً ، فمفهومُ كلامه أنها لا تُحذَفُ أصلاً ، بل تتركُها على حالِها ، فتقولُ : ضربتُها ، ولها ، ومنها (وعنها)[1] ، وفيها ، وهما ، وأنتما ، وضربتما ، وأكرمكُما . هكذا وصلاً ووقفا؛ ووجهُ ذلك أنَّ من شأن العرب أن يحذفوا الآخر في ا لوقف وإنْ كان من أصل الكلمة كالقاضي والرامي ، فيقولون : القاضْ والرامْ ، وكذلك ما كان إذهابهُ في الوصل إخلالاً نحو : ضربني وغلامي ، فَأَنْ [2] يحَذِفُوا ما ليس من أصلِ الكلمة بل هو زائدٌ عليها أحقُّ وأولى ، أما الألف فلخفَّتِها لم يحذفُوها ، بل تركوها على حالها ، بخلاف الواو والياء فإن لها ثقلاً في الكلام ، وقد تقرَّر هذا قبلُ وأيضاً فإن الألف عندهم من أصل الاسم بخلاف الواو والياء [3] فإنَّ فيهما خلافاً على ما ترى[4] إن شاء الله تعالى .

ثم يتعلّق بكلام الناظم مسائلُ :

إحداها : أنَّ لقائلٍ أن يقولَ في قوله « لِوَقْفٍ » : إنَّه فَضْلٌ لا زيادة فائدةٍ فيه ، لأن كلامه إنما هو في أحكام الوقف ، وقد (تقدم)[5] قبل هذا (قوله)[6] :

« تنويناً اثر فتح اجْعَلْ ألِفاً[7] ، وَقْفًا » .

(١) عن س .
(٢) الأصل ، س : بأن
(٣) سقط من س .
(٤) س : يأتي .
(٥) س : قدم .
(٦) ليس في س .
(٧) في النسخ : تنوينا اجعل قبل فتح ألفا وهو خطأ .

فكــان يسـتـغنى بذلك عن تكرار ذِكْر الوقف ، لكنه لم يفـعل ذلك ، فـمـا وجهه ؟

والجواب : أنه أتى به لفائدةٍ حَسَنةٍ ، وذلك أنَّه لو قال : واحذف في سوى الاضطرار كذا ، لاقتضى حكماً لم يَقْصِدْه ، وهو أنّ الحذف إنما يكون في غير الاضطرار ، وأما حالة الاضطرار فلا تحذف تلك الصلة ، وهذا كلام لا معنى له، لأن ترك الحذف لا يختصُّ بالضرورة ، بل الحذف هو المختصُّ بها ، لكن حالة الوصل لا حالة الوقف ، فقوله : « لِوَقْفٍ » (هو)[1] علة للحذف لا بيان لموضعه، كأنه قال : احذفْ هذه الصلَّةَ في غير الاضطرار لأجل الوقف ، أي : إن الوقف هو العلة في الحذف حالة الاختيار ، وأما في حالة الاضطرار فليست العلةُ الوقف[2] . فَيُؤخَذُ من هذا الكلام الحكم المتقدّم في الوقف ، ويؤخذ منه أنّ الحــذف قــد يقع اضطراراً لا لعلَّة الوقف ، [3] ومــا ذاك إلا الحــذف في الوصل. وهذا صحيح ، فإن الضرورة قد قادت إلى حذف صلة الضمير في الوصل في مواضع منقولة، فمنها ما حُذفت الياء أو الواو منه مع بقاء الحركة ، ومنها ما حذفتا منه مع الإسكان ، فمن الأول ما أنشد سيبويه (من)[3] قول مالك بن خريم ، بالخاء المعجمة ، وفي الشرقية: ابن حريم ، بالحاء المهملة [4] :

فإن يك غثا أو سمينا فإنّني   سأجعل عينيه لنفسهِ مَقْنَعا

---

(١) ليس في س .

(٢) س : فليست العلة في الحذف .

(٣) س : للوقف .

(٤) سقط من س .

(٥) الكتاب ١ / ٢٨ ، والمقتضب ١ / ١٧٦ ، ٤٠١ ، والإنصاف ٥١٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٥٨٦ .

والشاهد في لنفسه ، حذف صلة الضمير .

وأنشد أيضا / لحنظلةَ بن فاتك (١) : /٦/

وأيقن أنّ الخيل إن تَلْتَبِسْ به   يكن لغسيل النخل بعده آبر

وأنشد أيضا للشماخ(٢) :

له زجلٌ كأنهُ صوتُ حادٍ   إذا طلب الوسيقة أو زَميرُ

وأنشد أيضا لرجل من باهلة (٣) :

أو مُعْبَر الظهر يُنْبِي عن وليتّهِ   ما حَجَّ رَبُّهُ في الدنيا ولا اعتمرا

وأنشد أيضا للأعشى (٤) :

وماله من مجدٍ تليدٍ ومالَهُ   من الريح حظّ لا الجنوبُ ولا الصَّبَا

ومن الثاني ما أنشده ابن جني وغيره : (٥)

---

(١) الكتاب ١ / ٣٠ ، وفرحة الأديب ٦٢ ، والإنصاف ٥١٧ .
الفَسيلُ : جمعُ فسيلة وهي صغار النخل ، وآبر النخل : مصلحه .
والشاهد في : بعده .

(٢) ديوانه ٣٦ . والبيت في الكتاب ١ / ٣٠ ، والمقتضب ١ / ٤٠٢ ، والخصائص ١ / ١٢٧ ، ١٧/٢ ، ٣٥٨ ، والإنصاف ٥١٦ ، والضرائر لابن عصفور ٥٢ ، ١٢٣ .
يصف حمارًا وحشيًا . والوسيقة : أنثاه ، والزمير : الغناء في القصبة وهي الزمّارة شبَّه تطريبه اذا طلب أنثاه بصوت الحادي أو الغناء .
والشاهد في : كأنه .

(٣) الكتاب ٣٠/١ ، والمقتضب١٧٦/١ ، والمسائل العسكرية ١٩٧ ، والإنصاف ٥١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٦/٢ ، واللسان : عبر .
وجمل مُعْبَر : كثير الوبر في امتلاء الولية : البرذعة . وينبى عن وليته : يجعلها تنبو عنه لسمنه وكثرة وبره . وقد قلب الشاعر اللفظ ، وكان عليه أن يقول : ينبي وليته عن ظهره .
والشاهد في ربه ، حذف صلة الضمير .

(٤) ديوانه ١١٥ والبيت في الكتاب ١ / ٣٠ والمقتضب ١٧٦/١ والانصاف ٥٣٦ .
والشاهد في : لَهُ ، حيث حذف صلة الضمير .

(٥) البيت ليعلى الأحول الأزدي وهو ابن مسلم بن أبي قيس ،أموي . والبيت في المقتضب ١٧٧/١ ، ٤٠٢ ، والمسائل العسكرية ١٩٨ ،والخصائص ١٢٨/١ ، والمنصف ٨٤/٣ ، والمحتسب ٢٤٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٦/٢ ، والرضي على الكافية ٤٢١/٢ ، والخزانة ٢٦٩/٥ .
أخلت السحابة : إذا رأيتها مخيلة للمطر ، أي يخيِّل من رآها أنها ممطرة ، ومطواي : مثنى مِطْو ، وهو الصاحب والضمير في أخيله وله للبرق .
والشاهد في لَهْ ، حيث حذفت الصلة مع الاسكان .

فَظِلْتُ لدى البيت العتيق أُخيلُه ومِطْوَاي مشتاقان لَهْ أرِقَانِ

وأنشد أيضا [1] :

وأشْرَبُ الماء مابي نحوه عطشُ إلا لأن عيونَهْ سيلُ واديها

قالوا : وهذا الثاني أحسنُ من الأول ، لأنه من إجراء الوصل مُجرَى الوقف على الكمال ، بخلاف الأول ، والناظم إنما تكلّم هنا على الضرورة بالنسبة إلى اللغة المشهورة ، إذْ حَذْفُ الواو والياء مع بقاء الحركة أو حذفها لا يكون فيها إلا ضرورة ، فلا يُعْتَرَضُ عليه بأنّ من العرب من يحدفها في الوصل إذا تحرك ما قبلها على الوجهين ، وهم بنو عُقَيل وبنو كلاب ، نقل ذلك المؤلف في الشرح عن الكسائي ، ونقل ابن جني عن (أبي) [2] الحسن التسكين بعد الحذف في الوصل لغة لأزد السراة[3] ، فإن الناظم إنما تكلّم على اللغة المشهورة ، إلا أنه يُعترض عليه من وجه آخر ، وهو أن الضمير قد تحذف صلته (في الوصل)[4] في حالة السعة لا في الاضطرار ، وذلك إذا كان قبل الضمير ساكن [5] ثابت أو محذوفٌ للجزم أو للوقف ، فتقول : عليْه وعليهي ، ومنهُ ومنهُو . وكذلك : ارمِهْ وارمهي [6] ، وادعُهْ وادعهو[7] ، ونحو ذلك ، فيقال

---

(١) الخصائص ١/١٢٨ ، ٣٧١ ، ٢/١٨ ، والمحتسب ١/٢٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٨٧ ، والهمع ١ / ٢٠٣ .
والبيت مجهول القائل .
والشاهد في قوله : عيونَهْ ، حيث حذفت صلة الضمير مع الاسكان .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الخصائص ١ / ١٢٨ .

(٤) سقط من س .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ١٨٩ ـ ١٩٠ .

(٦) س : وارمهو .

(٧) الأصل : وادعو .

مـثـلاً : إن الناظم قـد حـصـر حـذف صلة الضـمـيـر في شـيـئين وهـمـا الوقف والاضطرار فـي الوصـل . وهذا غـيـر صـحـيـح ، بل تُـحـذف أيضـاً اخـتـيـارا في الوصل بعد السـاكن . وإنما يصح مـا زعم من الحصـر في الضـمـيـر الذي قبله متحرك بالأصل خاصة ، فـهناك لا تُحذَفُ صلته في المشـهور إلا في الوقف أو في الاضطرار فـاقـتـضى كلامـه أن الضـمـيـر إذا سكن مـا قبله لفظا أو أصـلا فإنما يُحذَف لأحد هذين الأمرين ، وليس كذلك ، ولا أجد الآن عن هذا جوابا ! والضـرورة هنا إنما تـعلقت (منه)[1] نصـا بالواو واليـاء لأنه قـال : « واحـذف (لوقف)[1] في سوى اضـطرار صلة غيـر الفتح » فخرجت صلة الفتـح عن دعوى الضرورة (فيـهـا ، وهكذا ينبـغي أن يكون ، فإنه لم يأت حذفُ صـلـة الفتح في ضرورة ولا غيرها ، وإنما)[1] جاء في لغة طيِّء حذفها ، ونقل حركة الضمير إلى مـا قـبله ، قـال خطيب وفـد طيء : « بالفـضل ذو فـضلكم الله بِهْ ، والكرامة ذاتِ أكرمكم الله بَهْ » [2] ، أراد بها ، وهذا ليس بضرورة . ولا اعتراض بها[3] ـ أيضا ـ على الناظم لِقِلَّتِها

والمسألة الثانية : إطلاقُه لفظ الصلة ، قد يُفهم أنها زائدة على الضمير لا جزءٌ منه ؛ لأن حقيقة الصلة ما وُصِل بالشيء ، ولا يكون ذلك إلا من انفصال ، والمسألة مختلف فيها على الجملة ، على ما أذكره لك .

---

(١) عن س .

(٢) أمالي ابن الشجرة ٢ / ٣٠٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٧٧ .

(٣) س : به .

فقال السيرافي : اختلف أصحابنا في هذه [1] الواو والياء ، فزعم الزجاج أن مذهب سيبويه أنهما كالألف في المؤنث هما من نفس الاسم ، قال الزجاج : والصحيح انهما ليسا من نفس الضمير ، بدليل حذفهما في الوقف ، ولا يحذف / الألف ، قال السيرافي : ولا حجة له في ذلك ، فقد يُحذف ما هو /٧/ من نَفْس الاسم كقاض[2] .

وقال الفارسيُّ في التذكرة مثل ذلك ،وأنه غير قاطع ، قال : لأنهم قد حذفوا في الوقف الواو في : ضربكُمْ ، وهذا لَكُمْ ، والياء في : عليهمْ ، مع أنها من نفس الكلمة ، [3]وليست بزيادة ، بدليل أن المؤنث الذي بحذائه ليست النون الثانية فيه بزيادة ، ولكن إنما حُذِفتا في الوقف لأنهما حرفا علة قد حُذفا في الوصل في : عليه ومنه ، ونحوه، والوقف موضع يُحذَف فيه[4] ما يحذف في الوصل ، نحو : (المتعالِ) [5] ، و (يَسْر)[6] ، فإذاً يكون ما حُذِف في ا الوصل أولى أن يلزم الحَذْفَ في الوقف لأنه موضعُ تَغْييرِ .

قال السيرافي : ومن أصحابنا من ينسب لسيبويه أنهما ليستا من نفس الاسم ، ولعله يشيرُ الى الفارسي .

---

(١) الأصل ، ت : هذا .

(٢) انظر التكملة لأبي علي ٢٧ ، ففيها ما يفهم منه أنه يرى أن الصلة زائدة .

(٣) الأصل : بل ليست .

(٤) الأصل ، ت : منه .

(٥) من الآية ٩ من سورة الرعد .

(٦) من الآية ٤ من سورة الفجر .

قال ابن الضائع : كذا قال الأستاذ أبو علي ـ رحمه الله تعالى ـ وزعم أن تشبيه سيبويه [1] هذه الواو بالألف مع ضمير المؤنث تشبيه لفظي ، يعني به أن الواو ثابتة في الوصل كالألف . ثم رجح ابن الضائع أنها من نفس الاسم بأن ضمير المذكر ينبغي أن يكون كضمير المؤنث ، وذلك أنا لم نجدهما يختلفان في موضع بحيث يكون أحدهما على حرف ، فالآخر (يكون كذلك و)[2] كذلك فيما زاد ، ولذلك حكمنا في ميم جمع المذكر أن الأصل فيها الميم والواو معاً ، وإن كانت الواو تحذف في الوقف ، لأن ضمير المؤنث على ثلاثة أحرف ، فكذلك ينبغي أن يكون ضمير المذكر مثله .

فأنت ترى أن الخلاف في كون الصلة زائدة أوغير زائدةٍ إنما هو في الواو والياء ، وأما الألف فقد سلم جميعهم أنها من نفس الاسم ، كما أن الواو في ميم [3] جمع المذكر من نفس الاسم ، وإشارةُ الناظم تقتضي القول بالزيادة في الألف مطلقا ، ولذلك وجه ؛ فإنه من حيثُ قيل بزيادة غيرها فجائز أن يقال بزيادتها أيضا ليستوي الجميع في (حكم واحد ، وثبوت الألف في الوقف وحذف الواو والياء لا يَدُلّ على فرق واضح بينهما ، وقد نبه على ذلك[4]

---

(١) الكتاب ٤ / ١٨٩ .

(٢) عن س .

(٣) ليست في س .

(٤) من هنا ساقط من الأصل .

(أيضا)[1] السيرافي . فإن كان الناظم يذهب (في مسألة [2]) الألف)[1] إلى مذهب ثالث فليس ببدع من وجهين :

أحدهما : أن إحداثَ قولٍ ثالثٍ في مسألة ليس بخرق اجماع عند طائفة من أهل الأصول ، هذا [3] ، إن [4] كان في هذه المسألة (إجماع)[1] على ذينك القولين ، ولا أتحقق ذلك الآن .

والثاني : على تسليم أنَّه خَرْقُ إجماعٍ ، ليس إلا من قبيل إحداث تأويل آخر ، إذ الحكم بزيادة الألف أو أصالتها ليس بخلاف في أصل حكم ، وإنما هو خلاف في تأويل ومجمل ، وأكثر الأصوليين على جواز هذا ، وقد تقدم لهذا نظير في باب أسماء الأفعال ، على أني قد وجدت ذلك منصوصا للفارسي أن سيبويه نصَّ على أن الياء بعدها ليست من نفس الكلمة ولا بمنزلته ، فقال في التذكرة: (قد نص)[1] ـ يعني سيبويه ـ علي أن الزيادة التي تلحق الياء ليست من نفس الكلمة كما ترى . ثم استدل على ذلك بأشياء منها (أنها)[5] نظيرة التاء للمتكلم ، والكاف للمخاطب ، فكما أنَّ كلَّ واحدٍ من ذلك على حرفٍ واحدٍ فكذلك ينبغي أن يكون الأمرُ في الهاء [6] وأنَّ الواو والياء لاحقتان / ٨ / /

(١) سقط من س .
(٢) إلى هنا انتهى السقط الذي في الأصل .
(٣) ت : فهذا .
(٤) الأصل ىت : وإن .
(٥) عن س ،
(٦) الأصل ، ت : التاء .

لخفاء الهاء . ثم قال : فإن قلت فلم لا تستدل بلحاق الألف للمؤنث أنَّ [1] الواو والياء بحذاء الألف ؟ قيل : تكونُ الألفُ لاحقةً لتبين المؤنث من المذكر ، كما لحقت في أعطيتكها لذلك ، وكما أن الشين ـ في قول من قال : أكرمتكش ـ كذلك ، فكما أن الكاف حرف مفرد، وإنما لحقه ما لحقه ليتبين المؤنث من المذكر ، كذلك يكون لحاق الألف الهاء للمؤنث ، إلا أن الهاء لزمها الألف في سائر اللغات .

واقتضى أيضا كلامه زيادة الواو بعد ميم الجميع ، وظاهر كلامهم الأصالة[2] ولم أر من نص على زيادتها ، فلعلَّ الناظم رأى في ذلك خلافا ، ولذلك وجه أيضا نحو مما تقدم ، ولا يعدّ خارقاً للإجماع على تقديرعدم الخلاف، لأنه خلاف في تأويل ، كما مرّ .

المسألة الثالثة : أن الصلَّة إنما تُطلق على ما كان من حروف اللين تابعاً لمناسبة من الحركة ، وناشئا عنه ، وذلك الواو مع الضمة ، والألف مع الفتحة ، والياء مع الكسرة ، وأيضا فلا بُدَّ من السكون فيها لأنها ناشئة عن الحركات ، فمثل : ضربَهُو ، وضربها ، ومررت بِهِى ، هو الذي شمل كلامه ، فيخرج له عن ذلك بمقتضى لفظه : هُوَ ، وهِي ، فالواو والياء فيهما ليستا بصلة للهاء ، بل هما من نفس الاسم ، ولا يخالف في هذا ، وليستا بناشئتين عن الحركات لتحركه ، فالوقف [3] على هُوَ أو هِيَ لايذهب بالواو والياء، بل تقول في الوقف : هُوْ ، وهِيْ ، بالسكون . وهذا مفهومٌ من كلامه إذ قال : واحذِفْ صلة كذا ، كأنه

---

(١) في النسخ : أو .

(٢) الأصل ، ت : الإمالة .

(٣) الأصل : في الوقف .

قال : احذِفْ ما كان صلة ، فمفهوم الصلة[1] فيه أن ما ليس صلة لا يحذف ، فإذاً إن جاء الحذفُ فيهما يوما [2] ففي الشعر ضرورة ، ومنه ما أنشده سيبويه في حَذْفِ واو هُوَ [3] :

بيناهُ في دار صدق قد أقام بها   حينا يُعَلِّلُنا وما نُعَلِّلُهُ

وأنشد أيضا أبو الحسن في الكتاب للعجير السّلولي [4] :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَه قال قَائلٌ   لِمَنْ جَمَلٌ رِخو الملاط نجيب ؟

ومن حذف ياء هي ما أنشده سيبويه[5] :

دارٌ لسُعَدى إِذْهِ من هَواكَا

---

(١) في النسخ : الصفة .

(٢) س : يوما ما .

(٣) الكتاب ١ / ٣١ ، والإنصاف ٦٧٨ ، والبيت مجهول القائل .

(٤) نفي الفندجاني أن يكون البيت للعجير ، وذكر أنه للمخلب الهلالي ، وكان ابن السيرافي قد نسبه للعجير ، ورواية القافية عنده : « رخو الملاط طويلُ » ، وذكر البيت في عدة أبيات أنكر الأسود الفندجاني نظامها ، ثم أورد القصيدة ، وقافية البيت عنده : « رخوُ الملاطِ ذَلُولُ» .
انظر فرحة الأديب ٧٨ ـ ٧٩ .
هذا والبيت في الأصول ٢ / ٦٩٧ ، والتكملة ٣١٠ ، والخصائص ١ / ٦٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٨/٢ ، والانصاف ٥١٢ وابن يعيش على المفصل ١ / ٦٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ /٥٨٧ ، والرضى على الكافية ٢ / ١٩   ٢٧٧/٤ ، والخزانة ٤ / ٢٥٧ .
ويشري : يبيع . والملاط : الجنب .

(٥) الكتاب ٢ / ٢٧ ، والخصائص ٨٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٨/٢ ، والإنصاف ٦٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣/٢ ، ٥٨٨ ، والرضى على الكافية ٣٠٧/١ ، ٤١٩/٢ ، ٤١٢/٣ .
ويقول البغدادي : « من الأبيات الخمسين التي لم يعلم قائلها ، ولا يعرف له ضميمة ، ورأيت في حاشية اللباب أن ما قبله :
هل تعرف الدار على تبراكا
وتبراك ـ بكسر التاء ـ : موضع في ديار بني فقعس .

وقوله: « في سوى اضطرار » . أدخل فيه حرف الجرّ على « سوى » وقد تقدم أن ذلك مذهبه ، وأنه ليس بضرورة ، خلافاً لما يقوله سيبويه [1] من اختصاصه [2] بالضرورة .

* * *

وَأَشْبَهَتْ إِذاً مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا في الوقفِ نُونُها قُلِبْ

ذكر هنا حكم الوَقْفِ على إِذًا ، وكان غير لازمٍ له ذكرُ الأحرفِ المفردة التي لا نظير لها في الحكم المذكور ، ولا يشمل الحكم جملةً منها ، كما جرى من عادته ؛ إذا لا يذكر المختصرُ إلا القواعد الكلية والمسائل الشهيرة لا الشواذَّ والحروف المنفردة إلا بالتَّتبّعِ . وهذا ليس كذلك ، بل ذَكَرَ إِذًا ذكرًا مقصودًا ، لكن وجه ذلك ـ والله أعلم ـ أنَّ إذاً من الأدوات الشهيرة الكثيرة الاستعمال جدًا ؛ إذ هي حرف جواب وجزاء فقلما يخلو كلام بين متخاطبين فيه طول منها وأيضا هي مع ذلك تستلزم كثيرا الوقف عليها ، كما إذا أردت جواب مخاطبك فقلت له : فلا إذا ، أو : فنعم [3] إذا ، كما قال النبي ـ عليه السلام ـ : أينقص الرُّطَب إذا / جَفَّ ؟ قالوا : نعم . قال : فلا إِذًا [4] . حين سألوه عن بيع الرُّطَب بالتمر . وفي كلام العرب من ذلك كثيرٌ تقع فيه إِذًا موقوفاً عليها ، / ٩ /

---

(١) الكتاب ١ / ٣١ .

(٢) س : اختصاصها .

(٣) س : نعم .

(٤) أخرجه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، ومالك ، في كتاب البيوع ، وابن ماجه في التجارات . انظر سنن أبي داود باب في التمر بالتمر ٢٥١/٣ ، والترمذي باب ما جاء في النهي عن المحاقلة المزابنة ٥٢٨/٣ ، والنسائي ، باب اشتراء التمر بالرطب ٢٣٦/٧ ،وابن ماجه باب النهي عن بيع الرطب بالتمر ٧٦١ ، والموطأ ، باب ما يكره من بيع التمر ٦٢٤ .

فلمّا كانت بهذه الحال كان ذكرها في باب الوقف أكيداً ، فلذلك نصَّ على حكمها . وقد[1] حصَّل كلامُه فيها مسألتين :

إحداهما: حكمُ الوقف عليها، وذلك قوله: « فَأَلِفاً في الوقْفِ نُونُها قُلِبْ » ، يعني أنك إذا وقفت على إذاً ، فلا تقف على النون وإن كانت أصلا ليست بزائدة كنون التوكيد الخفيفة ، ولا كالتنوين ، وإنما تقف عليها بإبدال نونها ألفا فتقول : إذا ، كما تقول في اضربن : اضربا ، وفي زيدن : زيدا . وعلى حكم الوقف كتبت بالألف في الرسم السلفي [2] ، وعلى القول الصحيح في رسمها .

والثانية : السببُ الذي لأجله لم تكتب إذا على ا لقياس الأصليّ ، إذ كان الأصل فيها أن يوقف عليها بالنون ؛ إذ النون أصلية كنون حسن ، ورَسَنٍ[3] ، وفِرْسِنٍ [4] ، ونحو ذلك ، بل[5] كنون مِنْ وعَن وما أشبهها من حروف [6] المعاني التي النون فيها أصل ، فأخبرَ [7] الناظم بالعلَّة التي لأجلها خرجوا عن قياسها الأصلي فوقفوا عليها بالألف ، وهو شبهها بالمنصوب المنون من الأسماء ، وذلك قوله :

وأشبهت إذًا منوّنا نُصِبْ

---

(١) الأصل ، ت : فقد .

(٢) انظر المقنع للداني ٥٠ .

(٣) الفرسن من البعير بمنزلة الحافر من الدابة .

(٤) الأصل : ووسن . الرّسن : الحبل .

(٥) الأصل ، ت : قبل .

(٦) الأصل : حرف .

(٧) الأصل : فأخذ .

يعني أنّ هذا الشبه حصل في إذاً ، فحكم لإذًا بحكم ما شبهت به ، كما تقول في رأيت زيدن : رأيت زيدا ، فكذلك تقول في أكرمك إذَنْ : أكرمك إذا . ووجهُ الشبه بينهما من جهة اللفظ ومن جهة الاستعمال ، فأما من جهة اللفظ فإن كل واحد منهما آخره نون ساكنةٌ لحقت الكلمة فاصلة لها عن غيرها ، لأنها آخر في كل منهما ، وأما من جهة الاستعمال فلأن كلا منهما يصح الوقوفُ عليه مع تمام الكلام ، فتقول : أكرمك إذا ، كما تقول : أكرم زيدا . وبهذا المعنى خالفت [1] سائر الحروف إذْ [2] كانت لا يوقف عليها استقلالا إلاّ [3] ما ليس آخره النون كبلى ونعم ولا ، فلما كانت كذلك عُومِلَتْ في الوقف معاملة ما أشبهته ، وهذا هو الذي اعتبر الناظمُ ، وقد اعتبر ابن جني أيضا شبهها بما آخره نون التوكيد الخفيفة ، كقوله : ﴿ لنسفعا بالناصية ﴾ [4] وهو صحيح أيضا . ولابن جني في « سر الصناعة » [5] في هذا المعنى كلامٌ طويل ، من أحبه طالعه هُنالكَ .

* * *

وَحذَفُ[6] يا المنقُوصِ ذي التَّنوينِ ما لَمْ يُنْصَبَ اولى مِنْ ثُبُوتٍ فاعْلَمَا
وَغيرُ ذي الْتنوينِ بالعَكْسِ وَفي نَحوِ مُرٍ لُزومُ رَدِّ اليَا اقتُفِي

---

(١) الأصل ، ت : خالف .
(٢) الأصل ، ت : إذا .
(٣) الأصل ، ت : لازما ليس .
(٤) الآية ١٥ من سورة العلق .
(٥ سر الصناعة ٦٧٨ .
(٦) من هنا يبدأ نص مخطوطة الاسكوريال ، ورمزها : ك .

الاسمُ المنقوصُ في أحكام الوقف على أربعة أقسام ، ذكرها الناظم كُلَّها ، إذْ لا يخلو الاسم المنقوصُ أن يكون بعد النقص لا يبقى من حروفه الأصول إلا[1] حرفٌ واحدٌ ، أو يبقى أكثرُ من ذلك ، وإن بَقِي أكثرُ من ذلك فلا يخلُو أن يكون منصوبا أوْ لا ، وإن لم يكن منصوبا فلا يخلُو أن يكون منّوناً أوْ لا ، فهذه أربعة أقسام ، يترتَّبُ الكلامُ عليها على حسب ما رتبه بعد أن نقول :

المنقوص الذي أراده إنما هو : ما كان آخرهُ ياءً قبلها كسره ، نحو : قاضٍ وغاز (ومستدع ونحو ذلك، فأحد الأقسام المنقوصُ المنوَّن[3] (غير) المنصوب ، وغير الباقي على حَرْفٍ واحدٍ نحو : قاضٍ وغاز)[2] فهذا القسم في الوقف عليه وجهان :

أحدهما: / « أن تحذف الياء وتقف على ما قبلها ، فتقول : هذا قاضْ ، وهذا رامْ ، ومررت بقاضْ ، ومررت برامْ ، وكذلك: هذا داعْ ، وهذا[4] مستدعْ ، وهذا عَمْ ــ تريد العَمِي ــ وهذا شَجْ ، ونحو ذلك . وهو أرجحُ الوَجْهَيْنِ واللُّغَةُ الفَصِيحةُ ، قال سيبويه : « فهذا الكلام الجيِّد الأكثر »[5] . ووجهه أن الياء المكسور ما قبلها لما كانت تُستَثْقَلُ ، وكانت محذوفة(٦) في الوصل ، والوقف عارض ، والعارض لا يعتد به في الأمر الكثير ، تركوها محذوفة[6] في الوقف / ١٠ /

(١) الأصل : ولا .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) س : « المنقوص المنصوب وغير المنصوب الباقي ... » .

(٤) س : « ورأيت مستدع » .

(٥) الكتاب ٤ / ١٨٣ .

(٦) الأصل : مجزومة .

أيضاً . وعلى هذا الوجه قراءة الجماعة إلا ابن كثير[1] : ﴿ ولكل قوم هاد ﴾ [2] ، ﴿ وما عند الله باقْ ﴾ [3] ، ﴿ وما لهم من الله من واقْ ﴾ [4] .

والوجه الثاني: ثبوتُ الياء ، وهو وجهٌ جيِّدٌ أيضا ، فنقول : هذا قاضي ، وهذا غازي ، ومررت بمستدعي ، ومررت بشجي . وما أشبه ذلك ، وعليه قراءة ابن كثير : ﴿ ولكل قوم هاديْ ﴾ [2] ، ﴿ وما عند الله باقِيْ ﴾ [3] ، ﴿ وما لهم من الله من واقِيْ ﴾ [4] . قال سيبويه : « وحدثنا أبو الخطاب [5] أنّ بعض من يُوثَق بعربيته من العرب يقول : هذا رامي وغازِي وعمي ، أظهروا في الوقف حيثُ صارت في موضع غير تنوين ، لأنهم لم يُضْطروا هنا إلى مثل ما اضطُروا إليه في الوصل من الاستثقال » [6] . يعني أنَّ الموجبَ لحذف الياء إنما كان ملاقاة التنوين لها ، إذ كان الأصل : قاضِيٌ وغازِيٌ ، فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت من اللفظ ، فالتقى ساكنان : الياء والتنوين ، فوجب حذفُ الياء لذلك ، وأما في الوقف فقد زال ما أوجب حذفها ، فوجب رجوُعها إلى حالها من الإثبات ، اعتداداً بعارض الوقف .

وهذان الوجهان في هذاالقسم هما المرادُ في قول الناظم : « وحذفُ يا المنقوصِ ذي التنوين » إلى آخره . وقد حكى ابنُ الأنباري عن الكسائي والفراء إبطال الوجه الثاني ، وزعما أن لايوقف إلا بحذف الياء ، واحتجا بأن الكلام

---

(١) الإقناع ٥٢٠ ـ ٥٢٢ .

(٢) الآية ٧ من سورة الرعد .

(٣) الآية ٩٦ من سورة النحل .

(٤) الآية ٣٤ من سورة الرعد .

(٥) في الكتاب : ويونس .

(٦) الكتاب ٤ / ١٨٣ .

بنى وقفُه على وصله [١] ، فلا يحدث [٢] في الوقف [٣] مالايكون في الوصل[٣] وما قالاه ردٌّ على كلام العرب ، فهو رد مردود على أنه قد حكى الكسائي الوقف على قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إذا أَتَوا على وادِي النَّمْلِ ﴾ [٤] بالياء[٥] ، ويقول : اسمه [٦] وادي فلا يتم إلا بالياء [٥] . وظاهر هذا النقل أنه تناقض في مذهبه ، لأن هذه العلةَ موجودة في قاضٍ وغازٍ ، لأن الاسم قاضي وغازي ، فيجب على هذا أن يقف بالياء . والصحيح مذهبُ أهل البصرة.

ومعنى كلام الناظم أن المنقوص الذي نُوِّن ، وذلك إذا لم يكن فيه ألِف ولام ولا إضافة ، إذا وُقِف عليه في غير النصب [٧] ، فحذفُ تلك الياء أولى من إثباتها ، فاستثناؤه المنصوبَ يدلُّ على أن مراده المرفوعُ والمجرورُ ، ويدلُّ على أن مراده ما زاد على حرفٍ واحد أصلي قوله بعد ذلك : « وفي نحو [٨] مُرٍ لزوم رد اليا اقتفى » فذكر هذا أخيرا صريح في عدم إرادته إياه في سائر الأقسام .

---

(١) الأصل : أصله .

(٢) في النسخ : يحذف : وهو تحريف ، والمثبت عن إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري .

(٣) الأصل : في الوصل . انظر إيضاح الوقف ٢٣٥ .

(٤) الآية ١٨ من سورة النمل .

(٥) الإقناع ٥٢٣ ، والنشر ٢ / ١٣٩ ـ ١٤٠ ، وإيضاح الوقف ٢٤٠ .

(٦) الأصل ، ت : اسم .

(٧) س : المنصوب .

(٨) سقط من س .

ويشمل (١) هذا القسمُ بإطلاقه وعمومه كلَّ منون ، سواء أكان تنوينه / تنوين صرف أم لا ، فجوارٍ وغواشٍ ، ويرمٍ ـ مسمىً به على مذهب الخليل (٢) ـ وأعيم ، وقاضٍ ـ اسم امرأة ـ كله داخل تحت هذا الحكم ، فتقول في الأجود : هذه (٣) جوارْ ، وغواشْ ، ويَرْمْ . وعلى الوجه الآخر (٤) : جواري ، وغواشي، ويرمي . والعلة في هذا هِيَ العلَّة في المنصرف . / ١١ /

والقسم الثاني : المنقوصُ المنصوب مطلقا ، كان منوّناً أو غير منوّنٍ ، ولا يكون على حرف واحد أصلاً ، فحكم هذا ظاهرٌ من (٥) كلامه ، فإن المنصوب المنوّن تظهر فيه الحركة كما تظهر في الصحيح ، فإن كان مُنوّنا فقد حصل تحت قوله أول الباب : « تنوينا إثر فتح اجعَلْ ألفا » ، وإن كان غيرمنوَّن فقد دخل له فيما دخل بعد ، لأن الياء لتحركها قد أشبهت غير المعتلّ ، فصار كقولك: رأيت الرجل ، فلم يحتج الناظم هنا إلى ذكر الإثبات فيه ، فتقول : رأيت القاضي ، والغازي ، والمستدعى ، ورأيت الجوارى ، وكذلك الشجى والعَمِى ، والمُرِى ـ اسم الفاعل من (٦) : أَرَى يُرِى ـ . فإذًا المنصوب هنا مستثنىً من جميع الأقسام ، لكنه لم يذكره بعدُ نصًا ، لدلالة القسم الأول على ذلك ، ولأنّ علّة الاستثناء في القسم الأول موجودة في كل قسم ، وذلك الجَرَيان مجرى الصحيح .

والقسم الثالث : المنقوصُ غير المنوّن ، ولا الباقي على حرف واحدٍ ، فهذا القسم فيه وجهان :

---

(١) الأصل : ويتمثل .

(٢) الكتاب ٣ / ٣١٠ ـ ٣١٢ .

(٣) الأصل : هذا .

(٤) وهو قول يونس ، انظر التعليق قبل السابق .

(٥) الأصل : في .

(٦) الأصل : في .

أحدهما:إثبات الياء في الوقف كما تَثْبُت[1] في الوصل، لأن حذف الياء، إنما كان لعلّة التقاء الساكنين، أحدهما التنوين، ولاتنوين هنا، فلا موجب للحذف، فتقول: هذا القاضِي، ومررت بالقاضي، وهذاالشجِي، ومررت بالشجي

والثاني : حذفها ، فتقول : هذاالقاضْ ، ومررت بالقاضْ . وهذا الشَّجْ ومررت بالشج ، وما أشبه ذلك ؛ قال سيبويه : « ومنَ العرب مَنْ يحذفُ هذا في الوقف ، شَبَّهوه بما ليس فيه ألفٌ ولامٌ ؛ إذْ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن فيه الألف واللام » ـ يعني لمعاقبة الألف واللام للتنوين [2] ، والعرب تحكم للمعاقِب بحكم ماعاقبه ـ قال : « وفعلوا هذا [3] ؛ لأن الياء مع الكسرة تُستثقل كما تستثقل الياءات » ، قال : « فقد اجتمع الأمران [4] » ـ يعني التشبيه [5] بما ليس فيه ألف ولام ، والاستثقال [6] ـ ومن الحذف في هذا الوجه ما روِي عن نافع وأبي عَمْرو في بني إسرائيل والكهف : ﴿ من يهد الله فهو المهتد ﴾ [7]، من إثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف [8]. وهذان الوجهان هما المرادان بقوله : « وغيرُ ذِي التَّنْوين بالعكسِ » .يعني أنّ ما ليس فيه تنوينٌ من المنقوص حكمُه في حذف الياء وإثباتها على العكس مما فيه التنوين ، وحقيقة العكس أنه قال أولاً : إن الحذف أولى من الإثبات ، فإذا حولت هذاالكلام على وجه يَصْدُق قلت : إن الإثبات أولى من الحذف . فالوجهان على هذا جائزان .

وقوله : « وغير ذي التَّنوين » يشمل ما فيه الألف واللام ـ كما تقدم تمثيله ـ وما كان مضافا يُوقَفُ [9] عليه دون المضاف إليه ، نحو : هذا قاضي في :

---

(١) الأصل : ثبت .

(٢) الأصل ، ت : التنوين .

(٣) الأصل : ذلك ،

(٤) الكتاب ٤ / ١٨٣ .

(٥) الأصل : التثنية .

(٦) الأصل : ولا ستثقال .

(٧) الآية ٩٧ من سورة الإسراء ، ١٧ من سورة الكهف .

(٨) الإقناع ٦٨٧ ، ٦٩٤ .

(٩) الأصل ، ت : فوقف .

قاضي بلدتنا . ووجهُ اختيار الإثبات نحو ماتقدم في ذي الألف واللام ، لأنّ الإضافة تعاقب التنوين ، فصارت كالألف واللام ، إلا أن الإضافة تزول إذا وقفت على المضاف ، ولكن هذا عارضٌ فلا يعتدُّ به ، ويبقى آخر الاسم في الوقف على حدّه في الوصل . وجهُ الحذف بقاؤه في الوقف على هيئة ما كان منوناً في الأصل ، فقف عليه .

ويشمل أيضا مازال تنوينه بالنداء نحو : ياقاضي ، وياغازي ، فالوجهُ الجيدُ الإثباتُ وقفاً ، ويجوز على غير الأجود : يا قاضْ ، ويا غازْ .

وهذا(الذي)[١] ظهر من الناظم هو مذهب الخليل [٢] ، فإثبات[٣] الياء عنده هو المختار . وقال السيرافي : واختار بعض أصحابنا مذهب الخليل ، رأيت ذلك في كلام نسب أوله إلى المبرّد ، حكاه محمد بن علي مَبْرَمَانُ [٤] . واختاره أيضا ابن طاهر وتلميذه ابن خروف . وخالف [٥] في ذلك يونُس [٢] ؛ إذ الحذفُ عنده هو الأقوى ، فقولك : يا قاضْ ، أحسنُ عند يونس من : يا قاضي . وهو الراجح عند سيبويه [٢] . ورُجِّح ما اختاره الناظم من مذهب الخليل بوجهين .

أحدهما : ماذكره السّيرافي [٦] من أن المنادى المعرفة لا يدخله تنوين في وقف ولا وصل ، والذي يُسقط الياء إنما هو التنوينُ ، ولا تنوين ، فوجَبَ إثباتُ الياء ، كما تَثْبُتَ في « القاضي » بالألف واللام .

---

(١) سقط من س .

(٢) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

(٣) الأصل : بإثبات .

(٤) في النسخ : عن مبرمان وليست في شرح السيرافي ٥ / ١٦٤ ، وَمْبرمان هو أبو بكر محمد بن علي ابن اسماعيل . أخذ عن المبرد والزجاج من بعده ، وعنه الفارسي والسيرافي ، توفى رحمه الله سنة ٣٤٥ ، انظر البغية ١/ ١٧٥ ـ ١٧٧ .

(٥) س : وخالفه .

(٦) شرح السيرافي ٥ / ١٦٤ ـ ١٦٥ .

والثاني : ما قال ابن طاهر من أن ياءَ قاضي لو حُذِفت في النداء في الوصل لكان قولُ يونس هو الصحيح ، ولكنهم لا يقولون إلا : يا قاضي ، بإثبات الياء فصار بمنزلة « القاضي » فالجيدُ ثبوتها ، وكلٌّ قد حُذِف منه التنوين . فقوِي قول الخليل عنده . قال ابن خروف : وهو ظاهر .

ورَجَّح سيبويه مذهبَ يونس بأن النداء موضع حذف ، فيحذف فيه[١] مالا يحذف في غيره ، كالترخيم ، والتنوين ، وياء المتكلم [٢] فأن يُحَذَف فيه مايجوز أن يحذف في غيره أولى . وبَسَط هذا ابنُ الضائع فقال : الصحيح قولُ يونس لما تقدم من قُوَّة الحذف ، والتغيير في النداء ، فقد اجتمع في هذا الموضع بابا حذفٍ ، وهما [٣] النداءُ والوقف ، فَقَوِيَ فيه الحذفُ ؛ ألا تري أن ياء المتكلم في غير النداء يجوز حذفها في الوقف وان لم يجز حذفُها في الوصل ، فكذلك الوقف مع الوصلِ هنا في النداء .

وقد أجاب ابن خروف عما رَجَّح (به)[٤] سيبويه ، بأنَّ حذف الترخيم وياء الإضافة على قياس ، وليس حذفُ الياء من قاضِي في النداء بقياس . وأما « يا صاحِ » فشاذ ، لأنه محذوف يا الإضافة [٥] على لغة يا حارِ[٦] ، ثم رُخم [٧] بعد ذلك ، ومثل هذا لا يرَخّم ، فلا ينبغي القياسُ عليه [٨] .

---

(١) غير س : منه .

(٢) قال سيبويه ١٨٤/٤ : « وقول يونس أقوى ، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء ، كانوا في النداء أجدر ، لأن النداء موضع حذفٍ يحذفون التنوين ، ويقولون : يا حار ، ويا صاح ، ويا غلامُ أقبل » . يريد : يا غلامي .

(٣) س : وهي .

(٤) عن س .

(٥) الأصل ، ت : بالإضافة .

(٦) أى : على لغة من لا ينتظر .

(٧) في النسخ : « ثم جمع بعد ذلك » . ولعل الصواب ما أثبتناه ، وفي الارتشاف ١١٤٧/٢ ولا يرخّم في غير ضرورة منادًى عارٍ من الشروط إلا ما شذ من قولهم : يا صاح ، ولم يسمع ترخيمه إلا على لغة مراعاة المحذوف ... ومذهب ابن خروف أن أصله : يا صاحبي ، ثم قالوا فيه على أحد اللغات : يا صاحب ، ثم رخموه ، ومذهب الأستاذ أبي علي أنه نكرة مقبل عليها » .

(٨) س : « مثل هذا لا يرخم ، لا يجوز القياس عليه .

والقسم الرابع : المنقوص الباقي على حرفٍ واحدٍ أصليّ ، فهذا لا يجوز الوقف عليه إلا بإثبات الياء ، وذلك قولك : مُرٍ [1] ، تقول في الوقف : مُرِيْ ، ولا تقول : مرْ ، قال سيبويه : « كرهوا أن يُخلّوا بالحرف فيجتمع عليه ذهابُ الهمزة والياء ، فصار عوضاً [2]» . يعني مما حذف ، وذلك أن الهمزة قد حُذِفت بالتسهيل ، فلو لم ترد الياء في الوقف لأدّى إلى أن يبقى من أصول / ١٢ / الكلمة حرفٌ واحدٌ ساكن . قال ابن الضائع : وإذا كانوا في مثل هذا يجيئون بحرفٍ لئلا يبقى من أصول الكلمة حرفٌ واحدٌ ساكن ، نحو : لِتَقِهْ ، فإنهم يقفون عليه بالهاء، فأَنْ يردوا إلى الكلمة ما قد حُذِف منها ـ مع أنَّ مُوجِبَ الحذفِ قد زال ـ أحْرَى .

وهذا القسم هو الذي أراد بقوله : « وفي، نحو مُرٍ لزومُ ردٍّ اليا اقتفى » ، يعني أن هذا اللفظ وما كان نحوه مما لم يبق من أصوله إلا حرفٌ واحدٌ ، لا بدّ فيه من رَدٍّ ما نقص منه في الوقف ، كان في نداء نحو : يا مريْ ، أو في غيره نحو : هذا مُرِيْ ، ومررت بِمُرِي . والذي (هو) [3] نحو مُرٍ قولك : مُشٍ[4] من أشأيت زيداً القوم ، إذا جَعَلْتَه يسبقهم ، منقول[5] من شأوتُهم : إذا سبقتهم .

---

(١) الأصل ، ت ، س : مرى . والمثبت عن ك .

(٢) الكتاب ١/ ١٨٤ ، وفيه : « فيجمعوا عليه » .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : « قولك من مشى من أشأيت » وانظر اللسان : شأد .

(٥) الأصل : فتقول .

ومُنٍ [(١)] ، من أنأيتـه : أي أبعـدته ، ومُثٍ [(٢)] ، من أثأيتُ القـوم : إذا جـرحتَ فيهم. ومُبٍ [(٣)]، من أبأيتـه : أي أفـخرته [(٤)] . وكذلك مـا أشـبهه ، إذا بنيت فيه على تسهيل الهمزة بحذفها ونَقْل حركتها إلى ما قبلها ؛ إذَا أصل اسم الفاعل فيـها : مُشْءٍ ، مُنْءٍ ، ومُثْءٍ ، ومُـبْءٍ ، فإذا سَهَّلت صارت[(٥)] إلـى : مُشٍ ، ومُنٍ ، ومُثٍ ، وَمُبٍ ، فـإذا وَقَفْت فـلا بدّ من ردّ اليـاء فـتقـول : مُشِيْ ، ومُنِيْ . ومُبِيْ ، ومُثِي ، كما قلت : مُرِيْ . ومُرٍ أصله اسم فاعل من أريته الشـيء .

واقـتـفى ، مـعناه اتَّبع ؛ قفوتُ أَثَره واقـتـفيتُـه : أي اتبعـتـه . يريد أن لزوم الرد أمرٌ متبع معمولٌ به غير مُخالَفٍ .

* * *

وغَيْرهَـــا التأنيث مِنْ مُحَـــرَّكِ ... سَكِّنْهُ أَوْقِـفْ رَائِـم التَّحـركِ

أَوْ أشمم الفتحة أَوْقِفْ مُضْعَفِا ... مَالَيْس هَمْزًا أو عَلِيلاً إِنْ قَفا

محـركـــا وحركـــات أنقـــلا ... لساكن تحريكُـهُ لَنْ يُحْظَـلاَ

هذا الفصل يذكر فيه أنواعاً خمسةً من تغيرات[(٦)] الوقف ، وما تلحق فيه

---

(١) انظر اللسان : نأى .

(٢) انظر اللسان : ثأى .

(٣) انظر اللسان : بأى .

(٤) س : حركته .

(٥) الأصل : صار .

(٦) الأصل ، ت : تغيير .

من الكلم . وأخذ يُبيّن أولا أن ذلك التغير [1] إنما يلحق المحرك الذي ليس بهاء تأنيث ، وذلك في قوله : « وغَيِّر هَا التأنيثِ من محرّك » ، يريد أن هذه الأشياء إنما تلحق الآخر المحرك الذي ليس بهاء تأنيث [2] . وأراد بالمحرك الآخر الموقوف عليه ، ودل على ذلك سياق كلامه من أول الباب إلى هنا ، فلذلك لم يحتج إلى التنصيص عليه فيقول مثلا : وغير هاء التأنيث من آخر محرك ، بإظهار الموصوف [3] . أما اختصاص هذه الأنواع بالمحرك فلأن الآخر إذا كان ساكنا في الوصل فهو إما صحيح الآخر وإما معتله ، فالصحيح الآخر لا إشكال في بقائه على سكونه ، ولا يدخله غير ذلك ؛ إذا لا يقبل روما ولا إشماما ، ولا تضعيفا ، ولا نقلا ؛ لأن هذه الأشياء مختصة بالمحرك كما سيتبين إن شاء الله ، والمعتل إما بالألف ، وإما بالواو ، وإما بالياء ، أما الألف فاللغة الشهيرة فيها بقاؤها على أصلها في الوقف من غير تغيير ، وما جاء من إبدالها ياءً أو واوًا أو همزةً في نحو : أفعَىْ ، وأفعَوْ ، وحُبْلا ـ نادرٌ أو لغةٌ قليلة [4] / لم يعتمد على ذكرها في هذاالمختصر . هذا إذا كان اسمًا معربًا ، / ١٤ /
وكذلك إذا كان فعلاً نحو يخشى ، أو اسمًا مبنياً ، أو حرفًا ، فالوقف عليه على

---

(١) الأصل ، ت : التغيير .

(٢) س : التأنيث .

(٣) الأصل ، ت : الوصف .

(٤) وهي لغة فزارة وناس من قيس فإنهم يقلبون كل ألف ياء ، وبعض طيء يقلبونها واوا .
الكتاب لسيبويه ٤ / ١٨١ ، والتكملة ٢٠٠ وشرح الرضى على الشافية ٢ / ٢٨٥ .

حاله ، وما جاء على خلاف ذلك فنادر وقليلٌ نحوقولهم في يا مثنى [1] : يا مثناه، وهذاه في هذا ، وهناه في ههنا [2] ، وأما الياءُ فالإثبات فيها هو الشهير الفصيح [3] ، وما جاء من قولهم : غلام في غلامي ، وضربن في ضربني ، فقليل أو مختص [4] بالقافية أو الفاصلة. وكذلك قولهم : لاأدر [5] في لا أدرى ، وقفا ، وهو نادر أيضا ، وكذلك [6] حيث يبدل منها الجيم في نحو قول الشاعر، أنشده أبو زيد [7] :

يا رب ، إن كنت قبلت حِجَّتِجْ   فلا يَزالُ شاحجٌ يأتيك بِجْ

أقمرُ نهاتٌ يُنَزِّي[8] وَفْرَتِجْ[9]

يريد : حجتي ، وبي ، ووفرتي وعلى هذا الحكم يجري ما آخره واوٌ في المبنى نحو : ذو ، أو في الفعل المعرب نحو : يغزو ، وكذلك يرمي . وقد يجوز حذفها (لكن) [10] في القوافي والفواصل ، أو في نادر الكلام ، وهو قوله في التسهيل : « ولا حذف في نحو يقضي ، افعلي، ويدعُو ، وافعلُوا ، غالباً إلا في قافية أو فاصلة [11] » . انتهى . فذلك كلُّه لا يقدح فيما أصَّل الناظم . وقد

---

(١) الأصل ، ت : يا مشى ، : يا مشاه .
(٢) انظر الكتاب ٤ / ١٦٥ ، والتكملة ٢٦ ، وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٠ .
(٣) س : الصحيح .
(٤) الأصل : مختصر .
(٥) الكتاب ٤ / ١٨٤ .
(٦) الأصل : وذلك .
(٧) الرجز نسبه أبو زيد لبعض أهل اليمن ، وهو في نوادره ٤٥٥ ـ ٤٥٦ ، والمحتسب ١ / ٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٥٠ ، وشرح شواهد الشافية ٢١٥ .
والشاحج : البغل والحمار ، من شحج شحيجا وشحاجًا : إذا صوت . قيل : شبه ناقته أو جمله بالعير . والأقمر : الأبيض ، والنهات : النهاق . وينزى : يحرك . والوفرة : الشحم إلى شحمة الأذن .
(٨) الأصل ، ت : يتمرى .
(٩) في النسخ : زفرتج ، وزفرتي ، بالزاي .
(١٠) عن س ، ك .
(١١) التسهيل ٣٢٩ .

أشرتُ إلى بعض ما ورد منه إشارة مختصرة ، والكلامُ فيها يطولُ . ولو كان في لفظ الناظم ما يشير إلى شيء من ذلك لا ستوفيت النظر فيه ، على حسب ما يحتمله الشرحُ ، ولكنه سكت عنه اتكالا على فهم بقائه على أصله ، فمن هذه الجهة أشرتُ إلى ما أشرتُ إليه ، والله الموفق .

وأما استثناء هاء التأنيث فلاختصاصها بحكم يأتي وهو إبدالها في الوقف هاء ، والهاءُ لا يصحُّ فيها رومٌ ولا إشمام ولا غيرهما ؛ إذ كان ذلك بيانا لحركة الحرف الآخر ، والمحرك تاءٌ لا هاءٌ ، فلا تصح إشارة إلى حركة فيما لم يبق فيه على تحريك ؛ لأن الهاء إنما أُبدِلَتْ في الوقف ، والسكون لازم للوقف ، فلا يمكن فيها التحريك .

وإنما عبَّر عنها بالهاء ولم يقل : تاء التأنيث ، لحكمة ظاهرة ، وفائدة حسنة ، وذلك أنه إذا عبر (عنها)[1] بالهاء خرج (له) [2] عن حكم الاستثناء ما لا يسمى من التاءات هاء ، إذ تاء التأنيث لا تسمى هاء إلا اعتبارا بمآلها في الوقف ، فما كان منها لا يُبدَل هاء فلا يقال فيه : هاء التأنيث ، فتاء بنت وأخت قد يعبر عنها بتاء التأنيث ولا يعبر عنها بالهاء ، لأنها لا تبدل هاء وكذلك تاء جمع المؤنث السالم نحو : هندات يعبر عنها بتاء التأنيث لا بها التأنيث ، فخرجت إذاً هاتان التاءان عن حكم الاستثناء ، ودخلت في المحرَّك الذي ليس بهاء تأنيث ، فيجوز إذاً في أخت وبنت وهندات الرّوم والإشمام وغيرُ ذلك مما توفرت فيه شروطه ، ولا يقتصر بها على السكون فقط كما يكون ذلك في هاء

---

(١) ليست في س ، ك .

(٢) ليس في س .

التأنيث نحو طلحة وحمزة . ثم عبر عنها بعد هذا بالتاء لا بالهاء في قوله : « في الوقف تا تأنيثِ الاسمِ ها جُعِلْ » ، لأن [1] قصده هناك الاتيان بجنس التاء وما يبدل منها الهاء في الوقف ومالا ، فتمكن [2] هنالك ذكر / التاء ؛ إذ / ١٥ / لم [يقصد][3] إلا ما هو أعمّ من الهاء . وأيضا فإنه لو قال هناك : « في الوقف ها تأنيث الاسم هَا جُعِلْ » ، لم يكن فيه بيان ؛ إذ لا تسمى هاء إلا [4] بعد ثبوت إبدالها هاء ، وذلك بعد لم يتم ، بل هو آخذ في التعريف به ، فلا يمكن إلا أن يذكر أصلها من التاء حتى يذكر إبدال ما يبدل منها .

وههنا مسألة هي مقدمة لما يذكره من الأوجه ، وذلك [5] أنه قال : « وغَيْرَ هَا التأنيثِ من محّرك » . وهذه العبارة تؤذن بعموم الحكم في كل محرَّكٍ ؛ إذ قوته قوة أن لو قال : وكل محرك سوى الهاء فحكمه كذا . وإذا كان كذلك دخل له فيه كل ما تحرك آخره ، سواء أكان اسماً أم فعلا أم حرفا ، وسواء أكان معرباً أم مبنياً ، كل ذلك يدخله التغير بما دون السكون من هذه الأنواع التي من الروم والاشمام والتضعيف والنقل ، أو ما توفرت فيه شروطه منها ، فكل مبني علي الضم نحو : يا زيد ، ويا حكمُ ، وقبلُ وبعدُ ، ومنذ وحيث ، أو على الفتح نحو : أين وكيف ، وقام وقَعَدَ ، وخمسةَ عشرَ ، وليتَ وسوفَ ، وإنَّ وأنَّ ،

---

(١) الأصل ، ت : لا قصده .

(٢) الأصل : « وما لا يتمكن » .

(٣) سقطت من هذا الموضع في الأصل ، وثبت في نهاية الجملة بعد قوله : من الهاء .

(٤) الأصل : ولا .

(٥) س : لأنه قال .

ولاَتَ ، أو على الكسر نحو : أمس [1] وجير ، ويومئذ ، وكذلك : ضَرَبْتُ وَضَرَبتَ وضَرَبْتِ ، وضربكَ وضربكِ ، وأنتَ وأنتِ ، وضربَهُ ويضربُه ، وضربتمُ [2] وضربتنَّ ، وضربكمُ[2] وضربهمُ، وأنتمُ وأنتنَّ ، وكذلك : منه وعنْه ، وإليه ولديه ، وما أشبه هذا كله فداخلٌ تحت ما ذكر ، وهذا مما يجب (أن يحقق)[3] النظر فيه ، فقل من يتكلم من النحويين على هذه التفاصيل كلها ، وإنما لهم في إجازة هذه الأشياء اطلاقاتٌ لا تُوفِي بالمقصود . فأما القراءُ فأجازوا مالهم أن يجيزوا من الروم والإشمام في كل متحرك ما عدا أربعة أشياء أو خمسةً :

أحدها : هاء التأنيث ، وهي التي استثنى الناظمُ .

والثاني : ميم الجميع [4] في المضمرات ، نحو : لهمُ ، ولكمُ ، وعليهمُ وعليكمُ وذلك عند من يصلها في الوصل بالواو أو بالياء ، فلا يجوز هنا رومٌ ولا إشمامٌ ، ولا غيره ؛ لأنّ الميم إنما تستعملُ عند حَذْفِ الصلة ساكنة ، فصارت في الحكم كالهاء التي للتأنيث ، لا يصح فيها إشارة لحركة ؛ إذ ليست من الحركات في شيء إلا[5] مع الصلة ، وهي قد زالت هذا على الاستعمال المشهور ، وأما [6] من لغته من العرب التحريك في الوصل مع حذف الصلة ، وقد قُرِيء بذلك ـ حكاها ابن مجاهد ـ [7] فإنَّ الرومَ والإشمامَ وغيرَ ذلك يجوزُ

(١) الأصل : أمير .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٤١٣ ، ٤٢٣ ـ ٤٢٤ .

(٣) سقط من س .

(٤) س ، ك : الجمع .

(٥) الأصل : ولا .

(٦) س : فأما .

(٧) انظر كتاب السبعة ١٠٨ ـ ١٠٩ .

فيها ، إذ صارت كهاء الإضمار ، نحو : منه وعنه وعليه ، يجوز ذلك فيها من حيث جاز فيها التحريك مع حذف الصلة ، أما في اللغة المشهورة فلا بدّ من السكون ، هذا هو المشهور المعمولُ به عندهم ، وأصله لسيبويه إذ نص على أن ميم الجميع [1] إذا حذفت بعدها الواو [2] والياء سكنت ، وبين أن وجه الحذف الاستثقال باجتماع الضمتين مع الواو في نحو : عليكمو مال ، أو الكسرتين مع الياء في نحو بهمي داء [3] ، وقرر [4] هذا المعنى ثم قال : « وأسكنوا الميم لأنهم لما حذفوا الياء والواو كرهوا أن يدعوا بعدها [5] شيئا منهما ، إذ كانتا تحذفان استثقالا ، فصارت الضمة / بعدها نحو الواو ، ولو فعلوا ذلك لاجتمع / ١٦ /
في كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن ، نحو: رسلكم[6] ، وهم يكرهون[7] هذا ؛ ألا ترى أنهم ليس من كلامهم اسمٌ على أربعة أحرف متحرك كله . قال : « فأما الهاء فحركت [8] في الباب الأول لأنه لا يلتقي ساكنان » [9] يعني أن الهاء لا تسكن كما تسكن الميم في رسلهم ونحوه [10] ، لأن الميم لا يكون ما قبلها إلا متحركا ، فإذا سكناها لم يلتق ساكنان بخلاف الهاء ، فإن ما قبلها قد يكون ساكنا فيلتقي الساكنان .

---

(١) س : الجمع .
(٢) الأصل : بعدها الهاء والواو .
(٣) الأصل ، ت : بهمي ما .
(٤) الأصل ، ت : وقدّر .
(٥) س : بعدهما . ونص سيبويه : « بعد الميم » .
(٦) في الكتاب : رسلكمو .
(٧) الأصل : يكرمون .
(٨) الأصل : محركة ، ت : فحركة .
(٩) الكتاب ٤ / ١٩٢ .
(١٠) الأصل : ونحوهم .

وخالف في هذه المسألة مكيٌّ ، فأجاز الروم والإشمام في ميم الجميع ، وزعم أن ذلك مما أغفل القراء الكلام عليها ، وأن الذي يجب فيها على قياس شرطهم جواز الإشارة ، قال : « لأنهم يقولون : لا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء في جواز الروم والإشمام » . (ثم) [1] قال : « فالذي يروم ويشم حركة الميم على النص غير مفارق له ، والذي لا يروم حركة الميم خارج عن النّص بغير رواية ، ا للهم إلا أن يوجد الاستثناء فيها منصوصا فيجب الرجوع إليه إذا صح » . قال : « وليس ذلك بموجود » . ثم قا ل: « ويقوى جواز ذلك فيها نصُّهم على هاء الكتاب فيما ذكرنا بالروم والإشمام ، فهي [2] مثل الهاء ، لأنها تُوصَل بحرفٍ بعد حركتها كما تُوصَل الهاء ، ويحذف ذلك الحرف في الوقف كما يحذف مع الهاء ، فهي مثلها في هذا » [3] . ثم بسط ذلك بسطاً كافياً في كتابه التَّبصرة ، ثم قال : « فأما من حركها لالتقاء الساكنين فالوقف بالسكون لا غير » [4] .

قال أبو جعفر بن الباذش : قال لي (أبي) [5] ـ رضي الله عنه ـ : بل مجيز الروم والإشمام في ميم الجميع هو المفارق للنَّص ، لأنَّ سيبويه نصٌّ على أن ميم الجميع [6] إذا حذفت بعدها الواو والياء سكنت ، ثم أتى بنص الكتاب المتقدم ، ثم قال : فجمع سيبويه بهذا [7] الكلام حكم الميم وهاء الكناية ،

(١) ليست في س ، ك .
(٢) س : فإنها .
(٣) في التبصرة : « في غير هذا » .
(٤) التبصرة ٣٤١ ـ ٣٤٢ .
(٥) سقط من الأصل .
(٦) س ، ك : الجمع .
(٧) الأصل ، ت : هذا .

وانْبَنَى على ذلك جوازُ الروم والإشمام في الهاء وامتناعُه في الميم ؛ ألاترى أن من حذف الياء والواو في الوصل سكّن الميم أبدًا ، فإنما يكون الوقف لجميعهم على الحدّ الذي استعمله بعضهم في الوصل »[1] .

هذا ما قيل في المسألة ، وظاهر إطلاق الناظم (أنه)[2] في هذه المسألة على مذهب مكي ؛ إذ لم يستثن ميم الجميع[3] كما استثنى هاء التأنيث ، وبعيدٌ غاية البعد أن يترك مذهب الكتاب وظاهر كلام سيبويه ويتبع مكياً في رأيه ، فهذا فيه ما ترى .

والثالثُ من المستثنيات : الآخر المتحرك بحركة عارضه ، كالمتحرك لالتقاء الساكنين نحو : ﴿ قُلِ الحقُّ ﴾[4] ، و ﴿ ابتغوا الفتنة ﴾[5] . (وقالت العرب ، عَلَتِ الأصواتُ ، وما أشبه ذلك)[6] ، وكذلك إذا نُقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها من كلمة أخرى ، نحو : لو أنك فعلت ، فمثل هذا لا يجوز فيه الإسكان كما كان قبل عروض الحركة ، لأن أواخرها ساكنةٌ ، وإنما حركت لعارضٍ في الوصل زائلٍ في الوقف ، فلا يصح فيها روم ولا إشمام ولا غيرهما ، اللهم إلا أن تكون الحركة العارضة كاللازمة بالحكم ، فإن حكمها حكم اللازمة يجوز فيها مايجوز فيها ، وذلك نحو : مِلْءِ ، ودِفْءٍ ، والخبْءِ ، والوَطْءِ ،

---

(١) الإقناع ٥٣١ ـ ٥٣٢ .

(٢) سقط من س .

(٣) س : الجمع .

(٤) الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٥) الآية ٤٨ من سورة التوبة .

(٦) ما بين القوسين وقع في النسخ بعد المثال الآتي لنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، وهو : لو أنك فعلت .

إذا وقفت على مذهب من يسهل الهمزة من العرب ، فإنك تشم هنا أو تروم أو تضعف إن / شئت من حيث صار ما قبل الهمزة بعد حذفها هو حرفَ/١٧/ الإعرابِ، وحرفُ الإعراب على الجملة ، لازم للحركة ، فلا بدّ أن يحكم له هنا بحكم حرف الإعراب الأصلي ، وأيضا فإن سكون لام مِلْءٍ ، وفاء دِفْءٍ بعد التسهيل إنما هو وارد على الحركة المنقولة ، فالسكون للوقف هو العارض بالنسبة إلى الحركة المنقولة في الوصل أو في تقدير الوصل ، وهذا بخلاف قولك مثلا : قيد إبلك ، لأن الهمزة هنا لازمةٌ لكونها [1] في كلمة ، فالحركة إذًا لازمة ، وهي في قيد إبلك غير لازمة ، فالحركة فيه غير لازمة [2] وعلى هذا الأصل يتوجه الخلاف في (يومئذ)[3] و (حينئذٍ) [4] ، فذهب مكي إلى أنه لا يتجاوز بها السكون ، قال : « لأنّ التنوين الذي من أجله تحركتِ الذال يسقط في الوقف ، فترجع الذالُ إلى أصلها وهو السكون ، فهو بمنزلة (لم يكن الذين)[5] وشبهه » قال : « وليس هذا مثل غواشٍ وجوارٍ ، وإن كان التنوين في جميعه دخل عوضاً من محذوف ، لأن التنوين دخل في هذا على متحرك ، فالحركة[6] أصلية ، والوقف عليه بالروم حسن ، والتنوين في (يومئذ) و (حينئذ) دخل على ساكن فَكُسِرَ لالتقاء الساكنين ، وصار التنوين في الوصل تابعاً للكسرة ، فتقف على الأصل [7] » .

---

(١) س : لأنها .

(٢) انظر الإقناع ٥٢٨ ـ ٥٢٩ .

(٣) من الآية ١٦٧ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٨٤ من سورة الواقعة .

(٥) الآية الأولى من سورة البينة .

(٦) الأصل : والحركة .

(٧) التبصرة ٣٣٩ ـ ٣٤٠ .

وذهب أبو الحسن ابن الباذش إلى جواز ذلك في (يومئذ) و (حينئذ) ، قال : « لأن الحركة قد لزمته في الوصل في الاستعمال ، فيكون الوقف عليها كالوقف على كل متحرك وإن كان أصلها - إذا لم يدخلها التنوين عوضا - السكون[١] وكأنها مع التنوين في حكم ما بنى على الكسر ، وحركاتُ البناء تشم وترام كحركات الإعراب [٢] .

فعلى الجملة لا بد من هذا الاستثناء ، إذ هو ضروري ، ولا يقول أحدٌ باعتبار حركة (قل الحق) [٣] في الوقف ، فكان من حق الناظم أن ينبه على ذلك ، وإلا [٤] كان إطلاقه خطأً .

والرابع من المستثنيات : هاء الضمير إذا كانت مكسورة وقبلها كسرة أو (ياء)[٥] ساكنة ، نحو : بِه ، أو : فيه وإليه وعليه ، أو كانت مضمومةً وقبلها ضمة أو واو نحو : يضربُه ويكرمُه ، وضربُوه وأكرمُوه . فاختلفوا في جواز الروم والإشمام في هذا النحو ، فحكى مكيٌّ عن القراء أنه لا يجوز فيه إلا السكون ، وذلك لخفائها وبعد مخرجها ، واحتياج الواقف لأجل الروم إلى تكلف إظهارها ، هذا مع ما في الكلام من ثِقَل خُروجٍ من ضم إلى ضم ومن كسرٍ إلى كسرٍ ، فكان ذلك كله مستثقلا ومتكلفا[٦] في النطق . وحكى عن النحاس جواز الروم والإشمام في هذا ، قال : وليس هو مذهب القراء قال[٧] وذكر

---

(١) الأمل : « من السكون ، فكأنها » .

(٢) الإقناع ٥٢٩ .

(٣) الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٤) الأصل : وإن كان .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الأصل : أو متكلفا .

(٧) عن س .

الداني[1] الخلاف عن أهل الأداء وأن منهم من يأخذ بالإشارة ، قال : وهو أقيس [2] .

قال أبو جعفر ابن الباذش: « وهو كما قال » ، يعني كونه أقيس[2] ، قال: « وإنما نزّل سيبويه الهاء منزلة الساكن في كونها وصلاً للرّويّ في قوله[3] :

عَفَتِ الديار محلّها فمقامها

لا في امتناع الروم والإشمام » قال : « فالواجب الأخذ فيهابالاشارة ، وفي ميم الجميع بغير إشارة على ما ذكرنا من نص سيبويه » [4] .

هذا ما قالوا ، وليس على الناظم في عدم استثنائه هذا دَرْكٌ ، لإمكان حمل كلامه على ما قال النحاس ، وهو أقيس الوجهين على ما قال / ابن/١٨/ الباذِش . على أن ما قاله القراء من إلزام الإسكان له وجه وذلك أنّ العلة التي لأجلها منع سيبويه الإشارة في ميم الجميع من استثقال[5] توالى الكسرات أو الضمات وتوالى المتحركات موجودٌ هنا ، ولأجل ذلك كان من منع هنا مجيزاً فيما إذا لم يكن قبل هاء الضمير إلا فتحة ، كقولك : أكْرَمَه ، لفقد الاستثقال الموجود في مسألتنا . فما قاله سيبويه في وجه المنع يصح أن يكون مستندا في المنع هنا .

---

(١) الأصل : الرازي .

(٢) الأصل : أنيس .

(٣) لبيد ، من مطلع معلقته ، وتمامه

بمنىً تأبّد غولها فرجامها

انظر شرح القصائد السبع ٥١٧ ، وأمالي ابن الشجري ٣٩/٢ ، واللسان : منى .

(٤) الإقناع ٥٣٢ ـ ٥٣٣ .

(٥) الأصل : الاستثقال .

وهذا التوجيه تلقيته من بعض أصحابنا المحققين ـ نفعه الله ـ وعليه يجري أيضا منع الإشارة فيما إذا تحرّك[1] ما قبل الهاء ، بالكسر نحو قوله تعالى : ﴿ وما أنسانيهُ إلا الشيطان ﴾ [2] ونحوه عند من ضمّ الهاء بعد الكسرة ، وهوخلاف ما رواه مكي ، فافهمه .

والخامس من المستثنيات : الهمزةُ المسهَّلة[3] بينَ بين ، إذا وُقف عليها نحو ، ذَرَأ ، وتَبرَّأ ، ومن الخطأ [4] ، وامرؤٌ ، ولؤلؤ ، ويُبْدِىء (وتبرىء)[5] ، فالهمزة هنا تسهيلها بين بين ، فإذا وقفت عليها فالقياسُ أن لا روم فيها ولا إشمام ، لأنها قد سكنت[6] في الوقف ، وصار [7] التسهيل فيها إذ ذاك بالإبدال ، فألف قرا [8] كألف الرحى ، ويا بيدي كياء يرمي ، وواو لُؤْلو كواو يغزو ، فلا يصح فيها غير التسكين كحروف المدّ واللين . وقد ذكر الداني ومكيّ عند قوم الإشارة والتسهيل بينَ بيَن ، وتعقّب ذلك أبو الحسن ابن الباذش بأن الحرف الموقوف عليه ساكن ، وطروءَ الرَّوْم عليه لا يُوجِب له حركة ، وإذا كان كذلك سكنت الهمزة في الوقف كما يجب في كل حرف موقوف عليه ، ثم تبدل ألفا أو واوا أو ياء على حسب حركة ما قبلها ، ولا يتأتَّى في هذه الحروف رومٌ ، وسبيلها في ذلك سبيلُ تاء التأنيث المبدلة في الوقف هاءً، فلا يكون فيها رومٌ ولا إشمامٌ، لأن الحرف الساكن في الوقف غير الحرف المتحرك[9] في الوصل[10] .

---

(١) الأصل : تحرى .
(٢) الآية ٦٣ من سورة الكهف .
(٣) الأصل : المسألة .
(٤) كذا في النسخ ، وفي الإقناع ٤١٦ ـ والشاطبي قد أخذ أمثلته منه ـ : (من ملجأ) فلعله محرف عنه .
(٥) ليست في الأصل .
(٦) الأصل : سهلت .
(٧) الأصل : وجاز .
(٨) في الإقناع : ذرأ .
(٩) الأصل : المتمري .
(١٠) الإقناع ٤١٧ .

هذا ما قال ، وقد نصّ على هذا (المعنى)[1] من أنه لا روم فيها ولا إشمام الفارسي في الإيضاح ، حين تكلّم على الوقف على الهمزة المتحرك ما قبلها ، كالخطأ والرشأ فقال : « وأما الذين يخففون الهمزة ـ يريد بين بين ـ من أهل الحجاز فيقولون : رعيت الكلا وهذا الكلا ، وبالكلا ، فيقلبونها ألفاً ، لأنها قد سكنت في الوقف وقبلها فتحة فصارت بمنزلة الألف في راس وفاس إذا خُـفِّـفت » . قال : « ولا تشم ولا تروم ، كما لا تفعل ذلك بألف الرحى والعصا » قال : « ولو كان ما قبل الهمزة مضموماً لانقلبت على قولهم في التخفيف واوا ، نحو قولهم : هذه أكموُ ، إذا وقفت على هذه أكموٌ يا فتى . وإن كانت كسرة انقلبت ياء، نحو : أنا أهنِي [1]قال : ولا إشمام في هذه الواو ، ولا هذه الياء ولا رَدْمَ ، كما لا إشمام ولا روم في واو يغزو ، ولا (ياء)[3] يرمي » [4] .

وعلى هذا المعنى الذي قرره الفارسي نصّ سيبويه في باب الوقف في الهمز، غير أنه نفى الإشمام [5] ولم يتعرّض للروم بنفيٍ ولا اثبات ، فهو محتمل ، إلا أنه قد فسّر بكلام الفارسي)[6] ، والظاهر من قول [6] الفارسيّ ما قاله ابن الباذِش من أن الروم واردٌ على السكون ، وإلا فكانوا يذكرون جواز / الوقف بالروم ابتداءً ثم ينصّون على المنع فيما إذا وقفوا أولاً بالسكون /١٩/

---

(١) ليست في الأصل .

(٢) يقال : هنأني الطعامُ ، وهنأَلي يهنئني ـ ويهنئوني أيضا ـ : صار هنيئاً ـ وقد ورد الفعل كذلك من باب فَعل يفعل ، وفَعُل .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) التكملة ٢٥ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٧٩ .

(٦) سقط من س .

وأيضاً لو لم يكن الأمر كذلك لم يمنع إبدال الهمز، عند وجود الروم، لأنه نطقٌ ببعض الحركة ، والسكون بعدُ لم[1] يكن، فكيف تُبْدَلُ مع بقَاء التحريك؟ هذا مشكل ، وعند هذا قد يصح ما قاله مكي وغيره [2] ، وهو ظاهر من حال الروم، فإنه إبقاء لبعض الحركة في الحس فيظهر أن تقدير تقدم السكون دعوى، اللهم إلا أن يُنقل عن العرب المخففين [3] الامتناع من الروم إذا وقفوا ، فحينئذ يصح هذا التقدير ، والله أعلم ، وأما الإشمام[4] فظاهر المنع على كل تقدير لما تقدم .

وإذا تقرر هذا حصل أن همزة بين بين لا يصح فيها روم عند الفارسي وابن الباذش ، ولا إشمامٌ مطلقاً مع أنها متحركة ، إذ هي بزنة المتحرك في الشعر ، وهذا مذكور في موضعه ، فصار نقضا على إطلاق الناظم المتقدم ، حيث قال :

وغيرَ ها التأنيثِ من مُحَرَّكٍ　　سَكِّنْه أو قِفْ رائم التحرُّكِ

ولم يستثن من ذلك الهمزة المسهلة بينَ بينَ ، فاقتضى ذلك جواز الروم فيها، وهو ممنوع، إلا أن يكون رأى في ذلك رأى من حكى عنهم الداني ومكي ، وهو بعيد أو [5]يقول : إنَّ الوقف [6] بالروم ليس ثانيا عن السكون ، بل هو إبقاء لبعض الحركة في الوصل على ما هو الظاهر ، فإذا عُزِم على الروم أمكن ابقاء الهمزة على حالها في الوصل ، إذ[7] لم تذهب الحركة جملة .

---

(١) الأصل : كم .

(٢) انظر النشر ١ / ٤٦٤ ـ ٤٦٥ .

(٣) الأصل : المحققين .

(٤) الأصل : بالاشمام .

(٥) الأصل : أنْ ،.

(٦) الأصل : الوقفة .

(٧) س : إذا .

فالحصل أنم القيود المحتاج إلى ذكرها في جواز[1] تلك التغيّرات [2] لم يذكر منها إلا أن لايكون الآخر هاء التأنيث ، وأغفل ذكر البواقي كما رأيت ، وكذلك فعل في التسهيل فلم يستثن فيه إلا ما استثنى هنا ، وعذره في ذلك مقبول ؛ إذ أكثر النحويين لا ينتبهون على هذه الأشياء ، ولا يشيرون إلى شيء منها ، وذكرُها ضروري .

ولنرجع إلى ما كنا بسبيله ، فقوله : « سَكِّنْه » هو أحد الأوجه الخمسة في الوقف على المحرك ، أي قِفْ عليه بالسكون ، فتقول في جاء ني زيدٌ : جاء ني زيدْ ، وفي قام الرجلُ : قام الرجلْ ، وما أشبه ذلك وإنما قدَّم السكون لأنه الأصل في الوقف ، وذلك لأن الوقف موضع استراحة ، والإبتداءُ شروع في عمل ، وقد تقرر أن الابتداء إنما يكونُ بالحركة فضِدُّه الذي هو استراحة وفراغ من العمل إنما يكون بضد الحركة وهو الكسون . وأكثر العرب على الوقف بالسكون على ما نقله السيرافي ، قالوا : ومن استعمل [3] الروم والإشمام والتضعيف والنقل فإنه على مذهب غيره في السكون ، إلا أنه زاد الفرق بين ما يعرض سكونُه في الوقف ، وبين ما يلزمه السكونُ في الوصل والوقف ، على مذهب العرب في التنبيه على الأصول .

وعلامة السكون في الخط خاءً فوق الحرف المسكن نحو : هذا زيد خ[4] ، وهي مقتطعة من قولك : خفيف ، لأن الروم و الإشمام فيهما إشارة إلى الحركة ، فليس الوقف بهما إسكاناً خالصًا .

---

(١) س : في زوال .

(٢) الأصل : التغييرات .

(٣) الأصل ، ت : استعمال .

(٤) انظر التكملة لأبي علي ١٩ .

ثم قـال : « أوقِفْ رائم التـحـرك » / هذا هو الوجـهُ الثـاني ، وهو الرومُ ،/ ٢٠ /
أتى باسم فاعله ، أي : قف حالة كونك دائماً الحركة ، أي : مشيرا لها إشارة الروم ، وأقام التحرك مقام الحـركة لقرب معناهما ، والروم هو النطق ببعض الحركة ، فـلا بد من الصوت معـها ؛ لأن الحركة صوتٌ فلذلك كان الروم مما يدركه الأعمى بخلاف الإشمام ، وإنما أتوا بالروم حرصا على بيان الحركة ، وهو آكد من الإشمام في بيانها ، لأنه نطق ببعضها بخلاف الإشمام .

وعلامته خط أمام الحرف، فتقول : هـذا زيد ـ ، ومررت بخالد ـ ، ورأيت الحارث ـ [1] .

وإطلاق الناظم في هذا يدلُّ على أن الروم يكون في الأحـوال كلها من[2] الرفع والنصب (والجـر)[3] كما مر تمثيله ، لأنه صويت ضعيف بالحركات الثلاث يتبع ذلك [4] الصويت الحرفَ الذي تَقِفُ عليه .

وفي المسألة ثلاثةُ أقوال ، (هذا)[5] أحدها ، وعليه سيبويه والجمهور[6] .

والثاني : استثناءُ المنصوب ، وهو مذهب القراء أجمعين [7] ، وذهب إليه

---

(١) انظر التكملة لأبي علي ١٩ .

(٢) الأصل : في

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : بذلك .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الكتاب ٤ / ١٧١ .

(٧) انظر التبصرة لمكي ٥ / ٣٣٥ ـ ٣٣٦ .

أبو حاتم من المتقدمين ، وأطلق العبارة به ابن عبيدة [1] من القريبي العهد المتأخرين ، أخذًا منه لذلك عن شيخه ابن أبي الربيع حيث جعل الروم في المنصوب قليلا ، ولذلك لم يقرأ به أحد من القراء ، واحتجوا بخفة الفتحة وبأنها ضعيفةٌ ، فإذا نطقت ببعضها نطقت بجميعها وهذا لم يرتضه الناظم وقد رد بأن الروم لا يرفع حكم السكون بما فيه من جري بعض الحركة في الوقف ، فلا يمتنع أن يكون الفتح كغيره . وانما فرق سيبويه [2] بين النّصب وبين الرفع والجر في الوصل ، فذكر أنهم يشبعون الضمة والكسرة ويمططون[3] فيقولون : هو يضربها ، ومن مأمنك ، قال : وعلامتها واو وياء ، ويختلسها بعضهم اختلاسا فيقولون : يضربها ومن مأمنك ، يسرعون اللفظ . قال : « ولا يكون هذا في النصب ، لأن الفتحة أخف عليهم »[3] . يعني أن خِفَّتها مشبعة (تغنى)[4] عن تخفيفها بالاختلاس . وروم حركة النصب ليس للتخفيف ، إنما هو للدلالة ، على تحرك الحرف في الوصل ، فالحركات كلّها يمكنُ النطقُ بجميعها وببعضها ، غير أن الفتحة لما كانت خفيفة مع الإشباع لم تختلس في الوصل في : لن يضربها ؛ إذ لا حاجة إلى ذلك ، واخْتُلست رِيمَت بسبب الحاجة إلى ذلك في حالة الوقفِ ، وهذا ظاهر .

---

(١) هو أبوبكر محمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي مقرىء أديب ، أكثر عن ابن أبي الربيع ، وقرأ القراءات على ابن الدبياج ولد سنة ٦٢٧ وسكن سبتة ومات بها سنة ٧٠٦ .
انظر غاية النهاية ٢ / ١٨٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٠٢ .

(٣) الأصل : ويطلقون .

(٤) سقط من الأصل .

والقولُ الثالثُ : الاقتصار بالروم على المرفوع والمضموم خاصّة ، وهو قولٌ ينسبُ إلى ابن كيسان وهو [1] ظاهر كلام الزجاجي في الجمل حيث قال : والإشمامُ ورومُ الحركة إنما يكونان في المرفوع[2] ، ثم قال حين بيَّن الروم : وهو أن تلفظ بآخر الكلمة وأنت مشير إلى الحركة ليُعْلَم أنه مضموم [3] . فخصّه بالضم ، وهو كالنصّ ، على أن الشلوبين تأوّله على أن مراده بقوله : إنما يكونان في المرفوع ، أى : إنما يجتمعان معاً في المرفوع ، ويكون قوله : لتعلم أنه مضموم تمثيلاً فقط ، لا لأنه مختصّ به . وأيّاما أراد فهذا مذهبٌ مردودٌ ، مخالِف لما يحكيه سيبويه وغيرُه عن العرب ، وهم الحجة على الجميع ، ولم يحفل به / الناظم ، مع أن عمل الروم ممكن[4] في الحركات كلها ، لأنه/٢١/ عمل اللسانِ ، فيلفظ[5] بها لفظاً خفيفاً مسموعاً .

ثم قال : « أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةْ » .

هذا هو الوجهُ الثالثُ وهو الإشمامُ ، أتى بفعله ، أى : أَشِرْ [6] إلى الضمة إشارة الإشمام ، وحقيقة الإشمام ضمُّ الشفتين بعد الإسكان بحيث لا يُحسّه الأعمى ، وإنما هو لرأى العين ، على هذا جمهور[7] النحويين . ولبعضهم هنا مخالفة في أربعة مواضع :

---

(١) الأصل : فهو .

(٢) الجمل ٣٠٩ ـ ٣١٠ ، وقد زيد فيه عن إحدى النسخ : والمجرور .

(٣) الجمل ٣٠٩ ، وزيد بعده أيضا : أو مجرور .

(٤) الأصل : يمكن .

(٥) س : يلفظ .

(٦) الأصل : أشار .

(٧) التكملة ١٩ ، وانظر الكتاب ٣ / ٥٩٥ عند قول الراجز :

متى أنام لا يؤرقني الكرى ليلا ، ولا أسمع أجراس المطي

ولسان العرب : شمم .

فالأخفش حُكي عنه (أن الإشمام) [1] يفهم بالسمع دون النظر . قال ابن خروف : وهي حكاية فاسدة .

وقطربٌ يقول : الإشمام وضع النحويين ، وليس بمسموع من العرب . وهذا فاسدٌ لأنه وان لم يُسمَع مأخوذٌ بالأبصار من أفواه العرب ، وقد قال سيبويه بعد كلامه في الإشمام : « وهذا قولُ العرب (ويونس والخليل [2] » فعزاه إلى العرب ، وهو الثقة فيما ينقل فلا يسمع كلامُ غيره في ذلك)[3] .

وابن خروف يقول : إن الإشمام على وجهين : إشمامٌ في الوقف ، وهذا هو الذي لا يُحسُّ به الأعمى ، وإشمامٌ في وسط الكلمة ، وهذا لا يمكن إلا أن يكون له صوتٌ ، فهو مما يسمع كالروم .

وينقل القراء عن ثعلبٍ وابنِ كيسان أنَّ الإشمام أَتَمُّ في البيان من الروم ، وكأنه نطقٌ ببعض الحركة بخلاف الروم ، فإنه تناولٌ إلى الحركة من غير وصولٍ إليها ، وحجة هذاالرأى ما ذكروا مِنْ أَنَّ القائل إذا (قال) [3] : رُمت الشيء ، فهو عبارةٌ عن محاولة أخْذِه من غير وُصُولٍ اليه بعدُ ، وإذا قال : أشممتُ الفضّة الذهب ، فالمعنى أنه خلطها بشيء منه ، فالروم والإشمام منقولان من هذا . وما قالاه اعتراضٌ على الاصطلاح ؛ إذ غايته أَنْ سَمَّوا الروم إشماماً والإشمام روما ، وإذا فُهِمتْ المعاني فلا مشاحَّة في الألْفاظ .

وعلامةُ[4] الإشمام نقطةٌ أمام الحرف ، كقولك : هذا زيد . ومررت بخالد . [5]

---

(١) سقط من س .

(٢) الكتاب ٤ / ١٧٢ .

(٣) سقط من س .

(٤) س : وعلامته نقطة .

(٥) الكتاب ٤ / ١٦٩ ، والتكملة ١٩ ، والتبصرة للصيمري ٧١٦ .

وتخصيصه الإشمام بالضمة في قوله : « أو أشْمِمِ الضمَّة » ، ولم يطلق، ظاهر في أنه لا يقع عنده في المفتوح والمكسور . وهذا مذهب غيره ، وإنما اختص بالرفع والضم دون غيرهما لأنه إذا وضعت لسانك أو حلقك موضع الحروف[1] استطعت أن تضم شفتيك حتى تُعْلِمَ الذي يبصرك أنك تنوي الرَّفْعَ في الحرفِ . وإذا تكلمت بالحرفِ فأردْتَ أَنْ تُعْلِمَ أنكَ تنوي فيه[2] الفتح أو[3] الكسر ، كما فعلت في المرفوع ، لَمْ تَقْدِر أَنْ تُرِىَ مَنْ يَنْظُرُ إليك ما في فيك وحَلْقِكَ كما أَرَيْتَهُ مَا في شَفَتَيْكَ ؛ لأن ما في الشفتين يظهر للنَّاظر ، وما في الفم لا يظهر . إلى هذا المعنى أشار سيبويه في تعليل الاختصاص بالمرفوع والمضموم[4] . وعلّل الصيمرىّ منع الإشمام في المكسور بأنه تشويه للفم [5] . قال ابن ملكون : هذا لا معنى له ، ولو امتنع الإشمام في المكسور لأنه تشويه للفم لوجب أن يمتنع في المرفوع والمضموم مخافة التشويه . قال : وأىُّ تشويهٍ في الإشارة بالشفتين قليلاً إلى الضمِّ للدلالة على الحركة المفقودة في الموقف ؟! ثم علل ذلك بأن ضَمَّ الشفتين لا يكون دلالة على الجر والكسر كما كان دليلاً على الرفع والضم .

وقول الناظم : « أو أشْمِمِ الضمَّة ، أطلق الضمة على حركة الإعراب وحركة البناء معًا ، لأن حركة الإعراب يقال لها : الضمة ، كما يقال / ذلك / ٢٢ / لحركة البناء ، فإطلاقه صحيحٌ على الاصطلاح ، بخلاف ما لو قال : الضم ، من غير تخصيص بهاء التأنيث ، فحينئذٍ كان يُحتاج إلى الاعتذار عنه في ذلك الإطلاق . ويريد بالضمَّة ضمةَ آخر الكلمة ، وهو بَيِّنٌ .

---

(١) س : الحرف .

(٢) س : به .

(٣) الأصل ، ت : والكسر .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧١ .

(٥) التبصرة ٧١٧ .

ثم قال : « أو قِفْ مُضْعِفا » .

هذا هو الوجهُ الرابعُ وهو التضعيفُ ، أطلق عليه لفظ الإضعاف ، فبنى منه مُضْعِفًا ، اسم فاعل من أضعَفَ ، والاصطلاحُ على ضَعَّفَ تَضْعِيفًا فهوَ مَضعِّفٌ ، لا على أضعفَ إضعافًا فهو مُضْعِف . لكن لما كان المعنى واحدًا تساهل في العبارة عنه . ومعنى كلامه أنّك مخيَّر أيضًا في أن تقف على الحرف الآخر مضعفا له ومشددا ، فتقول في خالد : خالدْ ش ، وفي فرج : فرج ش ، وفي يجعل : يَجْعَلْ ش ، فتشدّ الآخر ومنه ما روِي عن عاصمٍ أنه كان يقف على قوله تعالى : (وكل صغيرٍ وكبيرٍ مستطرة ش)[1] ، بتشديد الراء[2]. قال الأهوازي [3] : « ولم يَذْكُر من جميع القرآن إلا هذا الحرفَ فقطْ ، ويلزمه أن يقف كذلك على جميع ما أشبه ذلك إذا تحرَّكَ ما قَبْل آخرِ حرفٍ مِنَ الكَلِمةِ ، إلاَّ أنَّ القراءة سنةٌ ليست بالقياس [2] .

وعلامة التشديد : ش[4] ، وهي مقتطعة من شديد ، كما أن الخاء مقتطعة[5] من خفيف .

قال سيبويه : « هم أشدُّ توكيداً » [6] يعني أنّ من وقف بالتضعيف زاد في التوكيد في الدلالة على أن الموقوف عليه متحرك لا ساكن ، « فأرادوا أن يجيئوا [7] بحرف لا يكون الحرف الذي بعده إلا متحركا» [6] ، لأنك لو قلت : خالِدْ ، فخففت [8] ، لتوهِّم أنه كان ساكناً في الوصل ، فلما ثقلت

---

(١) الآية ٥٣ من سورة القمر .

(٢) الإقناع ٥١١ ـ ٥١٢ .

(٣) أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز ، شيخ القراء في عصره . ولد بالأهواز سنة ٣٦٢ ، وقدم دمشق واستوطنها ، وتوفي بها سنة ٤٤٦ . انظر غاية النهاية ١/٢٢٠ ـ ٢٢٢ .

(٤) التكملة ١٩ والتبصرة ٧١٦ .

(٥) الأصل ، ت : منقطعة .

(٦) الكتاب ٤/١٦٨ .

(٧) الأصل ، ت يجمعوا .

(٨) الأصل : فخفيت .

ذهب [١] ذلك التوهم ، لأنه لا يكون المدغم فيها ساكناً أبداً ، لما [٢] في ذلك من اجتماع ساكنين على غير شرطه .

ثم أخذ يذكر شُرُوط الوَقْفِ بالتضعيف فأتى بشروطٍ ثلاثةٍ :

أحدها : ألاَّ يكون الحرفُ الموقوفُ عليه همزةً ، وذلك قوله : « ما ليس همزًا » ، ما : منصوبة على المفعول باسم الفاعل الذي [٣] هو مُضعِفٌ ، يعني أنه لا يجوزُ التضعيفُ في الهمزة لأنها لثقلها لا تضاعف[٤] ، على ما هو مذكورٌ في بابِ الإدغام ، فلا تقول في الخطأ والرشأ : الخطأْ ش ، الرشأْ ش .

والثاني : أن لا يكون الحرف عليلاً ، وذلك قوله : « أو علِيلا » ، وهو معطوف على « همزًا » ، والتقدير : أوقف مُضْعفًا ما ليس عليلاً ، أي : معتلاً ، فإنه إن كان معتلا لم يصح تضعيفه . وحروفُ العلة الألفُ والواوُ والياءُ (فأما الواو والياء)[٥] فتضعيفهما [٦] يؤدّى إلى ا لثقل المهروب عنه ، فلا تقول [٧] في يغزو : يغزوْ ش ، ولا في يرمي : يرمىْ ش . وأما الألف فأولى أن لا يصحَّ فيها التضعيف [٨] فيستثقل أو يستخف .

---

(١) الأصل : خف .
(٢) الأصل : لها .
(٣) الأصل : التي .
(٤) س : تتضاعف .
(٥) سقط من الأصل .
(٦) الأصل : فتضعيفها .
(٧) الأصل : يقال .
(٨) الأصل : تضعيف .

والثالث : أن يَقْفُوَ مُحركًا ، وذلك قولُه : « إنْ قفا محركا » ، والضمير في « قفا » عائد على مدلول « ما » وهو الحرف الموقوف عليه . وأُتِي به في مساق الشرط المدلول عليه بإنْ بعد ما جمع الوصفين المتقدمين ، كأنه يقول : ما جمع الوصفين المذكورين يجوز فيه التضعيف إنّ كان قد قفا مُحَرَّكاً ، ومعنى قفا : تبع ، قفوت أثره / واقتفيتُه : إذا اتّبعتَه وأتيت في قفاه . أي : إن ٢٣/ تبع الآخر محركا ، وذلك نحو ماتقدم من قولك : فرج وخالد وجعفر، ففي مثل هذا [١] تقول: فرجْ ش وخالدْ ش وجعفرْ ش . فإن قفا ساكناً فمفهوم الشرط أن لا يقف بالتضعيف ، لأنه لا يمكن الجمع بين ثلاثة سواكن .

فإن قيل : فهل يجوزُ التضعيفُ إن كان ما قبل الآخر ساكناً بمنزلة المتحرك ، وذلك حروف المدّ واللين ، لأنَّ مدّها يقوم مقام الحركة ، فكما تقو : دوابّ ، وثوبك تُمُودّ ، وهذا أُصَيْمٌّ ، فتقف عليها[٢] بالتضعيف الأصلي فكذلك كان ينبغي أن تقول في حمارٍ إذا وقفت: حمارْ ، وفي بعير : بعيرّ ، وفي كفور : كفورْ ش .

فالجوابُ أن ذلك لا ينبغي أن يجوز في الوقفِ (على الألف ، لأن الجمع بين ساكنين على الإطلاق مستثقلٌ ، فلا يجوز أن يُؤتى به في الوقف) [٣] الذي هو موضع استراحة ، فإذا استثقل الساكنان في الوقف كما ذكر فاستثقال

---

(١) الأصل : هذه .

(٢) الأصل : عليهما .

(٣) سقط من الأصل .

ثلاثة سواكن أولى ، مع أن هذا لم ينقل عن العرب ، فالقولُ بجوازه قولٌ باختراع اللغة ، وإذا امتنع في الألف فهو في الياء والواو أولى بالامتناع ، قاله ابن الضائع .

ثم قال : « وحركاتٍ انقلا » .

هذا هو الوجهُ الخامسُ ، وهو النقْل . وحركاتٍ : مفعول بانقُلْ . والنقلُ : عبارةٌ عن نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الذي قبله حتى يوقف عليه بخالص السكون ، فتقول في قولك هذا النقْرُ : هذا النقُرْ ، وفي قولك انتفعتُ بالنقر : انتفعتُ بالنقِرْ ، وفي مْنهُ وعنْهُ واضربْهُ : منُهْ وعَنُهْ واضربُهُ . وكذلك ما أشبهه . فمن نَقْلِ الضمة ما ذكره [1] خلف عن الكسائي (من)[2] أنه كان يستحبّ الوقف على منهُ وعنهُ ، يُشمّ النون الضمة ، حكاه ابن مجاهد [3] . وحكى ابن الأنباري عن خلف قال : سمعتُ الكسائيَّ يقولُ : الوقف على (فَلاتَكُ في مِرْيَةٍ مِنْـه » [4] ، مِنْـه بالتخفيف وجَـزْمِ النون في الوقف كما يصل » (قال)[5] : « ويجوز: منُهْ برفع النون في الوقف ، وكذلك : عَنُهِ برفع النون في الوقف . قال خلف : والتخفيف فيهما أحب [6] إلى الكسائي » [7] . ومن ذلك أيضا ما أنشده سيبويه من قول عُبَيدِ بن

---

(١) س : نقله .

(٢) عن س .

(٣) الإقناع ٥١٢ .

(٤) الآية ١٠٩ من سورة هود .

(٥) ليس في س .

(٦) الأصل ، ت : أوجب .

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٤٣٢ ـ ٤٣٣ ، والإقناع ٥١٢ .

ماوية الطائي [1] :

أنا ابنُ ماويّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ

يريد: جدّ النَّقْدُ وأنشد أيضا لزياد الأعجم [2] :

عَجِبتُ والدهر كثيرٌ عَجَبُه مِنْ عَنَزِي سَبَّني لم أضْرِبُه

يريد : لم أضرِبْه . وأنشد أيضًا لأبي النجم [3] :

فقَرِّبَنْ هذا ، وهَذا أزْجِلُهْ

يريد : أزْجِلْهُ . وقال طَرَفة[4] :

حابسي رَسْمٌ وقفْتُ به لو أُطيعُ النَّفسَ لم أرِمُهْ

وعلى ذلك حمل ابن جني ما أنشده ابن الأعرابي :

فَإِنّما أنْتَ أخٌ لا نَعْدَمُهْ [5]

قال : أراد : لا نعدمْهُ ، على جه الدعاء له .

ومن نَقْلِ الكسرة قولُ امرىء القيس ، أنشده ابن الأنباري شاهدا [6] .

لعمري لقوم قد نَرَى أمْسِ فيهم مَرَابِطَ للأمْهارِ والعَكَر الدَّثِرْ

---

(١) الكتاب ١٧٣/٤ ، ونُسب فيه إلى بعض السعديين وهو في الجمل للزجاجي ٣١٠ ، والتكملة ٨ ، والإنصاف ٧٣٢ ، والمغنى ٤٣٤ ، وشرح أبياته للبغدادي ٣٢١/٦ . والصحاح : نقر وروى بعده في بعض هذه المراجع .

وجاءت الخيل أثابيَّ زُمَرْ .

والنقر : صويت تسكنّ به الفرس عند اشتداد حركته يقول : أنا الشجاع البطل اذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب . وأثابي جمع أثبية بالتشديد وهي الجماعة .

(٢) الكتاب ١٨٠/٤ ، والتكملة على المفصل ٧١/٩ ، والتبصرة ٣٣ وابن يعيش على المفصل ٩ / ٧٠ ، ٧١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٦١ .

وعنزي : نسبة إلى عنزة بن أسد بن ربيعة ، وزياد الأعجم من عبد القيس ، وسمّي الأعجم للكنة كانت فيه

(٣) الكتاب ١٨٠/٤ وابن يعيش

وأزجلة أبعده .

(٤) ديوانه ٧٥ .

(٥) الرجز لأبي محمد الحذلي أو الفقعسي كما يقول البغدادي انظره في مجالس ثعلب ٢٣٥ ، والضرائر لابن عصفور ٢٥٩ ، والمغنى لابن هشام ٥٨٥ وشرح أبيات المغنى للبغدادي ٢٢٦/٧ .

(٦) ديوان امرى ء القيس ١١٢ ولم أجده في هذا الموضع من كتاب ايضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٤٣٣ ، العَكَرة من الإبل : ما بين الستين إلى السبعين والجمع عكَر والدّثر: الكثير ، ويقال : مال دَثِر .

أراد : الدثْر . وهو الكثير . وأنشد (١) أيضًا لجرير بن عبد الله البَجَلَيّ رضي الله عنه :

أنـا جريـر كنيتي أبـو عَمِرْ   أضرب بالسيف وسَعْدٌ في القَصِرْ

أراد : أبو عَمْرو ، وفي القَصْرِ ومنه أيضا على التأويل قول طرفة بن العبد(٢) : /

/٢٤/٢

بجفـان تعـتري نادِيَنَـا   من سَديـف حين هـاج الصنَّبِرْ

أصلُه : الصنَّبْرِ ، وكان حقه في النقل أن يقول : الصنَّبُرْ ، بضم الباء ، لكن حمله ابن جني على أنه من باب الحمل على المرادف ، كأنه قال : حين هَيْج الصنَّبِرِ ، من باب قولهم :

هشائمُ ليسُوا مُصلِحين عَشِيرةً   ولاناعبٍ إلاَّ ببين غرابُها

أنشده سيبويه (٣) :

ووجهُ النقل عند من يقفُ به أمران :

أحـدهمـا : كراهيةُ التقـاءِ السـاكنين إذا قلت : النقْرْ ، ومنْهْ ، وعنْهْ ، فحركوا الحرف الأول بحركه الثاني ليزول التقاءُ الساكنين ، ولهذا جاء الفارسيّ

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٤٣٢/١ ، وهو من شواهد الإنصاف ٧٣٣ .

(٢) ديوانه ٦٦ . والبيت في الخصائص ٢٨١/١ ، ٢٥٤/٢ ، ٢٠٠/٣ ، والمحتسب ٨٣/٢ ، واللسان ، مادة : صنبر .

والسديف : قطع السنام ، والصنبر أشد ما يكون من البرد .

(٣) الكتاب ٣٠٦/١ ، ٢٩/٣ ، والبيت في الخصائص ٣٥٤/٢ ، والأنصاف ١٩٣، ٣٩٥ وأمالي السهيلي ٨٥ وابن يعيش على المفصل ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ ، ٥٧/٧، ٦٩/٨ ، والمغنى ٤٧٨ ، ٥٣٣ ، وشرح الكافية للرضى ١٩١/٢ ، ١٩٢ ، والخزانة ١٥٨/٤ ، ٢٩٥/٨ ، ٦١٣ ، وينسب إلى الأحوص الرياحي أو الفرزدق .

في الإيضاح بهذا الوجه في باب التقاء الساكنين في كلمة [1] .

والثاني : أنهم أرادوا بيان حركة الحرف الموقوف عليه ، كما أرادوا ذلك في الروم والإشمام والتضعيف .

وإنما قال : « وحركاتٍ انقلا » ، فجمع الحركات بياناً أنَّ النقل يكون على الجملة في الحركات كلها ، فالضمة والكسرةُ مثالهما ما تقدم ، والفتحة في الهمز لا في غيره ، على ما يُذكر من مذهب البصريين ، مثالها قولهم : رأيت الدِّفَأْ [2] في : رأيت الدِّفْءَ ، فالحركات الثلاثُ تنقل على الجملة ، فلذلك جَمَعَها .

(وقوله : « انقُلا » ، أراد : انقُلَنْ ، بنون التوكيد)[3] .

ثم أتى بالشروط المعتبرة في هذا الوجه وهي أربعةٌ :

أحدها : أن يكون ما قبل الآخر ـ وهو الحرفُ المنقولُ إليه (٤) الحركةُ ـ ساكناً لا متحركاً ، وذلك قوله : « لساكن » ، وهو مجرور متعلِّق بانقل ، أى : انقل الحركاتِ لساكنٍ ، فلو كان الحرفُ المنقولُ إليه متحركاً لم يَجُزِ النقلُ ، فلا تقولُ في هذا خالدٌ : هذا خالُدْ. ولا في مررتُ بجعفرٍ : مررت بجعْفِرْ ، لوجهينِ ، أحدهما : ما تقدم من أنّ سبب النقل عند الناقلين هو التقاءُ الساكنين ، فإذا تحرك ما قبل الآخر زال السببُ الموجبُ ، فيزول موجبه . والثاني : أن الساكن

---

(١) التكملة ٨ ـ ٩ .

(٢) كذا في النسخ ، وأخشى أن يكون الدِّفَأ والدِّفْء ، محرفًا عن الرِّدَأ والرِّدْء ، والرِّدْءُ هو الصاحب . انظر الكتاب ٤ / ١٧٧ .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل ، ت : إليه هو . بزيادة : هو .

هـو الذي يقبل حركة غيره لعروّه[1] من الحركة ، فإذا كان متحركا فالمحلُّ مشغول بحركته ، فلا ينبغي أن تُتْرَكَ حركتُه ويُحرَّك بحركة غيره . وهذا الثاني فيه نظر ، وقد نقل إلى المتحرك في الضرورة ، أنشد الفارسي في التذكرة لأبي النجم [2] :

ويلٌ له ، ويلٌ لهُ ، ويلٌ لُهْ إذا غَدَا قائده يتلُّـهْ

فنقل ضمة الهاء من « لَهُ » إلى اللام ، وهي متحركة ، على هذا حمله الفارسيّ .

والشرط الثاني : أن يكون ذلك الساكن يصحّ أن يتحرك ، وذلك قوله : « لساكنٍ تحريكهُ لن يُحظلا » ، أي : النقلُ إنما يكون لساكنٍ لا يُحظلُ تحريكهُ ، أي : لا يُمنَعُ تحريكه بل يجوز . ومعنى الحَظْلِ لغةً : المنعُ من التصرُّفِ والحركةِ [3] ، وقد حظَل عليه يحظُل ، بالضم ، قال الشاعر ، أنشده الجوهري [4] :

فما يُعدِمك لا يُعدِمْك منه طبانيه فيحظُلُ أو يَغَارُ

وقد تضمّن هذا الشرطُ شرطين اثنين : أحدهما : أن لا يكون حرفاً من حروف العلة، لأنه إن كان كذلك حَصلَ فيه بتحركه مع تحرك ماقبله الاستثقال ، لو قلت في هذا زيدٌ : هذا زَيُدْ ، أو في بزَيدٍ : بمزيدْ ، وكذلك في زَوْر : زَوُرْ ، أو : زَوِرْ . هذا إن لم يكن حركة ما قبلها من جنسها ، فإنها إن كانت كذلك زاد

---

(١) الأصل : لعدوه .

(٢) لم أجده في ديوانه .

(٣)الصحاح : حظل .

(٤) البيت في الصحاح حظل ، واللسان : حظل ، وطبن . ونسب في ا للسان إلى البَخْتريّ .
الجعدي . والطبانة : أن ينظر الرجل إلى حليلته ، فإمّا أن يحظل أي : أن يكفها عن الظهور ـ وإما أن يغضب ويغار . ذكر ذلك ابن بري .

الثِّقل / أو تعذُّر النطقُ كما يتعذَّرُ في الألف نحو : عماد ، فكذلك يتعذَّر في ثَمُودٍ وسَعِيدٍ ، لأنّ الياء والواو هنا مدّاتٌ مطلقة كالألف . ووجه ثانٍ وهو أن الألف والواو والياء حروفُ مدٍ ، وحروفُ المدّ تحتمل التقاء الساكنين ولا يحتمله غيرها[1] ، فساغ الوقف على الساكن مع سكون ما قبله ـ وهو حرف اللين ـ لاحتماله ذلك بما فيه من المدّ المُشبه [2] للحركة ، ولذلك جمعوا بين الساكنين [3] في الوصل إذا كان الثاني مدغما ، (إلى نحو هذين الوجهين أشار سيبويه في تعليل [5] هذا الموضع .

والشرط الثاني : أن لا يكون مُدغما)[4] فإنه إن كان كذلك لم يجز النقلُ لما يلزم به [6] من تحريك الحرف المدغم ، وذلك قولك : رَدٌّ وجَدٌّ ، لو قلت : رَدُدْ ، أو[7] انتفعتُ بِجَدِدْ ، لكان فيه من الكراهة ما في قولك : رَدَدَ يَرْدُدُ فهو رادِدٌ ، وذلك ممنوع عندهم .

والشرط الثالث : أن لا تكون الحركةُ المنقولة فتحةً في غير المهموز . وهذا الشرط يختصّ باشتراطه البصريون ، وذلك قوله :

ونَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المهمُوزِ لا ... يَرَاه بَصرِيٌّ وكُوفٍ نَقَلا

---

(١) س ، ك : غيرهما .

(٢) س : بالحركة .

(٣) الأصل : الساكن .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الكتاب ٣ / ٥٢٥ .

(٦) الأصل : فيه من تلك .

(٧) الأصل : وانتفعت .

يعني أنّ النقل الجائز إنما هو نقلُ الضمٍّ أو الكسرِ كما تَقدَّم تمثيلُه في نحو : هذا النقُرْ ، ومررت بالنّفِرْ ، وأما نقلُ الفتح فمذهبُ البصريين أن النقل على وجهين : جائز وممنوع ، فالممنوع النقل من غير المهموز الاخر ، فلا يجوز أن تقول في سمعت النَّقْرَ : سمعتُ النَّقَرْ ، ولا في رَفَعْتُ العِدْلَ : رفعتُ العِدَلْ ، ولا في كسرت القُفْل : كسرت القفل ، ولا ما كان نحو ذلك ، وإنما لم ير هذا البصريون لانه لما كان المنصوبُ أكثر ما يوقف عليه بالألف المبدلة من التنوين صار مجيئه غير مُنَوّنٍ كأنه عارضٌ ، مع أن الألف واللام معاقبة للتنوين ، والعرب قد تحكم للمعاقِبِ بحكم المعاقَبِ ، فلم يجيزوا النقل لذلك . مع أن السماع معدومٌ في نقل الفتحة ؛ إذ لم ينقلوا ذلك في الكلام ، وما جاء منه فشاذٌ لا يقاس عليه ومنه قول العجاج [(١)] :

الحمد لله الذي أعطى الشّبَرْ

أراد : الشّبْرَ ، وهو النكاح . وقد تُؤُوِّل على أنه جَاءَ على لغة من قال : رأيت زيد[(٢)] ، وقد قالوا : إن النقل في المفتوح على تَلْكَ اللُّغةِ جائزٌ لفقد علة

---

(١) ديوانه ٤ ، وفيه : أعطى الحَبَرْ . وهو في الصحاح واللسان ، مادة : شبر . يقول الجوهري : الشّبْر ـ بالفتح ـ مصدر شبَرْت الثوب أشبره وأشبرهُ .. إلا أنّ العجاج حركة فقال :
الحمد لله الذي أعطى الشّبَرْ
كأنه قال : الذي أعطى العطية . ويروى : الحَبَرْ » .
ويقول ابن برى : « صواب إنشاده :
فالحمد لله الذي أعطى الحَبَر
قال : وكذا روته الرواة في شعره ، والحَبَر : السّرور . وقوله : إن الأصل فيه الشّبْرُ ، وإنما حركه للضرورة وهم ، لأن الشّبْر ـ بسكون الباء ـ مصدر شبرته شَبْراً إذا أعطيته ، العطيّة ، ومثله الخَبْط والخَبَط . وكذلك جاء الشّبَر في شعر عديٍّ لم أخُنْه والذي أعطى الشّبَرْ
والشبر ـ بفتح الباء ـ اسم
في قوله :
ولم يقل أحد من أهل اللغة : إنه حرك الياء للضرورة ، لأنه ليس يريد به الفعل ، وإنما يريدُ به اسم الشيء المعطى .

(٢) تقدم التعريف بهذه اللغة ، عند شرح البيت الأول من أبيات الوقف ، انظر :

المنع ؛ إذ صار المفترح حين عُدِمَ التنوين كالمضموم والمجرور ، فليس فيه شاهد على وجود النقل في المفتوح ، فوجب المصير الى المنع منه .

وأما النقل الجائز فالنقل من المهموز ، (وعليه دلّ مفهومُ قوله : « من سوى المهمُوزِ » ، أى : (أنّ) [٢] البصرىّ يرى النقل من المهموز)[١] ويجوز ذلك عنده ، فتقول في رأيت الخَبْءَ : رأيت الخَبَأْ ، وفي أحببتُ الدِّفْءَ : أحببت الدِّفَأْ ، وفي كَرِهتُ البُطْءَ : كرهتُ البُطَأْ ، كما تقول باتفاق في هذا الوَثْءُ [٣] : هذا الوثُؤْ ، وفي نظرت إلى الوَثْءِ : نظرت إلى الوثِئْ . وإنما احتملوا نقل الفتحة من الهمزة دون غيرها لأن الهمزة لما كانت أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حَرَّكوا ما قبلها ليكون أبين لها ، بخلاف سائر الحروف ، فلذلك كان التحريك مع الهمز أقوى . هذا مع أن السماع في ذلك موجود ، قال سيبويه //٢٦/ : « واعلَمْ أنّ ناساً من العرب كثيرا يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة ، سمعنا ذلك من تميم وأسد ، يريدون بذلك بيان الهمزة ، قال : وهو أبين لها إذا وَلِيت صوتًا ، والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوتٍ ، لو رفعت بصوتٍ حَرَّكْتَه » ، قال : « فلما كانت الهمزةُ أبعد الحروفِ وأخفاها في الوقف حَرَّكوا ما قبلها ، ليكون أبْين لها » ، قال : « وذلك قولهم : هذا الوَثُؤْ ، ومن الوَثِيءْ ، ورأيت الوَثَأْ » [٤] . فانظر إلى تعليل سيبويه ما سمع ، فذكر فيه النصب ، فالسماع فيه محققٌ .

---

(١) سقط من س .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) اوَثْءُ : توجّع في العظم من غير كسر . وقيل : هو الفَكّ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧٧ .

ومذهبُ الكوفيين وابن الأنباري جوازُ النقل في غير المهموز[1] ، فيقولون: رأيت النَّقَرْ، وحملتُ العِدَلْ ، وكسرتُ القُفَلْ ، كما يقولون ذلك في المهموز ، ويوافقون البصريين على ذلك ، وتؤخذ موافقتهم في المهموز من كلام الناظم من قوله أولا : « وحركاتٍ انقلا » ولم يخص مهموزًا من غيره ، ولا خصَّ بصريا من كوفي ، فيؤخذ له من إطلاقه هناك أن الكوفيين داخلون في الحكم .

فإن قلت : فهذا لازم في كل مسألة يذكرها ، وأن يكون الكوفيين فيها موافقين للبصريين إذا لم يُعيِّن لها قائلاً . وليس ذلك بصحيح ، لأن أكثر ما نقله هنا[2] إنما هو على مذهب البصريين ، ومن راجع النظر في هذا النظم وجده كذلك ، فلا (بد)[3] أن يكون (المسكوت عن ذكره من الكوفيون (في المسألة)[3] مسكوتاً عنه في حقيقتها ، وإذ ذاك لا يلزم في كلام الناظم أن يكون)[4] مذهبُهم الجوازَ في المهموز ، فيبقى النقل عنهم في المسألة[5] منقولاً بعضه دون بعض .

فالجوابُ أن تفصيله ثانيا مذهب أهل البصرة وأهل الكوفة يُشعِرُ بأن إجماله أولاً هو على كلا المذهبين ، لأن عادة المؤلفين إذا أجملوا الحكم في مسألة ثم فَرَّقُوا[6] في بعض تفاصيلها بين المذاهب ، فذلك دالٌّ دَلالة قوية على أن ما لم يفصلوا فيه قد اجتمعت فيه تلك المذاهب ، وكذلك مسألتنا ، أجمل أولاً

---

(١) ذكر ذلك ابن الناظم في شرحه على الألفية ص ٨١٠ .

(٢) الأصل : إما .

(٣) سقط من س .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : الأمثلة .

(٦) ك : فَصلُوا .

جواز النقل ثم بين الخلاف في بعض وجوهه ، فدلّ على أن ما لم يفصل فيه تفصيلا قد اتفق عليه هؤلاء المختلفون ، وفي مثل هذا نلتزم أن الحكم المجمل مطلقٌ في كل مذهب ، بخلاف ما إذا لم يُفْعَل ذلك فإنا لا نلتزمه . وعلى هذه الطريقة جرى كلام الناظم، وربما مضى من ذلك مسائل وقع التنبيهُ عليها في مواضعها . فإذا ثبت هذا فالكوفيون متفقون مع البصريين في المهموز ، وأما قولهم في غير المهموز فحجته عندهم أن الجميع اتفقوا أن النقل إنما جاز في المرفوع والمجرور ليزول اجتماع الساكنين حالة الوقف ، ولا شك أن هذه العلة موجودةٌ حالة النصب ؛ فإنك لو قلت : رأيت النكر ، فوقفت ولم تنقل لاجتمع الساكنان كما اجتمعا في المجرور والمرفوع ، فَقَصْرُ[1] النقل على بعض أنواع الإعراب دون بعض تحكم وترجيحٌ من غير مرجِّحٍ ، وإعمالٌ للعلة في موضع وإهمال لها في موضع آخر ، وذلك كلُّه فاسدٌ ، فالقول بما يؤدي [2] إليه فاسدٌ أيضاً .

والجواب عن هذا أن المتبع في ذلك السماع ، والتعليل إنما يأتي من وراء ذلك ، فنحن رأينا / العرب فَرَّقت بين المرفوع والمجرور ، وبين المنصوب في غير /٢٧/ المهموز ، فلا بُدَّ من القول به ، على أن البصريين فرقوا بين الحالتين كما تقدم ، فلا يلزم الجمع مع وجود الفارق ، والناظم لم يُشر إلى ترجيح أحد القولين على الآخر ، بل قال : « لا يراه بصريٌ وكوفٍ نقلا » . وقد اختار في التسهيل[3] مذهب البصريين .

---

(١) س : بعض .

(٢) الأصل : يوحى .

(٣) التسهيل .

وقوله : « وكوفٍ نقلا » ، لا يريد به نقل المسموع عن العرب ، وإنما يريد (به)[1] النقل الاصطلاحي المتكلَّم فيه ، أى : إنَّ الكوفي نقل الفتحة .

وقوله : « لا يراه بَصْرِيٌّ » ، أتى بالمفرد والمراد الجمع ، ويَسهلُ [2] هنا أن يريد به عموم البصريين لأنه في سياق النفي ، كأنه قال : لا يراه أحدٌ من البصريين ، لكن هذا العموم ينكسر عليه بابن الأنباري فإنه قد رآه مذهباً ، وهو بصريّ .

والجواب : أنّ كونه بصرياً غيرُ ثابت ، فقد كان مجتهداً لنفسه في المذهبين ، فليس ببصريّ محقق ، وأيضا فإن الزُّبيديّ [3] إنما عدّه في الكوفيين في الطبقة السادسة منهم ، عَدَّه فيها مع هارون بن الحائك وابن كيسان ونفطويه ، وغيرهم .

وقوله : « وكُوفٍ نَقَلا » ، أراد : وكوُفىٌّ ، لكن حذف إحدى الياءين للوزن ، كما يحذفونها في[4] القوافي للضرورة ، وهو واقع على مفرد لقوله « نقل » ولم يقل : نقلوا ، وهو على حذف الموصوف ، كأنه قال : وجنسٌ كوفي (أو جمع كوفي)[5] نقل ، وذلك المفرد بمعنى الجمع ولم يُرِدْ واحداً منهم ، لأنهم كلُّهم مخالفون في المسألة .

وقوله : « إن قفا .. محركًا » ، ارتكب فيه التضمين القبيح في القوافي ، وهو تعلّق قافية البيت بما بعده ، ومثله من كلامٍ العرب قول النابغة [6] :

---

(١) عن س .
(٢) الأصل : ويشمل .
(٣) طبقات النحويين واللغويين ١٧١ ـ ١٧٢ .
(٤) س : للقوافي .
(٥) سقط من الأصل .
(٦) ديوانه ١٢٧٠ ـ ١٢٨ والأول في الكتاب ١٨٦/٤ ، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢٦٠ . وهما في العيون الغامزة ٢٧٠ .

وهـم وَرَثُوا الجفار على تميم   وهـم أصحاب يوم عكاظ إنّى
شهدت لهم مواطن صادقات   شهـدن لهـم بصدق الودِّ منى

وأحسن التضمين تَعلُّق أول البيت بالبيت الثاني [1]، وكثيراً ما يستعمل الناظم هذا التضمين القبيح للضرورة .

ثم قال :

والنَّقْلُ إنْ يُعَدمْ نَظيرٌ مُمْتنعْ   وَذَاكَ في المهمُوزِ لَيْسَ يمتنع

هو الشـرط الرابع من شروط النقل ، وهو أن لا يؤدِّى إلى عدم النظير ، يعني أن النقل إذا كان يؤدّي في الكلمة إلى صورةٍ معدومةِ النظير امتنع النقلُ رأسًا ، وعدمُ النظيرِ يكونُ على ضربين :

أحدهما : أن يُعَدم جملةً فلا يوجَدُ في الأسماء ولا في الأفعال ، وذلك إذا وقع قبل الضمة المنقولة حرفٌ مكسور ، كقولك في هذا العِدْلُ : هذا العِدُلٌ ، وفي هذا الحِملُ : هذا الحِمُلْ ، فجاء في النقل على صورة فِعُل ، وفِعُلٌ غير موجودة في أبنية الأسماء ولا في أبنية الأفعال .

والثاني : أن يُعدَم في الأسماء خاصةً ، ويكون في الأفعال كثيراً ، وذلك إذا وقع قبل الكسرة المنقولة مضموم ، كقولك في مِنَ البُسْرِ ، مِنَ البُسِرْ ، وفي القُفْلِ : القُفِلْ ، فجاء في النقل على صورة فُعِلٍ ، وهو غير موجودٍ في أبنية الأسماء وإنما يوجد في أبنية الأفعال ، نحو : ضُرِبَ وأُكِلَ وعُلِمَ .

---

(١) هذا النوع يدعى التعليق المعنوي ، وقد نقل الدماميني أنه ليس بتضمين ، ومثّل له بما نسب إلى ذي الرمة من قوله :

وما شَنَّتا خرقاءَ واهية الكُلى   سقـى بهمـا سـاقٍ تَبَلّلا
بأضيع من عينيكَ للدمع كلما   تذكرت ربعا أو توهمت منزلا

يقول الدماميني : « وربما عدَّ بعض أهل ا لبيان مثل هذا من فن البديع ، وسموه بالتفريع » انظر العيون الغامرة ٢٧١ ـ ٢٧٢ .

فهذان[١] البناءان / لما عُدِم نظيرهما في الأسماء كرهوا أن يأتوا في /٢٨/ النقل بصورة غير موجودة . وأيضا فعلة امتناع البناءين موجودة في هذا النقل ، وهو استثقال الخروج من ضم إلى كسر ، أو من كسر إلى ضم ، من غير فاصل بينهما .

كان هو الجارَّ [٢] هو في النقل من غير الهمزة ، وأما النقل من الهمزة فقد نَصَّ على أَنَّ وجود عدم النظير فيه لا يمتنع ، وذلك قوله : « وذاك في المهموز ليس يَمْتَنِعْ » والإشارة بذاك إلى عدم النظير ، واسم « ليس » ضمير عائد عليه أيضا ، أو ضمير الشأن ، وضمير « يمتنع » عائد على عدم النظير أيضًا كأنه قال : وعدم النظير في النقل من الحرف المهموز لا يمتنع ، فتقول على هذا في هذا الرِدْءُ : هذا الرِّدُؤْ ، وفي قولك (من)[٣] البُطْءِ : من البُطِيءْ ، وإن أدّى ذلك إلى فِعُل وفُعِل المعدومين في الأسماء . ووجهُ ذلك ما تقدم ذكره لسيبويه من أن الهمزة لما كانت أبعد الحروف وأخفاها في الوقف ، حركوا ما قبلها ليكون أَبْيَنَ لها ، ثم مثل بقولك : من البُطِيء ، وهو الرِدُؤْ ، وقال : سَمِعنا ذلك من تميم وأسدٍ [٤] .

ثم يقع النظر في كلام الناظم في النّقل من أوجُهٍ :

أحدها : أنه قال : « إنْ يُعَدَمْ نظيرٌ » ، وهو يريد ـ بلا شكٍ ـ ما كان على فُعِلٍ أوفِعُلٍ ، أما فِعُلٌ فكونُه معدوم النظير صحيحٌ ، وما جاء من قراءة:

---

(١) الأصل : جهل ان البناءان .

ول : يا زيدُه ، ويا حكمُ

(٣) الأصل : من . وهي ساقطة من س .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧٧ .

« والسمـاء ذاتِ الحِبُكِ »[١] فمؤوّلة على ما سيأتي ذكره في موضعه إن شاء الله تعالى وأما فُعِل فليس بمعدوم لقولهم : دُئِلٌ ورُئِمٌ ، وما جاء فيه في السماع شيءٌ ثابت وإن كان قليلا ، فلا يقال فيه : إنه معدومٌ ، ولا فيما أشبه في الصورة : إنه معدومُ النظير .

فإن قيل : إن الإمام سيبويه لم يثبت عنده فُعِلٌ (البتة)[٢] ، فبنى الناظم هِل: أحمـاد

فالجواب : أن هذا باطل ، لأنه قد أثبت فُعِلاً في الأسماء قليلاً ، ألا ترى إلى قوله في التصريف .

فِعُلٌ أهمـل والعكسُ يقـلْ ... لقصدهم تخصيَص فِعْلٍ بِفُعِلْ

فذكر أنه موجود قليلاً ، فأحد الأمرين لازم ، إمّا بطلان كلامه هنا ، وإما بطلانُه هنالك ، أو [٣] يقال : إنه لم يرد بقوله هنا « إن يُعْدَم نظير » إلا فِعُلاً خاصة ، فيلزم أن يكون النقل جائزاً في غير المهموز وإن أدّى إلى مثل فُعِلٍ ، وذلك فاسدٌ .

والثاني : أنه لم يوف بالشروط على الكمال ، فقد شرط الناسُ زائداً على ما ذكر شرطين :

---

(١) الآية ٧ من سورة الذاريات . ورويت هذه ا لقراءة عن ابن مالك الغفاري ، والحسن البصري . انظر المحتسب ٢ / ٢٨٦ ، والبحر المحيط ٨/١٣٤ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل ، ت : إذ .

أحدهما : ألا يكونَ الحرفُ الموقوف عليه حرفَ علة ، فلا يجوز النقل في نحو : غَزْوٍ وظَبْيٍ ، لأنه يؤدّى إلى استثقال ، وأيضًا فإنّه يؤدّى إلى تغيير ، لأنّك لو قلت : هذا ظَبُيْ ، لوجب بالحكم التصريفي أن تنقلب الضمة كسرةً لتصحّ الياء ، إذ لا تثبت الياء مع الضمة قبلها ، وإذا فُعل ذلك بها وجب حذفُ الياء للوقف . وكذلك لو قلت : هذا غَزُوْ ، لوجب قلبُ الضمة كسرةً ، والواوِ ياءً ، إذ لا يُوجَد مثل ذلك في الكلام ، ثم يفعل ما فُعل في ظبي [1] ، وذلك تغيير كثير . هذا إن اعتُدَّ بعارض الوقفِ ، وإنْ لَمْ يُعْتَدَّ به كان قولك : هذا ظَبُيْ ، ومررت بِظَبِي ، وهذا غَزُوْ ، ومررت بِغَزِيْ ـ مستثقلاً أيضا فمنع ما يؤدي إلى ذلك (و) [2] هو النقل .

والثاني : ألا يكون ما قبل الساكن المنقول إليه ضمة ولا كسرة / ، وإنما ينقل إليه إذا كان (ما)[3] قبله مفتوحًا ، فإذا قلت : مررت بِعِدِلْ أو بِحِمِلْ ، في عِدْلْ وحِمْلْ ، فهو عند سيبويه إتباعٌ لا نقلٌ . وكذلك إذ قلت : هذا البُسُرْ ، وهذا القُفُلْ، في البُسْر والقُفْل ، قال سيبويه : « ولاأراهم إذْ قالوا : مِنَ الرِّدِيْ ، وهو البُطُؤ إلا يتبعونه الأوّل ، وأرادوا أن يسووا بينهن إذ أجرين مجرى واحدا، وأتبعوه الأول ، كما قالوا : رُدُّ وفِرِّ »[4]. يعني أنهم [5] لما لَزِمهم [6] في هذا /٢٩/

(٢) سقط من الأصل ، ت .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧٧ ـ ١٧٨ .

(٥) س : أنه .

(٦) كذا في ك . وفي غيرها : ألزمهم .

الرِّدِئْ ، ومن البُطُؤ الإتباعُ فرارا من عدم النظير لو نقلوا ، أرادوا أن يجروا ما لا يلزم المحذور فيه مع ما يلزم فيه مجرى واحدا ، حتى يكون الإتباع في الأحوال كلها مستتبا . فمن الإتباع في الضم قولُ امرىء القيس [1] :

لعمرُك ما إنْ ضَرّني وَسْطَ حِمْيَرٍ وأَقْوالِها إلا المِخَيلَةُ والسُّكُر

وقال طرفة بن العبد [2] :

حين نادى الحيُّ لما فَزِعوا ودعا الداعى وقد لَجَّ الذُّعُرْ

أيُّها الفِتْيان في مَجْلِسنا جَرِّدُوا منها وِرَاداً وشُقُـرْ

ثم قال :

جافلات فوق عُوجٍ عُجُلٍ رَكِبْت فيهـــا مَلاَطِيسُ سُمُـرْ

ومن الإتباع في الكسر قول الشاعر [3] :

عَلَّمنا أَخْوالُنا بنو عِجِلْ شُرْبَ النبيذِ واصطفاقًا بالرِّجِلْ

---

(١) ديوانه ١١١ .

(٢) ديوانه ٦٨ ـ ٦٩ .

ولجَّ الذعر : دام . والوراد : جمع وَرْد . وهو ما بين الكميت والأشقر . وجردوا منها : أي ألقوا عنها جلالها وأسرجوها للقاء . وجافلات : ماضيات سراع وفوق عُوْج ، يريد أن قوائمها فيها انحناء ، وذلك مما تمدح به . والمراطيس : جمع مِلْطاس ، وهو مِعْوَلٌ يكسر به الصخر . شبّه الحوافر بها في صلابتها ووصفها بالسمرة ؛ لأن ذلك أشد لها وأصلب .

(٣) الرجز في النوادر ٢٠٥ والتكملة ٩ ، والخصائص ٣٣٥/٢ والإنصاف ٤٣٤ ، والمخصص ٢٠٠/١١ واللسان : مسك . ويروى عجزه :

والشغزبى واعتقالاً بالرِّجِلْ

والشغزبى ضرب من المصارعة .

هذا وقد ذكر العيني أن أبا عمرو سمع أبا سوار الغنوى ينشد هذا البيت . انظر هامش الخزانة ٥٦٧/٤ .

وقال الآخر :[1]

أرتني حِجْلاً على ساقها فَهَشَّ الفؤاد لذاك الحِجِلْ

فقلت ـ ولم أخف عن صاحبي ـ : ألا بأبي أَصْلُ تلك الرِّجِلْ

فهذا كله مما نَقَصَ الناظم ، ونقصه مخل بما أصَّل

والثالث : أنه حين منع ما يؤدي إلى عدم النظير لم يبين ماذا يفعل من لغته النقل ، وإنما ذكر أن النقل هنالك ممتنع ، فيبقى محتملا لأن يرجع فيه إلى الأصل من الوقف بالسكون وإن أدّى إلى التقاء الساكنين ، وذلك لا يصح ، أو إلى حكم آخر[2] ولم يذكره ، فبقي الموضعُ ناقصا ، ونَقْصُ مثل هذا لا يليق بمثل ابن مالك ولا شك أن الحكم عندهم الانتقال إلى الإتباع ، فيقولون : هذا عِدِلْ ، ومن البُسُرْ قال سيبويه : « وقالوا : هذا عِدِلْ وفِسِلْ فأتبعوها [3] الكسرة الأولى ، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول ـ يعني من النقل ـ لأنه ليس من كلامهم فِعُل ، فشبّهوها بِمُنْتُن أتبعوها الأول » . قال : « وقالوا في البُسُرْ ، ولم يكسروا في الجر ، لأنه ليس في الأسماء فُعِل ، فأتبعوها الأول ، وهم الذين يخفِّفون في الصلة البُسْر » [4] قال ابن الضائع في الإتباع : هذا يدل على رَعْي التقاء الساكنين ، لأنهم لما كرهوا ذلك عدلوا إلى ما يزيل التقاءهما ، وإن لم يكن فيه بيان حركة الموقوف عليه .

---

(١) مجهول . البيتان في مجالس ثعلب ٩٧ ـ ٩٨ ، والمنصف ١٦١/١ ، والإنصاف ٧٣٣ ، وابن يعيش ٧١/٩ ، واللسان ، مادة : رجل والحِجْل : الخلخال .

(٢) س : لم . دون واو .

(٣) س : فأتبعوا . وفي غيرها : فأتبعوهما . والمثبت عن الكتاب .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧٣ ـ ١٧٤ .

ونقص الناظمُ أيضًا بيان كيفية الوقف لمن منع النقل في المنصوب ، فلم يعرّج عليه . وقد يتوهّم فيه الرجوع إلى الأصل وإن [1] التقى الساكنان ، وليس كذلك ، والحكم فيه مثل ما تقدم آنفا من لزوم الإتباع ، فتقول : رأيت العِدِلْ ، ورأيت البُسُرْ، قال سيبويه : « لما جَعَلُوا ما قبل الساكن في الرفع والجر مثله بعده ، صار [2] في النصب كأنه بعد الساكن » . وهذه عبارةٌ فيها إشكال مًّا ، وقد بينها ابن الضائع .

والرابع : أنه لم يذكر في المهموز في نحو : هذا الرِدُؤْ ، ومن البطِىْ إلا وجها واحدا من أوجهٍ للعرب فيه متعددة / ؛ إذ ليس كل العرب يحتملُ/٣٠/ ارتكاب [3] المعدوم النظير (في الهمزة)[4] بل لهم في المهموز [5] وجهان زيادة على ما ذكر من النقل :

أحدهما : أنّ من بني تميم من يُتْبع حيث أدى النقل الى فِعُلْ أو فُعِلْ ، كما تقدم في غير الهمز[6] ، فيقولون : هذا الرِّدِىءْ ، ومن البُطُؤْ ، وكذلك في حالة النصب أيضا ، فيقولون : رأيت الرِّدِىءْ ، ورأيت البُطُؤْ . فهؤلاء وجدوا مندوحة عن ذلك النقل بأن أتبعُوا .

---

(١) س : وإلى .

(٢) س : صارت .

(٣) الأصل : ارتكاب كل المعدوم .

(٤) ليس في الأصل .

(٥) س : المعدوم .

(٦) س : المهموز .

والثاني : أن من العرب من يُبدلُ من الهمزة حرف لين من جنس حركتها ، ويبقى ما قبلها ساكنا على حاله ، هكذا (حكى)[1] سيبويه هذا الوجه ، فيقول في الرفع : هذا الجرّ ، وفي الوَثْوْ : من الوثْىْ ، وفي النصب : رأيت الوثًا ، قال : « الثاءُ ساكنة »[2] في الرفع و الجرّ[3] ، وهو في النصب بمنزلة القفا »[4] ، يعني أنه لا ضرورة تدعو لتحريك الثاء في حال الرفع والجرّ ، لأن الواو والياء يصح أن يكون ما قبلهما[5] ساكنا بخلاف الألف ، فإنه لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا ، قال : فهؤلاء قلبوها حرف لين حرصًا على البيان ، فعلى هذا تقول في البطء في الرفع : البُطْوْ ، وفي الجرّ : البُطْىْ ، وفي النصب : البُطا . وكذلك في الردء في الرفع : الرِّدْوْ ، وفي الجر : الرِّدْىْ ، وفي النصب : الرِّدَا ، فإذا ثبت هذا فكلامُ الناظمِ في غاية التقصير .

لكن قد يُجابُ عن الأول بأن نحو دُئِل ورِئِم لا يعتدّ به في إثبات بناءٍ جديد في الأسماء ، والدليل على ذلك أن من لم ينقُلْ من العرب فراراً من فُعِل، قد[6] ظهر منه أنه لم يعتبر ما جاء من ذلك . ومن هنا قال ابن الضائع : وامتناعهم من النقل هنا دليلٌ على صحة مذهب سيبويه ، يعني (في

(١) سقط من س .

(٢) نصّ الكتاب : « يسكن الثاء في .. » .

(٣) الأصل : وفي الجر .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧٨ .

(٥) الأصل : قبلها .

(٦) الأصل : فقد.

كونه) [1] لم يثبت فُعِلاً ، فإذاً لما كان ما جاء في فُعِل غير معتبر عَدَّه كأنه معدومٌ ، فجعل نظيره معدوم النظير . وأما في التصريف فتكلم على حقيقة الأمر في البناء وما جاء فيه سماعا .

وعن الثاني بأن الاعتراض بالشرط الأول من الشرطين لازم له ، وأما الشرط الثاني فيمكن أن يكون الناظم جعل ذلك من قبيل (النقل لا من قبيل)[1] الإتباع ، إذ ليس ثم ما يعين أحدهما دون الآخر ، إلا[2] مارجح به[1] سيبويه من التسوية بين الأحوال كلها ، وذلك غير قاطع ؛ إذ لقائل أن يقول : إن الأصل إنما هو النقلُ فيتعذر (في)[3] في بعض الصور لمانع ويبقى سائرالصور على الأصل الأول ، فليس ترجيح سيبويه بأولى من هذا الترجيح ، بل هذا أولى ، لأنه وقوفٌ مع حقيقة أصل لغة النقل ، وهذا ظاهر الفارسي في الإيضاح [4] ، لأنه لما ذكر النقل أنشد على الجرّ فيه قول الشاعر :

شُربَ النبيذِ واصطفاقاً بالرِّجِلْ

وأما السيرافي فأجاز الوجهين ، وهذا كلّه فيما عدا المنصوب نحو : رأيت العِدِلْ ورأيت الحُجُرْ ، فإنّ مثل هذا لا يكون إلا إتباعاً ؛ إذ حركة المنصوب لا تنقل ومنه قول طرفة :

جردوا منها ورادًا وشُقُرْ

وأما الثالث فيظهر لزومه .

وعن الرابع أن ما ذكر هو أشهر الوجوه المستعملة عند العرب ، فاقتصر عليه ولم يذكر سواه

---

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : ولا .

(٣) الأصل : لبعض .

(٤) التكملة ٩ .

* * *

في الوقف تَا تأْنيثِ الاسم ها جعل   إن لم يكن بساكن صَحَّ وُصِلْ /   / ٣١ /

وَقَلَّ ذا في (جَمْعٍ)[١] تصحيح وما   ضاهي وغير ذَينِ بالعكس انتَمَى

هذا نوع من أنواع[٢] الإبدال في الوقف ، وهو إبدال تاء التأنيث هاءً ، ويريد أن تاء التأنيث تبدل في الوقف هاءً في أشهر الوجهين ، وإنما قلت في أشهر الوجهين لقوله بعد ذلك : « وغيرُ ذين بالعكسِ انتَمَى » .

وقوله : « تا تأنيثِ الاسم » ، يريد التاء اللاحقة للاسم ، فهي التي يلحقها هذا الحكم ، أما التاءُ اللاحقةُ للفعْلِ الدالةُ على تأنيث الفاعل فلا تُبْدَل هاءً أصلا ، نحو : ضربتْ وقامت ونِعْمتْ من قولك : نعمت المرأة هندٌ ، وبئستْ ، وليستْ ، وعستْ ، ونحو ذلك ، فلا تقول : ضربَهْ ولا قامَهْ ، وإنَّما تقول ذلك إذا سميت به خاليا من ضمير ، إذ يصير ضربةً كشجرة ، فلا يكون إذ ذاك إلا اسما ، فتبدل تاؤه (هاء)[٣] وكذلك تاء التأنيث اللاحقة للحرف نحو: رُبَّتْ وثُمَّتْ ، تبقيها على أصلها وجوبا ، إلا أنه خرج عن هذا الأصل لات في قوله تعالى : ﴿ ولاتَ حِينَ مناصٍ﴾[٤] ، فإن من القراء من يقف عليها بالهاء [٥] ، مع أنها حرفٌ لحقته[٦] التاء ، فيقول القائل : هذا يكسر عليه قاعدة الحرف . ويُجاب بأن هذا الحرف إنما وقف عليه بالهاء الكسائي[٥] وحده ، والناظم لا يلتزم مذهب الكسائي دون مذهب الجماعة الذين لم ينقل عنهم في لات إلا الوقفُ

---

(١) سقط من س .

(٢) س : نوع .

(٣) سقط من الأصل ، وانظر الكتاب ٣ / ٢٢٢ .

(٤) الآية ٣ من سورة ص .

(٥) الإقناع ٥٢٠ .

(٦) ك : لحقتها .

بالتاء على الأصل ، وهو الشائع [1] وما عداه نادرٌ ، فالسماع والقياس معا عاضدان لمذهب الناظم ، ومن هاهنا أيضا ينبغي الوقف بالتاء على اللات من قوله تعالى : (اللات والعُزّى) [2] على مذهب سيبويه لا على اعتبار المرسوم ، بل على مقتضى القياس ، لأنّ اللات جعله سيبويه [3] من المجهول الأصل كالحرفِ ، الاسم المبني (بحق الأصل)[4] ذكره في النسب وجعل حكمه كحكم ما ولا إذا نسبت إليه ، فعلى هذا القياس يترجح الوقف بالتاء ، ولأجل ذلك لم يقف عليه بالهاء إلا الكسائي من جملة القراء السبعة ، وسيأتي شيءٌ من الكلام على هذاالمعنى إثر هذا بحول الله تعالى .

وقوله : « ها جُعِلْ » ، وأطلق ولم يفرّق بين حالٍ وحالٍ ، فدلّ على أن التنوين لا اعتبار له عنده في حالة النصب ، فلا يُقال في النصب : رأيت شجرتا، وقفا على التنوين ، كما قلت : رأيت زيدا ، وإنما تقول : رأيت شجرَهْ، كما تقول: هذه شجره ومررت بشجره ؛ فأما ما أنشده ابن جني مما قرأه على محمد بن الحسن [5] :

إذا اغتَزَلَتْ مِنْ بُقام الفَرِيرِ فيا حُسْنَ شَمْلَتِها شَمْلَتا

---

(١) الأصل : التابع .

(٢) الآية ١٩ من سورة النجم .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٦٨ .

(٤) سقط من س .

(٥) سرّ صناعة الإعراب ١٦٦/١ ـ ١٦٧ والبيت في شرح شواهد الشافية ٢٢٠ ، واللسان ، مادة : بقَم .
والبقامُ : واحده بقامة ، وهي الصوفة يغزل لبها ويبقى سائرها .
والفرير : الحمل إذا فطم وأخصب وسمن . والشملة : كساء دون القطيفة يشتمل به .

فإنه شَبه التاء بتاء الأصل وما أشبه [1] الأصل نحو : رأيت فتى ، ورأيت عفريتا ، فعامل تاء التأنيث معاملتها ، وهو (بعد)[2] شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه .

وإنما أُبدلت التاء هنا فرقاً بينها وبين التاء التي (هي)[3] من نفس الحرف وما لحق بها . وهذا تعليلُ سيبويه [4] . وقيل : أُبدِلَتْ فرقًا بينها وبين تاءِ التأنيث اللاحقة الفعل ،نحو : ضرَبتْ وقامَتْ .

وما ذكره هنا من الإبدال لا بدَّ له من شرطين / ذكرهما الناظم : /٣٢/

أحدهما : أن لا يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً، وذلك قوله : « إِنْ لَمْ يكُن بِسَاكنٍ صَحَّ وُصِلْ » . يعني أن هذا الحكم من الإبدال إنما يكون إذا لم يقع قبل التاء ساكن صحيح ، فقوله « صَحَّ » في موضع الصفة لساكن ، و« وُصِلْ » هو خبر « لم يكن » و« بساكن »[5] متعلق بوُصِل . وذلك أن يكون ما قبل التاء متحركاً، ولا يكون إلاّ مفتوحًا أو ساكنا معتلاً ، ولا يكون إلا ألفًا ، فالمحرّك نحو : شجره وثمره وطلحه وحمزه ، ويا أبه ويا أمَّه في يا أبتِ ويا أُمَّتِ ، وما أشبه ذلك . والساكن نحو : شاة ، وعلقاة [6] ، ومعاناة ، وناقة حَلْباة[7] ، وناقة رَكْباة ، و(ناقة)[8] مُلْقَاة ، ورحمة مُهْداة ، وما أشبه ذلك .

---

(١) يعني به تاء الإلحاق كما في عفريت . انظر الكتاب ١٦٧/٤ ، ٢٣٧ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) عن ك .

(٤) الكتاب ٤ / ١٦٦ .

(٥) الأصل ، ت : ساكن .

(٦) العلقى : شجر تدوم خضرته في القيظ ، واحدته علقاة . وانظر ا لكتاب ٢١١/٣ ـ ٢١٢ .

(٧) ناقة حلْباة ركباة ، أي : ذات لبن تحلب وتركب ، ويقال لها أيضًا : الحلبانة والركبانة .

(٨) ليست في الأصل .

فإن وقع قبل تاء التأنيث ساكن صحيح فمفهوم كلامه أنها لا تُبْدَل ، بل تبقى على حالها ، فتقول : بِنْتْ وأُخْتْ ، ولا تبدل أصلاً ، لأن هذه التاء لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث ، وإنما جيء بها لتلْحق بناتُ الاثنين ببنات الثلاثة نحو : عِدْلٍ وجُمْلٍ ، فهي[1] كتاء سَنْبَتَةٍ [2] حيث كانت ملحقة ببناء جعفر ، فعوملت في ترك[3] الإبدال معاملة سَنْبَتَة [4] .

فإن قلت : فإذا [5] كان سكون ما قبلها يَمْنَعُ الإبدال ، فهلا منع فيما إذا كان الساكن ألفاً ؟

فالجواب أنّ ذلك الساكن في تقدير المتحرك لأنه في موضعه ومنقلب عنه ، وأيضا فإن الألف من الفتحة ، وهي بمنزلة الحرف المتحرك ، ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو : دوابّ [6] بخلاف ما إذا كان الساكن صحيحاً .

ثم يبقى النظر في هذا الشرط في شيئين .

أحدهما : ما كان من تاء التأنيث قبلها ألفٌ وما هي فيه لم[7] يتمكن في الأسماء تمكن غيره ، وذلك قولهم : اللات ، وذات مؤنث ذو بمعنى صاحب ، فأصل الناظم يقضي فيهما بترجيح الإبدال كغيرهما ، فتقول: اللاه ، وذاه . وهذا هو القياس الأصليّ فيهما ، إلا أنّ لقائل أن يقول في اللات ما تقدم

---

(١) س : « وجمل وتاء سنته .

(٢) الأصل : نسبته والسنبتة : الدهر .

(٣) الأصل : لك .

(٤) هذا كلام سيبويه في الكتاب ١٦٦/٤ ، ويقول السيرافي في شرحه ١٥٣/٥ : « وفي كلام سيبويه سهو ، لأنه مثّل بناء سنبتة ، ولا يقع عليها وقف ، وإنما ينبغي أن تكون تاءُ سنبت وما أشبهه مما يوقف على التاء فيه » .

(٥) س : فإذا سكن ما قبلها .

(٦) س : دابة .

(٧) الأصل : ثم

(وكذلك)[1] في ذات ، لأنه اسم لازم للاضافة لم يتمكن تمكن الأسماء ، ولذلك[2] جاء على حرفين أحدهما لين ، وذلك لا يوجد في معربات الأسماء ، فكان ينبغي أن يكون الأجودُ فيه الوقفَ بالتاء على الأصل ، تشبيها له بغير المتمكن كما تقدم في اللات ، فهذا لا يبعدُ ، وهو قياس صحيح ، ولذلك لم يقف عليه من القراء بالهاء الا الكسائي [3] . وإذا ثبت هذا فيحتمل أن يكون الناظم قصد إدخال اللات وذات تحت قانونه اعتبارا بالاسمية والإعراب ، فيكون ذلك النظر الذي ذكرته مطرحا[4] فيهما . ويحتمل أن لا يكون قصد ذكرهما نظراً إلى ما ذكرته ، بل أبقاهما في محلّ النظر بأي القسمين يلحقان ، أبالأسماء المتمكنة أو[5] بما أشبهها من الحروف ، فترك لك النظر في ذلك والاحتمال الأول أقوى وأولى أن يُحمَل عليه كلامُه .

والنظر الثاني فيما كان من الأسماء المؤنثة بالتاء وقبلها ساكن صحيح ، لكنه يوقف عليه بالهاء ، نحو : هَنْت ومَنْت ، فإنك تقول في الوقف : هَنَهْ ومَنَهْ ، ولا تترك التاء (على) [6] حالها سماعًا من العرب ونصًا من النحويين[7] ، فيمكن أن يكون / هذا لم يعتبره المؤلف لقلته ولخروجه عن القياس ، لأن التاء/ ٣٢ /

(١) عن ك .

(٢) الأصل : ولهذا .

(٣) انظر ص ٧٩ :

(٤) الأصل : مصرّحا .

(٥) س : أم .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) المسائل البصريات ٧٩١ .

الساكن ما قبلها إنما تسمى تاء تأنيث مجازا ، بل التأنيث بنفس البنية كما قالوا في أخت وبنت ، لا بالتاء ، إذ لو كانت التاء للتأنيث حقيقة للزم انفتاحُ ما قبلها ، فصارت كألف الأصل وألف الإلحاق ، فالقياس اثباتها تاءً ، فقولهم : هَنَهْ ومَنَهْ ليس بوقفٍ على هَنْتَ ومَنْت نفسه[1] ، بل هو وَقْفٌ على مردود إلى الأصل ، ولذلك صار ما قبلها مفتوحاً .

ونظرٌ ثالث ، وهو أن يُقال : هل يدخلُ له في قوله : « إن لم يكن بساكن صَحَّ وُصِلْ » كَيْتَ وذَيْتَ ، فيكون الوقف عليهما بالهاء على مقتضى كلامهم أو لا يدخل له ؟ والذي يظهر أنَّ كلامه قابل لدخوله ، لكن لم يُرِدْه أصلاً ؛ لأنه وإن وُقف عليهما بالهاء فليس إلا بعد رَدِّ ما حُذِف ، فتقول في الوقف : كَيَّهْ وذَيَّهْ ، وكلامه لا يشعر بهذا الردّ ، مع أن سائر ما يُوقف عليه بالهاء ـ وقبله ساكن معتلّ ـ لا يحتاج إلى زيادة تغيير غير الإبدال . وأيضا فالوقف عليهما على غير القياس ، فالظاهر أنه لم يُنَبِّه عليهما ولا أرداهما ، وإن صلح كلامه لهما[2] .

والشرط الثاني من الشرطين المتقدمين : أن لا تكون التاءُ في جمع تصحيح ولا ما أشبه جمع التصحيح ، بل تكون في المفرد نحو ما تقدَّم من الأمثلة ، فإن كانت في جمع تصحيح ـ وهو الجمع بالألف والتاء ـ فاللغة الفُصْحى ألاَّ تُبدلَ فيه ، وإنما تبدل فيه في لغة قليلة ، وذلك قوله : « وقلَّ ذا في جمع ، (تصحيح » فذا إشارة إلى الإبدال ، أى : قلّ الإبدال في هذاالجمع وما ضاهاه ، وكثر إثباتها على حالها ، فأما الكثير في جمع)[3] التصحيح ، فتقول: هذه هنداتْ ، وزينباتْ ، وطلحاتْ . ولم يحك سيبويه إلا هذه اللغة .

---

(١) الأصل : بنفسه .

(٢) الأصل : لها .

(٣) سقط من الأصل .

ووَجْهُ ترك إبدالها أن الألف والتاء علامة الجمع والتأنيث ، فكأنَّ التاءَ إنما دخلَتْ على الألف لا على الاسم المجموع ، فصارت متصلة بالاسم ليست في تقدير الانفصال ، فأشبهت تاء الإلحاق نحو : سَنبته [1] ، فعاملوها معاملتها بتركها على حالها وصلاً ووقفا ، بخلاف التاء في المفرد فإنها إنما لحقت الاسم وحدها ، فهي منفصلة مما [2] قبلها انفصال الثاني من المركبين ، وبذلك شبهوها ، فَبعُدَتْ من مشابهة تاء الإلحاق ، فأبدلوها في الوقف . بهذا المعنى عَلَّل السيرافي[3] ، وهو معنى تعليلِ سيبويه .

وأما القليل ـ وهو الإبدالُ ـ فلم يذكره سيبويه ، وذكره غيرُه ، فحكى ابن جني عن قطرب أن طيئا تقول : كيف البَنُونَ والبناهْ ؟ وكيف الإخوة والأخواهْ ؟ قال : « وذلك شاذ »[4] ووجه ذلك تشبيه مسلمات بعلقاة من حيث كانت التاءُ للتأنيث على الجملة [4] .

وأما قوله : « وما ضاهى » ، يريد : ما ضاهى جمع التصحيح ، أي : أشبهه ، وحقيقةُ المضاهاة المشاكلة ، يقال : ضاهأتُ وضاهيت ، بالهمز وبغير هَمْز . والظاهر أن هذا من [5] غير المهموز ، والذي يضاهي جمع التصحيح ما سُمِّي به منه نحو : عرفاتٍ وأذرعاتٍ ، تقول : عرفاتْ وأذرعاتْ ، بالتاء في اللغة الفصيحة ، وكذا ما سُمِّي به من هذا الجمع لأنه جارٍ مجرى الجمع الحقيقي

---

(١) الأصل : نسبته .
(٢) الأصل : بما .
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥ / ١٥٣ ـ ١٥٤ .
(٤) سرّ صناعة الإعراب ٥٦٣ .
(٥) الأصل : في .

في الإعراب ، فيجري مجراه في كل شيء . ومن ذلك : هيهاتِ / في لغة من / ٣٤ / كسر التاء فقال : هيهات ، فتقول في الوقف : هيهاتْ ، بالتاء كجمع التصحيح ، لأن من بناها على الكسر يقدّرها تاء ا لجمع كبيضات ، ولذلك بناها على الكسر ، لأنّ تاء الجمع لا تفتح أصلاً .

وأما القليل ـ وهو الإبدال ـ فعلى ما مضى في الجمع الحقيقي ، تقول : عرفاهْ ، وأذرعاهْ ، كما قلت الأخواهْ والبناهْ . وأما هيهاتَ فنقول فيه : هيهاهْ ، لكن [١] على لغة من بناها على الفتح فقال : هيهاتَ ، أجراها مجرى علقاه ، كان [٢] الأصل فيها هَيْهَيَة ، وقد سأل سيبويه الخليلَ عنها اسمَ رجل ، فقال : أما من فتح فهي عنده كعلقاة (لأنه يقف بالهاء)[٣] ، ومن كسر فكبيضات[٤] ، لأنه يقف بالتاء[٥] . ويجيء من هذا أنَّ من فتح فهي عنده كالمفرد ، ومن كسر فهي عنده كالمجموع ، فالوجهان في كلٍّ واحدة جاريان في القياس على ما يقتضيه إطلاقه ، فإن ساعَدَ[٦] النقل فصحيحٌ .

ثم قال : « وغير ذينِ بالعكسِ انْتَمَى » ، ذانِ : إشارة إلى جمع التصحيح وما ضاهاه ، وهما أقرب مذكور ، وغيرهما هو الاسم المفرد المتقدِّم ، يعني أن الإبدال في المفرد على العكس من هذين ، وقد ذكر في هذين أن القليل هو

---

(١) الأصل : مذكر .

(٢) س : لأن .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : كبيضاه .

(٥) هذا معنى كلام سيبويه . انظر الكتاب ٣ / ٢٩١ ، والمسائل العسكرية ١١٤ ـ ١١٥ .

(٦) الأصل : ساعد .

الإبدال ، والكثير [1] هو البقاء على الأصل ، فعكسُ هذه القضيّة أن الكثير هو الإبدال ، وأنّ القليل هو البقاءُ على الأصل ، أما الإبدال فقد تقدّم تمثيلهُ ، وأما البقاءُ على الأصلِ من التاء فحكاه (سيبويه)[2] عن أبي الخطاب ـ وهو الأخفش الأكبر ـ أنّ ناساً من العَرَبِ يقفون بالتاء [3] . قال ابن خروف : هي لغة يمنيةٌ فيقولون : طلْحَتْ وحَمْزَتْ وشجرَتْ وأنشد الفارسي لأبي النجم[4] :

بل جَوْزِ تيهاءَ كَظَهْرِ الجَحَفَتْ

وأنشد قُطْرب [5] :

اللـــه نجــاكَ بكفَّـــــيْ مَسْلَمــتْ   من بَعْدِما ، وبَعْدِما ، وبَعْدِمَتْ

صارتْ نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ   وكادت الحـرَّةُ أَنْ تُدْعَـى أمَتْ

والقُرَّاءُ يحكون هذا لغةً لطيِّءٍ ، وأنهم تنادَوْا يوم اليمامة : يا أهلَ سورة البقرَتْ . فقال طائى منهم : ما معى منها آيت[6] . وكلّ مـا حُكِي هـهنا وحكاه

---

(١) الأصل : والقليل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) س : بالهاء . وانظر الكتاب ٤ / ١٦٧ .

(٤) التكملة ١١٤ ، والمسائل العسكرية ٢٢٥ ، والخصائص ٣٠٤/١ ، ٩٨/٢ ، والمحتسب ٩٢/٢ ، والإنصاف ٣٧٩ ، وابن يعيش على المفصل ١١٨/٢ ، ٦٧/٤ ، ١٠٥/٨ ، ٨٠/٩ ـ ٨١ وأمالي ابن الشجري ١٩٨ وشرح الشافية للرضى ٢٧٧/٢ ، وبعده :

قطعتُها إذا المها تَجوّفَتْ   مآرنا إلى ذراها أهْدَفَتْ

جوز التيهاء : وسطها . والجحفة : الترس من الجلد . وتجوفت : دخلت في جوفها . والمآدن أصلها : المآرين ، جمع المئران ، وهو كناس الوحش . وذراها : ظلّها . وأهدفت : لجأت .

(٥) الرجز لأبي النجم . وهو في الخصائص ٣٠٤/١ ، وابن يعيش على المفصل ٨٩/٥ ، ٨١/٩ ، وشواهد الشافية ٢١٨ ، والخزانة ١٧٧/٤ عرضاً .

يقول البغدادي في شرح شواهد ا لشافية ٢٢٢ : « ومسلمة ـ بفتح الميم واللام ـ الظاهر أنه مسلمة ابن عبد الملك بن مروان . الغلصمة : رأس الحلقوم ، وهو الموضع الناتئ في الحلق » .

(٦) الهمع ٦ / ٢١٥ .

النحويون إنما حكَوه على حسب ما سمعُوا من العرب ، وللقراء طريقةٌ أخرى أصلها أنهم يَقفُون بالهاء البتَّة ، إلا ما رُسِم بالتاء فإنهم اختلفوا فيه على حسب ما استحسنوا [1] .

وانتمى معناه: انتسب، وهو مطاوع نميتُ الحديثَ إلى فلان : رفعتُه إليه ، ونميتُ الرجل إلى أبيه : نسبتهُ إليه ، من ذلك ، فكأنه يقول : وغير هذين بالعكس انتمى إلى العرب ، ونُقِل عنهم[2] .

وَقِفْ بِـ « ـهَا » السَّكتِ عَلَى الفِعْلِ المعَلّ   بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعطِ مَنْ سَأَلْ

وَلَيسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـعِ أَوْ   كَيَعِ مَجزومًا فَراعِ مارَعَوْا

هذا أيضا نوعٌ من أنواع التغيير اللاحق للكلمة في الوقف ، وذلك إلحاق هاء السكت، وإنما سُمِّيت هاءَ السكت لأنها يُسكَتُ عليها (أي : يوقف عليها)[3] دون آخر الكلمة ، وفائدتها الأولى بيانُ حركة الاخر ؛ إذ لم يريدوا أن يُسَكَّن ، بل أرادوا أن يَبْقَى على حاله في الوصل ، ويكون الوقفُ والاستراحةُ على الهاء، فيحصل / المقصدان ، لكن بيان الحركة يتبعها فوائد بحسب المحالّ[4] ، /٣٥/ ففائدته في هذا الفصل تركُ الإجحاف بالكلمة الحاصل بسبب الوقفِ ؛ لأن الكلمة هنا قد حُذِفَ لامها ، فَصَار الإسكان بعد ذلك كالإخلال بها ، قال

---

(١) انظر الإقناع ٥١٦ ـ ٥٢٠ .

(٢) الأصل : منهم .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : المحلل .

سيبويه : « كرهوا ذهاب [1] اللامات الإسكان جميعا ، قال : « فلما كان ذلك إخلالا بالحرف كرهوا أن يسكّنوا المتحرك »[2] .

ويريد الناظم أن الفِعْل الذي دخله الإعلال بحذْفِ آخرِه يوقف عليه بهاء السكت ، ومثل ذلك بقوله : « أعط من سَأَلْ » فأعطِ فعلٌ (قد)[3] حُذفَ آخره وهو الياء ، فتقف عليه : أعطِهْ . وكذلك تقول في ارمِ : ارمِهْ ، وفي اغزُ : اغزُهْ ، وفي اقضِ : اقضِهْ . وما أشبه ذلك .

والألف واللام في الفعل لتعريف الجنس المقتضى للعموم ، فكلُّ فِعْل أُعِلَّ ذلك الإعلالَ فحكمُه ذلك الحكمُ ، كان المحذوفُ الياءَ كأعطِ ، أو الواو كاغزُ و[4] ادْعُ ، أو الألف كاخشَ وارضَ ، فتقول : اغزُهْ ، وادعُه ، واخشَهْ ، وارضَهْ . وسواءٌ أيضًا أكان الحذفُ للجزمِ أم للوقْف ، والحذفُ للوقف كما تقدَّم ذكرُه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أولئك الَّذين هدى اللهُ فبهداهم اقتَدِه ﴾[5] . والحذف للجزم كقولك : لم يخشَهْ ، ولم يَقْضِهْ ، ولم يغزُهْ . الحكم سواءٌ في الجميع .

وقوله : « بِحَذْفِ آخرٍ » ، بيان للإعلال ، ما هو ؟ . ثم قال : « وليس حتماً في سوى ماكَعِ أو كيَعِ مجزوماً » ، يعني أن الوقف على الفعل بهاء السكت كما ذكر ليس بحتمٍ ، أي : لازمٍ ، حتى لا يجوزَ تركهُ ، بل[6] هو غير لازم ، فيجوزُ لك أن تقول : ارمْ ، واخْشْ ، واغْزْ ، ولم يَخْشْ ، ولم يَغْزْ ، ولم يَرْمْ . وهي لغة

---

(1) في الكتاب : إذهاب .
(2) الكتاب ٤ / ١٥٩ .
(3) عن ك .
(4) الأصل : أو .
(5) الآية ٩٠ من سورة الأنعام .
(6) الأصل : ما .

لبعض العرب ، قال سيبويه : « وقد يقول بعض العرب : ارمْ وفي الوقف ، واغْزْ ، واخْشْ ، حدثنا بذلك عيسى بن عُمَر ويونس »[١] واعلم أن الوجه الأول ـ وهو الوقف بالهاء ـ هو الأجود والأكثر في الكلام ، وأما الوجه الثاني فهو أضعف الوجهين وأقل اللغتين ، قال سيبويه : « جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها بمنزلة الأواخر التي تحرّك مما لم يحذَفْ منه شيءغ ، لأن من كلامهم أن يشبّهوا الشيءَ بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء [٢] التي هي فيه » والناظم لم ينصَّ على الترجيح بين الوجهين ، ويمكن أن يكون في تقديمه إياه واعتماده أولا عليه في المسألة مشعراً بالترجيح ، ولا يضرّ بعد ذلك قوله : « وليس حتماً » ؛ إذ لا ينتفى بذلك الترجيح ، وإنما ينتفى به اللزومُ خاصةً .

ثم قوله : وليس حتماً في سوى كذا إلى آخره ، يعني به أنهَ إلحاق هاء السكت لا ينحتم الا في الفعل الذي يشبه عِهْ ، أو يَعِهْ إذا كان (يعه)[٣] ، مجزوماً . ووجه الشبه في الفعلين أن يبقى الفعل بعد الحذف على حرف أصلي لا حرفين فأكثر ، وكأنه يقول : الفعل المحذوف الآخر على قسمين :

أحدهما : أن يبقى بعد الحذف على أكثر من حرفٍ واحدٍ ، فهذا الذي فيه الوجهان المتقدمان ، وعليه دلّ مثالُه .

والثاني : ألاَّ يبقى منه إلاحرف واحدٌ أصليّ كعِهْ الذي مَثَّل به ، وهو فعل أمرٍ من وَعَى يَعِي ، أصله الثلاثة ، فحذف الأوّلُ لأنه واوٌ وقعت في المضارع بين

(١) الكتاب ٤ / ١٥٩ .
(٢) في الكتاب : في جميع ما هو فيه .
(٣) ليس في س .

ياءٍ وكسرةٍ ، ثم حُمِل فعلُ الأمر عليه ، وحُذِف الآخر بالحمل على / المضارع / ٣٦ / المجزوم ، فلم يبق من الفعل إلا حرفٌ واحدٌ ، ويَعِهْ الممثّل به أيضاً أصله الثلاثة، فحذف الأول لما ذكر ، وحذف الآخر للجزم ، فبقى على حرف واحدٍ ، وياءِ المضارعة ، وهي زائدة ليست من أصل البناء ، فلما كان كذلك أرادوا ألاَّ تبقى الكلمة على أصلٍ واحدٍ ساكنٍ ، فإنك لو وقفت بغير هاءٍ لقلت في الأمر : يا زيدُ ، عِ ، وفي المضارع : إن تَشِ أشِ ، من وشَيْتُ ، وإن تَقِ أَقِ ، من وقيتُ، فكرهوا هذا الإجحاف لأنه إخلالٌ بالكلمة ، فألزم ا لهاء من يقف في ارمِ بلا هاء ، وصار هذا الفعل في الوقف نظير : يا (مُرِى)[1] في الأسماء ، حيث ألزموه الياءَ خوفاً أن يبقى على أصلٍ واحد ساكن . وعلى هذا تقول في « ق[2] يا زيد أق (أنا)[3] : قِهْ (وأقِهْ)[4] ، وفي شِ[2] يا عمرو أش (أنا[4] . شِهْ وأشِهْ ، وكذلك ما أشبهه[5] .

فإن قلت : ما فائدة قولِ النّاظِمِ : « أوكَيَعِ مجزومًا » ، فَقَيَّده بكونه مجزومًا ، وكان يكفيه أن يقول : أو كيعه ، لأن اللفظ لفظ المجزوم ؟

فالجواب أن اللفظ لا يكفيه هنا ؛ إذ لو لم يقيّده بالجزم لتوهم أنه أراد غير المجزوم ، لكنه حذف ياءه لضرورة الوزن ؛ إذ يمكن هذا في النظم .

---

(١) سقط من لاأصل .

(٢) في النسخ : قه يا زيد أقِه ، وشه يا عمرو أشِه .

(٣) زدنا ما بين القوسين ليستقيم المراد .

(٤) سقط من س .

(٥) ا نظر الكتاب ٤ / ١٥٩ ـ ١٦٠ ، والتكملة ٢٢ .

فإن قلت : إنّ هذا التوهُّم لا يصحُّ ، لأنَّ الهاء قد حصل من قوة المسألة أنها تثبتُ في الوقف جَبْرا للكلمة الموقوف[1] عليها لتثبت فيها الحركة ، لئلا تنحذف[2] فيجتمع على الكلمة حذف الحرف وحذف الحركة ، وههنا ليس كذلك، إذ لو قُدِّر يَعه غير مجزومٍ لم [3] يكن ثمَّ ما يؤتى بالهاء لأجله ، وهو الحذف الحاصل في الكلمة ، وإذا لم يصح هذاالتوهّم كان قوله « مجزوما » فَضْلاً !

فالجواب : أنَّ الكلمة وإن فَرَضْتَ أنَّ آخرها غير محذوفٍ ، فأولها محذوف إذ أصلها يَوْعِ ، فقد يذهب الوهم إلى لزوم الهاء هنا لما ثبت فيها من حذف أولها ؛ لأن حذف الأول قد يُجْبَر كحذف الآخر ، ألا ترى [4] قولهم في شِيَةٍ وعِدَةٍ وزِنَةٍ : إن الهاء لَزِمت [5] آخراً عوضًا من الحرف المحذوف أولاً وهو فاءُ الكلمة ، فأزال الناظم هذا الشَّغْب كلّه بقوله : «مجزوما » وهو حال من « يَعِهْ » ، أي : وليس حتماً في غير الفعل الذي يشبه عِهْ مطلقاً ، أويشبه يَعِهْ حالة كونه مجزومًا ، إذ هو فعل مضارع بخلاف عِهْ فإنه أمرٌ ، والأمرُ لا يدخله الجزمُ على مذهب الناظم وجماعة أهل البصرة .

وقوله : « فَرَاعِ ما رَعَوْا » ، المراعاةُ : الملاحظة للشيء ، تقول : راعيت[6] كذا[7] ، أي : لاحظته واعتبرتُ[8] أمره . والمراعاة أيضا : المحافظة على

---

(١) الأصل : للوقوف .

(٢) الأصل : يتحوف .

(٣) الأصل ، ت : ولم .

(٤) الأصل ، ت : ألا ترى إلى قولهم .

(٥) الأصل : لزمته .

(٦) الأصل ، ت : راعيت .

(٧) الأصل : هذا .

(٨) عبارة اللغويين في تفسير هذه المادة راقبته وتأملت فعله ونظرت الام يصير ؟

الحقوق . وكلاهما سائغ في هذا الموضع ، أى : لاحِظْ مالَحظوا ـ يعني العرب ـ أو حافظ على ما حافظوا عليه . والظاهر أن هذا الكلام تتمة لبقية الشعر لا فائدة فيه ، والله أعلم . وكان الأولى أن لو قال : فارْعَ ، أو فَرَاعِ ما راعوا[١] ، لأن « فراعِ » من راعى ، و« مارَعَوا » من رَعَى ، فلو وَفَّق[٢] بين الفعلين لكان أولى ، مع أنه لا يمتنع ما قال وعكسهُ .

* * *

وَ« مَا » في الاستفهام إن جُرَّتْ حُذفْ ألفُها وأَوْلِهَا الهَـا إن تقفْ

وليس حتما في سِوَى مـا انخفضا باسمٍ كقولك اقتضاءَ[٣] مَ اقتضَى

/ هذه المسألة من تمام الفصل الأول مما أثبت فيه هاءُ السكتِ خوفًا من /٣٧/ الإجحاف بالكلمة ، وهي مسألةُ ما الاستفهامية إذا حُذِفَت ألفها ، فالعربُ ألحقتها مع الحرف هاء السكت في الوقف ؛ إذْ لو لم تفعل ذلك ووقفْتَ على «ما» لوجب[٤] إسكان الميم مع حذف الألف ، وذلك إخلال ، فجبروها[٥] بأن ألحقوا الهاء[٦] لتبقى الميم محركةً . والناظم ابتدأ بالكلام على حَذْفِ ألف «ما» قبل الكلام على (حكم)[٧] الوقف عليها . وليس الكلام في حذفها من أحكام باب الوقف ، لكن لا ينبني حكُم الوقفِ إلا بعد تقرر الحذف، فلذلك ابتدأ بذلك فقال:

---

(١) الأصل : رعوا وواضح أن التوفيق بين الفعلين يكسر الوزن .

(٢) الأصل : وقف .

(٣) في النسخ : مَهْ .

(٤) الأصل : وجب .

(٥) س : فجبرها بأن ألحقوها .

(٦) الأصل : التاء .

(٧) سقط من س .

« وما » في الاستفهام إن جُرَّت حُذِفْ ألفُها » ، يعني أن ما الاستفهامية يحذف ألفها إذا وقعت في الكلام مجرورةً ، وذلك أنها تقع تارة في موضع رَفْعٍ ، وتارة في موضع نصبٍ ، وتارة في موضع جَرٍ ، فمثال وقوعها في موضوع رفع قولك: ما يُعجِبك ؟ وما صنُعك؟ فهي ههنا في موضع رفع على الابتداء ، وخبرها ما بعدها ـ ومثال وقوعها في موضع نصب قولك : ما صنَعتَ ؟ وما أخذت ؟ فما في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المفعولية بالفعل الذي بعدها ، ومثال وقوعها في موضع جرٍّ قولك : لِمَ قمت ؟ وعَمَّ تسأل ؟ وعلام تبحث ؟ وما أشبه ذلك . ومنه قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يتساءلون ﴾[1] ؟ ﴿ فلينظر الإنسان مِمَّ خلق ﴾[2] ؟ ﴿ لم تقولون ما لاتفعلون ﴾[3] ؟ ﴿ فيم أنت من ذكراها ﴾[4] ؟ ومنه قولُ ربيعة ابن مقروم الضبي :[5] .

فَدعَوا : نَزَالِ فكنتُ أولَ نازلٍ وعلامَ أركبُه إذا لم أنزلِ ؟

وهذه المواضع كلّها لا تُحذَف (ألف) [6] «ما» فيها إلا في موضع الجر ، وهو قوله : « إن جُرَّت حُذِف أَلِفُها » ، ولم يقيّد الجرّ هنا ، فهو مُطلق[7] في الجرِّ بالحرف ، نحو ما تقدَّم ، وفي الجر بالاسم نحو : مجيءَ مَ [8] جئتَ ؟ ومثل مَ [8] أنت ؟ ونحو ذلك .

---

(١) الآية ١ من سورة النبأ .

(٢) الآية ٥ من سورة الطارق .

(٣) الآية ٢ من سورة الصف .

(٤) الآية ٤٣ من سورة النازعات .

(٥) الحماسة بشرح المرزوقي ٦١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/١١٠ ، والإنصاف ٥٣٦ ، وابن يعيش على المفصل ٤/٢٧ ، والخزانة عرضا ٥/٤٩ .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) الأصل : فهو في مطلق الجرّ .

(٨) في النسخ : مه بالهاء .

ويُسألُ هُنا فيقالُ : لِمَ حُذِفَت أَلِفُها ؟ ولِمَ اختصَّ حذفُها بحالة الجر ؟

وبهذا يتبين ما قال الناظم .

فأمّا حذفُها على ا لجملة فللفرق[1] بينها وبين الخبرية ، وهي التي بمعنى الذي ، واختص الحذفُ بالاستفهامية دون الخبرية لأن ألف الاستفهامية طَرَفٌ فكان أولى بالتغيير ، بخلاف الخبرية فإن ألفها يقع وسطًا للزومها الجملة صلة لها ، وهي كالجزء منها ، فلم يسغ حذفها . وأيضا فاختصت الاستفهامية بالحذف لأن لها صدر الكلام ، فلما تقدمها هذا العامل الذي هو الخافض دون سائر العوامل حذفوا ألفها تنبيها على أنها كالكلمة الواحدة ، كأن لم يتقدمها شيءٌ بخلاف ما عدا الخافض من العوالم فإنه ليس كذلك ، وقد حصل جواب السؤال الثاني وهو (سؤال)[2] اختصاص الحذف بحالة الجرّ .

فإن قيل : فإنَّ ما الجزائية هي مثلُ الاستفهاميّة فيما ذكرتُ فكان ينبغي أن تحذف ألفها أيضا ؟

فالجواب أن يقال : الفرقُ بينهما أن ما الجزائية قريبة من التي بمعنى الذي ، وهي / الخبرية ؛ ألا ترى أنك تقول: بمن تمررْ أمْرُرْ ، وبالذي تمرُّ امرُّ ، والمعنى واحدٌ ، ولهذا دخلت الفاء في خبر الذي كما تقدّمت الإشارة إليه في أنواع المبتدأ الذي يلزم تقديمه على الخبر حيث قال الناظم : « أو لازم الصدر كمن لي منجدا » . فلما كانت بينهما هذه المشاكلة جعلوها مثلها في عدم الحذف . /٣٨/

(١) الأصل : فالفرق .

(٢) ليس في س .

وقوله : « حُذِف ألِفُها » ، ظاهره أن الألف حذفت البتَّة ولم تجيء ثابتةً ، وهذا صحيح في المجرورة بحرف ، وإن جاء إثباتها ففي الضرورة نحو قول حسان بن ثابت (١) .

على ما قام يَشْتُمني لَئِيمٌ كَخنْزِيرٍ تَمرَّغَ في رَمَادِ

فإن قيل : لا ضرورة في هذا ، لأن حذفها لا يكسر الشعر ، وإذا كان كذلك ثبت أنه اختيار على مذهب الناظم .

فالجواب أن إثباتها أكملُ في الوزن من حذفها ، وأيضًا ليس معنى الضرورة أنه يُضطر الشاعر حتى لا يمكنه أن يُعَوِّضَ منه غيره ممالا ضرورة فيه ، وإلا فما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوِّض منها لفظ آخر لا ضرورة فيه ،لكن كان يكون فيه تضييق كثير وقد اعتمد الناظم في عَربِيَّته على ذلك التوهم ، وبَيّنتُ بطلانه في « الأصول » ، ومرّ من ذلك طرف في هذا الشرح .

وأما المجرورة باسمٍ فليس ذلك بلازمٍ فيها ، بل يجوزُ أن تقول : مجيءَ ما جئت ؟ ومثلُ ما أنت ؟ نصّ على ذلك سيبويه ، إلا أنَّ الأجود الحذفُ ، وهذا هو العذرُ له في أن لم ينبه على ترك الحذف . وإنما كان الحذفُ هنا غير لازم ولازما في المجرور بحرفٍ ، لأن الحرف لا يستقلّ بنفسه دون أن يتصل بغيره ،

---

(١) ديوانه ٧٩ /٢٣٣ والمحتسب ٣٤٧/٢ ، ورواية قافيته فيه :

كخنزير تمرغ في دمان

وأمال ابن الشجري ٢٣٢/٢ وابن يعيش على المفصل ٩/٤ والرضى على الكافية ٥٠/٣ ، والخزانة ٩٩/٦ ، ويقول البغدادي : « وهذا البيت من أبيات دالية لحسان بن ثابت الصحابي ، وقد حرف الرواة قافيته فبعضهم رواه .

كخنيزر تمرّغ في دمان

وهو ابن جنى في المحتسب ، وتبعه جماعة منهم ابن هشام في المغنى» . والبيت في المغنى ٢٩٩ ، ويقول ابن هشام : « والدمان كالرماد وزنا ومعنى » .

فصار مع ما كالشيء الواحد ، فصار[1] اعتمادُ ما على ما اتصلت به من ذلك الحرف ثابتا ، فلزم فيها الحذف للفرق المذكور وأما الاسم إذا كان هو الجار فليس بمفتقرٍ إلى ما بعده افتقار الحرف ، بل هو مستقلٌ بنفسه ، فلم يكن لما معه ذلك الاتصال ، لكن شبهوه بالحرف فحذفوا معه كما حذفوا مع الحرف ، والمشبه[2] لا يقوى قوة المشبّه به ، فلم يكن هذا الحذفُ لازمًا مع الاسم كما لزم مع الحرفِ لئلا يتساوى المشبه والمشبه به[3] وعلى هذا التعليل ينبني لزوم الهاء في الوقف أوعدم لزومها .

ثم أخذ يبين حكم لحاق الهاء في الوقف فقال : « وَأَوْلِها الها إِنْ تَقِف » . معنى أَوْلِها : أتبعها الهاء إن وقفْتَ ، يعني على ما المحذوفة [4] . وكان حقه أن يقول : إن وَقَفْتَ ، فيأتي بالماضي لأن الجواب محذوف دلّ عليه قولُه : « أَوْلِها الها » لكن ارتكب الوجه النادر الذي لا يوجد إلا في الشعر ، نحو[5] :

فلم أَرْقِهِ إن ينجُ منها

وقد تقدم التنبيهُ على نظائرَ من ذلك ، وتركتُ التنبيه على أُخَر لكثرة تكرارها ، كقوله قبل هذا : « والنقلُ[6] إن يُعَدمْ نظيرُ مُمْتنع » . وكثيرا ما أَخْطُرُ[7] في هذا النظم على ضرائر شعرية فلا أُنبِّه عليها لكوني قد قدّمتُ التنبيه عليها مرارًا والعذرُ في (مثل)[8] هذا مقبولٌ .

---

(١) الأصل ، ت : فحصل . س : فجعل .

(٢) الأصل : وفي المشبه .

(٣) الكتاب ٤ / ١٦٤ ـ ١٦٥ .

(٤) الأصل ، ت : المحذوف .

(٥) البيت لزهير بن مسعود ، وهو في نوادر أبي زيد ٢٨٣ والخصائص ٢/٣٨٨ ، والإنصاف ٦٢٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦١١ ، وانظره في اللسان مادة : غسس .

(٦) في النسخ : والحذف .

(٧) أي : أقع .

(٨) ليس في الأصل .

ويعني أنك إذا وقفت على « ما » بعدما[1] حُذِفَتْ ألفها فإنك تقف عليها بالهاء فتقول : علامَهْ ؟ وإلامَهْ ؟ ومجيءَ مَهْ ؟ ومثل / مَهْ ؟ وهذا حُكمٌ جُمْلِيٌّ ؛ إذ لم يَبيِّن هنا : هل هو على الجواز أو على اللزوم ، لكن ذكر ذلك بعدُ وإنما أوليتها الهاء لأنها لما حُذِف آخرها أشبهت ما حُذِف آخره من الأفعال نحو : اخشَ وارمِ ، فتأكَّدَ الإتيان بالهاء لأجل ذلك . / ٣٩ /

ثم قال : « وليس حتما في سوَى ما انخفضا باسمٍ » ، اسم ليس هو ضمير عائدٌ على الإيلاء المفهوم من قوله : « وأولها الها إن تقفْ » ، على حدّ قوله تعالى : (وإن تشكروا يرضَهُ لكم)[2] ، (فالهاء)[3] في يرضه عائد على الشكر المفهوم من (تشكروا) . ويعني أن إلحاق الهاءِ لما[4] يكونُ غير لازم ويكون لازماً ، فأما لزومُه ففيما إذا انخفضت باسم ، (كأنه قال : وليس الإلحاقُ حتماً إلاَّ في ما التي انخفضت باسم)[5] ، فتقول إذا وقفت : مجيءَ مَهْ ؟ ومِثْلُ مَهْ ؟ واقتضاءَ مَهْ ، في قوله: « اقتضاء مَ اقتضى » . ولايجوزُ أن تقول : مجيءَ مْ ؟ ولا : مثل مْ ؟ ولا اقتضاءَ مْ ؟ وهذا إنما هو مع الحذف ، أما من أثبت الألف فلا إشكال أنه يقف على الألف . وأما عدمُ لزوم الحاق الهاء فيما خُفِضَ بغير اسمٍ نحو: لِمْ ؟ وفيمْ ؟ وعَمّ ؟ فإنَّك تقول : عَمَّهْ ؟ وفيمَهْ ؟ ولِمَهْ ؟ وبِمَهْ ؟ وعلامَهْ ؟ وإلامَهْ ؟ وإن شئت قلت : عَمْ ؟ وفيمْ ؟ ولِمْ ؟ وبِمْ ؟ وعَلَامْ ؟ وإلَامْ ؟ والوجهُ الأوّلُ أجودُ لأنّ « ما » لما حُذِفَ آخرها أشبهت ما حُذف آخره من

---

(١) الأصل : بعدها .

(٢) الآية ٧ من سورة الزمر .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) س : إنما .

(٥) سقط من الأصل ، ت .

الأفعالِ ، فكما اختير هنالك إلحاقُ [1] الهاء اختير هنا أيضا والوجهُ الثاني دُونَ الأوّلِ ، قال سيبويه : « وقد قال قومٌ : فيمْ ؟ وعَلاَمْ ؟ كما قالوا : اخْشْ »[2] وقد يظهر من كلام الناظم جودة الوجه الأوّلِ كما ظهر في اخش ، لأنَّ عبارته هنا مثلُ عبارته هنالك .

ووجه لزوم الهاء مع الاسم مبنيٌّ على ما تقدَّمَ من أن الاسم مستقل بنفسه قد ينفصل مما بعده ، لأنك قد تقول : جِئْتَ مجيئا حسناً ، وكنت لزيد مِثْلاً ، واقتضيت منك اقتضاءًا جميلاً ، فليست هذه الأسماء بلازمةٍ للإضافة كما كانت حروفُ الجرّ لازمةً لمجرواتها ، بل هيَ وإن كانت مضافاتٍ ـ في حكم الاستقلال ، فلم تكن [3] « ما » معها كالجزء منها ، فلما وقفوا أتوا بهاءِ السكت ، لأن « ما » من أجل انفصالها حُكماً مما قبلها تبقى على حرفٍ واحدٍ، فكان الوقف عليها بالسكون غاية الإخلال ، فلزمت الهاء عنده بخلاف الحرف إذا كان هو الجارَّ فإنه لا يستقلّ بنفسه ، فكان اتصاله بمجروده اتصالاً تامًّا حتى صار [4] كالكلمة الواحدة التي على أكثر من حرف واحد ، فلم يلزمها إلحاقُ الهاء . وهذا نظيرُ المنقوص الذي بقى بعد الحذف على حرف واحد أو على أكثر ، نحو : مُرٍ[5] وعَمٍ ، وقد تقدم[6] فإثباتُ الياء هنالك نظيرُ إلحاق الهاء هنا .

---

(١) س : حذف الهاء .

(٢) الكتاب ١٦٤/٤ .

(٣) الأصل : فليكن .

(٤) ما عدا س : صار . دون ألف التثنية .

(٥) ت ، ك : مرى .

(٦) الأصل : تقرر بإثبات .

ثم إن كلام الناظم يقتضى أن الجارّ إذا كان اسمًا كيفما كان ، فإن[1] الحكم لزومُ الهاء ، والأسماء الداخلة على ما (على)[2] قسمين ، قسم متمكن ـ ومنه مثالُه وسائرُ الأمثلة المذكورة ـ وقسم غير متمكن وشبيه بالحرف نحو : عن ، وعلى ، والكاف على قول الأخفش وغيره ممن قال باسميتها ، أو حيث تثبت[3] . أما القسمُ الأولُ فلا إشكالَ فيه . وأما الثاني ففيه إشكالٌ مّا من حيث دخولُه على الناظم / فَإِنَّك إذا أخذت عبارته على إطلاقها لزم في هذاالهاء / ٤٠ / في الوقف ، فلا يجوزُ لك أن تقول إلا كَمَهْ ؟ وعلامَهْ ؟ وعمَّهْ ؟ وهذا قد ينازَعُ فيه، لأن[4] هذه الأسماء موضوعةٌ وَضْعَ الحروفِ مفتقرةٌ إلى غيرها غيرُ مستقلّةٍ بأنفسها ، ولا يُمكنُ انفصالُها كالحروف . فقد يقال : حكمها حكمُ الحروف ، وهو الظاهر على ما مضى من التعليل ، فإما أن يكون الناظم إنما تكلم على الغالب في الأسماء ، (لأن)[5] مثل عن وعلى في الأسماء قليلٌ ويُؤْنس بهذا تمثيله بما هو متمكّن ، وهو الغالب في الباب ، فيخرج عن كلامه ما ليس بمتمكّن ، وإما أن يكون ارتكب مذهب الشلوبين في تغليب حكم الأسماء عليها ، قال ابن الضائع : سألتُ الأستاذ أبا على وقت قراءتي عليه هذا الموضع من[6] الكتاب عن كاف التشبيه إذا دخلَت على ما الاستفهامية ،

---

(١) س : كان .

(٢) ليست في ك .

(٣) أى : حيث تثبت اسميتها ، وذلك بدخول الجارّ عليها وهو مذهب سيبويه والمحققين كما قال ابن هشام ولا يكون ذلك إلا في الضرورة كقوله :

يضحكن عن كالبَرَدِ المنهَمّ

انظر المغنى ١ / ١٨٠ .

(٤) س : أن .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) س : من هذا الكتاب .

على مذهب أبي الحسن الأخفش في تجويز كونها اسمًا في الكلام ، فقال : ينبغي أن يكون حكمُها حكمَ الأسماء. قال ابن الضائع : وكذا يلزمه في «على » اسمًا أيضًا ، قال : والأولى عندي جوازُ الوقف دون هاء ، لأن اسميّة هذه لا تجعلها مستقلّةً ، بل الأغلب[1] عليها الحرفية وعدمُ الاستقلال .

والاقتضاءُ : طلبُ القضاء ، يقال : اقتضيتُ ديني وتقاضيتهُ ، وقد يكون بمعنى الأخذ في القضاء لأنه اكتسابٌ واعتمالٌ ، فقوله : « اقتضاء مَ[2] اقتضى » تقديره : اقتضاءَ أيٍّ شيءٍ اقتضى ؟ وجوابه : اقتضاءَ يُسْرٍ ، أو عُسْرٍ ، أو تعجيلٍ ، أو مَطْلٍ ، أو نحو ذلك مما تقع عليه ما . وقد يكون جوابه : اقتضاء زيدٍ أو عمروٍ ؛ فقد وقع في حاشية نسخة أبي نصر[3] من كتاب سيبويه حين مَثَّل بمثل مَ أنت[4] ؟ ما نصُّه : جواب قولهم : مِثْل مَ[5] أنت ؟ ابنُ كذا وكذا سنةً ، قال ابن خروف : وقال غيره : يجوز في جوابه : مِثْلُ زيدٍ وعمروٍ ، لأنَّ « ما » تقع على من يعقل .

* * *

[6]وَوَصْلُها بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا　　　أُدِيمَ شَذَّ، في المُدامِ استُحْسِنَا

---

(١) سقط من س .

(٢) س ، ك : مه .

(٣) الأصل : « نسخة في نصّ » وأبو نصر ، لعله : هارون بن موسى بن صالح النحويّ القرطبي ، سمع من أبي علي القالي وغيره ، وله كتاب : تفسير عيون كتاب سيبويه . توفي في سنة ٤٠١ هـ انظر الإنباه ٣ / ٣٦٢ ـ ٣٦٣ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٦٤ وفي الأصل ، ت : بمثل ما . بالألف وفي س ، ك : مه . بالهاء .

(٥) في النسخ : مه ، بالهاء .

(٦) وقع في بعض نسخ الألفية قبل هذا البيت بيت لم يثبت في النسخ الأربع ، وهو :

ووصل ذي الهاءِ أجز بكل ما　　　حرِّك تحريك بناءٍ لزما

وقد نَبّه على ذلك الصبان في حاشيته ٢١٧/٤ ، وقال : فيكون البيت الذي يليه ، وهو قوله « ووصلها بغير .. » الخ تفصيلا لإجمال هذا البيت .

يعني أنَّ وَصْلَ الهاءِ بحركة بناءٍ مُدَامٍ ـ أي : مستدامٍ ـ مستحسنٌ عند العرب والنحويين ، ووصلها بحركة بناءٍ غيرِ مُستدامٍ شاذٌ يُحفَظُ ولا يُقاس عليه. هذا ما قال على الجملة . وهذا الكلامُ منه يَشْتَمِلُ على أربعِ مسائل : ثنتان منصوصٌ عليهما ، وثنتان مأخوذتان من قُوَّةِ الكلام .

فأما المسألة الأولى فهي مسألة البناء غيرالمستدام ، ومعنى المستدامِ البناءُ الذي لا تنتقل عنه الكلمة إلى الإعراب في حال من الأحوال . وغيرِ المستدام هو الذي تنتقل عنه الكلمة في بعض الأحوال ، فيكون معرباً مرةً ومبنياً مرَّةً .

و « أُديم » في كلامه [1] : جملة في موضع الصِّفَةِ لبناءٍ ، و« شَذّ » : جملة في موضع خبر المبتدأ الذي هو « وَصْلُه » ، كأنه قال : ووصل الهاء بغير تحريك بناءٍ مُستَدامٍ شاذٌ . وكان حقُّه أن يقول : ووصلُها بتحريكٍ[2] بناءٍ غيرمدامٍ شَذّ . فَيُدخِلَ النفي على الدوام لأن هذا المعنى هو المراد ، وهو أن دخولها على البناء العارضِ شاذٌ ، وظاهرُ عبارته يُعطي ما هو أعمُّ من هذا ، لأنَّ غير تحريك البناء المدام أعمُّ من أن يكون تحريكا غير مدام أو / تحريك / ٤١ / غير بناء بل تحريك إعراب[3] لأن حركة الإعراب يصدُق عليها أنها غير تحريك بناءٍ مدام ، مع أنَّ القصد إنما هو في الكلام على حركة البناءِ المدام وغير المدام خاصة ، لا في حركة البناء والإعراب ؛ إذ حركة الإعراب لا تلحقها الهاءُ في

---

(١) الأصل : كلامهم .

(٢) الأصل : بغير تحريك .

(٣) الأصل ، ت : الإعراب .

الوقف ، ولا يُحتاج إلى التنبيه عليها ؛ لأنَّ تخصيصه حركة البناء بالذكر يُعطى خروجَ حركة الإعراب عن هذا الحكم ، فإذاً وجهُ العبارة أن لو قال : ووصلُها بتحريك بناءٍ غير مدام . لكن يُعتَذرُ عنه بعُذرين :

أحدهما : أنا[1] نزعُم أنه قصد بغير تحريك البناء المستدام الحركتين ، حركة الإعراب[2] وحركة البناء غير المدام ، فيريد أن وصلها بحركة الإعراب وحركة البناء غير المدام شاذٌّ ، ويكون ذلك نصًّا على أن الهاء لا تلحق حركة الإعراب ، وهي من المقاصد في هذا الفصل ، فالنصُّ عليها أولى من أخْذِها من قوة الكلام .

فإن قيل : فأين الشذوذ الحاصل بلحاق الهاء حركة الإعراب ؟

فالجواب : أن ذلك موجود ، حكى سيبويه : « أعطني أبيضَّهْ » . قال : « أراد أبيضَ ، فألحق الهاءَ ـ يعني هاء السكت ـ كما ألحقها في هُنَّه وهو يريد هُنَّ »[3] . فأنت ترى حركة الإعراب قد ألحقوها هاءَ السكت مع التَّشديد الخاصّ بالوقف أيضا . قال السيرافي : هو[4] من أقبح الشذوذ . قال : «وبعض أصحابنا يقول : هو[5] غَلَطٌ من قائله » . ووجهُ القُبْحَ فيه من وجهينِ ، أحدهما : أنَّ هاء السَّكت لا تلحق حركة الإعراب وإنما تلحقُ حركة البناء . والثاني : أن التشديد إنما يلحقُ الحرف الموقوف عليه ، والوقف هنا إنما هو على الهاءِ لا على الضاد[6] .

---

(١) س : ألا نزعم .

(٢) الأصل : حركة البناء ، وحركة الإعراب غير المدام .

(٣) الكتاب ٤ / ١٧٢ .

(٤) س : هذا .

(٥) ص ، ت : هذا .

(٦) شرح السيرافي على الكتاب ٥ / ١٥٦ ـ ١٥٧ .

قال ابن الضائع : ووجهه (عندي) (١) أنه لما وقف على أبيض بالتشديد وهو خاصٌ بالوقف ، والوقف يذهب معه الإعراب ، أشبه التشديد الذي ليس بمحلّ إعراب كهُنَّهُ . قال : ولذلك أشار سيبويه ـ يعني بقوله : كما ألحقها في هُنَّه ، وهو يريد هُنَّ . فقد ثبت لحاق الهاء شذوذاً لحركة الإعراب ، فيُدَعى أنه من جملة ما نَبَّه عليه الناظم بقوله : « ووصلها بغيرتحريك بنا أُدِيمَ شذَّ » .

والعذر الثاني ـ على تسليم أنه (إنما) (٢) قصد تحريك البناء غير المستدام ، وأنه معنى كلامه ـ فقد تُدْخِل العرب النفي على أوّل الكلام قصداً لنفي ما بعده ، ولا تقصد نفي ما دخلت عليه ، ومن ذلك ما أنشده الفراء من قول الراجز(٣) :

من كان لا يَزْعُمُ أنّى شاعِرٌ فَيَدْنُ منى تَنْهَهُ المزاجِرُ

فلم يرد أن يقول : من انتفى عنه الزعم بأنى شاعر فيدنُ مني ، وإنما أراد : من كان يزعم نفي الشعر عني ، أي من كان يزعم أني غيرشاعر فيدنُ منى تَنْهَه المَزَاجِرُ . وقال الآخر(٤)

ولا أراها تَزَالُ ظالمةً تُحدِثُ لي قرحةً وَتَنْكَؤُها

(١) الأصل : على .

(٢) ليست في س .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٠ ، والخصائص ٣٠٣/٣ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادي عرضا ٣٣٤/٤، واللسان ، مادة : زجر .

(٤) إبراهيم بن هرمة ، ديوانه ٤٨ ، والبيت في معاني القرآن للفراء ٥٧/٢ والمغنى ٣٩٣ ، وشرح أبياته للبغدادي ٢٢١/٦ .

أراد : وأراها لا تزال ظالمةً . ولم يرد نفي الرؤية ؛ إذ لا يصح ذلك[1] . فكذلك أدخَلَ هنا « غير » على التحريك وهو يريد المدام . وإذا كان مثل (هذا)[2] مستعملاً فلا إشكال في كلامه . والله أعلم .

ثم نقول بعدُ : إنّ لحاق الهاء لتحريك البناء غير المدامِ شاذٌّ ، كما قال ، وكلامُ العرب على عدم اللحاق ، لأنّ حركة البناءِ غير المدام شبيهةٌ بحركة الإعراب لانتقالها / وعدم بقائها على حالة واحدةٍ ، فصار حكمها كحركة / ٤٢ / الإعراب ، وحركةُ الإعراب لا تلحقها الهاء أصلاً فكذلك ما كان مثلها . وبعدُ فحركة البناء التي على هذا الوصف تُوجَدُ في أنواعٍ من الكلم ، وقد عدَّ منها في التسهيل أربعة أنواع :

أحدها : الاسم المبنيّ مع لا في قولك : لا رجلَ في الدار . فحركة اللام بنائية ولا بدَّ على مذهبه ، إلا أنها لا تلحقها الهاءُ ، فلا تقول : لاَ رَجُلَهْ ، ولا : لا غلامَهْ ، في : لا غُلامَ ، لشبهها بحركة الإعراب ؛ ألا ترى أن العرب تُتْبِع فيها على اللفظ كما تُتْبِع في حركة الإعراب ، فتقول: لا رَجُلَ عاقلاً، كما تقول : رأيت رجلاً عاقلاً ، ولأجل هذا زعم قوم أنها حركة إعراب ، وقد تَقَدَّم الكلام على ذلك في باب لا .

والثاني : المنادى المضموم نحو : يازيدُ ، ويا حكمُ ، ويا رجلُ ، فالوقف ههنا بالإسكان خاصةً ، ولا يجوز أن تلحق الهاء فتقول : يا زيدُه ، ويا حكمُهْ ، ويا رَجُلُهْ ، لما تَقَدَّم في اسم لا من أنَّ الحركة هنا شبيهةٌ[3] بحركة الإعراب ، ولذلك جاز الإتباع فيها على اللفظ فتقول : يا زيدُ الظريفُ ، ويا عمرُو الفاضلُ

(١) س : هنا .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) الأصل : تشبه .

وإنما يختص هذا بالمضموم لا بما ليس بمضموم ، لأن الضمة هي التي أشبهت حركة الإعراب ، فأما إن كانت الحركة التي في آخر المنادى غير ضمة - أعنى مِمَّا[1] ليس بإعراب - فيجوزُ لَحَاقُ الهاء لها وقفاً ، فإذا وقفت على المنادى المرخَّم فإنه يجوز أن تقف على الهاء فتقول في يا جعف : يا جعفَهْ ، وفي يا عامِ : يا عامِهْ ، وفي يا منصُ : يا منصُهْ ، وإنما قلت ذلك وإن لم أجده منصوصاً عليه بخصوصه لأنهم قالوا في طَلْح إذا وُقِفَ[2] عليه : يا طَلْحَهْ ، بالهاء ، نَصَّ على ذلك سيبويه[3] وغيره ، وهو الأكثر في كلامهم ، ولا يقال : ياطَلْحْ ، إلا قليلا ، لأنه قد صار في درجة ارمِهْ ، والأكثر في ارمِ الوقفُ بالهاء كما تقدّم ، وذلك لأنهم لما ألزمُوه الترخيم في الأكثر ألزموه الهاء في الوقف . ونصّ سيبويه على أنّ هذه الهاء هي هاء السكت لا غيرها ، وإن كان محتملاً أن تكون كذلك ، أو تكون هاءَ الأصل ردّت للوقف كما ردَّت ياء « يا مرى » ، فقال : « وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء » [4] ، يريد في ياسلمهْ ويا طلحهْ ، قال : « فصارت هذه الهاءُ لازمةً في الوقف كما لزمت الهاء في وقف ارمِهْ »[5]. وعلل ذلك بنحو ما عَلَّلَ به في ارمه وبابه. وإذا ثبت هذا فكلُّ مُرَخَّم قد لزمت (فيه)[6] تلك العلة ، وصارت الحركة التي في آخر المرخم[7] ليست بضمة نداء، بل هي حركة بناء كحركة لم يرمه، فلابدَّ من القول بجواز[8]

---

(١) الأصل : ما .
(٢) الأصلُ : وقفت .
(٣) الكتاب ٢ / ٢٤٢ .
(٤) في النسخ : والهاء .
(٥) الكتاب ٢/٢٤٢ .
(٦) عن ك .
(٧) الأصل : الترخيم .
(٨) الأصل : بجواز أن الترخيم .

الترخيم فيه ، وكذلك تقول في نحو : يا مسلمان ويا مسلمون ، يجوز أن تلحق الهاء ، لأن حركة النون ليست بإعراب ولا شبيهة بحركة إعراب ، كما يقال ذلك فيه غير منادى ، كما سيأتي إن شاء الله .

فالحاصلُ في ذلك أنَّ المنادى المضموم هو المختص بمنع اللَّحاق دون غيره من المنادى الذي ليست حركة آخره حركة إعراب ولا شبيهةً بها ، اتباعاً لعقد الناظم .

والثالث : المبنيُّ لقطعه عن الإضافة كقبل وبُعدُ ، وقدامُ وخلفُ وأمامُ ، وعلُ وأوّلُ ، وغيرُ ، وما أشبه ذلك ، فإنه أيضاً لا تلحقه الهاء لشبه هذه الحركة بحركة الإعراب ، من حيث كانت في آخر اسمٍ يدخله الرفع والنصب والجرّ ، فصار كالمعرب حقيقةً ، إذ هو اسمٌ متمكّن فلا تقول : قبلُهْ ولا بعدُهْ ، وإنما تقف عليه على حدّ الوقف على المعربات .

والرابع : الفعل الماضي ، فلا تقول / في قامَ : قامَهْ ، ولا في خرجَ : خرجَهْ ، ولا (نحو)[1] ذلك ، لأن حركته شبيهة بحركة الإعراب من جهة أنها أشبهت حركات الأسماء المبنية ـ على الحركات لتمكنها نحو قبلُ وبعدُ ويا حكمُ، وعلل سيبويه كون الفعل الماضي لا تدخله الهاء بأن[2] آخره هو الذي يُعرَبُ في المضارع ، لأن الماضي يتصرّف حتى يصير مضارعاً فيعربُ آخره . قال ابن خروف : وكذلك [3] كلّ حركة بناءٍ للمزيّة لا تدخلها الهاء ، لأن علتها علّة حركة الماضي . /٤٣/

(١) الأصل : ولا كذلك .

(٢) س : لأن .

(٣) الأصل : وكذا .

وبقى بعد هذا بيان الشذوذ الذي أشار إليه في المحرك بحركة بناءٍ غير مُـدَامٍ ، وقـد ألحـقُـوا الهـاء في الوقف « عَلُ » فـقـالوا : مِنْ عَلُهْ حكاه في التسهيل[1]، ولم أستظهر عليه بشاهدٍ فعليك البحثَ عنه ، وقد وجدتُ له شاهداً في شرح ابنه لهذا (النظم)[2] ، ولكني لم أُقَيِّدْهُ كما أُحِبُّ فتركتُه [3] .

وأما المسألة الثانية فهي مسألة البناء المستدام ، وذلك قوله : « في المدام استُحسِنا » وهو على حذف العاطف ، والمدام على حذف الموصوف ، وضمير « استُحْسن » عائد على « وَصْل » ، والتقدير : وفي تحريك البناء المدام استحسن وصلُ هاء السكت . والمُسْتَحْسِن لذلك إما العربُ أو النحويُّون

واعلم أنَّ ما فيه حركة البناء المدام على ثلاثة أقسام :

أحدها أن يكون آخره[4] محذوفًا ، فلحقت الهاء جبرًا لما حُذِف، وصونًا عن تسكين ما قبله .

والثاني : ألا يكون محذوفاً منه إلا أن ما قبل آخره ساكن[5] والآخر خفيٌّ في نفسه ، وهو النون أو ما أشبهها ، وهو الأكثر فيما قبله ساكن ، فألحقوا الهاء تبيينا[6] للنون ولحركتها ، وكراهة لالتقاء الساكنين .

---

(١) التسهيل ٣٣١ .

(٢) عن ك : وفي الأصل : « شرح ابنه فهذا » .

(٣) البيتان من الرجز وهما :

يا رُبَّ يَـومٍ لِيَ لا أُظَلَّلُـهْ أُرْمَضُ من تحتُ ، وأُضْحَى من عَلُهْ

وينسبان إلى أبي ثروان ، وأبي الهجنجل . انظر شرح ابن الناظم ٨١٢ ، والمغنى ١٥٤ .

(٤) س : آخرها .

(٥) الأصل : ما قبله ساكن .

(٦) الأصل : تنبيها .

والثالث : ألا يكون محذوفاً منه أيضا إلاّ أنّ الآخر حرفٌ خفيٌّ أو ما ألحق به ، فأرادوا أن يُبَيِّنُوا بلحاق الهاء ، ويُقَوُّوا[1] ما كان منها اسما على حرفٍ واحد .

وهذه الأقسامُ في القوة والضعف على هذا الترتيب ، فلحاقُ الهاء للأول أقوى ، ثم يليه لحاقُها للثاني ، ثم لحاقُها للثالث . والقسمان الأخيران[2] هما المشار إليهما في كلام الناظم .

وأما الأول فقد تقدَّمَ ، فمن[3] أحد القسمين قوله : هما ضاربانه ، وهم مسلمونه ، وهم قاتلونه ، ومنه أيضا : هُنَّهْ ، وضربتُنَّهْ ، واعْلَمُنَّهْ ، وأينَهْ ، وإِنَّهْ في إنّ بمعنى نَعَمْ ، قال ابن قيس الرقيات[4] :

بَكَرَتْ عَلَيَّ عَواذِلي يَلْحَيْنَنِي وأَلُو مُهُنَّهْ
ويَقُلن شيبٌ قَدْ عَلا كَ وَقَد كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهْ

أنشد البيت الثاني سيبويه ، وأنشد قطرب لأمرأة فَقْعَسِيَّةٍ في الهاء اللاحقة للمثنى[5] .

فَعَلْتُهُ لا تَنْقَضي شَهْرَيْنَهْ شَهْرَيْ ربيع وَجُماد يَيْنَهْ

---

(١) ت ، ك : ويقوا .

(٢) س : الآخران .

(٣) الأصل : في .

(٤) ديوانه ٦٦ . والكتاب ٣/١٥١ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٢٢ وابن يعيش على المفصل ٣/١٣٠ ، ٨/٦ ، ١٢٥ ، واللسان ، مادة : أنن .

ولحا الرجلُ الرجل لحوا : شتمه . وحكى أبو عبيد لحيته ألحاه لحوًا . وهي نادرة وإنّ بمعنى : نعم .

(٥) سر الصناعة ٤٨٩ ، الإنصاف ٧٥٥ ، وشرح الكافية للرضى ٣ / ٣٥٠ ، والخزانة ٧/٤٥٦ والمخصص ١٥/١١٤ .

وأنشد ابن جنى [1] :

أهكذا يا طَيْبَ تَفْعَلُونَهْ   أعَلَلاً وَنَحْنُ مُنْهِلُونَهْ ؟

وأنشد أيضا[2] :

اكسُ بُنيَّاتي وأُمَّهنَّهْ   أُقسِمُ بالله لَتَفْعَلَنَّهْ

هذه كلها لحقتها الهاء لخفاءِ النون لضعفها ولالتقاء الساكنين . والميمُ في ذلك كالنون لأنها مثلها في الخفاء ، فقد قالوا : ثُمَّهْ ، وهَلُمَّهْ ، وأنشد سيبويه قول الراجز[3] :

يا أيها الناسُ ، ألا هَلُمَّهْ

وقالوا : كيفَهْ ؟ وليْتَهْ ، ولعلَّهْ . أجاز / ذلك سيبويه ، وقال : « لماً[4] لم / ٤٤ / يكن حرفاً يتصرَّفُ للإعراب وكان ما قبلها ساكنا جعلُوه بمنزلة ما ذكرنا » . قال : « وزعم الخليل أنهم يقولون : انطلقْتُهْ ، يريد : انطلقت »[5] وهكذا ينبغي في انطلقت وانطلقت ، فتقول : انطلَقْتَهْ ، وانطلقته . وأَبَى ذلك المبرّد ، وردّ على من أجاز هذا من وجهين : أحدهما : أن التاء فاعلة فهي في موضع الفاعل

---

(١) سر الصناعة ١٦٣ ، والخزانة ١٧٧/٤ عرضًا ، والبيت الثاني في اللسان ، مادة : نهل يقال : نَهِل بالكسر ، وأنهلته أنا .

(٢) الرجز لأعرابي يخاطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأوله :

يا عُمَرَالخير جُزيتَ الجنَّهْ

وهو في الخصائص ٧٣/٢ ، وسر الصناعة ٤٥٥ ، وابن يعيش ١ / ٤٤ .

(٣) الكتاب ١٦١/٤ ، والخصائص ٣٦/٣ ، وابن يعيش ٤٢/٤ . وهو مجهول القائل .

(٤) كذا في ك . وفي غيرها : ولما .

(٥) الكتاب ٤ / ١٦٢ .

المعرب . والثاني : أنه يلتبس بالمضمر ، إن كان الفعل لا يتعدى فبضمير[1] المصدر ، وإن كان يتعدّى فبضمير[1] المفعول به . قال : ويقوّى ذلك جوازُ : ضاربانِهْ ومسلمونَهْ ، وامتناع : يضربانِهْ ويسلمونَهْ ، لأن هذه تلتبسُ وتلك لا تَلْتبسُ . قال السّيرافيّ : والقول عندي ما قال الخليل وسيبويه ، لأن سيبويه قد حكى : ضَرَبْتُنَّهْ .. ، وكذلك : اعلمُنَّهْ [2] . ولو امتنع هذا لامتَنَعَ : ليتَهْ ولعلَّهْ ، لأنه يلتبس باسمها[3] ، وقد حكاه سيبويه عن العرب[4] . وأما امتناع يضربانِهْ ويضربونَهْ فسيُذكر إثر هذا إن شاء الله تعالى .

ومن ذلك أيضا قولك : غلامايَهْ ، وعصايَهْ ، وبُشرايهْ[5] ، وقاضيَّهْ وقع هذا في نسخة ابن السراج[6] وقال : هذا كلُّه فاسدٌ . قال ابن خروف : أراد للّبس بالضمير ، قال : وليس فيه لبس بضمير ، لأن ضمير الغائب لا يقع هنا مع ضمير المتكلم .

ومن القسم الثاني قولهم : غلامِيَهْ ، وجاء من بعديَهْ ، وضَرَبَنِيَهْ . وهذا على من حَرَّكَ الياء في الوصل ، أما من سكّنها فإنما يَقِفُ بالسكون ، لأن الهاء لا تلحق إلا المتحرك . قال سيبويه : « كرهوا أن يسكنوها إذْ لم تكن حرف الإعراب وكانت خفيَّةً فَبيَّنُوها »[7] وحَسَّن أيضاً لحاق الهاء هنا أنّ الياء اسم

---

(١) الأصل ، ت : فيضمر . وفي س : بضمير .

(٢) الكتاب ٤ / ١٦١ ـ ١٦٢ .

(٣) الأصل : باسمها .

(٤) شرح السيرافي على الكتاب ٥ / ١٥٠ . وقد تصرّف الشاطبي في النص .

(٥) الأصل : وبشراياه . وانظر الكتاب ٤ / ١٦٣ .

(٦) أشار محقق الأصول لأبي بكر بن السراج إلى تميُّز نسخة ابن السراج ، وأحال في ذلك على شرح السيرافي ٥/٥٩ ، وشرح الرماني . انظر الأصول ١ / ١٨ .

(٧) الكتاب ٤ / ١٦٣ .

فكرهوا أن تكون على حرفٍ واحدٍ ثم يضعفوها[1] بالإسكان . ومما أُجرِي مجرى الياء قولهم : هِيَهْ وهُوَهْ ، شبهوا ياء هي بياء بعدي وكرهوا في واو هو أن يلزموها الإسكان في الوقف فجعلوها بمنزلة الياء ، كما جعلوا كَيْفَهْ [2] كمسلمونَهْ أيضًا . وقالوا : خُذْه بحُكْمِكَهْ[3] ، ومن المسموع في ذلك قولُ الله تعالى : (هاؤمُ اقرأوا كتابيَهْ إني ظننتُ أني مُلاَقٍ حِسابِيَهْ)[4] و (يا ليتني لم أوتَ كتابيَهْ ولم أدْرِ ما حِسَابِيَهْ)[5] وقال : (ما أغنى عني ماليَهْ هلك عني سلطانِيَهْ)[6] ، وقال : (وما أدراك ما هِيَهْ)[7] ، وأنشد السيرافي [8]:

إذا ما تَرَعْرَعَ فينا الغلامُ   فليس يُقالُ لَهُ : مَنْ هُوَه ؟

وقال ابن قيس الرقيات[9] :

تبكيهمُ دَهْمَاءُ مُعْوِلَةٌ   وتقول سلمى : وَارَزِيَّتِيَهْ

إلى هذا النحو أشار الناظم بقوله : « في المُدَامِ اسْتَحْسِنا »

أما المسألة الثالثة فإن هذه الهاء لا تلحقُ ساكناً وإنما تلحق المتحرِّك ، وذلك مستفادٌ من هذا الكلام ؛ إذ قال : ووصلُها بغير تحريك بنا، (أي :

---

(١) الأصل : يضعفونها .

(٢) الأصل : كيفيه .

(٣) الأصل : بحكمة . وانظر الكتاب ٤ / ١٦٣ .

(٤) الآيتان ١٩ ، ٢٠ من سورة الحاقة .

(٥) الآيتان ٢٥ ، ٢٦ من سورة الحاقة .

(٦) الآيتان ٢٨ ، ٢٩ من سورة الحاقة .

(٧) الآية ١٠ من سورة القارعة .

(٨) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٩٧ ، وهو من شواهد ابن يعيش ٩ / ٨٤ ، والتصريح ٢/٣٤٥ .

(٩) ديوانه ٩٩ ، والكتاب ٢/٢٢٢ ، والمقتضب ٢٧٢/٤ ، والتصريح ٢/١٨١ .

بتحريك بناءٍ) [1] غير مدامٍ ، كما تقدم تقريره في المسألة الأولى . ووجه ذلك ظاهر مما تقدم ؛ إذْ كانت الهاءُ إنما لحقت لبيان الحركات ، والساكنُ لا حركةَ فيه . وأيضاً فَلَحِقَتْ لئلا يلتقى ساكنان ، وهذا يقتضي أن لا تلحق إلا المتحرّك، فإذا ما جاء من لحاقها لما[2] آخره ساكنٌ فقليل ، ولا يكون الساكنُ مع قلته إلا الألف ، وذلك قولهم : هؤلاهْ ، وهَهُناهْ ، قال / سيبويه : « واعلم أنهم لا يُتبعون الهاء ساكناً سِوَى هذاالحرفِ الممدودِ ـ يعني الألف ـ لأنه خَفِيٌّ فأرادوا البيان كما أرادوا أن (يُحركوا[3] ، ولا يجوزُ أن) [4]تلحق ما في آخره ياءٌ أو واوٌ وغيرها من السواكن إلا ما تقدم ذكره في الندبة من لحاقها الألف والواو والياء، لِما أرادوا هُنالِك مِنْ مَدٍّ الصوت .

فإن قيل : إن لحاق الهاء مَدَّة الندبةِ قياس مُطَّرد[5] ، وهو مُختصٌّ بالوقف كهذا الموضع ، فَلِمَ أشعر هنا بأنها لا تلحقُ إلا المتحرّك ، فظهر أن باب الندبة يدخلُ الاعتراض عليه .

فالجواب : أنه إنما تكلم هنا على غير الندبة ؛ إذ قد تقدّم الكلام عليها ، فهو لا يريدُهَا هُنا أصلاً وإلا[6] كان تكراراً .

المسألة الرابعة : أن هذه الهاء لا تلحق حركة الإعراب ، وإنما هي مختصّةٌ بحركة البناء المستدامِ كما أخبر أولا ، وأشعر بهذا من كلامِه

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) س : ما .

(٣) الكتاب ٤ / ١٦٥ .

(٤) ما بين القوسين سقط من س .

(٥) الأصل : مفرد .

(٦) س : وإن .

تخصيصُه حركة البناءِ باللحاق المذكور، فدلّ على أن غير حركة البناء عنده على خلاف ذلك ، وإلا لم يكن لتخصيصه حركة البناء دون غيرها فائدة ، وأيضا إذا كان ينفى لحاقها عن حركة البناء غير المستدام فَأنْ[1] ينفيه عن حركة الإعراب أحرى وأولى . وأيضاً قد يُقال : إن حركة الإعراب قد دخلت له تحت قوله : غير تحريك بناء أُديم . وقد تقدم تقريره ، وإذا كان كذلك بقى علّه عدم لحاقها لحركة الاعراب . ووجُه ذلك أن المعرب يتصرّف بوجوه الإعراب ، ويوقف على التنوين منه حالة النصب ، فجعلوا هذا كالعوض من الهاء مع أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الحركتين .

واعلم أنّ معنى قَوْلِ من يقولُ : إنّ هاء السكت لا تلحق معربا ، أنها لا تلحق حركة إعراب فقد يكون الاسم معربا والهاء تلحقه مع ذلك ، لأن الحركة التي في آخره ليست حركة إعراب ، كمسلمان ومسلمون ونحوهما[2] مما تقدم، فإنه معرب مع أن الهاء تلحقه ، فتقول : مسلمانهْ ومسلمونَهْ . وقد توهم ابن خروف خلافَ هذا ، وذلك أن المبرّد أجاز في بَيْتَىْ سيبويه[3] ، وهما :

هُمُ القائلون الخير والآمرونَهُ   إذا ماخشُوا من محدث الأمر معظما

وقوله[4] :

---

(١) الأصل ، ت : بأن .

(٢) الأصل ، ت : ونحوها .

(٣) الكتاب ١٨٨/١ ، قال سيبويه : « وزعموا أنه مصنوعٌ » ، وابن يعيش على المفضل ١٢٥/٢ ، والرضى على الكافية ٢٣٢/٢ ، والخزانة ٢٦٩/٤ ، وفيها : هم القائلون . والصحاح ، مادة : ها . وفيه : « من معظم الأمر مُفْظِعًا » .

(٤) الكتاب ١ / ١٨٨ ، وابن يعيش على ا لمفصل ٢ / ١٢٥ ، والرضى على الكافية ٢٣٢/٢ ، والخزانة ٢٧١/٤ .

ولم يرتفق والناسُ محتضرونَهُ   جميعًا ، وأيدى المعتفين رواهقه

أن تكون الهاءُ هاءَ السكت ثم شبهت بهاء الضمير فوصلت وحُرِّكت ، لأنه لا يُجمَع بين هذه ا لنون وهاء ا لضمير . فردّ عليه ابن خروف بأن هاء السكت لا تلحقُ معربا بوجه ، وإنما تلحق الأسماء المبنية . فنسى [1] قول سيبويه أن هذا الهاء تلحقُ هذه النون وإن كان الاسم الذي قبلهامعربا ، قال ابن الضائع : وغلَّطه في ذلك اطلاقُ النحويين أن هذه الهاء لا تلحق معرباً ، قال وانما يريدون لا تلحق حركة إعراب ، وليست حركة هذه النون حركة إعراب .

فإن قيل : فَلِم امتنَعَ في « يضربان » لحاقُ الهاء [2] وفي[2] يضربون ، وجاز في ضاربان وفي ضاربون، مع أن النون فيهما لم تتحرك بحركة إعراب ؟

فالجواب : ما قاله ابن / الضائع من أنَّ النون في يضربان ويضربون/ ٤٦ / علامةُ الرفع كالضمة في يضربُ ، وهذه الهاء لا تلحقُ علامة إعرابٍ ، قال : ولذلك[3] قال سيبويه : إن الهاء إنما تلحق هذه النون التي ليست بحرف إعراب [4] ، ليس يعني بحرف الإعراب أنَّ فيها حركة إعرابٍ ، بل يَعني أنها نَفْسها الإعراب .

وقد تمّ النظرُ في المسائل الأربع بتمام النظرِ في كلام الناظم ، والله المستعان .

****

(١) الأصل : فبنى .

(٢) الأصل : في دون واو .

(٣) الأصل : وكذلك .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ١٦١ .

وَرُبَّما أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ مَا لِلْوقْفِ نَثْرًا ، وَفَشا مُنْتَظِما

يعني أن العرب قد تُجرِي الوصل مجرى الوقف ، فتعامل الكلمة في الوصل بما تعاملها به لو وقفت عليه من إسكان آخر الكلمة أو تضعيفها أو غير ذلك من الأحكام المختصة بالوقف ، لكن هذا قد يأتي في النثر كما قال وقد يأتي في النظم ، ، وإتيانه في النثر قليلٌ ، لأنه على خلاف الأصل . وأكثرُه ضرورة ، والضرورة إنما تختصّ بالشعر ، ولذلك أتى الناظم فيه بربُّما المفيدة للتقليل والندور ، وأما إتيانه في النظم فكثير ، لأن النظم محلُّ الخروج عن القياس ومحلُّ ارتكابِ الضُّرورات .

وأما[1] إجراء الوصل مجرى الوقف في النثر فمنه قراءة البزِّى[2] : وجئتك من سَبأْ بنبأ يقين)[3] ، بإسكان همزة (سَبَأْ) إجراءً للوصل مجرى الوقف . هذا هو الظاهر [4] في هذه القراءة . وقد قيل مثل ذلك في قراءة من قرأ : (يؤدِّهْ إليك)[5]و (نُوَلِّهْ ما تولَّى و نُصْلِهْ جَهَنَّم)[6] و (نؤتِهْ منها)[7] .

---

(١) ك : فأما .

(٢) الأصل : الذي .

والبَزِّى هو : أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة ، مقرىء مكة ، ومؤذن المسجد الحرام . أستاذ محقق ضابط متقن . روى عنه قنبل . ولد سنة ١٧٠ ، وتوفى سنة ٢٥٠ . انظر غاية النهاية ١ / ١١٩ ـ ١٢٠ .

(٣) الآية ٢٢ من سورة النمل .

(٤) الأصل : هي .

(٥) الآية ٧٥ من سورة آل عمران .

(٦) الآية ١١٥ من سورة النساء .

(٧) الآية ١٤٥ من سورة آل عمران .

وهي قـراءةُ حـمـزة وأبي عـمـرو وأبي بكر فـي هذه الألفـاظ المذكـورة[١] .
وكذلك قراءة من قرأ : (فألقهْ إليهم)[٢] ، (يتَّقهْ)[٣] ، (ومَنْ يأتهْ مُؤْمِنًا)[٤] .
وسائرْ هذا الباب حَمَله بعضُ الناس على أنه من إجراء الوصل مجرى الوقف ،
والأشهر في هذه الأشياء غير هذا التعليل .

ومن ذلك قراءةُ من قرأ : (ما أغنَى عَنِّى ماليَهْ هلك عَنِّى سلطانيهْ)[٥] .
وقـولـه : (ومـا أدراك مـا هـيَـهْ)[٦] بإثبـات الـهـاء وصـلاً ووقـفـا ، وهـم من عَـدَا
حمزة[٧] ، وما ذاك إلا إجراءُ الوصل مجرى الوقف . وحكى سيبويه من كلامهم
: ثلاثة أربعة [٨] ، بإبقاء [٩] هاء ثلاثة هاءً على حالها في الوقف ، ونقل حركة
همزة أربعه إليها .

ومنه أيضـا فـي الأظهر قراءة حمزة : (ومكر السَّـيِّءْ ولا يحيق)[١٠] ،
بإسكان الـهـمـزة في الوصل ، وذلك إنما يكون في الوقف ، لكنه أجـرى الوَصْلْ
مـجـرى الوقف . وبعض العربِ يُبدل ألف المقصور في الوقف واوًا ، ومنهم من
يبدلها فيه ياءً ، حكى ذلك سيبويه ، ثم حكى أن طيئاً يدعون الألف في الوصل
كما كانت في الوقف فيقولون : أفعَىْ في الوقف ، فإذا وصلُوا فعلوا ذلك أيضا
فقالوا : هذه أفعَىْ يا هذا ، وبعضـهم يقولون : هذه أفـعَوْ يا فَـتَى ، بالواو في
الوصل أيضا[١١] فـزعم المؤلف أنه من إجـراء الوصل مـجـرى الوقف ، قـال في

(١) الإقناع ٤٩٩ .
(٢) الآية ٢٨ من سورة النمل ، انظر الإقناع ٤٩٩ .
(٣) الآية ٥٢ من سورة النور وانظر الإقناع ٥٠١ .
(٤) الآية ٧٥ من سورة طه . وانظر الإقناع ٥٠١ ـ ٥٠٢ .
(٥) الآيتان ٢٨ ، ٢٩ من سورة الحاقة .
(٦) الآية ١٠ من سورة القارعة .
(٧) أسقط حمزة الهاء في هذه الآيات وصلا ، انظر الإقناع ٤٩٥ .
(٨) الكتاب ٣/٢٦٥ .
(٩) الأصل : « بإبقائها ثلاثة ما على... » .
(١٠) الآية ٤٣ من سورة فاطر ، وانظر الإقناع ٧٤١ .
(١١) الكتاب ٤ / ١٨١ .

كتاب التسهيل : « ومنه إبدالُ بعض الطائيين في الوصلِ ألف المقصور واوا وعلى هذه اللغة يمشي ما روي عن الحسن أنه قرأ : (يومَ يُدْعَوْ كُلُّ أناس بإمامهم)[1] ، ببناء (يُدْعَوْ) للمفعول ، والواو ساكنة . قال ابن جني : « هذا على لغة من أبدل الألف في الوصل واوا ، نحو : أَفْعَوْ / وحُبْلَوْ » . قال : «وأكثر/٤٧ / هذا القلب إنما هو في الوقف ؛ لأن الوقف من مواضع التغيير » قال : « وهو أيضا في الوصل محكى على حاله في الوقف »[2] ، وعلى هذا أيضا حمله ابن خروف .

ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر (وعاصم)[3] : (وتظنُّون بالله الظنونا)[4] و (الرسولا)[5] و (السبيلا)[6]، بالألف في الوصل إجراء له مجرى الوقف[7] . وكذلك قِرَاءَةُ [8] ابن عامر : (لكنا هو الله ربي)[9] ، بإثبات الألف وصلا ، وهِيَ عند البصريين ألف « أنا » لأن الأصل : لكنْ أنَا [10] ،وكذلك قراءة نافع : (أَنَا أُحْيِى) [11] ، (فأَنَا أَوّلُ)[12] ، بإثبات الألف في الوصل[13] .

---

(١) الآية ٧١ من سورة الإسراء .
(٢) المحتسب ٢ / ٢٢ .
(٣) ليس في ك ، وأحسب أن ما فيها هو الأضبط ، فهذه القراءة رويت عن عاصم عن طريق أبي بكر . انظر الإقناع ٧٣٦ ، والنشر ٢/٣٤٧ ـ ٣٤٨ .
(٤) من الآية ١٠ من سورة ا لأحزاب .
(٥) من الآية ٦٦ من سورة الأحزاب .
(٦) من الآية ٦٧ من سورة الأحزاب .
(٧) انظر الإقناع ٧٣٦ .
(٨) في الأصل ، ت : « وكذلك قراءة نافع وابن عامر » ، وهو خطأ ، انظر الإقناع ٦٨٩، والنشر ٢/٣١١ .
(٩) الآية ٣٨ من سورة الكهف .
(١٠) كذا في النسخ : أنا ومذهب البصريين أن الألف والنون هو الاسم ، والألف الأخيرة أتي بها في الوقف لبيان الحركة . وذهب الكوفيون إلى أنها بكمالها الاسم . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٣ ـ ٩٤ ، والكشف لمكي ٢/٦١ ـ ٦٢ وايضاح الوقف والابتداء ١/٤٠٨ ـ ٤١١ .
(١١) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة .
(١٢) الآية ٨١ من سورة الزخرف .
(١٣) انظر الإقناع ٦١٠ .

وقد يكون من هذا القبيل قراءةُ نافع : (ومحياىْ ومماتي لله)[١] ، بإسكان الياء من (محياى)وصلا[٢]، وقراءة أبي عَمْرو والبزّى[٣] (الّلاىْ)[٤] ، بالياء ساكنة في الوصل أيضا[٥] وقراءة الحسن : (حاشْ لله)[٦] ، بإسكان الشين وصلا[٧] .

وقد جاء من هذا النحو شيء صالح يكفي هذا منه ، إلا أن مع الناظم فيه متكلما ، وذلك أنه أتى في كلامه بربما المقتضية للتقليل النّدور ، وأنت قد رأيت أن الذي جاء من ذلك ليس بنادر ، إذ أكثره قد قُرِيءَ به ، ومنه ما هو لغةٌ لبعض العرب ، وقد مَرَّ من عادته أنَّ ما قُرِيء به لا بد أن يستنبط له قياسا جاريا في أمثاله ، وإن كان قليلا أجرى القياس فيه على قلته ولم يجعله مسموعًا نادرا . وقد جعل في التسهيل تحقيق الهمزتين مع الاتصال[٨] لغةً ، ولم ينقلها أحدٌ لغةً وإنما نُقِل من ذلك ألفاظٌ[٩] شاذّةٌ ، نعم جاء في القران (أئمة) بتحقيق الهمزتين [١٠] قراءةً عن الكوفيين وابن ذكوان .

---

(١) الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

(٢) انظر الإقناع ٦٤٥ .

(٣) الأصل : والذي .

(٤) من الآية ٤ من سورة الأحزاب .

(٥) الإقناع ٧٣٤ ـ ٧٣٥ وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعظيمة ٢١٤/١/٣ .

(٦) الآية ٣١ ، ٥١ من سورة يوسف .

(٧) المحتسب ٣٤١/١.

(٨) التسهيل ٣٠٠٢ .

(٩) الأصل : ألفاظا شاذًا .

(١٠) اجتماع الهمزتين مختلف فيه ، فأجازه الكوفيون وبعض البصريين كأبي إسحاق الزجاج ، ومنعه ابن جني حيث قال « وكذلك قراءة أهل الكوفة (أئمة) بتحقيق الهمزتين شاذ عندنا » ا هـ . سر الصناعة: ٧٢ .

قال شيخنا القاضي[1] رحمه الله : جعل ذلك لغة للقران أدبًا مع القران أن يَجْعَل ما نُقِل فيه قراءة شاذة أو مخالفة لكلام العرب فكيف يجعل هذا الذي تقدم ذكره ـ مع كثرته ، وأن أكثره من القرآن ، ومن المنقول عن الأئمة ـ نادرا ؟! هذاخارج عن مقتضى طريقته كما تقدم . وأيضا إن أجرينا طريقته هنا في جعله لغة الطائيين جارية في الوصل على طريقة وقف غيرهم ، انفسح لنا في ذلك مجال من السماع رَحْب ، وذلك أن قراءة من قرأ : (نوله)[2] و(نُصْلِهْ)[2] و (يرضَهْ)[3] وما أشبه ذلك ما قَبْلَ الهاء فيه ساكن في الأصل حُذِف للجزم أو للوقف ، جارية على طريقة بعض العرب في ذلك ؛ إذ هه الهاء[4] فيها للعرب ثلاثة أوجه : التحريك باختلاس وبإشباع ، والتسكين [5] ، ولا شك أن التسكين أقلها ، فنحملها على إجراء الوصل مجرى الوقف ، ولا يصادمنا في هذا التأويل تعليلهم بأن الهاء وقعت موقع ساكن محذوف فأسكنت كإسكانه [6] ، كما لم يصادمه هو في لغة الطائيين ما علل به سيبويه من أنهم أبدلوا الألف واوا وياءً لخفاء الألف ، فأرادوا بيانها إذ كانت الألف خفية ؛ فإن هذه التعليلات يصح أن يعلل بها إجراء الوصل مجرى الوقف، إذ هو على خلاف القياس ، فيقال[7] : لم أُجريَ الوصلُ مجرى الوقف في مسألة كذا ؟ فيجاب بعلة يقتضيها الموضعُ ، على هذه الطريقة يجرى أيضا ما حكاه

---

(١) هو محمد بن أحمد بن الحسن السبتي الغرناطي .

(٢) من الآية ١١٥ من سورة النساء .

(٣) من الآية ٧ من سورة الزمر وانظر الإقناع ٥٠٢ .

(٤) الأصل : التاء .

(٥) الكتاب ٤ / ١٨٩ ، والإقناع ٤٩٨ ـ ٥٠٣ .

(٦) الأصل : بإسكانه .

(٧) الأصل ، ت : فنقول .

السيرافي أن[1] من العرب من يقول : اشتَرْ ثوبا ، واتقْ زيدًا ، وأنشد على ذلك [2] / : / ٤٨ /

ومن يتَّقْ فإنَّ الله مَعْهُ ورزقُ الله مؤتابٌ وغادِ

وأنشد أيضا [3]

قالت سُلَيمى : اشترْ لنا دقيقا

ومن ذلك هاء الضمير بعد متحرِّك نحو : بِهْ ، ولَهْ ، يسكنّها قوم من العرب ، حكاها الأخفش لغة عن أزْدِ السراة ، وحكاها المؤلف في « التسهيل » عن بني عُقَيلٍ وبنى كلابٍ [4] ، وعلى ما حكى الأخفش حكى ابن جني [5] :

وأشرب الماءَ ما بِى نَحْوَهْ عَطَشٌ إلا لأنَّ عُيونَهْ سَيْلُ وَادِيها

وَقَوْلَ الآخر ، وهورجلٌ من أزْدِ السَّراةِ[6] :

فَظِلْتُ لدى البيت العتيق أخيله وَمِطْوَاى مُشْتَاقَانِ لَهْ أرقانِ

---

(١) الأصل : من أن .

(٢) البيت في المحتسب ٣٦١/١ ، والخصائص ٣٠٦/١ ، ٣١٧/٢ ، ٣٣٩ ، والمنصف ٢٣٧/٢ وشواهد الشافية ٢٢٨ ، والصحاح : أوب ، وفي .
أب : رجع . وائتاب مثله .
يقول البغدادي في شرح شواهد الشافية : « ولم أقف على تتمته ، ولا على قائله . ولم يكتب ابن بري ولا الصفدي عليه شيئا في الموضعين » .

(٣) البيت للعذافر الكندي . وهو في نوادر أبي زيد ١٧٠ ، والمحتسب ٣٦١/١ ، والخصائص ٣٤٠/٢ ، ٩٦/٣ ، والمنصف ٢٣٧/٢، والضرائر لابن عصفور ٩٧ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٦ ، ويرى : «اشتر لنا سويقا » .

(٤) التسهيل ٢٤ .

(٥) تقدم البيت وتخريجه أول باب الوقف انظر ص ١٧ .

(٦) تقدم البيت وتخريجه أول باب الوقف ، انظر .

هذه اللغة لا مانع من ادعاء إجراء الوصل فيها مجرى الوقف ، بل الظاهر على ما قال أنَّها كذلك ، وكذلك تسكين واو هُوَ وياء هيَ في ا لوصل ، حكاها المؤلف عن قيس وأسدٍ ، وحمل على ذلك قول الهذلي [(١)] :

إنَّ سَلْمَى هِيَ المُنَى لو تُواتِي   حَبَّذا هِيْ من خُلَّةٍ لو تُخَالِي

وأنشد المؤلف : [(٢)]

وركضُك لولا هو لقيتَ الذي لَقُوا   فأصبحتَ قد جاوزتُ قومًا أعَادِيا

وقال متمم بن نويرة [(٣)]

أَدَعَوْتَه بالله ثُمَّ غَرَرْتَهُ   لَوْ هُوْ دَعَاكَ بذمَّةٍ لم يَغْدُرِ

وقرأ أبو جعفروالزهري[(٤)] : (ثُمَّ اجْـعَلْ على كلِّ جَـبَلٍ منهنَّ جُـزًّا)[(٥)]، بتشديد الزاي من غير هَمْزٍ[(٦)] ، قال ابن جنى[(٧)] : خفف الهمزة على قولك : الخبُ في الخبْء ، وإذا خُفِّفَ فلك الوقف بالتشديد ، فتقول : الجُزُّ ، ثم إنه وَصَلَ على وقفه فقال : جُزّاً . فهذا من إجراء الوصْلِ مجرى الوقْفِ على قولهم [(٨)] :

---

(١) البيت في اللسان ، مادة : خلل . وفيه : « أراد : لو تخالل ، فلم يستقم له ذلك فأبدل من اللام الثانية ياء » .

(٢) البيت في الهمع ١ / ٢١٠ .

(٣) ديوانه ٩١ .

(٤) الأصل : وأنشدني ، وسائر النسخ : والسدّى . وهي في المحتسب ١/١٠٢ ، ١٣٧ ، ٢٧٦ منسوبة إلى الزهري . وفي النشر ١/٤٠٦ قال : « وهي قراءة الإمام أبي بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري».(

٥) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٦) انظر النشر ١/٤٠٦ .

(٧) انظر المحتسب ١ / ١٣٧ .

(٨) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي . وهو في الكتاب ٤ / ١٧٠ ، والتكملة ١٩ ، ٢٨ ، والبغداديات ٤٢٧ والمسائل العسكرية ١٨٦ ، والمحتسب ١/١٠٢ ، ١٣٧ ، ٢٧٦ ، والخصائص ٢/٣٥٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٨ ، والخزانة ٤/٤٩٤ ، وشواهد الشافية ٢٤٦ .

والبازل : الداخل في السنة التاسعة من الإبل ذكرًا كان أم أنثى ، والوجناء : الناقة الشديدة ، العيهل : الناقة الطويلة .

ببازلٍ وجناءَ أوْ عَيْهَلٌ

كما سيُذكر ، إلى أشياء من هذا النحو لا أقدر على حصرها ، وقد جرى في التسهيل على هذا السبيل فأتى بربما في هذه المسألة فقال : « ويجرى الوصلُ مجرى الوقفِ اضطرارا ، وربما أجرى مجراه اختيارا »[(١)] والجميع مشكل لما ثبت في المسألة من السماع الفاشي الذي لا يقال في مثله ولا فيما قاربه : إنه نادرٌ ، ولا يُقَلَّلُ بربما ، وللنظر في المسألة مجال واسعٌ مضاف إلى كلام الناظم هنا وفي التسهيل وغيرهما من كتبه ، لا أقدر على استيفائه الآن .

وأما إجراء الوصل مجرى الوقف في النظم ، وهو الذي ذكر فيه أنه فاشٍ كثير ، فمنه جميع ما تقدم من الأبيات فإنها محمولة في النظم على إجراء الوصل مجرى الوقف ، منصوص عليها أو على أكثرها في ذلك الحكم ، ومن ذلك أيضًا قولُ امرىء القيس[(٢)] :

فاليوم أشْرَبْ غير مستحقبٍ إثمـا من اللـه ولا واغِلِ

أنشده سيبويه[(٢)]، وأنشد ابن جني [(٣)] :

فاحذَرْ ولا تَكْتَرْ كرِيّاً أعوجا

وأنشد سيبويه[(٤)] :

---

(١) التسهيل ٣٣١ .

(٢) ديوانه ١٢٢ ، والكتاب ٤ / ٢٠٤ ، والنوادر لأبي زيد ١٨٧ ، والخصائص ١/٧٤ ، ٢/٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمحتسب ١/١٥ ، ١١٠ ، وابن يعيش على المفصل ١/٤٨ ، والرضى على الكافية ٤/٢٥ ، والخزانة ٨/٣٥٠ .

والمستحقب : المكتسب . والواغل : ا لذي يدخل على الشاربين من غير أن يدعوه .

(٣) المحتسب ١/٣٦١ ، والخصائص ٢/٣٤٠ ، ٣/٩٦، والمنصف ٢/٢٣٧ ، ٣/٩ ، والضرائر لابن عصفور ٩٧ وشرح شواهد الشافية ٢٢٥ .

(٤) الكتاب ٤/٢٠٣ ، والخصائص ١/٧٥ ، ٢/٣١٧ ، واللسان : عدو .

والرجز لأبي نخيلة ، ويعني باعوججن الإبل والدّوّ : الصحراء .

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ : صاحبْ قَوّمِ   بالدوّ أمثالَ السُّفين العُوَّمِ

وقال وضاح اليمن (١)

إنما شعري شُهد   قد خُلِطْ بِجلّجُلاَنِ

ومنه إثبات ألف « أنا » في الوصل ، قال الأعشى : (٢)

فكَيْفَ أنا وانتحالَ القَوَافيَ بَعْدَ المَشيب ، كَفَى ذَاكَ عَارا

وقال آخر(٣) :

أنا سيفُ العَشيرةِ فاعرفُوني   حُميداً قد تدرّيتُ السَّنَاما

وقال أبو النجم (٤) /   / ٤٩ /

أنا أبو النجم وشعرِي شعرِي

ومن ذلك ما أنشده سيبويه من قول رؤبة (٥) :

لقد خشيتُ أن أرى جَدَبَّا   في عامنا ذا بعدما أَخْصَبَّا

---

(١) الضرائر لابن عصفور ٨٧ ـ ٨٨ ، وعبث الوليد ١٤٩ ويروى :

إنما شعرى قند   قد خلط بالجلجلان

ويقول أبو العلاء : وبعضهم يروى : قد حُشِيْ . وهو أقل ضرورة القَنْد : عسل قصب السكر والجلجلان : حب السمسم .

(٢) ديوانه ٥٣ والتكملة ٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعش ٤٥/٤ ، ٨٤/٩ .

(٣) هو حميد بن بحدل الكلبي . والبيت في إيضاح الوقف والابتداء ٤١١/١ ، والمنصف ١٠/١ وابن يعيش ٩٣/٣ ، ٨٤/٩ والرضى على ا لكافية ٤١٧/٢ ، والخزانة ٢٤٢/٥ وشواهد الشافية ٢٢٣ .

(٤) ديوان أبي النجم ص ٩٩ . والخصائص ٣٣٧/٣ ، والمنصف ١٠/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٤٤/١ ، وابن يعيش ٩٨/١ ، ٨٣/٩ ، والرضى على الكافية ٢٥٥/١ ، ٣٢٥ ، والخزانة ٤٣٩/١ .

(٥) ملحقات ديوانه ١٦٩ ، والكتاب ١٧٠/٤ ، والجمل للزجاجي ٣١٠ ، والمحتسب ٧٥/١ ، ١٤٨ ، وفرحة الأديب ٢٠٧، وابن يعيش ٦٩/٩ ، وشرح شواهد الشافية ٢٥٤ .

يريد : جَدْبًا ، وأخصَبت ، وأنشد غيره بعده[1] :

إن الدَّبا فوق المِتان[2] دبًّا وَهَبَّت الريح بِمُورِهَبَّا

تترك ما أبقى الدَّباسَبْسَبَّا كأنه السيلُ إذا اجْلَعَبَّا[3]

أو الحريـــقُ وافـــقَ القَصَبَّـــا [4]

يريد : سَبْسبًا ، والقَصَب . وأنشد سيبويه أيضًا لرؤبة [5] :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأضْخَمَّا

يريد : الأضخَمَ . وأنشد الفارسي ، ومنه ما أنشده سيبويه لرجل من بني أسدٍ [6] :

فَسَلٌّ وَجْدَ الهائم المعتلِّ ببازلٍ وجناء أو عَيْهَلِّ

كأنَّ مهواها على الكَلْكلِّ مَوْقِعَ كَفَّى راهب يُصلِّي

يريد : العَيْهلِ ، والكَلْكَلِ . أنشد أحمد بن يحيى[7] :

---

(١) ملحقات ديوانه ١٦٩، وفرحة الأديب ٢٠٧، وانظر المسائل العسكرية ١٨٥ ، وابن يعيش ٦٨/٩ ، ٨٢ .

(٢) كذا في النسخ ، وفب مصادر التخريج: المتون. وكلاهما جمع متن ، وهو ما صلب وارتفع من الأرض .

(٣) كذا في النسخ ، وفي مصادر التخريج : اسلحبًّا .

(٤) يقول الغندجاني معقبا على ابن السيرافي : « توهم ابن السيرافي أن الأراجيز كلها لرؤبة لأجل أن رؤبة كان راجزًا . وهذه عامية فيه ، وليست الأبيات لرؤبة، بل هي من شوارد الرجز لايعرف قائلها» . والدَّبا ــ بفتح الدال ــ : الجراد قبل أن يطير . ودبَّ : تحرك . والمور : الغبار . والسبسب : القفر والمفازة . واسلحبّ : امتد امتدادا . واجلعبَّ في السير : مضى وجدّ .

(٥) ملحقات ديوانه ١٨٣ ، والكتاب ٢٩/١ ، ١٨٠/٤ ، والمنصف ١٠/١ ، ١٧٠ ، والمحتسب١٠١/١ .

(٦) تقدم تخريج البيت الثاني في ص ١٢٢، وانظر أيضا النوادر ٢٤٨ ، والمسائل العسكرية ٢٢١ ــ ٢٢٢ ، والمنصف ١١/١ ، والانصاف ٧٨٠ .

(٧) من قصيدة منظور بن مرثد أيضا . والأبيات في مجالس ثعلب ٦٠١ ــ ٦٠٣ ، والمسائل العسكرية ٢١٨ ــ ٢٢٣ ، وانظر الخصائص ٢٦٢/٢، والمحتسب ١٣٧/١، ٢٧٦، ١٧٨/٢ ، وابن يعيش ٨٢/٩ ، وشرح شواهد الشافية ٢٤٨ ــ ٢٤٩ ، واللسان : طول ، خلل ، نعق .

مَنْ لي من هِجران ليلى مَنْ لِي　　　والحبلِ من حبَالها المُنْحَلِّ
تَعَرَّضَتْ لـــي بمكـانٍ خلِّـــى(١)　　　تعرض المُهْرة في الطِّوَلِّ

يريد : الطِّوَل (٢) . وأنشد ابن جني مما أنشده أبو علي وغيره :

والحبل من حبالها المنحلِّ

يريد : المنحل(٣)

ترى مَرَاد نِسْعِها المُدْخلِّ　　　بين رَحَى الحيزومِ والمَرْحَلِّ(٤)
مثْل الزّحاليفِ(٥) بَنعْفِ التَّلِّ

يريد : المُدْخَلَ والمَرْحَلَ . وفيها :

ومُقْلَتان جَوْنَتَا(٦) المِكْحَلِّ

أثبت الشاعرُ التشديد مع دخول ألف الإطلاق(٧) ، وكان حقه أن يخفف لأن التشديد من شأن الوقف ، ليعلم أن الحرف في الوصلِ متحرِّك ، فإذا

---

(١) في النسخ : « خُلّ » ، بالخاء المعجمة مضمومة . وفي مصادرالتخريج : حل ، بالحاء المهملة مكسورة وفي اللسان ، مادة خلل : « ورد بعضهم هذا البيت :

تعرضت لي بمكان خلِّي

فخلى هنا مرفوعة الموضع بتعرضت ، كأنه قال : تعرّضت لي خلِّي بمكان خلْو أو غير ذلك » ومن رواه بمكان حلٍّ ، فحلٌّ ـ ههنا ـ من نعت المكان ، كأنه قال : بمكان حلال» .

(٢) الطِّوَل : الحبل الذي يطول للدابة فترعى فيه » .

(٣) على هذا يكون اسم مفعول من أنحل ، يصف دقة هذا الحبل ورقته ، ويقول أبو علي الفارسي في المسائل العسكرية ٢١٨ : « فالمنحل لا يخلو من أن يكون محمولاً على الحبل أوعلى الحبال ، وكلا الأمرين قبيح » . وقبح الأول الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو : من حبالها . وقبح ا لثاني وصف المؤنث بالمذكر .

(٤) المراد : موضع المجيء والذهاب ، يقال : راد يرود : إذا جاء وذهب ولم يطمئن والنسع : سير يضفر على هيئة أعنة النّعال تشدّ به الرحال . ورحى الناقة : صدرها أو كِرْكِرتُها والحيزوم : الصدر أو وسطه والمرحل : موضع الرحل .

(٥) في النسخ : الزعاليف بالعين والمثبت عن مصادرالتخريج المتقدمة ، واللسان ، مادة : نعف . والزحاليف : جمع زحلوفة ، وهي آثار تزلّج الصبيان من فوق التل إلى أسفله . والنعف : ما ارتفع عن الوادي إلى الأرض .

(٦) ك : جُوْنتا . والجونة : السوداء ، هنا .

(٧) هذا عائد على قول رؤبة : سبسبّا ، والقصبّا ، والأضخمّا .

اتّصل الحرف بحرفٍ بعده فظهرتِ الحركةُ وَجَبَ زوال[1] التشديد ، لكنهم أبقوه إجراءً للوصلِ مجرى الوقف . وعلى هذا المعنى يجري القول في بيتي سيبويه ، وهما قوله[2] :

هُمُ القائلون الخير والآمرونَهْ

وقوله[2] :

ولم يرتفق والناس محتضرونَهْ

على أن الهاء للسكت وهو مختصٌ بالوقف ، لكن ألحق الهاء حرف اللين ، كما ألحق المشدَّد حرف الإطلاق فيما تقدم . وكذلك قول الآخر[3] :

يا مرحباهُ بحمارِ ناجيَهْ إذا دنا قَرَّبتُه للسانِيَهْ

وقول امرىء القيس [4] :

وَقَدْ رابني قولُها يا هَنَا هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شراً بِشَرّ

هو من هذا عند طائفة[5].

والذي يُرجَع إليه في هذه المسألة أنّ جميع ما تقدَّم من المنثور لا يتعيّن فيه ما تقدّم من إجراء الوصل مجرى الوقف ، وإنما يثبت ذلك في

---

(١) الأصل : بيان التشديد .

(٢) تقدم البيتان في ص ١١٤ ـ ١١٥ .

(٣) مجهول القائل ، والرجز في الخصائص ٣٥٨/٢ ، والمنصف ١٤٢/٣ ، وابن يعيش ٩ / ٤٦ ، ٤٧ ، والرضى على الكافية ٤٢٠/١ ، ٢٦١/٣ ، والخزانة ٣٨٧/٢ .
ناجية : اسم شخص .

(٤) ديوانه ١٦٠ ، والجمل للزجاجي ١٦٣ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، وأمالي ابن الشجرى ١٠٢/٢ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، ٤٢/١٠ ـ ٤٣ .

(٥) انظر المنصف ١٤٢/٣ .

بعضها مما[1] يعدُّ نادرًا كما قال ، ولئن سلّمنا جميع ما تقدَّم فإنه يبعدُ القياس على مثله لانتشار قياسه وعدم ضبطه ، ولم يزل النحويون يذكرون ذلك ويعدّونه نادرًا ، فليس ببِدْعٍ ما قاله الناظم هنا .

وقول الناظم : « وربما أُعطِي لفظُ الوصلِ » إلى آخره ، لفظُ الوصلِ ، أي: اللفظ الذي هو مختصٌّ بالوصلِ ، فأضافه إليه لاختصاصه به . و« ما » مدلولها الحكم ، وللوقف : صلة « ما » ، كأنه قال : / وربما أعطى اللفظُ الذي يختصُّ بالوصل الحكم الذي استقرَّ للوقف . و« نثرًا » : مصدرٌ في موضع الحال ، وهو حال من « لفظ » ، أي : حالة كونه ذا نَثْرٍ ، أي : واقعاً في النثر . وقوله : « وفشا » ، الضمير فيه عائد على الإعطاء المفهوم من « أُعطِي » ، على حدٍّ : (وَإِنْ تَشْكُروا يرضَهُ لكم) [2] . و« منتظما » : حال منه ، أي : فشا إعطاءُ لفظ الوصلِ حكم الوقف حالة كونه منتظما . ولا يعود على « لفظ » ، ولا على « الوصل » ، ولا على « الوقفِ » ، إذْ لا يصحُّ له معنىً يستقيمُ . والعبارةُ الجارية في النظمِ أن يُقالَ : منظومًا لا مُنْتَظِماً ، لكن المعنى حاصلٌ منه .

* * *

(١) الأصل : بما .

(٢) الاية ٧ من سورة الزمر .

الإمَــــالَــةُ

الألفَ المبدَلَ من يا في طَرَفْ　　أمِلْ ، كَذَا الواقعُ مِنْهُ اليا خَلَفْ

دُونَ مَزِيـدٍ أَوْ شُــذُوذٍ وَلِمَــا　　يَليهِ[1] هَا التأنيثِ مَاالها عَدِمَا

الإمالةُ اصطِلاحًا : أن تنحو بالألف نحو الياء وبالفتحةِ نحو الكسرة ، طَلَباً لتناسب الصوت بينهما ، أو إشعارًا بما هو طالبٌ بالتناسبِ ، وذلك أنه قد يكون بين بعض الحروف تناسبٌ ، وقد يكون بينهما تباعد فيزيلون[2] من ذلك التباعد بعضه ليتناسب الصوت ؛ فالألف والياء متباعدتان في الصوت لانفتاح الألف وانسفال [3] الياء ، فالألف تطلب أعلى الفم ، والياء تطلب أسفله ، فَنَحَوْا بالألف نحو الياء ليكون ذلك أقرب لما بينهما وأنسب وكذلك الفتحة والكسرة هما كالألف والياء ، فأمالوا الألف نحو الياء ليجري الصوت على تناسب . ونظير هذا الصادُ والدالُ ، هما من حروف طرف اللسان فهما متقاربتان [4] في المخرج إلا أنهما متباعدتان في الصفات ، فالصاد حرفٌ مستعلٍ مُطبق مهموس رخْو ، والدال بخلاف ذلك ، فكرهو التباعد في جميع هذه الصفات مع تقاربهما في المخرج فأشربوا الصَّادَ صوت الزاي ليكون وَسَطاً بينهما في التناسب ، لأن الزَّاى توافق الدال في الانسفال [5] والانفتاح والجهر ، وتوافق الصاد في المخرج [6] . فالألف والياءُ متقاربتان أيضاً في اللين وفي المخرج لأن

---

(١) كذا في النسخ بالياء وفي مطبوعة الألفية بالتاء .

(٢) الأصل ، ت : فيلزمون .

(٣) الأصل : وانتقال .

(٤) الأصل : متقاربان .

(٥) الأصل : الانتقال .

(٦) الكتاب ١١٧/٤ ، ١٩٦ ،٤٧٧ ـ ٤٧٨ .

الياء من الفم ، والألف تشارك حروف الفم من حيث كانت هوائية ، ولذلك قال بعضُهم : إن الألف ليس لها مخرج معيَّنٌ ، فأرادوا أن يناسبوا بينهما في الصوت ، وكذلك قصدوا أن يشعروا بالأصل في الألف في نحو : رمى وبنى [١] والفتى ، وبأن فاء [٢] فَعِلتَ المعل [٣] العين يكسر في بعض الأحوال .

ولما كان الممالُ قسمين ، أحدهما : الحرفُ الذي هو الألف ، وهو الأكثر في الكلام نحو : رَمَى وبَنَى . والثاني : الحركة التي هي الفتحة نحو : من الكِبَرِ ومن الصِّغَرِ ومن البَعَر ـ ابتدأ بالقسم الأول لكثرته ، وإن كانت إمالة الفتحة فيه غير مفارقةٍ لأن الألف ناشئة عنها [٤] ، ولا يمكن إمالة الألف إلا بإمالتها ، إلا أن المقصود بالإمالة الألف ، فقال : « الألف المبُدَلَ من يا في طَرَف ، أَمِلْ » الألف / : منصوب بِأَمِلْ . وقوله : « مِنْ يا » ، أراد : من ياءٍ ، فقصَرَ ضرورةً ./ ٥١ /
وقد تقدم له من هذا كثير . و س في طَرَفْ » : متعلق باسم فاعل محذوف حالٍ من الألف . والتقدير: أَمِلِ الألَف المبدل من ياء حالة كونه مستقراً [٥] في طرف، أى : طَرَفِ الكلمة .

ويعني أنك تُمِيلُ الألف إذا اجتمع فيها وصفان : أن تكون من الياء لا من الواو ، وأن تقع في طرف الكلمة لا في وسطها .

---

(١) س : ومتى .
(٢) الأصل ، ت : تاء .
(٣) س : المعتل .
(٤) س : منها .
(٥) الأصل ، س : مفتقرًا .

أما الوصفُ الأوَّلُ وهو كونُها مبدلةً من الياء ، فلا بُدَّ منه ، فإنَّه الموجِب للإمالة في الموضع ، وسواءً أكان[1] ذلك في اسمٍ أم[1] في فعلٍ ؛ إذْ لم يُفَصِّلْ ، فالاسم نحو : الفتَى والهَوَى والعَمَى، والهُدَى والنُّهى ، والغِنَى والزِّنى ، ونحو ذلك . والفِعلُ نحو : رَمَى وسَعَى وهَدَى وحَمَى وجَنى ، وهَمَى المطرُ ، وسَبَى ، وما أشبه ذلك فهذه الأمثلة كلُّها الألفُ فيها مبدلةٌ من الياء ، لأنك تقولُ من الفتى : فِتْيان ، ومن الهوى : هويتُ ، ومن العَمَى : عَمِيتُ ، ومن الهُدَى : هَدَيْتُه ، ومن النُّهى : نُهْيَةٌ ، ومن الغنى : غُنْيَه[2]، ومن الزِّنى : زَنَى يَزْنِي . وكذلك الأفعال لأنها من رميت ، وسعيتُ ، وهديتُ ، وحميتُ وجَنَيْتُ ، وهَمى المطر يَهْمِي ، وسبيتُ أَسْبِي . فتمُال هذه الألفات إشعارًا بأنّ الأصل الياءُ، وذلك أن الإمالة يُرَاد بها أمران ، أحدُهما : التناسبُ اللفظِّي ، وهي التي تقدَّم شرُحها . والثاني : أن يُراد بها أمرٌ تقديريٌّ وهو الدلالة على ياءٍ أو كسرة. وهذه المسألةُ من هذا الثاني. وينتظم في هذا السلك ما كانت ألفه ثالثةً ، وهو المتقدِّمُ الذِّكرِ ، وما كانت الألف (فيه)[3] رابعةً فأكثر نحو : المرمَى والمسعَى ، والأعمى ، والمهتدى والمستبَى ، وكذلك : رامَى ، واهتدى ، واستهدى واجتَنى واحتمى ، وترامى ، وما أشبه ذلك ؛ لأنّ هذه الألفاتِ أصلُها كلها الياءُ ، فتُمالُ لذلك . وكذلك ما كانت الألفُ فيه أصلها الواو إلا[4] أنها وقعت رابعةً فصاعداً، نحو : استدعى ، وأضحى ، وأعطى ، وتدانى ، ورَضَّى [5] ، وما أشبه ذلك ، فإن

---

(١) س : « وسواء كان ذلك في اسم أو في فعل » .

(٢) س : بهيته .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) س : « لأنها » .

(٥) الأصل ، ت : ووصَّى .

الألف هنا إنما انقلبت عن الياء لا عن الواو ، فشملَه قولهُ : « الألفَ المبدلَ من يا في طَرَفْ أمِلْ » . وكذلك الألف في آخر الاسم أيضًا مثلُها كمستدعى ، ومَدْعَىً ، ومُرَضًى ، ونحو ذلك ، لأنها من الدعوة ، والضّحوة ، وعطا يعطو ، والدنُوّ ، والرضوان ، إلا أنهم قلبوها ياءات لِمَّا صارت رابعةً ، فقالوا : استدعيتُ ، وأضحيتُ ، وتدانيتُ ، وأعطيتُ ورضيت . وعن ذلك انقلبتِ [1] الألفُ فإن كانت الألفُ ، منقلبةً عن الواو فمقتضى كلام الناظم أنها لا تُمالُ ، وذلك نحو : العصا ، والقَنَا [2] ، والضُّحَى ، والقفا ، والقطا [3] والصفا . وكذلك يقتضي في الأفعال نحو : دنا ، ودَعَا ، وقفا ، إلا أنّ هذا الثاني قد دَخَل له في حكم الإمالة بمقتضى قوله : « كذا الواقعُ منه اليا خَلَفْ » ، كما سيذكر إن شاء الله تعالى . فبقي ما كان كذلك من الأسماء مستثنًى من حكم الإمالة ، فلا / يجوز أن تُميل ألف العصا والصفا ونحوه ، وما جاءَ من ذلك / ٥٢ /
ممالاً فموقوف على محله ، نحو قولهم : الكِبَا ، والعَشا ، والمكا[4] ، فإنهم

---

(١) الأصل ، ت : تنقلب .

(٢) الأصل ، س : والفتا والفنا : واحد أفناء الناس ، ولامه واو . واؤ قال ذلك ابن جني ، كما في اللسان . يقال : هو من أفناء الناس إذا لم يعلم من هو ؟

(٣) الأصل ، ت : والعطا ، والقطا : طائر ، والجمع قطوات وقطيات ؛ قال الكسائي : « وربما قالوا في جمعه قطيات ولهيات في جمع لهاة الانسان لأن فعلت منهما ليس بكثير ، فيجعلون الألف التي أصلها واو ياءً ، لقلتها في الفعل » قال : « ولا يقولون في غزوات : غزيات ، لأن غزوت أغزو كثير معروف في الكلام » . ذك رذلك في اللسان ، وانظر الكتاب ٣ / ٣٨٨ .

(٤) الكتاب ٤ / ١١٩ .

والكبا : الكناسة والعشة : سوء البصر : الليل والنهار ، والمكا والمَكْوُ : جحر الثعلب والأرنب ونحوهما .

أمالوا هذه الأشياء وأصلها الواو ، لقولهم : الكِبَوان ، وعَشَوان[1] ، والمكْوُ . وهذه طريقة النحويين أن يفرّقوا بين الأسماء والأفعال في الإمالة ، فيطردون الإمالة في الفعل ويجعلونها في الاسم شاذّة . وظاهر كلام سيبويه خلافُ هذا، لأنه لم يفرّق بين الاسم والفعل ، بل أطلق ا لقول بأنهم[2] يميلون كل شيء من بناتِ الياء والواو ، وكانت عينهُ مفتوحةً . غير أنه قال : « وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرفٍ من بنات الواو نحو : قفا ، وعصا ، والقنا ، والقطا ، وأشباههنّ من الأسماء ، قال : وذلك أنهم أرادوا أن يثبتوها [3] مكان الواو ويفصلوا بينها وبين بنات الياء ، وهذا قليل يُحفظُ ، وقد قالوا : الكِبَا والعَشَا والمَكَا ـ وهو جُحُر الضّب ـ يعني بالإمالة ـ كما فعلوا ذلك في الفعل »[4] قال: « والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت : غزا وصفا[5] ودعا »[4] فيظهر من كلامه أن الأصلَ الأمالةُ في الألف التي هي لامٌ في اسم كانت أو في فعل ، وإن كانت من الواو . وقد تأوّلوا كلامَ سيبويه وردُّوا كلامه إلى طريقتهم ، فردُّوا الخلافَ وفاقاً ، فلذلك اتَّبع الناظم مذهبهم دون ظاهر كلام سيبويه [6] .

وأما الوصفُ الثاني وهو كونُ الألفِ طرفاً ، فإنّ الموجِبَ الذي هو الإشعارُ بأنَّ الألفَ منقلبةٌ عن الياء ، إنما أعملوه فيما إذا كانت الألف طرفاً ، كما مُثّل ، فإن كانت وسطاً فمفهوم كلامه أن ذلك المُوجِبَ غير مُعتبر ، وإنما

---

(١) الأصل : والعشوان .

(٢) س : لأنهم .

(٣) في الكتاب : « يبيّنوا أنها مكان » .

(٤) الكتاب ٤ / ١١٩ .

(٥) في الكتاب : « وصفا » بالفاء .

(٦) التكملة ٢٢٣ ، وشرح الشافية للرضى ٣ / ١١ ـ ١٢ .

يُعتبر إذا كان طرفًا ، فلا تمال الألف إذا كانت عينا كانت منقلبةً عن الواو أو عن الياء ، في اسم كانت أو في فعل إلا ما كان من الأفعال مكسور الأول في فَعَلْتُ فإنه سيذكره . وليست الإمالة في يائيِّه لأجل الياءِ نحو : طاب وهاب ، وإنما هي (فيه)[1] لأجل الكسرة في فلْتُ [2] ، فذوات الواو والياء فيه سواء . وأما مالم يُقَلْ فيه : فلْتُ ، نحو : زال وثاب وحام ، فلا يمال[3] ، والأسماء أولى بعدم الإمالة من الأفعال ، فلا تُميل نحو : مال وباب ، من الوادي [4] ، ولا نحو: ناب ، من اليائىّ ، إلا أن يكون مجرورا ، فإنّ من العرب من يُميله نحو : مررتُ بمالٍ ، ونظرت إلى بابٍ . وسببُ الإمالة هنا كسرةُ الإعرابِ وإن كانت عارضَةً لا غيرُ ذلك . وأما في غير الجرّ فلا إمالة وإن كانت الألف منقلبةً عن الياءِ إلا شاذًا عن بعض العرب نحو : هذا مالٌ ، وهذا نابٌ . نصَّ [5] على ذلك سيبويه وقلّله ، ثم وجَّه ذلك فيما أصله الياءُ بالحمل على الفعل اليائى ، وفيما أصله الواو بالحمل على الفعل الواويّ . قال « فتبعت الواوُ الياءَ في العين كما تبعتها في اللام ، لأن الياء قد تَغْلب على الواو هنا – يعني في اللام / – وفي مواضع » ثم قال : « والذين لا يُميلُون في الرفع والنصب أكثر العرب ، وهو أعمُّ في كلامهم » [5] فلأجل هذا تحرّز الناظمُ بقوله : « في طَرَفْ » ووجهُ اللغةِ العامَّةِ أنَّ الإمالة نوع من التغيير ، والعين أقوى وأبعد عن التغيير من [6] اللام ، ولذلك ثبتت الواوُ عيناً فلا[7] تنقلب إلى الياء فتقولُ في نحو فَعَّلْتُ : قَوَّلت ، وفي

---

(١) سقط من س .

(٢) الأصل ، ت : فلعت . وفي س : بعت .

(٣) انظر الكتاب ٤/١٢٠ ـ ١٢١ .

(٤) الأصل : الواو .

(٥) الكتاب ٤ / ١٢٨ .

(٦) الأصل : باللام .

(٧) س : فانقلبت .

فاعَلْت : قاولت ، وفي أفعلْتُ : ما أقْوله . وكذلك في البناء للمفعول ، فلا تنقلب الواو إلى الياء بخلاف ما لو كانت لامًا . فلما كانت كذلك لم يميلوها إذا كانت عينًا إلا ما كان منه يؤول إلى فِلْتُ [1] اعتبارًا بالكسرة ، مع أن الإمالة فيما آلَتْ إلى فِلْت [1] ضعيفةٌ إنما يُميلُها بعض أهل الحجاز ، وأما عامة العرب فلا يميلون ما كانت الواو فيه عينًا مطلقًا . نص عليه [2] سيبويه فأنت ترى ما في إمالة العين من الضعف .

واعلم أن الناظم لم يأت في كلامه نصٌّ صريحٌ على العلّة الموجبة للإمالة، وكذا في سائر ما ذكر ، إلا أن فيه بعض إشعار. بل الذي صرح به بيانُ الألفات الممالة ومواضعها وَذِكْر الشروط المحتاج إليها في تلك المواضع . وقد ذكر ابن السرّاج[3] أسباب الإمالة وعدّمنها ستةَ أسباب :

أحدها : الياء المنقلبة عنها الألف ، وهي التي تقدّم ذكرها آنفاً ، إذ (الياء)[4] هي السبب في الإمالة .

والثاني : الكسرة تتقدَّم على الألف كعِماد ، وتتأخَّر عنها كعابِد .

والثالث : تقدُّم الياء على الألف كَشْيبانَ .

والرابع : التشبيهُ بالألف المنقلبة عن الياء كحبلَى وأرطىً وأدنىً .

والخامس : الكسرة تعرِضُ في بعض الأحوال كخاف وطاب .

والسادس مناسبة الممال كرأيت عمادا .

وما عدا ذلك من الأسباب شاذٌّ .

---

(١) الأصل : قلب .

(٢) س : على ذلك .

(٣) الأصول ٣ / ١٦٠ ـ ١٦٣ .

(٤) ليست في س .

وقد يقال : إن الإبدال من الياء وصفٌ من أوصافِ الألفِ ، فَذِكرُه في معرض الحكم عليه مُشْعِرٌ بأن ذلك الوصف هو العلّة لذلك الحكم ، فكأنه قال : أمِل الألف المبدلة من ياءٍ لكونها مبدلة من ياء ، كما إذا قال الشارع : (اقتلوا المشركين)[1] ، فإن ذلك الإشراك مشعرٌ بأنه علّة الأمر بالقتل . ثم ذكر من بعد ذلك شَرْطَ إعمال ذلك السبب ، وهو كون الألفِ طرفاً ، وذلك واضح ، فنبَّه هنا على سَببٍ من ا لأسباب الستة ، وإذا اعتبرت هذا المعنى وَجَدْتَه مُتَأتيًا في كلامه فقوله : « كذا الواقعُ منه اليا خَلَفْ » ، (يمكن فيه هذا الاستنباط ، إذْ معناه أن الألف التي تخلفها الياءُ في بعض المواضع تمال أيضا . فهذا يؤخذ منه أن وقوع الياء خلفًا منها هو الموجب ، لأنه وصف اقترن بالحكم بالإمالة .

وقوله : « كذا » على تقدير العاطف ، والواقعُ منه الياء خَلَفُ)[2]، هو الألف ، وهو مدلول الألف واللام ، والصفة واقعةٌ على الياء ، و« منه » متعلق بخَلَف . و« خَلَفْ » منصوب على الحال من الياء ، واستعمله على لغة [3] :

وآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ

وفَصَل بين « منه » وبين ما تعلّق به بأجنبي ، وهو غير جائز لكنه هنا أسهل ، لكون المعمول حرف جر ، والتقدير : وكذا الألف الذي وقعت الياء خلفاً منه .

---

(١) الآية ٥ من سورة التوبة .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) تقدم البيت في باب الوقف وخرجناه هنالك ، انظر: ص ٨ .

والخَلَفُ : ما استخلفتَه من شيء . وهو أيضا : ما جاء من بعد غيره ، يقال : هو خَلَفُ سَوْءٍ من أبيه ، أو خَلَفُ صِدْقٍ من أبيه / يعني أنه يمال أيضاً . و (معنى)[1] وقوعها خلفاً منه أن تكون (الياء)[1] تستعمل في بعض تصاريف الكلمة ، لا أنها أصلُ ذلك الألف ؛ إذ قد تقدَّم ذلك ، فإذا ظهرت الياء في (بعض)[1] وجوه تصرّف الكلمة ـ وإن كانت في الأصل غير منقلبة أو كانت منقلبة عن الواو ـ فالإمالةُ أيضاً ثابتة . وهذا العقد يشمل ثلاثة أنوا ع من الألفات :

أحدها : ألف الأفعال التي لاماتُها واوٌ نحو : غزا ، ودعا ، وقفا أثَره ، ودنا ، وما أشبهذ لك ، فمثل هذا تُمالُ ألفُه وإن انقلبتْ عن الواو ، لأن الياء تقع خلفاً منها في بعض تصاريفها ، وذلك إذا بُنِيت للمفعول إذْ كنت تقول : غُزِي ، ودُعِي ، وقُفِي ، ودُنِي منه . وما أشبه ذلك ، فاعتبرتِ العربُ هذا المقدارَ فأمالت لأجْلِ تلك الياء الظاهرة في بعض المواضع . وكذلك تقول : هو يغزو ، ثم تبنيه للمفعول فتقول : يُغْزَى[2] به ، فتصير ياءً بدليل : لَيُغْزَينَّ به . بهذا [3] النحو علَّل سيبويه [4] ، وإياه أراد الناظم . وهذا هو الفرق بين الأفعال التي لاماتُها واوٌ وبين الأسماء إذْ [5] كانت الأسماء لا تصيرُ إلى الياءِ في بعض تصاريفها .

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) الأصل ، ت : غُزِي .

(٣) الأصل : هذا .

(٤) الكتاب ٤ / ١١٩ .

(٥) الأصل ، س : إذا .

والنوع الثاني : ما كانت أَلِفُه للتأنيث نحو : حُبْلى وذِكْرى وذِفْرَى(١) — فيمن منع الصرف (٢) ـ والدنيا والعُليا والبُشرى ، وحبارى ، ونحو ذلك . فهذه الألف لا أصل لها من واوٍ ولا ياءٍ ، وإنما هي أصلٌ بنفسها ، لكنهم أمالوها ، لما أشار إليه الناظم من أنَّ الياء تخلُفها في بعض المواضع ، فتقولُ في التثنية : حُبْليان وذِكْرَيان ، وحُبْلَيات وحباريات ، وكذلك ما أشبهه إجراءً لها مُجرَى ما كان أصلُها الياء ، فحكموا لها أيضًا في الإمالة بحكمها .

والنوع الثالث : ما كانت ألفه للإلحاق ، أو للتطويل نحو : مِعْزىً وأَرْطىً وذِفْرىً(٣) ـ عند من صرف (٢) ـ وعَلْقىً (٤) ، وكذلك نحو : قبعثرىً (٥) وضَبَغْطرَى(٦) . هذه أيضا تقع الياء خَلَفًا منها في بعض التصاريف ، كقولك : ذفريان وقَبَعْثَريان ، فحكم لها بحكم ما كان مثلها مما الألفُ فيه منقلبة عن الياء وإن لم تكن كذلك على مذهب سيبويه ، [قال سيبويه] : « ومما يميلون ألفه كلّ اسم كانت في آخره ألفٌ زائدة للتأنيث أو لغير ذلك ، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء ، ألا ترى أنك لو قلت في مِعْزى وفي حُبْلى : فَعَلْت ، على عِدَّة الحروف ، لم تُجْرِ واحدةً من الحرفين ، إلا مجرى بنات الياء ، فكذلك كلّ ما كان مثلهما(٧) مِمَّا يصير في تثنيةٍ أو فعلٍ ياءً » . قال : « فلما كانت في حروف

---

(١) الذِّفرى : الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن .

(٢) انظر الكتاب ٢١١/٣ ، والتكملة ١٠٢ ، وشرح الشافية للرضى ١٩٥/١ ، واللسان : ذفر .

(٣) س : وظفرى .

(٤) علقى : شجر تدوم خضرته في القيظ .

(٥) القبعثرى : العظيم الشديد .

(٦) الضبغطرى : كلمة يفزّع بها الصبيان ، الضبغطرى : الشديد والأحمق .

(٧) س : مثلها .

لا تكون من بنات الواو أبدًا صارت عندهم بمنزلة ـ رمى ونحوها »[1] .

وقد ذهب طائفةٌ إلى أنّ ألِف الإلحاق منقلبةٌ عن الياءِ وهو مذهب المؤلف في ا لتسهيل[2] ، فعلى هذا المذهب لا تدخل في هذا النوع ، بل تدخل تحت قوله : « الألفَ المُبدلَ من يا في طَرفْ » .

ولما كان هذا العقد من الناظم يُتَوهَّمُ فيه أمران يقتضيان حكمين غير صحيحين ، أراد أن يخرجهما عنه فقال : « دون مَزِيدٍ أو شذوذٍ » ، وذلك أن الياء تقع في الثلاثي خلفًا من الألف التي / أصلها الواو في موضعين : /٥٥/

أحدهما : مع زيادةٍ على الثلاثة ، وذلك أنك (تقول)[3] من العصا : عَصَوتُه بالعصا ، أي : ضربتُه بها . وتقول منه أيضا : اعتصيتُ على عصًا ، إذا توكأتَ عليها ، واعتصيتُ بالسيف ، أي : جعلتُه عصًا ، أي : يقوم مقامها. وفلان أعصى من فلان : إذا كان أضربَ بالعصا منه . فأعصى ههنا يثنى على أعصيان ، لأن الألف رابعةٌ ، فقد وقعت الياءُ خَلَفًا من ألِف العصا في بعض تصاريفها . وتقول من الرحا : رحوتُ الرحا : إذا أدَرْتَها . ثم تقول : ترحَّتِ الحيَّةُ : إذا استدارَتْ كالرحا . وفلان أرحى من فلان ، كقولك في العصا : أعصى منه ، فهذه الياءُ أيضًا قد خَلَفَتِ الألف في بعض التصاريف وأيضا فالقَنَا : احديداب في الأنْفِ ، وهو من الواو لقولهم في المرأة : قنواءُ ، والرجل أَقْنى . ولا شك أن تثنية أقنى : أقنيان ، فقد خَلَفتِ الياءُ ألِفَ القنا في بعض

---

(١) الكتاب ٤ / ١٢٠ .

(٢) التسهيل ٢٩٨ . وانظر شرح الشافية للرضى ١ / ٥٧ .

(٣) سقط من س .

تصاريفها ، وكذلك أيضًا تنقلب الواو (١) ياءً في التصغير نحو : عُصَيَّةٍ في عصًا ، وقُنَيَّة في قناة ، وفي التكسير أيضا نحو : القُنِيّ والعُصِيّ ، لما صارت الكلمة مَزِيدًا فيها . وكذلك غير هذه الألفاظ مما له تصاريف بالزيادة . فإذا ثبت هذا فلو سكت الناظمُ بعد ذلك العقد لاقتضى دخولَ مثل هذا وأنك تُميلُ عصًا ورحًا ـ إذا قدرت أن أصله الواو (٢) ـ وقنًا ، ونحو ذلك . وهذا غير صيح ؛ إذ قد تقدم أن مثل هذا الإيمال ؛ إذ لا يعتبر من التصاريف في مثل هذا (إلاّ)(٣) ما ظهرت فيه الياءُ مع عدم الزيادة ، لكنه لما قال : « دون مَزِيد » زال ذلك الاقتضاءُ . و« دون (٤) مزيد » متعلقٌ بالواقع ، أى : التي وقعت الياءُ خلفا منه دون زيادة لحقت الكلمة . ولا شك أن عصا لا تقعُ منه الياء خلفاً دون زيادة ، بل تقولُ : عصوتُه وعصوان ، وكذلك : رحوتُ الرحا ورحوان . وإنما وقعت الياء بدل الألف بعدما صارت رابعةً فصاعداً ، ومثل هذا من التصرّفات غير مُعتَبر، ولذلك لا ينبغي أن يقال في غزا ودعا وبابه : إنه أُميلَ ، لأن الياء ظهرت في الرباعي في : أَغزيتُه وادَّعَيْتهُ (٥) ، ونحو ذلك . وإنما اعتبر سيبويه من التصرُّفاتِ ما كان دون زيادةٍ وذلك الفعلُ المبنيُّ للمفعول ، كما تقدم تقريره. قال : « وإنما كان ـ يعني حُكم الإمالة ـ في الفعل مُتْلَئِبًا (٦) ، لأنّ الفعل لا

---

(١) الأصل : الألف .

(٢) في اللسان : « الرحا : معروفة ، وتثنيتها رحوان ، والياء أعلى ، ورحوتُ الرحا : عملتها ، ورحيت أكثر » .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) الأصل : ومثل مزيد .

(٥) في النسخ : « وأدعيته » . ولم أجد : أدعى ، بالهمزة في أوله ، ويمكن حمل كلامه على الرباعي فما فوقه ، وكلامه فيما تقدم محمولٌ على ذلك .

(٦) أى : مستقيما . ومادة هذه الكلمة : تَلأب . انظر اللسان .

يثبت على هذه الحال ، ألا ترى أنك تقول : غزا ، ثم تقول : غُزِي ، فتدخلُه الياءُ وتغلب عليه عدّة الحروف على حالها »[1] . ثم مَثَّل بأمثلة تظهر فيها الياء ويقول إثرها : « وعدّة الحروف على حالها » [1] . فهذا يدلك على اعتبار عدم الزيادة ، وهو الذي أراد الناظم بقوله : « دُونَ مَزِيدٍ » .

الموضع الثاني مما تقعُ فيه الياء خَلَفاً من الألف التي أصلها الواو : أن تقع خَلَفاً على غير القياس المطَّرِدِ ، بل على جهة الشذوذ ، وإن كان ذلك بغير مزيد ، كما حكوا في تثنية رِضًا : رِضيان[2] ، بالياء ، وهو من الواو لقولهم : الرُّضْوانِ ، فهذه / التثنية قد وقعت فيها الياء خَلَفًا من ألف الرِّضا ، فلو سكت /٥٦/ الناظم عن التنبيه [3] على أن الإمالة إنما تتبع ما اطَّرد فيه خَلَفُ الياء لا ما شذّ فيه ، لاقتضى أنك تُمِيل الرضا لقولهم : رِضَيان ، وذلك فاسدٌ ؛ لأن الشُّذُوذ غير مُؤثر حكماً ، وإنما المؤثر قولهم : « الرِّضوان ، في تثنية الرضا ، وهو المطَّرِدُ ، فَنَبَّه بقوله : « دون مزيد أو [4] شُذُوذٍ » على رِضَيان ونحوه من الشاذِّ ، وأنَّه غير مُعتبرٍ .

وقد فَسَّر بعضُ الشيوخ الشذوذَ هُنَا بأنّه تَنبيهٌ على ما أُمِيل من [5] الأسماء شذوذا نحو : الكِبَا ، والعَشا ، والمَكَا . وكأنَّ هذا التفسير راجع إلى

---

(١) الكتاب ٤ / ١١٩ .

(٢) في اللسان : « وتثنية الرضا : رضوان ورضيان ، الأولى على الأصل ، والأخرى على المعاقبة » وفي الصحاح : « وسمع الكسائي رِضَوان وحِمَوان ، في تثنية الرضا والحمى . قال : والوجه حميان ورضيان . وفي شرح الكافية للرضى ٣/٣٥٣ ـ ٣٥٤ : « وقال الكسائي : أن كان الألف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الأول كالضحى ، أو مكسورته كالربا ، وجب قلبه ياءً [يعني في التثنية] ، لئلا تثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة أو الكسرة في الصدر » .

(٣) س : التثنية .

(٤) في النسخ : وشذوذ .

(٥) س : في .

مفهوم العبارة لا إلى صريحها ، كما كان قوله : « دون مزيد » راجعًا إلى صريح العبارة ، لأنّ صريحها يقول : أَمِلْ كذا إذا اجتمعَتْ هذه القيودُ دون شذوذٍ فلو رَجَعَتْ إلى صريحها لكان قوله : « دون شذوذ » يعطى أنه غير ممالٍ، لكن الكِبَا والعَشَا والمَكَا ممالةٌ ، فلا بُدَّ أن يكون المعنى على ذلك التفسير ، وما لَمْ تجتمع فيه هذه القيودُ فلا يُمَال دون شُذوذٍ ، فههنا يصحّ أن يؤتى بالكِبَا والعَشَا والمَكَا ، لأن الشذوذ مستثنىً من الحكم بعدم الإمالة ، فهو إذًا ممال ، ولا خفاء بضعفِ هذا التفسير ، فالصحيح هو التفسير المتقدِّم ، وهو الذي يُفْهَمُ من التسهيل إذا تُدُبِّر ، والله أعلم .

ووقع هنا تفسيران آخران لهذا الشذوذ ، فقال ابن الناظم : احترز بعدم الشذوذ من مصير الألف إلى الياء في الإضافة إلى ياء المتكلم نحو : قَفَيَّ وهُدَيَّ[1] . وفيما قال نظرٌ ، لأن قلب الألف ياءً (هنا)[2] ليس بشاذ ، بل هو شهيرٌ في لغةٍ شهيرةٍ يصحُّ لنا القياسُ عليها ، وقد نبَّه الناظم على ذلك في باب الإضافة ، وإنما يُستعمل لفظُ الشذوذ حيث لا يُوجَد في السماع منه إلا لفظٌ أو لفظان أو شيء نادرٌ لما تقدَّمَ في التفسير الأول ، فكيف يصحّ أنْ يُطلق لفظ الشاذّ على لغةٍ شهيرة في الاستعمال مقروءٍ بها في القرآن . وأولى من ذلك ما كتب[3] به إليّ بعضُ الشيوخ من أنه أشار إلى نحو وقوف (بعض)[4] طيء عَلَى نحو عصا بإبدالِ الألِفِ ياءً (قال)[5] ، فيصدُقُ على الألف أنها آلت إلى

(١) الأصل : وهوى ،
(٢) سقط من الأصل .
(٣) الأصل : ثبت به .
(٤) سقط من س .
(٥) عن س .

الياءِ ، ولكنَّ هذا شذوذٌ فلا يعتدُّ به ، فهذا أقرب ، لأنها لغةٌ قليلةٌ نادرة ذكرها سيبويه[1] وغيره ، وأنشد عليها ابن جني في حرف الألف من سرِّ الصناعة » .

وقول الرّاجز [2] :

إن لطى نِسْوةً تَحْتَ الغضى يَمْنَعُهنَّ الله مِمَّنْ قَدْ طَغَىْ

بالمَشرَفيَّاتِ وطَعْنٍ بالقَنَى

ثم قال : « ولما يليه ها التأنيثِ ما الها عَدِمَا » . هذا الكلامُ قد يُظنّ (به)[3] أنه ليس على ظاهره وإنما هو على[4] حذف المضاف ، كأنه قال : ولما يليه هاء التأنيث حكمُ ما الهاء عدما . وعلى هذا يُفْهم له معنى ، ويكون مرادُه أنَّ ما كان من الألفاتِ المذكورة في الطرَفِ إذا لحقتها هاء التأنيث تليها ، فحكمها في الإمالة حكم ما (لو)[5] لم يكن ثَمَّ هاءٌ ، فإن كانت الألفُ ممالة بقيت مع الهاء، ممالةً ، وإن كانت غيرممالة فهي مع الهاء كذلك . فقولك : فتاةٌ ، مُمَال لأن فَتًى ممالٌ ، وقولك : قناةٌ ، غير ممالٍ ، (لأن) [3] القنا غير مُمَال ، وقولُك : مدعاة ، مُمَالٌ / ، لأن مدعى مُمَالٌ . وكذلكُ يُمالَ مَرضاة ومُزْجاة ، /٥٧/ وهداة جمع هادٍ ، ورُمَاةٌ ، وما أشبه ذلك علىٰ ذلك السبيل ، فكأنه يقول : كل ألفٍ وقعت طَرَفاً ووليها هاءُ التأنيث فإنها في الإمالة وعدمها على حَدِّ ما لو لم تلحق هاءٌ . وهذا معنىً صحيح ، وهو معنىً لم يُنَبِّه عليه في التسهيل ، والتنبيه عليه حَسنٌ .

---

(١) الكتاب ٤ / ١٨١ .

(٢) سر الصناعة : ٧٠٢ ، والأبيات في المحتسب ٧٧/١ ، والمنصف ١٦٠/١ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : من .

(٥) سقط من س .

ويبقى بعدُ في كلام الناظم شيءٌ ، وهو أنه أطلق الحكم بالإمالة في هذه الأشياء التي ذكرها فقال : أمِلْ كذا وكذا إلى آخره ، وظاهره يقتضي لزوم[1] حكم الإمالة على عادته في إطلاق[2] مِثْل هذه العبارة ، لكن هذا اللزوم غير صحيح ، بل الإمالة على الجواز لا على اللزوم ، لأن من العربِ من يُميل ومنهم من لا يُميل ، غير أن الإمالة في بعض المواضع قد تترجح على الفتح ، وقد يكون الأمر بالعكس ، وقد يتساويان أو يتقاربان ، وذلك على حسب قوة الموجب وضَعْفِه . فأمَّا (أنْ)[3] تتفق العرب على الوجه الواحد وهوالإمالة ، فلا ، ويكفيك من هذا اختلافُ القراء في الإمالة والفتح ، وأن منهم من يُميل بإطلاقٍ ، ومنهم من لا يمُيل باطلاق ، أعني فيما لم يَشِذَّ ، ومنهم من يجمع بينهما بحسب الاختيار في محل الإمالة والفتح . وقد حَرّر عبارته في التسهيل والفوائد فأتى بلفظ الجواز ، إذ[4] قال في الإمالة وهي : « أن يُنْحى جوازا »[5] إلى آخره . فقيَّده بلفظ الجواز احترازاً عن فَهْمِ اللُّزُومِ .

* * *

وهَكَذَا بَدلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ   يَؤُلْ إلَى فِلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ

هذا أيضًا سببٌ ثالث أشار إليه كما تقدَّم ، وهو الكسرة العارضة في بعض الأحوال ، كأنه يقول : حكم الإمالة أيضا ثابتٌ إنْ عَرَضت كسرةٌ في

---

(١) الأصل : حكم لزوم .

(٢) الأصل : إطلاقه .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : إذا .

(٥) التسهيل ٣٢٥ .

فَعَلْتُ ، ويعني أن الألف الواقع بدل عين الفِعْلِ إذا كان بحيث إن أسند إلى التاء في فَعَلْتُ صار إلى وزن فِلْتُ فظهرت الكسرة فيه ، فإن الألف إذ ذاك يُمال لأجل تلك الكسرة التي ظهرت في فِلْتُ ، ومثال ذلك : خافَ ، ودان . وبهذَين المثالين مثَّلَ إذ قال : « كماضي خَفْ وَدِنْ » فههنا تميلُ [١] خاف ودان ، لأنك تقول فيهما : خِفْتُ وَدِنْتُ فيجيء فَعَلْت فيهما على فِلْتُ كما ذكر ، فلو كان فعلت منهما لا يجيء على فِلْتُ [٢] ، ولكن على فُلْتُ ـ بضم الفاء ـ فمفهوم كلامه أنَّه لا يمالُ ، فنحو [٣] : قال ، وطال ، وجاز ، وحاز ، وحار ـ لا يُمَال ، لأنَّ فَعَلْتَ منهما لا يجيء على فِلْتُ ، وإنما تقول : قُلْتُ ، وطُلْتُ ، وجُزْتُ ، وحُزْتُ ، وحُرْتُ ، من قوله تعالى : (إنّه ظنَّ أَنْ لن يَحُورَ)[٤] ، فيأتي على فُلْتُ ، بضم الفاءِ . وإنما كان هذا لأن السبب الذي لأجله [٥] جازَتِ الإمالةُ مفقود في فُلْتُ وموجود في فِلْتُ ، وهو الكسرة الموجودة (في فِلْت)[٦] ، قال سيبويه : « ومما يُميلون أَلِفه كلُّ شيءٍ كان من بنات الياء والواو (مما)[٧] هما فيه عين إذا كان أوَّلُ فَعَلت مكسوراً ، نَحَوْ نَحْوَ الكسرة كما نَحَوْا نَحْوَ الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء » قال : « وهي لغةٌ لبعض أهل الحجاز » . ثم مثَّل بخاف وطاب وهاب . ثم حكى من ذلك عن العرب قول كُثَير عَزَّة : « صار مكان كذا وكذا » ،

---

(١) الأصل ، ت : تمال .
(٢) الأصل ، ت : فعلت .
(٣) الأصل : نحو .
(٤) الآية ١٤ من سورة الانشقاق .
(٥) س : من أجله .
(٦) سقط من الأصل .
(٧) سقط من س .

بالإمالة[١] ، قال : وقرأها بعضهم (خاف)[٢] والبعض هو حمزة الزيات ومن وافقه .

وتمثيل الناظم / المثال [٣] بِفِلْتُ ولم يقل مثلاً إذا كان الماضي على فَعِل /٥٨/ كما قال في الفوائد [٤] ، تحقيقاً [٥] لوزنِ الكلمة بعد اتّصال الضّمير بها لأن وزنها الآن فِلْتُ ، وهي في الأصل خَوِفْتُ وهَيِبْتُ ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فانقلبتا[٦] ألِفًا ، ثم (حُذِفا لالتقاء الساكنين ، وهي العين)[٧] ، ثم نُقِلَت حركةُ العين إلى الفاءِ فَصَار خِفْتُ وهِبْتُ ، فلم يَبْقَ من الكلمة إلا الفاءُ واللامُ ، فوزنهما الآن فِلْتُ . وأيضًا فللاختصار لأنّ هذا المثال يُغْنِي عن كلامٍ كثير ، إذ لو قال : وهكذا بَدَلُ عينِ الفِعْلِ إذا كان أول فعلتُ مكسورا فيها ـ لكان أطول .

---

(١) أي : إمالة الألف في صار . وانظر الكتاب ٤ / ١٢٠ ـ ١٢١ .

(٢ من الآيات ١٨٢ من سورة البقرة ، و ١٠٣ من سورة هود ، ١٤ من سورة إبراهيم ، ٤٦ من سورة الرحمن ، ٤٠ من سورة النازعات .

وهي عشرة أفعال وردت في القرآن الكريم ، كلها تجيء مكسورة الفاء في فعلت ، اختلف القراء فيها بين الفتح والإمالة ، وإن اتصل بها ضمير ، وألف هذه الأفعال كلها عن ياء إلا ألف خاف ، وهي : (جاء وشاء ، وزاد ، ران ، وخاف ، وطاب ، وخاب ، وحاق ، وضاق ، وزاغ) ، وقد أمال حمزة هذه الأفعال . انظر الإقناع ٣٠٢ ـ ٣٠٦ ، والاستكمال في الإمالة لابن غلبون ص ١١٠ وما بعدها تحقيق: د . عبد الفتاح بحيري إبراهيم نشر الزهراء للأعلام العرب ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١م .

(٣) الأصل ،ت : المال .

(٤) تسهيل الفوائد ٣٢٥ .

(٥) الأصل ، ت : تخفيفا .

(٦) الأصل : فانقلبت .

(٧) عن ك .

وأيضًا فإن من جُمْلة الأمثلة : بعتُ ، وطبت نفسًا ، وهذا ليس في الأصل على فَعِلَ ، وإنما هو [1] (على)[2] فَعَلَ مفتوح العين لقولهم : يَبيع ويَطيب ، لكنهم قبل إعلال العين يَرُدُّونه إلى فِعِل على ما هو مُقَرَّر في التصريف، وسيأتي إن شاء الله ، فإذا نقلوه إلى فَعِل انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حُذِف للساكنين ، ونقلت حركتها إلى الفاء فقيل : بِعْتُ . فالذي قال في الفوائد من كون الماضِي على فَعِل صحيح ، لكن منه ماهو بحقّ الأصل ، ومنه ما هو بمقتضى الإعلال ، وفي ذلك شَغَبٌ ونَظَرٌ ، فأزال الناظم هذا بأن قال : إذا آل إلى فِلْتُ . وعلى هذا النحو [3] جرى سيبويه إِذْ قال : « إذا كان أول فَعَلت مكسورا » . وهو أحسن من جهة التعليم من قوله في الفوائد: أَوْ عين فَعِلَ فِعْلا[4] ، فإنه يشبه اللغز ، ولا شك أنه صحيح من جهة الصناعة .

ثم أعلم أن إشارته إلى أن عِلَّة الإمالة إنما هي ظهورُ الكسرة في فعلت ، تُعطِي أنّه العلة فيما عينه الواو أو [5] الياء ، كما مثل ، أما (ما)[6] عينه واو فلا شكَّ (في)[7] أن علة الإمالة هي الكسرة المذكورة ، وأما ما عينُه الياء فقد

---

(١) س : « هو على بفتح العين على فعل » .
(٢) ليست في ك .
(٣) س : المخرج .
(٤) تسهيل الفوائد : ص ٣٢٥ .
(٥) الأصل ، ت : والياء .
(٦) سقط من س .
٧) عن س ، ك .

يقال : إن العلة هي (الياء)[١] التي انقلبت الألف عنها ، كما كانت هي العلة المتفق عليهافي رَمَى ، ورحىً ، لكن الناظم إنما يظهر من إشارته أن العلة فيها الكسرة لا الياء . وهذا المذهب قد يظهر من سيبويه إذ قال في التعليل : « نَحَوْا نَحْوَ الكسرة » ، يريد في المسألة على إطلاقها « كما نَحَوا نَحْوَ الياء » . يعني (في)[٢] نحو : رمى وسعى ، أو ما كان نحو : أغزى واستدعى . وهو في نفسه مذهبٌ صحيح ، وذلك أن إمالة هذه الألف يتجاذبها سببان قويان ، أحدهما الياء التي انقلبت الألف عنها ، والاخر الكسرة الموجودة أول فعلت . وكلاهما ثابت الحكم، أما الياءُ فثبت اعتبارها (في ألف رمى واستدعى ونحوه ، وأما الكسرة فثبت اعتبارها)[٣] أيضًا في خاف وما أشبهه ، واجتمعا في باع ونحوه ، فاحتمل أن تكون الإمالةُ فيه للياء[٤] أو للكسرة ، لكن الكسرة عند سيبويه وغيره هي المعتبرة لما تَقَدّم من أن[٥] الألف إذا كانت عينا ليست بمحلّ للإمالة إلا لأجل الكسرة كما تقدم لا لأجل انقلابها عن الياء ، فإن انقلابها عن الياء غيرُ معتبر لقوة العين بخلاف اللام فإنها ضعيفة قابلةٌ للتغيير والانقلاب إلى الياء كما تقدم ، فلما كان الأمر كذلك تَعيَّن أن الكسرة هي الموجبة للإمالة ، وأيضًا فإن الكسرة لا تقوى الياء قُوّتَها بل الكسرة عند سيبويه أقوى، لأنه بدأ بالكسرة قبل الياء ، فلما أن ذكر الياء قال : « لأنها

---

(١) عن ك .

(٢) الأصل : « يعني كونها نحو » .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل ، ت : الياء أو الكسرة .

(٥) س : « من أن الإمالة في نحو هذا للكسرة العارضة ، الألف » ! .

بمنزلة الكسرة »[1] . وأيضا فذكر في إمالة الألف للكسرة أن أهل الحجاز هم الذين / لا يميلون[2] ، وذكر في الياء أن كثيرا من العرب وأهل الحجاز لا/٥٩/ يميلون[1] . قالوا[3] : فهذا السماع يَدُلُّ على أن الكسرة أقوى ، وأيضًا فالاستثقال [4] في النطق بالكسرة أظهرُ منه في النطق بالياء التي ليست بمدة، فإن كانت مَدَّةً فالكسرة معها أثقل ، فلا شكَّ أن إمالة دِيْماس[5] أقوى من إمالة سربال ، وإنما الكلام في الياء التي ليست معها كسرة . فلهذه الوجوه اختار الناظمُ ـ والله أعلم ـ نِسْبَةَ الإمالة في باع وهاب إلى الكسرة لاإلى الياء.

وذهب ابنُ السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة لأنها حرفٌ والكسرة ليست بحرفٍ . وقد تقدّم أن السماع يدلّ على خلاف ذلك .

وقد[6] كان من حقّ الناظم أن يقول : إنْ آلَ إلى [7] فلْت ، فيأتي بالفعل الماضي بعد إنْ ؛ لأنَّ الجواب متقدّمٌ ، وليس عليه فيه ضرورة ، ولكنه لما اعتاد ذلك المنزع في هذا النظم جرى على ذلك النهج [8] الذي ركبه . وهذا[9] قريبٌ .

* * *

كَذَاكَ تَالي الياءِ والفَصْلَ[10] اغْتَفِرْ ... بِحَرْفٍ آلَ مَعْ هَا كجَيْبَهَا أَدرْ

كَـذَاكَ مـاَ يلِيــهِ كَسْــرٌ أَوْ يَلِــي ... تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سكُونٍ قَدْ وَلِي

كَسْرًا وَفَصْلُ الهَا كَلاَ فَصلٍ يُعَدْ ... فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ

---

(١) قال ذلك سيبويه ٤/١٢١ وهو يذكر إمالة نحو : كيّال وتبّاع .

(٢) الكتاب ٤ / ١١٧ ـ ١١٨ .

(٣) س : فقالوا .

(٤) الأصل : فالاقتصار .

(٥) الأصل : ديتس والدِّيماس ـ بكسر الدال وفتحها ـ : الحَمَّام ، والسَّرَبُ .

(٦) الأصل : وكان .

(٧) الأصل : الذي .

(٨) الأصل : الفتح .

(٩) س : وهو .

(١٠) يفهم من الشرح أن « الفصل » مفعول لاغتَفِرْ فِعْلَ أَمْرٍ ، وكذلك ضبط في ذك .

قوله : كذاك تالي اليا » هو سببٌ رابع من الأسباب المذكورة ، وهو تَقَدُّمُ الياء على الألف ، فكأنه يقول : إنّ الياء المتقدّمة سببٌ في وجود الإمالة في الألف ، ويعني أن الألف الوالي ـ أى : التابع ـ للياء يُمال أيضا ، وحقيقة التالي أنه التابع مطلقاً وليس فيه دلالةٌ قطعية أنه الملاصق ، وإن كان ذلك ظاهراً في استعماله واستعمال غيره ، فإن كان أراد الملاصقَ فيكون قولهُ : « والفصل اغْتَفِرْ » استدراكَ قسمٍ[1] ثانٍ ، وإن كان أراد ما هو أعمُّ من ذلك كان قوله : « والفصلَ اغْتَفِرْ » تفصيلاً للجملة المتقدّمة ، وتبييناً لقَدْر الفَصْلِ . فمثالُ الياءِ السابقةَ التي تَتْبَعُها الألف قولك : الكيَّالُ والبَيَّاعُ والميَّال[2] ، وكذلك « شَوْكُ السيَّالِ » [3] والضيَّاحُ [4] ، وما أشبه ذلك يُمَال هذا كلُّه لأجل الياء . ولا تكون الياءُ هنا إلا مفتوحةً لاتّصالها بالألف .

ثم قال : « والفصلَ اغْتَفِرْ » ، اغتفرتُ الشيء : إذا لم تَعْتَدَّ به ، وهو من الغَفْرِ وهو السترُ والمحوُ ، يُقَالُ : غَفَرْتُ الذنبَ واغْتَفَرْتُه[5] ، فكذلك قوله :اغتَفِرِ الفَصْلَ، أى: اطَّرِحْه ولا تَعْتَدَّ به . يعني [6] أنَّ الفصل بين الياء الموجبة للإمالة وبين الألف الممالة إذا وُجِد في الكلامِ ـ مُغتَفرٌ ، لكن إذا كان على أحد وجهين :

---

(١) س : حكم ثان .

(٢) س : والسيال .

(٣) السّيال : شجرٌ له شوك أبيض ، سبط الأغصان ، يقول الأعشى :

باكرتها الأعرابُ في سِنَةِ النو م فتجرى خلال شوكِ السيَّالِ

(٤) الأصل : ت : الصياح ، بالصاد، والضيَّاحُ والضَّيحُ : اللبن الرقيقُ الكثير الماءِ. وانظر الكتاب ١٢٢/٤.

(٥) الأصل : وغفرته .

(٦) الأصل ، ت : ويعني .

إما أن يقع الفصلُ بحرفٍ واحدٍ كائناً ما كان ، أعنى سواءً أكان[1] هاءً أم غيرها ، فَتميلُ ألف شيبانَ ، وغيلانَ ، وقيس عيلانَ ، وهيمان[2] ، ونحو ذلك.

وهو قوله : « والفصلَ اغتُفِرْ بحرفٍ » .

وإما أن يقع بحرفين لكن بشرط أن يكون (أحدهما)[3] هاءً نحو قولك : جَيبُها ، (وهو مثالُه[5] ، فقد وقع بين الياء وبين الألف حرفان أحدهما هاء ، ولكن الياء موجبة فتميل ألف جيبها)[4] ، وكذلك : عيثُها وغيبها[6] وسيبها[7] وسيلها ، وهذا بيني وبينها . ويريدُ أن يكيلها وأن يُعينَها / وما أشبه ذلك ./٦٠/

وهذا أراد بقوله : « أو مع ها » . وهو معطوفٌ على « حرف » ، لكن على تقدير : أو حَرْفٍ مع هاء ، كأنه قال : بحرف واحدٍ أو حرفٍ مع هاء .

وهنا مسألتان :

إحداهما : أن ظاهر إطلاق الناظم في الياء يقتضى أن الإمالة ثابتةٌ بها ، سواءٌ[8] أكانت ساكنةً أم متحركةً ، فالساكنة ما تَقَدَّم ، والمتحركة نحو : الحيوان ، والهَيَمان[9] ، وقطع الله يَدَها ، وما أشبه ذلك . وهو إطلاقٌ صحيح[10] على الجملة ، غير أن الياء الساكنة أقوى في الإمالة لأن الانخفاض

---

(١) س : « كان هاءً أو غيرها » .
(٢) الأصل : وهميان .
(٣) سقط من س .
(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .
(٥) أى : مثال ابن مالك في قوله : « كجيبها أدِرْ » .
(٦) الأصل ت : عينها غينها .
(٧) الأصل : وسبيها .
(٨) س : سواءً كانت ساكنة أو ... » .
(٩) الأصل : والهميان .
(١٠) الأصل : « وهو إطلاق صحيح أما المتحركة على الجملة » .

فيها أقوى لقربها من حروف المدّ ، فإذا كانت حرف مَدّ فأولى بالإمالة نحو : يَكيلَها ، وأما المتحركة فأشبهُ بالحروف الصِّحاح المنتفحة فلذلك كانت الإمالة معها أضعفَ ، ومع ذلك فكلٌّ جائزٌ .

والثانية : أنه يظهر منه جوازُ إمالة الألفِ سواءً أكانت لازمةً أم[1] عارضةً ، فاللازمة كما ذكر ، والعارضة ألف التنوين نحو : رأيتُ زيدا ، نصّ سيبويه [2]على جواز الإمالة فيه ، لكن إمالةُ الألف العارضة ضعيفةٌ [3] لعروضها، وهي مع ضَعْفِها جائزةٌ ، فلذلك أطلق الناظم القولَ في إمالةِ الألف .

وإنما اغْتُفِر الفاصلُ ، أما[4] إذا كان واحدًا فلأنه فاصلٌ ضعيفٌ من حيث كان واحدًا ، فلم يَقْو أن يمنع الياء من الإمالة لأجلها ، وأما إذا كان (الفصل)[5] بحرفين أحدهما هاءٌ فإنه في حكم الفصل بحرفٍ واحدٍ لأنّ الهاء خفيةٌ فحين قلت: جَيِبُها ، كأنك[6] قلت : جيبا ، فرجع إلى حكم الفصل بالواحد، وأنّس[7] سيبويه خفاء الهاء بأن المُتْبِعين في رُدُّ وعَضَّ إذا اتصل بها هاء الضمير قالوا :رُدَّها ، للمؤنث ، ففتحوا الدال ، إذ الدال كأنها واقعةٌ قبل الألف من غير فَصْلٍ ، كأنك قلت : رُدَّا[8] . وقالوا : عَضُّهُ ، فَضَمُّوا الضاد ، لأنه في حكم عَضُّوا ، لخفاء[9] الهاء ، فكذلك فعلوا في الإمالة .

---

(١) الأصل ، ت ، س : أو .

(٢) الكتاب ٤ / ١٢٢ .

(٣) الأصل ، ت : ضعيف .

(٤) س : فأما .

(٥) سقط من س .

(٦) س : فكأنك .

(٧) المراد أن سيبويه يأتي بحكم واضح لخفاء الهاء من الإتباع، ليؤنس به في حكم خفاء الهاء من الإمالة.

(٨) الكتاب ٤ / ١٢٤ .

(٩) الأصل : بخلاف .

هذا تفسيرُ مراده ، إلا أن عليه دَرْكًا من وجهين :

أحدهما : أن الناس لم يقتصروا في جواز الفصل على حرفين أحدهما هاءً ، بل أجازوا الإمالة إذا فصل حرفان (أحدهما)[1] ساكن ، نحو : أغيلْنا، وعيَّنّا ، وبَيَّنّا ، وما أشبه ذلك . ووجهُ ذلك ضعف الساكن ، إذ ليس بحاجز حصين فَقَرُبَ[2] الفاصل أن يكون حرفًا واحدًا ، والناظم لم يذكر هذا ، بل اقتصر على نحو : بَيْنَها ، ولم يُدْخِل نحو : أَغْيَلْنا ، وهو موهمُ عدمِ الإمالةِ فيه كما لا تمال ألف غَيْبنا وبَيْنَنا ويَدُنا ، للفصل بحرفين ليس أحدهما هاءً ، لكن الناس فرقوا بأن المتحركين قويان في ا لفصل بخلاف ما إذا كان أحدهما ساكنا ، لأن الساكن حاجزٌ غير حصين ، فساغت الإمالة مع كون أحدهما ساكنا ، ولم يَسُغْ [3] مع كونهما معًا متحركين .

والثاني : أنه أطلق القول في الحاجز ولم يُقَيِّد حركته ، وقد شرط الناسُ في ذلك أن لا يقع بين الألف الممالة وبين الياء ضمة . وهذا إنما يشترط في الفاصل المتعدد[4] . بل تكونُ حركةُ الفاصل إما فتحةً كقولك : بَيْنَها أو غيرَها ، أو يكون ساكنا نحو : لم يَتَبَيَّنْها ، فإن كانت ضمةٌ مُنِعت / الإمالة رأسًا ، لأنك /٦٠/ إذا أملت جَيْبَهَا فلا بُدَّ من إمالة الحركتين معًا قبل الألف ، أما فتحة الهاء فلا بد منها لأن إمالتها بها تحصل إمالةُ الألف ، وأما الفتحة الأخرى فكذلك أيضًا لأن الهاء[5] خَفِّيةٌ في حكم الذاهبة ، وذهابُها بحركتها ، فصارت الحركة كأنها

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) الأصل : وقرب .

(٣) الأصل : يمنع .

(٤) الأصل : للتعديل .

(٥ الأصل : الياء .

واليةٌ للألف فلا بُدَّ من الإمالة . فلو قلت : هذا جَيبُها ، لم تُمل ، لأن الضمة قد حالت بين الممال والسبب ، قال سيبويه : « وقالوا : بيني وبينها ، فأمالوا في الياء كما أمالوا في الكسرة ، وقالوا : يريد أن يكيلها ولم يكلها » . ثم قال : « وليس شيءٌ من هذا تُمالُ ألفه في الرفع إذا قال : هو يكيلُها[1] ، وذلك لأنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمة[2] ، فصارت حاجزًا ، فمنعت الإمالة ، لأن الباء في قولك يضربَها[3]، فيها إمالة، فلا تكون في المضموم إمالةٌ إذا ارتفعت الياء ، كما لا يكون في الواو الساكنةِ إمالةٌ » . يعني لأن الضمة فيها ارتفاع فهي تُضَادّ الياء وتضادّ ما يُنْحَى به نحو الياء . قال : « وإنما كان في الفتح لَشَبَهِ الياء[4] بالألف » . هذا ما قال[5]، وليس كلامه مختصًا بإمالة الكسرة وحدها ، بل هو عامٌ فيها وف إمالة الياء كما وقع تمثيلُه أولاً ، وإنما قال : « لأنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمة » ، على جهة المثال ، لا أنّ ذلك مختصٌّ بالكسرة دون الياء .

واعتراضٌ ثالثٌ ، وهو أن الناظم لم يُفَرِّقْ في الحكم بالإمالة بين وَصْلٍ ووقفٍ ، فظاهره أنّ الإمالة في الحالين معًا على الإطلاق ، وليس كذلك ، بل المُميلون من العرب على فرقتين منهم من يُميل في الوصل والوقف معًا ، ومنهم من يُميل في الوقف دون الوصل ، فإذا قال : بيني وبينها ، فوقف ، أمال . وإذا قال : بيني وبينها مال ، لم[6] يُمِل . ووجهُ هذه اللغة أن

---

(١) في النسخ : يقيلها . والمثبت عن الكتاب .

(٢) الأصل : كالضمة .

(٣) يحيل سيبويه في هذا على مثاله الذي ذكره أول الباب ، وهو : يريد أن يَضْرِبَها .

(٤) الأصل : الهاء .

(٥) الكتاب ٤ / ١٢٤ .

(٦) الأصل : مالم يمل .

الطرف[1] أولى بالإعلال والتغيير وبِقَلْبِ الألف واوًا أو ياءً ، كأفْعَىْ وأَفْعَوْ ، عند من وقف[2] كذلك .

وأيضًا الألِفُ خفِيَّةٌ إذا وُقِفَ عليها لا تَتَبيّن كلَّ التبيُّن »[3] ، والياء أبيَنْ منها ، والإمالة إنما هي تقريب إلى الياء ، فإذا وصلت الألف بشيء صار ذلك الشيء مبيِّنا لها واستغنى عن الإمالة وبعد عن التغيير كما بعد أفعى منه حين قلت : أفعَىْ زيد . إلى هذا المعنى نحا سيبويه في تعليلها ، ونصٌ على التفرقة مع الكسرة ومع الياء . فهذه التفرقة مع أنها مشهورة ليس في كلام الناظم إشارةٌ إليها ، بل فيه ما يقتضي خلافها ، وهذا الاعتراض واللذان قبله واردةٌ عليه في التسهيل والفوائد؛ إذ لم يتحرَّزْ من ذلك فيهما . ومثلُ الاعتراضين الأخيرين يَرِدُ عليه في المسألة بعد هذا على ما أذكره إن شاء الله تعالى .

والجيبُ : جيبُ القميصُ . ومعنى « أدْر جَيْبَها » : اقْطَعْه وقَوِّره . ويقال في هذا المعنى : جُبْت القميص أجُوبه ، وجِبْتُه أجيبُه : إذا قَوَّرْتَ جَيْبَه . وجَيَّبْتُه: إذا جعلتَ له جَيْبًا . وقال الراجز [4] :

باتَتْ تجيبُ أَدْعَج الظَّلَامِ … جَيْبَ البيَطْر مِدْرَعَ الهُمامِ

ثم أخذ في ذكر السبب / الخامس ، وهو أن تتقدَّمَ الكسرةُ على الألف أو/ ٦٢ / تتأخَّر عنه ، وابتدأ بِذِكْر تأخُّرِ الكسرةِ عن الألِفِ فقال : كذاك ما يليه كسرٌ ..

---

(١) الأصل : العرب .

(٢) س : يقف .

(٣) في غير « ك » : التبيين .

(٤) الصحاح ، واللسان : جيب البِيَطْر : الخيّاط .

إلى آخره ، كأنه يقول : كلٌّ ما تقدّم عليه كسرٌ أو تأخر عنه فإنه ممالٌ أيضًا ، فأشعر بأن الكسر[١] هو السببُ الموجبُ . وقدَّم ذكر الكسر المتأخّر عن الألف ، يعني أن الألف إذا وَلِيه ـ أى تبعه بعده ـ كسرٌ ، فإنّ ذلك الألف يُمال لأجله . وقوله : « ما يليه كَسْرٌ » يقتضى ملاصَقَةَ الكسر له . وهذا هو المشهور في الكسرةِ البعديَّةِ ، ومثال ذلك : مررت بمالِك ، وعابِدٍ ، ومساجِدَ ، وعالِم ، وعُذَافِر[٢] ، ومفاتيح ، وهابِيلَ . وما أشبه ذلك . ووجهُ الإمالة أنهم أرادوا تقريب الألف من الكسرة التي بعدها ، كما قَرَّبوا الصاد من الدالِ (حين قالوا)[٣] : صدر ، لما بعدت الصاد من الدال ، فأرادوا أن يقرّبوها منها فجعلوها بين الصاد والزاى التي هي أقرب إلى الدال[٣] ، والصاد مُتقدِّمة على الدال ، فكذلك فعلُوا ههنا . فإن كانت الكسرة لا تلى الألف فيقتضى منع الإمالة ، فقولك : مررت بتابلٍ[٤] ، فإن كانت الكسرة لا تلى الألف فيقتضي منع الإمالة ، فقولك : مررت بتابَلٍ ، وآجُرٍ ، وآدَمٍ ، وعالَمٍ ، وما أشبه ذلك يُفْتَح لبعد الكسرة عن الألف[٥] وكذلك نحو : جادٍّ ، وعادٍّ ، وسادٍّ ، يقتضى أنه لا يُمَال على حال ، إنْ[٦] لم نَعْتَبر كسرة الدال المدغمة . وهذا فيه نظر ، فإن من العرب من يقول : مررت بجادٍّ ، فيميل ، فإذا كان في موضع الرفع والنصب لم يُمِل . فهؤلاء اعتدوا كسرة الدال الثانية مع وقوع الفصل بالأولى لكن يعتذر عن الناظم بأن

---

(١) الأصل ، ت : « الكسرة » .

(٢) جمل عُذَافِر و عَنَوْفَرّ : صلْبٌ عظيم شديد

(٣) الكتاب ٤ / ١١٧ .

(٤) يقال فيه أيضا بكسر الياء كصاحب ، وتَوْبَلٍ كذلك ، والجمع توابل » .

(٥) الكتاب ٤ / ١١٨ ، ١٢٢ .

(٦) الأصل : إذ .

هذه اللغة قليلة الاستعمال فلم يَحفِلْ بها ، وأيضًا لما كان الحرفُ المدغَمُ والمدغم فيه يرتفع اللسان بهما ارتفاعةً واحدةً ويعمل فيهما عملاً واحداً ، شُبِّها بالحرف الواحد ، نحو : مررت بمالِك ، إذا جعلت الكاف ضمير المخاطب ، وبهذا وجهه سيبويه [١] ، فقد ينَهضُ هذا عذرًا عن الناظم .

ثم إطلاقُه القول بالإمالة هنا ولم [٢] يقيِّد بشيء يقتضى معنيين:

أحدهما : أنه يريد أن حكم الإمالة منسحبٌ كان الكسر ظاهرًا ملفوظاً به أو مقدّراً ، فالظاهر ما تقدَّم التمثيل به ، والمقدَّر على وجهين : مقدَّرٍ لأجل الإدغام (ومقدر لأجل الوقف ، فالمقدر لأجل الإدغام)[٣] نحوقولك : هذا مادٌّ ، وهذا جادّ ، وجوادٌّ ، ومَوادٌّ ، وعادٌّ ، وكالٌّ ، ومررتُ بكافٍ . وما أشبه ذلك ، فأصل هذه : ما ددٌ وجاددٌ ، وجوادِدُ ، وكذلك سائرها . فالكسرة في الأصل موجبة ، فلما أُدْغمت أُميلت أيضًا اعتباراً بأصلها ، هذا ما يعطى كلامه ، وأما النقلُ في مثل هذا فالمشهور من كلام العرب الفتح ، لأن الكسرة قد زالت ، والإمالة إنما سِيقَتْ لأجل تقريب صَوْت الألف من صوتِ الكسرة ، فإذًا قد ارتفع الموجب ، قال سيبويه : « ومما لا تمالُ ألفه فاعلٌ من المضاعف ومَفَاعِلُ وأشباهُهما ، لأن الحرف قبل الألف مفتوح ، والحرف الذي بعد الألف ساكنٌ لا كسرة فيه، فليس هنا مايُميلُه » . ثم أتى بالمُثُل . ثم قال : « فلا يُمِيل ، يكره أن

---

(١) قال السيرافي في شرح ذلك ١٢٩ ـ ١٣٠ : « وجه احتجاج سيبويه بمالك لإمالة مادّ وجوادٌ أن الكسرة في مالك كسرة إعراب لا تثبت ولا يعتدّ بها ، وقد أميل الألف من أجلها ، فكذلك أيضًا كسرة جوادٌ وجادٍ المقدرة ، تمال من أجلها وإنْ ذهبت في اللفظ » .

(٢) س : لم . دون واو العطف .

(٣) سقط من الأصل . وفي س : فالمقدّر لأجل الوقف .

ينحو نحو الكسرة فلا / يميل لأنه فَرَّ مما يُحقَّق فيه الكسرة »[1] يعني أنه فرَّ / ٦٣ / من قوله : جادِدٌ ومادِدٌ ، لأجل التضعيف ، فلما فَرَّ من ذلك وجب أن تمتنع الإمالة ، إذ لا موجب لها . ثم حكى عن قوم الإمالة على الإطلاق حالة الجرّ وغيره ، كأنهم أرادوا أن يُبَيِّنوا بالإمالة الكسرة في الأصل . فأنت ترى أنّ الإمالة ضعيفة هنا، والناظمَ قد أطلق القول في إعمالها ، وقد جعلها في التسهيل نادرة فقال : « وربَّما أثرت الكسرةُ منويَّة في مُدْغَمٍ أو موقوفٍ عليه»[2] لكن لما حكاها سيبويه عن طائفةٍ من العرب كانت جائزةً على الجملة ، فَصَرَّح بالجواز فيها مع غيرها على الجملة . وقد أطلق ناس من المتأخرين القول بالجواز كما فَعَل هنا فلا ينبغي أن يُعتَرَضَ عليه .

وأما المقدَّرُ لأجل الوقف فقول : هذا ماشْ ، وهذا داعْ ، وهذا سابْ ، ومررت بماشْ ، وما أشبه ذلك إذا وَقَفْت على هذه الأسماءِ المنقوصةِ زالت الكسرة ، ولكن الأصل معتبر على إطلاق الناظم فَتُميل ذلك كلَّه في حال الجرّ وغيره ، لأن الكسرة إنما هي مقدرَّة فيما يلي الألف ، وهذا ما يظهر منه . وأما النقل فعلى نحوٍ من النقل في المضاعف أو قريب منه ، وقد ذكر سيبويه الإمالة في : مررت بمالْ وبالمالْ ، كما أمالوا في ماشْ وداعْ ، ثم حكى أن من المُميلينَ من يبقى على حكم الإمالة في الوقف رعيًا للأصل ، ومنهم من يفتح لذهاب الكسرة [3] ، فعلى هذا التقدير تضعفُ الإمالة في الوقف ؛ إذْ كان بعضُ من يُميل في الوصل لا يُميل هنا ، والقُرّاءُ في هذا النحو على ما يظهر من الناظم

---

(١) الكتاب ٤ / ١٣٢ .

(٢) التسهيل ٣٢٦ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٢٢ ـ ١٢٣ .

من الإمالة كوقوفهم على (الناس)[1] ، فالذي يُميله في الوصل يُميله في الوقف ، وهو أبو عَمْرو [2] والعلّة في الإمالة وتركها واحدة ، والكلام مع الناظم فيهما واحدٌ ، وقد شبه سيبويه أحدهما بالآخر فقال في جادّ وبابه : « وقد أمال قومٌ على كلّ حالٍ ، كما قالوا : هذا ماشْ ، ليُبَيِّنُوا الكسرة في الأصل » [3] إلا أنَّ الناس قد أجازوا الإمالة هنا ، وإن جعل المؤلفُ ذلك نادراً في التسهيل [4] .

ويمكن أن يكون أراد الكسر الظاهر فيوافق التسهيل ، لأن الإمالة مع تقديره قليلة ، ويكون من أطلق الجواز من النحويين في غير الكسر الظاهر [5] ، يريد به مع اعتقاد قلّته .

والثاني : أن يُريد الناظم أنّ الإمالة معملةٌ كانت الكسرة لازمةً أو عارضةً (فاللازمة نحو ما تقدم من عالم وعالم ومساجد ، وأما العارضة)[6] فكسرة الإعراب كقولك : مِنْ مالكَ ، وإلى بابك ، ومن مالِ زيدٍ ، ومن مالِه . أمالوا هذا كلَّه تشبيهًا لحركة الإعراب بحركة البناء ، قال سيبويه : « ومما يُميلون ألفه قولُهم : مررت ببابه ، وأخذتُ من ماله . هذا في موضع الجر » . ثم علل بما تقدم من أنهم شبهوا « مال » في الجر بفاعل نحو : كاتب وساجد ، قال: « فأما في موضع النصب والرفع فلاتكون كما لاتكون في آجُرٍّ وتابَل »[7] يعني لزوال

(١) الإقناع ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، ٣٤٦ .

(٢) ليس المميل أبا عمرو وحده ، بل نسب أيضا إمالة (الناس) في موضع الجر إلى الكسائي وعاصم . انظر الاستكمال في الإمالة لابن غلبون .

(٣) الكتاب ٤ / ١٣٢ .

(٤) التسهيل ٣٢٦ .

(٥) الأصل : للظاهر .

(٦) سقط من س .

(٧) الكتاب ٤ / ١٢٢ .

مُوجب الإمالة وهي حركة الإعراب . وفي إطلاقه على هذا نحوٌ مما تقدّم ، فإن الإمالة مع حركة البناء أقوى منها مع حركة الإعراب / ، لأن حركة الإعراب عارضة ، ولأجل ذلك ضعفت أيضًا في رأيت زيدا ، لأن الألف عارضة كما تقدم . لكن حاصل الأمر الجواز في كلتا الحالتين ، وقد يمكن أن يكون أراد الكسرالبنائي خاصّة على مقتضى العرف الصناعي فيخرجُ له كسرُ[1] الإعراب .

ثم ذكر ما إذا كانت الكسرة هي المتقدمة على الألف فقال : « أَوْ يَلِي تالي كَسْرٍ أو سكون قد وَلي كسرًا » ، يلي : معطوفٌ على الصِّلَة المتقدِّمة ، وهي قولُه: يليه ، كأنه قال : كذلك ما يليه كسرٌ أو ما يلي تالي كَسْر ، والضمير في « يلي » عائدٌ على ما ، وما واقعةٌ على الألف ، وتالي الكسر هو الحرفُ الواقع بعد الحرف المكسور . وقوله : « أو سكون » معطوف على « كسر » ، كأنه قال : أو تالي سكون قد ولى يعني ذلك السكونُ كسرًا ، والمعنى أن الألف إذا وقعت ثالثة حرف مكسور أو رابعته لكن الثالث منها ساكن فالإمالة سائغةٌ لأجل ذلك الكسر ، فهاتان صورتان ، وترك الصورة الثالثة وهي أن يلي الألف كسرًا ، لعدم تأتّيه ، إذ لا يكون ما قبل الألف مكسورًا أبدا ، لأنها[2] تُطلَبُ بفتح ما قبلها .

ثم هاتان الصورتان قد تدخلُ الهاء [3] فيهما زيادة على ما حدّ ، فهذه أربع صُوَرٍ جائزة كلها قد انتظمها كلام الناظم رحمه الله تعالى .

---

(١) الأصل : كسرة .
(٢) الأصل ، ت : لا تطلب .
(٣) الأصل : الياء .

فالصورةُ الأولى : أن يلي الألف تالي [1] كَسْرٍ ، وهو أن يقع ثالثاً[2] من الحرف المكسور نحو قولك : عِماد وعِباد وكِلاب ، وأريدُ أن تُحكِما أمْر كذا ، وأن [3] تضربا زيدًا ، وأن لا تَشْتِمًا عَمْراً . وكذلك (قولك) [4] : اسوِدادٌ ، وادِهمامٌ ، واستِماعٌ . وما أشبه ذلك مما تقع فيه الألف ثالثةً ، فالإمالة سائغةٌ للكسرة المتقدمة ، قال سيبويه : « إذ[5] لا يتفاوت ما بينهما بحرفٍ ، ألا تراهم قالوا : صَبَقْتُ ، فجعلوها ـ يعني السين ـ صادًا لمكان القاف ، كما قالوا : صُقْتُ » [6] .

والصورة الثانية : أن يلي الألف تالي سُكون ، وذلك السكونُ يلي الكسر ، وهو أن يقع الألف رابعًا من الحرف المكسور ، وثالثًا من السكون ، وذلك (قولك)[7] : سِرْبَالٌ ، وشِمْلالٌ ، وجِلْبَابٌ ، ومِنًّا ، وعِلْماكما ، (وسِرْنا)[7] ، وَبِنًّا، ولم يَضْرِبْنا ، ولمْ يُكْرِمنا . وما أشبه ذلك .

فالإمالة في هذا جائزةٌ أيضًا للكسرة ، وذلك أن الكسر في الصورة الأولى كأنه والٍ للألف ، إذ الفتحة بينهما من ضرورة الألف ، وفي الصورة الثانية كأنما بينها وبين الألف حرفٌ واحدٌ . قال سيبويه : « لأن الساكن ليس بحاجز قويّ ، وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعةً واحدة كما رفعه في

---

(١) الأصل ، ت : التالي .
(٢) الأصل ، ت : ثالث .
(٣) الأصل ت : ولن .
(٤) ليس في س .
(٥) الكتاب : لأنه .
(٦) الكتاب ٤ / ١١٧ .
(٧) ليس في س .

الأول » ـ يعني في نحو : عماد ـ قال : « فلم يتفاوت (لهذا كما يتفاوت)[1] الحرفان حيث قلت : صَوِيق » ـ يعني في إبدال السين صاداً لأجل القاف ، مع أن بينهما حرفين لأن أحدهما ساكن ، وهو ضعيف ، فكان كالعدم ، فكذلك ههنا . فلو كان الحرفان معًا محرَّكين لم تصحّ الإمالة على مقتضى كلام الناظم ، حيث قيد الحرف الزّائد على المفتوح بكونه ساكنا ، وذلك كقولك : لن [2] يضربنا ، ولن يُكْرِمنَا وهذان عِنَبا [3] زيد ، وما أشبه ذلك ، وهذا صحيح / ؛ لأن الكسرة قد حجز بينها وبين الألف حرفان فبعُدت عن الألف ، / ٦٥ / فلم تقو على إمالته ، إذ ليس أحدهما ساكنا فيضعُفَ عن الحجز بينهما .

ثم قال : « وفصلُ الها كلا فَصلٍ يُعَدْ » يعني أنّ الفصلَ بين الألفِ والكسرة المتقدِّمة إذا كان بالهاء سواءٌ أكانت أصليةً أم هاء ضمير ، فهو معدودٌ في حكم العدم . فكأن الهاء ليست بموجودةٍ . فعلى هذا إذا زادت الهاءُ على ما تقدَّم من صورتَي الفصل فالحكمُ باقٍ على حاله لخفاء الهاء في نفسها ، وقد تقدَّم بيانُ ذلك . وبهذا الكلام وقع التنبيهُ على ما بقى من الصُّوَرِ الأربع ، فبقيت صورتان :

الأولى : أن تقع الهاء في الصورة الأولى زائدة على الحرف الواحد ، فتصير الألفُ رابعةً من الحرف الساكن ، نحوُ : يريد أن يَضْرِبَها ، ويريد أن يَنْزِعها ويَغْلِبَها[4] ، وما أشبه ذلك . قال سيبويه : « لأن الهاء خفيَّة ، والحرف

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) ت : لم يضربنا .

(٣) الأصل ، ت : عينا ، وهي غير واضحة في س ، ك .

(٤) الأصل ، ت : ويقلبها .

الذي قبل الحرف الذي يليه مكسورٌ ، فكأنه قال : يريد أن يَضْرِبا ، كما أنهم (إذا)[1] قالوا : (رُدَّها ، كأنهم قالوا)[2]: رُدًّا »[3] يعني في لغة الإتباع ، وقد تقدَّم هذا المعنى .

والثانية : أن تقع الهاءُ مع الحرفين بين الألف والكسرة ، وإليها أشار الناظم بقوله : « فَدِرْهَمَاكَ من يُمِلْه لَمْ يُصَدْ » . يعني أن هذاالمثال وما كان نحوه مما فَصَلَ فيه ثلاثةُ أحرفٍ أحدها الهاء ، من أمال الألف فيه لم يُصَدَّ عن سبيل الصواب في المسألة ، ولم يُمنع عن استعمال ذلك في اللغة العربية . وكذلك تميلُ : عِنْدها ، ودِرعها ، وحِمْلَهَا ، وعِبْئَها [4] ، ونحو ذلك ، لأن درهماك بمنزلة: درْماك ، وكذلك عندها بمنزلة عِنْدا ، وكذلك سائرها . قال سيبويه : «وقال هؤلاء : عِنْدها ، لأنه لو قال : عِنْدا ، أمال ، فلما جاءت (الهاء) [5] صارت بمنزلتها لو لم تَجِىءْ بها » [6] .

واعَلمْ أنَّ الناظم أطلق حكم الإمالة في هذا الفصل ، فيقتضي جوازها ، كانت الألف لازمةً أولا ، فاللازمة نحو ما تقدّم ، والعارضة نحو : رأيتُ عِلْماً ، ورأيت ثِزْحَا [7] فالألف هنا عارضةٌ في الوقف ، ولكنهم أمالوا تشبيها بألف منّا[8] ، وسِرْنا ، وما أشبه ذلك ، فالإمالة جائزةٌ إلا أنها في مثل هذا قليلةٌ كما كانت قليلةً في « رأيتُ زيدًا » على ما تقدّم ، وبذلك شبَّه سيبويه هذه .

(١) عن الكتاب .

(٢) سقط من الأصل ، ت ، ك .

(٣) الكتاب ٤ / ١٢٣ ـ ١٢٤ .

(٤) الأصل ، ت : وعينها .

(٥) سقط من س .

(٦) الكتاب ٤ / ١٢٤ .

(٧) كذا في س ، ك ، وفي الأصل ، ت : فرحا . والقِزْحُ : التابل ، وبزر البصل . وانظر الكتاب ١٣١/٤ .

(٨) الأصل ، ت : قنا .

ثم في كلام الناظم نظرٌ من وجهين :

أحدهما : أنه لم يُقَيِّد الفاصل بين الكسرة والألف بكونه متحركًا بغير الضمة ، بل أطلق القول فيه إطلاقًا ، وذلك يقتضي أنّ نحو : هو يضربُها وينزعُها ، تجوز فيه الإمالةُ ، وهذا غير صحيح ؛ إذِ الإمالة مع حجز الضمة لا تصحُّ كما تقدم لنا في نحو جيبُها ويَدُها . وقد مَرَّ نصُّ سيبويه على هذا ، وليس في كلام الناظم هنا ما يحترز به من ذلك .

والوجه الثاني : أن الإمالة في مثل هذا ليست عند العرب على اطلاقها كما اقتضى / كلامهُ ، بل من العربِ من يُميل حالة الوقف خاصة فإذا وصل فتح ، فيقول : بِنَا ، ومِنًّا ، ومِنْها ، ولن يضربَها ، بالإمالة ، فإذا قال : مِنًّا زيدٌ، ولن يضرِبَها زيدٌ ، لم يُمِلْ . وقد تقدم وجه ذلك وتعليلُ سيبويه فيه . فالموضعُ معترض من هذا الوجه .

ويقال : صَدَّه عن الأمر يصُدُّه : إذا مَنَعه منه وصَرَفَه عنه ، وأصدَّه يُصدِّه ، رباعي . ومنه قول ذي الرمة (١) :

أُناسٌ أَصدُّوا الناسَ بالضرب عنهمُ صُدُودَ السَّواقي عن رءوس المَخَارم

* * *

وَحَرْفُ الاستِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهرًا مِنْ كَسْرٍ أو يا وكـذا تَكُفُّ رَا
إنْ كانَ ما يكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أو بَعْـدَ حَرْفٍ أو بِحَرْفَين فُصِـلْ
كَذَا إذا قُـدِّمَ مالـم يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الكَسْرِ كالمِطْواعَ مِرْ

---

(١) ديوانه ٧٧١ ، واللسان : صدد .

السواقى : الأنهار ، والمخارم : جمع مخرم ، و هو منقطع أنف الجبل . يقول : هم صدوا الناس عنهم بالضرب، كما صدَّت الأنهار عن المخارم فلم ترتفع إليها .

لما ذكر الناظمُ ـ رحمه الله تعالى ـ أسباب الإمالة واستوفى المشهور منها ، وذكر شروط ما يحتاج إلى الاشتراط منها ، أخذ (الآن)[1] في ذكر الموانع من الإمالة وإن وُجدت أسبابُها ، لأنَّ علَّة الحكم لا تُؤثِّر في معلولها إلا مع اجتماع الشروط وفَقْدِ الموانع ، والمانع هنا على ما ذكر[2] مانعان ،أحدهما: حروف الاستعلاء وما يجري مجراها ، وهو الراء . والثاني : انفصال سبب الإمالة عن الألف الممال ، بمعنى أنه منه في كلمة أخرى .

فأما حروفُ الاستعلاء فإنّ حرف الاستعلاء مضادٌّ في الصوت للإمالة ، وذلك أنه كما يُطلب التناسب في الأصوات بالإمالة كذلك يُطلب التناسب بالتفخيم ، وحروفُ الاستعلاء إنما تخرُج من مخارجها مستعليةً إلى الحنك الأعلى على الضدّ من الياء والكسرة لطلبهما[3] أسفل الفم ، فلما تناقضا اطُّرِحَ مُوجبُ الإمالة [4] .

فإن قيل : هما سببان مُوجِبان لحكمين متضادين ، فلِمَ أُهمِلَ سببُ الإمالة ولم يُهَمَلْ سببُ الاستعلاء ؟

فالجواب : أن الانفتاح الذي هو وصفُ الألف في الأصل أنسب إلى الاستعلاء منه إلى الانسفال ، لأنه أقرب إليه ، والأصلُ أولى أنْ يُرجَعَ إليه .

وقول الناظم : « وحَرْفُ الاستِعْلا » أتى به مفردًا في اللفظ ومرادُه عموم حروفِ الاستعلاء ، لأنه اسم جنس مضاف ، فهو من صيَغ العموم . وحروف

---

(١) عن س ، ك .

(٢) الأصل ، ت : ذكر هنا .

(٣) في غير س : لطلبها .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ١٢٨ ـ ١٢٩ ، والتكملة ٢٢٥ ـ ٢٢٦ ، وشرح الشافية للرضى ٣ / ١٤ ـ ٢٠ .

الاستعلاء سبعةٌ وهي : الصَّادُ ، والضّادُ ، والطّاءُ ، (والظاءُ)[1] والغينُ ، والقافُ ، والخاءُ . ويجمعها هجاء « ضُغط خُصٌ قَظٌّ » .

ويكُفُّ ، معناه : يمنَعُ ، كَفَفْتُ الرجلَ عن الشيءِ أَنْ يفعلَه ، أى : منعتُه عنه . ومُظْهَرًا : مفعول بيكفّ . و « من كسرٍ اوْ يا » بيان للمظهر ، فمن لبيان الجنس كالتي في قوله تعالى (فاجتنبوا الرِّجس من الأوثان »[2] . والمُظْهَر عبارة عن السببِ الموجبِ للإمالة . يعني أن حروف الاستعلاء تكف ما كان من أسباب الإمالة ظاهرًا ملفوظاً به ، عن أن يُؤثِّر في الألف إمالةً . وإنما قال « مُظْهرًا » فقيد المُظْهر من الأسباب ، لأن الإمالة المرادُ بها أمران ، أحدهما أمر لفظيٌّ ، وهو تناسب الصوت في / اللفظ ، وهذا لا يكون إلا مع الكسرة أو ./ ٦٧ / الياء الموجودتين في اللفظ ، فالكسر[3] نحو عالم وعابِد ، والياء نحوُ : السَّيال والبيَّاعِ . فهذا هو المراد بقوله : « مُظْهَرًا من كسر اويا » ، فإذا جاء حرفٌ من حروف الاستعلاء واردًا على الألف من قبلُ أو من بعدُ ، كفَّ ذلك الكسرَ أو تلك الياءَ عن تأثيرها في الألف ، فتقول : صاعد[4]، وقاعد ، وطامع ، (وظالم ، وخامل [5] ، وغالب ، وضامن ، فلا تُمِل أصلاً وإن وُجِدت الكسرة بعد الألف . وكذلك إذا قلت : نافخ ، ونابغ)[6] ، ونافق ، وشاحط ، وناهض ، وواعظ . وما

---

(١) سقط من س .

(٢) الآية ٣٠ من سورة الحج .

(٣) الأصل : بالكسر .

(٤) الأصل : جاعد .

(٥) الأصل : وقاتل .

(٦) سقط من س .

أشبه ذلك ، لا إمالة في هذا كلِّه . قال سيبويه : « ولا نعلَمُ أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يُؤْخَذُ بلغتَه »[1] . وَوَجْهُ ذلك قد تقدَّمَ .

والثاني أمرٌ تقديريّ ، وهو الإمالة على شيء مقدّرٍ هو كالياء أو الكسرة ، أو شبه الياء ، وما أشبه ذلك مما ليس فيه تناسب لفظي ،فهذا هو الذي أخرجَ الناظمُ عن حكم الكفِّ بقوله : « مُظْهراً من كسرٍ أويا » ، وفُهِم منه أنه باقٍ على حكم الإمالة ، فتقول في الدلالة على الكسرة [2]: صـاد ، وضـاع ، وطاب ، وخاف[3] ، وغاب ، وقال من القائلة ، وخاف ، فتميل . وكذلك تقول في الدلالة على اليـاء : عَصى ، ومَضَى ، وشظى[4] ، وبَغَى ، وسَقَى ، وما أشبـه ذلك بالإمالة ، وعلى هذا كلام العرب ، نقله سيبويه[5] ، وأنَّ[6] من يميل يَلْزِم هذه الإمالة على كلّ حال ، يعني كان حرفُ الاستعلاء ، أو لم يكن ، قال : ألا ترى أنهم يقولون : طاب ، وخاف ، ومُعطَى ، وسقى ، فلا تَمْنَعُهم هذه الحروف من

---

(١) الكتاب ٤ / ١٢٩ .

(٢) أي : فنقول في الدلالة على الكسرة المنوية وهي كسرة تعرض في بعض الأحوال ، نحو : صِدْت ، وضِعْت ، أو كسرة الواو المنقلبة ألفا في نحو (خاف) وأصلها (خَوِفَ) .

(٣) كذا في الأصل ، وسيأتي التمثيل للخاء بهذه المثل أيضا . وكان مثله في ت ثم عدلت الخاء إلى الضّاد، وقد مضى التمثيل لها ، وفي س كلمة غير واضحة ، وفي ك : وضاف . وقد مضى التمثيل للضاد . وأحسب أن المؤلف قد حاول التمثيل للظاء من الأجوف المكسور العين ، فلم يجد .

(٤) في النسخ : وسطي . بالسين . وشطى السقاء شظى : إذا مُلِيء فارتفعت قوائمه .

على أنه يجوز أن يُمَثَّل بنحو : سطا، فإنه يجوز فيه الإمالة ، لأن الياء تخلف الواو في بعض التصاريف ، على نحو ما بين الناظم في قوله : « كذا الواقع منه اليا خلف دون مزيد أو شذوذ » . ويقول سيبويه ١٣٢/٤ : « وكذلك [أى : الإمالة على كل حال مع حروف الاستعلاء وغيرها] باب غزا ، لأن الألف ههنا كأنها مبدلةٌ من ياء ، ألا ترى أنهم يقولون : صغا ، وضغا » يريد بالإمالة .

(٥) الكتاب ٤ / ١٣١ ـ ١٣٢ .

(٦) تصرف الشارح في نص الكتاب .

الإمالة . وبَيِّن ذلك بأن الميل في هذا النوع إنما قصده أن ينحو نحو الياءِ في الأصل أو نحو الكسرة في قولك : خِفْتُ ، فالمستعلى لا يَمْنَعُ من ذلك ؛ إذ لو ظهرت الياءُ أو الكسرة لم يكن في ذلك محذور ، فكذلك إذا نُحِي نحوها ، فالفرق بين الموضعين ظاهر .

وقد ذهب ابن بابشاذ [١] إلى أن حرف الاستعلاء يكف الإمالة للياء المقدرة نحو : قلى وطغى ونحو ذلك ، وما جاء من الإمالة في نحو : (ما وَدّعك ربك وما قلى)[٢] فلمناسبة رءوس الآى [٣] لا لأجل الياء . وهذا كلُّه خلافُ ما عليه (كلام)[٤] العربُ ومذاهبُ النحوِّيين فلا يُلْتَفت إليه .

ثم أدخل الراء في حكم حروف الاستعلاء ، فقال : « وكذا تكفُّ را » ، (يعني)[٤] أنَّ الراء تكفُّ سبب الإمالة عن مقتضاه فيفتح لأجلها ما شأنه الإمالة ، لكن على حكم المستعلى من كفٍّ السبب الظاهر ، وهو المقتضى لإمالة المناسبة ، لأنه قال : « وكذا تكف را » ، يعني أنها تجرى مجرى المستعلى فيما تقدَّمَ ، والذي تقدَّم هو تأثيرُه في السبب الظاهر ، فكذلك الراء فتقول : راشد ، وراجل ، (وراحل)[٥] ، فلا تميل . وكذلك تقول : حِمارٌ ، بِدَار ، وجِهَارٌ ، وما أشبه ذلك ، فتفتح ولا تميل كما لا تميل : قاعد وظاعن ، ولا غِلَاظَ ، وسِباق[٦] .

---

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، مصري ، أخذ عن والده وكان قارئا شهيرا ، وأبي نصر الواسطي ، والحوفي ، والتبريزي . توفى ـ رحمه الله ـ سنة ٤٦٩ .

(٢) الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) الأصل : الياء .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سقط من س .

(٦) س : سياق .

وسببُ منعها للإمالة أنها حرفٌ مكرَّرٌ كأن حرفان للتكرير الذي فيه ، فإذا[1] قلت : راشـد ، أو[2] راجل ، فكأنك / تكلّمت براء ين مفتوحتين . وكذلك إذا ./٦٨/ قلت: حِمارٌ أو بِدَارٌ ، فكأنك قد تكلّمت براء ين مضمومتين ، فلما كانت كذلك قويت على نَصْب الألفات ، ومَنَعتِ الإمالة ، وتنزلت منزلة الحرف المستعلِي إذا كانت مفتوحة أو مضمومة ، كما أنها لتكريرها إذا كانت مكسورة كفّت المستعلي عن منع الإمالـة فَأُميلت الألف ، نحـو : قارب ، وضارِبٌ ، وغارِمٌ ، وطارد ، وصارف [3] . وما أشبه ذلك ، لأن المكسورة في تقدير كسرتين فَقَـوِيَ بها مُوجِبُ الإمالـة ، فقلبت المستعلي . وسيأتي ذلك وتنبيه الناظم عليه .

وأما إذا كان سببُ الإمالة غير ظاهر فمقتضى كلامه أنَّ حكم الراء حكم المستعلى أيضا فلا تمنع الإمالة ، فتقول راشَ ، واربَ ، وسارَ ، وكذلك : سرى، وجَرَى ، وذِكْرى ، وحَسْرَى[4] وما أشبه ذلك ، فتجرى في الإمالة مجراها لو لم تكن راءً ، ولا حرفُ استعلاء . وذلك صحيح أيضًا لما تقدَّم ذكره .

وحَذف مفعول « تكفّ » الثاني للعلم به ، وهو : المظهر من الكسر أو الياء، وهذا الحكم المذكور جُمْلي ، وأما التفصيل فهو قوله : « إن كان ما يكفُّ بعدُ مُتَّصلْ » يعني أن حكم الكف ثابت لهذه الحروف إذا تأخرت عن الألف أو[5] إذا تقدّمت ، فالحكم فيها واحدٌ لكن ليس كل مُستَعْلٍ متأخِّر عن الألف يكف إمالتها ، ولا كلّ متقدِّم عليها ، بل لا بُدَّ من تحديد ذلك وتقييده . فأما المتأخِّر من حروف الاستعلاء فإنه يكفُّ إذا وقع في ثلاثة مواضع : .

---

(١) الأصل : كما قلت .

(٢) س ، ك : وراحل .

(٣) الأصل : وصارب . ت : وضارب .

(٤) الأصل : وحبرى .

(٥) الأصل : وإذا .

أحدها : أن يلي الألفَ متصلاً بها ، وذلك قوله : « إن كان ما يكف بعدُ متصل » أى : إن كان الكافّ بعد الألف متصلاً بها ، فقوله : « بعد » ، يعمّ المتصل بها والمنفصل عنها .

وقوله: متصلا[١] ، بيان لتلك البعدية . ومثال المتصل : عاصِم ، وعاضِد ، وعاطس ، وعاظل ، وداغِل ، وناقِد ، وناخِل . وما أشبه ذلك .

والثـاني : أن (لا) [٢] يلي الألف ، ولكن يفصل بينهما حرفٌ واحدٌ ، وذلك قوله : « أو بعدَ حَرْفٍ » والتقدير : أو كائناً بعد حرفٍ ، وهـو عطـف على « متصّلْ » ، لأنَّه منصوب ، وإنما وَقَف عليه على لغة[٣] :

جَعَل القَيْنُ على الدَّفِّ إبَرْ

ويعني أن الكف ثابت أيضًا إذا وقع الحرف الكافُّ بعد حرفٍ مُتَّصل بالألف ، ومثاله : ناكِصٌ . وناهِضٌ ، وشاحِطٌ ، وواعِظٌ ، ونابِغٌ ، ونافِقٌ ، ونافِخٌ ، ونحو ذلك ، قال سيبويه : « لم يمنعه الحرف الذي بينهما من هذا كما لم يُمنَع السينُ من الصاد في سَبقْتُ[٤] ونحوه »[٥] .

والثالث : أن يفصلَ بينهما حرفان ، وذلك قوله : « أَوْ بِحرفين فُصِلْ » وفُصِل : جملة في تقدير المفرد معطوفة على « متصلْ » ، والتقدير : إن كان متصلاً ، أو كائناً بعد حرفٍ ، أو مفصولاً بحرفين . ومثـالُ المفصـول بحرفَين

---

(١) كذا في النسخ ، ونص الألفية « مُتَّصِلْ » وهو خبر كان ، ولكنه وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وسيذكر المؤلف ذلك ، فذكره هنا منصوباً باعتبار محله الإعرابي .

(٢) سقط من س .

(٣) تقدم البيت ، انظر : ص٨ .

(٤) الكتاب : صَبَقْتُ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٢٩ .

نحو : دعاميص[1] ، ومناهيض ، ومناشيط ، ومواعيظ[2] ، ومباليغ ، ومعاليق ، ومنافيخ ، ونحو ذلك . وإنما لم يمنع الحرفان الكفَّ كما لم يمنعا السين (من)[3] أن تُقْلَب[4] صادا في صويق ، لأجل القاف ، وبينهما حرفان / ، إلا أنهم حكموا لهما بحكم الحرف الواحد في قولهم : صبقت (كما جعلوا ما فُصِل بحرفٍ كما لم يُفْصَلْ بشيء في قولهم : صُقْت)[5] ، والإمالة شبيهة بهذا . /٦٩/

فهذه المواضعُ لا يُميل فيها إلا من لا يؤخذُ بلغته ، إلا في الأخير ، فإنه قد أمال فيه قومٌ وإن كانوا قليلين ، فقد حكى سيبويه عن قومٍ أنهم قالوا : المناشيط ، فأمالوا ، قال : « وهي قليلة »[6] وعلَّل بتراخي حرف الاستعلاء عن الألف وبُعدِها عنها ، ولكن اللغة الشهيرة الفتح كما ذكر الناظم .

هذا غاية ما ذكر في الفصل ، وهو يقتضى نظرين :

أحدهما: أن الفصل إذا وقع بما هو أكثر من ذلك لم يكفّ . وليس كذلك ، بل قد جاء الكف (شهيرًا)[7] من كلام العرب مع الفصل بثلاثة أحرف ، وذلك أنهم حكوا ذلك في حرف الاستعلاء المنفصل نحو : مررت بمال مَلِقٍ[8] ، ومررت بمال يَنْقَلُ[9] ، وأراد أن يضربها سَمْلَقٌ ، وأن يضربها بسوطٍ . فإذا كان كذلك

---

(١) الدعاميص : جمع دُعْموصٍ ، وهو دُوَيبَّةٌ صغيرة تكون في مستنقع ا لماء .
(٢) الأصل ، ت : ومواعيص .
(٣) ليس في س .
(٤) الأصل . ت : تنقلب .
(٥) سقط من ك .
(٦) الكتاب ٤ / ١٣٠ .
(٧) عن س ، ك .
(٨) هذه أمثلة الكتاب ١٣٢/٤ . يقال : مَلِقَ ـ بالكسر ـ يملق مَلَقاً ، ورجلٌ مَلِقٌ : يعطى بلسانه ما ليس في قلبه .
(٩) كذا في النسخ ، وفي الكتاب : يَنْقَل .

فالفصلُ بثلاثة أحرفٍ لو وُجِد بكلمةٍ واحدةٍ أولى وأحرى . وعلى أن التسهيل لم يتعدَّ هذا المذهب ، فلم يَزِدْ فيه في الفصل على حرفين ((١- خاصّةً ، وعلى هذا النظر يكون قوله بَعدُ : « والكفُّ قد يُوجِبه مَا يَنْفَصِلْ » مقيدا بعدم الزيادة في الفصل على حرفين)[1] فلا يدخل له[2] : مررت بمال مَلِقٍ وبابه ، فيكون مقتضيا أنه لا يكف أصلاً ، وهو غيرصحيح ، ولم يمنعه النحويّون ، بل أجازوه، لكن المستعلى إذا كان مع الألف في كلمة واحدةٍ أقوى منه إذا كان في كلمة أخرى على[3] الجملة ، سواءً أكان (بينهما)[4] فاصِلٌ أم لم يكن . فهذا مقدار ما بين المتّصل والمنفصل من التفاوت ، وهو لا يُوجِبُ (مَنع)[1] الكَفِّ فهذا من الناظم فيه ما ترى ، اللهم إلا أن يكون الفصلُ بثلاثة أحرف نادرًا عنده لم يبلغ في الكثرة مبلغ الاعتبار مطلقًا ، فالله أعلم .

النظر الثاني : اقتضاؤه أنَّ الراء داخلةٌ في هذا التقييد إذْ قال : « وكذا تكفُّ را » ثمَّ عَطَف على الجيمع بقوله : « إنْ كان ما يَكفُّ بعد مُتَّصِلْ » ـ إلى آخره ، (فعمّ بصيغة « ما » جميع ما تقدَّم أنه يَكُفّ ، ومنها الراءُ)[1] ، فكما كانت حروف الاستعلاء تكفّ في ثلاثة المواضع [5] ، فكذلك يُعطى في الراء أنها تكفّ كذلك ، وكذلك في تَقَدُّمِ[6] المستعلى على الألف أيضًا حيث قال : « كذا إذا قُدِّم » ، لا بُدَّ أن تدخل الراءُ في الجملة . وهذا غير صحيح ولا مستقيم ؛

---

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : قد .

(٣) س : وعلى .

(٤) عن س ، ك .

(٥) الأصل : مواضع .

(٦) الأصل : في ما تقدّم .

لأن الاشتراط الذي في المستعلى ليس في الراء ، ولا الذي في الراء يكون في المستعلى ، فالحرف المستعلى يكُفّ إذا تأخّر مطلقا، انكسر انفتح أو انضمّ ، والراء لا تكفّ إلا مضمومة أو مفتوحةً . وأيضا المستعلى يكف متّصلا بالألف ومنفصلا بحرفٍ أو حرفين على طريقة الناظم ، والراء لا تكف في اللغة الفصيحة إلا متّصلةً ، فالكافرُ في موضع الرفع ، والكافرون ، وهذه المنابرُ[1] ، ممالةٌ عند الأفصح من أهل الإمالة ، قالوا : لبعد الراءِ من الألف ، وكذلك إذا تقدم المستعلى فإنه يكف متصلاً بالألف ومنفصلاً عنها كما سيذكر ، والراءُ لا تكفُّ إلا متصلة بالألف ، فنحو : رواعِدُ ، روافِدُ / لا تكفُّ فيه الراءُ أصلاً ؛ إذ ليست قوةُ الراء قوة المستعلى ، لأنه غير مستعلٍ ، وأيضًا فإن قال : « وكذا تكفّ را » . فأطلق القول بأنّ كفَّها على نحو كفِّ المستعلى ، فيقتضي أنهما في الكف سواءً . وليس كذلك ، بل قد تتقدَّم[2] الراء على الألف فلا تُؤثِّر عند طائفة من العرب ، ولو وُضِع المستعلى (في)[3] موضعها لأثّر ، وذلك أنَّ من العرب من يُميل ، نحو قولك : رأيت عِفْرا[4] ، وأراد أن يَعْقِرها ، وأن يَعْقِرا ، ورأيت عَسِرًا ، وإن كانت الراء مفتوحة ، فلم يعتبروها للكسرة التي قبلها ، كما أنهم يميلون للياء أيضًا ، فيقولون : رأيت عَيرا ودَيرا ، وسرت سيرا[5] . وما أشبه / ٧٠ /

(١) الكتاب ٤ / ١٣٧ ـ ١٤١ .

(٢) س ، ك : تقدم .

(٣) عن س ، ك .

(٤) رجلٌ عِفْر ـ بكسر فسكون ـ : خبيث منكر .

(٥) الأصل : يسرا

ذلك[1] . وكذلك قالوا : النُّغران [2] وعِمْران . وقالوا : هذا فِراشٌ وجراب[3] ، وخيلٌ عِرابٌ فأمالوا هذاالنوع للكسرة ولم يعتبروا الراء ، مع أن المستعلي لو وقع ذلك الموقع لم يُميلوا ، نحو : بِرْقَانٍ[4] ، وحِمْقانٍ[5] ، وعِلْقًا، وضِيْقاً . فلا يُميلون إلا ما ندر من نحو عِلْقا تشبيها بحبلى . وأما مع الراء فَعَلَّلوا الإمالة بضعف الراء وأنها ليست كحروف الاستعلاء ، فلم يكن لها قُوَّةٌ أنْ تساويها في حكم الكف . وهذا وإن كان الفتح في الجميع هو الأشهر ، فالقصد بيان أن الراءَ ليست في رُتْبَةِ المستعلي كما يظهر من هذا النظم .

ثم إن الناظم أطلق القول في كف المستعلى للإمالة ، فلم يُقَيِّدهُ[6] بفتح ولا ضم ، بل جعله كافًا على الإطلاق إذا كان بعد ياءٍ ، كان مضمومًا أو مفتوحا أو مكسوراً أو ساكنًا ، (ما عدا الراء فإنه قيدها بعد بأنها لا تمنع مكسورة ، بخلاف القَبْلِيّ فإنه قَيّده بأن لا يكون مكسورا ولا ساكنا)[7] بعد مكسور . والإطلاق صحيحٌ ؛ فإنَّ حرف الاستعلاء البعدىّ أقوى منه إذا كان قبلياً ، كما أن الموجب للإمالة القبلىّ أقوى منه إذا كان بعديا . وسببُ ذلك أن التصعُّد بعد التسفُّلِ أصعبُ عندهم من التسفُّل بعد التصعُّدِ ، كما أنّ التسفل بعد التصعّد

---

(1) انظر الكتاب ٤ / ١٤١ .

(2) النُّغران جمــع النُّغَــر ، وهو ضَرْب من الحُمَّر حُمْرُ المناقير وأصـول الأحناك ، وهو البلبل عند أهل المدينة .

(3) الكتاب ٤ / ١٤٢ ، وانظر ٤ / ١٣٦ .

(4) البرقان : جمع بَرَق ـ بفتحتين ـ وهو الحَمَل . فارسيّ مُعَرّب .

(5) الكتاب ٤ / ١٤١ . وفي اللسان عن ابن سيده : « وحكى سيبويه حمقان [بالضم ، وصواب الضبط الكسر] ، قال : فلا أدرى أهى صيغةٌ بناها أم لفظة عربية » .

(6) الأصل ، ت : يقيّد .

(7) سقط من س .

أسـهل من العكس ، فلو أمالوا مع حرف الاستعلاء البعديّ لكانوا قد وضعُوا ألسنتهم موضع التسفُّل ثم أصعدوها ، وذلك صعبٌ ، بخلاف ما إذا أَصعَدُوها ثم مالوا إلى الانسفال فإنَّ هذا خفيفٌ ؛ ألاتراهم قالوا : صَبَقت ، وصُقْت ، وصَوِيق ، لما كان يثقل عليهم أن يكونوا في حال تَسَفُّلٍ عند النطق بالسين ثم يُصَعِّدون ألسنتهم ، أبدلو من ذلك السين الصاد ليكون اللسانُ يعملُ عملاً واحداً ، ويقع موقعاً واحداً . وقالوا : قسوت ، وقست ، وما أشبه ذلك ، فلم يحوّلوا السين عن حالها ، لأنهم لما عَلَتْ ألسنتهم بالقاف انحدروا ، فكان أخفَّ ، فتركوا السين على ما كانت عليه . ومسألتنا كذلك ، فحرف الاستعلاء إذا كان بعد الألف فموجب الكف قويٌّ ، فلم تكن الكسرةُ لتمنَعَه عن ذلك ، بخلاف ما إذا كان قبل الألف فإنه هنالك ضعيفٌ فتمنَعُه الكسرة عن الكفِّ . وأما المتقدّم من حروف الاستعلاءِ على الألف فقال الناظم في ذلك : « كذا إذا قُدِّم » . والضمير في « قُدِّم » عائد على المستعلى / ، يعني أنه إذا قدّم على الألف ./ ٧١ / فالحكم أنه يكفُّ سبَبَ الإمالة عن التأثير في الألف ، وذلك نحو قولك : صاعِد ، وضامِن ، وطامِع ، وظالِم ، وغائب ، وقاعِد ، وخامد . وما أشبه ذلك ، فلا تُمِيلُ هذا كلَّه لأجل الموانع المتقدّمة على الألف ؛ لأنها حروف مستعلية إلى الحنكِ الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها استعْلَتْ أيضًا فغلب عليها المستعلي ، كما غلبت الكسرة على الألف فأخرجتها عن أصلها من الانفتاح إلى انسفال الإمالة ؛ قال سيبويه : « ولا نعلَمُ أحداً يُمِيلُ هذه الألف إلاَّ مَن لا يُؤخَذُ بلُغته »[1] وظاهر هذا الكلام من الناظم أن كفَّ حرفِ الاستعلاء المتقدِّمَ على

(١) الكتاب ٤ / ١٢٩ .

حـد مَنْعـه متـأخرًا ، فَيكُفُّ[1] إذا كان متَّصلاً بالألف لم يُفْصَلْ بينهما بحرفٍ ، (ويكفُّ إذا فصل بينهما بحرف)[2] ، واحد أو بحرفين ، كما ذكر في المتأخِّر ، هذا الذي يعطي قولهُ : « كذا إذا قُدِّمَ » ، وهو مما يُنْظَر في صحته . فأما إذا اتّصل المستعلىّ بالألف فكفُّه ظاهرٌ كما تقدَّم تمثيلُه ، وأما إذا فَصَل بينهما حرفٌ فالكف أيضًا ، لكن قالوا : إنه ليس في قُوَّةِ الأوَّل ، كذا (قال)[3] بعض المتـأخـرين ولكنه صحـيح ، نحـو : صـوامع ، وضـوامن ، وطوالع ، وظوالم ، وغوالٍ[4] ، وقوائم ، وخوالف . وما أشبه ذلك ، ومن باب أولي أن يمنع إذا كان الفاصل هاء ، نحو : يريد أن يضبطَها ، وأن يُغْلقَها ، وأن يعرضها ، وأن يُغْلِظَها ، وأن يُخْلِصَها[5] . ونحو ذلك وأما إذا فَصَل بينهما حرفان فلا أثر للمستعلي على ظاهر كلامهم إذْ لم يزيدوا[6] على الفصل بحرف واحدٍ ، مع أن الفصل به ليس بتلك القوة في الكف . فإذا قلت : قُتِلاَ ، أَملْت لبُعد المستعلى عن الألف ، ومن باب أولى أن لا يمنع في نحو : قُتِلْنا ، وطَمعنا . وما أشبه ذلك .

فالحاصلُ أنّ إطلاق الناظم في تشبيه حرف الاستعلاء المتقدّم بالمتأخر في الحكم[7] مشكل ، إذ ليس مثله كما رأيت إلا في بعض الصُّور دون بعض . وسببُ ذلك (ما)[8] تقدَّم من أنَّ مُوجِبَ الكفِّ إذا كان متأخرًا أقوى منه إذا كان

(١) الأصل ، ت : فكيف .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) س : وغوالم .

(٥) س : يخلطها .

(٦) الأصل : يردوا . ت : يريدوا .

(٧) س : بالحكم .

(٨) سقط من س .

متقدّمًا . ولذلك يكفّ مع التأخير وإن كان مكسوراً بخلافه متقدِّمًا فإنه لا يكف إلا مفتوحًا كما ذكر . فإذاً كلام الناظم مُعْتَرضٌ .

ثم أخذ في القيد المعتبر في كَفِّ المستعلى إذا كان متقدِّمًا على الألف فقال : « ما لم ينكسِرْ ، أو يَسْكُنِ اثْرَ الكَسْرِ » . يعني أنَّ حرف الاستعلاء إنما يكفُّ متقدّمًا إذا لم يكن مكسوراً ولا كان أيضًا ساكنًا بعد مكسور ، فإن كان مكسوراً أو ساكنًا بعد مكسورٍ فلا يَمْنَعُ الإمالة فأما المكسور فنحو : قِفافٍ ، وطِنابٍ ، وخِباثٍ ، وغِلابٍ ، وصِعابٍ ، وضِعافٍ ، وظِلالٍ . وما أشبه ذلك ، فمثل هذا لا يكفّ الإمالة ، بل يجوز أن تُميلَ الألف هنا عند جميع من يُميل ، خلافاً لما وقع للجُزُوليّ هنا من أنّ حكمَه حكمُ الساكن بعد الكسرة ، يكفُّ الإمالة عند بعض العرب . قال الشلوبين : لا أعلمُ / هذا عن أحدٍ من العرب ، ولا من / ٧٢ / النحويين ، فالصواب إسقاطه من[1] هذا الموضع . وأما الساكنُ بعد الكسر فنحو : مِصْباح ، ومِطْعان ، ومِقْلات[2] ، ومِظْعان ، ومِخْلاف ، وما أشبه ذلك فلا تمتنع الإمالة ، في هذا أيضا . ولا يتصوّر هذان الوجهان إلا مع الفصل ، لأن المستعلى المتصل بالألف لازمٌ له الفتح ، وإنما لم تمتنع الإمالةُ هنا لأنَّ الحرف المستعلى إذا تقدّم على الألف ضعيف من حيث كانت الإمالة معه انحداراً بعد إصْعادٍ ، وذلك سهلٌ ، وقد لزم ذلك أيضًا في الكسرة حين قلت : قِفافٌ ، وصِعابٌ، لأنها في التقدير بعد الحرف ، فمناسبة[3] صوت الألف للكسرة أولى، بخلاف ما إذا كان مفتوحًا فإن الفتح يقوّى المستعلى من حيثُ كان

(١) الأصل ، ت : عن .

(٢) س : ومغلاب .

(٣) س : لمناسبة .

الفتحُ[1] وحده يمنع الإمالة ، ألا ترى تركهم الإمالة نحو : هذا عذاب وتابلٌ ، ونحو ذلك ، فإذا كانت الفتحة وحدها تمنع الإمالة فأولى إذا اجتمعا معًا أن يمنعاها . هذا في (الوجه)[2] الأول ، وأما الثاني فلأن الكسرة المتقدّمة على حرف الاستعلاء لما كانت بعد الحرف المكسور في التقدير عُدَّت كأنها على حرف الاستعلاء ، فكأنه صِباح ، وطِعان ، وقِلات ، وظِعان ، وخِلافٌ ، فصار في حكم قِفافٍ ، وضِعافٍ .

واعلم أن هذا الفصل كلَّه لاحظٌّ فيه للراء وإن كان الناظم قد ضمَّها في كلامه مع الحروف المستعلية ، وإنما هو مختصٌّ بحروف الاستعلاء وحدها . وقد تقدَّم الاعتراض عليه في مساقه للراء ، إلا أنه يبقى (هنا)[3] على الناظم سؤلان، وهما[4] أن يقال : ما الذي أحرز بقوله : « اثر الكسر » ؟ ولو قال : ما لم ينكسر أو يسكن ، لكان يظهر أنه يكفيه . ولِمَ[5] اقتصر في نحو مصباح على ذكرعدم الكفِّ وللعرب فيه وجهان ، أحدهما ما قال ، والاخر كُفٌّ الإمالة ، لأنَّ حرف الاستعلاء وإن كان ساكنًا قد فتح ما بعده فصار بمنزلة ما لو كان متحركًا بعده [6] الألف الممالة ، ولو كان كذلك لكفَّ ، فكذلك هذا ، قال سيبويه: « وبعضُ ، من يقول : قفاف ويُميل ألف مِفْعالٍ ، وليس فيها شيءٌ من هذه الحروف ، ينصبُ الألف في مصباحٍ ونحوه » ، قال : « لأن حرف الاستعلاء جاء ساكناً غير مكسور وبعده الفتح ، فلما جاء مُسَكَّنا تليه الفتحة صار

---

(١) الأصل : معه .

(٢) عن س ، ك .

(٣) عن س .

(٤) س : وهو .

(٥) س : ولو .

(٦) س : بعد .

بمنزلة [١] ـ لو كان متحركًا بعده الألف وصار بمنزلة القاف في قوائم » . قال : « وكلاهما عربي له مذهب »[٢] يعني من أمال في مصباح ومن لم يُملْ ، فكان حقُّه أن ينسب عَدَم الكفِّ في الساكن بعد المكسور إلى بعض العرب ، ولا يطلقُ العبارة إطلاقًا .

والجواب عن الأوَّل : أنه قد تقدَّمَ وجهُ ذلك ، لأنَّ الكسرة إذا تقدَّمت المستعلى فكأنها عليه ، لأنّ الحركة بعد الحرف ، فكأنك قُلْتَ : صبِاح ، قِفاف، وذلك لا يمنع الإمالة لضعف[٣] المستعلى بالكسر ، بخلاف ما إذا فُرِض ما قبله مفتوحاً فإنه على ذلك التقدير في حكم أن لو قلت : صَباح ، وقذال ، وذلك مانعٌ من الإمالة ، كما تقدَّم ذكره .

والجواب عن الثاني : أن الكفَّ . فيه إنما هو عند الأقل من العرب / ، والأكثر منهم على عدم الكف قال ابن الضائع : والإمالة أرجحُ لأن الحركة في التقدير بعد الحرف ، ولذلك بدأ سيبويه [٤] بالإمالة ، بل يظهر أن[٥] السماع في ذلك وافق القياس ، وهو الظاهرُ من كلامه . /٧٣/

وقوله : « كالمِطْواع مِرْ » ، مثال من المستعلى الساكن بعد المكسور . والمطواع : المطيعُ ، ومِفْعالٌ مبالغةٌ فيه ، وهو المنقاد ، ويقال: طاع لك فلان يطوعُ : إذا انقاد . ومِرْ : من قولهم : مَارَ أهله يَميرُهُمْ مَيْرًا ، والمِيْرَةُ الطعامُ

---

(١) الكتاب : بمنزلته .

(٢) الكتاب ٤ / ١٣١ .

(٣) الأصل ، ت : لضعفها .

(٤) الكتاب ٤ / ١٣٠ ـ ١٣١ .

(٥) س : في .

يمتاره الإنسان . فالمعنى : امتَرِ المِطْواعَ وأْتِهِ بِمَئُونَةٍ[1] . وقد يكون « مِرْ » من قولك : مار غيره : إذا أعطاه مطلقاً ، كأنه يقول : أعط المِطْواعَ . وهذا المعنى أظهرُ وأنسبُ .

* * *

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ ورًا ينكفُّ   بِكَسْرِ رًا كفارِمًا لا أجْفو

قوله : « وَرَا » محلّه الجرُّ عطفًا[2] على « مستعلٍ » . وضمير « ينكفّ » عائدٌ على كَفٍ . و« بكسر » متعلّق بينكفّ . وأراد : وراءٍ[3] ممدوداً ، لكنه قصر ضرورة ، كما قال بعضهم : شربت ماً [4] ، يا هذا . وكلّ ما جاء من (هذا)[5] النحو في كلام الناظم بغير إضافة ولا ألف ولام ، فإنه منّون لا بدَّ من هذا ، كما قال العربي : شربت مًا . وكثيرٌ من الناس ينطقُ[6] به في الوصل بغيرتنوين ، وهو خطأ .

وقد تقدَّم أن حرف الاستعلاء والراء يكفّان سبب الإمالة ، عن إعماله ، فيريد هنا أنَّ كَفَّ حَرْفِ الاستعلاء لإمالة الممال ، وكفَّ الراءِ أيضا ، ينكفُّ عن مَنْعِ الإمالة ، بوقوع الكسر في الراء . وإذا انكفّ ذلك الكفُّ لَزِمَ الرجوعُ إلى الأصل من إعمال سبب الإمالة ، فتقول : غارِم ، فتُميل ألفه ، وهو الذي

---

(١) الأصل ، ت : بمانة. ولعلها : بمائنة ، والمئونة : القوت ، المائنة : اسم ما يمون أى : يتكلف - من المئونة .

(٢) الأصل ، ت : عطف .

(٣) الأصل ، ت ، س : « راء » . دون واو .

(٤) المنصف ١٥١/٢ ، وفي اللسان عن ابن سيده : « وحكى بعضهم : اسقني مًا ، مقصور ، على أن سيبويه قد نفى أن يكون اسم على حرفين أحدهما التنوين » .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الأصل ، ت : يظنونه .

مَثَّل به. وإنما أَمَلْت[1] وقد اكتنف الألفَ مانعانِ من الإمالة ، وهما الغين والراء، لأنَّ الراءَ انكسرَتْ فصارت بذلك على عكس ما كانت عليه مضمومةً أو مفتوحةً، فالكسرة (في الراء)[2] هي المانع من الكفّ على الحقيقة ، وذلك لأنّ الراء كما تقدم من وَصْفِها [3] التكرار فكأنَّ الحرف منها في تقديرِ حرفَيْنِ ، وكأنَّ الكسرة في تقدير كسرتَيْنِ ، فإذا كان كذلك فتكون إحدى الكسرتين في مقابلة المسْتَعْلِي ، والأخرى موجبةٌ للإمالة .

ثم قوله : « بِكَسْرِ » يعطى بمفهومه[4] أنّ الراء غير المكسورة[5] هي التي تكفُّ الإمالة ، وهي التي تقدَّم ذكرها في قوله : « وكذا تكفّ را » ، وهي المفتوحة أو المضمومة نحو : بدارٌ ، وجهارٌ ، وحمارٌ ، وبدارًا ، وجهارًا ، وحمارًا، ونحو ذلك ، فكذلك : راجلٌ وراحلٌ وراشدٌ ، لأن الراء هنا تجرى مجرى المستعلى لتفخيمها . وقد تقدّم ذكر ذلك .

واعلم أنّ الراءَ المذكورة في قوله : « بِكَسْرِ رًا » ، أتى بها منكرة ، فيحتمل المساقُ فيها وجهين :

أحدهما : أن تكون هي الأولى ، كما لو قال : ورًا ينكفُّ بكسرها ، أى : بكسر تلك الراء . والوجه على هذا أن يأتي بها [6] معرفةً لا نكرة ؛ إذ التنكير يُوهم المباينة، كما قالوا في قوله تعالى: (إنَّ مع العُسرِ يُسرا)[7]، بعد قوله :

---

(١) س : أميلت .

(٢) عن ك .

(٣) الأصل ، ت : وضعها .

(٤) س : مفهومه .

(٥) الأصل ، ت : الكسرة .

(٦) الأصل ، ت : به .

(٧) الآية ٦ من سورة الشرح .

(فإنَّ مع العُسْرِ يُسرا)[1] . وأما التعريفُ فهو المُفهِمُ للاتِّحاد ، كقوله تعالى : (فَعَصَى فِرْعونُ الرَّسُولَ)[2] . ولكن الناظم أتى به منكّرًا لضرورة الوزن ؛ إذ لو قال : بِكَسْرِ [3] / الرَّا ، لَم يَتَسَنَّ[4] الوزن . ولو عَوّض منها الضمير فقال : بكسرها ـ أى : بكسر الراء ـ لأوهم أن يعود الضمير على المستعلى والراءِ معًا، وليس الحكم كذلك ، لأن المستعلى يَكفُّ وإن كان مكسورًا إذا تَأَخَّر عن الألف كما تقدَّمَ .

والوجه الثاني : أن يريد راءً ، أيَّ راءٍ كانَتْ ، على ظاهرِ لفظِه ، ويشتمل كلامُه إِذْ ذاك على ثلاثِ مسائلَ :

إحداها : ما كان من نحو : البِدارُ والجِهارُ والحِمارُ ، ورَاشد ورَاحل ورَافد ، وما أشبه ذلك مما إذا انفتحت راؤه أو [5] انضمَّت مَنَعت الإمالة وإن حضر سببُها وهو الكسر ، فكأنه يقول : هذه الراءُ الكافّة هنا إذا انكسرت انكفَّ منها ذلك الكفُّ فصارت الإمالةُ إلى حالها ، فتُمِيلُ نحو : عجبتُ من البِدارِ والجِهارِ والحمارِ ، وإن لم تكسر بَقيَتْ على حالها من الكف كراشد وراحل ونحوه .

والثانية : ما كان من نحو : غارم وقارب وضارب وصارف وخارج طارد . وهذا النوع الذي أشار إليه بالمثال ، مما كانت الراء فيه تكف غيرها من حروف

---

(١) الآية ٥ من سورة الشرح .

(٢) الآية ١٦ من سورة المزمل ، وهي بعد قوله تعالى : (إنا أرسلنا إليكم رسولاً شاهدا عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا) .

(٣) في النسخ : تكف الرا .

(٤) الأصل : يتفق . ت : يتسق .

(٥) الأصل ، ت : وانضمت .

الاستعلاء ، فهذا مستعل كفَّته كسرة الراء عن كفّ[1] الإمالة ، فأميل ما كان يُمال .

والثالثة : ما كان[2] من نَحْو : قَرارِك ومُرَارِك[3] نحوهما ، مما[4] تكف الراء فيه مثلها ، فالإمالة[5] هنا جائزة ، وإن تقدّمت الراءُ مفتوحة ، لأن الراء المكسورة قويت عليها فمنعتها أن تكفَّ الإمالة ، كما منعت المستعلى أيضا أن يَكُفّ .

فهذه أوجهُ ثلاثةُ داخلة تحت عبارته على تقديره تنكير « راءٍ » في القصد، وهي كلُّها صحيحة ، فالوجهُ الثاني في كلامه أولى من الوجه الأوَّلِ .

ثم في تمثيله التنبيهُ على شرطين مُعْتَبرين في كفِّ الرَّاءِ للمستعلى:

أحدهما : أن لا يَقَع بعد الراءِ الحرفُ المستعلى ، أعنى بعد الراء المكسورة ، فإنه إنْ[6] وقع بعدها لم يكن للرَّاء تأثيرٌ سواءٌ أكانت الرَّاء متقدمةً على الألفِ أم متأخرةً عنه ، فإذا قلت : مِنْ رِقابٍ ورغاب ونحو ذلك ، لِم تُمِلّ ، كما لا تميلُ حِمْقَان[7] ، لأن المستعلى هو الغالب على الألف . وكذلك إذا قلت : مفاريقُ رَأْسِهِ ، وفارق ، وفارغ ، وفارضٌ ومعاريض وفارط ، وما أشبه ذلك لم تُمل الألف وإن وُجِدت الراءُ مكسورة ، بل حكم الراء هنا حكم غيرها من

---

(١) الأصل : كسرة .

(٢) الأصل : قال .

(٣) س : ومدارك . والمرُار ـ بضم الميم ـ : شر مُرٌّ ، الواحدة : مُرارة .

(٤) الأصل ، ت : لا تكف .

(٥) الأصل : بالإمالة .

(٦) الأصل : وَإن .

(٧) انظر ص :

الحروف الواقعة بين الألف والمستعلي ، نحو : ناعق ومناشيط . وعلَّل ذلك السيرافيُّ بأن حرف الاستعلاء بعد الألف أشدّ منعا منه قبلها ، فمن أجل ذلك أجازوا الإمالة فيما كان قبل الألف فيه حرف مستعلٍ وبعده راءٌ مكسورة نحو : قارِب وغارِب ، ولم يجيزوا ذلك في فارق وناعق ، لأن التصعُّدَ بعد التسفُّل أصعبُ على اللسان من العكس [1] .

والشرط الثاني : أن تكون الراءُ متصلةً بالألف كغارم وضارب ، فلو كانت منفصلةً عن الألف بحرفين لم تكفَّ أصلا نحو : مطامير ومقادير ، لبعد الراء عن الألف ، وأولى ألاَّ تكفَّ إذا فَصَل بينهما أكثرُ من حرفين ، وأما الفصل بالحرف الواحد فمفهوم المثال وما أعطاه من التقييد أنه لا يكفُّ نحو : مررت بمقابر / فلان ، فيفتح الألف في هذا النحو . وهذا المقتضى منقولٌ عن العرب ، / ٧٥ / ومقولٌ به عند النحويين ، قال سيبويه : « اعلم أنَّ الذين يقولون : هذا قارِب ـ يعني فيُمِيلون ـ يقولون ـ مررت بقادرٍ ، ينصبون الألف »[2] وعَلَّلَ ذلك بالبُعدِ من الألف ، فكفَّ المستعلي الإمالة لأجل ذلك . لكنَّ هذا الوجْهَ هو أحد الوجهين عند العربِ ؛ إذْ حكى سيبويه عن قَوْمٍ تُرْتَضى عربيّتهم : (مررتُ)[3] بقادرٍ ، بالإمالة ، على اعتبارِ كسرة الراءِ وعدمِ اعتبار المستعلي ؛ إذ كفّته الراءُ وإن كانت بعد الألف بحرفٍ . ووجَّه ذلك بأن هؤلاء يقولون : قاربٌ بالإمالة كما يميلون : جارم ، فيسوُّون بين المستعلي وغيره في عدم الاعتبار ، فأرادوا أيضًا أن يسوّوا بين قادر وكافر ، فيميلون فيهما معًا ولا يفصلون بين مستعلٍ وغيره

---

(١) انظر شرح السيرافي ٥ / ١٣٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٣٨ .

(٣) سقط من الأصل .

كما لم يفصلوا بينهما في قارب وجارم . وذكر سيبويه أنه سَمِع من يثقُ[1] بعربيته يُنْشِد بيت هُدْبَةَ بن خَشْرَمٍ بالإمالة [2] :

عَسَى اللهُ يُغْنِي عن بِلاد ابن قادرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وإذا كان في المسألة وجهانِ فاقتصارُ الناظم على أحدهما معترَضٌ .

والجواب : أن الأكثر في كلامهم عدمُ اعتبار الرَّاء لبعدها ، ونصّ (عليه)[3] في التسهيل فقال : « وربّما أثّرت ـ يعني الراء ـ منفصلةً تأثيرها مُتَّصلةً »[4] فقلّلها بربّما ، وهو الذي أشار إليه كلامه .

وقوله : « ولا أجفُوا » ، من تمام المثال ،أي : لا أجفُو غارمًا ، بمعنى لاأطالب[5] مطالبةَ الجفاءِ ، بل مطالبةَ الرِّفقِ والتَّيْسيرِ .

* * *

وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصل ... والكفُّ قَدْ يُوجِبُهُ ما يَنْفَصِلْ

هذا الكلامُ ذكر فيه الناظمُ المانع الثاني من موانع الإمالة ، وهو انفصال السبب عن الألف ، بمعنى أنَّه (منه)[6] في كلمة أخرى مستقلة بنفسها ، فيقول: لا تجوزُ الإمالة وَإنْ وُجِد سببُها إذا كان السببُ لم يَتَّصِلْ بالألف . ولا يريدُ الاتِّصالَ في اللفظ بحيث يكون السببُ ملاصقا للألف ، لأنَّ سبب الإمالة يوجبها وإن فَصَلَ بينهما حرفٌ وحرفان وأكثر على ما تقدّم إذا كانا في كلمةٍ

---

(١) س : يوثق .

(٢) الكتاب ٣ / ١٥٩ ، ١٣٩/٤ ، وهو من شواهد المقتضب ٣ / ٤٨ ، ٦٩ ، وابن يعيش على المفصل ١١٧/٧ ، ٩ / ٦٢ ، والأشموني ٤ / ٢٢٩ .

(٣) سقط من س .

(٤) التسهيل ٣٢٦ .

(٥) الأصل ، ت : أطلب .

(٦) سقط من س .

واحدةٍ ، فإنما المانعُ كونهما [1] في كلمتين (مستقلّتين) [2] ، فإذا قلت : لعمروٍ بابٌ (وللرجل[3] حالٌ) ، وما أشبه ذلك ، لم تُمِل هذه الألفَ وإن تقدّمتِ الكسرةُ لأنّها من كلمةٍ أُخرى ، وإن جاء من هذا شيءٌ فهو قليلٌ محفوظٌ ، ومن ذلك قولهم : لزيدٍ مال ، أمالوا هذا إجراءً للمنفصل مجرى المتّصل ، فكأن « دِمال » ، من لزيدٍ مال ، بمنزلة سِرْبال . وقال : مِنْ عَبْد الله ، فأمالوا الألف من اسم الله تعالى ، صار « دِ الله » بمنزلة سربالٍ أيضاً ، فأمالوا ، لكنَّ هذا قليلٌ فينبغي أَنْ يُوقَفَ على محلِّه . على أنَّ بعض النحويِّين يُطلق فيه عبارة الجوازِ ، والظاهرُ ما ذهبَ إليه الناظمُ .

هذا إذا كان السببُ مُتَقدِّما ، وقد يكونُ متأخرًا منفصلاً ، كما قالوا : ثلثا دِرهم ، فأمالوا الألف ، ولكنه أيضاً قليل كالأوّل .

فإن قيل : / إذا كان مرادُه بالاتصال ألاَّ يكونا في[4] كلمتين فقد خرج / ٧٣٧٦/ له عن حكم الإمالة شيءٌ لا ينحصر ، وكان قد خالفَ النحويِّين أجمعين ، وذلك أنَّ الكلمتين تارةً تكون كلُّ واحدةٍ (منهما)[5] منفصلةً عن الأخرى ، غير محتاجة إليها من حيث الوضعُ[6] كقولك : لزيد مالٌ . فهذا هو الذي تكون فيه الإمالةُ نادرةً كما تقدَّم ذكرُه ، وتارةً تكون احداهما محتاجة إلى الأخرى من حيث الوضعُ كالضمائر المتصلة وحروف الجر ، كقولك : بها ، وبنا ، ومنّا ، وهو يريد أن يضربها ، ويَدِها ، ومنها ، وإليها . وغير ذلك مما لا ينحصر . وأكثر

(١) الأصل : كونها .
(٢) سقط من س .
(٣) الأصل ، ت : ولرجل . وما بين القوسين ساقط من س .
(٤) الأصل : من .
(٥) ليست في ت ، س ، ك .
(٦) س : الموقع .

مُثُل النحويين في الإمالة من هذا القبيل ، ولم يقل أحدٌ بأنه ممنوعٌ أو موقوفٌ على السماع ، بل هو عندهم مُطَّرد مقيسٌ وكلام والناظم على ما مضى من التفسير يجعله من السماع القليل الذي لا يُبْنَى عليه . وهذا فاسدٌ .

فالجواب : أنه إنما قال : « ولا تُملْ لسبب لم يتَّصِلْ » ، ويريد : لم يتصّلْ بالكلمة الاتصال المعروف ، والاتصالُ الذي يعرفُه النحويُّون على وجهين : اتصال في كلمةٍ واحدة كسِرْبال وعماد ، واتصال في كلمتين إحداهما مفتقرة إلى الأخرى لعدم استقلالها بنفسها ، وههنا تدخل الضمائرُ المتِّصلة ، وحروف الجرّ لأنها شديدة الاتصال بما اتّصلَتْ به حتى إنه لا يجوزُ أن يُوقَف على إحداهما دون الأخرى ، لا أن يبتدأ بها دونها . [1]فالاتصالُ ولا بدَّ شاملٌ لهذا، ومن أجل ذلك جرى[2] في التفسير الأول للانفصال أن يكونا في كلمتين مستقلَّتين ، فقيَّدتُهما بالاستقلال لأحرِزَ هذا المعنى . نَعَمْ ، الاعتراضُ لازم لعبارته في التسهيل حيث قال : « ولا يؤثِّر سببُ الإمالة إلاَّ وهو بعض ما الألفُ بعضه » فإن هذه العبارة لا تصدق على نحو : بها ، ومنها ، وعندها ، ويريد أن يضربها ، ومنا ، ونحوه ؛ إذ ليس الضمير بعض تلك الكلم ، وإنما تصدق على نحو : عماد وسربال . فعبارته هنا أحسنُ منها [3] هنالك .

ثم[4] قال : « والكفُّ قد يوجبُهُ ما ينفصِلْ » . يعني أن كفَّ الإمالة قد يُوجِبه من الحروف المستعلية ما يكون منفصلاً عن كلمة الألف ، وفي كلمة أخرى مستقلة[5] ، فيكون ذلك مانعاً من إعمال سبب الإمالة . وهذا المنفصل تارةً يكون متّصلاً بالألف ، أعنى ملاصقاً لها لفظا ، نحو : منا قاسمٌ ، وعندها

---

(١) الأصل : بالاتصال .

(٢) س : أجرى في التفصيل .

(٣) س : من عبارته .

(٤)الأصل : نعم .

(٥) الأصل : مستعلية .

ظالم ، وأراد أن يضربَها خالدٌ ، ومنها طلحة ، وما أشبه ذلك فلا يميل لاتصال المستعلي في اللفظ إذا أدرجت ، فهذا مثل قولك : مررت بعاقد وبفاضل وبباطل، إجراءً للمنفصل مجرى المتّصل . وتارةً يفصل بينهما حرفٌ واحدٌ نحو: منا فضل ، وأن يضربها بَطَل ، ومنا نقَل ، وعندها بَخْس ، ونحو ذلك . وكذلك مررت بمال خالد ، وبمال قاسم ، وبمال طامعٍ . فهذا (جارٍ)(١) مجرى قولك : مررت بناعق ، ومررت بسابقٍ ، ونحو ذلك وتارة يفصل بينهما حرفان نحو : يُرِيدُ أن يضربها مَلِقٌ ، وبيدها سوط ، ومنا يَنْقَل ، ونحو ذلك . فهذا جارٍ مجرى مناشيط ونحوه . وقد زادوا على ذلك حتى / فصلوا بثلاثة أحرف ، قالوا : / ٧٧ /

يريد أن يضربها سَمْلَقُ(٢) ، ويريد أن يضربها بسوطٍ ، ومررت بمال مَلِقٍ، وبمال يَنْقَلُ . ففتحوا هذا كلّه لكفِّ المُسْتَعلِى وإن كان منفصلاً ، قال سيبويه : « نَصَبوا لهذه المُسْتَعلِية ، وغَلَبَتْ كما غَلَبَتْ في مناشيطَ ونحوها ، وضارعَتِ(٣) الألف ـ في فاعل ومفاعِيلَ ، وصارت الهاء والألف ـ يريد في يضربها ـ كالفاء والألف في فاعل ومفاعيل » ، قال : « ولم يمنع النصبَ ما بين الألف وهذه الحروف كما لم يمنع في السَّماليقِ قلبَ ا لسين صاداً »(٤) .

فإن قيل : لم قال : « والكفُّ قد يُوجِبُه ما يَنْفَصِلْ » ، فأتى بقد ولم يجزم الحكم بذلك ، فيقتضى أنه قد لا يُوجِبه أيضا ، فكأنّ الأمر فيه على التخيير ، أو فيه وجهان عند العرب ، فهل يوجد هذا أو لا ؟

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : عملق .

(٣) عبارة ا لكتاب : « وصارت الهاء والألف كالفاء والألف في فاعلٍ ومفاعيل ، وضارعت الألف في فاعل ومفاعيل » .

(٤) الكتاب ٤ / ١٣٣ .

فالجواب : أنَّ الوجهين موجودان في لُغَة أهل الإمالة ، وذلك أنَّ المنفصل لا يقوى قوة المتَّصل ، ولا[1] يَطَّردُ إجراؤُه مُجراه ، وإنما هو تشبيهٌ يقع في الدَّرْج كما قال سيبويه ، وأيضًا فإن من كلام العرب ألاَّ يُميلوا في الدَّرْج ويميلوا إذا وقفوا ، فيقول[2] : أراد أن يضربها فَيميل ، ثم يقول : أراد أن يضربها زيد ، فيفتح ، فلما كان هذا من كلامهم قابل اعتبار الاتِّصال ، فضعف أيضا ضعفًا آخر ، فمن هنا حكى سيبويه أن بعض العرب يقول : بمال قاسم ، بالإمالة[3] . قال : « ففرق بين المنفصل والمتصل ، ولم[4] يَقْو على النصب إِذْ كان منفصلاً » [5] يعني حَرْفَ الاستعلاء . فحصَّلت[6] عبارة الناظم الوجهين بأحسن عبارة ، وهو هنا أكثر تحريراً من التِّسهيل ، وذلك أنه حين ذكر (أنّ)[7] سبب الإمالة لا يؤثر إلا وهو بعضُ ما الألف بعضُه ، قال : « ويؤثر مانعها مطلقا »[8] ، فيظهر من هذه العبارة أن « بمال قاسم »[9] ونحوه ، مساوٍ لناعقٍ وناشط ونحوهما . وليس كذلك . وكم من مسألةٍ تجدُها في هذا النظم أحسَنَ وأشدَّ تحريرا منها في التسهيل .

* * *

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بلا ... داعٍ سواه كَعِمَادًا وَتَلا

---

(١) الأصل ت : ولم يطرد .

(٢) س : فيقولوا .

(٣) س : فيفتح .

(٤) قبله في س : قال .

(٥) الكتاب ٤ / ١٣٢ .

(٦) الأصل : فحطت .

(٧) سقط من س .

(٨) التسهيل ٣٢٦ .

(٩) س : مال .

هذا هو السببُ السادس من أسباب الإمالة المتقدّمة الذكر ، وهو المناسبة للممال ، وإنما ذكره منفصلاً عن الأسباب الأخر ، و(قد)[١] كان وجهُ الترتيبِ أَنْ يُقَدِّم ذكر جميع الأسباب ثم يذكر بعد ذلك الموانع ، لأن الموانع لاحظٌ لها في كفّ هذا السبب لأنه لازم للإمالة من حيث كان مجرد تناسبٍ للممال[٢] ، فإذًا لا يتصوَّر لهذه الإمالة مانعٌ ، إذ لو كان ثمَّ مانعٌ لكان[٣] مانعاً للأصل ، فيرتفع التناسب ، كقولك : رأيت عمادا ، فإمالة ألف التنوين هي المتكلَّم فيها ، وسببها مناسبتُها للألف المتقدمة ، لأنها ممالة ، فلو كان ثَمَّ مانع من حرف استعلاء[٤] نحو : رأيت سبِاقاً [٥] ، مثلاً ، لكان مانعًا للألف الأولى من الإمالة ، فلا يبقى يوجهٌ لإمالة الألف الثانية ، لزوال سببها وهو إمالة الأولى . فلما كان الأمر على هذا أَخَّر الناظم ذكر هذا السبب الذي لا ينكفُّ أصلاً بعد ذكرالموانع تنبيها على هذا المعنى ، وهو لطيفٌ / من التنبيه .

وفيه أيضًا وجه آخر ، وهو أنَّ إمالة التناسب المذكور ليست في قُوَّة غيرها من سائر ما ذكر قبل ، وإن كانت عند سيبويه وغيره قياسًا ، لأن التناسب لا يَقْوَى قُوَّة غيره من الأسباب ، فلأجل هذا أيضًا أَخَّر ذكره . وليس في كلامه ما يُعيِّن كونها[٦] قياسًا ، لقوله : « وقد أمالوا » . فأتى بضمير

(١) سقط من الأصل .
(٢) الأصل : المال .
(٣) الأصل ، ت : كان .
(٤) الأصل ، ت : الاستعلاء .
(٥) س : سابقا .
(٦) س : كونه .

يحتمل أن يعود على النحويين ، فيكون المعنى (أنَّ النحويين)[1] قاسوا ، فجعلوا المناسبة سبباً من أسباب الإمالة ، فيكون على هذا قائلا بالقياس . ويحتمل أن يكون الضمير عائداً إلى العرب ، ويعني أن العرب (قد)[2] أمالت الألف لمجرّد طلب التناسب بين الألفات في الكلام لا لسبب غير ذلك ، وعلى هذا أيضا لا يدل على وجهٍ من قياسٍ أو غيره ؛ إذ لم يقل : وتجوزُ الإمالة للمناسبة، ولا ما يُشعر بالقياس ولا عَدمِه وكأنه أراد ترك ذلك للناظر في المسألة لأنها في محلِّ الاجتهاد ، إذْ لم يكثر السماع فيها كثرة يقطع بالقياس فيها ، فنقل ما وجد وخرج عن عهدته . وعلى أنه قد أشعر بالقياس في التسهيل ـ على ضعفه ـ فقال : « وقد يُمال عارٍ من سبب الإمالة » [3] .. إلى آخره . فلم يسند ذلك إلى السماع ، وقد قال سيبويه : « وقالوا : مِعْزَانا في قول من قال عمادا ، فأمالهما جميعا» . قال : « وذا قياس »[4] .

وقوله : « بلا داعٍ سِواهُ » ، حَصْرٌ لهذه [5] الإمالة في مجرّد المناسبة ، كأنه يقول : لا سبب للإمالة إلا المناسبة خوفاً من توهّم وجودِ داعٍ سواها ، ثم مَثَّل ذلك بقوله : « كعماداً وتلا » . وللناس في مراده بهذين المثالين تفسيران ، أحدهما : أنْ يُريد أنَّ ألف « عِماداً » الأخيرة في الوقف تُمال لِتُناسِبَ الألفَ قبلها ، وكذلك ألفُ « تلا » بعد « عِمادا » تُمالُ مع اتِّصالها بِعِمادا ، على حَدٍّ اتِّصالها في كلامه للتِّناسب بالكلمة قبلها ، فيكون كلامُه يُعطِي أنَّ التناسب

---

(١) سقط من س .
(٢) ليست في الأصل ، ت .
(٣) التسهيل ٣٢٦ .
(٤) الكتاب ٤ / ١٢٧ .
(٥) الأصل : هذه .

مرعىً في الكلمة والكلمتين ، فإذا أَفْرَدْتَ الكلمة الأُولى فقلتَ : أقام زيد عمادا ، أملت الألفين ، وإذا قلت : أقام زيد عمادا وتلا ، أملت الألفات الثلاث . وهذا التفسير نقلتُ معناه من طُرَّة كُتِبت بإزاء هذا الموضع . وفيه نظر ؛ أما « عمادا » ونحوه إذا وُقِفَ عليه فإمالةُ الألفين فيه لا إشكال فيها ، فالأولى لموجِبها والثانية للتناسب ، ومثله: معْزانا ، ونَهانا ، ونهاها ، وتلاها ، وشمالا ، وقتالا . وما أشبه ذلك ، ومن ذلك في الكتاب العزيز قراءةٌ رُوِيت عن أبي عمرو في رُءُوس الآيِ الَّتي فيها هاءٌ بين ألفين ، كآخر سورة « والنازعات » وسورة « والشمس » ، بإمالةالألف التي بعد الهاء بين الفتح والكسر [١] . وكذلك رُوِي عنه (أيضا)[٢] إمالة الألفين من قوله تعالى : (مَجْراها ومُرْسَاها)[٣] . هذا إذا كان التناسب للألف المتقدِّمة ، وكذلك إذا تأخرت نحو : كُسَالى ، أمالوا الألف الأولى لتناسب الألف الثانية ، وكذلك تقول : جمادى ، وحمادى ، وذُنابى ، ويتامى . ونحو ذلك ، فتميل الألفين معًا / ومن المسموع في ذلك ما رُوِي عن / ٧٩ / الكسائي من إمالة الصّاد والتاء والسين والكاف من النَّصارى واليتامى وأُسارى وكُسَالَى وسُكَارى في جميع القرآن في هذه الأحرف الخمسة إلا أن تلقى ساكنا[٤] . ورُوِي عنه أنه قال : أنا أقرأ لنفسي بإمالة ما قبل الألف ، فإذا أَخَذَتْ عَلَيَّ الناسُ فتحتها [٥] . وقالوا : مهارى ، فأمالوا الألفين وما قبلهما من

---

(١) الإقناع ٣١٢ .

(٢) ليست في س .

(٣) الآية ٤١ من سورة هود .

(٤) الأصل ، ت : ساكنان . ومثال التقائها بساكن آية التوبة ٣٠ : (النصارى المسيح)، وآية النساء ١٢٧ : (يتامى النساء) .

(٥) الإقناع ٣١١ .

الهاء والميم فهذا كله صحيح . وأما أنَّ « تلا » أتى به الناظمُ تنبيهًا على أنه تُمال ألفه أيضًا إذا اتَّصلَتْ بعمادا طلباً للتناسب بين الكلمتين ، فإنما حمَله على هذا التفسير قوله في التسهيل : « وقد يُمَال عارٍ من سَبَبِ الإمالة لمجاورة المُمَالِ ، أو [1] لكونه آخِرَ مجاورٍ ما أُميل آخِرُهُ ، طَلَبًا للتناسب »[2] فنزّله على أنه أراد ذلك هنا ، كأنَّ ألف [3] « تلا » منقلبة عن واو ، فلا موجب فيها للإمالة، فتمال إتباعا لألف « عماد » الأخيرة التي أميلت إتباعًا للألف الأولى . فإن عنى هذا فهو غير صحيح من جهتين :

إحداهما : أن ألف « تلا » تُميلها العرب بإطلاقٍ ، أعني المميلين منهم ، لأنَّ ما لامه واوٌ عندهم يُساوِي ما لامُه ياءٌ في اطراد الإمالة . وقد تقدَّم كلامُ الناظم في الإشارة إلى هذا ، ونصَّ سيبويه وغيره على هذا المعنى . وإنما تُفرِّق العرب بين بناتِ الواو وبناتِ الياء في الأسماء لا في الأفعال . وأما القُرَّاء فهم الذين يُفَرِّقون بين ذوات الواو فلا [4] يُميلونها وإن كانت في الفعل ، وبين ذوات الياء فيُمِيلُها المُميلُ منهم . فإذا كان كذلك لم يكن إتيانه بتلا مطابقاً لما قصد ، كيف وألفــه ممالة لداعٍ فيه ، وهو [5] انقلاب الألف ياءً في تُلِي ، وهو قد قال : « وقــد أمــالوا لتناسبٍ بلا داعٍ ، (فكان)[6] يكون تمثيله على هذا التفسير مناقضاً لما [7] أصَّل .

---

(١) الأصل : ولكنه .

(٢) التسهيل ٣٢٦ .

(٣) الأصل : ألفه .

(٤) الأصل : « ذوات الواو ياء أيميلونها » .

(٥) الأصل ، ت : « وهذا انقلاب الألف في تلا » .

(٦) سقط من الأصل ، ت .

(٧) الأصل : بلا .

والثانية ـ على تسليم ما قال ـ لا يستقيمُ له هذا التَّمثيل ، لأنَّك إذا قُلْتَ: عمادًا وتلا، ووصلْتَ إحداهما بالأخرى ، سقطت الألفُ الثانية في الدَّرْج ، لأنها ألفُ التنوين ، فلم يبق للألف الثالثة ما تُناسب بإمالتها ، لأن المؤلف إن كان جَعَل في التسهيل إمالة الألف الثالثة مناسبةً للثانية الممالة مُناسَبةً للأولى ، لقوله : « أو [1] لكونه آخر مجاورٍ ما أميل (آخره)[2] طلبًا للتناسُبِ » ، فلا يَنزِّل هذا المثال على قوله ، وأما كلامه في التسهيل فالظاهر أنه قصد تناسبُ رءوس الآى بعضها لبعض ، نحو : (والضُّحَى . والليلِ إذا سَجَى . ما وَدَّعك رَبُّك وما قَلَى)[3] .. إلى آخره ، لا ما ذكر في هذا التفسير ، فإذًا تفسيرُ كلام الناظم بهذا فيه ما ترى .

والتفسيرُ الثاني كَتَب به إليَّ بعضُ الشيوخ ، ورأيتُه مذكورًا في بعض شُروح هذه الأرجوزة، وهو أنَّ مراده بتلا قولُ الله تعالى: (والقمرِ إذا تلاها)[4] قال : نبَّه بذلك ـ رحمه الله ـ على أنّ إمالة المناسبة لها صورتان : الأولى : أن يكون الموجِبُ قبليًّا ، وهو المراد بقوله : كعمادا .

والثاني : أن يكون بعديًا ، وهو المراد بقوله : تلا . قال : والأوَّلُ المُوجِب فيه متصل ، والثاني عكسه ، ويعني بالعكس الضدّ ، ومقصودُ هذا الشيخ ـ حفظه الله ـ أنَّ قلَ الله تعالى / : (والشمس وضحاها)[5] ، ليس في ضحاها مُوجِبٌ للإمالة من الموجبات المتقدِّمة ، فإنما أُميل لما وقع في الفواصل مع قوله : / ٨٠ /

(١) الأصل ، ت : ولكونه .

(٢) سقط من الأصل ، ت .

(٣) الآيات ١ ـ ٣ من سورة الضحى .

(٤) الآية ٢ من سورة الشمس .

(٥) الآية ١ من سورة ا لشمس .

(وَالقَمَرِ إذا تَلاَهَا) وما بعدها ، وموُجِبُ الإمالة فيها قائمٌ ، فأرادوا أن يُميلوا (ضُحاها) لتناسبُ رء وس الآي ، والموجبُ هنا بعدىٌّ منفصلٌ ، وهو (تلا) المشار إليه ، وفي « عمادا » قَبْلِيّ مُتَّصل ، فأشار إلى أن الممال للمناسبة قد تكون إمالتُه لمناسبة ما قبله ولمناسبة ما بعده . وأيضا قد يكون متصلا بالممال الأصلي ، وقد يكون منفصلاً عنه . وما قاله ـ أجلَّه الله ـ ممكن ، إلاّ أنّ عليه سؤالين طالبَينِ بالجواب عنهما :

أحدهما : أن إتيان الناظم بتلا مشيرا إلى الآية بعيدٌ جداً ، وقائم مقام اللغز الذي لا يُشعر به ، وليس وضعُ التعليم على هذا .

والثاني : أنَّ وجه الإتيان بالمثال أن يكون مما فيه ذلك الحكم المقرَّر ، وهو هنا إمالة المناسبة ، (وليس في تلا إمالة مناسبة ، فكان الأحقُّ أن يأتي بالضُّحى ، من قوله تعالى : (والشمس وضحاها)، لأنه الممال للمناسَبةِ)[1]، وإلا فيكون قد أتى بنوع من الإمالة وترك مثالها وأتى بمثال سببها . وهذا في غاية البعد . ويغلب (على)[2] الظن أن الناظم لم يقصده، فالأظهر أنَّ هذا التفسير غير مُخَلَّص .

والذي يَصِحُّ ـ والله أعلمُ ـ في تفسير هذا الموضع وجهٌ آخر ،وهو أن يكون قولهُ : « وتلا » إشارةٌ إلى نوع آخرَ من التناسُبِ ، وذلك أنه يُمَال للتناسب الألفُ ، وهو المشارُ إليه بعمادا ، ويُمال للتناسبُ الفتحة التي[3] التي قبل الفتحة الممالة ، وهي فتحة التاء من تلا ، فهو الذي أراد بالمثال ، وبيان ذلك أن

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : الذي .

الحركات تُمَال كما تُمَال الألف ، ومن الحركات ما يُمال لسبب موجب كما سيأتي[1] إثْر هذا بحول الله تعالى ، ومنها ما يُمال لغير سببٍ سوى المناسبة ، لكن مناسبته[2] للممال تارة تكون واجبة لأنها من حقيقة إمالة ذلك الممال ، كما إذا وقعت الفتحةُ قبل الألف كفتحة اللام في تلا ؛ إذ لا تتصوّر إمالة الألف إلا بإمالة الفتحة قبلها ، بل هي جزءٌ منها . ولم ينصَّ الناظمُ على هذه المناسبة لأنها معلومةٌ ضرورةً ، وتارةً تكون غير واجبةٍ ولكن على الجواز كإمالة فتحة التاء في تلا ، وهو موجودٌ في كلام العرب، ومن ذلك في القرآن الكريم (رَأَى) حيث وقع ، نحو : (رأى أيديهم)[3] و (رأى كوكبا)[4] ، قرآها بإمالة فتحتي الراء والهمزة معًا حمزة والكسائي وأبو بكر وابن ذكوان [5] ، وكذلك ورش ، لكنها عنده بينَ بين[6] ، وكذلك : (نأى بجانبه)[7] ، قرأ بإمالة النون والهمزة معًا الكسائي وخلف[8] ، ولا شكَّ أن إمالة هذه الفتحة الأولى لا موجب لها إلا المناسبة لإمالة الفتحة الثانية ، وبهذا المعنى وجهوا هذه القراءات، وهي دليلٌ على وجودها هكذا في كلام العرب ، وأما نحو : يريد أن يضربها وعَيْنها من إمالة فتحة ما قبل الهاء فليس من إمالة المناسبة الجائزة في اعتبار قياسهم ،

---

(١) الأصل ، ت : يأتي .

(٢) الأصل ، ت : مناسبة .

(٣) الآية ٧٠ من سورة هود .

(٤) الآية ٧٦ من سورة الأنعام .

(٥) الإقناع ٣٠٦ ـ ٣٠٧ .

(٦) في الإقناع ٣٠٨ : « وقرأ ورش الراء والهمزة بين بين في الجميع » يعني في المواضع التي لم تلق فيها (رأى) ألف ا لوصل في القرآن الكريم ، وهي ستة عشر موضعا .

(٧) الآية ٨٣ من سورة الإسراء .

(٨) الإقناع .

بل هي لاحقة بإمالة الفتحة قبل الألف لخفاء الهاء . ولذلك[1] لم يَعُدُّوا الهاء فاصلاً [2] كما تَقَدَّم . فعلى هذا التفسير يدخل له بالمثالين نوعا الإمالة التناسبية على الجملة ، وذلك من الفرائد الحسان التي قلَّ من ينبه عليها من النحويين / ، وهي ظاهرة الورود عليهم . ثم إن إمالة المناسبة لا يُقتَصَرُ بها / ٨١ / على هذين الموضعين فقط ، وإنما أتى [3] بهما تمثيلا مفيدا لما أراد في القاعدة المطلقة ، فحيث أميل للمناسبة على الحدّ الذي حدّه فيها ، فكلامه يشمل ذلك ، والحدُّ الذي حدَّه هو ما أشار إليه التمثيل من أن الألف تُمال لمناسبة الألف ، فعمادا من إمالة الألف للألف ، والفتحة تُمال لمناسبة الفتحة ، وتلا من إمالة الفتحة للفتحة .

وكان التقسيمُ العقليُّ يقتضي وجهين آخرين ، أحدهما : إمالة الفتحة للألف ، وذلك لا يكون إلا في الفتحة التي قبل الألف تليها أو بينهما الهاء . وقد نُبِّه على معنى ذلك . والثاني : عكس هذا ، وهي إمالة الألف للفتحة وهذان الوجهان لم يَذكُرْهما الناظم ، أما الأول فلما تَقَدَّم ، وأما الثاني فعلى جعل التمثيل يقوم في هذا النظم مقام التقييد يخرج من مفهومه عدمُ اعتباره ، وأنه لا يجوز ، وهذا هو المنصوص لسيبويه حيث ذكر أن قولك : مِن المُحَاذَرِ ، تمال فيه فتحة الذال لكسرة الراء . ثم قال : « ولا تقوى - يعني الكسرة - على إمالة الألف ، لأن بعد الألف فتحًا وقبلها ، فصارت الإمالة لا تَعمل بالألف شيئًا ، كما أنك تقول : حاضِرٌ ، فلا تميلُ ، لأنها من الحروف المستعلية » ، قال :

---

(١) الأصل : وكذلك .

(٢) الأصل ، ت : أصلاً .

(٣) س : مَثَّل .

« فكما لم تُمل الألِفَ للكسرة كذلك لم تُمِلْهَا لإمالَةِ الذَّالِ »[1] هذا نصُّ سيبويه وتعليلهُ ، وقد خالف ابن خروف في هذا فَزَعَم أنَّ من أمال ألف « عمادا » للمناسبة أمال ألف « المحَاذَرِ » لإمالة الذال ، قال : وهو قياسه . وهذا خلافُ قولِ سيبويه ، وكان سيبويه جعل الفتحة في ذلك فاصلةً وإن كانت ممالة ، كما كانت الضَّادُ في « حاضر » فاصلة وإن كانت مكسوروة وكأنَّ الراء المكسورة ليست تقوى في جَلْبِ الإمالة إلاَّ على ما يليها قال ابن الضائع : لا ينبغي أن يقاس إمالة الفتحة للألف بإمالة الألف للألف ، (لأن إمالة الألف أقوى من إمالة الفتحة ثم حكم أن إمالة الألف للألف)[2] إنما هي إمالةُ لإمالتي الألف والفتحة التي قبلها ، بخلاف إمالة الفتحة فإنها إمالة لفتحة وحدها ، وإمالةٌ لإمالتين أقوى من إمالةٍ لإمالةٍ واحدةٍ . وبذلك ظهر ضعفُ قياسِ ابن خروف ، فالصحيح إذًا ما ذهب إليه سيبويه ، وهو الذي أشار إليه الناظم ، فإذا ثبت هذا كان كلام الناظم ، إنما قُصِد به تبيين النوعين المذكورين ، وهما إمالةُ الألِفِ للألِفِ، أو الفتحة للفتحة (فيخرج عنه إمالة الألف للفتحة كما ذُكِرْ)[3] .

* * *

وَلاَ تُمِلْ مالَمَ يَنَلْ تَمَكُّنا   دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ «ها» وغَيْر «نَا»

هُنا أَخَذ في بيان ما يُمال من الكَلِم مما لا يُمال ، ويعنى أنّ الإمالة إنما تكون في الكلم المتمكنّة ، وأما غير المتمكنة فلا تدخلُها الإمالة ، ولا يجوزُ لك أن تُميل شيئًا منها بالقياس دون أن تسمع ذلك فيها ، إلا في إسمين غير متمكنين

(١) الكتاب ٤ / ١٤٢ .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من س .

فإن الإمالة تدخلهما قياسًا ، وهما : « ها » الذي هو ضمير الغائبة ، و« نا » الذي هو / ضمير المتكلّم ومعه غيره . هذا ما قال على الجملة ، وأما على التفصيل فيشتمل على مسائل :

إحداها في مُراده بالتمكُّن ، وهو عند النحويين وَصْفٌ من أوصاف الأسماءِ ، والمراد به الإعرابُ ، فإذا قالوا : الأسماء المتمكِّنة ، فإنما يُريدون المعربةَ التي لم تُشْبِهِ الحرف كزيدٍ وعمروٍ ، وقد تقدَّم ذلك . وإذا ثبت هذا فما في قوله : « ما لم يَنَلْ تَمكُّنا » واقعةٌ على الاسم دون الفعل والحرف ، عَيَّن ذلك لفظ التمكّن ، وإذا كان كذلك وَرَدَ على الناظم سؤالٌ وهي المسألة الثانية :

وذلك أنْ يُقال : إذا كان قد اقتَصَر على الاستثناء من الأسماء فقد نَقَصه أن يُبَيّن حكم الحروف والأفعال في الإمالة ، فإن السامع إذا سَمِع استثناءَ ما لم يتمكَّنْ من الأسماءِ عن حكم الإمالة جرى الوهمُ إلى الحروفِ وإلى ما تصرَّفَ من الأفعالِ أو لم يتصرَّفْ ، فإن عدم التصرّف (في الأفعال)[1] نظير عدم التمكن في الأسماء ، والحروفُ أيضًا قد تتوّهم فيها الإمالة وقد لا تُتَوهم ، وإذا كان كذلك صار كلامُه غَيْر مُوفٍ بالمقصود .

والجواب : أنه إنما تعرَّض[2] هنا للأسماء خاصة ، وللاستثناء منها ، وأما الأفعال والحروف فقد ظهر من أمثلته المتقدِّمة وكلامه في الباب مقصدُه فيهما من إدخالِهِ أمثلة الأفعال في القواعد القياسية وعَدَم ذِكْرِ الحروف رأساً فلمَّا لم يستثن من الأفعال شيئًا على دخول الجميع في حكم الإمالة مطلقا إذا وُجِدَتْ أسبابها كعسى ، فإنه فعلٌ ممالٌ وإن لم يتصرّف ، فَعَدَم الاستثناء منه

---

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : يعترض .

صحيح ، ولما لم يذكر من الحروف شيئًا دَلّ على خُروجِها رأسًا . وأيضًا فإنما امتنع الاسم غير المتمكن من الإمالة لشبهه بالحرف ، فأحرى أن لا يكون في الحرفِ إمالة ، ولأنَّ الإمالة نوعٌ من أنواع التصرُّفِ في الكلمة ، ألا ترى أن الألف تصيرُ كالمقلوبة إلى الياء ، والقلبُ تصرُّفٌ ، والتصرُّف غير داخل في الحروف على ما سيذكره (بعد) [1] في قوله :

حَرْفٌ وشِبْهُهُ من الصَّرْف بَرِي [2]

فإذا ما أُميل من الحروف إنما أُميل شذوذا ، كامالتهم « يا » التي للنداء، وبَلى ، ولا في قولهم : إمّا لا فافْعَل كذا . وإنما احتاج إلى ذكر الأسماء فقط فبيّن أنها على قسمين ، وهي :

المسألة الثالثة [3] :

مُتمكِّنٍ ، وغيُر متمكِّنٍ ، فالمتمكِّن هو الذي تدخله الإمالة مطلقاً ، وغير المتمكّن أصلُه لا يُمال مطلقا من حيث كانت الإمالةُ نوعًا من التصرُّفِ ، والحروفُ وما أشبهها لا يدخلها تصرّف ، لكن وَقَعتِ الإمالة فيها على وجهين ، مُطردةٍ وغير مُطَّردة ، فأما المطَّرِدةُ ففي الاسمين المذكورين ، وهما: ها[4] ، ونا، فاحتاج إلى ذكرهما وأنَّ الإمالة فيهما مُطَّرِدَة ، وهذا مما تأكّد عليه ذكرُه ، من جهة أنها فيهما كثيرة ، وذكر مع ذلك بالقصد الثاني ما جاءت فيه الإمالةُ غير المطردة فقال : ولا تُمِلُ كذا ... إلى آخره . ويعني أن غير المتمكن سوى الاسمين مُتَلَقّى إمالته من السماع ، وليس لأحدٍ أن يقيسها فيه . ومثال ما جاء

(١) ليس في س .

(٢) وهو أول بيت في باب « التصريف » الآتي قريبا .

(٣) الأصل : الثالثة .

(٤) الأصل : وما .

من ذلك : ذا ، التي للإشارة ، أمالوها لأنها أشبهت بتثنيتها وجمعها وتصغيرها المتمكن ، فكأنّ ألفَها منقلبةٌ ، وأمالوا [1] أيضا (أنىً) [2] نحو قوله تعالى : (أَنَّى لَكِ هَذا) [3] ، وقوله : (أَنَّى شِئْتُم) [4] : قال سيبويه : « لأنَّ أَنَّى تكون مثل أين ، وأين كخَلْفَكَ » . قال : وإنما هو اسم [5] صار ظرفًا فقرب من عطشى » [6] ، وأمالوا أيضًا متى نحو قولك : متى قيامُ زيد ؟ وذلك لأنها ظرف ، فجرت مجرى الظروف المعربة ، فَعُومِلت مُعامَلة فتى [7] ، وأمّا : با ، تا، ثا فهي وإن كانت تشبه الحروف فإنها إلى المتمكن أقربُ ، لأنها إنما تكون كذلك على حرفين (في حالة الوقف) [8] ، وحين جرت مجرى الأصوات لإفرادها واستعمالها كذلك دون تركيب، فَعُومِلت من هذه الجهة معاملةً الحروفِ، فإذا وَقَعَتْ في الكلام مركبة جرت مجرى سائر الأسماء فقلت: ياءٌ ، وتاءٌ، وثاءٌ ، وراءٌ. ونحو ذلك . فهي في حالة الوقف أقرب إلى نحو : واحدْ ، اثنانْ ، ثلاثةْ ، وشِبْه ذلك ، مما هو مقوفٌ قابل للتصرّف بوضعه [9] حالة التركيب ؛ ألا ترى إلى قولهم في الثلاثي منها : دالٌ ، ذالٌ ، لامٌ ، كافٌ . ولا شكَّ أن هذه مثل : واحد، اثنان . فتكون في قبول الإمالة مثل المتمكنة [10] ، وقال ابن جني : « إنما

---

(١) الأصل : وأمالوها .

(٢) سقط من الأصل ، س .

(٣) الآية ٣٧ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ٢٢٣ من سورة البقرة .
هذا وانظر الإقناع في إمالة (أنىّ) ٢٩٧ ، ٣٠٠ ـ ٣٠١ .

(٥) الأصل : أيم .

(٦) الكتاب ٤ / ١٣٥ .

(٧) الأصل : متى .
وانظر في إمالة متى الاستكمال لابن غلبون ص ٢٨٣ وما بعدها ، وشرح الشافية للرضى ٢٧/٣ .

(٨) سقط من س .

(٩) الأصل : فموضعه .

(١٠) انظر التكملة ٢٢٨ .

دخلَتْ فيها الإمالةُ من حيثُ دخلَتْ بلى ، وذلك أنها شابهَتْ بتمام الكلام واستقلاله بها وغناها عما بعدها الأسماءَ المستقلّة بنفسها ، فمن[1] حيث جازت إمالة الأسماء كذلك أيضًا جازت إمالة بلى ، ألا ترى أنك تقول في [جواب] [2] من قال لك: ألم تفعل كذا ؟ : بلى . فلا تحتاج بلى لكونها جوابًا مستقلاً إلي شيءٍ بعدها ، فلما قامت بنفسها وقَوِيت لَحِقت في القوة بالأسماء في جواز إمالتها ، كما أميل نحو : أنىّ ومتى . وكذلك أيضًا إذا قلت : ألف ، با ، تا ، قامت هذه الحروف بأنفسها ولم تحتج إلى شيءٍ يُعَرِّبها[3] ، ولا إلى شيءٍ تَتَّصلُ [4] في اللفظ به ، فتضعُف وتلطفُ لذلك الاتصال عن الإمالة المُؤْذِنَة [5] بقوة الكلمة وتصرّفها » . قال: « ومما[6] يُقَوِّى ذلك ما رَوَينا عن قطرب أن بعضهم (قال)[7] : لا أفعل . فأمال لا ، وإنما أمالها لَمَّا كانت جوابا قائمةً بنفسها ، فَقَوِيت بذلك ، فَلَحِقتْ بالقوة باب الأسماء والأفعال ، فَأُمِيلَتْ كما أميلا [8] ، هذا وجه إمالتها وهي حروف هجاء » [9] انتهى ما قاله ابن جني .

فإن قُلت : فمن أىِّ قسمٍ تُعدُّ إمالة هذه الألفات ، وهي قولهم : با ، تا ، ثا ، را ، طا ، ظا .. إلى آخرها ، أمِنْ قسم المتمكن الذي إمالته قياسٌ فيكون (دالخلاً) [10] في إمالة الأسماء المتمكنة ، أم من قسم غير المتمكن فتكون من الأسماء التي استثناها الناظم ؟

---

(١) س : من .

(٢) عن سر الصناعة .

(٣) الأصل ، ت ، وسر الصناعة : بعدها .

(٤) في سر الصناعة : « ولا إلى شيء من اللفظ تتصل به» .

(٥) الأصل : المودية لقوة .

(٦) الأصل : وإنما . ونص سر الصناعة : « ويؤكد ذلك عندك ما رويناه عن قطرب من أن .. » .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) الأصل : أميل .

(٩) سر الصناعة ٧٩٤ ــ ٧٩٥ .

(١٠) مكانها في الأصل : قياسًا .

فالجواب : أنها تدخل له في قسم غير المتمكن ، لأنها عنده من حيث استعملت استعمال الأصوات ووَضعت وَضْعَها لا يدخلها (اشتقاقٌ) [1] ولا تصريف ، ولا تُوزَن ، ولا يدخلها من هذه الأحكام ما يدخل المتمكن ، صارت كغير المتمكن من الأسماء . وَيُبَيِّن ذلك أنّ إمالتها لِغَير مُوجب ، إذ ليست الألفات (فيها)[2] على رأيه بمنقلبةٍ عن شيء فضلاً عن أن تكون منقلبة عن /. ياء فتمال لذلك ، بلى هي كَلاَ وما ونحوهما ؛ ولذلك جعل الفارسي [3] القياس فيها بعد التركيب أن تكون من باب : طويت وشويت ،لا من باب : حييتُ ، وإن سمعت فيها الإمالة لأنها لا تدلُّ على أصْلِ الألف ؛ إذْ ليس لها أصلٌ غير ما ظهر من لفظها . وسيأتي لهذا ذكرٌ في التصريف ، إن شاء الله .

ووجه ما اطَّرد في ها ، ونا من الإمالة أنهما ضميران متصلان ، فقاما بما اتَّصلا به مقام الجزء منه ؛ ألا ترى أنَّ سبب إمالتهما إنما يُوجد أبدًا بما اتصلا به فصار (قولك) [4] : مِنْها ومِنّا كَسِرْبال ، وبِهَا وبِنَا كِعَماد ، والإمالةُ فيما اتَّصلا به مُطَّردة ، فكذلك ما كان كالجزء منه . وهذا ظاهر .

ولما أتمَّ الكلام على كُلِّياتِ الإمالة في الألِف ، أخذ يذكرُ الإمالة ، حيث وقعت منفردةً عن الألف ، وذلك الحركات ، فقال :

والفَتْحَ قَبْل كَسْرِ راءٍ في طَرَفْ   أَمِلْ كَلِلأَ يْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ
كَذَا الّذِي تليه هَا التأْنيثِ فـي   وَقْفٍ إذا مَـا كـانَ غَيرَ أَلِفِ

---

(١) سقط من الأصل
(٢) سقط من س .
(٣) انظر شرح الشافية للرضى ٣ / ٧٥ .
(٤) سقط من الأصل ، ت .

فاعلم أن الحركاتِ ثلاثٌ ، وهي : الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ ، أما الكسرة فخارجةٌ عن قَصْدِ الإمالة ، لأنَّ الإمالة من حقيقتها ، وغيرُها من الحركات إذا أُميل فإنما يُنتحَى به نحوها ، فلا يصحُّ دخولُها هنا . وأما الضمةُ والفتحةُ فهما اللَّتان يُمكِنُ ذلك فيهما ، بأن يُنَحى بهما نحو الكسرة ، كما نُحِيَ[1] بالألف نحو الياء . وقد ذكر الإمالة فيهما النحويُّون ، لكنَّ الناظم هنا لم يَذْكُرْ للضَّمة إمالة ، بل أفرد الفتحةَ بالذِّكر ، فَيُسأَلُ : لِمَ تركها (هنا)[2] ، وقد ذكرها هو وغيرُه ؟ ويُجابُ عن ذلك بأنَّ الإمالة فيها نادرة ومستنكرة في القياس ، قال ابن جني : (إنَّ)[3] ذلك قليل مستنكر[4] ، ألا ترى إلى كثْرَةِ قِيلِ وغِيُض ، وقلّه نحو : مَذْعُورٍ وابن بِوُر[5] . وقال الفارسيّ : إنّها إمالةٌ ، ما كانت تَجِبُ في القياس كما تجب إمالة الفتحة نحو الكسرة في نحو :من الضَّرَر ، لأن الضمة لا تَقْرُب من الكسرة كما تُقارِبها الفتحة ، وتَقْرُب الفتحة من الكسرة كما تَقْرُب الياء من الألف ، ولا تَقْرُب الضمة كما لا تقرب الواو ، لأن الذي فَعَل ذلك فَعلَه كما قال مِغِيرة[6] ، فأتبع الكسرة الكسرة ، فكما أن الكسر هنا ليس بقياس كما كان نحو شِعِير ورِغِيف قياسا[7] ، وإنما هو على حَدّ أَنْبُؤُكَ

---

(١) س : ينحى .

(٢) سقط من س .

(٣) عن ك .

(٤) في سرّ الصناعة : مستكره .

(٥) سر الصناعة ٥٤ . ويريد أن إمالة الكسرة في نحو قيل وغيض إلى ا لضمة كثير ، وأما إشمام الضمة ا لكسرة في مذعور وابن بور فهو قليل ، وفي اللسان (بور)عن ابن سيده : « وابن بور حكاه ابن جني في الإمالة ، والذي ثبت في كتاب سيبويه ابن نور ، بالنّون ، وهو مذكور في موضعه » هذا والذي ثبت في طبعة الكتاب ١٤٣/٤ : « ابن ثور » ، بالثاء ، ونُبِّه في الحاشية إلى أن في بعض المخطوطات : نور .

(٦) يريد المغيرة . انظر الكتاب ٤ / ١٠٩ ، ٢٧٣، وشرح ا لشافية للرضي . ٤١/١ ، ولسان العرب : غور .

(٧) شرح الشافية للرضى ٤٠/١ .

وأجُوءُ ك [١] ، كذلك إمالة الضمة في المُنْقُر [٢] نحو الكسرة على حدّ قلب الضمة كسرة في مِغيرة ومِنْتين [٣] ، وكذلك لو كانت إمالة واو . ثم نَظَّر هذه المسألة بإمالة الضمة نحو الكسرة في رُدَّ ، و(أنَّ)[٤] ذلك للدلالة بالإشمام على بناء الفعل للمفعول لا للمشاكلة بين الصورتين كَشِعِير ومن الضرر ومِنْ عمْرو . هذا ما قاله الفارسي في التذكرة من عدم كون هذه الإمالة على القياس ، فَبِحَقٍ أن يترك الناظمُ ذِكْرَها .

ثم نَرْجع إلى كلام الناظم ، فاعلَمْ أنّه ذكر لإمالة الفتحة سببين ، أحدهما: وقوع راءٍ مكسورة بعدها . والثاني : وقوع هاء التأنيث الموقوف عليها / بعدها. / ٨٥ / ولم يذكر سببا ثالثاً هنا ، لأنه قد ذكر قبلُ فيها إِمالة المناسبة . وقد تقدّم بيان ذلك . وابتدأ بِذِكْر وقوعِ الراءِ المكسورةِ بعدها فقوله[٤] : « والفتحَ قَبْلَ كسرِ راءٍ في طَرفْ ، أمِلْ » [٥] ، الفتحَ [٦] : منصوبٌ على المفعوليَّةِ بأَمِلْ ، وقَبْلَ : متعلِّق باسم فاعلٍ محذوفٍ هو حالٌ من الفتح . وفي طَرَفْ : في موضع الصفة لراءٍ . والتقديرُ : أمِلِ الفتح كائناً قبل كسر راءٍ متطرّفةٍ ، ويعني أن الفتحة تُمالُ إذا وقعَتْ قبل راءٍ مكسورة واقعة في طرف كلمة، أي: في آخرها. وقد أشعر هذاالكلامُ بأن العلّة في إمالة الفتحة الكسرةُ الواقعة على الراءِ مركبةً من

---

(١) يريد : أُنْبِئك وأجيئك . انظر الكتاب ٤ / ١٠٩ ، ١٤٦ ، وشرح الشافية للرضى ٤١/١ ، ولسان العرب: نبأ .

(٢) المنقر : الركيَّة ا لكثيرة الماء ، ويقال فيها بكسر الميم . انظر الكتاب ٤ / ١٤٣ ، واللسان : نقر .

(٣) يريد : مُنْتن ، بضم الميم . انظر الكتاب ٤ / ١٠٩ ، ٢٧٣ ، وشرح الشافية للرضى ٤١/١ .

(٤) سقط من س .

(٤) س : بقوله .

(٥) س : قبل .

(٦) الأصل : ذا الفتح .

شيئين ، أحدهما : الكسرة ، وقد تَقدَّم في أحكام الألف كونُها علةً أيضًا ، والثاني : كونُها في راءٍ لا في غيرها ، ويتبيَّن معناها في تفصيل الكلام على القيود المتعلقة بهذا النظم ، وهو في هذه المسألة قد اشتمل على قيود . :

أحدُها : كونُ الفتحة الممالة قبل كسرٍ وهذا [١] القيدُ يُعْطي شَيْئَين ، أحدهما : أنَّ الكسر إنما يكون علَّةً في إمالة الفتحة إذا كان بعد الفتحة والفتحةُ قبله ، فلو كان الكسر متقدِّما والفتحة بعده لم تَجُزْ إمالةُ الفتحة ، كما لو قُلْت : مررت بِبَقَرِ جَعْفر ، فلا تميل فتحة الجيم . والثاني : كونُها متَّصلةً بالكسر ليس بينهما فاصل ، لأن هذا هو السابق للفهم من قوله : « والفتح قبل كسرِ راءٍ » ، وأيضًا لو كان على إطلاق القبلية سواءٌ أكانت مع فصلٍ بينهما أم لا لم يكن لذلك في كلامه حدٌّ محدود ، فيختَلُّ [٢] وضعُ المسألة ، فلا بُدَّ من فهم الاتصال من كلامه ، وعلى هذا فلو كانتِ الفتحة غير مُتَّصلةٍ بالكسر (لم تُمَل) [٣] على مُقْتَضَى مفهوم كلامه ، كما إذا قلت : من عَمْرو ، ومن صَدْرِ ، ومن ظَهْرِ . وما أشبه ذلك ، كلُّ هذا لا يُمالُ عنده ، وكان ذلك لِبُعدِ الفتحة من الكسر ، فلا تَقْوَى الكسرةُ على إمالتها .

والقيد الثاني: كون الكسر في راءٍ ، وذلك قوله: « قبلَ كسرِ راءٍ » فَنَسب [٤] الكسر إلى الراءِ فَدَلَّ على أنَّ غيرها من الحروف المكسورة بخلافها ، كما إذا قُلْتَ : من السَّلَفِ ، أو مِن السَّلَم ، أو مِنَ العَمضلِ ، أونحو ذلك ، فلا تميل مثل ذلك . والراءُ هي التي اختَصَّ بها هذا البابُ ، لما فيها من التكرير ، فكأنَّ الكسرة [٥] فيها كسرتان ، فَقَوِيت على إمالة الفتحة قبلها لأجل ذلك ،

---

(١) الأصل ت : « كسرِ هذا » دون واو العطف .
(٢) الأصل : فيحتمل .
(٣) سقط من س .
(٤) الأصل : فينسب .
(٥) الأصل : الكسر .

كما أمالوا لأجلها الألف ، لأن الفتحة من الألف . قال السيرافي : الراء في باب الإمالة حَرْفٌ لا نظير له للتكرير الذي فيه ولاختصاصه بأحكام يَنْفَرِدُ بها ، منها ما انفَردَ به في هذا الباب من إمالة ما قبله إذا كان مكسوراً وقبله فتحة ، ومن جواز الإمالة من أجله فيما تمنعُ حروفُ الاستعلاء من إمالته . انتهى معنى كلامه ، فالراء لها اختصاصٌ بهذا المعنى . وهو مما اختُصَّت به في هذا الباب بخلاف غيرها من الحروف .

والقيدُ الثالثُ : كونُ الراءِ متطرفةً ، أى في آخر الكلمة [1] . وهذا القيدُ فيه شيئان ، أحدهما: أنها إذا كانت متوسطةً فلا تُمالُ لأجلها وإن كانت مكسورة . فلو قلت : هو مشترِكٌ ، أو مكترِثٌ ، أو محترِفٌ ، أو نحو ذلك ، لم تُمِلِ الفتحة لأجل الراء . وكذلك إن كانت أوَّلاً ، لأن المتطرف عندهم هو الذي في آخر الكلمة ؛ فإذا قلت : « عملت عملَ رِبَاح / ، لم تُمِلِ فتحة اللام على / ٨٦ / مُقْتَضى كلامه . والثاني : كونُ الراء متصلةً مع ما قبلها في كلمةٍ واحدةٍ ؛ إذْ لا تكون الراءُ في آخر كلمةٍ إلا ما قبلها من نَفْسِ تلك الكلمة ، فلو كانت منفصلة نحو : عَمَلَ رباح ، أو خَبَط رِيَاش ، أو نحو ذلك فمقتضاه ألاَّ تميل . هذا ما يحتمله الشرح ، ومثال ذلك قولك : من[2] البَقَرِ ، ومن الكِبَرِ ، ومن الصغَرِ ، ومِنَ العِبَرِ ، ومن المُحاذَرِ ، ومن الأكبَرِ ، والأصغَرِ . مَثَّل الناظم ، بقوله : « لِلأَيَسرِ » ، إلاّ أنه معترَضٌ من أربعة مواضِعَ :

أحدها : أنَّ شرط الاتّصال [3] خطأ ، أعني اتّصال الفتحة بالراء المكسورة ، فإن النحويين قد أجازوا الفصل بينهما (بحرف) [4] ساكنٍ أوْ

---

(١) الأصل ، ت : كلمة .

(٢) الأصل : في .

(٣) الأصل ، ت : الانفصال .

(٤) سقط من الأصل .

متحرِّك ، لكن بشرط أن يكون صحيحا ، فالساكن نحو : من عَمْرو ، ومن بَكْر ، ومن بَدْرِ . وما أشبه ذلك ؛ قال سيبويه : « وتقول من عَمْرو ، فتميل العين لأنّ الميم ساكنةٌ » . ثم قال بعد هذا : « وقالوا [1] : خَبَط الرِّيف ، كما قالوا : من المطر » [2] ـ يعني فلم يعتبروا الفاصل (الساكن) [3] والمتحرك نحو : من حَذِرِ ، ومن أَشِرِ ، ومن نَهِر . وما أشبه ذلك . وحكى سيبويه عن العرب : رأيت خَبَطَ فِرِنْدٍ ، ممالاً ، كما قالوا : من الكافرين [2] ، فأمالوا . فإذا كان جائزًا في المنفصل فهو في المتّصل أجوز . وقد أجاز المؤلف في التسهيل [4] الإمالة مع الفصل بالساكن الصحيح ، فأمَّا لو كان الساكن ياءً فلا تجوز الإمالة ، فلو قلت : مررت بَعيْرٍ أو بِخَير أو بِدَيْر ، لم يُمِلْ ؛ لأنّ تقريب الفتحة من الكسرة يخفيها مع الياء ، كما أن الكسر نفسه في الياء أخفى . هذا تعليل الكتاب ، وهو ظاهر . فما أشار إليه الناظمُ من اشتراط الاتصال لا يَنْهَضُ إذًا .

والموضع الثاني : اشتراطه أن تكون الرَّاءُ متطرِّفة في آخر الكلمة ، فإنه غير مشترط عند النحويّين ، وقد أجازوا أن تميل نحو :عملت عَمَل رِياح ، ورأيتهم أحسن رجال ، ورأيت خَبَط رياح . وكذا قولهم : رأيت خَبَط فِرِندٍ . نص سيبويه وغيره على صحة الإمالة في هذا . وأيضًا فما المانع من إمالة نحو : مشْترك ومعتَرِف وقد وُجِد سببُ الإمالة فيه . ويدلُّ على صحة الإمالة فيه أن سيبويه جعل قولهم : من الشَّرِق [5] ، مما مَنَعتِ القافُ فيه إمالة الشين ، وما

---

(١) في النسخ : وقال ، والمثبت عن الكتاب .

(٢) الكتاب ١٤٢/٤ ـ ١٤٣ .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) التسهيل ٣٢٦ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

ذاك إلا لمنعها ما كان جائزًا ، ولو لم تَجز إمالة مثل هذا مع فَقْدِ المستعلى لم يكن لتمثيله بهذاالمثالِ معنًى ، بل كان يُمَثِّل : من سَفَرِ قاسم ، ونحوه من المنفصل .

والموضع الثالث [1] : اشتراطُ ما ليس بمشتَرَط في صحة الإمالة ، وهو وجودُ الراء . وقد وقع في التذكرة للفارسيّ ما نَصُّه : سألتهُ [2] فقلتُ : كيف مَثَّل سيبويه في باب ما يُمَال من الحروف لوقوع الراءِ بعدها مكسورةً ، فاعتزَمَ على الراء في التمثيل دون غيرها ، وكررّ المسائل وأطالها على ذلك ؟ فقال : لأنَّ في الراء من تكريرها الصوت ما ليس في غيرها ، فلذلك وضع يده عليها . قلت له : ولم احْتِيج في باب الحروفِ الممالة الحركات إلى قوة ذلك المعنى حَتّى جاء بالراء لقوّتها بالتكرير ، وأنت وهو جميعاً تُنزِلان الفتحة هنا مَنْزِلة الألف ، وأنت قد تُميل الألف للكسرة من غير راءٍ نحو : سالم ونَابِلٍ ، فإذا جاز أن تُميل الكسرة في / غير الرَّاء الألِفَ ، فهلاّ جاز أيضًا أن تُمِيل الفتحة ؟ بل هَلاّ كان / ٨٧ / ذلك في الفتحة أحسنَ لقلّتها عن الألفِ ، فإذا أثَّرت في الأقوى كان تأثيرها في الأضعف أحرى ؟ فَهلاَّ قيل من سَلْمٍ ومن كَعْبٍ كعَمْرو ؟ فقال : القياسُ يجيزُه ، ولكنه قدَّم ا لراءَ لقوّتها . قلت : فَيُؤَكِّد ما قُلْتَه اعتذارُه من ترك إمالة فتحة تاءِ تَحْسِبِ ونحوها ولا راء هناك . قال : نعم . انتهى ما ذكره ، وهو نصٌّ على صحة الإمالة فيما ليس فيه راءٌ ، وقد نسَبَه لسيبويه . وله في موضع آخَرَ من التذكرة ماله إشعارٌ بهذا ، فكيف يجعلُ الناظمُ الراء شرطًا في هذه الإمالة ؟

(١) سقط من س بعد كلمة « الثالث » هذا الموضع ، وذكر مكانه الموضع الرابع .
(٢) الأصل : ساكنة .

والموضع الرابعُ : أنه لم يَذْكر حُكْمَ حرفِ الاستعلاء هنا ، وقد كان من حقّه ذلك ، لأن للرَّاء [1] المكسورة في هذا الموضع مع حرف الاستعلاء حالين ، حالٌ يكفها فيه عن تسبيب [2] الإمالة ، وذلك إذا وقع حرفُ الاستعلاء بعدها ، نحو : من الشَّرِق [3] ، ومن الفَرِق ، إذا قيل ، فلا تُميل هنا فتحة الشين والفاء، إذْ يلزم فيه التصعُّد بعد التسفُّل ، وقد تقدم استكراهم لها . وحالٌ لا يكفّها فيه عن التسبيب [4] ، وذلك إذا اوقع قبلها نحو : من البقَرِ ، ومن النظَرِ ، ومن البطَرِ، ومن البَخَرِ ، ومن الصِّغَر ، ومن البَصَرِ ، ومن الحَضَرِ . وما أشبه ذلك ، فالإمالةُ هنا جائزةٌ ، ولا أَثَر هُنا لحرفِ الاستعلاء .

والجوابُ عن الاعتراضِ الأوَّل أن يُقال : لعلَّ مذهبَه وقفُ المنفصل بحرفٍ على السماع ، لأنه سببٌ بعديٌّ ، فهو أضعفُ كما كانت الكسرة البعديّة لاتقتضى الإمالة ، (عنده إلا مع الاتصال ، هذا في الكلمة الواحدة ، وأما إذا كانت الراءُ في كلمة أخرى فمذهبه فيه عدمُ الإمالة) [5]، وذلك حيث قال: « ولا تُمِلْ لِسَبَب لم يَتَّصِلْ » ولا شك أن مثل هذه المسألة داخلٌ تحت ما ذكر ؛ إذ لم يُقَيِّد أَلِفًا من فتحة ، فيُحْمل على كلّ ما ذَكَر في الباب من الأسباب والمسببات. وقد تقدَّم بيانُ هذا المذهب في موضعه . ونحو هذا يجاب عن الرابع ، فإنه قد ذكر ما يكفّ من حروف الاستعلاء وما لا يكفّ ، و وتقدَّم أنَّ المستعلىَ إذا تقدَّم على الراء المكسورة لا يمنع كقارب وخارج . وقد نزَّل سيبويه هذه الحروفَ هنا

---

(١) الأصل : الراء .

(٢) الأصل ، ت : تسبب .

(٣) الأصل : الشرف . انظر الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٤) الأصل : التسبب .

(٥) سقط من الأصل .

منزلتها [1] إذا كانت قبل الألف وبعد الألف راءً ، وأما إذا تأخَّر فأنه يكفُّ السبب كما قال في: فارق ، وناعق . فكذلك ههنا، فلم يترك ذكر ذلك إهمالاً له ، وإنما تركه اختصاراً التقدُّم ذكره . وعلى هذا لا إشعار للمثال بمخالفة مع النصِّ على الحكم الصحيح ، ومن ههنا نقول أيضا : إذا كانت الفتحةُ على راءٍ والكسرة على راءٍ ، فلا بدَّ من الإمالة ، وإنما ذلك لأنَّ الراءَ المكسورة تمنع الراء وإن انفتحت عن كفِّ الإمالة ، فتميل نحو : بِشَرَرٍ ، ومن الضَّرر ، ومن السِّرَرِ [2] ، ونحو ذلك ، وهو منصوصٌ عليه في صحّة الإمالة عند النحويين .

وأما الثاني فإنَّ غالب الإمالة هنا مع تطرُّفِ الراءِ ، فلعلّه رأى أن ما كانت الراءُ فيه متوسطة (مما) [3] لا يبلغُ مبلغَ القياس عليه ، فأخرج عن المقيس باشتراط التطرف .

وأما الثالث فالذي ذكر السيرافي أنَّ ذلك مختصّ (بما فيه الراء) [4] ، ولذلك فسَّر هو وابن خروف مسألة « تحسبُ » على أنها ليست من الباب، وإنما هي من باب كسر حرف المضارعة ، وإنما نُقِل أنها / من باب الإمالة عن / ٨٨ / الفارسيّ ، فالناظم جرى على معهود كلامِ الناس وظاهرِ مَساقِ [5] سيبويه وتبويبه وكلامه .

---

(١) س ، ك : بمنزلتها .

(٢) السُّر ـ بالضم والكسر ـ والسِّرَر ـ بكسر ففتتح ـ والسِّرار ـ بالكسر : خط باطن الكف والوجه والجبهة

(٣) ليست في س .

(٤) عن س ، ك .

(٥) الأصل : سياق .

وقولُه : « مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ » من تمام التمثيل ، فللأيسر متعلِّق بِمِلْ فِعْلِ الأمْرِ من مَالَ يميلُ ميلاً ، وهو على حَذْفِ الموصوف ، أي : مِلْ للأمر الأيسر ، وهو بمعنى الأخف . وتُكْفَ : جوابُ مِلْ ، وهو من كفيته مَئُونة كذا ، أي : رفعتُها عنه . والكُلَفْ : جمع كُلْفةٍ ، وهي المشقة في الشيء ، والتكليف منه ، فكأنّ الناظم أتى في ضمن تمثيله بحكمةٍ ، يريد : مِلْ للأمرالأيسر الذي لا تكبر مئونتُه تَرْتفع عنك[1] المشقة والتَّعب (فيه)[2] ، وهي حكمةٌ جارية في كل أمرٍ من أمور الدنيا والدِّين .

ثم قال : « كذا الذي يليه ها التأنيثِ في وَقْفٍ » . هذا هو السبب الثاني من أسباب إمالة الفتحة ، وهو وقوع هاءِ التأنيث بعدها . و« الذي » : يحتمل أن يكون صفةً حذف موصوفها لتقدّم[3] ذكره ، وهو الفَتْحُ ، ويعني أنّ الفتح[4] الذي يَقَعُ قبل هاء التأنيث في الوقف يمالُ أيضًا كما يمال إذا وقع قبل راء مكسورة . ويحتمل أن يكون الموصوفُ هو الحرفَ على ا لجملة ، كأنه قال : كذا الذي يقع قبل هاء التأنيث . ويدلُّ على هذا قولُه بعد : « إذا ما كان غَيْر أَلِفْ » ، فإنما الظاهر أن يكون الاستثناء من الحرف[5] الموصوف بالذي ، وهذا المحملُ[6] هو الظاهر ، لأنّ ضمير « كان » لا بدَّ أن يعود على مذكور ،

---

(١) ك : منك .

(٢) ليست في س .

(٣) س : لتقدير .

(٤) الأصل : للفتح .

(٥) الأصل : الحروف .

(٦) الأصل : المحل .

وهو ما وقع عليه الذي ووصف بها ، لكن يلقى [1] فيه أنه أطلق الإمالة على الحرفِ ، والمراد حركته ، لأن إمالة الحركة إمالة للحرف المحرّك بها ؛ قال سيبويه : « وسمعتُ العرب يقولون : ضربت ضَرْبهْ ، وأخذت أَخْذه » [2] . ثم علّل ذلك بأنهم شبهوا الهاء بالفِ ، فأمال ما قبلها كما يُمال ما قَبْلَ الألف ، ولم يُعَيِّن أيَّ ألفٍ أشبهت ، لكن (الأقرب) [3] أنها شُبِّهت بألف التأنيث [4] ، وذلك للشبه اللفظي والمعنوي ، أما المعنوي فمعنى التأنيث الذي دلّ عليه كلٌّ واحدٍ منهما ، وأما اللفظي فلأن كُلَّ واحدٍ منهما آخر ، ولأن ما قبلهما لا يكون (إلا) [5] مفتوحًا ، لاجتماعها في المخرج وهو أقصى الحلق ، وفي الصفة وهي الخفاء ، ولأن كلَّ واحد منهما في الوقف ساكن لا يقبل الحركة . فهذه خمسة أوجهٍ من الشَّبه بين هاء التأنيث وألف التأنيث . وللثَّلاثةِ الأخيرة منها وجب أن يكون ذلك في الوقف لأنها في الوصل تاءٌ ، ومخرجُ الثاءِ ما بين طَرَف اللسان وأصول الثنايا ، فقد اختلف المخرجان واختلفت الصفة أيضًا ، والتاءُ متحركة بخلاف الألف ؛ فإذًا هي في الوصل بعيدة من الألف بخلاف الوقف .

والإمالة هنا لغةٌ ثابتةٌ للعرب كما ذكر سيبويه ـ وقال السيرافي : إمالةُ ما قبل الهاء في ضَرْبه ونحوه لغةٌ فاشيةٌ في البَصْرَةِ والكُوفَةِ والمَوْصِلِ وما قَرُب منهنَّ [6] .

---

(١) الأصل : يكفي .

(٢) الكتاب ٤ / ١٤٠ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) انظر الإقناع ٣١٤ ـ ٣١٥ .

(٥) سقط من الأصل ، ك .

(٦) الأصل : منها . وانظر شرح السيرافي على الكتاب ٥ / ١٣٤ .

وقَيَّد الهاء هُنا في جلْبها الإمالة بقيدين :

أحدهما : كونها للتأنيث نحو : ضَرْبه ، ونعمه ، ورَحْمه ، وأخْذه ، ليله وميته ، وكذلك ما أشبه ، فإذا كانت للتأنيث حصل لها تمكّنُ[1] الشَّبَه بألف التأنيث ، فرن لم تكن للتأنيث فيظهرُ أنّ الإمالة لا تدخلها بمقتضى قيده ، وهذا / هو المنقول الشهير[2] ، وقد حكى بعضُ أهلِ القراءةِ إدخالَ هاءِ السكتِ / ٨٩ / للكسائيّ في الإمالة نحو : ماليَهْ ، وماهيَهْ ، وحسابيَهْ ، ونحوه . قالوا : وإليه ذهب ثعلبٌ وابنُ الأنباريِّ[3] . وعلّل بالشَّبه اللفظيّ الذي بيْن هذه الهاء وهاءِ التأنيث في الوقف . قال بعضُهم[4] : وهذا عندي مثل إمالة « طَلَبْنا »[5] في الشذوذ . فالناظم لم يثبت الإمالة لهاء السكْتِ لشذوذها

والثاني : كونها في الوقف . وقد تقدّم آنفًا وجهُ اختصاصِ الإمالة بالوقف .

وقوله : « إذا ما كان غَيْرَ ألِفْ » (قَيْدٌ)[6] للمُمالِ[7] قبل الهاءِ يعني أنّ ما قبل الهاءإنما يُمالُ إذا لم يكن ألفًا كما تقدّم تمثيله ، فإن كان ألفًا فمقتضى مفهوم شرطه أنَّ الهاء لا تقتضي إمالةً في ذلك الألف وهذا مفهومٌ صحيح ؛ فإن الهاء لما عُومِلت معاملة ألف التأنيث لم يُمَل لها إلا ما يُمال للألِفِ وهو الفتحة قبلها خاصةً ، فأما الألفُ فإن كان (معها)[6] ما يقتضى إمالتها أُميلت

---

(١) الأصل : تمكين .

(٢) الأصل : المشهور .

(٣) الإقناع ١ / ٣١٩ ـ ٣٢٠ .

(٤) هو أبو جعفر بن الباذش . انظر التعليق المتقدم .

(٥) قال سيبويه ٤ / ١٢٧ : « وقد قال قوم فأمالوا أشياء ليست فيها علّةٌ مما ذكرنا فيما مضى ، وذلك قليل . سمعنا بعضهم يقول : طَلَبْنا وطَلَبْنا زيدٌ ، كأنه شبه هذه الألف بألف حُبلى حيث كانت آخر الكلام ، ولم تكن بدلاً من ياءٍ » .

(٦) سقط من س .

(٧) الأصل : للمثال .

، نحو : (مَرْضاة) [1] و (مُزْجاةٍ) [2] ونحوهما ، وإلاّ بَقيت على فتحها نحو : مناة ، واللاّت إذا وقفت عليها اللاه ـ والزكاة ، والصلاة . وما أشبه ذلك، وقد تقدم الكلام [3] على ذلك .

وهذا التفسير على أنَّ مَدْلُولَ « الّذي » هو الحرفُ ، وضَميرَ « كان » عائدٌ عليه [4] فإنْ كان الفتح كأنَّه قال : كذاك الفتح الذي يليه هاء لتأنيث ـ فضمير كان لا يعودُ على الفتح ؛ لفساد المعنى ، بل على الحرفِ المفهوم من سياقِ الكلام ، وهو بعيدٌ . والأوَّل أظهر .

ثم يبقى النظرُ في مقتَضَى إطلاقِهِ في هذه الإمالة ، وذلك أنه أطلق فيها القول ولم يستثن شيئًا ، فيمكن فيه في بادىء الرأى محملان :

أحدهما : المحمل الثابت في (تفسير) [5] كلامه والذي يقتضيه القياسُ في هذا الموضع ، وهو أن يُجرَى حكم ـ الإمالة ـ فيما قبله حرفٌ من حروف الاستعلاء أو الراء أو غيرها من غير استثناء نحو : جَنَّهْ ، وبَدْرَه ، وقَبضَهْ ، وبَسْطَهْ ، وعِظَهْ ، ونشأه ، وفرقَهْ ، ومنحَهْ ، وحفْصَهْ ، وما أشبه ذلك . وإنما كان القياس مقتضيًا [6] لهذا لأنّ الإمالة للهاء هنا محمولة على الإمالة لألف التأنيث. وقد تقدَّم أنَّ ألف التأنيث كالألف المنقلبة لايكفّها المستعلى الذي قبلها ،

---

(١) وردت في خمسة مواضع من القرآن الكريم ، في البقرة ٢٠٧ ، ٢٦٥ ، والنساء ١١٤ ، والتحريم ١ ، والممتحنة ١ . وانظر الإقناع ٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

(٢) من الآية ٨٨ من سورة يوسف . وانظر الإقناع ٢٨٢ ، ٢٨٤ .

(٣) انظر الإقناع ٣٢٠ .

(٤) الأصل ، ت : عليها .

(٥) عن ك .

(٦) الأصل : مقتضيه .

فكذلك يكون ما حُمل عليها ؛ ألا ترى أنهم حين حملوا ألف التنوين على ألف التأنيث أمالوها وإن وقع قبلها المستعلى ، نحو : رأيت علْقا حكاه سيبويه مع إمالة عنَبا ، وعِلْما [١] ، ونحو ذلك مما سمع ممالاً . وبهذا استدلُّوا على أن الإمالة فيها بالحمل على ألف التأنيث ، فكذلك هاء التأنيث . وكلامُ الناظمِ قابلٌ لهذا المحمل وجار على مقصده .

فإن قيل : قد تَقَدَّم في إمالة الفتحة لكسرة الراء أن المستعلى فيها كافٌّ إذا وقع بعد الراء وغير كافّ إذا وقع قبلها ، على حدّ ما رسمه قبلُ في إمالة الألف ، تقيّد كلامه بذلك ، فلا بُدَّ من حمل كلامه هنا على ذلك التقييد أيضًا ، وإلا كان كلامه على غير ترتيب صناعيّ / ولا مساقٍ مفهوم ، حيث يقصد في بعض المسائل التقييد ، وفي بعضها الإطلاق ، فإذا كان هذا غير مستقيم أمكن أن يحمل على استثناء حروف الاستعلاء ، وهو المحمل الثاني ، فيكون نحو : خاصَّةْ ، وَفِضَّهْ ، وبسْطَهْ ، وغِلْظَهْ ، وصِبْغَةْ ، وصرخَهْ ، وفرقَهْ ـ غير ممالٍ لكفٍّ المستعلى ، وكذلك الراء نحو : بَرَرَهْ ، وكفَرَه ، وَغَبَرَة . وهي طريقة تنحو إلى طريقة القراء في مذهب الكسائي وإن لم تكن إياها من كلّ وجه ، لكنّها أسعدُ بِنَظْمِ كلامه .

أُجيب عن هذا بأنَّ في كلامه ما يُعَيِّن المحمل الأول ، وهو قوله : « إذا ما كان غير ألِفِ » ، وبيان ذلك أنّه أتى أولاً بقوله : « كذا الَّذي يليِها التأنيث » ، والذي صيغة عموم ، فكان يحتمل التخصيص بما تقدم ، كما قيل في السؤال ، لولا أنّه عَمّ ما عدا الألفَ بقوله : « إذا ما كان غير ألفِ » ، أى : ليس في جميع الحروف الواقعة قبل هاء التأنيث ما يخرج عن حكم الإمالة غير الألف . فخرج بالتنصيص على هذا المعنى عن حكم التقييد بما تقدم ، فبقى على أصله من

---

(١) الكتاب ٤ / ١٣٤ .

التعميم في المستعلى وغيره ما عدا الألفَ . وأيضا فلو حملناه على [1] ما قيل في السُّؤَالِ من استثناء حروف الاستعلاء والراء خاصةً لكان خارجًا عن مذهب النحويِّين وخارجًا أيضًا عن مذهب القراء ، فأمَّا خروجه عن مذهب النحويين فظاهر ، وأمّا خروجه عن مذهب القراء فإنَّ ما قبل هاء التأنيث عند القراء في مذهب الكسائي في الإمالة وعدمها ، للقُرَّاء فيه طريقتان ، فطريقة أبي [2] مُزَاحم الخاقاني موافقة القياس ، وهو فيها آخذٌ برواية رُوِيت عن الكسائي تقضي بالتعميم في جميع الحروف [3] ، إلا أنهم استثنوا الألف وطريقة ابن مجاهد ـ وهي الشهيرةُ عند الَّذين تأَخَّروا عنهم ـ أنَّها على ثلاثة أقسام : قسمٌ لا يُمالُ بإطلاقٍ ، وذلك حروف الاستعلاء السبعة ، ويزاد عليها ثلاثة أحرف ، وهي : الألف، والعين والحاء . قالوا : لأنَّ الألف لا مدخَل لها ههنا ، والعين والحاء عند الكوفيين من حروف الاستعلاء ، ويجمعها هجاء : (ضُغِط قص خظ) [4] وقسم ثانٍ يُمَال بإطلاقٍ ، وذلك خمسة عشر حرفاً يجمعها هجاء : (فجئت زينبُ لذَوْدٍ شمسٍ) [5] وقسم ثالث يمال في حال دون حالٍ ، وهو أربعة أحرف يجمعها هجاء : (أَكْرَه) [6] ، فتمُال إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة ، أوساكن قبله كسرة ، وتفتح فيما عدا ذلك . هذا مذهب القراء ، وليست واحدة من الطريقتين بموافقة لما ذكر في السؤال ، فلزم أن لا يُقَال (به) [7] .

---

(١) الأصل ، ت : « على غير ما قيل » .

(٢) الأصل : ابن . وأبو مزاحم هو موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان ، الخاقاني البغدادي . إمام مقرىء مجوِّد محدِّث . توفى سنة ٣٢٥ هـ . انظر غاية النهاية ٢/٣٢٠ ـ ٣٢١ .

(٣) الإقناع ٣١٩ ـ ٣٢٠ .

(٤) في النسخ : « ضغط عص خطا » . انظر الإقناع ١٧٥ ، ٣١٧ ، والنشر ٢٠٢/١ .

(٥) كذا ضبطت في ك . وانظر الإقناع ٣١٧ .

(٦) كذا ضبطت في ك . وانظر الإقناع ٣١٧ .

(٧) الأصل : فلزم الإيفال . و (به) ساقطة .

التّصْريفُ

هذا البابُ هو الشطرُ الثاني من شطرَيْ عِلْمِ النحو ، وهو أغمضهما [1] وأشرفهُما عند أهل هذا الشأن ، لما فيه من الفائدةِ العائدة عليهم في تَصَرُّفاتِ كلامِ العرب ، ولأجل ذلك خَصَّه كثيرٌ من النحّويين بالتأليفِ على الاستقلال ، كالمازنيّ [2] والمبرّد وابن جني وغيرهم ممن لَهِجَ به ، وأغرَقَ [3] / في النظر فيه ، وقد أطَنبوا في مَدْحِهِ بما [4] هو مذكورٌ في مواضعه .

ولم يَحُدَّ الناظِمُ التصريفَ ، وكان من حقِّه هذا ، وقد حَدَّه في التسهيل بأنه : «عِلمٌ يَتَعلَّق بِبْنية الكلمةِ وما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ ، وصحة وإعلالٍ ، وشبه ذلك» [5] .

فقولهُ : عِلْمٌ ، هو الجنسُ الأقربُ ، إذِ التصريفُ المرادُ حدُّه من جنس العلوم . وقوله : يتعلّق بِبِنْيَةِ الكلمة ، هو معرفة أبنيةِ الأسماءِ والأفعال . وأعداد [6] حُرُوف تلك الأبنية من ثلاثي ورباعيّ وما فوق ذلك ، وما هو منها مجرَّدٌ من الزيادة أو مزيد فيه ، وكيف يوزَنُ بالتفعيل؟ وكيف بناءُ ما يُبْنَى منها إن أُطلق القياسُ فيها ، أو سُوِّغ للتدرُّب [7] والامتحان ، ونحو ذلك .

---

(١) الأصل : أعظمهما .

(٢) الأصل : والمازني .

(٣) ت ، ك ، وأعرق بالعين المهملة . يقال : أغرق النبل وغرّقه : بلغ به غاية المدّ في القوس . وأغرق النازع في القوس : استوفى مدّها . والاستغراق الاستيعاب . وأغرق في الشيء : جاوز الحد.

(٤) س : مما .

(٥) التسهيل ٢٩٠ .

(٦) الأصل ، ت : واعتداد .

(٧) الأصل ، ت : للمتدرب .

وقوله : وما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ ، أي : وما لحروفِ تلك الأبنية من أصالة ، يعني حيث تكون أصولاً لا زوائد ، وزيادة ، يعني حيث تكونُ الزوائدُ في تلك الأبنية ، وأين تزاد ؟ وما الذي يُزاد ؟ وما الذي لا يُزَاد ؟

وقوله : وصحة وإعلالٍ . يعني بالصحة إقرارَ الحرفِ على وضعه الأصلي كالياء في بياضٍ وأبيضَ ، والواو في سَوادٍ وأسودَ وبالإعلال : تغييرَ الحرفِ عن وضعِهِ الأصليِّ كالواو في قام وأقام ، وعاذ عياذًا ، والياء في أبان ومُوقنٍ وبائع ونحو ذلك .

وقوله : وشبه ذلك يعني كالقلب والحذف ، نحو : لاثٍ في لائث ، أينُق في جمع ناقه . وحذف واو يَعِدُ [١] ، وتَعِدُ ، ونَعِدُ ، وعِدَةٍ وزِنَةٍ . وما أشبه ذلك .

فهذه هي أجزاء التصريف قد نبّه عليها ، ومعرفة ذلك كلّه هو علم التصريف .

وللكلام [٢] في هذا التعريف مجالٌ رحبٌ ، وليس هو المقصود ههنا ، لأنه لا يتعلّق بلفظ الناظم ، وإنما تعلّق بكلامه منه تفسيرُ لفظِ التصريف على الجملة، فلأجل ذلك أتيتُ به .

ثم إنَّ في لفظهِ لفظَين ، وهما الصَّرفُ في قوله : « من الصَّرْفِ بَرِى » ، والتصريفُ في قوله : « بتصريفٍ حَرِي » ، والظاهر أنه أراد بهما واحدًا ، بل لا شك في هذا . واللفظ المصطلح عليه إنما هو التصريفُ لا الصرفُ ، فاستعماله لفظَ الصرفِ تسامحٌ اعتباراً بأصل المعنى لأن « صَرَّف » الذي مصدره التصريف مبالغة في « صَرَفَ » الذي مصدره الصَّرف . وإنما سُمِّي

---

(١) الأصل : يود .

(٢) الأصل : والكلام .

هذا العلم تصريفاً من التصريفِ الذي هو التقليبُ ، تقول : صَرفت الرجلَ في أمري : إذا جَعَلتَه يتقلَّبُ فيه بالذَّهاب والمجيء . وصروفُ الدهر : تقلباتُه وتحوّلاتُه من حالٍ إلى حالٍ فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهتين :

إحداهما : من جهة مُتَعلَّقِه ؛ إذ هو مُتَعلِّق بالتصرّفات الموجودة في الألفاظ العربية ، فقول العربي : ضَرب ، ويَضْرِبُ ، وضارب ، ومضروب ، واضطرب ، وما كان نحو ذلك تصريفٌ للمصدر الذي هو الضرب ، وهو مُتَعلَّق نظر صاحب هذا العلم ، فينظر في هذه التصرّفات ، في الزيادة والنقصان ، والصحة والإعلال ، وشبه ذلك ، فقيل للعلم المتعلِّق بهذا التصريف / : تصريفٌ، / ٩٢ / تسميةً له باسمِ متعلَّقِه .

والجهةُ الثانيةُ جهةُ فائدتِه ، وهو : انتحاءُ سمتِ كلامِ العرب بالبناء مثل أبْنيتها والتصرّف [(١)] في الكلام بنحوٍ من تصرّف العرب . وإلى هذا المعنى ردّ ابن جنى وغيرُه حقيقة التصريف المبوَّب عليه ؛ إذ قال : « إن التصريف هو أن تجيءَ (إلى) [(٢)] الكلمة الواحدة فتُصرِّفَها على وجوهٍ شتىً ، مثالُ ذلك أن تأتي إلى ضَرَب ، فتبنى منه مثْلَ جعفر ، فتقول : ضَرْبَبُ ، ومثل قِمَطْر : ضِرَبٌّ ، ومثل دِرْهم : ضِرْبَبُ ، ومثل عَلِم : ضَرِبَ ، ومثل ظَرُف : ضَرُب» . قال : أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وُجوهٍ كثيرةٍ » [(٣)] . فحدَّه كما ترى بفائته ، وعلى ذلك نَصَّ في كتاب الخصائص ، فذكر أن الغرض من مسائل التصريف على ضربين [(٤)] :

---

(١) الأصل : والتصريف .

(٢) سقط من الأصل ، ت

(٣) المنصف ١ / ٣ ـ ٤ .

(٤) الخصائص ٢ / ٤٨٧ ـ ٤٨٨ .

أحدهما : الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به . ومَثَّله بما ذكر في الحدّ .

والآخر : التماسُكَ الرياضة به والتدرُّب بالصنعةِ فيه . ومَثَّله بأن تَبْنِيَ من شَوَيتُ مثل فَيْعَلولٍ (١) ، فتقول : : شَيْوَوِيٌّ ، ونحو ذلك .

فكلاهما راجع إلى معنى واحدٍ ، إلا أن أحدهما في الصحيح والآخر في المعتل وإذا كان كذلك فالصّرفُ الذي ذكره الناظمُ من معنى التصريفِ المصطلَح عليه ، لكن على لَحْظِ الأصلِ . ولذلك صَحَّ أن يُطْلِقَ عليه صَرْفًا ، وإلا فكان يكون إطلاقُه الصَّرْف عليه اصطلاحًا ثانياً ، ولا يُحمَل على هذا ما أمكن .

ثم نرجعُ إلى تفسير كلامه ، فأوَّلُ ما قال :

حَرْفٌ وشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ۝ وَمَاسِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

فبيَّن (٢) أولاً موضوعَ عِلْم التَّصْرِيف ، وموضوعُ كلِّ علمٍ ما يُبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية ، كما تقول : موضوعُ علم العروضِ الشعرُ ، وموضوعُ علمِ اللغة مفردات كلام العَرَب ؛ فكذلك تقول : موضوعُ علم التصريف الأسماءُ المتمكنة والأفعال المتصرِّفة . وما ليس باسمٍ متمكِّن ولا فِعْلٍ متصرِّفٍ فليس بموضوعٍ له . فالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة يُبحث في هذا العلم عن عوارضها التي تلحقها في التقلبات من الزياة والنقصان ، والصحة والإعلال ، بالقلب والإبدال ، ومحالِّها ، وشروطها ، وموانعها ، وأسبابها ، وشِبْهِ ذلك . فيعني أنَّ التصريفَ لا يدخل في الحروف البتَّة ، ولا يدخل أيضًا فيما أشبه الحروف ، وحَصَر هذا في قسمين أما الحروفُ فعدمُ دخولِ التصريف

---

(١) كذا في إحدى نسخ الخصائص ، وفي الأخريات : « مثل فيعول من شويت : شيويّ » .

(٢) كذا في ك . وفي غيرها : فَسَّر .

فيها ظاهر لأنها مجهولةُ الأصول ، موضوعةٌ وَضْعَ الأصواتِ ، لا تُمَثَّل بالفاء والعين واللام ؛ إذ لا يعرف لها اشتقاق ولا تصريف فلو قال (لك) [1] قائلٌ : ما مِثالُ هل ، أو قَدْ ، أو حَتَّى ، أو هَلاً ، أو نحو ذلك من الفعل لكانت [2] مسألته محالاً ؛ إذ لا يُمَثَّلُ مِثْلُ هذا إلا أن تنقله بالتسمية إلى الاسمية ، فحينئذ يجري مجرى سائر الأسماء المتمكنة من التمثيل بالفعل ، فأمّا / وهي على / ٩٣ / أصلها من الحرفيّة فلا تُصرَّف . ولهذا المعنى المقرَّر [3] كانت الألفات في أواخر الحروف أصولا غير زوائد ولا منقلبة من واوٍ ولا ياءٍ ، نحو : ما ، ولا ، وحتى ، ويا ونحوها ، (لا تقول: إن الألف فيها منقلبة كالألف في عصى ومضي ونحوهما)[4] ، لأنها لو كان أصلُها الواو أو [5] الياءَ لظهرتا [6] لسكونهما كما ظهرتا في مثل : كَيْ ، وأَيْ ، ولَوْ ، وأَوْ ، فلو كان أصلُ ألفِ ما الواو لقلت : مَوْ ، كما قلت : لَوْ . أو كان الياء لقلت : مَيْ ، كما قلت : كيْ لأنَّها إنما تُقْلَبُ إذا كانت متحركةً وقبلها فتحةٌ على ما يأتي في موضعه إن شاء الله ، وهي في الحروف ساكنةٌ كلام هَلْ وَبلْ ، ودال قَدْ . فقد بطل أن تكون منقلبة . وأيضًا لو قال قائِلٌ : إنَّ الألفاتِ في أواخرها زوائد ، لم يصحَّ ؛ لأنَّ الزيادة والأصالة إنما تُعرفُ بالتصريف والاشتقاق ، والحروفُ لا يكون ذلك فيها فقد ثبت في الحروف وصحَّ أنَّ التصريفَ وأحكامَه لا تَدْخُلها [7] .

وأما ما أشبه الحروف فهو متضمَّنٌ نوعين من الكَلِم :

---

(١) ليس في س .

(٢) الأصل : كانت مثليه .

(٣) الأصل ، ت : المقدر .

(٤) سقط من ك .

(٥) الأصل ، ت : والياء .

(٦) الأصل ، ت : ظهرت .

(٧) انظر المنصف لابن جني ١ / ٧ ـ ٨ .

أحدهما : الأسماء غير المتمكنة [1] ، وهي التي أشبهتِ الحرفَ من جهةٍ من تلك الجهات التي تقدَّم ذكرها في باب المعربِ والمبنىّ ، وهي أربعٌ :

شَبهٌ معنوىٌ ، وهو ما تضمَّن معنى الحرفِ كأسماء الشرط وأسماءِ الاستفهام ، نحوُ : مَنْ ، ومتي ، وأين .

وشَبَهٌ وضعىٌ ، وهو ما وُضِع وَضْع الحرف في كونه على حرفٍ واحدٍ أو على حرفين ثانيهما حرفُ لين ، مثالُ ما هو على حرفٍ واحدٍ التاءُ في : جئتُ وجِئْتَ، والكاف في : ضربكَ ومنكَ ولكَ . ومثال ما هو على حرفين ثانيهما حرفُ لين : نَا في ضرْبنا ، وضربَنَا ، وبِنَا ، وها في ضَرَبها . وكذلك [2] ما الاسمية على أىِّ وجهٍ كانت .

وشَبَهٌ افتقاريٌ ، وهو ما كان مفتقراً لغيره في بيان معناه كأسماء الإشارة الموصولات والمضمرات أيضًا ، فإنها في أصلِ وَضْعِها مفتقرةٌ إلى ما يُبيِّن معناها .

وشَبَهٌ من جهة عَدَمِ قبولها التأثُّر بالعواملِ ، مثاله : مَهْ ، وصَهْ ، ونزالِ ، وإِيهِ ، وهيهات ، وسائر أسماء الأفعال .

فجميعُ هذا مما أشبه الحَرْفَ [3] لا يدخلها تصريفٌ كما قالَ ، لأنها مُنَزَّلةٌ منزلة الحروف ، ألا ترى أنَّ كَمْ ، ومَنْ ، وإذْ ، ومُذْ سواكنَ الأواخر كَهَلْ وَبلْ ، وقَدْ ، وعَنْ ، ومِنْ . ومن هنالك لا تصحّ أن تكون الألفُ في متى ، وإذا ، وأنى ، وإيَّا في إياك ، وألَى ، وجميع ما آخرُه ألفٌ منها إلاَّ غَيْرَ منقلبةٍ من ياءٍ

(١) الأصل : متمكنة .

(٢) الأصل : وذلك .

(٣) الأصل : الحروف .

ولا واوٍ ، كما أنَّ الألفَ في حتى وكَلاً غيرُ منقلبةٍ أيضًا . فهذه الأسماء بمنزلة الحروف كما قال من كلِّ وجه .

والنوعُ الثاني الأفعالُ غيرُ المتصرِّفة ، وهي التي لم تختلف أبنيتُها لاختلافِ الأزمنة نحو :" ليس ، وعسى ، ونِعْمَ ، وبِئْسَ . فهذه الأربعةُ إنما ادُّعى كونُها أفعالاً لجريان بعضِ أحكام الأفعال عليها ، وإلا فكان الظاهر عندهم أنَّها حروف ، فعسى ولَعَلَّ أخوان من جهة المعنى ، وكذلك « ليس ما » وقد ادُّعى في ليس أنَّها حرفٌ اعتماداً على / مُرادفتها لما ، وكذلك سائرها ، فهي في الحقيقة / ٩٤ / تدلُّ على معنى في غيرها ، فكانت مثلها في امتناع دخولِ التصريف فيها .

وقوله : « بَرِى » ، أصله : برِيءٌ ، فحذف الهمزة منه ، ومثلُ هذا في الكلام نادرٌ ، فَحُكي جَاء يجى[1] ، ونحوٌ من ذلك قليل ، وهي لغة . ويحتمل أن يكون « بَرِي » في كلامه فعلاً ماضياً سَهَّل همزته[2] ، ثم وقف عليها بالأبدال ، وهو من قولهم : بَرِئْتُ لك من كذا ، وبرِيتُ من الدَّين براءة .

ولما نفى التصريفَ عن هذين النوعين بَقى ما عداهما يدخُلهُ التصريف فذكره ونصَّ على ذلك فيه بقوله : « وما سواهما بتصريفٍ حَرِى » . وحَرٍ معناه: خليق[3] ، يقال : هو حَرٍ بكذا وحَرِىٌّ بكذا ، وحَرَى به : أى خليقٌ وحقيقٌ وجديرٌ به ، وقَمِنٌ وقَمَنٌ وقمينٌ ، هذه كلها بمعنى واحدٍ ويعنى أن ما عدا الحرفَ وشبهه من الكلم يدخُله التصريفُ ، والذي هو سِوَى ما ذكر نوعان :

---

(١) شرح الشافية للرضى ٣ / ٣٦ .

(٢) ن . م ٣ - ٤٥ - ٤٦ .

(٣) الأصل : خلق .

أحدهما : الأسماء المتمكنة وهي المعربة نحو : رجلٍ ، وفرسٍ ، وكساءٍ ، وأحمَر .

والثاني : الأفعالُ المتصرّفةُ وهي المختلفة الأبنية لاختلاف الأزمنة نحو : ضَربَ وخرجَ ، وماتَ ، ورمى ، لأنك تقول : ضربَ ويضربُ واضربْ ، وخرج ويخرج واخرُجْ ، ومات ويموت ومُتْ ، ورَمَى ويرمى وارمِ . وما أشبه ذلك [1] .

فهذان النوعان هما اللذان يدخلهما الحكم بالأصالة والزيادة ، والصحة والإعلال ، وتوزن بالفاء واللام والعين ، فتقول : ضرب وزنُه فَعَل ، وحروفُه كلُّها أصولٌ . ومات وزنُه فَعَل ، وأصلُه مَوَتَ ، تحركت الواو فيه وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا . وقولك : يموتُ ، الياءُ فيه زائدة لتدلَّ على المذكر الغائب . وكذلك سائرُ الأفعالِ . ومثل ذلك في الأسماء أيضًا ، فتقول : زيدٌ وزنه فَعْلٌ ، وهو ثلاثي ، وكله [2] أصُولٌ . ودارٌ وزنُه فَعَلٌ وأصله دَوَرٌ ، فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وسماء (وزنُه) [3] فعالٌ والألف زائدة ، والهمزة أصلها الواوُ لأنها مشتقةٌ من سما يسموُ ، فانقلبت همزةً لوقوعها طرفًا بعد ألفٍ زائدة . وكذلك سائرُ الأسماءِ المتمكِّنة . ولك أن تَبْنِيَ على أمثلتها وتَبْنِي منها على ما سيذكُر بعضَه بعد هذا إن شاء الله تعالى . فقد ظهر دخولُ التصريف في هذين النوعين وامتناعهُ من النوعين الأوَّلين ، إلاَّ أنَّ (على) [4] الناظم هُنَا دَرَكًا من أوجهٍ ستَّةٍ :

أحدهما : أنه أغفل إخراجَ الأسماء الأعجمية عن حكم التصريف ، والناسُ قد عدّوها من الأمور التي لا يدخلها (التصريفُ كما لا يدخُلُها)[3]

---

(١) الأصل ، ت : وما أشبهه .

(٢) الأصل ، ت : كله . دون واو العطف .

(٣) سقط من ك .

(٤) سقط من الأصل .

اشتقاقٌ ، قال ابن جني : « فأما الأسماء الأعجمية ففي [1] حكم الحروف لامتناعها من التصريف والاشتقاق ، ولأنها ليست من اللغة العربية » ، قال : « وإذا كان ضَرْبٌ من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاقُ ولا يسوغُ فيه التصريفُ - يعني التصريف العربي - مع أنَّه عربي ، فالامتناع من هذا أولى وهو به أحرى ، لبُعدِ ما بين العجمية والعربية ، ألا ترى أنك لا تجدُ لإبراهيم ولا لإسماعيل ونحوهما اشتقاقًا ولا تصريفًا ، كما لا تجد لهل وقد وبل ، فالأمرُ فيهما / واحدٌ » . ثم ذكر أنَّ قول من يقول : إن إبليس من قوله تعالى : (يُبلِسُ / ٩٥ / المجرمون) [2] ، وإن إدريس منْ دَرَس القرآن أو درس المنزلُ ، وإن يعقوب من العُقْبى أو العقاب ، خطأٌ ؛ إذ لو كان كذلك لكان عربيًا مشتقًا ، ولوجب الصّرفُ فيهما ، لكنها لا تصرف، فليس ذلك إلا اتفاقي ، ألا ترى إلى قول النابغة [3] :

نُبِّئت أن أبا قابوسَ أوْعَدَني ... ولا قَرَار على زَأْرٍ من الأسَدِ

فلو كان من « قبستُ النار » لانصرفَ ، لأنه بمنزلة جارودٍ من الجرد ، وعاقُولٍ من العَقْل ؛ فإذًا ليس لأحدٍ أن يقول : إن إبراهيم وإسماعيل لهما مثالان [4] من الفعل ، كما لا يمكنه ذلك في إنّ وسوف وثُمَّ وما أشبه ذلك . قال : ولكن يقالُ : « لو كانت هذه الأسماء من كلام العرب لكان حكمها كيتَ وكيتَ ، كما أنَّ سوف وحتَّى لو سُمِّي بهما لكان من أمرهما كيتَ وكيتَ » [5] .

---

(١) الأصل : فهي .

(٢) الآية ١٢ من سورة الروم .

(٣) ديوانه ٢٦ ، والمنصف ١ / ١٢٨ .

(٤) الأصل ، ت : مثلان . ونص المنصف : « لهما مثال من الفعل » .

(٥) انظر المنصف لابن جني ١ / ١٢٧ - ١٢٨ .

وإذا ثبت هذا فادّعاءُ الأصالة والزيادة في حروفها[1] ، والصحة والإعلال ، والقلب والإبدال ، غير صحيح ، كما لا يسوغ ذلك في الحروف .

فهذا وَجْهٌ من الدَّرك على الناظم ، لأنها لم تدْخُل له في الحروف ؛ إذ ليست بحروف ، ولا فيما أشبه الحروف ؛ إذ ليس فيها وجْه من وجوه شَبَهِ الحروف . وإنما شَبَّهها ابن جني بها في امتناع التصريف لا في غير ذلك ، وإلا كانت مبنيَّة كما بُنِي ما أشبه الحروفَ من الأسماء العربية .

والثاني : أن الأسماء الموقوفة التي لم تُستَعْمل مركبةً لا يدخلها تصريفٌ، ولا تُمثَّل بالفاء والعين واللام ما دامت على ذلك ، ولا يُحكَم على شيءٍ من حروفها بأصالةٍ ولا زيادةٍ ولا انقلاب عن شيءٍ مع أنَّها في أنفُسها مستقلة لم تُشبِهِ الحروفَ ، وإنما هي كالتكلّم بالمفردات المعربة إذا وُقِف عليها نحو : واحدْ إثنان[2] ، ثلاثهْ ، أربعَهْ ، خمسَهْ ، وسائر أخواتها ، فهي كقولك : زيدْ ، عمرْو، بكرْ ، خالدْ ، فأين شَبَه الحرف من هذا ؟ وكذلك أسماءُ حروفِ المعجم الثلاثية ، نحو : ألفْ ، جيمْ ، دالْ ، زايْ ، كافْ ، لامْ ، ميمْ . وما أشبه ذلك . وكذلك الثنائية[3] أيضًا ، ولا يصحُّ أن يقال فيها : إنها مبنية ، لأنَّ البناءَ والإعرابَ حكمان من أحكام المركَّباتِ لا من أحكامِ المفردات من حيثُ إفرادُها . فإذًا ليست من الحروف ولا مما أشبه الحروف ، فيقتضى كلامُ الناظم دخولَ التصريف فيها لقوله : « وما سواهُما بتصريفٍ حري » وذلك غيرُ صحيح ، بل

---

(١) الأصل ، ت : حروفهما .

(٢) تقطع همزة « اثنان » عند العدّ . انظر مقدمة لسان العرب ، باب تفسير الحروف المقطعة .

(٣) انظر المنصف ٢ / ١٥٢ ـ ١٥٥ .

التصريف (منها) [1] ممتنع لأنها كالأصوات المتقطّعة ، وشبهُها بالحروفِ مفقودٌ ، وما تقدّم قبل هذا الباب من أنها تُشْبِهها ، فذلك تشبيهٌ غيرُ موجب للبناءِ كما لم يُوجب البناء في الأعجمية شبهُها بالحرُوفِ ، كما تقدم آنفًا .

والثالث : أن الحروف قد دخلها أحكامُ التصريف من الزيادة والحذفِ والإبدال وغيرهما وإن لم يكن لها تمثيل بالفاء والعين واللام ، فمن ذلك إبدالهُم العين من حاء حَتّى نحو : (عَتّى حين)[2] ، ومن [3] همزةْ أَنَّ نحو قول ذي الرمَّة [4] :

أَعَنْ تَرَسَّمتَ مِنْ خَرْقاءَ مَنْزِلَةً

البيت ، و (إبدال الهاء)[3] من همزة إِنَّ نحو [5] :

لَهِنَك مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ

ومن همزة أيا نحو [6] : / /٩٦/

---

(١) سقط من س .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة يوسف ، وهي قراءة نسبت إلى ابن مسعود . انظر المحتسب ١ / ٣٤٣ ، والبحر المحيط ٥ / ٣٠٧ .

(٣) في النسخ : « وإبدال الهاء من همزة أنْ » ولا يستقيم النص ، وقد نقلنا « إبدال الهاء » إلى الفقرة التالية . وإذا كان ما صنعنا صحيحا ، فعله سهوٌ من الناسخ الأول .

(٤) ديوانه ٣٧١. وهو في الخصائص ١١/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٧٩/٨ ، ١٤٩ ، ١٦/١٠ ، والرضى على الكافية ٣٤٨/٤ ، ٤٤١ ، والمغنى ١٤٩ ، والخزانة ٢٩٢/١٠ ، ٢٣٥/١١ . وعجزه :

ماء الصبابة من عينيك مسجوم

(٥) البيت لرجل من نمير وصدره :

ألا ياسنا بَرْقٍ على قُلَل الحمى

وهو في الخصائص ٣١٥/١ ، ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ٦٣/٨ ، ٢٥/٩ ، ٤٢/١٠ ، والرضى على الكافية ٣٦٢/٤ ، والمغنى ٣٥١/١٠ ، والخزانة ٣٥١/١٠ .

(٦) صدره :

فأصاخ يرجو أن يكون حَيًّا

وهو في الخصائص ٢٩/١ ، والمغنى ٢٠ ، واللسان : هيا ، وقد تقدّم الاستشهاد به في باب النداء .

ويقولُ من طَرَبٍ هيا رَبّا

وقد قالوا في لام لعلّ الأولى : إنها زائدةٌ ، لقولهم فيها : عَلَّ . وأمّا الحذف فكثير نحو حذف الألف من ها في هَلُمّ ، وحذف ألف ما في لِمَ ؟ وقالوا: أمَ [1] والله ، وتخفيف ربٍّ نحو [2] :

رُبَ هَيْضَلٍ لجبٍ لَفَفْت بِهَيْضَلِ

وكذلك : إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، وكأنَّ . وكذلك قالوا : مُذْ في منذُ الحرفية ، وسَوْ ، وسَفْ ، وسَىْ في سَوْفَ . وكثير من هذا ، وكلُّه من باب التصريف . هذا إلى ما دخَلَه من الاشتقاق منه على مَذْهَب ابن جِنّى ، إذْ جعل مادة : نَ عَ م[3]، جاريةً كُلُّها في الاشتقاق على « نَعَم » حرفِ الإيجاب والتصديق ، وجعل النعمة والنعيم والإنعام وغَيْرَ ذلك راجعًا [4] إليه . وكذلك بَجَلْ ، جعل التَّبجيل والبَجيل[5] وغير ذلك من المستعمل من مادَّة بَجَل مشتقةً من بَجَلْ بمعنى نَعَم . وكذلك حكى من قولهم : سألتك كذا فَلَوْ لَيْتَ لى . أىْ قلت لي : لولا . وأشياء من هذا النَّحوِ[6] ، والتصريفُ النحْوىُّ تابعٌ لهذا بلا بُدٍّ ، فكيف يجعل الناظمُ الحرفَ بريئًا من التصريف ، وقد ظهر عدمُ براءَتِه منه ؟!

---

(١) قال ابن جني في المحتسب ١ / ١٨١ : « ومما حذفت ألفه تخفيفا أيضا قولهم : أم والله لأفعلنَّ كذا ، يريد أما » .

(٢) البيت لأبي كبير الهذلي ، في ديوان الهذليين ٢/٨٩ ، وصدره :

أزهير إن يشب القذالُ فإنّني

وهو في المحتسب ٢/٣٤٣ . والقذال : ما بين الأذنين والقفا . والهيضل والهيضلة : الجماعة من الناس يغزى .

(٣) في النسخ : زعم .

بهم ولفقت بيهم في الحرب : كنت رئيسا لهم .

(٤) في النسخ : راجع .

(٥) التبجيل : التعظيم . ورجلٌ بَجّال وبجيل : يبجّله الناس . وقيل : هو الشيخ الكبير العظيم السيّد مع جمال ونُبْل .

(٦) انظر : الخصائص ٢ / ٣٥ – ٣٧ .

والرابع : أنَّ ما أشبه الحرف من الأسماء قد دخله التصريفُ وأحكامُه ، ألا ترى أنّ ذا [1] وتا ، والذي والتي ، قد دَخَلها التثنيةُ والجمعُ والتصغيرُ ، وتَبع ذلك من أحكامِ الزيادة والحذفِ ما هو معلومٌ في أبوابه . وقد قالوا في ذا: إنه فَعْلٌ [2] من مُضَاعَف الياء ، وإنه محذوف اللام وهو مع ذلك مبني لشبه الحرف ، وإنه أُميل إشعارًا بأن أَلِفه من الياء أُبدِلَتْ لا من الواو . وكذلك قال أبو إسحق في (إيّاك نَعبُدُ)[3] : إنّ إيّا مشتقة من الآية وهي العلامة ، والمعنى: حقيقتَك نعبدُ [4] مع أنه مضمرٌ مبنيّ . ويقولون في الّذِ والّذْ : إنه محذوفٌ من الذي . وفي اللاءِ : إنه محذوف من اللائي ، وإنَّ اللاى [5] مسهل من اللاء . والتسهيلُ نوعٌ من أنواعِ الإبدال . ومُذْ محذوفة من مُنْذُ إذا كانت اسمًا ، نَصَّ عليه الإمام [6] ، ولذلك تقول إذا صَغَّرت مُسمًّى بِمُذْ : مُنَيذٌ . وكذلك جعلوا قَطُّ مشتقًا من قططتُ ، أى : قطعتُ ، لأن قولك : ما فعلتُه قَطُّ ، أى : فيما مَضى وانقطع من عُمْرِى [7] . وقد أدخل ابنُ جنيٍّ الاشتقاق في الأصوات ، فجعل قولهم : حَلْحلتُ [8] بالإبل، أى قلت لها : حَلْ[8] . وكذلك: سأْسَأْتُ وجَأْجأْتُ [9] ،

---

(١) الأصل : يا .
(٢) انظر أقوال النحاة في أصل ذا في شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٢٦ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٤٧٣ ـ ٤٧٤ ، وشرح الشافية له ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٦ .
(٣) الآية ٥ من سورة الفاتحة .
(٤) انظر تاج العروس ، باب الألف اللينة .
(٥) انظر ص :
(٦) الكتاب ٤ / ١٩٤ .
(٧) المنصف ١ / ٩ .
(٨) الأصل ، ت : « هلهلت .. هل » . وفي س : « هاهات .. هل » . يقال للناقة إذا زجرتها : حَلْ ، بالسكون ، وحلٍ ، بالكسر والتنوين . هذا وانظر الخصائص ٢ / ٤٠ ، والمنصف ٣ / ١٧٧ .
(٩) يقال : سأسأت بالحمار : إذا دعوته ليشرب ، وقلت له : سأْسأْ . وقد جأْجَأَ الإبل وجأجأ بها : دعاها إلى الشرب ، وقال : جِيءْ جِيءْ . وجأجأ بالحمار كذلك حكاه ثعلب .

وكثير من ذلك . والاشتقاق والتصريف متواخيان ، فحيث دَخَل أحدُهما دخل الآخرُ . وزيدت الألف في أنا وهو ضمير ، فإذا وَصَلْت قلت : أنَ [١] زيد . فإن وقفت قلت : أنا وعلى أنّ نافعاً[٢] يثبتها في القرآن إذا وقع بعدها همزة نحو : (أنا أحيي وأميت)[٣] . وإذا تَتَبَّعتَ أمثال هذا لم تكد تُحيطُ به ، وهو يقولُ : « حرفٌ وشبهه من الصَّرْفِ بَرِى » ، فأين البراءةُ هنا وفيه أشياءُ قياسيَّةٌ لا يُقتصرُ بها على السماع في هذا وفي التصريف الداخل في الحروف ؟

والخامس : (أنَّ) [٤] الأفعال غيرَ المتصرّفة قد اقتضى كلامُه خروجَها من أحكام التصريف لأنها أشبهت الحروف كما ذكر ، وهذا لا يجتمع مع قولهم: إن « ليس » أصلها لَيِسَ الذي كصَيِدَ [٥] ، كما قالوا : عَلْم في عَلِم ، ثم ألزموها / الإسكان ، وأيضا فحذفوا العين في لَستُ لكونها [٦] حرف علة كما / ٩٧ / حذفوها في بِعتُ وقُلْتُ[٧] . وقالوا : إنَّ ألف عسى ياء ، وإن أصلها عَسَيَ ، بدليل عَسيتُ . (وقالُوا)[٤] : فانقلبَتْ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتجوزُ إمالتها كسائر ما لامُه ياءٌ من الأفعال . ثم يجوز أن يُحوَّل إلى فَعِل نحو : عَسِيتم وعَسِيتُ . وقالوا في نِعْمَ وبِئْسَ : أصلهما نَعِمَ وبَئِس ، على وزن فَعِل ، مثل : شَهِد ونَعِمِ يَنْعَم ، لكنّهم فعلوا بهما ما يُفْعَل بما كان نحوهما من المتصرِّفَاتِ التي على فَعِل وعينُها حرفٌ من حروف الحلق ، كَشِهد ونَعِمِ

---

(١) الأصل ، ت : أنا .

(٢) الإقناع ٦١٠ .

(٣) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة .

(٤) سقط من س .

(٥) الأصل : كضمير .

(٦) الأصل : من كونها .

(٧) انظر المنصف ١ / ٢٥٨ ـ ٢٥٩ ، وشرح الشافية للرضى ١ / ٤٢ .

ونحوهما من الأفعال والأسماء أيضًا ، كما قرَّروا ذلك في باب نِعْمَ وَبِئْسَ . وكذلك فِعلُ التعجب من الأفعال غير المتصرّفة ، وهو مع ذلك يدخلُه القلبُ إذا كانت لامُه معتلةً نحو : ما أغزاه وما أبهاه وما أنحاه ، ويُبْنَى من الأفعال ويُوزَن ويدخله أنواعٌ من أحكام التصريف ، مع أن الناظم قد أخرج هذه الأشياء عن أحكام التصريف (وهَبْها)[1] فُقِد فيها التصرّف الذي للأفعال بحسب الأزمنة فذلك بعض التصريف لا جميعه ، وقد جَرَت فيها وجوهٌ أُخَر من التصريف ، ولا يشترط في كون الكلمة متصرّفةً ألاَّ تخلُوَ من وجه من وجوه التصريف ، وهذا يتعذّر وجودُه في كلمة واحدة بحيث لا يبقى وجهٌ إلا وقد دَخَلها ، فهذا كلُّه فيه ما ترى .

والسادسُ أنَّ شَبَه الحرفِ على وجهين :

أحدهما : أن يكون في أصلِ الوضع ، كما تقولُ : إنَّ الضمائر والمبهماتِ وأدواتِ الشرط موضوعةٌ في الأصل على الشَّبه بالحرفِ ، وَيُقالُ فيها : متوغِّلةٌ في شَبَهِ الحَرْفِ ، أي : لا تُعَربُ أبدًا إلاَّ باستئناف التسمية بها .

والثاني : أن يُشبِه الحرفَ في حالٍ من الأحوالِ دون سائر أحواله ، فَيُعرَبَ مرّةً إذا كان باقياً على أصله من الإعراب ، ويُبْنَى مَرّةً إذا تَعَلَّق به شَبَهُ الحرف ، كالمنادى ، والمبنِّى مع لا ، والمبنىّ لقَطْعِه عن الإضافة ، أو لإضافته إلى مَبْنِيٍّ . وما أشبه ذلك من الأسماء التي لها حالان [2] .

فأما الأوَّلُ من القسمين فهو الذي يمتنع من التصريف أن يدخله على ما قال. وأما الثاني فحكمهُ حكمُ المتمكن من كلّ وجهٍ ، يدخله التصريفُ وأحكامه ،

---

(١) مكانه بياض في س .

(٢) ينظر التسهيل ١٥٧ ، ١٥٨ ، وابن الناظم ٢٩٣ .

ويوزَنُ ، ويحكم على حروفه بالأصالة حيثُ تَجِبُ ، وبالزيادة كذلك ، وبالقلب والإبدال وسائر الوجوه ، لا فرق بينه وبين مالم يُبْنَ قَطُّ ، وإن كان ذلك في حالِ بنائه ، وكلامُ الناظم يقتضى أنه حالة البناء[1] لا يدخلُه تَصْرِيفٌ [2] إذْ قال : «حرفٌ وشِبْهه من الصَّرف بَرِى » . ولا شكَّ أن : يا زيدُ ، ولا رَجُلَ ونحوهما مبنيَّاتٌ ، ولا بناءَ عنده إلا لِشَبَه الحرفِ ، وقد تقدَّم وجه شَبَه هذه الأنواع بالحرف في مواضعها ، فاقتضى أن التصريف ممتنعٌ أن يدخلها ، وأنّها بريئةٌ منه . وهذا فاسدٌ . ولا يقال : إنما أراد الشبه بأصل الوضع ، لأنا نقول : ليس في لفظه ما يُعيِّنُ هذا البتَّةَ ، وعبارتُه في التسهيل أحسنُ إذْ قال : « ومُتَعلَّقُه من الكَلِم الأسماءُ المتمكّنة »[3] . ولا شكَّ أنَّ المنادى المبنىَّ واسمَ لا المبنىَّ معها أسماءٌ متمكِّنَةٌ ، ولا يُقَال : إنها غير متمكِّنة البتَّةَ . فالاعتراضُ عليه لازمٌ .

والجوابُ عن الأوَّلِ أنّ العجمىَّ ينبغي تحقيقُ / النَّظرِ بالنسبة فيه إلى / ٩٨ / هذا المعنى ، فإن القول بعدم دخول التصريف فيه « مشكِلٌ » ، وذلك أن العجميَّ دخيلٌ [4] في كلام العرب ، والعربُ إذا تكلَّمتْ فإنَّما تتكلَّم به على حُروفها ، وكثيرًا ما تخلِطُ فيه تُبْدِلِ حروف كثيرٍ من الأسماء الأعجميَّة إلى حروفِ كلامها[5] ، وما نُقِل إليها نكرةً عاملته معاملة أسماءِ الأجناسِ العربيةِ ، والنحويُّونَ واللغويون يسمون الدخيل في كلام العَرَبِ مُعَرَّبًا ، وقد نَقَلَتْ كثيرًا منها إلى أبنيتها حتى صيَّرتها كالعربيِّ الأصولِ ، ومنها ما لم تُقْدِم على ذلك

---

(١) س : « أنه حالة البناء بريء من تصريف يدخله » .

(٢) الأصل : تصرّف .

(٣) التسهيل ٢٩٠ .

(٤) س : داخل .

(٥) انظر الخصائص ١ / ٣٥٩ .

فيه فتركته . وجعل السيرافيُّ ما أُعرِبَ من الأعجمية على ثلاثة أقسام ، أحدها : ما غُيِّرَتْ حروفُه أو حركاته وأُلحِقَ بأبنية العرب والثاني : ما غُيِّرت حروفُه ولم يُلْحقَ بأبنية كلامهم . والثالث : ما تُرِك في العربيَّةِ على حاله في العجمية فلم يُغَيَّر لفظُه . فالأوَّلُ نحو : دِرْهَم وبَهْرَج[١] صارا كِهْجرع[٢] وَجْعفَر . والثاني كإبْرِيسَم وإسماعيل وسراويل ، والأصل فيها السِّين ، وأصل إسماعيل إشماويل ، وأصل سراويل شرْوال ، وكذلك فيروز ، فاؤه بين الفاء والباء ، وليس فيه ياءً ، وأصلُ قهرمان[٣] بالفارسية كهرمان . والثالث نحو خُراسان وخُرَّم[٤] ـ لموضع ـ وكُركُم ـ ومعناه الزعفران ـ والكركمان ـ معناه الرِّزْقُ ـ قال الراجز[٥] :

كلُّ امرىءٍ مُيَسَّرٌ لِشَانِهْ   لرِزْقِهِ الغادي وكُرْكُمانِهْ

وقد بَيَّن هذا المعنى سيبويه غاية البيان بما كلام السيرافي[٦] تلخيصٌ له، وقال : « إنما دعاهم إلى ذلك ـ يعني إلى هذاالتغيير ـ أنَّ الأعجمية يُغَيِّرها دخولها في[٧] العربية بإبدال حروفها ، فحملهم هذا التغييرُ على أن أبدلوا وغيَّروا الحركة كما يُغيِّرون في الإضافة إذا قالوا: هَنِيٌّ ، ونحو زبانى وثَقَفِي » . قال : « وربمَّا حَذَفوا كما يحذفون في الإضافة ، ويزيدون كما يَزيدُون[٨] فيما

---

(١) يقال : درهم بَهْرَج : رديء . في اللسان : « وهو إعراب نبره ، فارسي » .
(٢) الهِجْرَع : الطويل المشوق .
(٣) القهرمان : من أمناء الملك خاصته ، فارسيّ معرَّب .
(٤) عيش خُرَّم : ناعم . في اللسان : « وقيل : هو فارسيّ معرَّب » .
(٥) البيتان في اللسان ، مادة : كركم . وفيه يروي الأول : « ... مشمرٌ لشانه » .
(٦) ك : الفارسي .
(٧) في الكتاب : « دخولها العربية » .
(٨) الأصل ، ت : « ويردون كما يردون فيها » .

يبلغون به البناء وما لا يبلغون به بناءهم » ، ثم مثل [1] ذلك ، ثم قال : « فقد فعلوا ذلك بما أُلحق ببنائهم وما لم يُلحَق من التغيير والإبدال والزيادة والحذف، لما يلزمه من التغيير » . قال : « وربمّا تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم ، كان على بنائهم أو لم يكن »[2] . قال : « وربّما غيَّروا الحرف الذي ليس من حروفهم ولم يغيرِّوه عن[3] بنائهم» [4] . ومَثَّل جميع ذلك بما مضى بعضُه [5] . وإذا كان كذلك فقد دخل في كلامهم واستعمل في لسانهم وتصرّفوا فيه ضرورة بما يحتاج إليه من جمع تكسير وتصغير ونسب (وغير ذلك)[6] بل ربّما اشتقوا منه كما يشتقون من أسماء الأجناس التي من أصل كلامهم ، (كقولهم)[7] : دَرْهَمَتِ الخُبَّازَى : إذا صارَتْ كالدِّرهم ، ورجل مُدَرْهَمٌ[8] . وقالوا : مُزَرَّج[9] ، من الزَّرَجُون ، قال ابن جني : وقياسُه أن يقول: المُزَرْجَن قال أبو علي : « ولكن العَرَب إذا اشتقت من الأعجميِّ خَلَّطَتْ[10] فيه »[11] . قال : « والصحيحُ من هذا الاشتقاق قولُ رؤبة [12] :

في خِدرِ قياسِ الدُّمَى مُعَرَّجَنِ

---

(١) قال سيبويه : « وذلك نحو : آجُرٌّ ، وإبريسم ، وإسماعيل ، وسراويل ، فيروز ، القهرمان » .
(٢) مثّلسيبويه ذلك بقوله : « نحو : خراسان ، وخُرَّم ، والكركم » .
(٣) نص الكتاب : « عن بنائه في الفارسية » . ومثل ذلك بقوله : « نحو : فِرِند ، وبقَّم ، وآجُر ، وجُربُزِ » .
(٤) الكتاب ٤ / ٣٠٤ .
(٥) الأصل : يعضد .
(٦) سقط من س . وفي الأصل : « ونحو ذلك » .
(٧) سقط من س .
(٨) أي : كثير الدراهم .
(٩) المزرّج : الذي شرب الزَّرَجُون ، وهي الخمرُ ، قال الراجز :
هل تعرف الدار لأمِّ الخزرجِ   منها ، فَظلَلْتُ اليوم كالمزرّج
(١٠) س : خالطوا .
(١١) المنصف ١ / ١٤٧ ـ ١٤٨ ، والخصائص ١ / ٣٥٩ ، و المحتسب ١ / ٨٠ .
(١٢) ديوانه ١٦١ . وهو في الخصائص ١ / ٣٥٩ ، والمحتسب ١ / ٨٠ ، واللسان ، مادة : عرجن ومعرجن : مصورٌ فيه صُوَرَ النخل والدمى .

فقد أثبت لها التصرُّفَ فيه إجراءً له مُجرَى كلامهما وإن كان قليلاً ، فكذلك عندهم أن الاشتقاق من أسماء الأجناس قليلٌ ، وإذا كان كذلك فلا بُدَّ من / القول بدخول التصريف فيه وإجراء أحكامه عليه ، كما عمل سيبويه [1] / ٩٩ / في إبراهيم وإسماعيل ، حيث حكم على الهمزة بحكم الزائد ، وحكم المبرِّدُ عليها بحكم الأصلي ، وقد تقدَّم ذلك ووجهُه ، وأنهم يُجْرون الأعجمى على حكم كلامهم ، فإن [2] كان موافقا لأبنيتهم كان له حكمُها ، وإن كان مخالفاً أجروا عليه أحكام ما قارب بناءَه من أبنيتهم . ولذلك ادَّعَوا أن قول المبرّد في إبراهيم وإسماعيل في التصغير هو القياسُ ، لأن الهمزة في نحو هذا أصليَّة لا زائدةٌ [3] كإصطبْلٍ ، ما لم يدلَّ دليلٌ على الزيادة ، وهو في الأعجميِّ مفقود [4] ولابن جني في كتابه « المبُهْج » على هذه المسألة كلامٌ هو أسَدُّ [5] نظرًا من كلامه المتقدِّم ، وذلك حين تكلَّم على مَرْيَمَ ومَدْيَن من الأسماء الأعلام ، وأنه كان قياسُهما مَرَامَ ومدانَ ، فقال : « فإن قُلْت : إنَّ هذين اسمانِ أعجميَّان وليسا عَرَبِيَّيْنِ ، فمن أين أوجبْتَ فيهما ما هو للعربي ؟ قيل : هذا موضعٌ يتساوى فيه القبيلان جميعًا ، ألا ترى أنهم حملوا موسى على أنَّه مُفْعَل حملاً على العربيّ ، كما حملوا الموسى من الحديد على ذلك ، فلم يُخالفوا بينهما . وحكموا أيضًا في نحو إبراهيم وإسماعيل بأن همزتهما أصلان حملاً على أحكام [6] العربي ، من حيث كان [7] الزيادةُ لا تلحق أوائل بنات الأربعة إلا في الأسماء الجارية

---

(١) الكتاب ٣ / ٤٤٦ .

(٢) الأصل : ما كان مدافعاً .

(٣) أى : هي أصلية كهمزة إصطبل . انظر شرح الشافية للرضى ٢ / ٣٧٢ ـ ٣٧٣ .

(٤) الأصل ، ت : « وهي في الأعجمى مفقودة » . وفي س ، ك : « وهو في الأعجمى مفقودة » .

(٥) الأصل : أشدّ .

(٦) الأصل : كلام .

(٧) كذا في النسخ . وفي المبهج : كانت .

على أفعالها ، نحو : مُدحَرجٍ ومُسَرهفٍ [1] ، ولم يَفْصلوا بين القبيلين ، بل تلاقيا فيه عندهم . وكذلك حكموا أيضا بزيادة الألف والياء في إبراهيم وإسماعيل حملاً على أحكام العربيّ من حيث كان هذا عملاً في الأصول (على العربي)[2] ، لكنهم إنما يفرِّقون بينهما في تجويز[3] الاشتقاق في العربي ومنعهم إياه في الأعجمي المعرفة ، ويفصلون[4] أيضًا بين العربي والأعجمي في الصَّرف وتركه ، نعم ويعتدّون أيضًا بالعجمة مع العلمية خاصّة ، فأما الأصولُ من الحروف ، والصحةُ والاعتلالُ ، ، فإنهم لا يُفَرِّقون بينهما ، ألا تراهم إذا خالف لفظُ الحرفِ الأعجمي الحروف العربيةَ جَذَبُوه إلى أقرب الحروفِ من حروفهم التي تليه وتقربُ من مخرجه »[5]. ثم ذكر (مِنْ)[6] مِثْل ذلك ما ذكر سيبويه من الأمثلة ، وختم الكلام على المسألة .

والذي قالَ هُوَ الَّذِي ينبغي أن يُعتَقَدَ في المسألة لاما قاله في كتابه « المنصف » بأنها قد دخلت في كلامهم وجرت أحكامُها على أحكام الكَلِم العَرَبيَّة [7] . فلا مخالفة بين الفريقين إلا فيما قال ، وفي شيء آخَرَ ـ لَعَمرِي ـ وهو عدمُ الاعتداد بالأبنية إلا ما جرى على أبنية كلام العرب وأما غيره فلا يعتدّ به ، فنحو إبراهيم وسُقُرقَعٍ [8] وطبرْزَدٍ [9] وآجرٍّ ، ونحو ذلك ، من الأبنية

(١) المسرهف : الحسنُ الغذاء .

(٢) ما بين القوسين ليس في المبهج .

(٣) في المبهج : تجويزهم .

(٤) ك ، س : ويفصلوا .

(٥) المبهج ١٠ .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) المنصف ١ / ١٣٢ .

(٨) السُّقُرقَع : شراب لأهل الحجاز ، يُتّخَذُ من الشعير والحبوب . وهي حبشية .

(٩) الطبرزد : السكر : وسيشرحها المؤلف فيما بعد .

الخارجة عن أوزان العرب لا يُبْنَى عليها ولا يُعتَبَر في إثبات الأبنية أصلاً. وعلى تسليم ذلك كلّه فالعجمي بالنسبة إلى العربيّ قليل، ولا يُعتَبر مثله أن يكون نقضاً لقاعدةٍ عامّةٍ، وبالله التوفيق.

والجواب (عن)[1] الثاني أنّ الأسماء الموقوفة عند ابن جني مبنيَّةٌ شبيهة / بالحروف، ونسوق كلامه هنا مع حذف بعض مالا يُحتاج إليه هنا، فقال /١٠٠/ في « سرالصناعة » إذْ تكلّم على تصريف أسماء حروف المعجم: « اعلَمْ أنَّ هذه الحروفَ ما دامت حروفَ هجاءٍ غير معطوفةٍ ولا مُوقَعةٍ موقع الأسماء فإنها سواكن الأواخر في الإدراج والوقف، وذلك قولك: ألفْ، با، نا، جيمْ، حا، خا، دالْ، ذالْ إلى آخرها، وذلك أنها إنما هي أسماءُ الحروفِ الملفوظ بها في صيغ الكلم بمنزلة أسماء الأعداد نحو: ثلاثَهْ، أربعَهْ، خمسهْ، تسعَهْ. ولا تجد لها رافعًا ولا ناصبًا ولا جارًا، وإذا جرت كما ذكرنا مجرى الحروف لم يجز تصريفُها ولا اشتقاقُها ولا تثنيتُها ولاجمعها، كما أنّ الحروف كذلك. ويدلُّ على كونها بمنزلة هَلْ وبَلْ وقَدْ وحتى وسوف، ونحو ذلك، أنّك تَجدُ فيها ما هو على حرفين الثاني منهما ألفٌ، وذلك نحو: يا، تا، ثا، طا، ظا، حا، ولا تجدُ في الأسماء ا لمعربة ما هو على حرفين الثاني منهما حرفُ لينٍ، إنما ذلك في الحروفِ نحو: ما، ولا، ويا، ولَوْ، أوْ، وأى، وكى، فلا تزالُ هذه الحروفُ هكذا مبنيةً غَيْرَ مُعْربةٍ لأنها أصواتٌ بمنزلة صَهْ، ومَهْ، وإيهِ، وغاقِ، وحاءِ وعاءِ[2]، حتى توقعها مواقع الأسماء فترفعها حينئذ وتنصبها وتجرّها،

---

(١) سقط من س.

(٢) غاق: حكاية صوت الغراب. وحاءِ: زجر للإبل، مبنى على الكسر، وقد يقصر، فإن أردت التنكير نوّنت فقلت: حاءٍ. وعاءِ مثله. انظر شرح الكافية للرضى ١٢٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٤، واللسان.

كما تفعل و (ذلك)[1] بالأسماء، وذلك قولك : أول الجيم جيمٌ، وآخر الصادِ دالٌ ، وأوسطُ الكافِ ألفٌ ، وثاني الشّين ياءٌ ، وكتبتُ ياءً [2] حسنَةً ، وكذلك العطفُ لأنه نظيرُ التثنية ، فتقول : ما هجاء بكر ؟ فيقول المجيب : باءٌ وكافٌ وراءٌ ، فَيُعرب لأنه قد عَطَف ، فإن لم يَعْطِف بَنى ، وكذلك أسماء العَدَد مبنية أيضًا ، تقول : واحدْ ، إثنانْ ، ثَلاَثَةْ ، اربعَهْ ، خمسَهْ . ويؤكِّد ذلك عِنْدي ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ثلاثَةَ أَربعَهْ [3] ، فتركَ الهاء من ثلاثةْ قالها غير مَرْدُودةٍ إلى التاء وإن كانت قد تحرَّكَتْ بفتحة همزة أربعَهْ ، دلالةً على أن وضعها وبِنْيَتها أن تكون في العدد ساكنةً حتى إنه أَلْقَى عليها حركة الهمزة التي بعدها أَقَرَّها في اللفظ بحالها على ما كانت عليه قبل إلقاءِ الحركة عليها. ولو كانت كالأسماء المعربة لوجب[4] أن تردَّها متى تحركت تاءً فتقول : ثلاثة أربعَهْ ، كما تقول : رأيتُ طلحة يا فتى ، فإن أوقعتها موقع الأسماء أعربتها ، وذلك قولك : ثمانيةُ ضِعْفُ أربعَة وسبعةُ أكثر من أربعةَ بثلاثةَ . فَأَعْرَبْتَ هذه الأسماءَ ولم تَصْرِفْها لاجتماع التعريف والتأنيث فيها » . قال : « فإذا أثبت بما قَدّمنا أن حروف المعجم أصواتٌ غيرُ معربةٍ وأنها نظيرةُ الحروف نحو : هَلْ ولَوْ مِنْ وفي ، لم يَجُز أن يكون شيءٌ منها مشتقًا ولا متصرّفا[5]، كما أَنَّ الحروفَ ليس في شيء منها اشتقاقٌ ولا تصريفٌ . فلو قال قائل : ما وزن جِيْمْ أو طا ، أو كافْ ، أو وَاوْ من الفِعْل ؟ لم يجز أن تُمَثِّل ذلك له كما لا يجوز أن تُمَثِّل قد

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) في سر الصناعة : « جيما » .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٦٥

(٤) الأصل : أوجب .

(٥) في سر الصناعة : « ولا مصرّفا » .

وسوف ولولا وكيلا . فأمَّا إذا انقلبت [١] هذه الحروفُ إلى حكم هذه الأسماء بإيقاعها مواقعها من عطف أو غيره فقد نُقلت إلى مذاهب الاسمية وجاز فيها[٢] تصريفُها وتمثيلها ، وتثنيتها (وجمعها)[٣] ، والقضاء على ألفاتها وياءاتها إذْ صارت إلى حُكْمٍ / ما ذلك جائز فيه غيرُ ممتنع منه »[٤]. /١٠١/

هذاما ذكره ابن جنيٍّ من أن هذه الأسماء الموقوفة مبنيَّةٌ لشبهها بالأصوات والحروفِ ، وعمدةُ ما احتجَّ به في الشبه مجيء بعضها على حرفين ثانيهما لينٌ . ولَعَمْرِي إنَّ هذا المنزع جارٍ على طريقة الناظم ، لأنه جعل هذا من وجوه شبه الحرف الموجبة للبناء ، وكأنّ ما جاء من هذه الأسماءِ الموقوفة على أكثر من حرفين محمولٌ في البناء عليها ، كما تقولُ ذلك في بعض أنواع الأسماء المبنية، وقد حكم عليها بالبناء السيرافي وابن خروف ، كما فعل ابن جني . والمسألة تستحقُّ فَضْلَ نَظَر ، ولكن ليس هذا موضع ذكره ؛ إذ لا تعلُّق بكلام الناظم ، لأنه قد عُرِف أنّ مذهبه فيها مذهب [٥] غيره من النحويين ، وإنما تَعلَّق النظر فيها بكلام سيبويه .

فإن قيل : فَشَبَهُ هذه الموقوفاتِ للحروفِ مِنْ أيِّ نوع هُوَ من أنواع الشبه المذكورة في أول الكتاب ؟

فالجواب : أنه يمكن أن تكونَ من قَبِيلِ النوع الثالث ، وهو النيابةُ عن الفعل بلا تَأَثُّر ، فأسماءُ الأفعال مبنيةٌ لكونها وُضعت وضع إنَّ وأخواتها ، كما

(١) في سر الصناعة : « نُقِلت » .

(٢) في النسخ : فيه .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سر الصناعة ٧٨١ ـ ٧٨٥ ، وانظر المنصف ١ / ٧ .

(٥) س : « غير مذهب غيره » .

تقررٌ قبلُ ، وكذلك هذه الأسماءُ وُضِعَت وَضعَ نَعَم ولا وَبَلَى وأخواتها ، في كونها قامت بأنفسها ، فلم تحتج إلى الاتصال بغيرها ، واستغنت عن لحاق ما يُوجِب إعرابها ، فلم تتأثَّر لمعنى عامل ، لأن ذلك إنما يكونُ حالة التركيب وهي[1] بعدُ لم تخرج عن قصد الإفراد ، فلم تفتقر إلى رافع ولا ناصب ولا جارّ ، كما كان ذلك في بلى ونعم ولا ونحوها .

والجوابُ عن الثالث أنّ ما دَخَل الحروفَ من التصريف غيرُ معتدّ به لقلَّته وندوره ، فلم يعتَبِرْه . وأيضًا فكثير من ذلك معدودٌ أنه من قبيلِ اللُّغات المختلفة لا أنه بتصريف[2] ، فلا يَرِد على الناظم . وما زعم ابن جني من دخول الاشتقاق فيها فغير صحيح ، وقد بَيّنتُ ذلك في الكتاب المسمى بعنوان (الاتفاق في علم الاشتقاق) بما[3] لا يحتاج معه إلى غيره بحول الله .

والجواب عن الرابع أنَّ ما دخلُ[4] الأسماءَ المبنية من التصريف قليلٌ ومحفوظٌ لا يُبْنَى عليه ، ولا يُستَنَدُ في القياس إليه ، مع أنها يمكن أن تخرج عما ظهر فيها إلى (غير)[5] ذلك . فأما أسماءُ الإشارة والموصول فإنها أشبهت المتمكن من الأسماء لأنها تُوصَف ويُوصَف بها ، ويدخلها كثيرٌ من أحكام الأسماء المتمكنة ، فلما كانت كذلك جاز في بعضها أن يُمثَّل بالفعل ، وأن يدخُله الحذفُ والزيادةُ ، وغير ذلك . فقد أخرجتها الأحكامُ إلى ما ليس بمبنى ، مع أن ذلك فيها لا يُقاسُ عليه غيرُه . وأيضًا قَدْ قالوا في الَّذْ والَّذِ: إنها لُغاتٌ

---

(١) الأصل : وهو .

(٢) س : تصرف .

(٣) الأصل : ما .

(٤) الأصل ، ت : يدخل . وفي س : « مادخل من الأسماء » .

(٥) سقط من الأصل ، ت .

في الَّذى ، لا محذوفةٌ منها . وما قاله أبو إسحق في إياك فبناءٌ[1] على أنه عنده اسم ظاهر لا مضمر ، وقد مَرَّ الكلامُ على ذلك في باب المضمر . وأمَّا اللاءِ واللاي فهي لغات [2] (في اللائى)[3] ، قال الفارسيّ[4] : « لأنَّ هذه الأسماء في حكم الحروف غيرُ مشتقةٍ . فاللاء مثل الشاءِ ، واللائى بمنزلة الجائى ، وليس اللاءِ من اللائى كالقاضِ من القاضي ، ولذلك مَثَّله بشاء وهو بمنزلة باب ، وعند سيبويه : لو سميت باللاء في قول من حَذَف الياء قلت : لاءٌ مثلُ بابٍ ، أو في قَوْلِ من أثبتها قلت : لاءٍ كقاضٍ [5] . فلولا أنهما لغتان لما / ١٠٢/١ كان الحكمُ كذلك، وقد نصَّ على أنهما لغتان متباينتان . وما زَعَمه ابن جني من الاشتقاق في الأصوات فغير صحيح أيضًا . وقد بيَّنت ذلك في الاشتقاقِ .

وأمَّا الألفُ في أنا فليست مزيدةً في نفس الضمير ، وإنما لَحقَت في الوقف لبيان الحركة كما لحقت هاءُ[6] السكت لبيان الحركة ؛ ألا ترى أنها تسقط في الوصل [7] حين تقول : أنا أفعل ؟ وأمَّا قراءةُ نافعٍ فَمِن باب إجراء الوصل مُجرى الوقف . وقد مرَّ بيان ذلك في باب الوقف [8] وليس ما يَلْحقُ في الوقْفِ لبيانِ الحركةِ بمخْصوصٍ بمتصَرِّفٍ دون غيره ، بل تُلْحِقُه كلَّ ما آخره حركةُ بناءٍ غير شبيهة بحركة إعراب كما تقدم ذكره . وقد حكى سيبويه أن

---

(١) الأصل : فبنى .

(٢) س : لغة .

(٣) سقط من س .

(٤) انظر سر الصناعة ص ٨٠٦ .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٨٢ .

(٦) الأصل : بهاء .

(٧) الأصل : الوقف .

(٨) انظر ص١١٨.

من العرب من يقف : قالا ـ بالألف ـ يُريد : قال [1] . فبيَّن الحركة بالألف ، كما قالوا أيضا في أنا : أنَهْ ، بالهاء . فلا حجة في هذا على دخول الزيادة في المبنيّ ، فكلُّ ما ورَدَ في المبنيّ من هذا القبيل فمقتصر به على ما ورد فيه ، وإن كان قياسٌ ففي خصوصه ، كما في ذا وتا ، والذي والتي ، في حالة التصغير والجمع ونحو ذلك ، وقد مرَّ بيانُه .

والجوابُ عن الخامس أنَّ الأفعال غَيْرَ المتصرِّفَةِ لما كانت قد فاتهاالتصرّفُ الذي هو عمدةُ تصريف الفِعْلِ ورأسُه ، وهو له بالوضع (الأول)[2] ، صار ما وُجد له من سائر الأحكام التصريفية مُلْغًى ومُطَّرحًا في جنب ما فاتها من ذلك بمنزلة ما أُلْغِي من ضروب التصريف المتقدمة التي لبعض الأسماء غير المتمكنة ولبعض الحروف ، لقلّة ذلك البعض ونزارة ماوُجد في جَنْبِ ما فُقِد . فهذا يمكن أن يكون جوابا على طريقته في التسهيل من استثناء الأفعال غير المتصرفة عن دُخولِ التصريف فيها ، وفعلُ التعجُّبِ ليس منها بالنسبة إلى هذا الباب لدخول التصريف فيه من حيث هو مبنيٌّ من أفعالٍ متصرِّفةٍ ، وموزونٌ ، ومعلٌّ حيث يجب الإعلال ، ومصحَّحٌ حيث يجبُ التَّصْحِيحُ، ومَزِيدٌ فيه ، وما أشبه ذلك . وأما إذا بَنَيْنَا على طريقة النحويِّين في إطلاقهم القولَ في الأفعالِ من غير استثناءٍ منها فالاعتراضُ لازمٌ ، وبهذا النحو اعترضَ بعضُ شيوخ الأندلس على كلامه في التسهيل حيث أطلق الكثيرُ من علماء التصريف القولَ في دخول التصريف في الأفعال ، ولم يقصروا ذلك على المتصرِّف منها ، حين جرت عادتهم بذكر أمثلتها من الفعل ، ورأوا الإعلال قد

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢١٦/٤ : « ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه : قالا ، فيمدّ قال» وتسمى هذه الألف ألف التذكر ، وانظر سرّ الصناعة ٧٢٠ .

(٢) سقط من الأصل .

دخل بعضها على ما مضى . وكذلك يَرِدُ الاعتراض عليه ههنا ، إلا أن يُجابَ عنه بأنّ قوله : «حرف وشبهه » لا يدخل فيه الأفعال غير المتصرِّفة ، لأن شبْه الحرف إنما يُطْلَق على غير المتمكِّن من الأسماءِ لا على ما لم يتصرَّف من الأفعال ، فقد يُعتذرُ بهذا على ضَعْفه .

والجوابُ عن السادس أنَّ[1] شَبَه الحرف على قسمين أيضًا: حقيقيٌّ ، وهو الذي أراد ، وكلامُه فيه صحيح . واعتباريٌّ وهو غيرُ مرادٍ / له ؛ لأنه أمرٌ تقديري لا ظاهر له ، فالمنادى المضموم متمكِّن في نفسه ، لَحِقَه من شبه الحرف اعتبارٌ مّا ، فعرضَ[2] له البناء ، لأن العرب تعتبر المقدرَّات كما تعتبر المحقَّقَات[3] ، لكن لا يَقْوَى عندها الاعتبارُ التقديري قُوَّة المحقَّقِ ، فلما كانت مشابهَةُ الحرفِ للمنادى والمبنىِّ مع لا ، وما أشبه ذلك تقديرًا لا محصولَ له في ظاهرِ الحالِ ولا بقاءَ له ؛ لعروضه على صِفَةِ التمكُّن في الاسم ، لم يَعْتَدَّ به الناظم ولا اعتَبَره . وهذا قد يكونُ له عُذرًا . / ١٠٢

وَلَيْسَ أدنَى مِنْ ثُلاَثِىٍّ يُرَى قَابَلَ تَصْرِيفٍ سِوَى ما غُيِّرا

ابتدأ الكلامَ في أبنية الأسماء وأبنية الأفعال لما كانت مُحتاجًا إليها في علم التصريف من حيث كانت مرجوعًا إليها ، فلا يدخل في الأبنية ما ليس منها، ولا يُزَاد عليها ولا يُنْقَص منها ، فإن زادَتْ علمت أنّ تلك البنية[4] ليست من كلام العرب ، وإن نقصت علمت أنَّها محذوفة ، وإن خرجت عن تلك الأشكال علمت أنّ الإعلال أخرجها . وإذا أَرَدْت أن تَبْنِى من كلمةٍ على وَزْنِ أخرى لم

(١) الأصل : أنه .

(٢) الأصل : يعرض .

(٣) الأصل : المحصنات .

(٤) الأصل : الأبنية .

يَجُزْ لك أن تبنى إلاّ مثْلَ مابنتِ العربُ وعلى عَدَدِ حروفِهِ من غير زيادةٍ ولانقص، فلا تتعدَّى تلك الأوزان (١) ، فلهذا تكلّموا في الأبنية المجرّدة والمزيد فيها ، إلا أنَّ المجرَّدَة هي الأصولُ ، والمزيدَ فيها فروعٌ فلذلك اقتصر الناظمُ على المجرَّدة، وأيضًا فالأبنية المزيدُ فيها كثيرةٌ جدًا بحيث لا يتعرّضُ لها إلا أربابُ المطوّلات ولا يليقُ بالمختصرات الإتيان بها ، بخلاف الأبنية المجرّدة فإنها قليلةٌ فأخذ في حَصْرِها ، وجُملةُ أبنية الأسماء المجرَّدة على ما حَصَره أحدٌ وعشرون بناءً ، منها للثلاثي أحَدَ عَشَرَ ، وللرُّباعيّ ستةٌ ، وللخماسي أربعة . وجملةُ أبنية الأفعال المجردة ستة أبنية ، للثلاثي منها أربعة، وللرباعّي بناءان ، وكلُّها مذكورٌ على إثْر هذا ، ولكنه أتى ههنا بمقدمة تحصر الأبنية حصرًا جُمليا قبل أن يحصرها على التفصيل ، فذكر أن الكلمة القابلة (للتصريف سواءً أكانت اسمًا أم فعلاً لا تُوجد على أقلّ من ثلاثة أحرف ، فإن وُجِدِ كذلك في ظاهر الحال فليس)(٢) في الحقيقة كذلك ، وإنما هو مُغَيَّر من الثلاثي أو ما فوقه .

وقوله : « قابلُ تصريفٍ » مطلقٌ في الاسم والفِعْلِ كما تقدّم ، وهو مفعولٌ(٣) لم يُسَمَّ فاعلُه ، رافعُه يُرى .

وقولُه : « سوى ما غُيِّرا » ، استثناءٌ من قوله « قابل تصريف » ، يعني أنَّ ما غُيِّر من الأسماء أو الأفعال ، والتغيير هنا لا يكون إلا بالحَذْف ، فإنه هو الذي يُوجَد على أقلَّ من ثلاثة أحرفٍ ، فَيُوجَدُ على حرفٍ واحدٍ ، وعلى حرفين ، وذلك أيضًا يكون

---

(١) انظر المنصف ٩٥/١ ـ ٩٦ ، والممتع ٣/١ ، ٥٢ ـ ٥٣ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سيأتي بعد قليل أن الشاطبي يردِّد اسم ليس بين أن يكون « أدنى » أو ضمير الشأن ، فإذا كان اسمها ضمير الشأن ، فالإعراب الذي ذكره هنا مستقيم ، والتقدير : وليس الحال أو الشأن يُرَى قابلُ تصريفٍ أدنى من ثلاثي . ويكون « أدنى » على هذا مفعولاً ثانيا لرأى العلمية . أما إذا كان اسم ليس « أدنى » فإن « قابل تصريف » يتعين أن يكون مفعولاً ثانيا ليرُى .

وذلك أيضًا يكون في الاسم والفعل ، فأما بقاءُ الاسمِ على حرفٍ واحدٍ فنحو: أَيْشٍ ؟ أصله : أيُّ شيءٍ ؟ لكنه اختُصِرَ إلى أنْ لم يَبْقَ من « شيء » إلا الشين. ومنه قولهم : مُ (١) الله لأفعَلَنّ ، أصله : أيمُنُ اللهِ ، لكنَّه اختُصِر بالحذْف(٢) وهو في الاسم الظاهر نادرٌ جداً ولكن قد يصيرُ على حرفٍ واحدٍ بتخفيف همزته كما تقول : مَنْ أَبٌ لك ؟ إذا حذفْتَ الهمزة ونقلتَ حركتها إلى السَّاكن قبلها فَقُلْتَ : مَن بٌ لك ؟ وقد نصَّ سيبويه على أنك إذا سمَّيت بإِبْ / أو إِدْ / ١٠٤ / وإِج، وهي الحروف المتقطعة من اضرِبْ ، واقعُدْ ، واخرُجْ قلت: إِبٌ وإِدٌ وإِجٌ(٣) ، فإذا وصلت ذهبَتْ ألفُ الوصل فقلت : ذهب بٌ ، وجاءَ دٌ ، ومرّ جٌ . وما أشبه ذلك هذا حكمه وهو مردود إلى الثلاثة في التقدير ، يُبَيِّن ذلك التصغير(٤) والتكسير. وأما بقاؤه على حرفين فهو أكثر نحو : يد ، ودَمٍ ، وسَهٍ، وغدٍ ، ودَدٍ ، وكذلك : أَخٌ ، وأَبٌ ، وحمٌ ، وهَنٌ ، وشجٍ ، وعَمٍ ، وما أشبه ذلك . وأصلُ ذلك كلِّه الثَّلاثة ، لقولهم : أيدٍ ودماءً ، وأستاهٌ ، وقالوا في غدٍ : غَدْوٌ (٥) ، وفي دَدٍ : دَدًى، مقصورا ، (ودَدَنْ) (٦) .

وأمّا بناءُ الفِعْلِ على حرفٍ واحدٍ فنحو : قِهْ ، وشِهْ ، ولِهْ ، وَعِهْ ، وَفِهْ ، ونحو ذلك ، وهو من : وَقى يقي ، ووشَى يَشي ، وَولي يَلي ، ووَعَى يَعي ، ووَفَى يَفِي . وأمّا بقاؤه على حرفين فنحو : عِدْ ، وَزِنْ ، ولِنْ ، وبِنْ ، وَقُلْ ، وَبِعْ ، وخُذْ، وكُلْ ، وَمُرْ . فَهِيَ كلُّها مِنْ : وَعَد ، ووزَنَ ، ولانَ ، وبانَ ، وقالَ ، وباعَ ، وأَخَذَ ،

---

(١) الأصل : والله .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٩ .

(٣) م . ن ٣ / ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

(٤) الأصل: « يبين ذلك إلى التصغير » .

(٥) انظر المقتضب ٣ / ١٥٣ ، ونتائج الفكر للسهيلي ١١٥ .

(٦) سقط من الأصل . والددن : اللهو واللعب . وانظر اللغات الثلاث فيه في الصحاح ، مادة : ددا .

وأكَل ، وأمَر . ومن ذلك كثير ، فأصلُها كلها الثلاثة ، وليس فيها ما أصلُه أقلُّ منها ، وذلك أنه لا يكونُ اسمٌ مُظهرٌ على حرفٍ واحد ، لأن المظهر يُبْتَدأ به ويوقف عليه ، ولا يكون قبله ولا بعده شيءٌ لاستقلاله ، ولا يوصَلُ إلى الابتداء والوقفِ في الكلمة الواحدة بحرفٍ واحدٍ ، لأن الابتداء يُطْلب بالحركة ، والوقفَ يُطْلب بالسكون ، والحرفُ الواحد لا يكون ساكنًا متحركا في حالة واحدة ، فلا بُدَّ إذًا من حرفٍ يُبْتدأ به وآخر يوقف عليه . لكنهم كرهوا أن يقتصروا على الاثنين في الأسماء الظاهرة فيجعلوه بمنزلة الحروف وما أشبهها ، على حرفين لا غير نحو : مِنْ ، وعَنْ ، ولا ، ومَنْ ، وما ، والاسمُ أبدًا له من القُوَّةِ ما ليس لغيره ، ولذلك لو سمَّيت بنحو لَوْ أو كي ، لم تتركْه على حاله حتى تُضَعِّفُ الياءَ والواو فيه ، هذا بخلاف ما أشبه الحرف من الأسماء كالمضمراتِ ، فإن المضمرات وُضعِت على أن تكون مُتَّصلة بما قبلها وغير مُسْتَقِلّة بأنفسها ، فاغتفروا فيها الحرف والحرفين . وأمّا المظهر فهو المقدّم على الفعلِ والحرفِ وهو الأصل فيهما فرفعوه إلى الثلاثة ، وهو أعدلُ الأبنية . وأما الفعلُ فلا يكون على حرفٍ واحدٍ في أصله ولا على اثنين ، لأنّ منه ما يضارع الاسم وهو المضارعُ ، وأيضا الفعل يتصرف مِثْلَ الاسم ، ويُبْنى أبنية كما يبنى الاسم (وهو يلي الاسم)(١) في الترتيب فألحقوه به ولم يُجْحِفُوا به بالاقتصار على ما دون الثلاثة ، إلا أن يحذفوا لعلّة توجب ذلك . بهذا (المعنى) (٢) وَجَّه سيبويه (٣) مسألة الناظم .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل ، ت .

(٣) الكتاب ٤ / ٢١٨ ـ ٢١٩ .

وقولُه : « وَلَيْس أَدْنَى مِنْ ثُلَاثٍ يُرَى » أدْنى يحتمل أن يكون مرفوعًا اسم ليس وخبرها « يُرَى » ، ويحتمل أن يكون اسمُ لبس ضميرَ الشأنِ ، وأدنى مفعول يُرَى الثّانِي [1] لأنَّه بمعنى يعلم ، وتقدير الاستثناء : إلا ما غُيِّر فإنه يُرَى أدنى من ثلاثي . وفي هذا الاستثناء نَظَرٌ ، وهو أنَّ « ما » صيغة من صِيَغ العُموم ، وهو قد قال : سوى ما غُيِّرا ، فيظهر أنَّ المعنى : إلا المتصرِّفات المتغيرة[2]. فإنها تُوجد أدنى من الثلاثة . وهذا التعميم غير صحيح، فإنه ليس كُلُّ متغيِّر يكون أدنى من ثلاثة أحرفٍ ، بل المتغيِّر يكون رباعيًا فيصير إلى الثلاثة ، وقد يكون / على أكثر من ذلك فيصير على أقَلّ ، كما تقول في : قاضٍ/ ١٠٥ / وغازٍ ، ومُفْتَرٍ ، ومُسْتدعٍ ، ومتدانٍ ، وعُلَبِطٍ ، وذَلَذِلٍ ، وعُرَتَنٍ[3] . وما أشبه ذلك والأحسنُ في التعبير عن ذلك أن لو قال : « وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصريف ، فإن وُجِد فهو قَدْ غُيِّر وحُذِفَ منه » .

والجوابُ عن هذا أنَّ كلامه يُعطي هذا المعنى الصحيح إذا جعلت ما بمعنى شيءٍ نكرةً موصوفةً لا موصولةً ، كأنه قال : لا يُرَى قابلُ تصريفٍ أدنى من الثلاثي إلا شيءٌ غُيِّر . والنكرة في سياق الإثبات لا تُفيدُ العموم ، وإذا لم تُفد فيصدق على مُتَغَيَّرٍ مَا (أنه)[4] يُرَى أدنى من ثلاثي . وهو صحيح .

---

(١) الأصل : الثلاثي . وانظر فيما تقدَّم ما علقنا به على إعراب هذا البيت .

(٢) الأصل ، ت : المتغيرات .

(٣) العُلَبِط : الغليظ من اللبن ونحوه . الذَّلذل من القميص : ما يلي الأرض من أسافله . وعَرَتَن ـ بثلاث فتحات ، وبفتح فسكون مع ضم التاء ـ نَبْتَ . وهذه الثلاثة ليست بأبنية للرباعي بل هي من المزيد فيه، وقد خففت بالحذف ، فأصل عُلَبِط : عُلابِط ، وأصل ذَلَذِل : ذَلاَذِل ، وأصل عَرَتَن : عَرَنْتَن .

انظر الكتاب ٤ / ٤٣٧ ، والمنصف ٢٧/١ ، وشرح الشافية للرضى ١ / ٤٩ ، والصحاح في هذه المواد .

(٤) سقط من الأصل .

واعلم أنَّه قد تحصَّلَ من مفهومِ (هذا)[1] الكلام أنَّ ما لا يقبل التصريف ـ وهو الحرفُ وما أشبهه من الأسماء وحدها ، أو من الأسماء والأفعال ـ قد يُوجَد على أقلَّ من ثلاثة أحرفٍ ، وذلك ظاهر ؛ فإنَّ الحروف قد تأتي بأصل وضعها على حرفٍ واحدٍ و(على)[1] حرفين ، وعلى أكثر ، وكذلك ما أشبه الحرف ، إلا أنَّ ما تنتهي إليه لم يذكره لعدم احتياجه إلى ذلك ، بخلاف القابل للتصريف فإنَّه لا بُدّ من ذكْر ما تنتهي إليه حروُفه ، وأقصى ما تنتهي إليه الحروفُ خمسةٌ .

فأما كونُه على حرفٍ واحدٍ فمثلُ الباءِ الجارّة ، والتاء في القسم ، واللامِ الجارة والابتدائية ، وكافِ التشبيه ، وكافِ الخطاب المجردة عن الاسمية في نحو : أرأيتَكَ ، والواو القسمية والعاطفةِ ، والفاءِ العاطفة والجوابية ، وهمزة الاستفهام ، ونحو ذلك .

وأما كونُه على حرفين فمثل : مِنْ ، وعَنْ ، وأَوْ ، ولَوْ ، وكَيْ، وأَيْ، ويا [2] ، وها التي للتنبيه ، وَقَدْ ، ولَمْ ، وإنِ الشرطية والنافية ، وأَنِ الناصبة للفعل التفسيريّة ، ولَنْ ، وفي ، وأَلْ ، وما ، ولا النافية والطلبية ، وهَلْ ، وبَلْ .

وأما كونه على ثلاثة أَحْرُفٍ فَمثْلُ : إلى وعلى ، وخَلا ، وعدا ـ إذا انجرّ ما بعدهما في الاستثناء ـ وألا الاستفتاحية والتحضيضيّة ، وبلى ، ونَعَم في الايجاب والتصديق ، وإذا الفجائية ، ومُنذُ ، وإذا ، وإنَّ ، وأنَّ ، وليت ، وعَلَّ [3] ، ورُبَّ ، ولما[4] الجازمة ، وسَوْفَ .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل ، ت : وما .

(٣) الأصل : على .

(٤) كذا في النسخ . ولَمَّا على أربعة أحرف .

وأما كونه على أربعة أحرف فمثل كَلاّ ، وحَتَّى ، وحاشا ، وكأنَّ ، ولعلَّ ، وأمّا ، وإمَّا ، وهَلاَّ ، ولولا ، وإلا . وهو أقلُ مما تَقَدَّمَ .

وأما كونُه على خمسة فمثاله : لكنَّ وهو أقلُّها .

والأسماء المشبهة للحرف أيضًا تكون على حرفٍ واحدٍ نحو : التاء في ضربتُ وضربتَ (وضربْتِ) (١) ، والألف في ضربا ، والواو في ضربُوا ، والنون في ضَرَبْنَ ، والكاف في ضَرَبك ولكَ ولكِ وضَرَبْك ، والهاء في به وله على رأْي من رأى ذلك من النحويّين .

وتكون على حرفين نحو : هُوَ وهِيَ ، وذا التي للإشارة والموصولة ، وألْ الموصولة ، ومَنْ وما الشرطيتين والاستفهاميتين ، ونا في ضربْنا وضربَنَا ولنا ، وها في ضربها ، وتا وتي في الإشارة ، وذو الموصولة ، وعن الاسميّة ، وصَهْ ومَهْ وقَطْ ، وقَدْ بمعنى حَسْبُ .

وتكون على ثلاثة أحرف نحو : هما ، وهُنَّ ، وكيفَ ، وأيْنَ ، ولَدُن ، وقَطُّ ، وحيثُ ، وإذا ، وهنا ، ومتى ، وأُفٍّ ، وإيهٍ ، وأمْسِ ، ومُنْذ وعلى الاسميتين .

وتكون / على أربعة أحرف نحو : ألاءِ ، اسم إشارة أو موصولاً ، وإيًّا ـ في إيَّاك ـ ونزالِ ودراكِ ومَنَا عِ(٢) وبابه ، وأُفِّي(٣) ـ في أُفٍّ ـ وأَوَّهْ . /١٠٦/

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل ، ت : متاع .

(٣) في أف لغاتٌ متعددة ، حكى الأخفش منها ستًا وهي : أفّ ، أفّ ، أفُ ، أفِ ، أفٌّ أفًا . ويقولُ ابن يعيش ٣٨/٤ عن ا لأخيرة : « وتمال فيقال : أفى . والعامة تخلصها ياءً » . ثم يقول: « وتخفف فيقال : أفْ » . وانظر القاموس المحيط فقد ذكر فيها أربعين لغةً . وشرح الرضى على الكافية ٣ / ١٠٥ .

وتكون على خمسة أحرف نحو: أيَّان، وشكَّانَ ، وسَرْعان[1]، وعَرْعَارِ[2] ، وقَرْقَارِ ، وهيهاتِ . وهذا أقصى ما تُوجد عليه الأسماء المبنية في الغالب المستعمل ، وأما بالتركيب فتنتهي إلى أكثر من ذلك نحو: خازِبازِ ، وحاثِ باثِ ، وخاقِ باقِ[3] . وما كان نحو لك .

ولَمّا حدَّ للاسم والفعل أقلَّ ما يكون عليه من الحروفِ أخذ في ذِكْرِ أبنية الأسماء وما تنتهي إليه مجرّدةً وغير مجرَّدَةٍ ، وذِكْرِ أبنية الأفعال كذلك ، لكنه ابتدأ بالأسماء فقال :

وَمُنْتَهي اسْمٍ خَمْسٌ إنْ تَجَرَّدا وَإنْ يُزَدْ فيهِ فَما سَبْعًا عـدا

معنى التجرُّدِ التَّعرِّي[4] من الزيادة ، فما ليس بعضُه زائدًا يُسمَّى مجردًا . ويريدُ أن الاسم على قسمين ، مجردٍ من الزيادة ومزيدٍ فيه . فأما المجردُ من الزيادة فمنتهى ما يبلغه من الحروف خمسةُ أحرُفٍ . أنَّثَ الخَمْسَ؛ لأنَّ الحروف تُذكَّر ،تؤنّث . فيكونُ ثلاثياً نحو رَجُل ، وفرس[5] ، وضِلَع[6]،

---

(١) وَشكّانَ وسَرْعانَ ـ مثلثى الفاء من أسماء الأفعال ـ بمعنى : سَرُع وقَرُبَ ، مع تعجب ، أى : ما أسرع وما أقرب هما مبنيان على ا لفتح . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٨ ، وشرح الكافية للرضى ٤ / ٣٨ .

(٢) العرعرة : لُعبة الصبيان ، وعَرْعَارِ أيضا ، مبنى على الكسرة ، وهو معدول من عرعرة مثل قرقار من قرقرة ، قال النابغة :

متكنفى جَنْبىْ عكاظ كليهما يدعو وليدُهم بها عرْعار

يقول الجوهري : لأن الصبي إذا لم يجد أحدًا رفع صوته فقال : عَرعارِ ، فإذا سمعوه خرجو إليه فلعبوا تلك اللعبة » .فأما القرقرة فهي الهدير ، وقرقار معدول عنها ، قال أبو النجم :

قالت له ريح الصَّبا قرقار واختلط المعروفُ بالإنكار

يريد : قالت له : قَرقر بالرعد ، كأنه يأمر السحاب بذلك .

وانظر كتاب سيبويه ٣ / ٢٧٦ ، ٢٨٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٥١ ـ ٥٢ .

(٣) الخاز باز : حكاية لصوت الذّباب ، ويقال : تركهم حوثاً بوثاً ، وحَوْثَ بَوْثَ ، وحيثَ بَيْثَ ، وحاثِ باثِ: إذا فرقهم وبدّدهم . والخاق باق : صوت الفرج عند النكاح ، وقد سمّى الفرّج به .

(٤) الأصل : التغييري .

(٥) الأصل : ومدين .

(٦) الأصل وضبع .

(ونِمَر)[1] ، وصُرَد ، وإبِل ، وقُفْل ، وعِدْل ، وفَلْس . وما أشبه ذلك . ويكون رباعيًا نحو : جَعْفَر ، وقِمَطْرِ ، ودِرْهَم ، وبُرْقُع ، وجُخْدَبٍ ، ونحو ذلك ويكون خماسيًا نحو : سَفَرْجَلٍ ، وجَحْمَرِش ، جُرْدَحْل ، وقُذَعْمِلٍ . وما أشبه ذلك . وهذا هُو الغاية كما قال .

وماذكره هو مذهبُ البصريين ، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ كُلَّ اسمٍ زادت حروفُه على ثلاثة ففيه زيادة ، فإن جاءت على أربعة نحو أحرف جَعْفَر ففيه زيادة حرفٍ واحدٍ . واختلفوا (في الزائد)[2] فذهب الكسائي إلى أن الزائد هو الحرفُ الذي قبل الآخر . وذهب يحيى بن زياد الفراءُ إلى أنّ الزائدَ هو الآخرُ . هذا إن كان رباعيًا ، فإن كان خماسيا ففيه زيادة حرفين[3] .

ومذهبُ البصريّين هو الصحيحُ ، لأنّ الزيادة لا يُقدم على القول بها إلا بدليل ، وإلاّ فالأصلُ أن يُقال في أحمر ونحوه : إن الهمزة أصلية ، لكن لماكان المعنى شيءٌ له حمرة ، وعلمنا بالضرورة أن الأحمر لم يلتق مع الحمرة في حروفه اتفاقاً من غير قصد كاتفاق أحمر مع أحمد في ثلاثة الحروف الأُوَل ، ثبت[4] لنا (ضرورة)[5] من استقراءِ كلام العرب أنّ[6] العرب لحظت[7] في الأحمر لفظ الحمرة ولا بُدَّ ، فظهر لنا (بذلك)[8] أن الهمزة زائدة ، فحكمنا

---

(١) سقط من س .

(٢) عن س .

(٣) انظر شرح الشافية للرضى ١ / ٤٧ ، ٦٢ ـ ٦٣ .

(٤) ك : وثبت .

(٥) ليست في الأصل .

(٦) س : لأن .

(٧) الأصل : فحصت .

(٨) ليست في س .

بذلك . وكذلك ما أشبه هذا مما يدلّ على الزيادة ، فَبِأَيِّ وَجْهٍ يُحكَمُ في راء جعفر أنها زائدة ولم نجد فيها دليلاً على أنها كالهمزة في أحمر . ومن ههنا أَلْزَمَ سيبويه من زعم أن الراء في جعفر زائدة أو الفاءَ أن يقول في وزنه : فَعْلَر ، أو:[1] فَعْفَل . وأن يقول في غَلْفَقٍ [2] : فَعْلَق . وإن جعل الأوَّل زائدًا أن يقول في جعفر : جَعْفَل ، وفي غَفْلَق[2] : غفْعَل ، لأنه يجعلها كسائر حروف الزوائد ، فلا بدّ من وزنها بلفظها كما تقول : أَفْعَلُ في أحمرَ ، وفَعْوَلُ في جَهْوَرٍ ، وفَعْلَنُ في خَلْبَنٍ [3]. وكذلك ينبغي له إن جَعَل [4] الحرفين الأخيرين في فرزدق أن يقول : فَعَلْدَقُ . قال سيبويه : « فإذا / قال هذا النحو جعل الحروف /١٠٧/
غير الزوائد زوائدَ ، وقال ما لا يقولُه أحدٌ » [5] .

وقد التزم بعضُ الكوفيين هذا ، على ما سيأتي بعدُ إن شاء الله تعالى . ولكن الجمهور منهم لايفعلون ذلك وإن اغتفروا الزيادة ، وحجَّتُهم في الزيادة أنهم قالوا : أجمعنا على أنّ وَزْن جَعْفَرٍ فَعْلَل ، ووزن سَفَرْجل فَعَلَّل ، وقد علمنا أن أصل هذين المثالين فاءٌ وعينٌ ولامٌ واحدةٌ ، فثبت أنَّ الثانية والثالثة زائدة ، فدلَّ على أنّ في جعفر حرفًا زائدًا[6] ، وفي سفرجل حرفين .

---

(١) الأصل : وفعفل .

(٢) في النسخ : علفق ، بالعين ، والمثبت عن الكتاب . الغلفق : الخضرة على رأس الماء . ويقال : نبتٌ ينبتُ في الماء ذو ورق عراضٍ . وعيش غلفق : رخي . وقوس غلفق : رخيّةَ . يقول الجوهري في الصحاح ويقال : اللام في هذه الحروف زائدة .

(٣) الخَلْبَنُ : الحمقاء . والنون للإلحاق .

(٤) الأصل : يجعل .

(٥) الكتاب ٤ / ٣٢٨ .

(٦) الأصل : حرفان أبدًا .

قال المجيبُ عن البصريِّين : إنَّ الوزنَ أوَّلاً إنما هو وضعٌ من النحويين واتفاقٌ اصطلاحيٌّ بينهم(١) ، حيث أرادوا أن يضعوا الأوزان أمثلةً ويتبيّن فيهاالحرف الأصلي من الزائد ، فكيف يُجعَل الوضعُ الاصطلاحيُّ حجةً على كلام العرب ؟! هذا (ما) (٢) لا يسوغ لأحدٍ أصلاً . وأيضًا سَيَتَبيَّنُ لِمَ اختاروا الثلاثيّ في التمثيل دون غيره حيث تَعَرَّضَ له الناظم إن شاء الله تعالى . فالحقُّ الذي لا يَصحُّ سواهُ ما ارتضاه الناظمُ من مذهبِ البصريين ، مع أنَّه أمرٌ راجعٌ إلى معنىً اصلاحيٍّ لا يَنْبنى عليه في أحكام العربية كبيرُ فائدة .

وأما المزيد فيه فغايته سبعةُ أحرُفٍ لا يتعدّاها كما قال ، فيكون رباعيا نحو : أَفْكَلٍ ، وجَوْهرٍ ، وعِثْير ، وقَذالٍ ، وعَنْسَلٍ ، وتَنْضُب (٣) . ويكون خماسيا عَقَنْقَلٍ ، وخَفَيْدَدٍ ، وَفَدوْكسٍ ، ودُلامِصٍ ، وعُذَافر(٤) ويكون سداسيّاً نحو : عَضْرَفُوطٍ (٥) ، وعَرْطَلِيلٍ (٦) ، ودُرْدَاقِسٍ(٧) وسباعيا نحو : اشهيباب ، واحْرِنجام، ومشيوخاء ، عُقْرُبَّان ، وقَرَعبَلان(٨). وما أشبه ذلك .

---

(١) في غير س : منهم .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأفكل :الرِّعدةُ . وهو مصروف لأنه نكرة . والعِثْير ـ بتسكين الثاء ـ : التراب . والقَذَال : جماعُ مؤخّر الرأس ، وهو معقد العذَار من الفرس خلف الناصية . والعنسلُ : الناقة السريعة . والنون زائدة ، وبعضهم يقول : اللام هي الزائدة . انظر الصحاح : عسل . وشرح الكافية للرضى ٢/٣٣٣ وتنضُب شجر . والتاء زائدة .

(٤) العَقَنْقَلُ : الكثيبُ العظيمُ المتداخلُ الرملِ . الخفيدد الخفيف من الظلمان ، جمع ظليم وهو الذكر من النعام . والفدوكس : الأسد ، مثل الدوكس : والدُّلامص : البراقُ . وجملٌ عُذَافرٌ : عظيم شديد . وعَقَنْقَل : مزيد بالنون ، وتكرار العين وهي القاف . وخفيدد ، بالياء وإحدى الدالين ، وفدوكس ، بالواو ودلامص ، بالألف والميم ، وعذافر بالألف .

(٥) العضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة .

(٦) في النسخ : عرطبيل . ولم أجده في كتب اللغة . والذي في الكتاب ٤ / ٢٩٤ ، ٣٠٩ : عرطليل . ومثله في شرح الشافية للرضى ٢ / ٣٥٤ ، واللسان ، مادة : عرطل . والعرطليل : الطويل . هذا وقد جاء في الكتاب ٤ / ٣٠٣ : عرطبيس ولم أجده ايضا .

(٧) الدرداقس : عظيم القفا .

(٨) العُقْرُبان والعُقْرُبَّان : ذكر العقارب . والقَرَعْبلان : دويبة عريضة عظيمة البطن .

قال سيبويه : « وأما ما جاء على ثلاثة أحرفٍ فهو أكثرُ الكلام في كلِّ شيء من الأسماءِ والأفعال وغيرهما ، مزيدًا فيه وغير مزيد فيه ، وذلك لأنه كأنَّه هو الأوَّلُ ، فمن ثَمَّ تمكَّن في الكلام . ثم ما كان على أربعة أحرفٍ بعده ، ثم بناتُ الخمسة ، وهي أقل ، لا تكون في الفعل البتَّةَ ، ولا يكسَّر بتمامه الجمعُ ، لأنها الغايةُ في الكثرة » . قال : « فالكلام على ثلاثة أحرفٍ وأربعةِ[1] أحرفٍ ، وخمسةٍ لا زيادة فيها ولا نقصان » . قال : (والخمسة) [2] أقلّ الثلاثة في الكلام ، فالثلاثة أكثر ما تبلغُ بالزيادة سبعة أحرف ، وهي أقصى الغاية والمجهود ، وذلك نحو : اشهيبابٍ ، فهو يجري على ما بين الثلاثة والسبعة ، والأربعة تبلغ هذا نحو : احرنجام ، ولا تبلغ السبعة إلا في هذين المصدرين . وأما [3] بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة نحو عَضْرَفُوط ، ولا تبلغ سبعةً كما بلغتها الثلاثة والأربعة ، لأنها لا تكون في الفعل فيكون لها [مصدر] [4] نحو هذا » . قال : « فعلى هذا عدّةُ حُروفِ الكلمِ ، فما قَصَّر عن الثلاثة فمحذوف ، وما جاوز الخمسة فمزيدٌ فيه » [5] .

هذا ما قال سيبويه ، وقد احتوي على أمرين ، أحدهما : تعليل الاقتصار في الأصول على الخمسة ، وفي الزيادة على السبعة . وهو ظاهر . والثاني : ما الَّذِي يُزادُ فيه حتى يبلغ سبعة ، وما الذي يُقصَّر في الزيادة (فيه)[6] عنها ،

---

(١) الأصل : « وعلى أربعة » . ونص س ، ك يوافق الكتاب .

(٢) مكانه في الأصل : « والزيادة » .

(٣) الأصل ، س : فأما . وما في ك يوافق الكتاب .

(٤) عن الكتاب .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(٦) عن س ، ك .

وكلاهُما مما يتعلَّقُ بكلام الناظم / . أما الأول فظاهر ، وأما الثاني فإنَّ الناظم / ١٠٨ / يظهر من عبارته أنَّ الثلاثي والرباعي والخماسي جميعاً يزاد فيها حتى تبلغ السبعة لأنه قال : « وإن يُزَد فيه » ، والضمير راجعٌ إلى جنس الاسم الذي جعل منتهاه الخمس في قوله : « ومُنْتهَى اسمٍ خَمْسٌ ان تجرّدا » . فيظهر أن الخماسيَّ أيضا داخلٌ في هذه الزيادة ويجاب عن هذا بأن الضمير عائدٌ على جنسِ الاسم من حيثُ الجملة ، والاسمُ على الجملة يحصل فيه الزيادة إلى سبعةٍ ، ويبقى تعيينُ (١) مقدارِ الزيادة لم يذكره ، فالأظهرُ أنه أجمل القول في الزيادة ولم يُعَيِّن مقدار ما يُزاد في بنات الثلاثة وفي بنات الأربعة وفي بنات الخمسة ، وقد بيَّن ذلك في التسهيل في الاسم والفعل فقال : « ومنتهى الزيادة في الثُّلاثيِّ من الأفعال ثلاثةٌ ، ومن الأسماء أربعةٌ ، وفي الرباعيِّ من الأفعال اثنان ، ومن الأسماءِ ثلاثةٌ » . ثم قال : « ولم يُزَدْ في الخماسيِّ غيرُ حرفِ مَدٍ قبل الآخر أو بعده مُجرَّدا أو مشفوعاً بهاء التأنيث . وندر : قَرَعْبَلانَةُ وإِصْطَفْلَينةٌ وإِصْفَعِنْد(٢) » (٣) .

فالذي حصَّل أن الثلاثيّ يُزَاد فيه إذا كان اسمًا حتى يبلغ سبعةً ، وذلك أربعة أحرف نحو : اشْهيباب ونحوه من المصادر ، ولم يذكر سيبويه غيرها من حيث كانت الزيادةُ في الاسم فرعًا عن الزيادة في الفعل ، لأن الأصالة في التصريف للفعل(٤) ، والفعل يُزاد فيه إلى ستَّةٍ، كما سيذكر إن شاء الله تعالى .

---

(١) س : تغيير .

(٢) الإِصْطَفْلِينة : الجزرة . والإِصْفَعِنْدُ : من أسماء الخمر .

(٣) التسهيل ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

(٤) راجع في ذلك الكتاب ٤ / ٣٥٨ ، والتكملة ٢٥٩ ، وشرح الشافية للرضى ٣ / ٨٨ .

فالاسمُ لا بدَّ أن يرتفع عنه درجةً لكن فيما جرى على الفعل وكان أقرب إليه ، وهو المصدرُ ، إذْ ليس في غير المصدر عنده زيادة تبلغ هذاالمقدار . وذكر غيره: أَرْبُعاوَى(١) ، ومَشْيُوخاء(٢) ومَعلُوجاء(٣) ونحوه من أسماء الجموع التي على هذا الوزن ، وذلك كلُّه قليلٌ .

والرباعىّ يُزاد أيضا كذلك إلى السبعة ، وذلك ثلاثةُ أحرفٍ ، لكن في المصادر نحو : إحْرِنْجامٍ لأجل ما تَقَدَّم في الثلاثي . وذكر غيره الزيادة في غير المصادر نحو : عَرَيْقُصان (٤) وعَبَيْثُرانٍ وهو قليلٌ كالحال في الثلاثي .

وأما الخماسي فلم يبلغ من قوته أن يزاد فيه إلى السبعة ، لأن ذلك إنما كان في الثلاثي والرباعيّ لقوته (٥) بمقاربة الفعل ، بخلاف الخماسيِّ فإنه غيرجارٍ على فعْلٍ ولا مُقارَب له ، فلم يبلغ ذلك . وإنما زيد فيه عند سيبويه زيادةٌ واحدةٌ نحو : عَضْرَفُوطٍ ، وعَرْطَليلٍ(٦) ، وعَنْدَليب ، وَقَبَعْثَرَى (٧) وَضَبَغْطرى (٨) ،

---

(١) في اللسان : « وحكى ثعلب : بني بيته على الأربعاء والأربُعَاوى [بضم الباء فيهما] - ولم يأت ، على هذا المثال غيره - : إذا بناه على أربعة أعمدة . والأربُعاء والأربُعاوى : عمودٌ من أعمدة الخباءِ . وبيتٌ أربُعاوى : على طريقة واحدةٍ ، وعلي طريقتين ، وثلاثٍ ، وأربع » .

(٢) مشيوخاء : أحد جموعِ شيخ ، يجمع على : أشياخ ، وشُيوخ ، وشيَخَة ، وشِيْخهٍ ، ومَشْيْخَة ومِشْيَخَة ، ومَشِيخَة ، ومشيوخاءَ ، مشايخ ، وشيخان .

(٣) معلوجاء : جمع عِلْجٍ ، وهو الرجل الشديدُ الغليظ . يقال في جمعه أيضا : أعلاج ، وعُلُوج ، وعِلَجَة . وقد ذكر سيبويه مشيوخاء ومعلوجاء فقال ٢/٣٥ : « واعلم أن العرب يقولون : قومٌ معلوجاءُ ، وقوم مشيخة ، وقومٌ مشيوخاءُ ، يجعلونه صفة بمنزلة شيوخ وعلوج ».

وذكر أيضا (مَفْعُولاء) في الاسم والصفة ، ومثل لهما فقال ٤ / ٢٦٤ : « فالاسم نحو : مَعْيوراء ، والصفة نحو : المعلوجاء والمشيوخاء » . وانظر أيضا ٣ / ٣٥٥ .

(٤) العَرَيْقُصان : نبت والعَبَيْثُران : نبات كالقيصوم في الغبرة إلا أنه طَيِّبٌ للأكل .

(٥) الأصل : لقوله لمقاربة .

(٦) في النسخ : عرطبيل . وانظر ما تقدم : ص ٢٥٤ .

(٧) القبعثرى : العظيم الشديد .

(٨) الضبغطرى : الشديد الأحمق .

وما أشبه ذلك[١] . وقد حكى السيرافي : قَرَعْبَلانة ، وهَزَنْبران[٢] . وزاد غيره : اصْطَفْلينة .

وقوله : « فما سبعًا عدا » ، سبعًا : مفعول بعدا ، أيّ : فما عدا سبعًا . ومعنى عدا : تجاوز ، يقال : عدا عليه عُدُوًّا وعَدْوًا ، أى : تجاوزَ الحدَّ في ظلمه، فكأنه يقول : فما تجاوز بزيادته سبعة أحرف . فعلى هذا ماجاء من[٣] زيادة هاء التأنيث نحو : اشهيبابة ، وقَرَعْبَلانة (أو زيادتي تثنية أو جمع تصحيح نحو : اشهيبابتان وَقرعْبَلانتان ، واشْهِيبابات وقَرَعْبلانات)[٤] ، أو زيادتي النسب نحو : اشْهِيبابيّ وقَرَعْبلانيّ ، وما أشبه ذلك / فغير معدود في مجاوزة السبعة ، بل الاسم باقٍ على سبعة أحرف ، لأنّ هذه الزيادات ليست من نفس البناء ، وإنما تعدّ كالشيء المنفصل المقدَّرِ الزوال . ولذلك إذا كان اسمٌ على خمسةِ أحرف خامسُه هاءُ التأنيثُ ، أو على ستَّةٍ الخامس والسادس منها علامتا التثنية أو الجمع المصحّح ، لم يحذَفْ منه شيء في التصغير ، وليس كذلك غيرها كما تقدم ذكره . وأيضا فكلّ ما هو على ستَّةِ أحرف أو سبعة لا يُحذَفُ منه الأصلي ويبقى الزائد وهم قد قالوا في سفرجلة : سُفَيرِجة ، وفي فَرَزْدَقان : فُريزدان ، وفي سَفَرجلات : سُفَيرِجات ، فيحذفون الأصلي ، وليس ذلك من أجل أنها علامات للمعاني ، فإنّ ألف التأنيث علامة أيضًا وهم قد قالوا في قَرْقَرَى[٥]: قُرَيقر ، فحذفوا[٦] مع أنه كَزَلْزَلةٍ فلهذا وغيره زَعَم النحويُّون ـ

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٠٣ .

(٢) الهَزَنْبَران : الحديد السّيِّءُ الخلق . وحكاه ابن جني : هَزَنْبزَان ، بزايين ، انظر الخصائص ٣/٢٠١ ، والممتع ١٦١ .

(٣) الأصل : في .

(٤) سقط من س .

(٥) قَرْقَرى : اسم موضع .

(٦) الكتاب ٣ / ٤١٩ .

ومنهم الناظمُ ـ أنَّه لا يكونُ عى ثمـانيةِ أحـرُفٍ ولا أكـثرَ من ذلك ، ولـم يعتـدُّوا بهذه الأحرفِ لأنها عندهم كالمنفصلة .

ثم أخـذ في بيان أبنية الأسـمـاء ثلاثيِّـهـا ورباعيِّـهـا وخـمـاسـيِّـهـا ، أعنى المجردَّة من الزوائد ، وابتدأ بالثلاثيَّة فقال :

وَغَيرَ آخِرِ الثُّلاثي افتحْ وَضُمّْ　　واكسِرْ ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثانيهِ تَعُمّْ

وفِعُلٌ أُهْمِـلَ والْعَكْسُ يَقِـلّ　　لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

غَيْرَ : مفعولٌ يَطْلُبه ثلاثةُ الأفعالِ التي هي : افتَحْ وضُمَّ واكسِرْ ، والعامل فيه اكسِرْ وهو الأخيرُ ، فـهو على المختـار عند أهل البـصرة ، ولو أُعمِلَ غير الأخير لقال : افتَحْ وضُمَّه واكسِرْهُ . هذا إن قلنا : إنه من باب الإعمالِ ، وإلا فـيمكن أن يكون مـفعـولاً لا فُتَحْ ، وغـيرُه حُذِف مـعمـوله اختـصـاراً ، والأصلُ وضُمَّهُ واكسِرْهُ .

والذي ينطلق عليـه غـيـرٌ هو أَوَّلُ الثـلاثي وثـانيـه ، ويعني أنَّك إذا أردْت حَصْر أبنيةِ الثلاثيِّ فاعمَل هذا العمل ، وهو أن تُحرِّك الأوَّل ، وهو فاءُ الكلمة ، بالحركات الثلاث : (الضمة والفتحة والكسرة ، وكذلك الثاني ، وهو عينُ الكلمة ، تحرِّكه بالحركات الثلاث)[1] وتزيدُ تسكين الثاني على التحـريكِ بها ، فـتكون للعين أربعة أوجهٍ ، وكلٌّ واحدٍ منها مع حركات الفاء الثلاث ، وثلاثةٌ في أربعةٍ باثنى عشر، وهي جميعُ ما يُتَصوَّر من الأبنية في الثلاثي من مُستعْمَلٍ ومُهْمَلٍ ، وهو معنى قوله : « تَعُمّ » ، أى : تَعُمّ جميع الأبنية المُمْكِنَة في الثلاثيّ ، لأنَّك إذا حرّكت الأوَّل فـلا يُمكن فـيـه إلا إحدى ثلاثِ الحركاتِ ، وينتفى السكونُ إذ لا

---

(١) سقط من س .

يبتدأ بساكن ، وكلُّ حركة منها يتأتى معها في العين الحركاتُ الثلاثُ والسكونُ ، وأما الحرفُ الثالث ـ وهو اللامُ ـ فلا كلام فيه ، لأن الإعراب استحقّه فلا ينضبط إلا للعامل لا للبِنْية ، ولذلك أخرجه بقوله : « وغيرَ آخر الثلاثي » .

فإذا حركت الفاء بالضمِّ فيتصَوَّر معها في العين أربعةُ أحوالٍ قائمةٍ بأربعةِ أبنيةٍ :

أحدهما : فَتْحُها ، ومثاله : فُعَلٌ ، وهو يكون للاسم والصفة / معًا ، /١١٠/ فالاسم نحو : صُرَدٍ ، ونُغَرٍ ، ورُبَع ، وخُزز(١) . والصفة نحو : لُبدٍ ، وخُتَع ، وسُكَع ، وحُطَم(٢) .

والثاني : ضمُّها، ومثاله : فُعُلٌ ، وهو للاسم والصفة ، فالاسم نحو : طُنُب ، وأُذُن ، وعُنُق ، وجُمُد(٣) . والصفة نحو : جُنُب ، أُجُد ، ونُضد ، ونُكُر(٤) .

والثالث : كسرها ومثاله : فُعِل ، وسيأتي الكلام عليه إثْر هذا بحول الله تعالى .

---

(١) الصُّرَد : طائرٌ . والنُّغَر : طير كالعصافير حُمْر المناقير . والرُّبع : الفصيل يُنْتج في الربيع . والخُزَزُ : ذكر الأرانب .

(٢) مال لُبَدٌ : جَمٌّ ، وناس لُبَدٌ : مجتمعون . ودليلٌ ختع ما هر بالدلالة . ورجل سُكَع : متحيّر ، أو هو ضد الخُتَع ، كما قال السيرافي . ورجل حُطَم وحُطَمة : قليل الرحمة للماشية يهشم بعضها ببعض .

(٣) الطُّنُب : حبل الخباء . الجُمُدُ ـ مثل عُسْرٍ وعُسُر ـ مكانٌ صلْبٌ مرتفع .

(٤) ناقة أُجُد : قويّةٌ مُوَثّقة الحلْق ، ولا يقال للبعير : أُجُدٌ .

النُّضُد : ما نُضِدَ من متاع البيت . والنُّكُر : المنكر . والنُّكُر : الشديد ، وانظر الكتاب ٤ / ٢٤٤ .

والرابع : إسكانها ، ومثاله : فُعْل ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : قُفْل ، وبُرْد ، وقُرْطٍ ، وحُرْضٍ[1] و (الصفة)[2] نحو : مُرّ ، وحلْو ، وَجُدّ ، وعُبْر [3] .

وإذا حُرِّكتْ[4] بالفتح فيتصوَّر معها في العين أربعة أحوال (أيضا)[5] :

أحدها : فتحها ، ومثاله فَعَل ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : جَبَل ، وجَمَل ، وَحَمل) [2] وطلل والصفة نحو : بَطَل، وحَدَث، وعَزَب ، وحَسَن .

والثاني : ضَمُّها ، ومثاله فَعُل ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : عَضُد ، ورَجُل ، وسَبُع وضَبُع . والصفة نحو: حَذُر، ونَدُس ، وحَدُث وخَلُط[6] .

والثالث : كسرُها ومثالُه فَعِل ، ويكون أيضا في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : كَتِفٍ ، وكَبِد ، وفَخِذ ، وعَقِب . والصفة نحو : حَذِرٍ ، ووَجِعٍ ، وحَصِرٍ ، وأشِرٍ [7] .

والرابع : إسكانُها ، ومثاله فَعْلٌ ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : صَقْرٍ ، وفَهْدٍ ، وكَلْب ، ومَهْدٍ . والصفة (نحو) [8] : ضَخْمٍ ، وصَعْبٍ ، وسَهْلٍ ، وخَدلٍ [9] .

---

(١) الحُرْضُ ـ بضمتين ، وبضم فسكون ـ الأشنان تُغسَل به الأيدي على إثر الطعام .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) رجلٌ جُدٌّ : ذو جدّ . وجملٌ عُبْر أسفار ، وجمالٌ عُبْر أسفار ، وناقة عُبْرُ أسفار ، يستوي فيه الجمع والمؤنث ، مثل الفلك : التي لا يزال يسافر عليها ، وكذلك عِبْر أسفارٍ ، بالكسر .
(٤) الأصل : تحركت .
(٥) سقط من س .
(٦) رجل حَذِر حَذُر : متيقظٌ متحرزٌ . ورجل ندُس ونَدِسٌ : فَهِمٌ . ورجل حَدُثٌ وحَدِثٌ : حسن الحديث . ورَجُلٌ خَلُط : مختلط بالناس متحبِّبٌ .
(٧) الحَصِرُ : الكتوم للسِّرِّ . ورجل أشر : بَطِرٌ ، ومَرِحٌ .
(٨) سقط من الأصل .
(٩) الخَدْل : العظيم الممتلىء .

وإذا حُرِّكت(١) الفاءُ بالكسر فيتصوَّر معها في العين أربعة أحوال أيضا :

أحدها : فَتْحُها ، ومثاله فِعَلٌ ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : ضِلَعٍ ، وقِمعٍ ، ونطع (٢) ، وعِنَب . والصفة نحو : عِدًى . قال سيبويه : « ولا نعلمه جاء صفةً إلا في حرفٍ من المعتلّ يوصف به الجِماع - يعني الجَمْعَ - وذلك (قولهم)(٣) : قوم عِدًى . قال : ولم يكسر على عِدًى واحدٌ ، ولكنه بمنزلة السَّفْر والركب »(٤) . يعني اسم جمع لا جمع تكسير . واسم الجمع بمنزلة الواحد . واستُدْرك عليه قِيَم ، في قوله تعالى : (دِينًا قِيَماً)(٥) على قراءة من عدا الحرميين وأبي عَمْرو(٦) وزِيَم ، أي : مُتَفرقٌ ، ومنه قول زهير (٧) :

قد عُوليت فهي مرفوعٌ جواشِنُها   على قوائم عُوجٍ لحمُها زِيَمُ

وقال النابغة الذبياني (٨) :

باتتْ ثلاثَ ليالٍ ثُمَّ وَاحدةً   بذى المجاز تُراعِي مَنْزلا زِيَما

وسِوى في نحو قوله تعالى : (مكانا سوى)(٩) ، (في)(٣) ذلك أنشد صاحب الحماسة (١٠) :

---

(١) الأصل : تحركت .

(٢) القمع - بكسر فسكون ، وبكسر ففتح - : ما يصب فيه الدهن وغيره . والنطع - بكسر فسكون ، وبكسرتين ، وبكسر ففتح - بساطٌ من جلد كثيراً ما يقتل فوقه المحكوم عليه بالقتل .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٤٤ .

(٥) الآية ١٦١ من سورة الأنعام .

(٦) السبعة : لابن مجاهد ص ٢٧٤ . والحرميّان : نافع قارىء المدينة وابن كثير قارىء مكة .

(٧) ديوانه ١٥٤ ، الجواش : الصدور . وعوج : ليست بمستقيمة ، وإذا كان في رجلى الفرس قَوَسٌ وفي يديه قَنًا : كان أسرع ما يكون . يصف خيلاً ، يقول : إنها خلقت مرتفعةً طوالاً ليست دانيةً من الأرض .

(٨) ديوانه ٦٤ ، والمنصف ١ / ١٩ . والممتع ٦٣ .

(٩) الآية ٥٨ من سورة طه ، وبالكسر قراءة من عدا ابن عامر وعاصم وحمزة . انظر الإقناع ٦٩٩ .

(١٠) الحماسة ١٩٤ ، أول ثلاثة أبيات ، منسوبة فيها إلى يحيى بن منصور الحنفي أو الذهلي ، وهو في الصحاح ، مادة : سوا ، منسوبا إلى موسى بن جابر الحنفي .

والفِزْر : لقب لسعد بن زيد منا بن تميم . وسوى : عدل ووسط فيما بين الفريقين .

وجدنا أبانا كان حلَّ ببلدة سِوًى بين قيسٍ قيس عيلان والفِزْرِ

وذكر الفارسيُّ ثِنًى ، وأنشد لعَدِيِّ بن زيد[1] :

أعاذِلَ ، إنَّ اللَّوْمَ في غير وَقْته عَلَيَّ ثِنًى من غَيِّك المتردِّدِ

وطِوًى في قراءة من قرأ : (بالواد المقدَّسِ طِوًى)[2] . قال : فَطِوًى من طويت ، وثِنًى من ثنيتُ ؛ لأنَّ الطَّيَّ ثَنْيُ شيءٍ على شيءٍ ، كأنَّ ا لمعنى قُدس[3] مرّة بعد مَرَّةٍ . وزيد أيضًا : ماءٌ رِوًى ، وماءٌ صِرًى[4] . وطِيبَةٌ في نحو قولهم : سَبْيٌ طِيَبَةٌ[5] وفي الحديث : « وإنه طِيَبةٌ لمن أَخَذَه » فجميعُ ما استُدْرِك عليه ثمانية ألفاظٍ ، أكثرها لا يَثْبُتُ ، ليس هذا موضعَ ذكرِ ذلك [6] .

والثاني : ضمُّ العين ، ومثالُه فِعُل . وسيأتي الكلام عليه إثر هذا ، إن شاء الله تعالى .

والثالثُ : كسرها ، ومثالُه في الأسماء / فِعِلٌ نحو : إِبِل ، ، ولم يحك / ١١١ / سيبويه غيره ، قال : « ولا نعلَمُ في الأسماء والصِّفات [7] غيره » [8] وزاد أبو الحسن في الأسماء: حِبِرَةٌ ، وهي الصُّفرة على الأسنان . قالوا : والأشهر فيه : حَبْرَةٌ . قال الفرزدق [9] :

---

(١) ديوانه ١٠٢ ، وفيه : في غير كنهه . وهو من شواهد مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/١٦ ، واللسان ، مادة : ثنى .

والثنى بالكسر والقصر : الأمر يعاد مرتين ، وأن يُفْعَل الشيءُ مرتين .

(٢) الآية ١٢ من سورة طه ـ وبالكسر منونا قرأ الأعمش ، وأبو حيوة ، وابن أبي إسحق ، وأبو السمال ، وابن محيص ، وروى أبو زيد عن أبي عمرو الكسر غير منون . انظر البحر المحيط ٦ / ٢٣١ .

(٣) الأصل : قوس .

(٤) ماء روى : فيه روًى . وماء صَرًى ، وصِرًى : طال استنقاعه .

(٥) سَبْيٌ طِيَبَةٌ : صحيح السباء ، لم يكن عن غَدْرٍ ولا نقض عَهْدٍ .

(٦) انظر الممتع لابن عصفور ٦٢ ـ ٦٥ .

(٧) س : والصفة .

(٨) الكتاب ٤ / ٢٤٤ .

(٩) ديوانه ٢ / ٢٧٢ . بيروت ١٩٨٠م . وروايته فيه : ولستُ بعيدة ولست بعديٍّ .

ولست بسعدي علَى فيه حَبْرةٌ ... ولستُ بعبدِيٍّ حَقِيَبتُه التَّمْرُ

وزاد السيرافي والمبرّد : إِطِلٌ ، للأيطَلِ . ورُوِي قولُ امرِىء القيس[1] :

له إِطِلاَ ظَبْيٍ وساقا نعامةٍ ... وإِرْخاءُ سِرْحانٍ وتَقْرِيبُ تَنْفُلِ

وَزِيدَ أيضا الحِبِك ، وهي قراءة مرويَّةٌ عن الحسن : (والسماء ذات الحِبِك)[2] ، وهي الطرائق الغيمية . فجميعُ ما استُدْرِكَ على سيبويه في الاسم ثلاثةُ ألفاظٍ يضافُ إليها ما ذكره ابن السِّيد من قولهم : لا أُحسِنُ اللِّعب إلاَّ جِلِخ جِلِبْ [3] . فهي خمسةٌ ، منها ما يثبتُ ، ومنها ما لا يثبتُ . وذكر الأخفش في الصفات : امرأةٌ بِلِز [4] . وحكى ابن خروف عن ابن قُتَيبة : أتانٌ إِبِدٌ [5] . فهذان لفظان مستدركان في الصفة [6] .

والرابعُ : إسكانُها ، ومثالُه فِعْلٌ ، ويكون في الأسماء والصفات . فالاسم نحو : جِذْعٍ ، (وعِدْلٍ)[7] ، وجِمْلٍ ، وَرِجْلٍ . والصفة نحو : نِقْضٍ ، ونِضْوٍ ، وصِنْعٍ [8] .

---

(١) ديوانه ٢١ . وابن يعيش على المفصل ١١٢/٦ . والممتع لابن عصفور ٦٥ .

(٢) الآية ٧ من سورة الذاريات ، وتُنْسب هذه القراءة إلى أبي مالك الغفارى أيضا ، انظر البحر المحيط ١٣٤/٨ .

(٣) الاقتضاب ، القسم الثاني ٣٢٥ ، قال ابن السيد : « وهي لعبة يلعبونها » . وانظر التكملة للصغاني ١٣٨/٢ .

(٤) امرأة بِلِزٌّ : ضخمة . وفي الارتشاف : « وحكاه سيبويه بالتشديد فاحتمل ما حكاه الأخفش إن يكون مخففا من المشدّد » وانظر الاستدراك ٦ .

(٥) أتان إِبِدٌ : ولود . ويقال في وصف الأمة أيضا ، ويقال : أتان إِبِد ، للوحشية .

(٦) الاقتضاب ٣٢٤ ، والممتع ٦٥ .

(٧) سقط من س .

(٨) النقْض : البعير الذي أضناه السفر ، وكذلك الناقة ، والجمع أنقاض . والنِّضْوُ : البعير المهزول . والناقة : نِضْوة . ورَجُلٌ صِنْع اليدين : صانع حاذق . ومثله : صنِيع ، وصَنَع .

وقد انتهى تمثيلُ هذه الأمثلة التي أشار إليها الناظمُ ، وإنما ذكرها في هذين الشطرين غير ملتزمٍ لكونها مستعملةً أو غير مستعملة ، وإنما بيّن ذلك في قوله بعد: « وَفِعُلٌ أُهمِل والعكسُ يَقِلّ » ، فاستثنى من الجملة بناءين هما عنده غيرُ ثابتين في محصول [(١)] الاستعمال فدلَّ على أنَّ ما عداهما (عنده)[(٢)] مستعملةٌ ثابتَةٌ من كلام العرب .

فأما أحدُ المُسْتَثْنَيين ـ وهو فِعُلٌ ، بكسرالفاء وضمِّ العين ـ فذكَر أنَّ العرب أهملته ، لأن فاعل « أُهمِل » الذي لم يذكره هم العرب . قال سيبويه : « وليس في الكلام فِعُل » [(٣)] . قالوا : وإنَّما لم يُسْتَعَملْ لكراهيتهم الخروج من كسرٍ إلى ضمٍ في بناءٍ لازمٍ ، ولذلك قالوا : أقتُل ، فضموا الهمزة ولم يكسروها، وأصلُها الكسرُ ، كراهيةً للضمِّ بعد الكسر وَإنْ [(٤)] وُجِد حاجزٌ بينهما ، فأولى أن يمتنعوا من ذلك مع عَدَمِ الحاجز . وكذلك امتنعوا من النقل في الوقف على قولك : هذا عِدْلٌ ، فقالوا : هذا عِدِلْ ، ولم يقولوا : هذا عِدُلْ ، غير أنّهم قد قالوا ذلك مع الهمزة وارتكبوا فيه الثِّقل ، لكن لِثِقَل (هو أشدُّ من)[(٥)] هذا ، فاستسهلوا هذا في جَنْبِه . وقد تقدم (بيانه)[(٦)] .

وقوله : « أُهمِلَ » ، ولم يُعرج على شيء ، دليلٌ على أنّ ما حُكى عنهم من فِعُلٍ ليس بأصل بناءٍ ، وذلك لفظان ، أحدهما الحِبُك ، رُوِى عن الحسن أنه قرأ : (والسماء ذات الحِبُك)[(٧)] ، على وزن فِعُل . ورُوِي ذلك أيضًا عن أبي

---

(١) س : محصور .

(٢) ليست في الأصل .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٤٤ .

(٤) س : فإن .

(٥) مكانه في الأصل : وأنشد .

(٦) ليست في ص . وانظر فيما تقدم .

(٧) الآية ٧ من سورة ا لذاريات .

مالكٍ الغِفَاريّ [1] ، وذكره عنه ابن الفَرَسِ[2] في استدراكه على الزُّبَيدي . والذي حكى ابن جنيٍّ عن أبي مالكٍ إسكانُ الباء مع كسر الحاء . وهذا مثالٌ لم يُثْبِته النحويوّنَ ، قال ابن جني : « أحسبه سهوًا ، وذلك أنه ليس في كلامهم فِعُلٌ أصلاً ـ بكسر الفاء وضمِّ العين . وهو المثال الثاني عشر من تركيب الثلاثي ، فإنه ليس / في اسمٍ ولا فِعْلٍ أصلاً البتة » . قال : « ولعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر والضم ، فكأنه كسر الحاء ، يريدُ الحِبِك ، وأدرك ضم الباء على تَصَوُّرِه الحُبُك . قال : وقد يعرض (هذا)[3] التداخل في اللفظة الواحدة ، قال بلال بن جرير [4] : / ١١٢ /

إذا جِئْتَهم أو سَايَلْتَهُمْ وَجَدْت بهمُ علَّةً حَاضِرَهْ

أراد : سألتهم ، أو ساءلتهم ، ولغة[5] من قال : سايلتهم ، فأُبدل[6] ، فتداخلت الثلاث عليه ، فَخَلَط فقال: سأيلتهم ، فوَزْنُه [7] فَعَاعلتهم ، لأنّ الياءَ[8] في سأيلتهم بدل من الهمزة في ساء لتهم ، فجمع بين اللغتين على تلفّته إلى

---

(١) المحتسب ٢ / ٢٨٦ .

(٢) ابن الفرس لعله أبو محمد عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي الغرناطي ، قال في البلغة ١٣١ ـ ١٣٢ : « إمام في العربية واللغة والتفسير » توفى سنة ٥٩٧ ، وترجمته في بغية الوعاه ١١٦/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٣٦٤/٢١ . وكان ابنه أبو يحيى عبد الرحمن بن عبد ا لمنعم حافظًا لغويا ، أخذ عن أبيه فاكثر ، وصنف كتابا في غريب القرآن عاش بين عامي ٥٧٤ ـ ٦٦٣ ، وترجمته في البغية ٢ / ٨٣ .

(٣) ليس في الأصل ،

(٤) البيت في الخصائص ١٤٦/٣ ، ٢٨٠ ، والمحتسب ٩٠/١ ، ١٧٥ ، ٢٨٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٢٠ ، والبحر المحيط ٢٣٥/١ .

(٥) في المحتسب : أو لغة .

(٦) في المحتسب : فأبدلت .

(٧) في المحتسب : فوزنها إذًا .

(٨) في النسخ : لأن الهمزة والمثبت عن المحتسب .

اللغتين[1] كذلك أيضا نظر في الحِبِك والحُبُك ، فجمع بين أول اللفظة على هذه القراءة وبين آخرها على القراءة الأخرى[2] .

واللفظ الثاني : الرِّبُو ، قرأ أبو السّمّال[3] : (اتقوا الله وذَرُوا ما بَقِيَ من الرِّبُو)[4] ، مضمومة الباء ساكنة الواو . وهكذا ذكرها ابن مجاهد ، وإنما ذكرها الداني في كتابة في القراءات التي شذَّت عن السبع بفتح الراء وضمّ الباء . فإذا ثبت ما ذكره ابن مجاهد ، وهو الذي نقل ابن جني وتكلّم عليه ، فقد قال : « إنَّ فيه ضَرْبين من الشذوذ ، أحدهما : الخروجُ من الكسر إلى الضمِّ بناءً لازماً ، والآخر : وقوعُ الواو بعد الضمة في الاسم . وهذا شيءٌ لم يأت إلا في الفعل نحو : يغزُو ، ويدعُو ، ويخلُو » . ثم ذكر أن الذي ينبغي أن يُتَعلَّل به في الرِّبُو ، بالواو ــ هو أنه فخّم الألف فانتحي بها نحو الواو التي الألف بدل منها [5] ، على حدّ قولهم : الصلوة ، والزكوة ، و (كمشكوة)[6] ، وكأنّه بَيَّن التَّفخيم فقوّى الصوت ، فتوهم[7] السامع أنّه واو ، فَنُقِل على ذلك . وهو بعيدٌ أَنْ يتطرَّق ظَنٌ إلى الاروي ــ وهو أبو زيد [8] ، مع علمه وفهمه ــ أنه جرى عليه الوهم فيما سمعه . قال : فإن قيل : فلعلّه شَبَّه ذوات العلَّة بذوات الهمز ، فوقف على الواو ، كما قالوا : هو [9] الرِّدُؤ والبُطُؤ . قيل : هذه الواو

---

(١) هذا توجيه ثعلب ، كما في سرّ صناعة الإعراب ٤٢٠ .

(٢) في المحتسب : « كذلك أيضًا نظر في الحِبُك إلى الحِبِك والحُبُك .

(٣) المحتسب ٢ / ٢٨٧ .

(٤) الآية ٢٧٨ من سورة البقرة .

(٥) الأصل ، ت : عنها .

(٦) من الآية ٣٦ من سورة النور .

(٧) في المحتسب : فكان اواو أو كاد.

(٨) هو أبو زيد الأنصاري ، سعيد بن أوس . وقد روى هذه القراءة عن أبي السمّال .

(٩) في الأصل : في . والمثبت عن المحتسب .

إنما تكون مع الهمزة في نحو « الكَلَوْ » في موضع الرفع ، و« الرِّبُو » في موضع الجر وأيضا فإن « الكَلَو » مفتوح ما قبل الواو ، والباء من « الرِّبُو » مضمومة . وعلى كل تقدير فهو شاذٌ (١) .

هذا ما ذكرّ ابن جني في توجيهه هذه القراءة ، وحاصله أن الرِّبُو ـ على حقيقة نقله ـ غير ثابت ،وإنما هو تفخيم ، والتفخيم يُنْحى به نحو الواو ، لا أنه ضمٌ حقيقةً ، فإذًا صار هذان اللفظان كالرِّنْو ، في الوقف، لا معتبر بهما في إثبات بناءٍ لازم ، وقد أشار بعض الناس إلي إثبات البناءِ بهما ، وفيه من الضعف ما فيه (٢) .

وأمَّا المستثنى الثاني وهو فُعِل ـ بضَمِّ الفاءِ وكَسْرِ العين ـ وهو عكس فِعُل ، الذي قال فيه : « والعكس يَقلّ » ، لأن قوله : وفِعُل ، في تقدير أنْ لو قال: والمكسور الأولُ المضمومُ(٣) الثاني أُهْمِلَ، فعكس هذا هو المضمومُ الأول المكسور الثاني ، وهو فُعِل ـ فذكر أنّ وُقُوعه في الأسماءِ قليل، لم يكثُرُ كثْرةَ غيره من الأبنية المتقدِّمة ، ولم يأت مهملاً وإن كان فيه الخروج من ضمٍّ الى كسر، لأنَّ هذا أخفُّ على الجملة من الأول ، وإن اجتمعا في الثقل ، وللك جاء في أبنية الأفعال كثيراً نحو : ضُرِبَ وعُلِم و وقُتِل ، وعُقِر . وما أشبه ذلك . بل نقول : إنه ليس بثقيل ، وإلا كان يُعدَم أو يَنْدُر / في الأفعال أيضًا، وإنما / ١١٣ / عِلَّة(٤) قِلَّته ما ذكره الناظم ، على ما سيُذكر بعد بحول الله . وقلَّته أنه لم يأت

---

(١) المحتسب ١ / ١٤٢ ـ ١٤٣ .

(٢) انظر شرح الشافية للرضى ١ / ٣٩ .

(٣) الأصل : والمضموم .

(٤) س : « علته ما ذكره » .

منه في المشهور من النقل إلا لفظان في الأسماء لاقى الصفات ، أحدهما : دُئِل ، لدُوَيْبَّة صغيرة تشبه ابن عِرْسٍ ، قال الشاعر(١) :

جاءوا بجيش لو قيس مُعْرَسُهُ ... ما كان إلاَّ كمُعْرَسِ الدُّئِلِ

ومنه نُقل اسم الدُّئِل ، القبيلة التي يُنسَب إليها أبو الأسود الدؤلي .

والثاني : (رُئِم) (٢)، في اسم السَّهِ . وزاد أبو حيان(٣) ـ فيما نقل في ارتشاف الضرب ، وذكره ابن الناظم (٤) ـ لفظًا ثالثاً ، وهو : وُعِلٌ ، لغة في الوَعِلَ . فبهذه الألفاظ أثبت الناظم فُعِل في الأسماء ، وهو مذهب الأخفش وابن جنِّي وجماعة ، وأما سيبويه فلم يثبته في الاسم ، وإنما هو عنده مختصٌ بالفعلٌ ، وذلك (إمَّا)(٥) لأنَّ هذين اللفظين يمكن أن يكونا منقولين من الأفعال ، وإن كان ذلك في الأجناسِ ، بناءً على جواز النقل فيه وثبوته ، وفي المسألة خلاف ، وبه اعتذر السيرافي (٦) عن سيبويه ، فذكر أنه قد يصحّ ويجيء في أسماء الأجناس ما جاء في الأعلام ، قال : ومنه « تُنُوِّط » ـ في اسم طائر ـ لأنه يُعلِّق عُشَّه ويلصقه ضربًا من الإلصاق بديعا ، فسُمِّي بالفعل . وقالوا أيضًا : تُبُشِّرٌ ، في اسم طائر ، قال ابن الضائع : قد قال سيبويه (في هذا الطائر : تَنَوُّط ، وأثبت به « تَفَعُّل » في الأسماء وإن لم يأت في المصادر(٧) ، وإما لأن هذين اللفظين لم يحفظهما سيبويه) ، وهذا هو الجاري على كلام الناظم ، إذْ لو

---

(١) هو كعب بن مالك . والبيت في ديوانه ٢٥١ . وهو من شواهد المنصف ١ / ٢٠ ، وابن يعيش على المفصَّل ١/٣٠ ، وشواهد الشافية ١٢ ، واللسان : دأل .

(٢) سقط من س .

(٣) الارتشاف ١ /١١ . والسَّهِ : معناه كما في القاموس مادة (السَّته) : العَجُز أو حلقة الدُّبُر .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٨٢٢ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الأصل : ابن السيرافي .

(٧) الكتاب ٤ / ٢٧٢ .

كانا(١) عنده منقولين لم يصحَّ له أن يُثْبِتَ بهما بناءً ، كما لا يصح أن يُثْبِته بالأعلام ، لما ثَبَت فيهما من النقل ، فإنما هما عنده غير منقولين ، فهو استدراك على سيبويه منه ومن غيره ممن قال بهذا(٢) . وهو الذي اختار ابن الضائع وكثير من الناس .

ولما كان هذان اللفظان بمحلٍّ من الندور في هذا البناءِ نبّه الناظم على ذلك فقال : « والعكسُ يَقِلّ » . ثم بَيَّن وجه القِلَّة فقال : « لقصدهم تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ » يعني أنّ ترك استعمال فُعِل في الأسماء إنما هو لقصدهم أن يكون بناءً مختصًا بالأفعال ، فلما قصدوا ذلك تحاموا من وَضْعِ الأسماء عليه ، وما نَدَر من ذلك فَغَيرُ مُعَيدّ به عندهم ، ولذلك لم يَنْقلوا في الوقْفِ في البُسْر حالة الجرِّ ، فلم يقولوا : من البُسِرْ ، وإن كان قد جاء الدُّئِل والرُّئِم ، لعدم الاعتداد بذلك .

وقد تحصَّل من هذا أنَّ للثلاثي(٣) المجرَّدِ من (الأسماء)(٤) أحد عشر بناءً ، وأُهمِلَ واحد من الاثني عشر .

ثم على الناظم في هذا المساق (٥) نظرٌ ، وهو أن يُقال : لا يخلو إتيانُه بهذه الأبنية من أن يكون بياناً لها على الجملة من غير تعرُّض إلى قلَّة السماع في بعضها أو كثرته ، أو يكون بيانًا لها على التفصل مع التَّنبيه على القلَّة والكثرةِ ، وعلى كلِّ تقدير فكلامه مُعْتَرَضٌ ؛ فإن كان الأول فكان من حَقِّه أن لا

---

(١) الأصل : كان .

(٢) انظر شرح الشافية للرضى ١ / ٣٦ ـ ٣٨ .

(٣) الأصل ، ت : الثلاثي . س : من هذا الثلاثي .

(٤) مكانه في الأصل : البناء .

(٥) الأصل : اللماق .

يُنبِّه على قِلَّة فُعِلَ كما لم يُنَبِّه على قِلَّة فِعِلٍ ؛ إذ لم يأتِ منه إلا القليل النَّادِر كما مَرَّ ، حتى[1] إنَّ سيبويه لم يحفظ منه إلا « إبِل » . وإن كان الثاني فكان من حقه أن يُنَبِّه (أيضا)[2] على قِلَّة فِعِل لأنه قليلٌ ، ولم يثبت منه باتفاق إلا ما أثبت سيبويه ، وما عدا ذلك فمتنازع فيه بين النحويين ، فمنهم من يُثبته ومنه من لا يُثْبِتْه . والذي ذكر غيرُه من ذلك حِبِرَةٌ وإطِلٌ ، والحِبِك ، وجِلِخْ جِلِبْ . وفي الصفات : بِلِزٌ ، وإبِدٌ . أما حِبِرة فقالوا هو غير معروف . وأما إطل فإتباعٌ مختصٌّ بالضرورة / والصواب فيه : إطْلٌ ، بالإسكان وأما (الحِبِك) فإنما / ١١٤ / ثبت في قراءة غريبة عن الحسن وحده . وأما جِلِخ جِلِبْ فهو اسمٌ لِلُعبةٍ يلَعبُها الصبيان ، وكأنها جارية مجرى ا لأصوات ليست من أصل الكلام . وأما بِلِزٌ فإنما ذكره سيبويه بالتشديد [3] ، بلِزّ هكذا[4] . فأنت ترى أكثرها مقولاً[5] فيه مغموزا . وإذا سُلِّم فالجميع نادر ولا يقوى على أن يكون فاشياً بمثلِ هذا السَّماع ، وكَذَلِكَ فُعِل . وإذا كان كذلك فتفرقَتُه بينهما في أنْ نَبَّه على قِلَّةِ فُعِلٍ ولم يُنَبِّه على قِلَّة فِعِلٍ ، لا وَجْهَ لها [6] .

فالجواب : أن العلَّة في (باب) [7] فِعِل معلومة ، كما هي أيضا معلومة في باب فُعِل ، لكن الناظم أشار في أحدهما إلى القلّة دون الآخر لمعنى حَسَنٍ ،

---

(١) س : كما .

(٢) ليس في س .

(٣) الأصل : بلز بالتشديد . وفي ت : بلز هذا ، والذي في الكتاب ٤/٢٧٧ بالفاء : فلزّ .

(٤) قال ابن عصفور في الممتع ٦٥ : « وكذلك بِلِزٌ لا حجة فيه ، لأن الأشهر فيه : بِلِزّ بالتشديد ، فيمكن أن يكون بِلِزٌ مخففًا منه » .

(٥) س : فيقول فيه مغموز . وفي سائر النسخ : مقول فيه مغموز .

(٦) في النسخ : له .

(٧) عن ك .

وبيان ذلك أن فِعِلا وإن كان قليلا ففيه أمران يُلحقانه بالكثير حتى يُنظَمَ في سلكه ، أحدهما : اتّفاقُ النحويين على إثباته ، إذْ لم يخالف في ذلك أحد على سيبويه وإثباته له بإبِل ، وزاد الناسُ عليه أشياءَ رُبَّما كان فيها الثابتُ وغيرُه ، لكن الحاصل ثبوته على الجملة ، وكلُّ ما ثبت باتفاق فهو ثابتٌ في الكلام ، قِلَّتُه لا تُوهنُ ذلك فيه . والثاني : أنَّ ذلك القليل الذي ثبت به فِعِلٌ من قَبيل القليل الذي لا مُعارِضَ له في قياسٍ ولا سماع ، وكلُّ ما كان كذلك فمثالهُ الواحدُ يقومُ مقامَ السماعِ الفاشي ، كمسألة شَنَئِيّ في النسب إلى شَنُوءَةَ ، حيث أثبت سيبويه[1] به القياسَ في فَعُولةَ على الإطلاق مع أنه لم يأتِ منه إلاّ شَنَئِيٌّ خاصة ؛ قال أبو الحسن [2] : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف[3] واحد ـ يعني شنوءةَ ـ قال : « فإنه جميع ما جاء » . قال ابن جني : « وما ألطف هذا القول من أبي الحسن[4] ! » ثم فسّره بأن الذي جاء هذا الحرفُ وحده ، والقياس قابِلُه ، ولم يأت فيه شيءٌ ينقضُه ، فإذا قاس الإنسانُ على هذا جميع ما جاء من فعولة . وكان صحيحًا في القياس فلا غَروَ ولا ملام ، بخلاف ما جاء مما يضعف فيه القياس وإن كثر كَفَعِليٍّ في فَعِيل ، وفُعِليّ في فُعَيل ، فإنه لا يقاس عليه للمعارِض الذي عارض فيه . فإبِلٌ [5] في مسألتنا من قبيل شَنَئِيٍ، لم يأت ما يعارضُه مع كثرة استعماله في الألسنة وعدم تغيُّره عن هذا المثال الذي هو فعِل ، فثَبَتَ فيه فعِلٌ ، وقامت أيضًا كثرة استعماله مقام كثرة

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٣٩ ، ٣٤٥ .

(٢) « أبو الحسن » يعني : الأخفش .

(٣) الأصل : حزب .

(٤) الخصائص ١ / ١١٦ .

(٥) الأصل : بإبل .

أمثاله ، فاستقام سكوتُ الناظم عن التنبيه على كثرته . وأما فُعِل فليس فيه شيءٌ مما تقدم ، أما أولا فلأن النحويين قد فهموا من العربِ تخصيصهم هذا البناءَ (بالفعل دون الاسم ، على ما أخبر به الناظم ، ونصّ عليه ابن جني ، وهذا ظاهر . فهذا معارض في السماع فيه إذا ثبت . وأما ثانيا فلأنّ ما ثبت به)[1] فُعِل عند القائل به لم يتَّفق النحويون عليه ، بل أنكرته منهم طائفة كثيرة على أحد الوجهين المذكورين قبلُ ، إما للنَّقْلِ في أسماء الأجناس أو لغير ذلك ، فَضَعُف الإثبات به بسبب هذا الخلاف . وأيضا ليس من قبيل ما السماع القليل فيه [2] غيرُ معارضْ ، بل هو معارَضٌ بما ثُبت من قصد العرب في فُعِل ، (وإذا كان كذلك كان فُعِلِ أولى بأن يُنَبِّه من أثبته على قلة السماع فيه كما فعل الناظم)[1] في [3] فعِل ، فإنه لا حاجة إلى التنبيه / فيه على قلةٍ . / ١١٥ /

ثم أخذ يذكر أبنيةَ الثلاثي من الأفعال أيضًا فقال :

وافتَحْ وضُمَّ وَاكسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثلاثيٍّ ، وَنَحْوُهُ ضُمِنْ

اعلم أنَّ الأفعال أقل تَصَرُّفاً من الأسماء في الكلام ، وهذا معنى قولهم : الأسماءُ أمكن من الأفعال ، أي : أكثرُ في الكلام ، ولذلك كانت أبنيةُ الأفعال أقلَّ من أبنية الأسماء ، ألا ترى أن أبنية الثلاثي من الأسماء ، أَحَدَ عَشر بناءً ، ولم يَثْبُتْ من أبنية الثلاثيّ من الأفعال باتفاق إلا ثلاثةٌ والرابعُ مختلفٌ فيه كما سيأتي إثر هذا بحول الله .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : « ما السماع القليل فيه كما فعل غير معارض » .

(٣) ت ، وصلب ٣ : من فعل .

فقوله : « الثاني » معمولٌ يطلبه ثلاثة الأفعال المتقدمة من باب الإعمال ، والذي عمل فيه قوله : « اكسِرْ » فهو من إعمال الأخير . ووقع في بعض النسخ هكذا : « ونحوُه ضُمِنْ » أي : ونحوُ ما ذكر من الأمثلة مثالُ ضُمن . وفي بعضها عِوَضه « وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ » . وهو أيضا بمعنى الأول يعني أنك إذا أردت أيضا أن تحصُر أبنيَة الفعلِ الثلاثيّ المجرَّدِ من الزوائد فحرِّك الحرف الثاني منه ، وهو عينُ الكلمة ، بالحركاتِ الثلاثِ : الضمةِ والفتحِ والكسرةِ ، فتقولُ : فَعُلَ ، وفَعَل ، وفَعِلَ ، وزِدْ على ذلك بناءً رابعاً وهو موازنُ ضُمِن - بضمٍّ الأول وكسر الثاني - وذلك : فُعِل، وهي صيغةُ المفعول. فهذه أربعةُ أبنية للفعل .

فأما فَعَل - بفتح العين - فنحو ضَرَب ، وأكَل ، وشَتَم ، وعَدَل ، وكَملَ .

وأما فَعُلَ بضمٍّ العين - فنحو : ظَرُف ، وشَرُف ، وحَسُن ، وقَبُح ، وشَجُع، وجَبُن .

وأما فَعِل - بكسر العين - فنحو : مَهِل ، وعَلِم ، وسَلِم ، وسَئِم ، ولَبِس .

وهذه الثلاثة لا خلافَ فيها ، وهي المبنيَّةُ للفاعل . ولم يَزِد الناظم على هذه الثلاثة تسكين الثاني مع فتح الأول أو ضَمِّه ، لأنه لا يأتي فِعلٌ على فَعْلَ ولا فُعْل إلا وأصله : فَعِل ، أو فَعُل ، أو فُعِل ، لأنَّ العَرَبَ تُسكِّن العين في هذاالنحو تخفيفا ، فتقول في ظَرُف : ظَرْفَ ، وفي عَلِم : عَلْمَ ، كما تقول في عَضُد : عَضْدٌ ، وفي كَتِف : كَتْف . فمما جاء مُسَكَّناً من فَعِل ما أنشده ابن جنيّ من قوله (١) :

(١) المنصف ١ / ٢١ ، والإنصاف ١٢٣ ، وابن يعيش على المفصل ٧ / ١٢٩ ، ١٥٢ ، واللسان ، مادة : ضجر . ويروى : وغاربه .
ضَجِر البعير : كثر رغاؤه . والبازل : البعير إذا استكمل الثامنة وطعن في التاسعة ، وفطر نابه . والدَّبَر : الجرح الذي يكون في ظهر البعير ، وخفه . وصفحتا العنق : جانباه . والعاتق : ما بين المنكب والعنق . والغارب : أعلى مقدّم السنام .

وَإِنْ أَهْجُه يَضْجَرْ كما ضَجْر بازِلٌ　　من الأدْمِ دَبْرَت صَفْحتاهُ وَعَاتِقُهْ

أراد : ضَجِرَ ، ودَبِرت . ومثله في فُعِل قولُ العَجَّاجِ (١) :

لو عُصْرَ منها البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ

أراد : لو عُصِرَ . ومما جاء في فَعُل قولُهم : لقَضْوَ الرجلُ . يريدون : لقَضُو .

وقالوا في حَسُن : حَسْنَ ، وذلك في التعجب نحو : حَسْنَ الوجهُ وَجْهُكَ ، وحَسْنَ وجهًا وَجْهُك ؛ قال سهمُ بن حنظلة الغَنَوِيُّ (٢) :

لم يَمْنَعِ الناسُ مِنِّي ما أردتُ ولا　　أعطيهُمُ ما أرادوا ، حُسْنَ ذا أدبا

أراد : حَسُنَ ذا أدبًا . ولم يتكلّم النّاظمُ على شيءٍ مما يتعلّق بهذه الأبنية (من الأحكام غير ما ذكره في باب أبنية المَصَادِرِ ، وأبنية أسماء الفاعلين ، فتركتُ ذِكْرَ ما لم يَذْكُره على الشَّرِط الملتَزَمِ في هذا الكتاب .

فإن قيل : إن الناظم إنما بيَّن في مأخذ هذه الأبنية)(٣) الثلاثة تحريك الثاني - وهو العين - لا غير ، ولم يُبَيِّن تحريكَ / الفاءِ ، فإذا أخذ المبتدىء في / ١١٤ / تعرُّفِ(٤) هذه الأبنية لم يَعرِف كيف يأخذ الفاء ؟ ولا بأيِّ حَرَكةٍ يُحَرِّكها ؟ ولا شَكَّ أَنَّ حكمها التحريك بالفتح في الأحوال كلها ، فكان حَقُّه أن يُبَيِّن ذلك .

---

(١) كذا ، ولم أجده في ديوانه . والبيت لأبي النجم العجلي، ديوانه ١٠٣ . وانظر المنصف ١/٢٤ ، ٢/١٢٤ ، والاقتضاب ٤٦٢ ، والانصاف ١٢٤ .

(٢) الخصائص ٣/٤٠ ، والرضى في شرح الكافية ٤/٢٥٧ ، والخزانة ٩/٤٣١ ، والصحاح واللسان : حسن .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : تعريف .

فالجواب : أنَّ حركة الأوَّل لَمَّا لم يذكر فيها اختلافًا دَلَّ عل أنَّها على حالة واحدة ثم (إنَّ)[1] فَتْحَ الأوَّلِ ، قد تقرّر في مواضع من هذا النظم أنَّ الفاء مفتوحةٌ في فَعَل وفَعُل وفَعِل ، في أبنية المصادر وفي غيرها ، مع أن الأمر في تحصيل ذلك قريبٌ فَتَرَك ذكره لذلك .

فإن قلت : فكذلك أيضًا ذَكَرَ هذه الأبنية الأربعةَ بالانجرارِ في مُتَقَدِّم كلامِه ، فكان ينبغي ألاَّ يذكرها ههنا رأسًا على هذا التقدير .

فالجواب أن نقول : إن الناظم قد ذكر ذلك أيضًا ولكنه لم يذكر حصرها في أربعة أبنية ولا غيرها ، فبقيت جملةُ الأبنية مجهولةً فذكرها هُنا لحصر أبنيتها ، وهذا مقصده في هذا الباب ، فكأنه قال " يَحصُرها أن تفتَحَ الأوَّل على ما هو المعهود ، وتُحرِّك الثاني بالحركاتِ الثلاثِ ، وتَزِيد على ذلك : فُعِل : فتنحصر أبنيةُ الأفعالِ كلُّها . وهذا بَيِّنٌ .

وأما البناء الرابع وهو المشار إليه بضمن ، وهو المبنيُّ للمفعول ، فظاهر الناظمِ إثباتهُ بناءً أصيلاً رابعًا لتلك الثلاثة ؛ إذْ لو كان عنده فرعًا غير أصيل لم يَعُدَّه كما لم يَعُدَّ فَعْل المخفف من فَعُل أو فَعِل لكونه فرعًا لا أصلاً . فكونُه قد عَدَّه مع الأبنية الأصلية[2] باتفاق دلَّ على أنه عنده أصليّ أيضا . وهذا المذهب قد استقرأه بعض الشراح من كلام سيبويه في أول الكتاب إذْ قال : « وأما بناء ما مضى فَذَهَبَ وسَمِع ، وحُمِد ، ومَكُث » [3] فذكر أربعة أمثلة لأربعة الأبنية ، فلو كان عنده فُعِل مُغَيَّرًا لم يذكره كما لم يذكر سائر ما غُيِّر . وكلامُ سيبويه

(١) س ، ك : ثم إنْ فُتِحَ الأول .
(٢) ك : الأصيلة .
(٣) الكتاب ١ / ١٢ . وفيه : « ومَكُث وحُمِد » .

حجةٌ يعتمد عليها ويُستَندُ إليها . ويُستَدَلّ أيضا على صحة هذه الدعوى بأنَّ فُعِل لو كان مغيَّرًا من غيره لكان مستلزِما وجودُه وجودَ ذلك الغير ، ضرورة كون الفرع يستلزم وجودُه وجودَ أصله ؛ إذْ لا يكون الفرعُ دون أصلٍ ، لكنّا وجدنا أفعالاً مبنيَّةً للمفعول غير مُغَيَّرةٍ من شيءٍ كقولهم : وُكِسَ [1] ، ووُضِعَ ، وعُنِي بكذا ، ونُفِستَ ، ونُتِجَت ، وذُهِيت علينا ، وغُمَّ الهلال ، وأُغمِي على الرجل ، وسُقِط في يده ، وغُشِي عليه . ومن ذلك كثير[2] ، وهي لم يوجد لها في كلام العرب ما هي مغيَّرةٌ منه ، فَدَلّ (ذلك)[3] على أنها أصول بأنفسها .

ومذهب الجمهور أنَّ بناءَ المفعول فرعٌ عن بناء الفاعل ، فَفُعِلَ مُغَيَّرٌ من فَعَلَ (أو فَعِل)[4] ، وجعلوه مذهب سيبويه ، لأنه لما تعرَّضَ لحصرِ أبنية الأفعال لم يذكر المبنى للمفعولِ ، وأما هذا الموضع فلم يتعرّض فيه لذِكْر أصلٍ ولا فَرْعٍ ، (وإنما أتى بمجرَّد تمثيل فقط)[4] . قال ابن خروف : ونَصَّ في مواضع ـ يعني سيبويه ـ أنه مُغَيَّر منه . واستدلُّوا على أنه فرع بقول العرب : « سُويِرَ وبُويِع ، (وَدُرِيَ ، ولم تُدْغَم الواو من سُويرَ وبُويع)[5] ، ولا هُمِزت الواو الأولى من وَوُرِيَ مع أن القاعدة (أنه)[4] إذا اجتمعت الواوُ والياءُ وسبقت إحداهما بالسكون قُلِبت الواوُ ياءً ، وأُدغِمت الياءُ في الياء . وكذلك / متى اجتمع واوان / ١١٧ / في أوّل كلمةٍ هُمِزَتِ الأولى على اللُّزوم ، فَدَلَّ ذلك على أنهما مُغَيَّرانِ من فِعْلِ الفاعل ، وكأنهما ساير وواري ، فكما لا تُدْغَم الألِفُ من ساير ، ولا تُهْمَزُ الواو من وَارَى ، فكذلك ما غُيِّر منه .

---

(١) وُكِس فلان في تجارته : خَسِر . ووُضِع بمعناه .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٦٧ ، وشرح الكافية للرضى ٤ / ١٣٤ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من س .

(٥) سقط من الأصل .

قال ابن خروف : ولا دليلَ في هذا بدليل تصحيحهم اجتوروا حملاً على تجاوروا ، وليس تجاوروا أصلاً له ، ولإعلالهم المضارع حملاً على الماضي ، ولا دليل على السابق منهما لصاحبه . وما قاله ابن خروف ظاهر الورود وقد رَدَّ أيضًا ما استُدِلّ به لمذهب الناظم من وجود بِنْيةِ المفعول لم يُنْطَق لها ببنية فاعلٍ ، بأنَّ ذلك قليل ثم قال : وكلا القولين ممكن .

فإن قيل : ما ذَهَب إليه هنا مناقضٌ لما تقرَّر له قبل ، وذلك أنه ذَكَر[1] في باب النائب عن الفاعل أنّ فِعْل الفاعل يُغَيّر بِضَمٍّ أوله وكَسْرِ ما قبل آخره في الماضي وفَتْحِهِ في المضارع ، وبَيَّن هذا المعنى هنالك على عادة النحويين ، وذلك ظاهر في كونه مغيرًا عنه من حيثُ يجعلُ المفعول أو غيره نائباً عن الفاعل، فَتُغَيَّرُ لذلك بِنْية الفاعل إلى بِنْيةِ المفعول . وهو قد أشار هنا إلى أَنَّ بِنْيةَ المفعولِ أصليَّة غير[2] مُغَيَّرةٍ من غيرها ، ولا شكَّ أن ظاهر هذا التناقض .

فالجواب أنه ليس بتناقضٍ ، أما تقريره هو وغيرُه أَنَّ المفعول ينوبُ عن الفاعل في الإخبار بالفعل فلا دليل في هذا على الفرعية ، لأنَّ لنا أن نقول : معناه أنَّ المعنى الواقع [3] من الفاعل الأصلُ أن يُخْبَرَ به عن فاعله مذكورًا فاعلهُ ، فيُؤْتَى له ببِنْيَةِ الفاعل ، فإن أرادوا ألاَّ ذكروا الفاعل أتَوا ببِنْيَةِ المفعول .

ومعنى قوله : « وَأَوَّلَ الفعْلِ اضممَنْ » [4] وكذا إلى آخره ، معناه أنك إذا أردت أن تشتقَّ له فعلا من مصدره فاجعله على هذه الشاكلة ، لا أنه يُريدُ أنك

---

(١) الأصل : ورد .

(٢) الأصل : عن .

(٣) الأصل ، ت : مع الفاعل .

(٤) هذا قول ابن مالك في باب نائب الفاعل ، وتتمتَه :

.... والمتصل   بالآخِرِ اكسِرْ في مُضِيٍّ كوُصِلْ

تأخذُ بِنْيَةَ الفاعل فتغيِّرَها هذا التغيير ، ليس في كلامه ما يُعيِّن هذا المعنى ، وَإنما فيه أنك تأتي بِبِنْيةٍ مضمومةِ الأوَّلِ مكسورة ما قبل الآخر في الماضي وَمفْتُوحَتِه[1] في المضارع ، فلا تناقُض في كلامه .

ثم نقول : إنَّ مذهب الناظم في كون بناءِ فُعِل[2] أصلاً هو الأحسنُ ؛ إذ هو بناء مستقلٌ بأحكامه جارٍ في نفسه مجرى الفعل المبني للفاعل ، والحملُ على ظاهر الأمر واجبٌ إلا أن يعارض فيه معارِضٌ ، ولا معارِضَ هنا . والقولُ بأنه فرعٌ عن[3] فِعْلِ الفاعل دعوى لا دليل عليها[4] . فالأصحُّ ما قال الناظمُ ، والله أعلم .

* * *

وَمُنْتَهاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا   وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّاعَدَا

ومُنتهاهُ ، يعني مُنتَهَى الفعل أربعٌ (يريد أربع)[5] أحرفٍ إن جُرِّدَ ، يعني من الزوائد ، أى : إنَّ غايةَ ا لفِعْلِ المجرَّدِ أنْ ينتهي إلى أربعةِ أحرفٍ ، ولم يُبيِّن له صيغةً ، ولا عَدَّدَله أبنيةً ، فهو معترَضٌ من وجهين :

أحدهما هذا ؛ إذْ كان حقُّه أن يقول : « ومنتهاه أربعٌ ووزنُه كذا ، أو[6] ما أشبه ذلك .

---

(١) الأصل ، ت : ومفتوحة .

(٢) س : الفعل .

(٣) الأصل ، ت : من .

(٤) ذكر كثير من العلماء أن أبنية الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية فحسب ، وأما (فُعِلَ) فبناء ما لم يسم فاعله، وليس بأصل في الأبنية . ينظر في ذلك المنصف ٢٣/١ ، وابن يعيش ١٥٢/٧ ، والممتع ١٦٦ ، وشرح الشافية ١/ ٦٧ .

(٥) سقط من س .

(٦) الأصل ، ت : « وما » .

والثاني : أنه ترك / التنبيه على فِعْلِ ا لمفعول ، وكان حقّه أن يَنَبِّه عليه / ١١٨ / كما فَعل ذلك في الثلاثي ، وإلاّ فلا فرق بينهما في هذا المعنى ، فكما تقول : فَعْلَلَ في فِعْلِ الفاعل ، كذلك تقول : فُعلِل في فعل المفعول .

وقد يُجاب عن الأول بأنّ بناءَ فَعْلَلَ قد ذكره قبل هذا في أبنية المصادر(١)، فلم يَحْتَج إلى ذكره هنا ؛ إذ ليس له أبنيةٌ متعدِّدة . وإنما يختصّ ببناءٍ واحدٍ . والذي كان واجبًا عليه أن يذكر(٢) مُنْتهَى ما يَصِلُ إليه بحروفه الأصول . وهو الذي نَبّه عليه ، وهذا مما يدلُّ على ما تقدّم لنا قبلُ من أنه إنما قصد ههنا حَصْر الأبنية لا ذكرها وتحديدها ، فلذلك لم يذكر في الثلاثي حركة أول الفعل .

وعن الثاني أنّه لمّا نَبّه على فِعْلِ المفعول (في الثلاثي كان الرباعي أيضا داخلاً في ذلك الحكم ، فلا بُدَّ له من بنية المفعول)(٣) ، فترك ذكرها اختصارًا ولم يحتج إلى تعيينها ؛ إذْ قد ذكرك ذلك في باب النائب عن الفاعل ، وأن الرباعي يُبنَى على فُعلِل ، وهذا من اختصاراته .

وقد حَصَل أن الرباعيَّ المجرَّد له بناءان :

أحدهما : فَعْلَل نحو : دحرج ، وقرطس ، وسَرْهَفَ ، وهَمْلَجَ (٤)

والثاني : فُعلِل نحو : دُحْرِجَ ، وسُرْهِفَ ، وقُلْقِل ، وزُلْزِل .

---

(١) الأصل : المضارع . يعني قول ابن مالك :

فِعْلَالٌ أو فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلا　　　واجْعَل مقيسًا ثانياً لا أوَّلاَ

(٢) الأصل ، ت ، س : يذكره .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) القرطاس : الورق ، وضربٌ من برود مصر ، وأديم يتخذ للنضال ، ويسمى الغرض قرطاسًا ، وكل أديم نصب للنضال فاسمه قرطاس ، فإذا أصابه الرامي قيل : قَرطس ، أي : أصاب القرطاس ، والرمية التي ينصب مقرِطسة .

وسرهفت الصبي : أحسنت غذاءه ، وكذلك : سرعفته . الهملجة : حُسْنُ سيرِ الدابة في سرعة .

وإنّما كانت غايةُ الأفعال الأربعةَ ؛ لأن الأسماء أقوى منها ، فجعلوا لها على الأفعالِ فضيلةً لقوتها واستغناءِ الأسماء عن الأفعال ، وحاجةِ الأفعال (إلى الإسناد)[1] إليها ، وحطُّوا الأفعال درجة عنها . هذا تعليلُ المازني [2] ، وذكر ابن جني في ذلك وجها آخر وقال : إنه قولُ سيبويه [3] ، وهو أنّ « الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلُّها أصولٌ لأن الزوائد تلزمها[3] للمعاني نحو حروف المضارعة ، وتاء المطاوعة في تَدَحرج ، وألف الوصل والنون في احرنجم ، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها » . قال ابن جني : « فإن قلت : إنهم (قد)[4] قالوا: عندليب ، وعَضْرَفُوط ، وقبعثرًى ونحوها ، فألحقوها الزوائد وهي خماسيَّة . فإنَّ الأفعال أقعدُ في الزوائد من الأسماء ، لأنها تَنقُلُها[5] من حال إلى حال » [6] .

ثم قال : « وإن يُزَدْ فيه فماسِتّاً عدا » يعني أن المزيد فيه من الأفعال غاية ما يبلغ بالزيادة ستَّةَ أَحرُفٍ لايتعدّاها إلى السبعة فأكثر ، وذلك لأن الأسماء لما كانت أقوى وأخفّ كما تقدَّمَ ساغ أن تلحق الزيادةُ ويَبْلُغَ بها السبعة ، وأما الأفعال فأضعفُ ، فلم يبلُغْ من قوتها أن تساويها في الزيادة . وأيضا فإن زيادة الأسماء قد تحذف كثيراً في التحقير والتكسير وغيرهما ، ولا سيما في تحقير الترخيم ، فصارت في الأسماء كالمنفصلة منها ، فاحتملوا كثرة الزيادة فيها ، بخلاف الأفعال فإنَّها ليست كذلك فكَرِهُوا تطويلها بالزيادة اللازمة .

---

(١) ليس في س ، ك .

(٢) المنصف ١ / ٢٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٠١ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : تفضلها .

(٦) المنصف ١ / ٢٨ ـ ٢٩ .

وقوله : « وَإِنْ يُزَدْ فيه » إلى آخره ، يعني أن الزيادة فيه تَبْلُغ إلى الستةِ . وذلك صحيح . كان ثلاثيًا أو رباعيًا ، (فأما الثلاثي)[١] ، فيصير إلى أربعةٍ[٢] بزيادةٍ واحدةٍ[٣] للإلحاق (أو لغير الإلحاق)[٤] ، ويكون على أَفْعَلَ نحو : أكرمَ، وعلى فَيْعَل نحو : بَيْطَر ، وعلى فَوْعَل نحو : حَوْقَلَ ، وعلى فَعْول نحو : جَهْوَر . وبالتضعيف على فَعْلَل نحو : جَلْبَب ، وعلى يَفْعَلَ نحو : يَرْنَأ[٥] لِحْيَته . وعلى فَعْلَى نحو : سَلْقى [٦] ، وعلى فَعْنَل نحو : قَلْنس [٧] ، وعلى / فاعَلَ نحو : ضارَب ، وعلى فَعَّلَ نحو : ضَرَّبْ وكذلك ما أشبهه . ويصيرُ إلى خمسة بزيادتين ويكون (على)[١] تفاعل نحو : تضارَبَ، وعلى تَفَعْلى نحو : تَقَلْسى [٨] ، وعلى تفيعل نحو : تشيطن[٩] ، وعلى تفعول نحو : تَرَهْوَك[١٠] ، وعلى تَفَوْعل نحو : تَجَوْرَبَ ، وعلى افْتَعَلَ نحو : اقْتَدَرَ ، وعلى انْفَعَلَ نحو : انْطَلَقَ ، وعلى افْعَلَّ نحو: احْمَرَّ ، وعلى تَفَعَّل نحو : تكرَّم ، وعلى تَمَفْعْل نحو تَمسْكَنَ . وشبه ذلك . ويصير إلى سِتَّةٍ بزوائد[١١] ثلاثٍ ويكون على افْعَنْلَل نحو : اقْعَنْسَس[١٢] ، وعلى / ١١٩ /

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) الأصل ، ت : الأربعة .

(٣) الأصل ، ت : واحد .

(٤) سقط من س .

(٥) الأصل : يرفأ . وفي اللسان : « واليَرَنَّأُ واليُرَنَّأُ ـ بضم الياء وهمزة الألف ـ اسم للحناء . قال ابن جني : وقالوا : يَرْنَأَ لحيته : صبغها باليُرَنَّأ . وقال : هذا يَفْعَلَ في الماضي و ما أعزبه وأطرفه ! » .

(٦) يقال : طعنته فَسَلْقَتُه : إذا ألقيته على ظهره . وربما قالوا: سلقيتُه سلقاءً ، يزيدون فيه الياء .

(٧) قلنس الشيء : غطّاه وستره .

(٨) قَلْسَيْتُه فَتقلْسى ، وتَقَلْنَس ، وتَقلّسَ : ألبسته القلنسوة فلبسها .

(٩) الأصل : تشيطر .

(١٠) يقال : مَرّ الرجل يترهوك ، كأنه يموج في مشيته .

(١١) الأصل : زوائد .

(١٢) المُقْعَنْسِسُ : الشديدُ .

افْعَنْلَى نحو : اسْلَنْقَى(١) ، وعلى استَفْعَلَ نحو : استكبر ، وعلى افعالَّ نحو : احْمَارَّ ، وعلى افْعَوَّلَ نحو : اعْلَوَّطَ (٢)، وعلى افْعَوْعَل نحو : اغْدَوْدَنَ(٣)، ونحو ذلك .

وأما الرُّباعيُّ فيصيرُ خماسيًا بزيادة واحدةٍ ، ويكون على تَفَعْلَلَ نحو : تدحرج وشبهه ، ويصيرُ سداسيًا بزيادتين ويكون على افْعَنْلَلَ نحو : احرنجم(٤). وما أشبه ذلك .

وقوله « فما ستّاً عدا » كقوله : « فما سَبْعًا عدا »، والكلامُ فيهما واحدٌ .

ثم أخذ يذكر ما فوق الثلاثي من الاسم المجرَّد ، وماله من الأبنية ، وابتدأ بالرباعي ثم عطف بالخماسيّ فقال :

لاسْمٍ مُجرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ ... وَفِعْلِلٌ ، وفِعْلَلٌ ، وفُعْلُلُ
وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ ، وإن عَلاَ ... فَمَعْ فَعَلَّل حَوَى فَعْلَلِلاَ
كَذَا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ وَمَا ... غايَرَ للزَّيْدِ أو النَّقْصِ انْتَمَى

يعني أن الاسم(٥) الرباعي المجرد له من الأبنية ستةٌ على رأيه :

أحدها : فَعْلَلٌ ـ بفتح الأول والثالث وإسكان الثاني ـ ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : جَعْفَرٍ ، وعَنْبَرٍ ، وجَنْدَلٍ (٦)، وسَخْبَرٍ (٧) . والصفة نحو: سَلْهَبٍ ، وخَلْجَمٍ ، وصَقْعَبٍ ، وشَجْعَمٍ (٨) .

---

(١) اسْلَنْقَى الرجل : نام على ظهره .
(٢) اعْلَوَّطَ بعيره اعلوَّاطا : إذا تعلّق بعنقه وعلاه .
(٣) اغدَودَن الشعر : طال وتمّ .
(٤) احر نجم القوم : ازدحموا .
(٥) الأصل : اسم .
(٦) الأصل : جنعل .
(٧) السَّخْبَر : ضرب من الشجر .
(٨) هذه الصفات ا لأربع كلّها بمعنى الطويل ،

والثـاني : فِعْلِلٌ ـ بكسـر الأول والثـالث ـ ويكون فـي الاسم والصـفـة ، فـالاسم نحـو : زِبْرِج ، وزِئْبِر، وقِرْطِمٍ ، وعِظْلِمٍ [١]ـ والصفة نحو : صِمْرِدٍ[٢] ، دِلْقِمٍ [٣] ، وزِهْلِقٍ [٤] ، وضِمْرِزٍ [٥]، وخِرْمِلٍ [٦] ، وهِدْمِلٍ [٧] ، وخِضْرِمٍ [٨] ، ولِطْلِطٍ [٩] ، ودِرْدِحٍ [١٠] . قـال ابن جني : « وإنما أكـثـرتُ من هـذا لأن أبا العباس ذكر أن فِعْلِلاً في الصِّفة قليل » [١١] .

والثـالث : فِعْلَلٌ ـ بكسـر الأول وفتح الثالث ـ ويكون في الاسم والصفة ، فـالاسم نحـو : قِلْعَمٍ [١٢] ، ودِرْهَـمٍ ، وقِلْـفَـعٍ [١٣] ، وقِـرْطَـعٍ [١٤] . والصـفـة (نحو)[١٥] : هِجْرَعٌ [١٦] ، هِبْلَعٌ [١٧] . وقيل: إن الهـاء في هذين المثـالين زائدة لأنهما من الجَرْعِ والبَلْعِ ، فوزنهمـا على هذا هِفْعَلٌ ، وقد حكى عن الخليل أنه

---

(١) الزِّبرِج : الوشى ، والذهب . والزِّئبِر : مـا يعلو الثـوب الجـديد مـثل مـا يعلو الخَـزّ . والقِـرْطِم : حبّ العصفر. وفيه لغات انظرها في اللسان . والعِظْلِم : عصارة بعض الشجر .

(٢) الصِّمرد : الناقة القليلة اللبن . قال الجوهري في صرد : « وأرى أضنُّ الميم زائدة » .

(٣) امرأة دِلْقِم : هرمَة . ويقال : الميم زائدة . ويروى أيضًا بفتح القاف ، انظر اللسان : دلق .

(٤) حمارٌ زِهْلِقٌ : أملس المتن ، وخفيف .

(٥) ناقة ضِمْرِزٌ : مُسِنَّه . الضِّمْرِز من النساء : الغليظة .

(٦) الخِرْمِل : المرأة الرعناء . وقيل : العجوز المتهدمة الحمقاء ، مثل : الخِزْعِل .

(٧) الهِدْمِل : الثوب الخَلَق . وفي المنصف ١ / ٢٥ : هرمل ، بالراء . ولعله تحريف .

(٨) بئر خِضْرِم : كثيرة الماء .

(٩) اللِّطْلِط : الناقة الهرمة ، واللِّطْلِط : العجوز الكبيرة .

(١٠) الدِّرْدِحُ : المسنُّ .

(١١) المنصف ١ / ٢٥ .

(١٢) القِلْعَم ـ وبتضعيف الميم ـ : الطويل .

(١٣) القِلْفِعَ ـ بكسر الفاء ، وبفتحها عن السيرافي ـ : الطين إذا نضب عنه الماءُ يبس وتشقّق .

(١٤) القِرْطَع : حَمَلُ الإبل ، وهن حُمْرٌ .

(١٥) عن س .

(١٦) الهِجْرع : الطويل المشوق .

(١٧) الهِبْلَع : الواسع الحُنجور العظيم اللَّقْم الأكُولَ .

كان يقول : الهاءُ في هِركولةٍ (١) زائدة ، لأنها من قولهم : تَرْكلُ في مِشْيتها ، فوزنها إذًا هِفْعَولَةٌ . وإنما قادهم إلى هذا الاشتقاقُ كما رأيت (٢) ، ومذهبُ سيبويه أن الهاء أصليَّةٌ في ذلك كلِّه ، وبِهِجْرَعٍ وهِبْلَعٍ مَثَّلَ الصِّفةَ في هذا البناء(٣)، ومنه : بعيرٌ عِلْكَدٌ ، أي : غليظٌ شديدُ العُنُق والظهر .

والرابع : فُعْلُل بضم الأول والثالث ـ ويكون في الاسم والصفة أيضًا ، فالاسم نحو : تُرْتُم (٤) ، وبُرْثُن ، وحُبْرُجٌ (٥) ، وفُلْفُلٌ . والصِّفة : جُرْشُعٌ ، وكُنْدُرٌ / وصُنْتُع ، وكُلْكُلٌ (٦) . / ١٢٠ /

والخامس : فِعَلٌّ ـ بكسر الأول وفتح الثاني ـ ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : قِمطْرٌ ـ وهو ما تُصان به الكتبُ ـ وفِطَحْلٍ (٧) ، وصِقَعْلٍ (٨) ، وهِدَمْلَةٍ (٩) . والصفة نحو : هِزَبْر ، وسِبَطْرٍ (١٠) ودِرَفْسٍ (١١) ، وقِمَطْر ، وهو الشديدُ من الجمال الصُّلْبُ .

---

(١) الهِرْكَوْلَة : الحسنة الجسم الخَلْق والمشية .

(٢) المنصف ١ / ٢٥ ـ ٢٦ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٨٩ .

(٤) في النسخ ، وكتاب سيبويه ٤/٢٨٨ ، والمنصف ٢٥/١ ، والاستدراك للزبيدي ٢٨ : ترتم ، بالتاء . والمثبت عن شرح السيرافي ٢٤٠/٥ ، والمعاجم . والترتم : ما فضل من الطعام أو الإدام في الإناء .

(٥) الحُبْرُج : ذكر الحُبَارى .

(٦) الجُرشُع من الإبل : العظيم . والكُنْدر : القصير الغليظ مع شدّة . والصُّنْتُع : الشاب الشديد ، والكُلْكُل القصير الغليظ الشديد.

(٧) الفطحْلُ : السيلُ .

(٨) الأصل : صِقَعْل ، ولم أجده ، الصُّقَعْل : التمر اليابس يُنْقَع في المخض .

(٩) الهدملة : موضع ، والدهر الذي لا يوقف عليه لطول التقادم ، ويضرب مثلا للذي فات ، يقول بعضهم : كان هذا أيام الهِدَمْلَةِ ، قال كثير :

كأن لم يكن منها أنيسٌ ، ولم يَكُن   لها بعد أيام الهِدَمْلَةِ عامرُ

(١٠) السِّبَطْر : من نَعْت الأسَدِ بالمضاءَة والشدَّةِ . والسِّبَطر من الرجال : الماضي ، والطويل .

(١١) بعير درفس : عظيمٌ .

والسادس : فُعْلَلٌ ـ بضم الأول وفتح الثالث ـ وهو ما استدركه الأخفشُ ، ومثالُه في الاسم : جُخْدَبٌ (١) ، وضُفْدَعٌ ، وجُنْدَبٌ (٢) ، وطُحْلَبٌ(٣) ، وبُرْقَعٌ ، وجُؤْذَر (٤) ، إلا أن جُؤْذَراً زعم الفارسيُّ أنه أعجميٌّ(٥) . ومثاله في الصفة : جُرْشَع (٦) ، نقله أبو حيان في الارتشاف . فمثالُ هذا فُعْلَلٌ بلا شك ، إلا أنَّ النحويين (فيه)(٧) على فرقتين ، فمنهم من أخذ به وصَحَّح الاستدراك ، والناظمُ منهم ، وهورأيُه في الفوائد أيضًا . وزعم ابنُ جني أن جميع (٨) البصريين مخالفون لأبي الحسن في هذا إلا من أخذ بقوله : وعزَوا نقل الفتح وإثباته للكوفيين ، وأن البصريين لا يثبتونه . وهو الذي رجح في التسهيل ، فقال : « وتفريعُ فُعْلَل على فعْلُل أظهرُ من أصالته(٩) » . والذين نَفَوا وُجُودَ هذا البناءِ قالوا : إنّ الفتح تخفيفٌ من الضمِّ ، والدليل على ذلك أنه ليس منها مثالٌ إلا والضمُ قد جاء فيه ، فقد قالوا فيها: جُخْدُبٌ ، وجُنْدُبٌ وطُلْحُبٌ(١٠) ، بُرْقُع ، جُؤْذُر بل زعم الزُّبيدي أنَّ ا لضم هو الأفصح فيها ، (ومثله)(١١) ذكر ابن جني أنّه هو المعروف .

---

(١) الجخدب : دابة نحو الحرباء .

(٢) الجندب : ذكر الجراد . والنون عند سيبويه زائدة ، انظر الكتاب ٤ / ٣٢١ .

(٣) الأصل : طحلبة . والطُّحْلَب : خضرة تعلو الماء المزمن .

(٤) الجؤذر : البقرة الوحشية . وقال ابن سيده : همزته زائدة ، لأنه يقال : ناقة مُجْذِر : ذات جُؤْذَر . انظر اللسان ، مادة : جذر .

(٥) المنصف ١ / ٢٧ .

(٦) الجُرْشع : العظيم الصدر .

(٧) سقط من س .

(٨) س : جمهور البصريين .

(٩) التسهيل ٢٩١ .

(١٠) سقط من الأصل .

(١١) سق من الأصل .

وهذا كلُّه لا يلزم ، والفتحُ منقولٌ فلا بُدَّ من قبوله ، ومن قال : إنه مفتوحٌ من المضموم فَدَعوى لا دليلَ عليها ، ولم يَثْبُتْ من كلام العربِ تخفيفُ الضمِّ بالفتح فيُحمَلَ هذا عليه ، مع أنه ليس فيه ذلك الثِّقَلُ ، وأما قولهم في غُرُفات : غُرَفاتٍ ، فليس تخفيفاً من المضموم ، بل هو تَحْرِيكُ (١) السَّاكِنِ بالفتح ، وحملٌ لِفُعْلَةٍ على فَعْلَةٍ . وأيضًا فقد ألحقوا بِفُعْلَلٍ فقالوا : سُودَدٌ ، قالوا : عُوطَطٌ (٢) ، وعُنْدَدٌ (٣) ، وحُوَلَلٌ (٤) ، وقُعْدَدٌ (٥) . والإلحاقُ لا يكون إلا بأصل بناءٍ فَفُعْلَلٌ - بلا إشكالٍ - أصلُ بناءٍ ، ولم يُثبِتْه سيبويه إذْ لعلّه لم يحفظه أو لم يتحقق نقلُه عنده . ولا يلزم من هذا عدمُ قولِهِ (٦) به إن ثَبَت ، على أن سيبويه تأوّل قُعْدَدًا ونحوه على أنه لم يلحق بجُخْدَب فقال : « وقالوا : قُعْدَد ، فألحقوه بجُنْدَب وعُنْصَل . بالتضعيف » (٧) . وهذا معترض ، فإنه إلحاق مَزيدٍ بمَزِيدٍ(٨) . فأجاب السيرافيُّ بأنّ هذه النون لمَّا لم تَسقُط شُبِّت بالأصْل فألحقوا (بها)(٩) . قال : وقُعْدد يدلّ الاشتقاق على سقوط الدال منه ، يقال : هذا أَقْعَدُ من هذا ،

---

(١) س : تخفيف .

(٢) يقال : عاطت الناقة تعيط عياطًا ، وتعيَّطت ، واعتاطت : لم تحمل سنين من غير عُقْر ، وهي عائط ، من إبل عُيَّط ، وعِيطٍ ، وعُوطٍ . وقال سيبويه ٤/٣٧٥ - ٣٧٦ : « سمعنا من العرب من يقول : تَعيَّطت الناقةُ . وقال :

مظاهرة نياً عتيقا وعُوطَطاً　　　فقد أحكما خَلْقًا لها متبانيا

وفي اللسان : والعُوطط ، عند سيبويه : اسم في معنى المصدر . وانظر المنصف ٢/٤٢ - ٤٣ .

(٣) يقال : مالي عنده عُنْدَدٌ ، أى : بُدٌّ .

(٤) ناقة حائل : حُمِل عليها فلم تُلْقح ، والجمع حيال ، وحُولغ ، وحُولٌ ، وحُوَلَلٌ ، والأخيرة اسم للجمع . انظر اللسان : حَوَل .

(٥) رَجُل قُعْدَد : إذا كان قريب الآباء إلى الجدّ الأكبر .

(٦) الأصل : نقله .

(٧) الكتاب ٤ / ٤٢٥ . والعُنْصَلُ : البَصَل البرِّيُّ .

(٨) س : « فإنه تضعيف مزيد لمزيد » .

(٩) عن س ، ك .

لأن القُعْدَدَ أقعدُ القرابة في النسب . وهذا وإنْ كان تأويلاً يمكن أن يُقال مثله ، فإنه لا يَقْوَى قُوَّةَ ما احتج به الناظم ، فالظاهرُ إثباته كما ذَهَب إليه هنا .

هذه جملةُ ما ذكرَ الناظمُ من الأبنية للرباعيّ . وذكر غيرُه أربعة أبنيةٍ زائدةٍ على ما ذكره .

أحدها : فَعْلِلٌ ـ بفتح الأولِ وكسر الثالثِ ـ ذكروه في الأسماء ، قالوا : ما عليه طْحرِيَة ، أى قطعة ثوب ، حكاه أبو عبيدة عن أبي الجرَّاح ، لغة في طِحْرِية . استدركه الزَّبيديُّ وابنُ خَروفٍ ، وتبعهما ابن عُصْفُورٍ أيضًا[١] .

والثاني : فُعَلٌّ ـ بضم الأول وفتح الثاني ـ حكى أبو زيدٍ في الصفات :
/ امرأة هُرَكْلَةٌ ، في هُرْكُولةٍ . وذكرالزبيديُّ في استدراك هذا المثالِ من / ١٢١ /
الأسماء أنه يُقال : لقيت منه الفُتَكْرِين[٢] . لغةٌ في الفِتكْرِين ،[٢] فأثبت[٣] به فُعَلاً [٤] ، وغلَّطه الناسُ في هذاالمثال ، لأنه إنّما يصح على أنه يقال : الفُتَكْرُون في الرفع ، الفُتَكْرِين في النصب والجرّ ، فإذا ثبت هذا نقلاً فحينئذ يصحّ ما قال ، وإلا فلَعلّه فُتَكْرِين كقُذَعْمِيل . فالذي يصح من تمثيل هذا قولهم : هِرَكْلَةٌ . وذكر أبو حيان في الارتشاف [٥] هذا البناء وأثبته بقولهم : خُبَعْثٌ [٦] ودُلَمْز[٧]

---

(١) الاستدراك للزبيدي ٢٨ ، والممتع لابن عصفور ٦٧ .

(٢) في النسخ : الفتكرى ، بألف مقصورة . والمثبت عن الاستدراك لـ٢٨ ، والممتع ٦٧ . والفتكرين : الدواهي والشدائد .

(٣) الأصل : فما أثبت .

(٤) ك : فعللا .

(٥) الارتشاف ٣٦ .

(٦) الهمع ٦ / ١٢ .

(٧) الدلامز : القويّ الماضي . يقول الجوهري : « والدُّلَمْزُ مقصور منه ، وقد خففه الراجز ، وذكر البيت الثاني .

، وقال : خلافاً لمن نفاه . وأنشد الجوهريّ شاهداً على الدُّلَمْزِ قول الراجز[1] :

أبناءَ كلِّ سَلِبٍ ووَهْزِ دُلاَمِزٍ يُرْبي على الدُّلَمْزِ

لكنّه حَمَلَه على أنه مخفّف مِنْ دُلاَمِز[2] .

والثالث : فُعْلِلُ ـ بضم الأول وكسر الثالث ـ في الأسماء أيضا ، حكى ابن خروف الضم في طَحْرِبَةٍ ، وأنه يقال : طُحْرِبه ، واستدركهما معا .

والرابع : فِعْلُلُ ـ بكسر الأول وضم الثالث ـ حكى ابنُ جِني في الأسماء عن بعضهم : زِئْبُر ، وضِئْبُل [3] ، خِرْفُع .

وكأن الناظم لم يُثْبِتْ هذه الأبنية بمثل هذا السماع لشذوذه وقلّة استعماله أو لغير [4] ذلك مما يشير إليه بعدُ . وقد حكى ابن سيده في العَرَنْتُنِ : العَرْتَنَ ، والعَرْتُنَ[5] ، وذلك يُثْبِتُ مثال فَعْلُلٍ ، وهو بناءٌ خامس .

ثم قال : « وإِنْ علا فَمَعْ فَعَلَّلٍ حوى فَعْلَلِلا» ، إلى آخره . الضمير في « علا » راجعٌ إلى الاسم ، يعني أنَّ الاسم إن علا على الأربعة فصار خماسيّاً فإنّه يحوى هذه الأمثلة الأربعة :

أحدها : فَعَلَّلٌ ـ بفتح الأول والثاني والرابع ـ ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو: سَفَرْجَلٍ ، وفَرَزْدَقٍ ، وزَبَرْجَدٍ ، وخَدَرْنَق [6] . والصفة نحو: شَمَرْدَلٍ ، وهَمَرْجَلٍ ، وجَنَعْدَل [7] .

---

(١) الرجز لرؤبة، ديوانه ٦٤ ، ورواية البيت الأول فيه :
كلُّ طُوَالٍ سَلِبٍ ووَهْزِ
والسَّلِبُ : الطويل . والوَهْز : الغليظ الشديد المُلَزَّزُ الخَلق القصير .

(٢) في ا لنسخ : دلمز .

(٣) الضئبل : الداهية . والخِرْفَع : القطن .

(٤) الأصل : بغير .

(٥) ك : العَرَنْتَن ، والعَرَنْتُن . وانظر المحكم ٢/٣٢٢ .

(٦) الخَدَرْنق : العنكبوت .

(٧) الشَّمَرْدَل : السريع من الإبل . والهمرجل : الجواد السريع . والجنعدل : البعير القوي الضخم . وهذه الأخيرة في اللسان : جعدل .

والثاني : فَعْلَلِلٌ – بفتح الأول ، والثالث ، وكسر الرابع – ويكون في الصفة نحو: قهْبَلِسٍ ، وجَحْمَرِشٍ ، وصَهْصلِق ، وقَنْفَرِشٍ [1] . قال سيبويه : « ولا نعلمه جاء اسما » [2] ويظهر من المازني أنه قد جاء اسمًا ، لأنه لما مَثَّل بنات الخمسة قال: « وتكون هذه الخمسة أسماءً وصفاتٍ » [3] . ويدلّ على ما قال المازني أنهم قالوا : قَهْبلس ، للمرأة العظيمة ، لحشَفَةِ الذكر أيضا . وقد قال الجوهري : إنه الذَّكَر نفسه . وبهذا قد يثبت مجيئُه اسمًا .

والثالث : فُعَلِّلٌ – بضم الأول ، وفتح الثاني ، وكسر الرابع – ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو: خُزَعْبِلَةٍ [4] ، ويقال: ما في السماء قُذَعْمِلَةٌ ، أى : شيءٌ من السحاب . والصفة نحو : قُذَعمِل ، للضخم من الإبل، والخُبَعْثِين[5] .

والرابع : فِعْلَلٌ – بكسر الأول [6] وفتح الثالث – ويكون اسمًا وصفة ، فالاسم نحو: قِرْطعْبٍ [7] ، وحِنْبَتْرٍ[8] ، وقِرْزَحْلَةٍ [9] والصفة نحو: جِرْدَحْلٍ[10] ، وخِنْزَقْرٍ [11] ، وقِرْطَعْنٍ[12] .

---

(١) القهبلس : الضخمة من النساء والجحمرش : الثقيلة السمجة من النساء . وصوت صهصلق : شديد . والقنفرش : العجوز الكبيرة .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٠٢ .

(٣) المنصف ١ / ٣٠ .

(٤) الخزعبلة : الفكاهة والمزاح .

(٥) تَيْسٌ خُبَعْثِين : غليظ شديد . والخُبَعْثِنِ من الرجال : القوى الشديد .

(٦) س : بفتح الأول وكسر الثالث .

(٧) ما عليه قرطعبة : أى قطعة خرقة .

(٨) في النسخ : ختبثر . ومثله في بعض نسخ الكتاب لسيبويه ٣٠٢/٤ . وفي اللسان : « الحنبتر : الشدة، مَثّل به سيبويه ، وفسره السيرافي» .

(٩) الأصل : وقزدحلة . والقِرْزَحْلة : من خرز الصبيان تلبسها المرأة فيرضى بها قيِّمها ولا يبتغي غيرها .

(١٠) الجِرْدَحْلُ من الإبل : الضخم .

(١١) في النسخ : الخِنْزَقر ، بالخاء . والمثبت عن الكتاب ٣٠٢/٤ ، والمنصف ٣٠/١ ، وفي اللسان : الخِنْزَقر الخِنْزقرةَ : القصير الدميم من الناس .

(١٢) السِرْطَعن : الأحمق .

هذا ما ذكره الناظم من الأمثلة للخماسيّ ، وقد زاد غيرُه على هذه الأبنية ستة أبنيةٍ .

أحدها : فُعْلَلِلٌ ـ بضم الأول ، وفتح الثالث ، وكسر الرابع ـ وهو المشهور في استدراك الزُّبَيديّ وابن السّراج (وغيرهما)[1] ، ومثالُه : الهُنْدَلِعُ ، لبقلة .

والثاني : فَعِلِّلٌ ـ بكسر الأول والثاني / والرابع ـ ومثالُه : عِقَرْطِلٌ ، / ١٢٢ / اسم لأنثى الفِيَلة ، حكاه ابنُ سِيدَه[2] .

وهذان المثالان ذكرهما الناس واشتهرا ، والأول أشهرهما .

والثالث : فِعَلَّلٌ ،بكسرالأول وفتح الثاني والرابع .

والرابع : فُعُلَّلٌ ، بضم الأول وفتح الثالث[3] .

والخامس : فَعْلَلٌّ ، بفتح الأول والثالث .

والسادس : فُعُلُّلٌ ، بضم الأول والثاني والرابع .

وهذه الأربعةُ الأخيرةُ ذكرها أبو حيان وأثبتها مع ما تقدَّم ، وأتى لها بمثل لم أقيِّدْها كما أُحبُّ ، فتركتُها ، فانظرها في الارتشافِ له[4] . ولم يعوِّل الناظمُ على شيءٍ من هذا ، وإنما أثبت ما أَثبته سيبويه والجمهورُ[5] ، وما عداها فمحتمِلٌ أو نادرٌ .

---

(١) سقط من س .

(٢) المحكم ٢ / ٣٢٩ ، والارتشاف ٤١ ، والهمع ١٤/٦ .

(٣) ومثل له في الارتشاف بـ قُسَبْنَدٌ ، وفي تاج العروس : « قُسَبْنَدٌ ، مثال فُعَلَّل ـ بضم فسكون ففتح ـ : أهمله الجماعة ، قال المصنف : هكذا ذكروه في الأبنيةِ ولم يفسروه لكونه فارسية » ، ثم ذكر ما عُرِّب عنه ، وفسَّره بما يشدُّ في الوسط إذا كان معرب كسبند ، أو اسم الشاة إذا كان معرب كوسبنده على أن الفيروزبادي ذكر بعد ذلك : قُشَبْنَد ، وقال إن أبا حيان ذكره في التسهيل ، وفسَّره بالطويل العظيم العنق . لكن الذي وجدته في الارتشاف بالسين المهملة .

(٤) انظر الارتشاف ٦١/١ ، ٦٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٠١/٤ ، ٣٠٢ المقتضب ١٠٦/١ ، والمنصف ٣٠/١ ، والتكملة ٥٤٠ ، تحقيق كاظم مرجان ، وشرح الشافية للرضي ٥١/١ ، والممتع ٧٠ .

ثم أخذ الناظم ينفي غير ما ذكر بقوله : « وما غاير للزَّيد أو النقص انتمى » ما : واقعة على الأمثلة التي تُمثَّل بها الأبنية أو على الأبنية أنفسها . وحذَفَ مفعول « غاير » للعلم به ، وهُوَ ما تقدَّم من الأبنية في الرباعي والخماسي . والزيدُ : مصدر زاد يَزِيد زيداً وزيادة ،فيعني أنَّ ما غاير ستة الأبنية المذكورة في الرباعي والأربعةِ المذكورة في الخماسي من الأمثلة التي يُلْحِقُ بها المستدركون أبنية أخر ، ويظهر ببادئ الرأى الإلحاق بها ، فإنها ليست بتلك المنزلة ولا ثابتة عنده فيها ، وإنما مخرجها عنده أحدُ أمرين :

أحدهما : أن يكون المثال منتميا ـ أى : متسباً ـ للزيادة ومعنى كونه منتسبا لها أن يكون ذا زيادة لا يكون مجردا ، فما كان من الأبنية مغايرا ومخالفا لما مضى فيمكن أن يكون منها ما هو مزيد فيه . وذلك نحو : هُرَكْلَة ، فإن الهاء يمكن أن تكون زائدة كما قال الخليل في هُرْكُولَةٍ ، لأنها بمعناها ، إذ[1] هي بمعنى تَرْكُل في مشيتها . فإذا أمكن في الهاء الزيادة لم يكن في هُرَكْلةٍ[2] دليل على فُعَلٍّ . ومثلُ[3] الهُنْدَلِعِ لا يثبت به [4] فُعْلَلِلٌ ، لإمكان زيادة النون ، قال ابن جني : « ومن ادَّعى ذلك ـ يعني إثبات فَعْلَلِلٍ ـ بِهُنْدَلِعٍ ، احتاج إلى أن يدل على أن النون من الأصل » (٥) . قال ابن الضائع : وإنما ينبغي أن يجعل هذا في مزيد الرباعي ، (والنون زائدة لأنَّ مزيد الرباعيِّ)[6] أوسعُ

---

(١) الأصل : أو .

(٢) الأصل : هركولة .

(٣) الأصل ، ت : ومثال .

(٤) الأصل : فيه .

(٥) المنصف ٣١/١ .

(٦) سقط من الأصل .

من أصول الخماسي ، ولذلك حمل سيبويه كَنَهْبُل (١) على زيادة النون (٢) ، وان كان ليس موضع زيادتها ، لكن حمله على ذلك لسَعَةِ باب الزيادة ، وضيق باب الأصالة ، وكذلك مسألتنا . وقيل مثل ذلك في : زِئْبرُ وضِئْبل . قال ابن كيسان : هذا إذا جاء على هذا المثال يشهد للهمزة أنها زائدة . قال : وإذا وقعت حروف الزيادة في الكلمة جاز أن تخرج عن بناء ا لأصول ، فلهذا ما جاءت هكذا . وهذا الذي قال يُعضِّده (كلام)(٣) سيبويه في كَنَهْبُل ، وليس بخارج عن النظر ، وهو أولى. وإنما ادّعى الزيادة لأن البناء إذا كان فيه حرفٌ يمكن أن يكون زائدًا ، إلا أنه لم يَقُم (٤) دليلٌ على زيادته ، فنحن فيه بين أمرين ، إمّا أن نَدَّعى أصالته فَنُثْبِتَ فيه في المجرّدات بناءً غير موجودٍ ، أو نَدَّعى زيادته فَنُثْبِتَ (به)(٥) أيضًا بناءً غير موجود فقد تعارض مكروهان فيحتمل أسهلهما ولا شك أن باب الزيادة أقرب لأنه أوسع البابين ، فلذلك / جعله الناظم من باب المزيد ولم يجعله من باب المجرد . / ١٢٣ /

والثاني : أن يكون المثال منتميًا للنقص ، أى يكون المثالُ قد حُذِف منه حتى خرج عن أصلِ بنائهِ إلى بناءٍ غير موجود ، مثالُه مما تقدّم : خُبَعْثٌ ، يمكن - إنْ ثبت - أن يكون محذوفًا من خُبَعْثَنٍ في ضرورة شعرٍ ، تشبيها للنون الأصلية بالزائدة ، كما حذفوا نون « لم يك » في الجزم وهي أصلية تشبيها بما شأنه الحذفُ، وهذا أولى من ادّعاءِ ثبوت ما لم يثبت حتى يتضح دليل الثبوت.

---

(١) الكَنَهْبُل - بفتح الباء وضمها - ضرب من الشجر .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٢٤ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : « لم يقم فيه دليل » .

(٥) عن س ، ك .

وكذلك : الدُّلَمْزُ ، (إنما)[1] أصلُه الدُّلَمِز الذي أصله الدُّلامِزُ ، ثم سكّن الميم في الضرورة بعد حَذْف ألف الدُّلاَمِزِ . وهو رأى صاحب الصحاح فيه ، وهو رأى صَحَاحٌ[2] .

ومثاله من غير ما تقدم ما جاء على مثال : فَعَلُلٍ ، وفَعَلِلٍ ، وفَعَلَلٍ وفُعَلِلٍ .

فالأوَّلُ نحو : عَرَتُن وعَرَقُص[3] وعَبَقُرٍ ، أمّا عَرَتُن فأصله عَرَنْتُن[4] ، قال سيبويه : وإنما حَذَفوا نونَ عَرَنْتُنٍ كما حذفوا ألف عُلابط ، وكلتاهما يتكلّم بهما[5] . يعني أنه يجوز أن يقال : عَرَنْتُن وعَرَتُن ، فَعَرتُنٌ قد حُذِفت منه النون ، وأصله أنه مزيد (فيه)[6] رُباعيٌّ الأصول كقَرَنْفُلٍ . فإذًا فَعَلُلٌ لا يثبت به أصلُ بناءٍ . وأما عَرَقُصٌ فمحذوفٌ أيضًا ، أصله عَرَيْقُصٌ ، قال ابن سيده : العَرَقُصُ[7] ، والعُرَقِصُ ، والعُرْقُصاء ، والعُرَيْقِصاءُ ، والعُرَيْقِصان[8] ، والعرَقُصان ، والعَرَيْقِص[9] كله نبت[10] . فإذًا ليس بِفَعَلُلٍ على الحقيقة وإنما هو عَرَيْقُصٌ ، فَعَيْلُلٌ من الرباعي المزيد فيه . وأما عَبَقُرٌ فمُغَيَّر أيضًا - وهو في المثل : أبَردُ من عَبَقُرٍ[11] ، ويقال : حَبَقُرٌ بالحاء - فقيل: إنَّه محذوفٌ[12] من

---

(١) سقط من س .

(٢) الأصل ، ت : صحيح . والصَّحاح بمعنى الصحيح .

(٣) الأصل : عوقص .

(٤) العرنتُن : نبتٌ ، وفيه لغات ستٌّ انظرها في شرح الشافية ١ / ٤٩ .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٦) ليست في ك .

(٧) في اللسان : العُرْقص ، بضم فسكون .

(٨) في المحكم : والعرنقصان . وفي اللسان مثل ما هنا وبعده : والعَرَنْقُصان .

(٩) في اللسان ، والعرنقص ، بالنون .

(١٠) انظر المحكم ٢ / ٢٨٥ .

(١١) الصحاح ، مادة : عبقر .

(١٢) المحكم ٢ / ٢٩٢ .

عَبَنْقُرٌ . وقيل : أصله عَبَقُور[1] ، فحذفت الواو . وهذا هو الجاري على طريقة الناظم . وقد ذكر الجوهريُ في توجيه عَبَقُرٌ أنَّهما كأنهما كلمتان جُعِلتا كلمةً واحدةً ، قال : لأنَّ أبا عمرو بن العلاء يرويه : أبردُ من عَبٍّ قُرٍّ . قال : والعبُّ : اسم البَرَدِ الذي ينزل من المُزْن ، وهو حبُّ الغمام ، فالعين [2] مُبْدَلةٌ من الحاءِ . والقُرُّ : البَرْدُ . وأنشد[3] :

كأنَّ فاها عَبُّ قُرٍّ باردٌ   أَوْ ريحُ رَوْضٍ مَسَّهُ تَنْضَاح

وأما قول المرار بن مُنْقذٍ [4] :

أَعَرَفْتَ الدارَ أمْ أنكرتَها   بَيْنَ تِبْراكٍ فَشَسَّىْ عَبَقُرْ

فَذُكِرِ عن المازني أنه أراد عَبْقَرَ ، فغيّر [5] الصيغة . وقال الجوهري : «لما احتاج إلى تحريك الباء لإقامة الوزن ، وتوهّم تشديد الراء ضمَّ القاف لئلا يخرج إلى بناء لم يجيء مثلهُ ، فألحقه ببناء[6] جاءَ في المَثَلِ ، وهو : أَبْرَدُ من عَبَقُرٍّ » [7] .

والبناءُ الثاني نحو : ذَلَذِلٍ ، وزَلَزِلٍ ، وجَنَدِلٍ . لا يثبت به فَعَلِلٌ ، لأنها محذوف منها ، إلا أنهم اختلفوا في المحذوف هنا . فذهب سيبويه [8] والجمهور

(١) في النسخ : عبيقور . وانظر المحكم واللسان .
(٢) الأصل : بالعين .
(٣) الصحاح ، واللسان ، مادة عبقر . والرَّكُّ : المطر الضعيف .
(٤) البيت في المفضليات ٨٨ ، والخصائص ٢٨١/١ ، ٣٣٩ ، والصحاح ، مادة : عبقر ، برك ، والمحكم ٢٩٢/٢ واللسان ، مادة : برك ، والضرائر لابن عصفور ٢٤١ .
تبراك وعبقر : موضعان . والشسُّ : الغليظ من كل شيءٍ .
(٥) الأصل : بغير . وانظر المحكم ٢ / ٢٩٢ .
(٦) في الصحاح : « ببناء آخر جاء ... » .
(٧) الصحاح ، مادة : عبقر . وقد ضبط فيه بتشديد راء عبقر .
(٨) الكتاب ٣ / ٢٢٨ .

إلى أنّ المحذوفَ الألفُ ، وأصلها : ذلاذِلُ[1] ، وزلازلُ ، وجَنادلُ . والذي قادهم إلى أن المحذوف هو الألفُ أنهم نطقوا بها فقالوا : ذلاذِلُ ، قال الزَّفَيان [2]:

مُشَمّراً قد رَفَع الذَّلاَذِلاَ

أنشده الجوهري . وإنما دخله التنوين لنقص البناء . ونُقِل عن الفراء // ١٢٤ / ونَسَبه ابن مالك للفارسي أيضا أنَّ المحذوف ياءٌ ، وأن الأصل : ذَلَذيل ، وزَلَزِيل، وجَنَديل ، وإياه ارتضى في التسهيل [3] . والذي رأيتُ في التَّذكِرةِ للفارسيّ لا يتعيَّنُ منه أنه مَذْهبه ، قال فيها : قولهم : ذَلَذِلٌ ، حمله سيبويه على أنه جمع حذفت منه الألف ، وغيره يحمله على أنّه ذلذيل وينكر ما ذهب إليه سيبويه من حذف الألف . ومن حجته في ذلك إنّه يقول : إن لمعنىً ، وحرفُ المعنى لايحذف هذا ما ذَكَره فيها فيما رأيتُ ، وقد رأيت له فيها المَشْيَ على طريقة سيبويه والجمهور في مواضع . فهذا « الغير » يحتمل أن يكون الفراءَ ، وهو الأظهر، فلا يكون الفارسيُّ مخالفاً للجمهور . وقد وَجَّه هذا المذهب بعضُهم بأن تلك الألفاظَ تقَع على مفردٍ لا على جمع ، وفَعَليلٌ معروف في الآحاد بخلاف فَعَاللَ فإنه مقصور الاستعمال على الجمع . قال شيخنا القاضي ـ رحمه الله ـ ومذهبُ الفارسي ظاهر ، إلا أنه يلقاه فيه أنَّه (ليس)[4] في أشبه الرباعيّ فَعَلِيل ، وإنما هو في الثلاثيِّ المزيد فيه كَصَمَكِيكٍ حَمَصِيصٍ[5] . وما

---

(١) ذلاذل القميص : ما يلي الأرض من أطرافه ، الواحد : ذُلْذُلٌ ، مثل قُمْقُم وقماقم .

(٢) البيت في اللسان ، مادة : ذلل ، وفيه أنه ينعت ضرغامة ، وقبله :

إنّ لنا ضرغامةً جُنَادلا

وبعده :

وكان يومًا قمطريرًا باسلا

والجنادل : الشديد من كلِّ شيءٍ

(٣) التسهيل ٢٩١ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الصَّمَكُوك والصَّمَكيك من الرجال : الجاني الغليظ . والحَمَصيص : بقلةٌ دون الحُمَّاض في الحموضة طيّبة الطعم .

أشبه ذلك . إلا أنه ـ رحمه الله ـ قال لنا وقت قراءة هذا الموضع من التسهيل عليه : يغلب على ظنّي أن الفارسيّ ذكر من الرباعي مثالاً على فَعليل ، قال : ولا أُحَقِّق أذكر ذلك في التذكرة أم لا ؟ فإن ثبت ما قاله فيسهل الجواب عن هذا الاعتراض . ورجح بعضُ الشيوخ مذهب الجماعة أيضا بوجهين :

أحدهما : أن سيبويه صَرَّح بالترادف بينه وبين ذى [1] الألف ، قال : ويقول بعضهم : جَنَدِل وذَلَذِل ، يحذفون ألف جنادلَ وذلاذِلَ ، وينوّنون ويجعلونه عوضاً من هذا المحذوف .

والثاني : أن التخفيف من لفظٍ مستعملٍ أولى من التخفيف من لفظٍ لم يُستعمل قَطُّ . قال وما ذُكر من حذف حُرُوفِ المعاني إذا كان على الجواز ووُجِد المُحرِزُ [2] وفهم المعنى فقريبٌ .

هذا ماقال ، وهو بناء على تسليم [3] أن الألف فيها حَرْفُ معنى . وإنما يُتَصوَّر ذلك على تسليم أنها جموع لا مفردات ، فإنِ ادُّعِيَ أنَّها مفرداتٌ ـ وهو ظاهر من تفسير معناها ـ فمثلُ تلك الألف في المفردِ ليست لمعنًى كألِف عُلَابِط[4] وعُكامِسٍ . وإذا تقرَّر هذا فالحذفُ متقرِّر باتفاقِ الجميع ، وليس للناظم هنا في المحذوفِ مذهبٌ معيَّنٌ من المذهبين .

والبناءُ الثالث نحو : عَرَتَنٍ ، هذا أيضا محذوف على مُقْتَضى الناظم ، وأصلهُ عَرَنْتَنٌ ، ذكره الزُّبَيديُّ أنه يُقال : عَرتُنٌ ، وعَرَنْتُنٌ (وعَرَتَنٌ)[5]

(١) الأصل : وبين مجيء الألف .

(٢) الأصل : المجوز .

(٣) الأصل : « عليأن التسليم فيها حرف معنى » .

(٤) العُلَبِطُ والعُلَابِطُ : الضخم . والعُكَمِس والعُكَامِس : القطيع الضخم من الإبل .

(٥) سقط من الأصل .

(وعَرَنْتَنٌ)(١) . وهــو دليلٌ على أنَّه مـحذوفٌ منه ، فـهو من قَـبيل الرُّبـاعيٍّ المزيدِ فيه .

والبناءُ ا لرابع نحو : فُعَلِل ، نحو قولهم : عُكَمِسٌ وعُجَلِطٌ (٢) ، ودُوَدِمٌ(٣) ، ودُلَمِزٌ ، وعُكَمِصٌ(٤) ، وعُكَلِدٌ(٥) و(علَكِد)(٦) ، وخُزَخِزٌ(٧) . قال . أنشدَهُ (٨) ابن جني (٩) .

أعْدَدتُ للوِرْدِ إذا الوِرْدُ حَفَزْ غَرْبا جَرُورًا وجُلاَلاً خُزَخِزْ

وكذلك : علُبِطٌ ، أنشدَهُ (٨) ابن جني (١٠) :

وَزَعَمُوا ـ وكَذَبُوا ـ بِأَنَّهُمْ لِقَيَهم علُبِطٌ فَشَرِبُوا

وهو كثير جدًا ، لكنه محذوف ، والمحذوف منه الألفُ ، فالأصل : عُلابط ، بالألِف .

قال(١١) :

لَوْ أَنَّها لاقَتْ غُلامًا طَائِطًا(١٢) ألقى عليها كُلكلا عُلاَبِطا / / ١٢٥ /

---

(١) سقط من ت . وانظر الاستدراك للزبيدي ٢٩ .
(٢) العُجلط والعُجالِطُ : اللبن الخاثر الطيب .
(٣) الدُّوَدِم الدُّوَادِم : شيء شبه الدم يخرج من السَّمُر .
(٤) العُكَمص : الشديد الغليظ .
(٥) لبن عُكلد ، وعُكلط : خاثر . والعُكلد والعلكدُ : الغليظ الشديد العنق والظهر .
(٦) عن س ، وهامش ك ، وقد تقدم تفسيره في التعليق السابق .
(٧) رَجُلٌ خُزَخِزٌ ، وخُزْخُزٌ ، وخُزَاخِزٌ : قويٌّ غليظ كثير العضل وبعير خزخز : قويٌّ شديدٌ .
(٨) الأصل ، ت : أنشد
(٩) تقدم الرّجز وتخريجه أول هذا الجزء ، انظر ص : ٩.
(١٠) المنصف ٢٧/١ ، ولم أعثر على قائله .
(١١) الاستدراك للزبيدي ٣٣ ، واللسان : طوط . وانظر نوادر أبي زيد ٥٧٤ ، والتهذيب لعط ، واللسان ، لعط .
(١٢) في النسخ : ضابطا ، والمثبت عن الاستدراك واللسان يقال : طاط الفحل . الناقة : إذا ضربها . والكلكل : الصدر العلبط : العريض .

وأنشد الفراء (١) :

ما راعَني إلاَّ جناحٌ هابِطـا   على البيوت قَوْطَه العُلابِطا

وكذلك : عُكَمِسٌ ، أصلُه : عكامسٌ ، وعُجَلِط : عُجَالِطٌ . وكذلك سائرها ، قال سيبويه : « والدليل على ذلك أنه ليس شيٌ من هذا المثال إلا ومثال فُعالِلٍ جائزٌ فيه ، تقول : عُجَالِطٌ وعُجَلِطٌ . وعُكَالِطٌ وعُكَلِطٌ ، ودُوادمٌ ودُوَدِمٌ »(٢) . وقد تقدَّمَ إنشادُ الجوهريّ (٣) :

دُلامِزٍ يُرْبِى عَلَى الدُّلَمْزِ

فهذا وأشباهُه الذي أراد الناظمُ أن يَنْفِيه بقوله : « وما غَايَر للزَّيدِ أو النقصِ انْتَمى » . وَإذا تَقَرَّر هذا بَقِي الدليلُ على الحذفِ ـ وإلاّ فلقائِلٍ أن يقول: إنّ تلك لغاتٌ أصليةٌ ولا حَذْف ، فالدليل على أنها محذوفة أنها قد اجتمع فيها أربع متحركاتٍ في الكلمةِ الواحدة ، وأربع متحركات في كلمةٍ واحدة لا يُوجَد إلا أن يَعْرِض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو : شَجَرَةٍ ، وجَمَزَيَان(٤) في تثنية جَمَزَى ، أو تكون الكلمة من كلمتين نحو : شَغَرَ بَغَرَ(٥)، وخَمْسَةَ عَشَر ، أو نحو ذلك . فأمَّا أن يُوجَد أربعُ متحركاتٍ في أصل بناءٍ فلا ، ولأجل ذلك ردَّ ابنُ الطَّرَاوَةِ على الفارسيّ في تثنيته جَمزَى جَمَزيان(٦)، قال : لأنّ فيه توالى أربع حركاتٍ (٧)، ولذلك التزموا الحذف في النسب إلى جَمَزَى . قال(٨) : وهذا غلطٌ ،

(١) الرجز في المنصف ٢٧/١ ، واللسان : علبط ، وقوط .

القوط : المائة من الغنم إلى مازادت . وخصّ بعضهم به الضأن . وقيل : القوط هو القطيع اليسر منها . والعلابط : هي الخمسون والمائة إلى ما بلغت من العدد .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٨٩ .

(٣) انظر ص ٢٤٩ .

(٤) الأصل : حمرتيان .

(٥) يقال : تفرَّقوا شَغَر بَغَر ، أى : في كلّ وجه ، وهما اسمان جُعلا اسمًا واحدًا ، وبنيا على الفتح .

(٦) التكملة ٣٩ .

(٧) س : متحركات .

(٨) كذا ، ولعلّ صوابه : قيل . فهذاردٌّ على ابن الطراوة ، ولا نَعْرِف الرادَّ .

لأن العلّة في (الحذف في)[١] جَمزِيٌّ ليس امتناع توالى)[١] أربع حركات [٢]، لأنَّ ذلك يجوز كشجرة ، ونحوه ؛ إذ كان في تقدير مالا يجتمع فيه تلك الحركات، وكذلك التثنية (لأن الأصل)[٣] رَعْيُ الواحد ، بل العلّةُ في امتناع جَمَزَوِيٌّ استثقالُه ، مع أن الباب والأكثر في حُبْلَى حذفُ الحرف ، فحيث لا يجوزُ الحذفُ أصلاً وإنْ زاد العدد لا يُراعى توالي الحركات . وإنما سُقْتُ هذا بيانا لمحافظتهم على قاعدة امتناع أن يجتمع أربع حركاتٍ في كلمة ، فلما كان الأمرُ في الكَلِمِ العربيَّة على هذا ثم أتى في كلامهم مثلُ فَعَلُلٍ وَفَعَلِلٍ ، وفَعَلِلٍ ، وفُعَلِلٍ ـ علموا بلا بُدّ أنها محذوف منها ، وإلا لألْزِمَ مخالفة القاعدة والخروجُ عن كلام العرب ، وعَيَّن لهم المحذوفَ نطقُهم بالأصل ، وَرَأوا[٤] أن فَعَلِل[٥] من فَعَالِل ، وأن فُعَلِل[٥] من فُعالِل ، وأن فَعَلُل وفَعَلَل[٥] من فَعَنْلُل وفَعَنْلَلٍ لا شك فيه . فهذا هو الدليلُ على صِحَّة ما ادَّعاه الناظمُ وغيره .

فإن قيل : هذا لا دليل فيه ، فإن توالى أربع متحركاتٍ قد يأتي من غير عارضٍ يعرض ، وذلك في نحو : جَمَزَى ، وبَشَكَى ، ومَرَطَى ، وغير ذلك مما جتمع فيه قبل ألف التأنيث ثلاث حركات ، فإن ألف التأنيث في تقديرالتحرك ؛ ألا ترى أنها محلُّ الإعرب ، (والإعرابُ)[١] مقدرٌ في الألف ، وإذا كان مُقدَّرا فيها ، والمقدرُ كالمنطوقِ[٦] به ، فقد صار مما يجتمعُ فيه أربعُ حركاتٍ ، وليست الألفُ في تقدير الانفصال كالتاء . لأن الكلمة مبنية عليها ، فمَرَطى ونحوه مثلُ

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) س : متحركات .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : وعلموا .

(٥) كذا وردت هذه الأوزان ، والقياسُ صرفها ، لأن الأوزان إنما تمنع من الصرف إذا جامعت مع العلمية سببًا آخر ، كتاء التأنيث نحو : فاعلة ، أو وزن الفعل المعتبر كأفْعَلَ ، أو الألف والنون المزيدتين كفعلان . انظر شرح الكافية للرضى ٣/٢٥٠ ، وقد أضاف أحمد بن يحيى المرتضى في كتابه « تاج علوم الأدب » أنه إنما تثبت علمية الوزن إذا كان في مقابلة موزونه ، نحو : فَعْلَة وزن طلحة .

(٦) الأصل : والمنطوق .

أن لو قُلتَ في مَرْمَى : مَرَمَىٌ ، وفي مَغْزَى : مَغَزَىٌ ، بل كقولك في جَعْفَر : جَعَفِرٌ . وهو عينُ ما نفيت .

فالجواب أنّ تقدير الإعراب في ألف التأنيث لا يكونُ بمنزلةِ الحرف المتحرِّك ، وإنما الألف / باقيةٌ على سكونها ، ومعنى تقدير الإعراب فيها أنَّه لو/ ١٢٦ / كان في موضعها حرفٌ صحيح لكان[1] متحركًا . هذا هو المرادُ ، ولا يلزمُ من ذلك أن تكون متحرِّكة . وهذا خصوصٌ في ألف التأنيث وحدها لأنها (غير)[2] منقلبة عن شيء ، وأما غير ألف التأنيث كألف عصًا ورحًا فإنها ما كانت ألفًا إلا وقد كانت واواً أو ياء متحركة مفتوحا ما قبلها ، وحينئذ انقلبت ، وإذ ذاك تقول : إذا كانت الألف منقلبةً فلا يُوجَدُ قبلها ثلاثُ حَرَكَاتٍ أصلاً ، ألا ترى أنه لم يأتِ نحو مَدَعى ومَغَزَى[3] ولا ما أشبه ذلك لأنه في تقدير : مَدَعَىَ ومَغَزَىٌ ، فَيُلْقَى فيه اجتماعُ أربع حركات . وكذلك الأمرُ في ألف الإلحاق إن قُلنا : إنَّ أصلها الياء على ما ذهب إليه المازنيُّ [4] ، إذْ هي منقلبةٌ عن حرفٍ مُتَحِّرك ، وإن قلنا : إنها غير منقلبة وإنما سِيْقَتْ على صورتها كألفِ التأنيث ، فإنَّ حكمها حكمُ المنقلبة ، لأنها إنما أُتي بها في مقابلة المتحرك، فكأنها[5] متحركةٌ حقيقيةٌ . فمثل هذه[6] الألف لا يوجد قبلها ثلاث حركاتٍ أصلاً ، كما لا يُوجَد أربعُ حركات فيما آخره صحيح كسَلْهَبٍ وجَعْفَرٍ . وهذا بَيِّن فيما ارتكبه الناظم

---

(١) الأصل : وكان .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل ت : ومغزو .

(٤) المنصف ١ / ٤٠ وانظر شرح الشافية للرضى ٥٧/١ .

(٥) الأصل : فإنها .

(٦) الأصل ، ت : هذا .

وغيره في هذه المسألة في قوله : « وما غاير للزَّيد أو النقص انتمى » وبالله التوفيق ، إلاَّ أنه يرد عليه فيه اعتراضٌ ، وهو أنَّ ما اعتذر به عن استدراك مَنِ استدرك غير ما ذَكَر ، أو عن توهم الاستدراك ، قاصرٌ ؛ إذْ لا يمشي له إلا في بعض ما تقدَّم[1] الاستدراك فيه ، فأمَّا ادعاءُ الزيادة فإنْ تَأَتَّى له في هُرَكْلَةٍ وهُنْدَلِعٍ وما تقدَّم ذكره ، لم يتأتَّ له في طَحْرِبَةٍ وخِرِفْع ، ولا في عِفِرْطِلٍ وغيره مما استدركه الناس ؛ إذْ ليس فيها ما يُدَّعى زيادته . وأما ادعاءُ النقص فكذلك أيضاً يقال فيه حرفًا بِحَرفٍ ، وأين هذان [2] الأمران في نفي الاستدراك من سِتَّة الأشياء [3] التي ذُكِرَ في التسهيل منها هذان ، وذلك حيث قال : « وما خرج عن هذه المثل فشاذ أو مزيدٌ فيه ، أو محذوف (منه)[4]، أو شبه الحرف ، أو [5] مركب ، أو أعجمي »[6] . فأما الشذوذ فقد يُقال : إنَّه كان يخرُج به نحو: خِرِفْعٍ ، وطَحْرِبَةٍ (وطُحْرِبة)[7] وعِفِرْطِلٍ ، ونحو ذلك مما استدركه أبو حيان وغيره . وأما المزيد فيه والمحذوف منه فقد تقدّم ذكرهما . وأما التركيب فكان يخرج به نحو : أَحَدَ عَشَرَ ، وحَضْرَمَوْت ، وكذلك عَبَقْرٍ (وحَبَقْرٍ)[7] على ما تقدم ذكره عن أبي عمرو بن العلاء . وأما العجمة فكان يخرج بها ما كان نحو: السُّقُرقِعِ ، لشرابٍ لأهل الحجاز ، لغةٌ حبشية ، ويقول الفُرس للسُّكَّر : طَبَرْزُد ، وطبرزَل ، وطبرزَنٌ و[8] كالفِرنْد[9] وما أشبه ذلك . وما أحوجَ الناظم إلى إخراج

---

(١) الأصل ، ت : « إلا فيما تقدم » .

(٢) س : « وأين هذا من الأصول في نفي الاستدراك .

(٣) الأصل : أشياء .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : لو ركبه .

(٦) التسهيل ٢٩١ .

(٧) سقط من الأصل ، ت .

(٨) سقطت الواو من الأصل .

(٩) الفرند : وَشْيُ السيف ، وهو دخيل ، ويقال فيه : إفْرِنْد .

الأعجمي لكثرة ما فيه من الأوزان الخارجة عما قال ، وهو لم يُشْعِر بإخراجه في مُقَدِّمة التَّصْرِيف . وأما شبه الحرف فهو الذي لا يَحْتاج إليه هنا ، لأنه قد قَدَّمَ [1] إِخراجه أَوَّلاً بقوله: « حرفٌ وشبهه من الصَّرْفِ بَرِي » فلا اعتراض به ، وإنما يُعَتَرضُ عليه بِتَرْك الثلاثة الباقية ، وهي : الشذوذ ، والتركيب ، والعجمة ؛ فإنَّ اقتصاره على / ما ذكر يقتضي أنَّ نحو : طَحْرِبةٍ ، وعِفِرْطِلٍ ، خِزْفُعٍ ، وحَضْرَمَوْتٍ ، وسُقُرْقُعٍ ، وطَبَرْزَدٍ ، داخلٌ في الزيادة أو النقصان . وليس كذلك . / ١٢٧ /

وقد يُجاب عن بعض هذا بأن الناظم إنما بنى في الاعتذار بالزيادة والنقص عما اشتهر الاعتذارُ عنه من المستدركاتِ ، وما يُوهِم الاستدراك ، ولم يقصد لبيان الشذوذات الشاردة والأمور النادرة جدًا ، ولا شَكَّ أَنَّ خِرْفُعًا[2] وطِحْرِبةً ونحوهما مما تَقَدَّم ليس (له)[3] تلك الشهرةُ في المنقولات النادرة ، ولا يليقُ الاحترازُ من[4] مثلها في مثل هذا المختصر ، بخلاف نحو الهُنْدَلِعِ فإنَّه في الاستدراك مشهورٌ قد أثبت به البناءَ جماعةٌ كابن السرَّاجِ والزُّبَيْديِّ وغيرهما ، فمن مثل هذا ينبغي أن يَحْتَرِزَ المؤلفُ ، وعلى هذا نقول : ما كان من نحو تلك الأمثلة التي ذكرها أبو حيَّان فلا يَنْبَغِي أنْ يُلتَفَت إليها ، وأكثرها غير مُحقَّقٍ في النَّقْلِ ، وأكثرُ الكتب المشهورةِ في اللغةِ لا تجدها فيها ، ويكفي من وَهْنِها وَضَعْفِ الثقة بها هذا المقدارُ ، فكيف يَعْتذر[5] في هذا الجزء (المختصر)[6] اللطيف الحَجْمِ عن مثل ذلك ، ليس هذا من شأنه هنا ، بل لم يَلْتَفِت إلى تلك

---

(١) الأصل : تقدم .

(٢) في النسخ : خرفع .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : في .

(٥) الأصل ، ت : يحترز .

(٦) ليس في س ، ك .

الأشياء إلا في التسهيل على الإجمال لا على التفصيل ، فإذًا (لا يحتاج)[1] في هذا النظم إلى الاعتذار بالشذوذ ، وهذا هو عُمْدةُ الاعتراض ، وأما التركيب فلم يحتج إلى ذكره ، لأنَّ الثاني من المركَّبَينِ زائدٌ على الكَلِمة الأولى قائمٌ مقام الزائد وهو تاءُ التأنيث ، فظاهرٌ إخراجُه من كلامه ، ولو لم يكن في كلامه مايخرجُه لم يحتج إليه أيضا ، لأن المركب[2] كلمتان ، فكلُّ كلمةٍ لها وزنها الذي تَخْتَصُّ به . وهذا ظاهر. وأما[3] العجمة (فلعمري)[4] إنَّ الاعتراضَ بها وارد ، إلا أن يُقَال : إن الأعجمي داخلٌ فيما أشبه الحرف على الطريقة التي تقدَّمت لابن جني فيه قبل هذا ، لكن يلزم[5] على هذا أن يكون الأعجمي لا يدخله التصريف على مذهبه . وهذا قريب ، إذ قد استثناه جماعة عن دخول التصريف ، فيجري على رَأيِ من رَأى ذلك ، وَإِنْ كان الأرجحُ في النظر خلافه . والله أعلم .

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ ، والَّذِي لا يَلْزَمُ الزائدُ مِثْلُ « تا » احتُذِي

لما تكلَّم الناظِمُ ــ رحمه الله ــ على الأبنية المجرَّدةِ من الزَّوائِد ، وظهر بحَصْرِها أنَّ ما عداها مَزِيدٌ فيه أو منقوصٌ منه ، والمنقوصُ[6] منه راجعٌ إلى أنّه مزيدٌ ما عدا ما تَقَدَّم في قوله :

وَلَيْس أَدْنى مِنْ ثُلاثيّ يُرَى قَابِلَ تصريفٍ سِوَى ما غُيِّرا

---

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : المشركة .

(٣) الأصل : وإنما .

(٤) ليس في الأصل ، ت ، ونصهما : « وأما العجمةفإنّ الاعتراض » .

(٥) الأصل ، : « لكن لا يلزم » .

(٦) يعني بالمنقوص هنا نحو : عُلَبِط ، وعَرَتَق ، وعكمس ، وما أشبه ذلك .

فإن ذلك خارج عما ذكر هنا ، عَرَض له هنا الاضطرارُ إلى بيان الحرف الزائد من الحـرف الأصلي ، فـذكـر أنَّ الحـرفَ الذي تضـمّنتـه الكلمـةُ على قسمين :

أحدهما : أن يلزم الكلمة بحيث لا ينفكُّ عنها في جميع تصاريفها ، بل يكون في الكلمة كيف وُجِدت ، وعلى أيِّ وجهٍ تَصرفّت لا يفارقها . فهذا الحرفُ هو الأصلُ ، أي الذي أنْبَنَت الكلمـة في الأصل منه ، وهو ظاهر من حيث / لم/ ١٢٨ / يكن عارضًا في الكلمة .

والثاني : ألاَّ يلزمَ الكلمةَ ، بل يكون في بعض تصاريفها تارةً ويفارقها تارةً في بعض التصاريف ، فليست الكلمةُ مبنية عليه في الأصل ، فهذا هو الزائد ، أي : الذي أُتى به زيادةً على الكلمة بعد أن استقلت بدلالتها على معناها ؛ وذلك أن النحويين استقرءُوا كلام العرب فوجدوا ألفاظًا كثيرةً يجمعها معنىً واحدٌ ولفظٌ واحدٌ ، لكن يختصُّ كلُّ لفظٍ من تلك الألفاظِ بأمورٍ لا تكونُ في غيره ، ويفرّقون بين تلك الألفاظ لأجل تلك الاختصاصات تارةً بالحركاتِ فقط نحو فَرِحَ ، وفُرِحَ ، (وفَرَحٍ)[1] ؛ فالأول يَدُلُّ على معنى الفَرَح منسوبا إلى فاعل في الزمان الماضي . والثاني يدلّ على ذلك المعنى منسوباً (إلى)[2] مَحلِّه الذي ظهر فيه ، ومثلُ هذه (النِّسَب)[1] كثيرة جداً في اللغة . والثالث يدل على معنى الفَرَحِ مجرداً من تلك النّسبِ وتلك الاختصاصات . وتارةً يفرقون بين تلك الاختصاصات بزيادة حروف كقولك : ضَرْبٌ ، وضارب ،

---

(١) سقط من س .

(٢) سقطذ من الأصل .

ومضروب ، مَضْرِب ؛ فضَرْبٌ يدلُّ على معنى الضَّرْب مجرّدًا من النِّسَب ، وضاربٌ يدلُّ على الضرب متّصفاً به فاعلُه ، ومضروب يدلّ عليه واقعًا بالمفعول به ، ومَضْرِب يدل على الضرب أيضا منسوبا إلى محله من زمانٍ أو مكانٍ . ونحوُ هذا كثيرٌ ، فجعلوا الحروفَ الدالّة على ذلك المعنى المشترك[1] أصولا من حيث كانت دائرة في تلك التصاريف لا تَنْفَكُّ عنها ، وجعلوا الحروف الدالّة على تلك الاختصاصات ـ وهي الزائدةُ على حروفِ ذلك المعنى المشترك ـ زائدةً ، لأنها وَإنم كانت تدلُّ على معنى مّا لا يختلُّ أصلُ المعنى بزوالها ، فلو أَزَلْت[2] أَلِف « ضاربٍ » لم يختلَّ معنى الضَّرْب ، بخلاف ما إذا أَزَلْت حرفًا من الحروفِ الدالَّة على المعني الأصيل المشترك كالضاد أو[3] الراء أو[3] الباء ، فإنَّ الدلالة على معنى الضَّرب إذ ذلك تختلُّ ، وعلى هذا يَتَنَزَّل[4] مثالُه وهو : احْتذِى ، فالتاءُ ـ كما قال ـ زائدةٌ ، لأنها لا تلزمُ ، إِذِ المعنى المشترك هو الحَذْوُ ، وحروفُه الدالَّةُ عليه هي مادَّةُ : ح ذ و ، فإذا قلت : حذا يحذُو حَذْوًا ، وهو بحذاء ذا ، وحاذاه يُحاذِيه حِذَاءً ، فمعنى الحَذْو موجودٌ ، والتاءُ غيرُ موجودة ، فهي ـ ولابد ـ زائدةٌ كما قال . وكذلك الألفُ في « احتُذِي » ، لأنك تقول : هو يَحتَذَى ، ويُحْتَذى ، فتزولُ الألف ، وأصل المعنى باقٍ .

واعلم أنَّ اللزومَ وعدمَه على وجهين ، أحدهُما : موجودٌ في الاستعمال كالأمثلة المذكورة آنفاً .

والثاني : موجودٌ قياسا وإن لم يَقَعْ في الاستعمال ، فَقَرنْفُلٌ ـ مثلاً ـ النونُ فيه في الاستعمال لازمةٌ ؛ إذْ لم نجدها ساقطة في موضعٍ ، مع أنَّا ندّعى

---

(١) الأصل : المشترط .

(٢) س : زالت .

(٣) الأصل : والراء والباء .

(٤) الأصل : ينزل .

زيادتها . وكذلك : كَنَهْبُلٌ ، النون فيه عندنا زائدة غير لازمةٍ حكمًا ، مع أنها لازمة في الاستعمال ، ولم نُسَوِّ بينها وبين همزة إِصْطَبْلٍ ، بل حكمنا على الهمزة هنا بالأصالة على مقتضى الاستعمال ، وخالفنا في النون ، لكن لم يكن ذلك إلا لدليل دلَّ على (الفرق)[1] سوى الاستعمال ، (فهمزة إصطبل محكومٌ لها بمقتضى قوله : « والحرف إن يَلْزَمْ فأصلٌ » ، ونون قَرَنْفل / ونحوه محكومٌ / ١٢٩ / لها بمقتضى قوله : « والذي لا يلزم الزائد » ، فيريد أن الحرف إن لزم قياسا أو استعمالاً)[1] أو لم يلزم قياساً أو استعمالا . وبهذا التحرير يَتَبيَّنِ كلامهُ حقَّ البيان ، على ما سيأتي تفصيلُه إن شاء الله تعالى .

ثم إنَّ هذا القانونَ كما يجري له في الزوائد التي من « سألتمونيها » كذلك يجري (له)[2] في الزوائد التي بالتَّضعيفِ ، فإنك إذا قُلْتَ : سلَّم ، وكلَّم، وضرَّب ، فهذه أفعالٌ على أربعة أحرف والعينُ فيها مضاعفة ، وأحد المضاعَفَين يسقُطُ في السلام والكلام والضَّرْبِ مع بقاء المعنى المشترك ، فإحدى العينين - ولا بُدّ - زائدة . وكذلك قولك : مَرْمرِيسٌ[3] ، قد عرف[4] أنه من معنى المَرَاسَة و (من) [5] لفظها ، وقد سقط في المَرَاسَةِ إحدى الميمين وإحدى الراءين فلا بُدَّ - على قاعدته - من دعوى زيادتهما ، كما نَدَّعى زيادة الياء أيضًا لسقوطها . وكذلك قولك : اعْشَوْشَبَ المكان ، قد علِمت الملاقاة بينه وبين قولك : أعْشَبَ ،

---

(١) مكانه بياض في س .

(٢) ليس في س .

(٣) المرمريس : الداهية . يقول الجوهري : « وهي فَعْفَعِيل ، بتكرير الفاء والعين ، يقال : داهية مَرْمَرِيس ، أي : شديدة . قال محمد بن السرىّ : هو من المراسة » . وقد ذكر ذلك سيبويه في الكتاب ٤ / ٣٢٧ . وانظر شرح الشافية للرضى ٦٣/١ .

(٤) س : عُلِم .

(٥) سقط من س .

وأنَّ إحدى الشِّينين ساقطةٌ ، فلا بُدَّ أن تكون زائدة ، كما ادُّعِي في الواو الزيادة لسقوطها أيضا وعدمِ لزومها ، وكذلك ، ما أشبه هذا . وقد تبين هذا المعنى الذي أراده الناظم ، إلا أنه بقى فيه شرحُ موضعِ اللزوم أو عدمه فإنه لم يبينه ، فإن قوله : « والحرفُ إنْ يَلْزَمْ فأصلٌ » لا إشارة فيه إلى موضع لزوم ، ولا شك أن اللزوم وعدمه إنما يُبحثُ عنه في تصاريف المادة التي ثبتت للمعنى المشترك ، لكن البحث فيها على وجهين ، أحدهما : طريق الاشتقاق، وهو الاستدلالُ على الفَرْع بأصله والثاني : طريق التصريف ، وهو الاستدلالُ على الأَصْلِ بفرعه . وكلاهما دليلٌ لا غُبَار عليه ، وهما الأصل في الدلالة على الأصالة والزيادة ، وما عداهما راجع اليهما . وقد بينت هذا المعنى في كتاب «الاشتقاق » فَدَلالةُ الاشتقاق مِثْلُ ما تَقَدَّم في تاء « احتُذِي » ، إذْ هو مشتقٌ من الحَذْو هذا إنْ لم تراع المراتب الصناعية ، وإن راعيتها قُلْتَ : من الاحتذاء الذي اشتق من الحذو ، ودلالةُ التَّصريف مثلُ قولك : إن الواو في « قُعُودٍ » زائدة ، لقولهم في فِعْلِه قَعَد ولقولهم في المرَّةِ منه : قَعْدةٌ ، وللهيئة : قِعْدَة ، وللفاعل : قاعِدٌ . وما أشبه ذلك مما يقومُ الدليلُ عليه بفرعه. فقوله[1] : « إنْ يلزمَ ، و« الذي لا يلزم » ، معناهِ :في تصاريف المادة بطريق الاشتقاق أو بطريق التّصريف .

ثم إنَّه يَرِدُ عليه في هذه القاعدة أمران :

أحدهما : أن هذه القاعدة غير مطردة في كل شيءٍ ، فإن الحرف قد يكون غير لازم في جميع التصاريف مع أنَّه أصلٌ . وقد يكون لازمًا أيضًا في

---

(١) في النسخ : بقوله .

التصاريف كُلها ، وهو مع ذلك زائدٌ يقوم الدليلُ على زيادته بوجه آخَرَ . ولا أقولُ : إنَّ هذين القسمين من القليل الذي لا يعتبر مثله ، بل هو كثيرٌ جداً .

أما كونُه غير لازم مع أنه أصلٌ ففي مواضع منها : آخرُ المنقوص نحو : شَجٍ ، وعَمٍ ، وقاضٍ ، وغازٍ ، وجَوارٍ ، وغَوَاشٍ ، وأَجْرٍ ، وأَظْبٍ[1] ، وما أشبه ذلك مما[2] هو راجعٌ إلى أصل ، ذلك الحرفُ المحذوفُ فيه أصلٌ ، فإن الشجو والعمَى ، والقضاء ، الغزو ، ونحو ذلك ، حروفُ العلة فيها أصلية بلا[3] بدّ مع أنها غير / لازمة في التصاريف فينقضي كلامه أنها زوائد . ومنها الأسماءُ / ١٣٠ / الخماسيَّة الأصول المجرَّدة أو المزيد فيها إذا صُغِّرت أو كُسِّرت حُذِف منها الحرفُ الآخرُ أو ما قبل الآخر ، على ما تقدَّم في أبوابه ، والتصغير والتكسير من جملة التصاريف للكلمة باتفاق ، وبهما[4] يستدل على الأصالة[5] والزيادة في جملة ما يستدلُّ به ، ألا ترى أنك تَدُلُّ على زيادة همزة « أحمر » بالاشتقاق من الحمرة ، وبجمعه على حُمْرٍ . فإطلاق القاعدة يُدْخِلُ مثل هذا في حكمها ، فيكون الحرفُ الأخيرُ من الخماسيّ زائداً وقد فُرِضَ أنه أصل . هذا خَلْفٌ ، وهو أيضا يُؤَدِّي إلى أن لا يكون في الوجود خماسيٌّ أصلا ، وهو (نحو)[6] ما ذَهَب إليه الكوفيون على ما يأتي ، إن شاء الله ، في فصل التفعيل ، وقد تقدم أيضا ، وهذا كلُّه فاسدٌ . ومنها : فَيْعِل ، إذا كانت عينيهُ حرفَ علة ، فإنه

---

(١) هما جمعا : جَرْوٍ وظَبْيٍ .

(٢) الأصل : فما .

(٣) الأصل : فلا .

(٤) الأصل : ومنها . وفي ت ، س ، ك : وبها .

(٥) الأصل : الإمالة .

(٦) سقط من الأصل .

يحذَفُ قياسا نحو : مَيْتٍ ، وهَيْنٍ ، ولَيْنٍ ، وكذلك : فَيْعلُولة نحو : كينونة ، وقَيْدُودة [١] . وبالجملة فكلٌّ ما حُذِف منه حرفٌ أصليٌّ لعلة تصريفية فإنه على مقتضى هذه القاعدة زائدٌ ، لأنه غير لازم . وهذا كله لا يصحُّ ، فالإطلاقُ في كلامه لا يصح .

وأما كونُه لازمًا مع أنه زائدٌ ففي مواضع أيضا منها : الزيادةُ للإلحاق نحو : بَيْطَرَ ، وحَوْقَلَ[٢] ، فإن الياءَ والواو فيهما مُلْحِقَتَان لهما ببناء جَعْفَر فهما زائدان بلا بدٍّ ، ثم إنهما ثابتان في تصاريف البطرة والحَوْقلة كلها ، فإنك تقول: بيطر يبطر يبيطر ، وهو مُبَيْطِرٌ ومبيطرٌ ـ لاسم المفعول ، واسم المصدر ، والزمان ، والمكان التي اشتقت كلُّها من المصدر الذي هو البَيْطَرَةُ ، فصارت الياءُ في البناءِ في مقابلة الحاء من دَحْرَجَ ، وصار التصريفُ فيه على مثل التصريف في دَحْرَج ، من غير زوالٍ للحرف[٣] الزائد . وكذلك الحوقَلَةُ وما كان في معناهما من الحروف الملحقة في الأسماء والأفعالِ ، فإذًا قد صار الحرفُ الملحق لازما في التصاريف ، فيقتضى أنه أصل ، لكنه زائدٌ اتفاقا ، هذا خلْفٌ. ومنها السين والتاءُ في الاستفعال مثلاً لازمةٌ في جميع تصرُّفاته ، فكلّ ما يُشْتَقّ منه من فعل أو اسم فالسين والتاءُ لازمتان له ، تقول : استكبر يستكبر استكباراً، وهو مسكتبرٌ ، ومُستَكبرٌ عليه ، ومستكبرٌ ـ اسم مصدر ، أو زمان ، أو مكان كذلك . فيدَّعى الناظِرُ [٤] في هذه القاعدة أنهما أصليتان لثبوتها في

---

(١) انظر المنصف ٢ / ١٠ ـ ١٧ ، وشروح الشافية للرضى ٣ / ١٥٢ ـ ١٥٥ . هذا والحذف جائز في ميت وسيد ، واجب في نحو كينونة قيدودة .

والقيدودة : مصدر قدت الدابة أقودُها ، كالقيادة .

(٢) حوقل الشيخ حوقلة وحيقالا : كبر وفتر عن الجماع .

(٣) الأصل : الحرف .

(٤) الأصل : الناظم .

التصرُّفات . وكذلك نونُ الانفعال ، وتاءُ الافتعال ، وما أشبه ذلك ، فإنها كلها راجعةٌ إلى المصدر ، والمصدرُ مزيدٌ فيه ، فكذلك فروعهُ مع أنَّ الزيادة لازمةٌ . ومن ذلك مثالهُ ، لأنّ « احتُذِى » تثبت تاؤه[1] في تصرفات الاحتذاء ، فأشكَلَتِ القاعدة إذًا .

والأمر الثاني : أنَّها تقتضي أنَّ ما كان من الأصول الثلاثيَّة المداخلةِ[2] للرباعيَّة ، والرباعيَّة المداخلة[2] للخماسية ، فالحرفُ الرابعُ فيه زائد لفَقْده في الثلاثيِّ ، وكذلك الخامس لفقده في الرباعي ، مثال ذلك قولهم : رخو ورِخْوَدٌ ، لأن الرِّخْوَدَّ هو اللين العظام الكثير اللحم [3]. فهو في معنى الرخو ، فيقتضي أنَّ الدال زائدة . وكذلك : ضَيَّاط [4] وضَيْطار ، يوهم كلامُه أنَّ الراء زائدة ، وكذلك : طَيْسٌ طَيْسَلٌ [5] / والفيشُ والفيشلُ[6] ، ولُوقَة وألوقة [7] وكذلك : /١٣١/ سَبِطٌ وسِبَطْر [8]، ودمِثٌ وَدِمَثْرٌ [9] ، وحِبِجٌ وحَبْجَرٌ[10] . وكذلك: رَزَمَ وازرامَّ[11] ، وضَفِد واضْفَأَدَّ [12] ، وزغَبَ الطائر ازْلَغَبَّ [13] وحُلقومٌ ، ودِلاصٌ

(١) الأصل ، ت : تارة .

(٢) الأصل : الداخلة .

(٣) انظر الصحاح ، مادة : رخد . وفي اللسان ، مادة « رخد » عن أبي الهيثم : « الرخودُّ : الرُّخْوُ ، زيدت فيه دال وشددت ، ما يقال : فَعْم ، فَعْمَدّ » والفعم : الممتلىء .

(٤) الضَّيَّادُ : المتمايل في مشيته مع كثرة لحم ورخاوة . والضيطر والضيطارُ : الضخم الجنبين العظيم الاست .

(٥) الطيس والطيسلُ : الكثير من كل شيء .

(٦) الفيشلة : الحشفة ، والجمع الفيشل والفياشل ، والفيش : الفيشلة الضعيفة. انظر اللسان : فيش ، فشل .

(٧) الألوقة : الزّبد بالرطب ، ويقال فيها : لوقة ، انظر اللسان : ألق ، لوق .

(٨) السبطر من الرجال : السبط الطويل .

(٩) رجل دمثر : دمث ، من الدماثة وهي سهولة الخلق .

(١٠) الحَبِج : السمين ، الحَبْجَر : الغليظ .

(١١) رزم الشتاء رزمة شديدة : برد . وازْرأم : اقشعر من البرد . وقد شك أبو زيد في المقشعر المجتمع أنه مرزئم أو مرزئمّ .

(١٢) ضَفِد الرجل اضفأدّ : إذا كان كثير اللحم ثقيلاً مع حُمق .

(١٣) زَغب الطائر وازْلَغَبَّ : طلع ريشه .

ودُلامِصٌ[١] ، وقارصٌ وقمارص [٢] ، وقرقٌ وقَرقُوسٌ وقَرْقَرٌ [٣] ، وسَلِسٌ وسَلْسَلٌ [٤] . وكذلك ما كان من نحو : صَرَّ وصَرْصَرَ ، وكَبَّ وكَبْكَبَ ، وزَلِزٍ وَزَلَزلٍ [٥] . ومن ذلك ما لا يُحصى . وقد حَكَّم أحمد بن يحيى هذه القاعدة حتى قال في قوله[٦] :

يَرُدُّ فَلْخًا وَهَدِيرًا زغْدَبَا

إنّ ا لباء في زَغْدَبٍ زَائدةٌ ،رداًّ له إلى[٧] : زغد البعيرُ يَزْغَدُ زغدًا في هديره[٨] . وقد شُنِّع هذا من قوله عليه ، حتى حمله ابن جني أنّه أراد أنهما أصلان متقاربان كسبطٍ وسِبَطْرٍ وكذلك قولهم : ضَبَغْطى مع ضَبَغْطَرى[٩] . ومن هذا كثيرٌ جداً ، هو مما تقاربت فيه الأبنية الثلاثية والرباعية ، لا أنها محذوفٌ بعضها من بعض ، وهو قد ضَمَّ بعبارته أمثال هذا ، فكانت القاعدةُ مختلَّةً .

---

(١) الدلاص والدلامصُ : البرّاق .

(٢) القارصُ : الحامض من ألبان الإبل خاصة ، والقمارص مثله .

(٣) يقال : واد قَرِقٌ وقرقوس وقرقر : أملس .

(٤) السلسل والسلسال والسلاسل : الماء العذب السلس السهل في الحلق .

(٥) الزلز ـ بكسر اللام و فتحها ـ والزُّلضزِل : الأثاث والمتاع .

(٦) الخصائص ٢/٤٩ ، وسر الصناعة ١٢٢ ، واللسان : زغدب ، زغد . ونسب في اللسان إلى العجاج . قلخ البعيرُ هديره يقلخه قلخا : قطعه . وقيل : قلخه أول هديره . والزغدب : الهدير الشديد . والزغد من الهدير : الذي لا يكاد ينقطع .

(٧) الأصل : على .

(٨) يقال : زغد البعيرُ يزغَدُ زغداً : هدَر هديراً كأنه يعصره . أو يقلعه .

(٩) الضَبَغْطى والضَبَّغْطر : الأحمق ، وكلمة يُفَزَّع بها الصبيان .

والجوابُ عن الأوَّلِ أن نقول : أمَّا ما حُذِف من الحروف الأصولِ فليس حذفُه إلا لعلَّةٍ أوجبت ذلك فيه ، كما يبدل لعلة ، يقلب لعلة خاصة ، فبابُ [1] الإعلال خارجٌ عن مسألتنا ، لأنه إذا كان الحذفُ فيه لعلة فالأقربُ أن تَنْسُبه إلى علِّته من أن تنسبه إلى كونه زائدًا على الكلمة ، وإنما نعدُّ الحذف دليلاً على الزيادة إذا كان لغير علَّة سوى مُجرَّدِ تقلُّب المادة في التصرّفات ، كما نقُول في أحمر وحُمْرٍ ، ونحوه ، وأما إذا كان الحذفُ لموجِبٍ فلا نَحْتسِب به في الزوائد فضلاً عن أن نحتسب به في الأصول ؛ ألا ترى أن الحذف في صحارٍ لا نعتدُّ به في كون الياءِ زائدة ، لأن مثل هذا الحذفِ لا يدلّ على زيادة ، بل الحرف الأصلي فيه والزائد في رتبة واحدة ، فحيث وُجدت العلَّةُ وُجِد معلولها ، فإذا عُدِمت عُدم وروجع الأصل من الإثبات . ولم يَبْقَ من هذا النوع إلا حذفُ الخماسيّ ، وقد علمت فيما تقدَّم أن العرب لا يكسِّرون الخماسيّ إلا على استكراه ، لمكان الحذف ، وهذا منهم دليلٌ على أنَّ الحرف المحذوفَ غيرُ زائدٍ ، لأنَّه لو كان زائدًا لم يستكرهُوا ما يُؤدِّى إلى حَذْفه ، كما أنَّهم لا يستكرهون حَذْفَها من غير الخماسيّ في تكسير ولا غيره ، والتصغيرُ في ذلك محمولٌ على التكسير كسائر الأحكام التي جَرى فيها التصغيرُ على (حكم)[2] التكسير .

وأما ما ثبت من الحروف الزوائد في التصاريف فإنما (ذلك)[3] اعتبارٌ بإجرائه مُجرى الحرف[4] الأصلي ، أما حرف الإلحاق فظاهرٌ أنَّه [5] في مقابلة الأصلي فلا بُدَّ أن يجري في التصرّفات مجرى ما لُحِقَ به ، وإلاّ لم يكن مُلحقًا

(١) الأصل : فبأت .

(٢) عن س .

(٣) عن س ، وهامش ك .

(٤) الأصل : مجرى الوقف .

(٥) الأصل ، ت : لأنه .

به ، ثم سقوطُه بعد ذلك في موضع آخر دليلُ زيادته . وأما السين والتاء في الاستفعال، والتاء في الافتعال ، ونحو ذلك ، فإنهم لمَّا جعلوها في المصدر [(١)]وبنوا صيغته عليها للدلالة على معنى الطلب للفعل في الاستفعال ، واكتسابه في الافتعال ، وما أشبه ذلك ، جعلوا هذا المعنى هو المشترك في سائر التصرفات القياسية مضار خصوص / الفعل في استفعل دالا على الاستفعال/ ١٣٢ / منسوبًا إلى الزمان الماضي ، وخصوصُ اسم الفاعل في مستفعل دالاً على الاستفعال أيضًا منسوبا إلى المتِّصِف به ، وكذلك سائرُ المُثُل ، فطابق في ذلك المادة الأصلية ، فاعتُبرت بلا بُدّ ، إِذْ معناها مقصودٌ في تلك الخُصُوصيّات والتصرُّفاتِ ، فهذا هو الداعي لبقاء ا لزوائد في هذه التصرُّفات ، وقد ثبت في الاشتقاق أنَّ الحروف الثواني ـ وهي الزوائد ـ قد تُعتبر حتى تصير مادة مع الحروفِ الأوَلِ ـ وهي الأصول ـ لكن بالقصد الثاني . وإذا [(٢)] ثبت أنها قد تُعتبَر كالحروف الأصليَّة فَبَعد ذلك دليلُ الزيادة فيها قائمٌ ، والاشتقاقُ يُخَلِّصُ ذلك أو ما يقومُ مقامه ، فكوَثرٌ ـ مثلا ـ وإن كان جاريًا في أحكامه على جعفر قد دَلَّ الاشتقاق من الكثرة أنَّ الواو زائدة ، وكذلك : بَيْطَر ، (قد)[(٣)] دلَّ الاشتقاق من البَطْر ـ وهو الشقُّ ـ على أن الباءَ زائدةٌ ، وكذلك سائرها ، لأن المادَّة الأولى الدالة على المعنى المشترك أوسع من استعمال[(٤)] المزيد ، وكذلك الاستفعال ونحوه كالاستعلام ، إذا رجَعَتْ إليه متصرفاتهُ بالاشتقاق فلا بُدَّ أن يرجِعَ هو إلى الأصل الأول ، وهو العِلْمُ ، فقد ذهبَ الزوائد إذًا برجوع هذه الأشياء إلى المادَّةِ الأولى . وإنما كمان يلزم الإشكالُ على فرض أن تلك

(١) الواو ساقطة من س .

(٢) س : وأما إذا .

(٣) ليست في س ، ك .

(٤) الأصل : الاستعمال .

التصرّفات لا اشتراك لها مع مادّةٍ مجرَّدة ، وليس الأمرُ كذلك ، فسقط الاعتراضُ ، وارتفع الأشكالُ ، والحمد لله .

والجوابُ عن الثاني ينبنى على قاعدةٍ معلومةٍ ، وهي أنَّ الزوائد من الحروفِ إما أن تكون زوائد [1](بالتضعيف ، وهذا يكون في الحروف كلِّها إلاَّ الألفُ فإنّها لا يصحُّ تضعيفها ، وإما أن تكون زوائدَ لغير)[2] التضعيف ، وقد استقرأ العلماء الزيادة على هذا النحو فوجدوها لا تخرجُ عن حروف « سألتمونيها » ، فإذا كان الحرف الموهم للزيادة منها فيمكن أن يكون زائداً في نفسه ، ويمكن أن يكون أصليا ، وإن لم يكن منها فلا سبيل إلى زيادته إلا أن يكون بالتضعيف ، فإذا فُقِد التضعيف ،أو لم يُفْقَد إلا أنه فُقِدَ شرطُ دعوى الزيادة فلا سبيل إلى القول بزيادته فهذه قاعدة تصريفية ، وعليها نعتمد في الجواب . فالذي اعتُرِضَ به هنا من الحروف الساقطة على ثلاثة أقسام :

أحدها : ألاَّ يكون من حروف « سألتمونيها » ولا من المضاعف ، نحو : سَبِطٍ وسِبْطر ، ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ ، ورِخْوٍ ورِخْوَدّ ، وما أشبه ذلك فهذا لا سبيل إلى (دعوى)[3] الزيادة فيه ، وإنما يُدَّعى فيه أنه لفظٌ مرادفٌ من مادَّةٍ أخرى ؛ إذْ لا يمكن فيه غير ذلك .

و (الثاني)[3] : أن يكون من المضاعف نحو : صَلَّ وصَلْصَلَ ، وعجَّ وعَعْجَجَ ، وزَلَزٍ وزَلَزِلٍ ، فيمكن أن يقال فيه بمذهب من رأى (أن)[4] الساقطَ من

---

(١) الأصل ، ت : الزوائد .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من س .

(٤) سقط من الأصل ، ت .

المضاعَفيَن زائدٌ ، ويدل عليه قانون الناظم في ا لزيادة ، وهو سقوط الحرف[1] في بعض تصاريف الكلمة ، ولا شكَّ أنَّ هذا كذلك ، ولم ينف الناظم هذا المذهب وإن كان مذْهبا للكوفيِّين [2] / ، لكن أشار إليه فقط ويمكن أن يقال[3] / ١٣٣ / فيه بمذهب من رأى أن لا زيادة أصلاً ، وأن الكلمتين من مادّتين مختلفتين كسبطٍ وسِبَطْرٍ ، ويكون مذهبُه مذهبَ البصريين ، وسيأتي إن شاء الله تعالى بيانُ المذهبين .

والثالث: أن يكون من حروف « سألتمونيها » فنحن فيه على أحد أمرين :

إما أن ندَّعى أنه زائدٌ ، لا نُكْرَ في ذلك ، لأنَّ مثل هذا دليلٌ على الزيادة ، وقد جعل ابنُ جني هذه الحروف زائدةً على قياسِ مذهب الخليل في دُلامِصٍ أن الميم زائدةٌ وإن كانت مواضع الحروف الساقطة ليست بمواضع تلك الزيادة ، لكن يقول : إنَّ الحرفَ مما يزاد ومرادفَ الكلمةِ قد سقط فيه ذلك الحرفُ ، فَنَدَّعى زيادته بهذا الدليلِ التَّصريفيِّ ، وهو من الأدلَّةِ وإن أدّى ذلك إلى عدم النظير في أوزان الكَلِم ، فالقاعدة أنَّ الدليل إذا قام فلا يلزمُ إيجاد النظير ، ويكونُ هذا جاريًا على طريقة الناظم ، لكن (على)[4] أن تُعَدَّ الزيادةُ في هذه الأشياء خارجةً عن القياس الذي يذكره في زيادة الحروف ، كأنه يقول : هذه القاعدة دالة على الزيادة والأصالة مطلقا إلا أن المزيد منه قياسيٌّ[5] ، وهو ما أذكرُه لك بعد ، ومنه غير قياسيٍّ وهو ما عداه مما تشمله هذه القاعدة .

وإما أن نَدَّعى أنه أصلي ؛ إذْ ليس موضعُه من مواضع الزيادة الجارية

---

(١) الأصل ، ت : الحروف .

(٢) الأصل ، ت : مذهب الكوفيين .

(٣) س : يقول .

(٤) سقط من س .

(٥) س : « منه ما هو قياسي » .

في القيـاس ، ودلالة المرادف[1] ضـعيـفةٌ ، لإمكان أن تكون مـادَّتُه مـادة أخرى مخالفة ، كما في سَبِط وسبِطْرٍ ، ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ ونحوه ، فلا قاطع بزيادة فيه من حيثُ لا قاطعَ باتحاد المادَّة فيهما ، وهذا قياسُ قولِ المازنيّ عند ابن جني ؛ إذ جعلَ دُلامصًا من قبيل الرباعيّ الذي وافق أكثره [2] حروفَ الثلاثي[3] . ويمكن أيضًا إجراءُ هذا المذهب على طريقـة الناظم ، لأن للقـائل أن يقـول : قـد ذكـر مواضع الزيادة القياسية وعَيَّنها ، فما عداها خارجٌ عن القياس ، ولا يُدَّعى إلا بدليل ، ودليلُ الترادف ضعيفٌ لإمكان تباين المادتين ، فإذا كانتا مُتباينتين فلم يسقط (قطُّ)[4] من دِلاصٍ (شيءٌ)[4] ، ولا من قارصٍ ، ولا من ضَفِدَ ، ولا من حَلْقٍ ، ولا زَغَّب الطائرُ ، ولا مـاكـان[5] نحـو ذلك ، بل حـروفـهـا كلُّهـا (ثابتةٌ)[4]لازمـةٌ ، وحـروف دُلامِصٍ ، وقـمـارِصٍ ، واضـفـأدَّ ، وحلْقُـوم ـ أعني الهمزة والميم وشبه ذلك [6] ـ أصول كلها ، لم يُحذَف منها شيءٌ بل هي لازمة لتصرّفات الكلمة .

فالقاعدة إذًا مستتبَّةٌ على كلتا الطريقتين ، وجارية على كلام الناظم في كلا الوجهين ، و (قد)[7] ظهرت صحة كلامه وتمام عَقْده ، وبالله التوفيق .

وقوله : احتُذِي ، معناه : اقتُدِي ، وأيضا : انتُعِلَ . يُقَال : احتذيتُ مثاله ، أي : اقـتـديتُ به ، وأصلُه من المحـاذاةِ وهي بمعنى الموازاة ويُقـال أيضًـا : احتذَيْتُ بمعنى انتَعَلْتُ ، قال الراجز[8] :

---

(١) الأصل : المراد فضعيفة ، ت : الترادف .
(٢) الأصل ، ت : أكثر حروف .
(٣) انظر المنصف ١/١٥١ ـ ١٥٣ .
(٤) ليس في س .
(٥) س : كان هو نحو ذلك .
(٦) الأصل : ونحو ذلك .
(٧) عن س .
(٨) هو أبو المقدام جساس بن قطيب . والرجز في الحيوان ٦/٤٤٦ ، والأشموني ٤/٢٥٠ ، واللسان ، مادة : وقع ، وقبله :

ياليت لي نعلين من جلد الضَّبُعْ
وشُرُكا من استها لا تنقطعْ

كُلَّ الحِذَاء يَحْتَذِى الحافى الوَقِعْ

والحذاُ هو : النعلُ ، وأصلُه من حذيتُ يَدَه بالسكين ، أى : قطعتها[1]
حذت الشفرة النَّعْلَ : قطعتها /

* * *

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِي وَزْنٍ ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِ اكْتُفِي
وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاء جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ
وَإِنْ يَكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْلِ فاجْعَلْ لَهُ في الوَزْنِ ما لِلأَصْلِ

لما ذكر القانونَ الذي يُعرَفُ به الزائدُ من الأصليِّ ، وكانت فائدةُ ذلك الوصولَ إلى معرفة الأوزان ، أَتَى بهذا الفصل يذكر فيه كيفيَّة وَزْنِ ما يُوزَن من الأسماء والأفعال ، وكيف تُقابِلُ حُروفَها بحروف المثال ، وذلك أنهم أرادوا أن يُفَرِّقوا بين الحروف الأصولِ والزوائد في أبنية الكلام ، فوضعوا الأوزان على أقلِّ الأصول وهي الثلاثة ، فعبروا عنها بلفظ الفِعْل ، فجعلوا الفاء لأول حرفٍ ، والعين للثاني ، واللام للثالث ، وإذا زادت الأصول كَرَّروا الحرف الثالث . فَإن حُذِف من الكلمة فاءٌ أو عينٌ أو لامٌ ، وَزَنوها على حالها بإسقاطِ ما يُقابله ، فيقولون في عِدَة : علةٌ ، وفي سَهٍ : فَلٌ وفي يَدٍ : فَعٌ . إن وزنوها على الأصلِ قابلُوها على حال ما كانت عليه قبل الحَذْفِ[2] ، وكذلك إن وقع إدغامٌ أو نحوه وزنوها على حالها بتسكين ما هو ساكن في الحال وتحريك ما هو متحرك ، فيقولون في مِكرٍّ : مِفَعْلٌ ، وفي رَدَّ : فَعْلَ ، فإن وزنوها على الأصل قالوا : مِفْعَلٌ ، وفَعَل ، وكذلك ما أشبه ذلك [3] . وها هو يذكُر كيفيَّة هذا في الأصول والزَّوائد ، مُكمِّل المعنى على الاختصار .

---

(١) في النسخ : قطعته ، والمثبت عن الصحاح .
(٢) الأصل : الحرف .
(٣) انظر شرح الشافية للرضي ١/ ٣١ ـ ٣٢ .

فقوله : « بِضمْن فِعْلٍ » ، الباءُ مُتعلِّقة بِقَابِلْ ، أي : قابل الأصولَ بكذا ، والمراد بِفِعْلٍ نفسُ لفظه ، وضِمْنُه مُضَمَّنُه ، وهو ما تَضَمَّنه من الحروف ، يقال : كان في ضمن كتابك كذا ، أي : في طَيِّه [1] . كذلك : أنفذته ضِمْن كتابي . فَضِمْنٌ أصلُه الظرفُ ، لكن الناظم استعمله على الاتساع ، وكان الأصلُ أن لو قال : بما[2] في ضمن فِعْلٍ قَابِلِ الأصُولَ ، لكنَّه جَعَلَ ما في الضِّمن هو نَفْسَ الضِّمن مجازًا ، وهو نحوُ (من)[3] قوله تعالى : (بل مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهارِ)[4]، جَعَلَهما ماكرِيَن وهما مَمْكُورٌ فيهما ، كما جعل المقابلة هنا بِضِمْنِ الفعل والمراد ما في ضِمْنِه ، والذي في ضِمْنِ لفظ « فِعْل » هو : الفاء ، والعين ، واللام ، فيريدُ أَنَّ حروفَ البناء على قسمين ، أحدهما : أن تكون أصولاً ، والثاني : أن تكون زوائد .

فأمَّا الأصولُ فقَابِلْها[5] بالفاء والعين واللام إذا أردت وَزْنها ، الأول للأول ، والثاني للثاني ، والثالث للثالث ، فإذا أَرَدْت وزن رَجُلٍ [6] قابلْتَ الراء بالفاء ، والجيم بالعين ، واللام باللام ، فقلت : فَعُلٌ ، فهذا وزن رَجُلٍ . وكذلك إذا وَزَنْتَ جَعَلَ قلت : فَعَلَ . وعلى هذا النحو وزنُ سائر الأسماء والأفعال ، فوزن قُفْلٍ [7] فُعْلٌ ، ووزنُ صُرَدٍ فُعَلٌ ، (ووزنُ إِبِلٍ فِعِلٌ)[8] ، وكذلك وزنُ حَسُنَ فَعُلَ ، ووزن عَلِمَ فَعِلَ ، وكذلك ما أشبه ذلك . والأصلُ في هذا العمل واختصاصِ هذه العبارة التي هي لفظُ فِعْلٍ بالوزن أنّ العرب تُعَبِّر به عن كلِّ / فِعْلٍ إذا أرادتِ / ١٣٥ / الكناية [9] عنه [10] ، فتستعمل ، مكانَ ضَرَب أو قَتَل أو قام أو قعد ، فَعَلَ

(١) الأصل : ظنه : وانظر الصحاح : ضَمِنَ .
(٢) الأصل ، ت : ما .
(٣) ليست في س .
(٤) الآية ٣٣ من سورة سبأ .
(٥) الأصل ، ت : فمقابلها . س : فتقابلها .
(٦) الأصل : الرجل .
(٧) الأصل ، ت : فعل .
(٨) سقط من س .
(٩) الأصل ، ت ، الكفاية .
(١٠) ا نظر شرح ا لشافية للرضى ١ / ١٣ .

وكذلك تُعَبِّر به أيضًا عن الرباعيّ فما زاد ، فاستعمله النحويّون كذلك لكن على الوجه الذي يحتاجون إليه ، ثم عدّوا هذا الاستعمال للأسماءِ غير المصادر إذْ كان ذلك موجوداً في المصادر من كلامهم ، ألا ترى إلى قولهم : فلان حَسَنُ الفِعل وحَسَن الفَعالِ ، وكانت في فلان فَعلةٌ قبيحة أو حَسَنة . وأيضا قد قالوا : فلان يهتزُّ للفَعَالِ ، أي : للكرم ؛ لأنه عَطَاء وسَمَاح وسَخَاء ، فكَنَوْا عن هذه الأشياء بوزنها ، وكذلك قالوا : (افتعل)[1] فلانٌ عليٌّ كَذبًا فهو مُفْتعِل ، أي : اختلقه فهو مختلق ، وكلامٌ مُفْتَعِل ، أي : مُخْتَلَقٌ ، فَعَبرُّوا بالوزن على كماله عند النحاة ، فَعدُّوه[2] هم إلى سائر ما احتاجوا إلى وزنه من الموزونات . وهذا حكمُ وزن الثلاثي ، وهو المتَّفَقُ على وزنه هكذا . وأما الرُّباعيُّ فما فوقه فسنذكره حيث ذكره الناظم بحول الله تعالى .

والثاني : الزَّوائدُ من الحروف ، فالزائد على قسمين ، أحدهما : أن يكون بعض حروف سألتمونيها والثاني : أن يكون زائداً بالتضعيف يُذْكَر إثْر هذا ، وأما الزائد من سألتمونيها . فهو الذي ذَكَر حكمه هنا فقال : « وزائدٌ بِلَفْظِهِ اكتُفِي » يعني أنهم اكتَفَوا ببقائه على لفظه حين أَتَوا بلفظِ الفِعْلِ ليُقابلوا به الكلمة . وإنما قلنا : إنَّه أراد هذا القسم وحده لقوله[3] بعد هذا : « وإنْ يَكُ الزائدُ ضِعْفَ أصلِ » إلى آخره ، فأخرج الزيادة بالتضعيف ، فلم يبق إلا القسمُ الآخرُ . ومثال ذلك : « اقتدَرَ » ، تقول في وزنه : افتَعَلَ ، فَتُقابلِ التاءِ بلفظها لأنها زائدة بدليل الاشتقاق من القدرة ، وكذلك همزة الوصل تأتي

---

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : فعزوه .

(٣) الأصل ، ت : قوله .

بلفظها أيضا لزيادتها ، ومثل « مستكبر » تقول في وزنه مُسْتَفْعِل ، لأنه مشتق من الكِبْرِ أو من الكِبَرِ ، فالميمُ والسينُ والتاءُ زوائد ، فتزنها بلفظها ، وكذلك ما أشبهه . وإنما وزن بلفظه فرقًا بينه وبين الحَرْف[1] الأصليّ ، لأن الأصلَ في وَضْعِهم التمثيل والوزنَ التفرقةُ بين القَبيلين ، وذلك إنما يتبيَّن في الوزن ، فلو وزنوا بالفاءِ والعين اللام مطلقاً لم يخلص لهم هذا القصدُ[2] ، فتركوا الزائد على لفظه (لذلك)[3] ، وأيضا قد تقدم فعل العرب لذلك في الفَعال والافتعال ، وما أشبه ذلك . وهذا أيضًا حكمٌ مُتَّفقٌ عليه .

ثم قال : « وضَاعِفِ اللامَ إِذَا أَصْلٌ بقي » يعني أنك إذا قابلْت الكلمة في وزنها بحروف لفظ فِعْلٍ فلا يخلو إما أن يتمّ لفظ الموزون (مع تمام لفظ الفعل أوْلا ، فإن تمَّ حَصَلَ المقصودُ بلا إشكالٍ ، وإن لم يتم لفظ الموزون)[4] ولا يكون ذلك إلا إذا كان الموزون رباعيُّ الأصول أو خماسيها فإنك تُكَرِّرُ لام الفعلِ ما [5] بَقِيَ من حروف الموزون شيٌ ، فتقول في جَعْفَرٍ : فَعْلَلٌ ، وفي فُسْتُقٍ: فُعْلُل ، وهما مثالاه [6] ، فتجعل الفاء في مقابلة الأول ، والعين في مقابلة الثاني ، واللام في مقابلة الثالث ، وبقى الحرفُ الرابعُ لا مُقابلَ له ، وهو الراء في / جَعْفَرٍ ، والقاف في فُسْتُقٍ ، فَيُجعل له تكرُّر اللام . وكذلك تقول في/ ١٣٦ / بُرْثُن: فُعْلُلٌ ، وفي زِبْرِج : فِعْلِلٌ ، وفي دِرْهَم : فِعْلَلٌ . وما كان نحو ذلك .

---

(١) كذا في س ، وفي غيرها : اللفظ .

(٢) الأصل : الفصل .

(٣) سقط من س .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : بما .

(٦) الأصل : مثالان .

وكذلك الخماسي نحو سَفَرْجَلٍ وقُذَعْمِلٍ إذا قابلْت حروفه بحروف الفعل بقي الحرفُ الرابعُ والخامسُ دون مقابل ، فكَرَّرتَ له اللام فقلْتَ في سَفَرْجل : فَعَلَّلٌ، وفي قُذَعْمِلٍ : فُعَلِّلٌ، وفي صَهْصَلِقٍ[1] : فَعْلَلِلٌ ، وفي جِرْدَحْلٍ: فَعْلَلٌ . وما أشبه ذلك .

فإن قيل : إذا زعمتم أنّ وزن جَعْفَرٍ فَعْلَلٌ فهذا البناء الذي وزنتمُ به إحدى اللامين فيه زائدٌ ، وكذلك قولكم في فرزدق : فَعَلَّلٌ ، يلزمُ أن تكون اللامُ الرابعةُ والخامسة فيه زائدتين بناءً على أصلكم في المضاعف الزائد على ثلاثة أحرف ، وأنتم إنما بَنَيْتُم على مقابلة الأصلي بالأصلي والزائد بالزائد ، كان الزائد من حروف « سألتمونيها » أو بالتضعيف ، فقد نقضتم ههنا تلك القضية حيث جعلتم الزائد من بناء الفِعْل في مقابلة الأصلي من بناء الموزون ، وذلك فساد في الاصطلاح .

فالجواب أنهم لما أرادوا وضع التمثيل بالفعل لما[2] تقدم كان هو الأولى وإن كان ثلاثيا ، من قِبَلِ أنّ أقلَّ الأسماء والأفعال حروفًا بناتُ الثلاثة ، فلو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرفٍ أو خمسة لبطل وزنُ الثلاثي ، ولم يمكن وزنه إلا أن يحذف من الممثل به ، وذلك فسادٌ مع أنا وجدنا بناتِ الثلاثة قد تصل إلى بنات الأربعةِ والخمسة بالإلحاق ، ولم نعلم أنه بُنِي شيءٌ من بنات الأربعة والخمسة على بناءِ الثلاثي ، فاختاروا الثلاثي لذلك ، لكن لما ضَمَّتهم الضرورةُ إلى وزن بناتِ الأربعة الخمسة لجأوا إلى تكرير ما هو أصلٌ ليكون علامة على الأصل ، إذْ لم يُمْكِنْهم أكثرُ من ذلك .

---

(١) في النسخ : صمصلق . ولم أجده ، والمثبت عن الكتاب ٤ / ٣٠٢ . وفي اللسان : صوت صهصلق : شديد .

(٢) الأصل : كما .

وقد تبيَّنَ كلامُ الناظمِ ، إلا أنَّ ما ذكره مُختلَفٌ فيه ، فالبصريُّون أجمعون وجماعةٌ من الكوفيِّين على ما ذكره الناظم في التمثيل اللفظي ، إلا أنهم اختلفوا في الموزون ، فالبصريون على ما تقدّم من اعتقادِ أصلية الحرف الرابع والخامس ، وغيرُهم على زيادة مازاد على الثلاثة ، وقد تقدَّم بيانُ ذلك وبعضُ الكوفيين يلتزمون[1] ما ألزمهم سيبويه من زِنَةِ الزائد على لفظه[2] ، فيقول في جَعْفَرٍ : فَعْلَر ، وفي سَفَرْجَلٍ : فَعَلْجَل . ومنهم من لا يَزِنُ مثل هذا ، فإذا سُئِل عن وزن فَرَزْدَقٍ أوجَعْفَرٍ قال : لا أَدْرِي . هكذا حكى هذا المذهبَ ابن عُصفورٍ ، وكلُّ ذلك لا يُعوَّل عليه[3]، ولا يُستَنَد في التَّمثيل إليه .

وقد أُورِدَ على مذهب الجمهور إشكالٌ ، وهو أنَّه إذا جُعِل « فَعْلَل » وزانًا لنحو جَعْفَرٍ ، وهو أيضا عندهم وِزانُ قَرْدَدٍ[4] وَمَهْدَد[5] ونحوهما من المضاعف اللام ، حصل اللبس في فَعْلَلٍ ؛ إذ كانت وَزَاناً لجعفر . وكذلك فَعَلَّلٌ إذا كانت وزاناً لسَفَرْجَلٍ ولضربَّب من الضرب ونحوه .

والجواب : أن الفرق يَتَبيَّن بالموزون ، فإنّ كلَّ حرفٍ مضاعَفٍ زائدٍ على / / ١٣٧ / الثلاثة زائدٌ إلاَّ أن[6] يقوم دليلٌ على زيادة غيره ، فيصير التضعيف ثلاثياً كمَرَدٍّ ومِكَرٍّ ، حيث تبيَّن أنه من الرَّدِّ والكرّ ، وقد ضَمَّتهم الضرورة إلى الوزن بالثلاثي كما تقدَّمَ ، واللبسُ إنما وقع في نوعٍ واحدٍ وذلك في تكرير اللام ، فاستخفُّوا ذلك وارتكبوه .

---

(١) س : يلتزم .

(٢) سيبويه ٤ / ٣٢٨ .

(٣) الممتع ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٤) الأصل : فرزدق . وقَرْدَدٌ : اسم جبل ، وما ارتفع من الأرض ، ومن الظهر أعلاه .

(٥) مَهْدَدٌ : اسم امرأة .

(٦) الأصل : زائد والآن .

وجَعْفَر ـ في الأصل ـ اسم للصغير من الأنهار ، وهو أيضًا اسم لأبي قبيلة من عامرٍ ، وهو : جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر ، وهم الجعافرة[١] وفُسْتق[٢] :

ثم قال : « وَإن يَكُ الزَّائدُ ضِعْفَ أصْلٍ » إلى آخره ، هذا هو القسم الثاني من قسمي الزائد ، وهو الزائدُ بالتضعيف ، ويعني أن الزَّائد إنْ كان بتضعيف الأصل ، أي : بتصيير الحرف الواحد الأصلي ضِعْفَين ـ أي : اثنين مثلين ـ فإنك تَزِنه بما وَزَنْت به ذلك الأصل ، فإن كان المضاعَفُ الفاءَ ، وذلك لا يكون إلا مع مساعدة العين كررتها فقلت في وزن مَرْمَرِيس : فَعْفعيل ، ودلّ على زيادة الميم الثانية وهي تضعيفُ الأولى أنه مشتق من المَرَاسَةِ . وإن كان المضاعفُ العينَ كسلَّم كَرَّرْتها فقلت فيه : فُعَّل . وإن كانت اللامَ فكذلك نحو : قَرْدَدٍ ، تقول فيه : فَعْلَلٌ . وفي اسْحَنكَكَ[٣] : افْعَنْلَلَ . وكذلك إذا اجتمعت العين واللام في التضعيف نحو : صَمَحْمَحٍ ، ودَمَكْمَكٍ[٤] ، قلت فيه : فَعلَعَلٌ . وكذلك ما أشبهه .

وإنما فعلت ذلك ولم تَزِنْه بلفظه ، لأن زيادة التضعيف لما كانت مخالفة لزيادة « سألتمونيها » أرادوا أن يفرقوا بينهما ، فجعلوا حكم المضاعَفِ حكم

---

(١) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٢٨٤ ـ ٢٨٧ .

(٢) بعده في س ، ك بياض بمقدار خمس كلمات . وفي هامش س عنده : « ثبت في الأصل هنا بياض ويبدو أن الشارح لم يجد له تفسيرا في الصحاح ، فأجّله ولم يعد إليه . والذي في اللسان : « الفتسق معروفة ، وذكر عن الأزهري قوله : الفستقة : فارسية معربة ، وهي ثمرة شجرة معروفة وأن أبا حنيفة قال : لم يبلغني أنه ينبت بأرض العرب . وفي المعجم الوسيط : الفستق : « شجرة مثمرة من الفصيلة البُطمِيَّة ذات الفلقتين لثمرها لبٌّ مائلٌ إلى الخضرة لذيذ الطعم ، يتنقل به ، وتكثر زراعته في حلب .

(٣) الأصل : الصحنك . واسحنكك الليل : اشتدت ظلمته .

(٤) الصّمحمح والدّمكمك : الشديد القوي .

ما ضُوعِف منه فَضعَّفوه في الوزن مثله ، فلو جعلوا قَرْدَدًا ـ مثلا ـ فَعْلَداً ، لم يتبين من الوزن كيف زيادة ا لدال ، فلما كانت الدال لا تُزاد أبدًا منفردةً لم يجعلوها في الوزن منفردة . وهذا الذي فعلوه أولى من ذكرهم له بلفظه ، وأوفق لكلامهم ، ولِمَا قصدوه من التفرقة ، وأيضا فَقَرْدَدٌ يحتمل[1] أن تكون داله الأولى هي الزائدة أو الثانية ، فلم يتعيَّنْ إذًا للزيادة إحداهما دون الأخرى ، فإن الخليل إنْ زعم أنَّ الأولى هي الزائدة في سلَّم ونحوه ، فقد حكم سيبويه أو يُونس ـ على اختلاف التفسيرين ـ بأن الثانية هِيَ الزائدة ، ثم قال سيبويه : « وكلا الوجهين صوابٌ ومذهب »[2] فهذا[3] يدلُّ على احتمال الوجهين ، فلم يتعيَّن ما الذي يذكر[4] بِلَفْظِه منهما[4] .

وهذه المسألة لم أرَ فيها خلافاً إلاّ ما أشار إليه في التسهيل بقوله : « خلافاً لمن يقابل بالمثل مطلقا »[5] يعني أنّ من النحويِّين من يُقابل في الوزن زائد الموزون بلفظه مُطْلقا في زيادة التضعيف أو غيرها ، فيقول في مثل قَرْدَدٍ : فَعْلَدٍ ، إنِ[6] اعتقد زيادة المثل الثاني ، وفَعْدَلٍ إن اعتقد زيادة الأولى . ويقول مثلا في عَقَنْقل : فَعَنْقل ، أو فَقَنْعل . وهذا المذهب مرجوح ، والأول أولى بالصناعة . وعلى كل تقدير فهو خلافٌ في أمر اصطلاحيّ .

---

(١) ك : محتمل .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٢٩ .

(٣) الأصل :هذا .

(٤) الأصل : ذكر ... منها .

(٥) التسهيل ٢٩٣ .

(٦) الأصل : فمن ، ك : لمن .

ثم على الناظم في هذاالكلام شيءٌ وهو أنه ذَكَرَ في كيفيَّةِ الوزن مُقَابلةَ الأصُول بِضِمْنِ فِعْل ، والزائد بلفظهِ ، ولم يُبَيِّن / كيفيَّة الحركة والسكون ، ولا[1] أنه باقٍ على ما كان عليه ، ولا ذكر ترتيب اللاَّم على العين ، والعين على الفاء في الأصول ، ولا إبقاء الزوائد في موضعها سابقة كانت أو لاحقة ، بل أتى بالمقابلة على ا لإجمال ، فكان كلامُه غير بيِّن في هذا المعنى ، وكلامُه في التسهيل أصرحُ وأبينُ من هذا إذْ قال : « وسُمِّي أولُ الأصولِ فاءً ، وثانيها عينًا، وثالثُها ورابعها وخامسُها لامات ، لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف ، مُسَوًّى بينها[2] في الحالِ والمحلِّ ، ومصاحبة زائد سابق أو لاحق[3] » ، ويعني بقوله في الحالِ ، يريد به الحركة والسكون ، أى : إنَّ الحروف المقابَلَ بها من لفظ الفِعْل لا بُدَّ أن يكون على حال الحروف المقابلة ، فإن كان الحرف ساكنًا كان ساكنا ، أو متحركًا كان متحركًا ، وأيضا فلا بُّمن اعتبار عين الحركة من كونها ضمَّةً أو فتحةً أو كسرة ، فيكون في المقابل به كذلك . هذا هو الذي أراد بالحال . وقوله: « والمحلّ » هو عبارةٌ عن الموقع بحسب ما ذُكِر من الترتيب : الفاء ، ثم العين ، ثم اللامات بِعَدَدِ الأصول بعد العين . وقوله : « ومصاحبة زائدٍ » يعني بلفظه، و « سابق » يعني للأصول كلها كما في انطلق ، أو « لاحق » يعني مِثْلَ سكرانَ، فإن وزنهما انْفَعَل وفَعْلاَن ، أو لشيء منها نحو : جَحنْفَلٍ ، وزنه : فعَنْلَلٌ ، النونُ سابقةٌ لبعض الحروف لاحقةٌ لبعضها . فهذا الكلامُ هو الذي بَيّن كيفيَّة الوزن على أتمّ وجوهها ، وأما الناظم فترك ذلك على أَتَمٍّ ما يكون من الإجمال ، وذلك غير لائق بمنصب التعليم .

---

(١) الأصل ، س : إلا .

(٢) ما عدا ك : بينهما .

(٣) التسهيل ٢٩٣ .

والجواب : أن هذا المعنى لما كان قريبًا للفهم ، معلومًا لمن عنده أدنى فَهمٍ، لم يحتج إلى بيانه (لبيانه)[1] ، وأيضًا فإنّه كان يحتاج إلى بعض تطويل مع أن قصده الاختصار ، فلما اجتمع له الأمران : سهولَةُ فَهْمِ مقصوده ، وقصدُ الاختصارِ ، تَرَكَ بيان ذلك ، اتِّكالاً على فهم الطالب ، والله أعلم .

وأيضًا فالمقابلة تُعطي أولاً الترتيب ، لأنك إذا أردْتَ مُقابلة الكلمة بالكلمة فلست تَفْعَل ذلك على أيِّ وَجْهٍ اتفق ، بل تُقابلُ الحروف بالحروف أولاً فأولاً حتي تنتهي إلى آخر الكلمة ، وهذا هو الترتيب المطلوب . ثم إذا وَازَنتَ بين الكلمتين فالموازنةُ تقتضى المساواة في تلك الأشياء كلها ؛ إذْ لا تكون الموازنةُ بين متحرِّك وساكنٍ ، ولا بين متحركين مختلفي الحركة ، فإذا قد دلَّ لفظُ المقابلة ولفظ الموازنة في لامه على ما أريد من ذلك ، فاكتفى به في شرح ما ذكره في التسهيل . إلاّ أنه يَرِدُ عليه من جهة أخرى أنه إذا كان الوزنُ يقتضى مقابلة المتحرِّك بالمتحرك والساكن بالساكن ، فيخرج عن هذا الحكم ما كان من المتحركاتِ في الموزون قد سُكِّن إمَّا بإدغامٍ لتخفيفٍ ، أو لإعلالٍ ، فالذي لإدغام نحو : رَدٌّ ومَردٌّ ومُدقٌّ ، وأصله : رَدَدَ ، ومَرْدَدٌ ، ومُدْقُقٌ ، فَتزنُه على أصله فتقول: وزنُه فَعَل ومَفْعَلٌ ومُفْعُلٌ ، ولا تقول : فَعْل ، ولا مَفَعْل ، ولا مُفُعْلٌ ؛ إذ ليس ذلك وزنَه الصحيحَ ، والدليل على ذلك أنه لا يُوجد في غير المضاعف مثلُ هذه الأوزان ، فلا بُدَّ من رجوعه إلى الأصل . والذي للتخفيف كعَضْدٍ وكتْفٍ وعَلْمَ وسَهْلَ ، في عَضُدٍ ، وكَتِفٍ ، وعَلِمَ ، وسَهُلَ ، فإنه إذا قيل : ما وزنُ عَضْدٍ ؟ قلت: فَعُلٌ ، فتأتى به على الأصل ، وكذلك في كَتْفٍ : فَعِلٌ وفي عَلْمَ :

---

(١)عن س ، وهامش ك .

فَعِلَ ، وفي سَهْلَ : فَعْلَ . وكذلك وَزْنُ مُنْتَفِخ (١) من قوله :

فَبَاتَ مُنْتَفْخًا (١) وما تَكَرْدَسَا / / ١٣٩ /

مُفْتَعِلٌ ، فتأتي به على الأصل ، ويدلّ على أن ذلك وزنُه أنه لا يوُجَدُ في أبنية الأفعال الثلاثيَّة ما هو على فَعْل ، ولا في الأسماءِ المزيدةِ ما هو على بِنْيَةِ مُفْتَعْلٍ ، فالضرورة تدعوك إلى أن تَزِنهُ على الأصل ، وكلامه على ما تقرّر يُعطي المقابلة اللفظيـة . والذي سكّن للإعلال نحـو : قـام ، وقَـفـا ، ومَـالٍ ، ومَـقَـامٍ ، واستقامَ ، (وما أشبهه ، فإن قام وزنُه فَعَلَ ، ولفظه على غير ذلك وقفًا على وزن فَعَلٍ ، ومَالٌ كذلك ، ومقامٌ وزنه مَفْعَلٌ ، واستقام)[٢] (وزنهُ)[٣] استفعل ، وألفاظُها على خلافِ ذلك . وأيضًا قد صار الساكنُ في مقام واستقام متحركًا ، والمتحركُ ساكنًا ، فأين مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن ؟ وأيضًا فتعيينُ نوع الحركة (في) [٤] الموازنة قد يتخلّفُ لإعلالٍ أوغيره ، فإنك إذا قلت للمـرأة : أُغْزِي يا هنـدُ ، فوزنُه افعُلِي[٤] ، واللفظُ على خلاف ذلك . وكذلك : قِيلَ ، وبِيعَ ، واخْتِيرَ ، وزنها : فُعِل ، وافتُعِل ، ونوعُ الحركة غيرُ موجودٍ . بل تقول في المنقوص كَيدٍ ودمٍ : وزنُه فَعْلٌ [٥] ، فلا تزنه إلاّ غير ظاهر لفظه . ومن ذلك مـالا يُحصَى ، فقد خالفنا مقتضى الموازنة المذكورة ، وإشارةُ الناظم تَقْتَضي أنْ لا بُدَّ منها [٦] ، وهذا فيه ما ترى !

---

(١) كذا في النسخ . والبيت للعجاج في ديوانه ١٣٠ ، وروايته: « فبات منتصًا » . وفي الخصائص ٢/٢٥٤ ، ٣/٣٣٨ ، شرح شواهد الشافية ٢١ : « مُنْتَصِباً » . وأحسب أن ما وقع هنا وهم نشأ عن عبارة الكتاب ٤/١١٥ ، ذكر سيبويه أنهم قالوا : « أراك مُنْتَفْخا ، تُسكِّن الفاء ، تريد : منتفخا » .
وتكردس : انقبض اجتمع بعضه إلى بعض . ومنتصاً : مرتفعا . يصف ثوراً وحشيا .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) عن س .

(٤) سقط من س .

(٥) هذا الوزن بحسب الأصل ، وإلا فاللام محذوفة من الفعل ، والوزن لبيان الأصل جائز ، انظر شرح الشافية للرضى ١/٣١ ـ ٣٢ .
هذا ويرى سيبويه أن أصلَ دَمٍ فَعْل ، انظر الكتاب ٣ / ٥٩٧ .

(٦) الأصل : فيها .

والجواب : أنَّ وَزْنَ المُعَلِّ عندهم يكون على وَجهين :

أحدهما : أن يكون على أصله ، وهذا هو المقصودُ الأوْلُ في الأوزان ، ألا تراهم يقولون : وزنُ قام فَعَلَ ، وأصله قَوَمَ ، إلاَّ أنَّ الواو انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فَيُبَيِّنُونَ[1] في الوزن الأصلَ وما اتفق للموزون حتى خرج في الظاهر عن ذلك الوزن . وكذلك ما كان من نحو : عَلْمَ ، وكَتْفٍ ، وعَضْدٍ ، بناءً على اعتبار الأصل ؛ إذ الأمثلة لا بُدَّ أن تُرَدَّ[2] إلى أصلها لِيَتَبيَّن أنَّ ظاهر لفظ الموزون ليس هو المعتبرَ في وزنه ، ولا هو الثابت في مثله . فهذا من جملة فوائد الأوزان ؛ إذ هي عندهم محصورةٌ ، يُعَدُّ الخارج عنها خارجًا عن كلام العرب ، وقد ثبت في نحو : كَتْفٍ وعَضْدٍ ، أن أصله التحريك ، فلا بُدَّ من رجوعه في (الوزن)[3] إلى أصْلِهِ[4] ، وكذلك ثبت في قام أنه فَعَلَ ، وفي استقام استَفْعَلَ ، إذْ لا يُوجَد في الأفعال ما هو على وزنِ (فَعْلَ)[3] مُسَكَّن العين ، ولا على وزن اسْتَعْلَ ـ بفتح الفاء وإسكان العين ـ إلا مُغيَّرًا ، فردُّوا ذلك وماكان نحوه في الوزن إلى أصله ، وإذا رجع إلى أصله وتبيَّن أنَّ تلك الأشياء في الحقيقة على غير ظاهر لفظها ، صَحَّ فيها مقابلَةُ الساكنِ بالساكنِ والمتحركِ بالمتحرك ، وصحَّ ما أطلقه الناظم في ذلك . وكذلك حكم المساواة في نوع الحركة ، لأنّ اغزِي أصله : اغْزُوِي ، وقِيلَ واختير (أصله)[5] قُوِل واخْتُيِرَ ، فقد استويا مع الموزون به في نوع الحركة . وهكذا شأن المحذوفِ منه كيدٍ ودمٍ وقاضٍ ونحوها ، لا بُدَّ من ردِّها إلى أصلها في الوزن .

---

(١) الأصل ، ت : فيبقون .
(٢) الأصل ، س : رد .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) الأصل : إلى الأصل .
(٥) سقط من س .

فالحاصل أنَّه إذا كان المعتبرُ في هذه الأشياء الأصلَ صَحَّتِ المقابلةُ على كلِّ وَجْهٍ ، وصحّ التساوي في الحال والمحلِّ .

والثاني أن يكَون وزنُ المُعَلِّ على لفظه / وهذا أيضا يُورِدُه أهلُ العربية قصداً للتمرين ولبيان حالة اللفظِ الآن ، وما الذي حُذِف منه ؟ وما التغيير الحاصلُ فيه الآن ؟ فيقولون : وزن عَضْدِ الآن بعد التسكين فَعْلٌ ، ووزن عَلْمَ فَعْلَ، (وكذلك قام فَعْلَ)[1] واستقام استفعْلَ[2] . وقد قال هو (قبل هذا)[1] في باب التعدّى : / ١٤٠ /

كَذَا افْعَلَلَّ والمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا

ويريد نحو : اطمأنّ ، فوزَنَه على لفظه لا على أصله ، إذ أصله : افعلَّلَ اطْمأْنَنَ لكن الإدغام ردَّه إلى افْعَلَلَّ . وكذلك ما حُذِف منه إذا وُزِن على لفظه ، قيل : وزنُ يَدٍ فَعٍ ، وسهٍ فَلٌ ، وقاضٍ فاعٍ . وكذلك ما أشبهه ، وإذا كان الوزنُ على اللفظ صحيحاً ومستعملاً فهو أيضا على مقابلة الساكن بالساكن والمتحرّك بالمتحرّك ، مع مساواة نوع الحركة ، فلم يخرج عن لفظ الناظم شيٌ مما هو مُعتبَرٌ في الوزن على كلا التقديرين ، وصحّ ما اقتضاه نظمُه .

وقوله : وإنْ يَكُ الزائِدُ » أراد : وإن يكن الزائدُ ، لكن حذف النون على حَدِّ ما حَذَفه حَسِيلُ ــ أو حُسين ــ بن عرفُطَةَ [3] في قوله[4] :

---

(١) عن س .

(٢) الأصل : استفعال .

(٣) الأصل ، ت : عريفة . ك : عرفقة . وكان أبو حاتم يقول : حسين . وقد خطأه الأخفش الصغير ــ كما ورد في حواشيه على النوادر ــ قال هذا : « وأخطأ ــ يعني أبا حاتم ــ وروى أبو العباس حسيل ــ بفتح الحاء وكسر السين » .

(٤) البيت في النوادر ٢٩٦ ، والخصائص ٩٠/١ ، والمنصف ٢٢٨/٢ ، والرضى على الكافية ٢١٠/٤ ، والخزانة ٣٠٥/٩ .

والسُّرَر : وادر على أربعة أميال من مكة ، بضم السين وفتح الراء . كذا ضبطه المغاربة وحددوه كما قال ياقوت . وقد ضبطه أبو حاتم بفتح السين والراء المهملتين. وقد يكسر الأول . وكل منهما موضع .

لَمْ يَكُ الحقُّ (١) سِوَى أَنْ هَاجَهُ   رَسْمُ دار قَد تَعَفَّى بالسُّرَرْ

وهو عند الناظم جائز في الكلام كقول يونس ، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه(٢) ، وقد تقدَّم ذلك في بابه .

* * *

واحْكُمْ بِتأصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ   وَنَحْوِهِ ، والخُلْفُ في كَلَمْلِمِ

اعلم أن باب التصريف يشتمل على حكم الزيادة والحذف ، والقلب والإبدال والنقل . والناظم يتكلَّم على كل واحدٍ من هذه الأنواع الخمسة ، وابتدأ بالزيادة وهي على وجهين : زيادةٌ بالتضعيف ، وزيادةٌ بغير التضعيف ، وهي زيادةُ أحَدِ الحروف العَشَرة (التي) (٣) يجمعها قولُك : سألتمُونيها . وابتدأ الآن في ذِكْرِ حُكْمِ زيادة التضعيف .

فاعلم أن الكلمة المضاعفة لا تخلو من أن تحوي ثلاثة أحرُف أصولٍ ما عدا المضاعف أو لا تكون ثلاثيَّةً إلا بالمضاعَفِ ، فإن لم تكن ثلاثيَّةً إلا بالمضاعَفِ فإما أن يكون المضاعفُ حرفًا واحدًا أو حرفين ، فإن كان المضاعف حرفًا واحدًا فالحروفُ كلها أصولٌ ، لأنَّ القابل للتصريف لا يكون على أقلَّ من ثلاثةٍ ، فلا يكونُ أحدُ المضاعَفَين زائدًا البتَّة ، فنحو حظّ ، ودَعْدٍ ، وبَيَنٍ ، وبَبْرٍ ، ودَدَنٍ ، وطَلَلٍ ، ومُرٍ ، وخُزَزٍ ، وقِدَدٍ (٤) ، وما أشبه ذلك أصولٌ كلُّه ، ليس أحدُ

---

(١) الأصل : الجر .

(٢) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

(٣) سقط من س .

(٤) بين : اسم وادٍ البَبْر : ضرب من السباع . والدَّدَن : اللهو واللعب . الخُزَز : ذكر الأرانب . وقدد : جمع قِدَّةٍ ، مثل قِطَع وقِطعة ، يقال : صار القوم قِدَداً ، أي : تفرقت حالتهم وأهواؤهم .

المضاعفين فيه زائدا ، لأنّه يبقى على حرفين بحكم الأصل ، وذلك لا يكون . وقد نَبَّه على هذا القسم بقوله :

وليسَ أدنى من ثُلاثَيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوى ما غُيِّرا

فلم يَحتجْ إلى ذكر هذا الحكم هنا . وإن كان المضاعَفُ حرفين فكانت الكلمة بذلك رباعيةً كسَلْسَلٍ ، وسِمْسِمٍ ، وسَبْسبٍ ، وفُلْفُلٍ ، وسأْسَأَ ، وجأْجَأَ ، وهَلْهَلَ[1] ونحو ذلك فهو الذي تعرض له الناظم بالنصّ عليه فقال : « واحكم بتأصيل حروف سمسم (ونحوه)[2] / إلى آخره ، يعني أنّ ما كان من نحو سِمْسِمٍ مما أصلُه حرفان مضاعفان فإنه على قسمين : / ١٤١ /

أحدهما : أن يكون مِثْل سِمْسِمٍ ، وهو مالا يُفْهَمُ معناه مع سقوط حرفٍ منه ، فلو قلت في سِمْسِمٍ : سِمْسٌ ، لم يُفْهَمْ معناه .

والثاني : أن يكون مثل لَمْلَمْ ، وهو فعلُ أمْرٍ من لَمْلَمَ الكتيبة إذا جَمَع بعضها إلى بعض ، وكتيبةٌ مُلَمْلَمةٌ ، وحَجَرٌ مُلَمْلَمٌ ، وصخرة مُلَمْلَمَةٌ ، أى : مستديرةٌ صُلْبةٌ ، وهومن الضمّ والجمع ، وهذا مما يُفهمَ فيه المعنى مع سقوط حرفٍ منه ، (فإنما)[3] تقولُ : كتيبة مَلْمُومة ، بمعنى مُلَمْلَمة ، وصخرة مَلْمُومة كذلك .

فأما القسم الأول – وهو ما لا يُفْهَمُ معناه مع سقوط حرف منه – فذكر الناظمُ فيه الحكم بتأصيل جميع حروفه ، أى[4] : بِجَعْلِها أصولاً[5] ليس فيها

(١) السبسب : المفازة ، وسَأْسَأَ بالحمار : دعاه ليشرب ، وقال له : سَأْسَأْ . وجأجأ بالإبل : دعاها لتشرب ، فقال لها : جِيءْ جِيءْ . ويقال : هَلْهَلْتُ أدركه ، أى : كدت أدركه .

(٢) ليس في س .

(٣) ليس في س .

(٤) الأصل : أن .

(٥) س : حروفا .

زائدٌ واحدٌ ، ولم يَحْكِ في ذلك خلافًا . وإنما حكموا بذلك (لأنهم إذا قالوا بالزيادة فإما أن يحكموا بها على المضاعَفَين معًا ، أو على أحدهما ، فإن حكموا بذلك)[1] عليهما معًا فجعلوا في سمسم - مثلا - السين الثانية والميم الثانية زائدتين ، أبقوا الكلمة على حرفين بأصل الوضع [2] ، وذلك لا يكونُ ، وقد تقدم نفي الناظم لمثل [3] هذا وإن حكموا بزيادة أحدهما كان فاسداً من وجهين :

أحدهما : أنّ دعوى ذلك مُجرَّدُ تَحَكُّمٍ ، لأنهم متى قالوا في السين : إنها الزائد ، قيل لهم : ولعلَّ الميم هي الزائدة . أو [4] قالوا ذلك في الميم ، قيل : ولعل السين هي الزائدة ، فلم يثبت لهم بذلك أمر يُدَّعى مثلُه .

والثاني : أنَّه إنْ جعل إحدى السِّينين هي الزائدة لم يَخْلُ أن تكون الأولى أو الثانية ، فإن كانت الأولى لم يَجُز ، لأن الكلمة إذ ذاك من باب سَلَسٍ وقَلَقٍ ، وهو ما فاؤه ولامُه من جنس واحدٍ ، وهو قليل . وأيضًا يلزمُ أن يكون وزنُ الكلمة [5] عَفْعَلاً ، وهو بناءٌ معدومٌ وأيضًا يلزم الفصلُ المضاعفين بأصل ، وذلك لا يكون على حال ، لأن زيادة التضعيف مشروطة بشرطين ، أحدهما : توفُّر أقل الأصول ، والثاني : عدم الفصل بين المضاعفين بأصل . فحيث فُقِد الشرطان أو أحدهما لزم ادعاء الأصالة في المضاعف مطلقًا ، من أجل ذلك ادّعوا الأصالة في نحو : حَدْرَدٍ ، وقِسْطاسٍ ، وشَعَلَّع[6] ، لما يُلْقى فيه من

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : الموضع .

(٣) الأصل : بمثل .

(٤) الأصل : وقالوا .

(٥) أى : سمسم .

(٦) حَدْرَدٌ : اسم رجل . والشَّعَلَّعُ : الطويل .

الفصل بين المضاعفين [1] بأصلٍ . وإن كانت الثانية فكذلك ، لأن الكلمة [2] إذْ ذاك على وزن فَعْفَل ، وذلك بناءٌ غير موجود . وإن جعل إحدى الميمين هي الزائدة لم يَخْلُ أن تكون الأولى أو الثانية ، فإن كانت الأُولى كان وزن الكلمة فَلْعَلاً ، وهو معدوم ، وأيضا فإن الكلمة إذ ذاك من باب دَدَنٍ ، وهو ما فاؤه وعينُه من جنس واحدٍ ، وذلك نادرٌ ، (وأيضًا فيه الفصلُ بين المضاعَفَين بأصل ، وهو ممنوعٌ)[3] ، وان كانت الثانية هي الزائدة كان وزنُ الكلمة فَعْلَعًا ، وذلك بناءٌ معدوم ، وأيضا تكون الكلمة من باب قَلَقٍ ، وهو قليل ، وأيضًا فُصل بينهما بأصل وهو ممنوعٌ . فلما كانت دعوى الزيادةِ في نحو سِمْسِمٍ يُؤدّي إلى نحو هذه لمحظورات كلِّها اطَّرحوها / وثبتوا على الحكم بالأصالة [4]. / ١٤٢ /

وإنْ حَوَتْ ثلاثة أُصولٍ ما عدا المضاعف كقَرْدَدٍ ، وقُعْدُدٍ ، وسُرْدُدٍ [5]، وجَلْبَبَ، (وشَمْلَل)[6] وما أشبهها ، فإنَّ الأصل أن يُدَّعى فيه[7] الزيادة كما إذا

---

(١) س : مضاعفين .

(٢) يريد بالكلمة : سمسما .

(٣) سقط من س .

(٤) وقع في الأصل ، ت ، ك بعد هذا شرحُ المؤلف الذي يبدأ من : « وقوله : ونحوه » [وانظر ص] ومكان هذا بعد أن ينتهي الشارح من التقسيم الذي ذكره أول شرحه لبيت الألفيّة ، فقد ذكر هناك أن الكلمة المضاعفة إما أن تحوى ثلاثة أصول عدا المضاعف ، أو تكون ثلاثية بالمضاعف . وقد انتهى الآن من الصنف الثاني ، وهو الكلمة التي تكون ثلاثية بالمضاعف ، والترتيب يقضي بأن يفرغ من التقسيم بذكر الصنف الأول ، وهو الكلمة التي تحوي ثلاثة أصول عدا المضاعف ، وهو ما يذكره الآن ، فإذا انتهى منه فإن عليه أن ينتهي من شرح البيت . فيشرح قول الناظم : « ونحوه ، والخلف في كَلْمَلِم » وهذا الترتيب الذي أثبتناه للنص هو ما في س .

(٥) كذا سُرْدَدُ ، وقد ذكر المؤلف بَعدُ أنّ سُرْدُدًا ممّا ظهر اشتقاقه ، ولا اشتقاق يدل عليه ، ولعل صوابه : وسودد . وقد ذكر سيبويه ٣٢٦/٤ سوددًا مع رِمْددٍ وجُبُنٍ وسُرْدُد : موضع . قال ابن سيده : « هكذا حكاه سيبويه متمثلا به بضم الدال ، وعدله بشُرْبُبٍ قال : وأما ابن جني فقال سُرْدَد ، بفتح الدال » . اللسان : سرد . وانظر الكتاب ٤ / ٢٧٧ .

(٦) سقط من س .

(٧) س : فيها .

كان مع الحروف الثلاثة حَرْفٌ من « سألتمونيها » كأَفْكلٍ [1] ونحوه ، فالذي يَدُلُّ من كلامه على زيادة مِثْلِ هذا حكُمه بتأصيل حروف سمسم ونحوه ، لأنه إذا ذكر التأصيل في هذا النوع وما أشبهه فقط دلّ على أنَّ ماعداه زائدٌ ، والقاعدة صحيحة[2] كما أشار إليه ، لأنَّ سيبويه ذكر أنَّ كل اسمٍ ضُوعِفَ منه حرفُ عينه أو لامِهِ ، وكان فيه سوى ذلك ثلاثة حُروفٍ أصول ، فالحكم فيه القضاءُ بالزيادة إلا أن يَتَبيَّن لك أنه أصليٌّ ، لأن الأكثر فيماعُرف اشتقاقه من ذلك الزيادة كسُرْدُدٍ ، ورِمْدَدٍ ، وجُبُنّ [3] من السَّرد والرَّماد[4] والجُبْنِ ، فيحمل عليه ما لا اشتقاق له كَسُلَّم وحُمَّر . ونظير هذا قُلَّب وحُوَّل ، لأنه من القَلْبِ والحَوْلِ ، وكذلك أيضًا نَصَّ على أن ما تكرَّرَ فيه حرفان ، إما فاؤه وعينه، أو عينهُ ولامه ، فهما زائدان ، واستدلَّ على ذلك بدليلين :

أحدهما: الاشتقاق فيما له اشتقاقٌ كذُرَحْرَحٍ [5] ، لأنهم قالوا : ذرّاحٌ . ومَرْمَرِيسٍ ، لأن معناه الدّاهية ، فهو قد مارس الأمور وباشرها ، ثم حَمَل عليه ما ليس فيه اشتقاق .

والثاني : (أنه)[6] رأى صَمَحْمحا وبَرَهْرَهَةً[7] جُمِعا ، وليس من شأنِ العرب جمعُ الخماسيّ الأصول بغير الألف والتاء ، ولايكادون يقولون: سفارج ، فإن اضطروا حذفوا الحرف الأخير فقط ، ولم يفعلوا هنا كذلك[8] ، فدلّ على

---

(١) الأفكَلُ : الرِّعدة .

(٢) س : صححته .

(٣) رماد رِمْدَد ـ بكسر الدال وفتحها ـ : كثير دقيق جداً . والجُبْن ، والجُبُن ، والجُبُنّ : الذي يؤكل . وانظر الكتاب ٤ / ٢٧٧ ، ٣٢٦ .

(٤) س : الرمد .

(٥) هي دُوَيبَّة حمراء منقَّطة بسواد ، تطير .

(٦) سقط من س .

(٧) في النسخ : وبرهرها والمثبت عن الكتاب ٤/٣٢٧ ، ولم أجدها في المعاجم إلا بالتاء . والبرهرهة : التي لها بريق من صفائها .

(٨) الذي قيل في الجمع : صمامح . الكتاب ٤ / ٣٢٧ ، وانظر شرح الشافية للرضي ١ / ٦٣ ـ ٦٤ .

أن المحذوف زائد ، ومن مُثُل هذا القسم : خِدبّ ، وسُلَّمٌ ، وكَلَّم ، وكذلك ما كان من نحو : رَدَّدَ ، وشَدَّدَ ، وعدَّد ، مما فيه زائد على الثلاثة ، هذا فيما كان فيه تضعيف حرف مفرد، وكذلك ما كان فيه تضعيفان كتضعيف العين واللام معًا ، نحو : صَمَحْمَح ، ودمكمك ، وذُرَحْرَحٍ ، وبَرَهْرَهَةٍ ، أوتضعيف الفاء والعين نحو: مَرْمَرِيس ، ومَرْمريت ، فما زاد على الثلاثة منها زائدٌ ، وكما يشملُ الحكم ما لم يكن فيه زائد من سألتمونيها كذلك أيضًا يشمل ما فيه زائدٌ منها ثبتت زيادته بأحد الوجوهِ التي يذكرها بعد ، وذلك كمرمريس ، ومرمريت ، وكذلك نحو قيراط ودينار ، لأنَّ أصله : قِرَّاطٌ ودِنَّارٌ ، وكذلك ديوانٌ أصلُه دوَّانٌ ، وكعقَنْقَلٍ[1] وعَثَوْثَل ، وعَفَنْجَجٍ ، وخَفَيْدَدٍ ، وجَبَوْنَنٍ [2] ، وخَفَيْفَدٍ [3] ، وكالحناء ، والقثَّاء ، وباب : سقَّاءٍ وبَنَّاءٍ وقُرَّاءٍ [4] ووُضَّاءٍ . ومثل : سِرِطْرَاطٍ [5] ، وجِلِبْلَابٍ [6] ، وَفِرِنْدادٍ[7] ، وجِلَّوزٍ[8] ، وسِنَّورٍ ، وشِمِلَّالٍ [9] ، وزِحْلِيل[10] ، وبُهْلُولٍ ، وما أشبه ذلك .

وهذا الحكم المذكور من كون الزائد على الثلاثة من المضاعف زائداً هو الذي قاد النحاة إلى أن حَمَلُوا البَقَّمَ ، وشَلَّمَ ، وخَضَّمَ ، وبَذَّرَ ، وعَثَّرَ [11] ، على

---

(١) العقنقل : الكثيب العظيم المتداخل الرمل . ورجلٌ عثْول وعثُولٌ وعَثَوْثَل : فدمٌ مسترخٍ . العَفَنْجَج : الضخم الأحمق . والخفيدد ، الخفيفد : الخفيف من الظُّلمان .

(٢) الأصل : جنونن . س : حبوتر .

(٣) في النسخ : وخفيف . ولا يتمشى هذا مع القاعدة . وخَفَيْفَدٌ من أمثلة الكتاب ٣٢٦/٤ ، وقد تقدم شرحه .

(٤) القُرَّاء : الرجل المتنسك . والوُضَّاء : الوَضِيء .

(٥) السِّرِطراط : الفالوذ .

(٦) الأصل ، ت: جلباب . ك : جلبلاب . الجِلِبْلَابُ : النبت الذي يُسمى اللبلاب . وانظر الكتاب ٤ / ٣٢٧ .

(٧) الفرنداد: موضع .

(٨) الأصل : جلدز . والجلزذر : شبيه بالفستق .،

(٩) الشملال والشمال : سواء .

(١٠) زحَل عن مكانه زحولا ، وتزحَّل : تنحى وتباعد ، فهو زَحِلٌ ، وزِحْلِيلٌ .

(١١) البقَّم : صبغ . وخَضَّمُ ابنُ عمرو بن تميم ، وشَلَّم : موضع بالشام ، وبذَّر : اسم ماءٍ ، وعَثَّر : اسم موضع .

أنها موازنة فَعَّل وإن كان هذا البناء من خواصِّ أبنية الفعل ؛ إذ لم يُوجد في أبنية الأسماء ـ على ما قال الفارسي [١] ـ إلا في هذه الخمسة ، فقد كانوا خُلقاء أن يَحْمِلوا هذه الأسماءَ على أن وزنها فَعْلَلٌ كَجعْفرٍ لولا / هذا الحكم /١٤٧/ المذكور ، فهو الذي دعاهم إلى أن جعلوها من هذا النوع ، على أن ما سوى البَقَّم منها أعلام يمكن أن تكون منقولة من الأفعال . وقد قيل في البقَّمِ : إنه أعجمي ، فليس إذًا « فَعَّلٌ » من أوزان الأسماء .

ومن الفعل المزيد قولك : اقْعَنْسَسَ ، واسْحَنْكَكَ ، وتَجَلْبَبَ ، وتكلَّم ، ونحو: اطمأنَّ ، واقْشَعرَّ ، واحمرَّ، واحمارَّ، اغْدَوْدَنَ ، واقْطَوْطى[٢] ، وما كان نحو ذلك .

وكما ثَبَت هذا الحكمُ فيما كان ثُلاثي الأصول كذلك يثْبُتُ فيما كان رباعيًّا، أو خماسيًّا [٣]وكانت فيه زيادةُ التَّضعيف ، نحو[٤] : عِلَّكْدٍ ، وهُمَّقعٍ وشُمَّخْرٍ ، وهَمَّرِشٍ[٥]، فهو عند سيبويه[٦] من المضاعَفِ، وكالعَدَبَّس والزُّمرُّدِ ، وسَبَهْلَلٍ ، وقِرْشَبٍ ، وطُرْطُبٌ[٧]، وما أشبه ذلك . وهذا كله مبني على القاعدة

---

(١) ذكر ذلك الجوهري في الصحاح ، مادة : بقَّم ، رواية عن أبي علي .

(٢) اقعنسس : تأخر ورجع إلى خلف . اسْحَنْكَك الليل : أظلم . واغدودن الشعر : طال وتمّ . والقَطْو : مقاربة الخطو مع النشاط ، يقال : قطا في مشيته يقطو ، واقطوطى فهو قطوان .

(٣) في النسخ : أو كانت . ويبدو أن الصواب ما أثبت ، فليس هناك خماسي يزاد بالتضعيف ، ويكون قوله : « أو خماسيا وكانت فيه زيادة التضعيف » تفسيرا لقوله : أو رباعيًّا ، يعني أن ما كان رباعيا مزيدا بالتضعيف يكون خماسيا بهذه الزيادة .

(٤) الأصل ، ت ، ك : « فالرباعيّ نحو » . وما أُثبت نصُّ س . لأن الشارح لم يذكر بعدُ مثالاً للخماسي المزيد بالتضعيف . انظر التعليق السابق .

(٥) العِلَّكدُ : الغليظ الشديد العنق والظهر من الإبل وغيرها . والهُمَّقعُ : ضربٌ من ثمر العضاه . والشُّمَّخر ـ بكسر الشين وضمها ـ الجسيم . والهمرش : العجوز المضطربة الخلق .

(٦) الكتاب ٤ / ٢٩٨ ، وانظر الكتاب أيضا ٣٢٩/٤ ، ٣٣٠ ، وشرح الشافية للرضي ٦١/١ .

(٧) العَدَبَّسُ من الإبل وغيرها : الشديدُ الموثَّق الخَلْق . وجاء الرجل يمشي سَبَهْلَلاً : إذا جاء وذهب في غير شيء . القِرْشَبُ : المُسِنّ . الطُّرْطُبّ : الثدي الطويل .

المستمرة في أنَّ أحَدَ المضاعَفَين زائدٌ إذا تضمنتِ الكلمة ثلاثةَ أصولٍ فأكثَرَ ، وليست مختصةً بزائد التضعيف ، بل الحكمُ عامٌّ في زائد التّضعيف وزائد « سألتمونيها » على ما سيأتي ذكرُه حيثُ تَكَلَّمَ (١) عليه إنْ شاء الله .

فَإِنْ قِيلَ : قد يَتَخَلَّفُ (٢) عنها في المضاعف تكريرُ الفاء وحدها : نحو قَرْقَفٍ ، وفَرْفَخٍ ، وقَهْقَرى ، وجَحْجَبَى ، ودَيْدَبُون ، وزَيْزَفُون(٣) ، وما أشبه ذلك ، واشتراطُ عدم الفصل بين المضاعفين (بأصل)(٤) .

أما تكرير الفاء فلم يأت في كلامهم ، إذْ ليس في الأبنية فَعْفَل ولا فَعْفَلى، ولا ما أشبه ذلك ، ولا دليلَ على ذلك من اشتقاق ولا تصريف إلا في النادر إن ثبت ، فلأجل ذلك ادَّعوا الأصالة في الحرفين معًا ، وإشارة كلام الناظم مطلقةٌ في زيادة ماعدا نحو سِمْسِمٍ ، كماتقدم ،فاقتضى أن الفاء أيضا كذلك .

وأما اشتراطُ عدم الفصل بين المضاعفين (بأصلٍ ، فهو شرطٌ لازمٌ عندهم ، ولذلك كان نحو حَدْرَدٍ وقِسْطاسٍ ونحوهما قد حُكِم فيه بأصالة المضاعفين)(٥) كما تقدَّم ، فيقال : إنَّ الناظم إنْ كان أشار إلى قاعدة زيادة التضعيف ، فقد فاته عُمْدَتُها ، وهو ذكر الشرطين ، فإمَّا أن يكون لم يتعرّض من زيادة التضعيف إلا لما نَصَّ عليه ، فيكون قد ذكر بعض أطراف المسألة وترك جُلَّها وهذا قصور ، وإما أن يكون أراد ما تقدَّم تفسيره ، فيقتضى

---

(١) الأصل : نتكلم .

(٢) الأصل ، ت : تخلف .

(٣) القَرْقَفُ : الخمر . الفَرْفَخُ : البقلة الحمقاء . وجحْجَبى : قبيلة من الأنصار . والدَّيدَبُونُ : العادة ، يقال : ما زال ذلك دينَك ودأبك ، ودَيْدَنَك والديدبون أيضا : اللهو . انظر اللسان ، مادة : دأب ، دين . وقوس زيزفون : مُصَوِّتة عند التحريك . اللسان : زفن .

(٤) عن ك ، وهامش الأصل ، س .

(٥) سقط من الأصل .

الزيادة مطلقًا في الفاءِ إن ضُوعِفَت وحدها ، ومع الفصل بأصل ، وذلك غيرُ صحيح .

فالجواب : أنَّ كلامه صحيحٌ في جميع أطراف المسألة ، وبيانُ ذلك أنَّ قوله : « واحكم بِتَأْصِيلِ حُروفِ سِمْسِمِ ، ونحوِهِ » إنما يُرِيد ما كان نحو سِمْسِمٍ مما اجتمع فيه من الأوصافِ ما اجتمع في سِمْسِمٍ ، وهذا المثالُ لو ادُّعيت فيه الزيادة فإما أَنْ تُدَّعى في الحرفين معًا أو في أحدهما ، فإن ادُّعِيت فيهما معًا بقى الاسمُ على أقلَّ من ثلاثة أَحرُفٍ . فقد تخلَّف فيه أحدُ الشرطين، وهو تَوَفُّر أقل الأصول . وهذا الشرط لم يذكره هنا إِذْ قد تقدَّم له في قوله : «وليس أدنى من ثُلاثيٍ يُرَى » إلى آخره . وأن ادُّعيت في أحدهما لزم الفصل بين المضاعفين بأصْلٍ ، فالناظم إنما أشار كلامه إلى ما فُقِد فيه شَرْطُ دعوى الزيادة ، فكأنه يقول : واحكم بتأصيل مالزم بزيادته فقد الشرط ، ولا شك أن « سِمْسِمِ » مما لم يَتَوفَّر فيه ذلك الشرطُ ، فقد حكم بتأصيله وبتأصيل ما كان نحوه ، فيدخل له على[1] ذلك ما كان نحو : قَرْقَفٍ ، وفَرْفَخٍ / إِذْ يلزمُ من دعوى زيادة أحد القافين أو الفاء ين الفصلُ بينهما بأصل ، وكذلك ما كان / ١٤٨ /
نحو [2] قِسْطاسٍ وحَذْرَدٍ ، ومن هنا نقول : إنّ نحو مَرْمريس ونحو صَمَحْمَح المضاعفين مما فيه زائدان ، إذا جَعلْت الزائد فيهما هو الثاني من الأوّل ، وذلك الميم الثانية منهما ، والأَوَّلُ من الثاني ، وذلك الراءُ الأولى والحاء الأولى . وقد فَرَّق في التسهيل[3] بين صَمَحْمَح ومَرْمَريس ، فجعل الزّائدين[4] في الأول كما تقدم ، وفي الآخرِ [5] الثاني منهما ، وفيه فَقْدُ الشرطِ ، لأن الميم الأولى

---

(١) س : في ذلك .

(٢) الأصل : « وكذلك نحو ما كان من قسطاس » . س : « ما كان كقسطاس » .

(٣) التسهيل ٢٩٧ .

(٤) س : الزائدة .

(٥) س : الأخير .

مع الثـانيـة قـد فُـصِل بينـهـمـا بالراء الأولى وهـي أصلٌ ، ومن هـهنا اسـتـشكل شيخُنا القاضي أبو القاسم الشريف ـ رحمه الله ـ كلامه في التسهيل ، وقال : إنَّه على خـلاف القاعدة ، واعـتذر عنه بأنه [1] مقتضى كلام سـيبويه في أبواب التحقير[2] ، وبأنّ الذي قـام مـقـام هذا الشـرط مـسـاعـدة العين للفـاء[3] فـي التضعيف ؛ إذ لم تضاعف الفاء وحدها ؛ قال شيخنا القاضي : فكأنَّ الفاء قد امتزجت واختلطت بها من حيث ضُوعِفَت بسببها ، وأصل الامتزاج يقتضي المناسبة بأن يجعل الأصلي[4] ممازجًا للأصليِّ ، والزائد ممازجًا للزائدِ ، أمـا الميم الأولى فـلا يحكم بزيادتها فلا يحكم بزيادة الراء الأولى أيضًا ، وأما الميم الثانيـة فـيحكم بزيادتهـا فـلا بُدَّ من الحكم بزيادة الراء الثـانيـة ، قـال : فـهنا انعكست [5] تلك القاعدة .

وقد يُقال [6] : إنَّ ما ذهب إليه الناظمُ من إجرائه مجرى صَمَحْمَحٍ هو الأولى ، أمَّا أولاً فـحَمْلٌ باب التضعيف على طريقة واحدةٍ أولى ، وأيضـا فإنَّا نقول : إن مساعدة العين إنما اشترطت في تضعيف الفاء لما يُلْقى في [7] عدم تضعيفها من الفصْلِ بين المضاعفين بأصل كقرقف ونحوه ، فإذا ساعدتها العين في التضعيف صارت معها كالعين واللام في صَمَحْمَحٍ ، فلم يُلْق محذورٌ ، فإذا ادَّعِينَا أصالة الميم والراء الأوليين لَزِمَ فيه خلافُ الشرطِ فيمتنع ، وهنا

(١) الأصل : بأن .

(٢) الكتاب ٣ / ٤٣٢ .

(٣) الأصل ، ت ، س : الفاء .

(٤) س : « الأصل ممازجًا للأصل » .

(٥) الأصل : انكفت .

(٦) الأصل : قال .

(٧) الأصل : من .

نقولُ : إنَّ المضاعَفَينِ كالشيء الواحدِ ، لأنَّ أحدهما كأنه هو نفسُ الآخر ، فلاينبغي أن يُفصَلَ بينهما لأنهما في الأصل شيءٌ واحدٌ ، فإن وقع الفاصل ـ ولا بُدَّ ـ فلا يكون إلا زائدًا ، لأن الزائد في حكم المعدوم في الأصل ، فإذا ثبت هذا فقد انقلبت النكتة التي ذكرها شيخنا القاضي على ابن مالك ، وصاركلامه في التسهيل (بسببها)[1] مرجوحًا ، ومقتضى نظمه راجحاً ، وكلامُ سيبويه مُؤَوَّل .

وقوله : « ونَحْوِه » ، يريد ما كان (نحو)[2] سِمْسِمٍ فيما حوى من الأوصاف ، ولا يُقتصر بهذا المثال على كونه [3] اسما لا فِعْلا ، (ولا)[2] على كونه صحيحا لا معتلاً ، بل الحكمُ منسحبٌ على كلٍّ [4] ما كان من ذلك (لا)[5]: يفهم معناه بسقوط[6] حرف منه ، فيدخل فيه : دَوْداةٌ ، شَوْشَاةٌ ، وضَوْضَى ، قَوْقَى ، وحاحَيت ، وعَاعَيْتُ ، وهاهَيتُ ، والهاهاةُ ، والحاحاةُ والحِيحاءُ كالزَّلْزلَةِ والزِّلْزَالِ . والقَلْقَلَة والقلقال ، ونحو صِيْصيةِ[7] وسواء أكان

(١) سقط من س .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : كونها .

(٤) الأصل ، ت ، ك : « على كل حال ما كان .. » .

(٥) عن س .

(٦) ما عدا س : لسقوط .

(٧) الدوداة : الأُرْجُوحة ، وأثرها . وناقة شَوْشَاةٌ : سريعةٌ ، والشوشاة : المرأة الكثيرة الحديث . والضَّوْضاةُ والضوضاءُ : أصوات الناس وجلبتهم ، ويقال : ضوضيتُ ضوضاة وضوضاء . والقوقاةُ : صوتُ الدجاج ، يقال : قوقت الدجاجة تُقَوقي قيقاء وقوقاة : صوتت عند البيض . وحاحيت وعاعيت وهاهيت : تصويت بالغنم ، إذا قال : حاي ، وعاي ، وهاي ، أو قال : حاءِ ، وعاءِ ، وهاءِ . الهمزة مكسورة منونة وغيرمنونة ، انظر المنصف ٣ / ٧٧ ، وشرح الكافية للرضي ٣/١٢٣ . والصِّيصية : كل شيء احتميت به فهو صيصية .

هـذا كلـه قـد زيد فيـه من « سـألتمـونيـهـا » أم لا كـالـزَّلزال والصَّلصـال والقَمْقَـامِ (١) ، وعاعيت مُعَاعاة ، وما أشبه ذلك ، الحكمُ بأصالة المضاعفين في الجميع واحدٌ .

وأما القسم الثاني وهو ما لا يسقطُ معناه بسقوط حرفٍ منه ، فذكر الناظم فيه خلافًا فقال : « والخُلْفِ في كَلَمْلِمِ » . و« الخُلْفِ » : مخفوضٌ عطفاً على : « تـأصـيل » ، والتـقـدير : واحكم بالخلف في كَلَمْلِمِ . والكافُ في كَلَمْلِمِ اسميَّةٌ بمعنى مثل ، أى : في مثل هذا الفعل الذي هو لَمْلِمْ ، وهو فعل أمرمن لَمْلَمَ الكتيبة ـ أى : ضَمَّها وجمع بعضها الى بعض ، فالكاف هنا مثلها في قول ذي الرُّمَّة(٢) :

أبيتُ على مَيّ كئيباً وبَعْلُها ... على كالنَّقا من عالج يَتبطَّحُ

وقول الآخر (٣) :

وَزعْتُ بكالهراوة أعْوَجِيّ ... إذا وَنَتِ الرِّكابُ جَرى وثَابَا

وأراد بالخُلْفِ الخـلافَ الواقعَ في تأصيل حروف ما هو كَلَمْلِمْ ، وذلك أن محلَّ الخـلافِ قد : أشار إليه المثالُ ، وهو مالا يسقط معناه لسقوط حرف منه، لكن هذا النوع على قسمين :

---

(١) الصَّلْصَالُ : الطين الحُرُّ خُلِط بالرمل فصار يتصلصل ـ أي: يصوّت ـ إذا جف . والقمقام : البحر .

(٢) ديوانه ١٢١٠ ، والخصائص ٢ / ٣٦٩ .

(٣) هو ربيعة بن مقروم الضبي كما في اللسان ، مادة شمعل ، وقيل : ابن غادية السلمى ، والبيت في معاني القرآن للفراء ٣ / ٨٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٧/١ ، والمقرب ١٩٦ ، والضرائر لابن عصفور ٣٠٣ ، واللسان : ثوب ، ووثب ، وشمعل .

والأعوجي : منسوب إلى أعوج الأكبر ، فحل كان لغنى بن أعصر .

أحدهما : ما يكون الساقطُ منه الثالثُ ، وهوالذي وقع فيه الخلافُ منصوصا ، ومثاله ما ذُكِرأوّلاً ، ومنه أيضًا : (كَبْكَبه)[1] كبكبة ، وكبَّهُ كَبًّا ، وهما معا في القرآن ، فقال تعالى : (فكُبْكِبُوا فيهاهم والغاوُونَ)[2] ، وقال تعالى: (فَكُبَّتْ وجوههم في النَّار)[3] . وقالوا : صَرَّ وصَرْصَر ، صريرًا وصرْصَرة . وصلّ وصَلْصَلَ ، وعجَّ عَجْعَجَ ، وعينٌ ثرةٌ ، وثرثارةٌ ، وهو باب واسع .

فأما تقريرُ الخلافِ فيه فإنه من وجهين :

أحدهما : زيادة بالتضعيف من غير دعوى إبدال ، فذهب الكوفيُّون الزّجاج من البصريين إلى أنَّ الحرف الثالث زائدٌ ، لسقوطه في بعض تصاريف الكلمة (وأن الكلمة ثلاثية ، وقد تقدم أن الذي يدل على الزيادة في الحرف سقوطه في بعض تصاريف الكلمة)[4] فكذلك يقول هؤلاء ههنا . ومذهب سائر البصريين أن الحروف كلَّها أصول كالقسم الأول ، وسقوط الثالث لا دليل فيه ، وذلك أنَّ القائل بزيادته يلزمُه أمرانِ ، أحدهما : خروجُه عن باب واسع كثير ، هو بابُ تقارب الألفاظ مع اختلاف موادّها نحو : سَبِطٍ وسبَطْرٍ ، ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ. وقد تقدَّم من ذلك أشياءُ كثيرةٌ مع أن الحروفَ كلهًّا أصولٌ ، وسقوطُ الساقط ليس بسقوطٍ في الحقيقة ، وإنما تلك مادّة أخرى ، فالقولُ بزيادة السّاقط يخرجه عن باب / واسع . والثاني : دخوله[5] فيما لا نظير له ، وهو تكرير الفاء / ١٤٣ /

---

(١) سقط من س .

(٢) الآية ٩٤ من سورة الشعراء .

(٣) الآية ٩٠ من سورة النمل .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) س : يدخله .

وحدها ، وذلك يؤدِّى إلى أن يكون وزن الكلمة « فَعْفل وفعفلة » وفَعْفالـةٌ » في نحو : صلْصل وصلْصلَة وثَرْثارة . وهذا بناءٌ مرفوضٌ ، مفا يُؤدِّى إلى القول به مرفوضٌ ، وإنما تُضاعفُ الفاءُ مع مُضَاعَفَة العين لا وحدها ، وفي بابٍ قليلٍ لا كثيرٍ ، وذلك : « مَرْمَرِيسٌ ، ومَرْمَرِيتٌ ، لا غيرُهما . ويمكن أن تكون التاء[1] في مَرْمَريتٍ أصلها سين ، مرمريس ، (من)[2] فأبدلت منها ، كماأُبْدِلت في قول الشاعر [3] :

يا قاتَلَ الله بَني السِّعْلاَةِ عَمْروِ بن يَربُوعٍ شِرَار النَّاتِ
غَيْرِ أعِفَّاءَ ولا أكْيَاتِ [3]

يريد : شرارُ الناس ، وأكياس . فلا يكون في المحفوظ[4] من المضاعف الفاءِ إلاَّ حرفٌ واحدٌ ، وقد وافقونا في نحو : قرفَخ ، وقَرْقَلٍ [5] ، وزَهْزَقَ[6] ، وجَرْجَمَ[7] ، ونحو ذلك مما يسقط معناه بسقوط ثالثه على أنه غَير مضاعَفِ الفاءِ ، فلا دليل لهم في وجوده ، فإذًا مذهبهم غير سديدٍ .

فإن قالوا : إن الزيادة هنا ليست بالتضعيف ، صاروا إلى زيادة ما ليس من حروف سألتمونيها في مثل[8] كَبْكَبَ ، وذلك إنما ثَبَت مع التضعيف .

---

(١) الأصل : الثاني مرمريت .

(٢) عن ك .

(٣) هو علباء بن أرقم اليَشْكُريّ ، كما في النوادر ٣٤٥ ، ٤٢٣ . والرجز أيضا في الخصائص ٢/٥٣ ، والإنصاف ١١٩ ، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩ ، واللسان : أنس .
السِّعلاة : أنثى الغول . وقيل : هي ساحرة الجن . وشرار : جمع شرير ، ككرام جمع كريم . وأعفَّاء: جمع عفيف ، وأكياس : جمع كيِّس ـ بالتشديد ـ كأجياد جمع جيِّد ، مأخوذ من الكَيْس وهو الظرف والفطنة .

(٤) في النسخ : المخفوض .

(٥) القرقل : ثوب بغير كمين .

(٦) الأصل : زحزق . ك : زجزق . والمثبت عن س . والزَّهْزَقة : شدة الضحك ، وترقيص الأمّ الصَّبيَّ .

(٧) جرجم الطعام : أكله .

(٨) س : في نحو .

وللكوفيّين والزّجّاجِ أن يقولوا : إن الأصلَ اتحاد المواد في مثل هذا حتى يدلَّ دليلٌ على خلاف ذلك ، وهو البابُ الأوسعُ والمنقولُ الأكثر ، ولا يبلغُ بابُ سَبِط وسِبَطْر مبلغَه ، إذْ هو حروفٌ معدودة وإن كثرت يحصر أكثرها أهل اللغة والتصريف ، بخلاف الباب الآخر فإنه غير منحصر ، وإذا كان كذلك فقد شمله قانون الزيادة المتقدم الذكر ، فيكون القول بخلافه خرقا لذلك القانون.

وما ردُّوا به من انعدام تكرير الفاء وحدها فليس كذلك ، فقد حكى أبو الحسن عن الخليل أنَّ هِرْكَولة هِفْعَولة ، لأنها التي تَرْكُل في مشْيتها ، قال ابن جني : « وسمعتُ بعض عُقَيل يقول في هِرْكَولة : هِرَكْلَةٌ ، فإن كان هذا ثَبَتاً [1] عندهم فقياسُ قول الخليل أن تكون هِرَكْلة هِفَّعْلة فتكون الفاءُ هنا مضاعفة ، فيضاف هذا الحرفُ إلى مَرْمَرِيسٍ » . قال : « ويجب [2] على قياس هذا القول أن يكون قولُ الراجز[3] :

باتَتْ بَلَيلٍ ساهِدٍ ، وَقَدْ سَهِدْ هُلَّقِمٌ يأكُلُ أطراف النُّجُدْ

وزنه : هُفَّعِلٌ ، لأنه من اللَّقْم » [4] ثم ذكر أنه لا يرى بأسًا بقول الخليل وأبي الحسن من زيادة (الهاء)[5] فقد ثَبَتَ إذًا تضعيفُ الفاءِ وحدها من كلام العَرَبِ ، وإن سلِّم أنها لم تُزَد وحدها فتكرير العين مع تكريرها مُونسٌ بوجوده، وإن سلَّمنا فلا يُنْكَر أن يأتي في المضاعف مالا يأتي في غير المضاعف، وذلك

---

(١) س : مثبتاً .

(٢) في سر الصناعة : « ويجيء على قياس » .

(٣) البيت في سر الصناعة ٥٦٩ ـ ٥٧٠ واللسان ، مادة : هلقم . وفيهما بتخفيف اللام ، وفي بعض النسخ بتضعيفها .

(٤) سر الصناعة ، الجزء ٢ / ٥٦٩ ـ ٥٧٠ .

(٥) سقط من س .

إذا كان المعتلُّ قد يأتي فيه من الأمثلة ما لايأتي في الصحيح نحو سَيِّدٍ ومَيِّتٍ ، وقُضاةٍ وسُعَاةٍ ، وقيدٌ ودة وصيرورة ، وليس في الصحيح فيعلٌ ولا فَعَلَةٌ في جمع فاعل ، ولا فَيْعَلُولةٌ مصدرًا ، فكذلك يجيء في المضاعف مالا يأتي في غيره / من تكرير الفاء فقد كَرَّروها في مَرْمَرِيس ونحوه ، فأدّى إلى فَعْفَعِيلٍ ، وإن كان غير موجود ، وكذلك قالوا : قَلْقالٌ وصَلْصَالٌ ، فجاء فيه فَعْلاَلٌ ، وليس في غير المضاعف إلا نادرًا ، فتكريرهم الفاءَ وحدها وأداؤه إلى فَعْفَلٍ من هذا القبيل ،فكان ما ذهبوا إليه غير خارج عن قياس كلامهم ، وغيرمفقود الحجَّة في باب النظر وبنحو من هذا احتج ابن جني للزجاج في هذا المذهب ، وذكر أنه إن احتجّ له بهذا فهوقولٌ . / ١٤٤ /

ولما رأى الناظمُ القولين يتجاذبان الحجَّة على تقاربٍ ، ورأى أن مذهب الكوفـيّين يطرد عليه قانونُ الزيادة التي قدم ، ثبت له أَنَّ الدليل في الجَنْبَتين قوي ، فلم يرتهن في صحة أحدهما ولا ترجيحه ، بل أطلق ذكر الخلاف وترك الترجيح للناظر ، وإنه لحسن ، ولكن(١) يؤْخَذ له مذهبه فيها من قوله : « واحكُمْ بتأصيل حُروفِ سِمْسم ونحوه » ، وأنه الحكمُ بالأصالة لما يُلْقَى في الزيادة من الفصل بين المضاعفين بأصل ، على ما نُفَسِّر بعدُ ، إن شاء الله تعالى .

والوجهُ الثاني من تقرير الخلاف في « لَمْلِمْ » زيادةٌ(٢) بالتضعيف مع دعوى الإبدالِ ، وذلك على أن يكون لَمْلَمْ أصلُه : لَمَّمَ ، وكبكب أصله : كَبَّبَ(٣)، وجَلْجَلَ أصله : جَلَّلَ . وهكذا باقي المواضع في هذا النحو ، لكن كرهوا التقاء الأمثال فأبدلوا من المضاعف الثاني حرفًا مماثلاً للفاء فقالوا : لَمْلَم ، وكَبْكَب ،

(١) س ، ك : لكن ، دون واو .

(٢) ك : « في الزيادة بالتضعيف » .

(٣) س : « أن يكون لملم وكبكب أصله لم وكبب » .

وثرثارة في ثَرَّة . وكذلك ما أشبهه ، ذهب إلى هذا البغداديون وتابعهم أبو بكر بن السراج ، وصححَّه الزُّبَيدي ، وقال : قولُهم عندي أولى بالصواب لاطّراد مقالتهم ، وصحبة الاشتقاق لمذهبهم ، ألا ترى أنَّ قولك : كَفْكَفْتُ في معنى كَفَّفْتُ ، وجلْجلْت في معنى جضلَّلْتُ (١) .

وأما السيرافيّ فزعَم أن هذا المضاعف يجيء على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ثلاثيٌّ ، قال : فبنى فَعْلَل منه كجلْبَبَ فقيل : كبَّبَ ، فاستثقلوا التضعيف والتباسه بِفَعَّل ، فقلبوا المتوسط للفظ الفاء ، كما أزالوا التضعيف من تَظَنَّنْت فقالوا : تظنَّيتُ ، وفي دَسَّسَ فقالوا : دسَّى . وهذاالنوع كثير ، ونقل عن الفراء تجويز أن يكون كَبْكَب فَعَّل وفَعْلَل ، قال : وكونُه فَعَّل خطأً ، لا يجوز أن يجيء مصدر فَعَّل إلا تفعيلاً أو فِعَّالاً ، ولا يقال في كَبْكَبَ تَكْبيب ، بل قالوا : كَبْكَبة ، وهو (٢) دليلٌ على أنه فَعْلَلَ كَجَلْبَب .

والثاني : أن يكون مبنياً من صَوْتٍ على حرفين ، فكرِّرَ الحرفانِ علامةً على تكرير الصوت ، نحو : قَرْقَرَ الطائرُ ، وقَعْقَع الحَلْيُ .

فإن قيل : لم اقتصروا في ذلك على تكريره مَرَّتين ؟

فأجاب : بأنَّه ثَقُل عليهم التكريرُ مرَّاتٍ فاجتزء وا باثنين ، كما اجتزءوا في قام القوم رَجُلاً رجلاً ، مع أنهم يريدون أكثر من ذ لك .

والثالث : ألاَّ يكون أصلُه ثلاثيا ولا صوتًا ، ومثاله : عَسْعَسَ .

هذه طريقةُ السيرافي في هذاالنحو ، فقد أثبت فيه قسما على طريقة البغداديين ، لكن بنوعٍ آخر من الصناعةِ ، أصلُها ما قالوه .

---

(١) انظر شرح الشافية للرضى ١ / ٦٢ ـ ٦٣ ، ٢ / ٣٦٦ ـ ٣٦٩ .

(٢) س : وهذا .

وقد قال البصريُّون / : إنَّ الأولى أَنْ يُقَال : إنَّ جميعَ ذلك رُبَاعيٌّ ، لأنَّ / ١٤٥ / هذا البدل لم يثبت في كلامهم ، بل الثابتُ أَنْ يُبدَلَ من المضاعف حرف علَّةٍ ، نحو : تظنَّيتُ ، وقَصَّيتُ أظفارى ، ولم يثبُت في مثل هذا : قَصْقَصتُ ، ولا تَظَنظنْتُ ، ولا قيل أيضا في كبكبتُ : كَبَّبْتُ ، وقد قيل في قَصَّيتُ : قَصَّصْتُ .

فإن قال : لم يُقَل : كَبَّبْتُ ، لئلا يلتبس بفعلّتُ .

قيل : وكذلك قصَّيت يلتبس بفعلّت [١] . ثم إنَّ المصدر يُبَيِّن ذلك .

وقال ابن جني ـ وأشار إلى هذا المذهب ـ سألت أبا على عن فَسَادِه[٢] فقال : العلّة أنَّه أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها ، وذلك نحو الدال والطاءُ ، والذال والظاء والثاء ، والهاء ، والهمزة ، والميم والنون ، ونحو ذلك مما تدانت مخارجه ، فأما الحاءُ ـ يعني من حَثْحث فبعيدة من الثاء ، وبينهما تفاوتٌ يمنع من قلب إحداهما إلى أختها .

قالوا : فالصحيح أن كَبْكَبَ رباعيٌّ ، وكَبَّبَ ثلاثي ، كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ، ولذلك كان مثلُه قليلا في كلامهم .

ومذهبُ الناظم هنا أيضًا مذهبُ البصريين لأن الإبدال على هذا الوجه لم يُثْبِتْه ، فهو عنده موقوفٌ على السماع إذا تبيَّن وجهُ الإبدال ، لا[٣] إذا أُثْبِت[٤] بالاحتمال . والله أعلم . ولم يُرَجِّح أحد المذهبين على الآخر إمَّا لتكافُؤِ الأدلة ، وقد تقدَّم ترجيح الزُّبيديِّ مذهب[٥] البغداديين ، وإما لأنه أتى بهذا الخلاف مع الخلاف الآخر الذي لم ير فيه الترجيح .

---

(١) الأصل ، س : بفعليت .

(٢) الأصل : عن قتادة .

(٣) الأصل : إلا .

(٤) س : ثبت .

(٥) س : لمذهب .

والقسم الثاني مما لا يسقط معناه لسقوط حرفٍ ، منه ما يكون الساقط منه الحرفُ الرابع ، ومثال الناظم لم يُرْشِدْ إليه بخصوصه ، وإنَّما أشار إلى القسم الأول ، لكن إذا أُخذ المثال على عمومِ سقوطِ حرفٍ مًّا شَمِل القسمين .

وهذا القسم لم يَذْكر في التسهيل فيه خلافاً ، وكلامُ ابن جني في الخصائص يظهر منه أن ابا إسحاق مخالفٌ فيه أيضا كالأول ، فإنه قال : « وذَهَبَ أبو إسحاق في نحو قَلْقَلَ ، وصَرْصَرَ ، وجَرْجَرَ إلى أنه فَعْفَل ، وأن الكلمة لذلك ثلاثيَّةٌ ، قال : حتى كأنَّ أبا إسحاق لم يسمع في هذه اللغة الفاشية المنتشرة بِزَغْدٍ وزَغْدَبٍ ، وسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ،ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ ، وإلى قول العجاج[1] :

رَكِبْتُ أَخْشَاهُ إِذَا ما أَحْبَجَا

هذا مع قولهم : وَتَرْحِبَجْرٌ ، للقويه الممتلىء [2] نَعَم ، وذهب إلى مذهبٍ شاذٍ غريب في أصل مُنْقادٍ عجيبٍ ، ألا ترى إلى كثرته في نحو : زَلِزٍ وزلزل ، ومن أمثالهم : تَوضقَّرِي يا زَلِزةُ [3] . فهذا من قولهم : قد تزلزلت أقدامهم : إذا قلقت فلم تَثْبُتْ . قال : ومنه : وقَلِقٌ ، وهُوَّةٌ وهوهاءة[4] وغَوغاءٌ وغوغاءُ ، لأنه مصروفاً رباعيٌّ وغَيْرَ مصروف ثلاثيٌّ . ومنه رجلٌ أَدْرَدُ[5] ، وقالوا : عَضَّ على دُرْدُرِه ودُرْدُوره »[6] هذا كله كلامُ ابن جني . ثم عَقَّب بقوله : « ومنه : صَلَّ وصَلْصَل » إلى ما مَثَّل به من القسم الأول فيماعنده فيه خلافُ الزجاج

---

(١) ديوانه ٣٦٨ ، وفي النسخ : وكنت . والمثبت عن الخصائص ٥٢/٢ ، ورواية الديوان : علوت ، ومثلها في اللسان ، مادة : حَبَج . وفي مادة خشى . قطعت . أَحْبَجَتْ لنا النار : بدت بغتة ، وكذلك الجبل . ويقال : هذا المكان أخشى من ذلك ، أى : أشدّ خوفًا .

(٢) في النسخ : المعتلى . والمثبت عن الخصائص .

(٣) الأصل : يا زلزلة . والزلزة : الطياشة الخفيفة . والمثل في المستقصى ٣٣/٢ ، واللسان ، مادة : زلز .

(٤) هو الأحمق .

(٥) أى : ليس في فمه سنٌّ .

(٦) الدّردر : منبت الأسنان ، ويقول الشيخ النجار معلقًا على الدردور : « تراه يعني بالدّردور الدردر ، والذي في اللسان والقاموس أن الدردور موضع في وسط البحر يجيش ماؤه ، لا تكاد تسلم السفينة منه » . الخصائص ٥٢/٢ .

على حدٍ واحدٍ ، ويلزم ذلك أيضًا الكوفيين إن لم يكونـوا قالـوا به ، وإذا كان الأمرُ على هذا كان ما احْتجَّ / به للفريقين هُنَالك جاريًا هنا على نَصِّه ، إذ وزنُ / ١٤٦ / زَلْـزَلَ على هذا الترتيب فَعْلَعَ ، وغَوْغاءٍ فَعْلاَعٌ . وعلى هذاالنحو سائرها ، والقول فيها كما تقدم .

* * *

فَأَلِف أَكْثَرَ من أصلَيْن　　　صَاحَبَ زائدٌ بِغَير مَيْنِ

من هنا أخذ في ذِكْرِ حُروف الزِّيادة ومواضعها وشروطِ الحكم عليها بالزيادة ، وهي عشرةُ أحرفٍ لم يأت بها الناظمُ مجموعةً أولاً اكتفاءً بذكرها على الإفراد واحدًا واحدًا ، على أنه قد ذكر حروف البدل مجموعة في قوله : « هَدَأْت مُوطيا » ، فكان من الكمال أن يفعل كذلك في حروف الزِّيادة ، والخطبُ في[1] هذا يسير ، وقد جمعها الناسُ في أنواع من الكلام ، فحكى ابن خروف أن أبا اسحق الزجاجَ سُئِل عن جمعها فقيل له : (ما)[2] الحروفُ الزوائدُ؟ فقال : سألْتُمونيها فجمعها[3] هذا الجمع مُلْغِزًا ، كأنه يريد : (تقدَّم)[2] سوالكم لي (فلم يفهموا)[2] حتى فهمهم وكذلك سأل المبرد عنها المازني ، فأنشد[4] :

هَويتُ السِّمان فَشيَّبْنَني /　　　وقد كنتُ قِدْمًا هَويتُ السِّمانا / ١٤٧ /

ثم اقتضاه المبّرد الجواب ، فقال : قدأجبتك دفعتين . لأنّه ذكر في البيت « هويت السمان » مرتين . وجمعها بعضُهم آتيا بها في بيت فقال[5] :

---

(١) في غير س : فيها يسير .

(٢) سقط من مس .

(٣) في غير س : فجمع .

(٤) المنصف ١ / ٩٨ ، وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٣١ .

(٥) شرح الشافية للرضى ٢ / ٣٣١ .

سألتُ الحروفَ الزائداتِ عن اسمها　　فقالَتْ ـ ولم تَبْخل ـ أمانٌ وتَسْهيلُ

وحكى الزجاجي عن المازني : اليوم تنساه . وقد جمع ابن خروف من ذلك نحوا من عشرين نوعًا سوى ما تقدم ، وزَعم أنَّ أكثرها له . وعلى الجملة فهي عشرة أحرُفٍ ، وزاد ابن خروف فيها الشين اللاحقة في الوقف في قولهم : أكرمتُكشْ . فهي إذًا أحد عشر . وإنما سميت حروف الزيادة وإن كانت تقع أصولا، لأن الزوائد منها[1] تكون لا من غيرها .

واعلم أن الناظم هنا عَدّ من هذه الحروف تسعة وترك ذكرالعاشر إهمالاً له ، فذكر الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة ، والميم ، والنون ، والتاء ، واللام ، والهاء ، وترك ذكْر السين فلم يتعرَّض لها (بإثباتٍ)[2] إلا قوله حين ذكر التاء :

والتاءُ في التَّأنيثِ والمُضَارعَهْ　　ونَحوِ الاسْتِفْعالِ والمُطَاوَعهْ

لا يقال : إنَّه ذكرها حين ذكر الاستفعال ، لأنا نقول : لم يذكُرِ الاستفعالَ إلا بسبب التاء خاصّةً ، فأتى بالمثال الذي تقع فيه التاء ، لكن اتفق أن ذلك المثال من مواقع السين ، لا أنَّه قصده بالذكر وهذا ظاهرٌ ، فالدَّرك عليه (فيه)[3] ظاهر ، ولا عُذْر له في تركه إلا أن يُقال : إنه اكتفى بمجرد المثال ؛ إذ كانت السين لا تزاد إلا فيه . وهذا من الضعف[4] بالمكان المكين ، فالحقُّ أنه فاته ذكره ، فلو قال مثلا حين ذكر التاء :

والتاء في التأنيث المضارعَهْ　　وَنَحوِ الاستفعال والمطاوعَهْ
كذاك في التَّفْعيل والتَّفّعال　　كذا مع السين في الاسْتِفْعال
ومثلـه تَفَاعـلٌ تَفَعُّـلُ　　اختُصَّ بالمُطَاوِعِ التَّفْعُلُ

---

(١) الأصل : « تكون منها لا في غيرها » .

(٢) سقط من س .

(٣) عن س .

(٤) الأصل : المضعف .

لزال[1] هذا الشُّغْب ، وارتفع عنه في زيادة (التاء)[2] شَغْبٌ آخر سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى .

وإنما لم يذكر الشين هنا لأنَّ غير ابن خروف لم يُلْحِقْها بحروف الزيادة ، وعدم الحاقها هو الوجه ، لأنه إنما ينبغي أن تثبت زيادة الحرف [3] فيما بنيت عليه الكلمة ، حتى يكون لح حَظٌّ ، في الدلالة على تلك الكلمة ، بحيث لو حُذِف منها ـ مع أنه زائد ـ لا ختلّ معنى الكلمة ، وليست السِّين كذلك ، وأيضا فهي تابعةٌ للضمير ، والضمائر كلها كالحروف ليس فيها زيادة ، لأن الزيادة تصريفٌ ،والتصريف لا يكون إلا في الأسماء المتمكنة والأفعال . لكن يلزُم الناظم أن يعدها في الزوائد على طريقته في عَدِّه هاء السكت فيها ، فإنَّ هاء السكت ليست الكلمةُ مبنية عليها ، وأيضًا فهي تتبعُ مالا يدخله تصريفٌ ، فكان الوجهُ أحد أمرين، إمَّا أن يَعُدَّ مع الهاء الشين ، وإما أن يتركهما معًا ، فالتفريق بينهما وذكر أحدهما دون الآخر ترجيحٌ (من غير مُرَجِّح)[4] . ولا يُجابُ هنا بما أجاب به ابن جني من أن الهاء قد ثبتت زيادتُها في غير الوقف ، نحو قولهم : أمهات ، إذ وزنها / فُعْلَهَات[5] والهاء زائدة لأنها جمع أمّ ، وكذلك / ١٥٠ / الهاء في قولهم : هِرْكَوْلَةٌ وهِبْلَعٌ ، وما أشبه ذلك ، لأن هذه ا لأشياء لم تثبت [6] زيادتها بعدُ . وأيضا فلو ثبتت لكانت عند الناظم نادرة مسموعة إذْ لم يذكر في

---

(١) الأصل : كذلك .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) ما عدا س : الحروف .

(٤) سقط من س .

(٥) الأصل ، ت : فعليات .

(٦) الأصل : « لأن هذه الأشياء ثبتت ... » .

زيادتها قياسا إلا هاءَ السكت . وقد اعترض المبرّد على سيبويه هذه المسألة واعتراضُه واردٌ ، وأجيب عن سيبويه بأنه أثبت الهاء زائدة لكثرة زيادتها في الوقف .

فإن قيل : فاجْعَلِ الياء[1] في يزيد زائدةً في الكلمة .

فالجوابَ : أن هذا حرف معنى كمِنْ ، وإنما اتّصل بالكلمة لضرورة أنه (على)[2] حرفٍ واحدٍ ، وأمّا الهاء فإنها [3] تزاد في الكلمة لبيان حركتها ، نَعَم، هي من الزيادات التي تَخْتَصُّ بالوقف ، وليس لها معنى .

فإن قيل : فاجْعَلِ الشين زائدةً .

قيل : تلك لغة قليلة ، فلذلك لم يعوِّل عليها ، والعرب متفقون على زيادة[4] الهاء ، وإنما ذكروا حروف الزيادة بالنظر إلى جميع اللغات ، هذا وجه زيادتها، وهو الذي اعتمد [5] ابن الضائع في الجواب ، وهو إذا تأمّلته ليس بجوابٍ ؛ إذ لم يَنْفَصِلْ فيه عن كون الهاء غير مبنيَّة عليهاالكلمة .

والجواب عن الناظم هو الجواب عن سيبويه ، لكنَّ الناظم يُمكِن أن يُجاب عنه بأنه اتّبع في هذا سيبويه والجمهور ، ولم ير تخلفه عما جَرَوا عليه في عَدِّ الهاء ، ولم يَعُدَّ الشّين لما تقدّم من كونها[6] مختصة ببعض اللغاتِ ، أو لأنهم لم يعدُّوها فاتبعهم في ذلك .

---

(١) الأصل : الهاء .

(٢) عن س ،.

(٣) س : فإنما .

(٤) الأصل : زيادتها .

(٥) س : ذكر ابن الضائع .

(٦) الأصل : أنها .

وَلْنَرْجِعْ إلى كلامه ، فقوله : « فألِفٌ أكْثَرَ من أصلين صاحَبَ زائدٌ » ، أَلفٌ : مبتدأ وخبره زائدٌ ، وابتدأ بالنكرة لأنها موصوفة بقوله « صاحَبَ » ؛ إذ هو في موضع الصفة . وأكثر : مفعولٌ بصاحَبَ . يعني أنَّ الألف إذا صاحبت في الكلمة ثلاثة أحرف أُصول فأكثر فاحكم عليها بالزيادة مطلقا من غير قيد سوى توفر أقل الأصول خاصة ، وإنما قال[1] : أكثر من أصلين ولم يقل : ثلاثة أصول، ليشمل [2] كلامُه الثلاثة فما زاد عليها ، لأنها قد تزاد مع الرباعي الأصول الخماسيِّها ، كما تزاد مع الثلاثي ، فالرباعي نحو : عَرَيْقُصَانٍ[3]، وقِرْطاسٍ ، وصَلْصَالٍ . والخماسي نحو : قَبَعْثَرًى ، وضَبَنْغطرًى[4] ، فلو قال : صاحَبَ ثلاثة أحرفٍ ، لأوهم الاقتصار على الثلاثي دون الرباعيٍّ والخماسي .

ثم في هذا العَقْد خمس مسائل :

إحداها : أنه أطلق القول في الألف إذا صاحبت أكثر من أصلين أنها زائدة وإنما أراد هنا ـ والله أعلم ـ الألف الباقية على (أصلها)[5] لم تَنْقَلِبْ[6] ، بدليل ذكره للهمزة الواقعة بعد ألف بعد هذا ، وحقيقة أمرها أنها منقلبة عن حرف زائد ؛ إذ لا تكون في الآخر زائدة بنفسها ، وإنما هي منقلبة عن ألف التأنيث أو ألف الإلحاق ، أو التكثير ، كحمراء وصحراءَ ، وعلباءٍ وقُوْبَاءٍ ، وطرفاءَةٍ وقصباءةٍ . وما أشبه ذلك . فالظاهر أنه إنما أراد الألف مع بقائها على لفظها نحو : حُبْلى ، وسَكْرى ، وقائم ، وقاعد ، ونحو ذلك .

---

(١) الأصل: وإنما كان .

(٢) الأصل : يشمل .

(٣) العَرَيْقُصَان : نبت .

(٤) القبعثرى : العظيم الشديد . والضَّبَنْطَرى : كلمة يُفَزَّع بها الصبيان .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الأصل : تقلب .

والثانية : أن قوله / « صَاحَب أكثر من أصْلين » قد دلّ [1] بمفهومه / ١٥٠ / دلالة واضحة على أنه إذا لم يصاحِبْ أكثر من أصلين فليس بزائد ، فقولك : عصًا ورَحًا ، وفَتىً[2] ، وغزا ورَمَى ، وما أشبه ذلك ، ألفاتُها أصولٌ ، أى [3] : منقلبة عن حروف أصولٍ ، لأن الألف لا تكون أصلاً بنفسها في الأسماء المعربة ولا في الأفعال ؛ إذ لو كانت زوائد لبقى الاسم على حرفين ، وذلك لا يكون فيها أصلاً . وقد قال هو :

وَلَيْسَ أدنى من ثُلاَثيٍّ يُرى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى ما غُيِّرَا

والثالثة : أن الناظم لم يُعَيِّن لزيادتها موضعًا في الكلمة ، كما عَيَّن للهمزة [4] والنون وغيرهما ، فدلَّ على أنها يُحكَم بزيادتها حيث وقعت من الكلمة ، فَتُزاد ثانية ، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة ، وهكذا إلى زيادتها (سابعة)[5] . وهو منتهى ما تبلغ إليه الأسماءُ .

فأما زيادتها ثانية فمثاله : ضاربٌ وقاتلٌ ، وخاتَمٌ ، وطابَقٌ، وساباطٌ[6] ، وخاتامٌ (٧) ، وعاقول[8] ، وحاطُومٌ [9] وقاصِعَاءُ ، ونافقاء[10] . وفي الفعل : خاصَم ، وشاتَم ، وحافَظَ .

---

(١) الأصل : فدل . بدل : قددل . وفي س : « قد دل دلالة بمفهومه واضحة » .

(٢) الأصل : وقتلى .

(٣) س : أو .

(٤) الأصل : الهمزة .

(٥) سقط من س.

(٦) الساباط : سقيفة بين حائطين تحتها طريق .

(٧) الخَتَم ، والخاتِم ، والخاتم والخاتَم ، والخاتام ، والخيتَام : من الحلّي ، كأنه أوَّلُ وهلة ختم به ، فدخل بذلك في باب الطابع ، ثم كثر استعماله لذلك ، وإن أعدّ الخاتم لغير الطبع .

(٨) عاقول البحر : معظمه ، وموجه .

(٩) س : حاطول . والأصل : خاطوم . والحاطوم : الهاضُوم ، وهو كلُّ دواء هَضَم طعامًا .

(١٠) القاصعاء : جُحرٌ من جِحَرَةِ اليرابيع ، الذي تقصع فيه ، أى : تدخُل . والنافقاء بمعناه .

(وأما زيادتها ثالثة فمثاله حِسابٌ ، وكتاب ، وغرابٌ ، وسرابٌ ، وجِرابٌ ، وسُخَاخِينٌ وعنافرٌ [٢] . وفي الفعل : تَقَاتَلَ ، وتَضارَب)[١] .

وأما زيادتُها رابعةً فمثالهُ : حِمُلاَق[٣] ، ودهقانٌ وزلزالٌ ، وَبِلبالٌ وقرطاس ، وقرناسٌ [٤] وأرطىً ، ومعزًى ، وذكْرى وسكرى . وفي الفعل نحو : سَلْقى وجَعْبَى ، على أنهم قالوا : إن الألف في الفعل هنا منقلبة عن الياء ، لقولهم : سَلْقَيْتُ وجعبيتُ ، فالإلحاق وقع بالياء لا بالألف[٥] ، فلا تُعَدُّ الأفعالُ هنا .

وأما زيادتها خامسة فمثاله : حَبَرْكىً ، ودَلَنْظَى ، وفَرْقَرى ، وسُمْهَى ، وبروكاءُ ، وقَيْقَبَانٌ ، وصِلِّيانٌ ، ومَكْرَمَانُ[٦] ، ومِرْطِراطٌ[٧] ، وجِلبْلاَبٌ ، وفِرِنْداد .

وأما زيادتها سادسة فنحو : قَبعثرًى ، وصَبَغْطَرى ، وعَبَوْثَران ، وعَرَيْقُصان وهَزَنْبَران[٨] ، ويَهْيَرّى [٩] . (ومَرَحيًّا)[١٠] .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) ماءٌ سُخاخين : سُخَنٌ . وجَمل عذَافرٌ : عظيم شديد .

(٣) حملاق العين ــ بكسر الحاء وضمها ــ : باطن أجفانها .

(٤) الأصل : قرناص . والقرناس : شبه الأنف يتقدّم من الجبل .

(٥) انظر شرح الشافية للرضى ١ / ٥٧ .

(٦) الحبركى : القُرَاد . والدلنظى : الشديد الصُلْب . وقرْقَرَى : موضع . والسُمّهى : الهواء بين السماء والأرض . ابترك القوم في القتال : جثوا على الركب واقتتلوا ابتراكا ، وهي البَرُوكاء والبُرَاكاء . القيقبان : خشب تعمل منه السروج . الصلّيان : نبت . ومكرمان : نقيض مَلأمان ، حكى الزجاجي أنه مما يختص به النداء فيقال : يا مكرمان ، وقد حكِي في غير النداء فقيل : رجلٌ مكرمان .

(٧) س : سرْطراط ، وكلاهما بمعنى ، وهو الفالوذ .

(٨) رجل هَزَنْبر وهَزَنبران : حديدٌ وثاب .

(٩) اليَهْيَرَّى : الماءُ الكثيرُ ، والباطلُ ، يقال : ذهب صاحبُك في اليَهْيَرَّى ، أى : في الباطل .

(١٠) سقط من ك . ومرحيًا ــ بزنه فَعْلَيًا ــ : زجر . انظر الكتاب ٤ / ٢٦٥ ، ولسان العرب : مَرَح .

وأما زيادتها سابعةً فنحو : بَرْدَرَايا ، وأربُعاوَى[1] وهو قليل ، وأكثر وجودها على قلته مقلوبة همزة نحو : مَعْيُوراء ، وفيضوضاء ومطيطياء[2] .

وأما زيادتها أولا فممنوعة ، وإنما لم يستثن ذلك لأنه معلوم أنها لا تزاد هنالك ، لأنها ساكنة ، والساكن لا يبتدأ به .

فإن قلت : فهلا زيدت أولا وإن كانت ساكنة وجُلبت لها همزة الوصل ، تَوَصُّلاً إلى النطق بها ، كما زيدت النون في انطلق ، والسين في استفعل ، ونحو ذلك سواكن ثم جلبت لها همزة الوصل ؟

فالجواب : أن الألف هوائية تابعة للفتحة أبدا ، فلو زيدت أوّلاً لم يكن بُدٌّ من فتح همزة الوصل لها ، وألفُ الوصل لا يفتح أصلاً ، وإنما تأتي أبدًا مكسورة ـ وهو الأصل فيها ـ أو مضمومة لعارضٍ يعرض ، وهو انضمام ما بعد الساكن على ما سيأتي[3] ذكره ، إن شاء الله تعالى ، ولم تأْت مفتوحة إلا مع لام التعريف على القول بزيادة الهمزة وفي أَيمُن ، في بعض اللغات[4]. وإذا ثبت هذا ووقعت الهمزةُ قبلها مكسورة لم تبق الألفُ على حالها ألفا ، بل يجب قلبها ياءً للكسرة قبلها ، أو وقعت الهمزة قبلها مضمومة فلا بد أيضا من قلبها

(١) بَرْدَرَايا : موضع ، قال ياقوت : أظنه بالنهروان من أعمال بغداد . ويقال : بني بيته على الأربُعاء والأربُعَاوى ـ ولم يأت على هذا المثال غيره ـ : إذا بناه على أربعة أعمدة والأربعاء والأربعاوى : عمود من أعمدة الخباء .

(٢) المعيوراء : اسم لجماعة الحمير، ويقال : أمرهم فوضى بينهم ، أي : هم شركاءُ فيها ، وفيضوضى ، وفيضوضاء ، مثله . والمطيطى والمطيطاء ـ يمدويقصر ـ : مشية التبختر .

(٣) الأصل : يأتي .

(٤) الكتاب ٣ / ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، ٥٠٣ ، ١٤٨/٤ ، والصحاح للجوهري : يمن ، وشرح الشافية للرضي ٢٥٤/٢ .

واوا ، فلا تبقى أبدا ألفا . وإنما تكون ياءً أو واوا ، فيقع في زيادته أولا من الإشكال والإلباس ما بعضُه مستكره ، فَرُفِضَ هذا الحكم جملة . قال ابن جني : « وهذا كرفضهم / أن يبنوا في الأسماء اسما فيما عينيه واوٌ على فَعُل، مثل عَضُد وسَبُع ، وذلك أنهم لو بنوه لم يكونوا لِيَخْلُو من قلب الواو ألفا ، أو تركها غير مقلوبة ألفا ، فإن لم يقلبوا ثَقُل [1] عليهم ، وإن قلبوا صار لفظه كلفظ ما عينه مفتوحةٌ ، فلم يُدْرَ أمفتوحة كانت أو مضمومة ، فلما كانوا لا يَخْلُون في بناء ذلك من إشكال أو استثقال رفضوه البتة[2] . هذا وجه تركهم زيادتها . / ١٥٢ /

والمسألة الرابعة : أن قوله : « صَاحَبَ أكثرمن أصلين » ، يريد أنه لا بد من مصاحبة ثلاثة أصول فأكثر قد تحقق كونها أصولاً ، كالأمثلة المتقدمة ، فإنها إما أن يتحقق أنها أصولٌ فههنا لا محذور في الحكم بزيادة الألف ، وإما أن يتحقق أن ليست بأصول كلّها ولا ثلاثة منها، فلا يجوزُ الحكم بزيادة الألف ، لأن الكلمة إذْ ذاك تبقى على أقلَّ من ثلاثةِ أصولٍ ، وذلك غيرُ جائزٍ ، كقولك : اختار ، وانقاد ، فالهمزة والتاء والنونُ مقطوعٌ بزيادتها ، ولم يبْقَ دون الألف إلا حرفان أصليَّان ، فلا يمكن مع ذلك دعوى زيادة الألف فيها ، لبقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أصول ، وذلك ممنوعٌ ، فتعين دعوى أصالتها وكونها منقلبة عن حرف أصلي ، وإما أن تكون محتملة للأصالة كلها ولزيادة بعضها ، فلا يقطع على الألف بالزيادة حتى يقطع ماعداها بالأصالة ، مثال ذلك: مكانٌ ،

---

(١) في سرّ الصناعة : « ثقل ذلك عليهم » .

(٢) سر الصناعة ٦٨٧ .

مثلا ، فإنه يحتمل أن يكون من مادة : م ، ك ، ن فتكون[1] الميم أصلية ، فيتوفر بها ثلاثة أحرف أصولٍ ، فيصحُّ إذْ ذاك دعوى زيادة الألف لصحةِ دعوى أصالة الميم إذا فرضنا صحة ذلك ، ويمكن أن تكون ا لميمُ زائدة فتكونَ من مادة : ك ، و ن ، فلا بُدَّ من ادعاء أصالة الألفِ ، وأنها منقلبة ؛ إذْ لم تتوفّر ثلاثة أحرفٍ أصول دونها .

فالحاصلُ أن الكلمة إذا كانت في حيز الإمكان كهذه مثلا ، فإن الألف في حَيز الإمكانِ أيضا ، أعني أنها إذا أمكن أن تتوفَّر فيها الأصولُ الثلاثةُ ، وأمكن أن لا ، فالألفُ باقيةٌ على إمكان الزيادة والأصالة ، فإذا تحقق فيها توفُّر الأصول تحقق زيادة الألف لأنهما متلازمان ، لا انفكاكَ لأحدِ الأمرين عن الآخرِ ، فَلأجْل هذا قيل : إنه إنما يُرِيدُ بقوله : « صاحَبَ أكثر من أصلين » ، أى : على التحقيق ، فالمفهوم يعطي في كلامه أنّ ما لم يتحقق فيه أصالة[2] أكثر من حرفين فلا يحكم عليه بأنه زائد ، وذلك يعطي نوعين :

أحدهما : (ما)[3] تحقق فيه عدم استيفاء أكثر من أصلين ، نحو : مالٍ، ونابٍ ، وعصًا ورحًا . وقد تقدم بيانهُ . وكذلك : استلقى ؛ إذ ثبتت زيادة الثلاثة الأول ، فلا يبقى دون الألف الأخيرة إلا أصلان (فقط)[4] وقد تقدم أيضا .

والثاني : مالم يتحقق (فيه)[5] شيءٌ[6] من ذلك فمفهومُ كلامه يعطي أيضا أنه لا يقدم[7] على الحكم بزيادة الألف فيه كمكان المتقدم . وقد ذكر الناس له

---

(١) الأصل : تكون .
(٢) الأصل : إمالة .
(٣) سقط من س .
(٤) عن س ، ك .
(٥) سقط من س .
(٦) الأصل : بشيء .
(٧) الأصل ، ت : يقوم .

مُثُلاً لا بد من ذكر أشياء منها يحصل (بها)[١] التَّمرُّن في فهم مقصوده ؛ فمن ذلك قولهم : قَطَوْطَى ، وذَلَوْلَى ، وخَجَوْجَى ، وشَجَوْجَى ، وقَلَوْلَى ، وقَنَوْنَى / ، / ١٥٣ / ومَرَوْرَى ، وظَرَوْرَى ، وشَرَوْرَى ، وشَطَوْطَى[٢] وما أشبهها ، الألف الأخيرة تحتمل أن تكون زائدة على أن يكون المضاعفان معا أصليين ، ويكون وزن الكلمة فَعَوْلَى إذا ادُّعى في الواو الزيادة ، أو : فَعَلَّى ، إذا ادّعي فيها الأصالة[٣]، وأن تكون أصلية على أن تكون الواو والطّاء الثانية زائدتين بالتضعيف ، ويكون وزنُها فَعَلْعلاً[٤] ، أو تكون الواو زائدة من « سألتمونيها » وإحدى الطاءين زائدة بالتضعيف ، ويكون (وزن)[٥] الكلمة فعوعلا ، أو أصلية ويكون وزنها فعوللا ، أو تكون أصولاً كلُّها كسفرجلٍ وجَنَعْدَل [٦] . لكن لا يجوز أن تكون أصولاً كلها ، فإن هذا لا يكون ؛ لأن الواو والياء لا تكونان أصلا في بنات الأربعة دون تضعيف على ما يذكره الناظم إِثر هذا ، ولأن الألف لا يُحكم عليها بالأصالة مع تحقق أصالة أكثر من حرفين ، وهو الذي نحن في مسألته بعدُ ، ولأنَّ المضاعفين لا يحكم عليهما بالأصالة إذا توفر

---

(١) عن س .

(٢) القَطَوان والقَطَوْطَى : الذي يقارب المشي من كل شيء . والخجوجى : الطويل الرِّجلين يمد ويقصر والشجوجي : الطويل الظهر القصير الرجلين . وقيل : هو الطويل الرجلين مثل الخجوجي . القلولي : الطائر إذا ارتفع في طيرانه . وقنونى : موضع . والمروراة : الأرض التي لا شيء فيها والجمع المَرَوْرَى . الظَّرورى : الكيِّس . وشرورى : اسم جبل في البادية . وناقة شطوط وشطوطى : عظيمة جنبى السنام .

(٣) الأصل : الإمالة .

(٤) في النسخ : فَعَلْعَل .

(٥) عن س ، وهامش كل .

(٦) في النسخ : فعوعل .

(٧) ك : وجَحَنْفَل ، وس : وجندعل . والجنعدل : البعير القويّ الضخم .

الشرطان وهما تَوفُّر أقلِّ الأصول وعدم الفصل بين المضاعفين بأصل ، ولا[1] أنْ يكون فَعلَّى على زيادة الألف مثل : الحَبَرْكى ، والقَبَعْثَى ، والصلَّخْدَى ، والجلَعْبى [2]، لأن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة دون التضعيف ، وبذلك يمتنع أن تكون فَعَوْلَلاً [3] كَسَرَوْمَطٍ [4] ، وفدوكس[4] ، فلم يبق إلا أن تكون الكلمة فعَولى مثل : عَدَوْلَى [5] وقَهَوْباة [6] ، على تقدير زيادة الألف ، أو على فَعَوْعَل نحو : عَثَوْثَل ، أو على فَعَلْعَل نحو : دَمَكْمَك وذلك على تقدير أصالة الألف ، فكلّ واحدٍ من هذه الأبنية يجتذب هذا النوع ، فيحتمل أن تكون زائدة[7] بالتضعيف فلا تكونُ الألفُ إلا أصلية ، لأنها منقلبةٌ عن ضِعْفِ الواو [8] ، أو[9] من « سألتمونيها » وأحد المضاعفين زائد[10] ، ولا تكون الألفُ زائدة إلا على احتمال ألا يكون ثَمَّ زائدٌ غيرُ الواو [11]. فالناظم حكم بأن الألف هنا لا يحكم بزيادتها لهذا الاحتمال إلا أن يقوم دليلٌ على أحد الاحتمالات ، فيثبتُ به للألف ما يَثْبتُ ، فإن لم يَقُم دليلٌ يُتَوَقّفُ عن الحكم عليها ، وقد ذكر الناسُ الأدلَّة في هذه الأشياء ، وجعلوا منها ما هو على فَعَوْلى ، (وما هو على فَعَوْعَلٍ)[12] ، وما هو على فَعَلْعَلٍ ، ولم أذكر وَجْهَ ذلك هنا ، لأن له موضعًا غيْرَ

---

(١) ما عدا س : إلا .

(٢) الحبركى : الطويل الظهر القصير الرجلين . وجمل قبعثى : ضخم الفراسن قبيحها . والصلخدي : الجملُ المسنّ الشديد الطويل . والجلعبى : الرجل الجافي الكثير الشر .

(٣) الأصل : فعولا .

(٤) في النسخ : سرويسط . والسرمط والسرومط : الجملُ الطويلُ . والفدوكس : الشديد .

(٥) عدولى : قرية بالبحرين .

(٦) القهوباة : النَّصل العريض .

(٧) ما عدا س : « تكون الواو زائدة » .

(٨) وزنه في هذاالاحتمال : فَعَلْعَل .

(٩) عن ت ، ك . وفي س مكانها : ان . ويريد بالتي من سألتمونيها : الواو .

(١٠) وزنه في هذا الاحتمال فَعَوْعَل .

(١١) وزنه حينئذ : فَعَوْل .

(١٢) سقط من س .

هذا سيأتي إن شاء الله تعالى[1] .

ومن ذلك : دالانٌ ، وهامـانٌ [2] ، وحـادانٌ ، وداران[3] ونحـوُه ، الألفُ الأولى تحـتمل أن تكون زائدة على أنّ (تكون)[4] النون أصليَّةً فيكون وزنُ الكلمة فاعالاً [5] كساباطٍ وخاتامٍ ، ويحتمل أن تكون أصلية منقلبة عن واوٍ أو ياءٍ والنونُ إذْ ذاك زائدة كدَوَرَان ، وهَيمان ونَفَيان [6] ، وكلاهما محتملٌ إلا أن يدلَّ دليلٌ على أحد الأمرين فيُرْجَع إليه ، فإذا ثبت الاحتمال سقط الحكمُ بالزيادة على الألف .

وهذه أمثلةٌ يقاس عليها ما سواها ، وجميعها لا يحكم عليها عند الناظم بالزيادة ، إذْ لم يتحقق فيها بعدُ أكثر من أصلين فتكون زائدة بغير مَيْنٍ .

والمسألة الخامسة : أنه (لما)[7] لم يُعَيِّن للألف موضعا للزيادة ، ولم يَخُصَّ ألفا من ألف ، دَلَّ على أنَّ الألفات كلها في هذاالحكم سواءً ، والألفات الزائدة / في الكلمة على خمسة أقسام : / ١٥٤ /

أحدها : أن تكون لمعنى ، وذلك ألف التأنيث نحو : حُبْلَى وحُبارَى ، وسُكارى، وجُمادى . ويلحق بهذا مايدل في نفس البنية على معنًى نحو : قائمٍ ، ومساجدَ و وضَارَبَ ، وتقاتل ؛ فإن الألف مشاركةٌ في معاني هذه الصيغ ،

---

(١) انظر الكتاب ٢٧٥/٤ ، واللسان : مرا ، وخجا ، وشرا ، وشطط .

(٢) ما عدا س : ما مان .

(٣) انظر الكتاب ٣٦٣/٤ ، والمنصف ٨/٢ . ويقول ابن جني في المنصف ٦١/٣ : «داران : اسم رجل ، ماهان [كذا] مثله ، حادان مثله » .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في النسخ : فاعال .

(٦) نفيان السيل : ما فاض من مجتمعه .

(٧) سقط من س .

حتى إنه ربّماينسب لها معنى الصيغة مجازاً . ومن هذا القسم ألف التثنية وجمعُ المونثِ السالمُ نحو : الزيدان ، والهندات .

والثاني: أن تكون لإلحاق بناء ببناءٍ فتُلحِق الثلاثي بالرباعي نحو: أرطًى ، ومِعْزًى ، هما ملحقان بجعفر ودرهم . وتُلحِق الرباعي بالخماسي نحو : صلَخْدًى وضَبَغْطىً وسَرَنْدًى[1] ، هي ملْحِقةٌ (لها)[2] بسفرجل ونحوه .

والثالث : أن تزاد للتكثير والتطويل لحروف الكلمة نحو : قَبَعْثَرًى ، وضَبَغْطَرًى . ومن ذلك قولهم : شكَاعَاةٌ ، وسُمَانَاةٌ ، وباقِلاَّةٌ [3] ، على لغة من ألحق الهاء ، إذ ليست الألف هنا للتأنيث لمكان[4] الهاء ، ولا للإلحاق إذ ليس في وزنها ما تلحق به .

والرابع : أن تكون للمدِّ ، وهي اللاحقة قبل الآخر نحوُ : سِرْبَالٍ ، وجِلْباب، وَصلْصَالٍ ، وكساءٍ ، ورداء ، ونحو ذلك . ومثلها اللاحقة آخر المندوب نحو : وازيداهُ .

والخامس : أن تقع في حشو الكلمة لغير مقصد زائد ، نحو : خَاتَم وطَابَق (وعاقول)(٥) ، وما أشبه ذلك .

وإنما ادُّعي في الألف الزيادة مطلقا فيما توفرت فيه ثلاثة أصول لأنها كثرت زيادتها جدا ، والكثرة دليل على ثبوت ذلك الكثير وكونه عمدة في بابه ،

---

(١) الضَّبَغْطى : الأحمق . والسرندى : الشديد .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الشكاعى : نبت . وأثبت الأخفش : شكاعاة ، بالتاء . والسماني : طائر ، ووحداته سماناة . والباقلاء والباقلّى : الفول ، واحدته : باقلاءة ، وباقلاّه .

(٤) ما عدا س : لما كان .

(٥) سقط من س .

قال سيبويه : « وأما الألف فلا تلحق رابعة فصاعداً إلا مزيدة ، لأنها كثيرة مزيدةً ، وهي أجدرُ[1] أن تكون كذلك من [2] الهمزة لأنها تكثر ككثرتها أولا ، وأنه ليس في الكلام حرفٌ إلا وبعضها فيه ، أو بعض الياء والواو » [3] يريد بالبعض هنا الحركات لأنها أبعاضُ حروف العلة ، فالفتحة بعض الألف والضمة بعض الواو ، والكسرة بعض الياء ، فإذًا لا يُدَّعى أصالتها إلا بدليل ، وإلا فهي زائدة .

فإن قيل : فإذا كانت الألف أصلها الزيادة[4] فكيف تكون محتملة للأصالة ، بل يُقال : إذا توفّر أقلُّ الأصول فالأصل زيادتها ، فإن دلّ على ذلك دليل فذاك ، وإلا فالأصل الحكمُ عليها بالزيادة حتى يقوم دليلٌ قاطع بأصالتها، وإذا كان كذلك لم يصح تصوُّر قسم المحتمل ، وإنما الألف على قسمين : مقطوع بأصالتها ، ومقطوع بزيادتها ، فالأول ما يدلُّ على أصالتها الدليلُ . والثاني : ما دلّ على زيادتها ، أو لم يدلّ على زيادتها ولا أصالتها دليلٌ، فهي محمولةٌ على الزيادة .

فالجواب أن هذا السؤال مُغَالَطَةٌ ، لأن قسم المحتمل لم يجعل محتملا من جهة عدم الدليل عليه ، بل من جهة تعارض الأدلة فيه خاصة حتى يأتي مُرَجِّح ، ولا شك أن نحو داران يتجاذبه أصلان ، أحدهما باب الدوران والهيمان [5] ، فهو يقتضي كونه منه ، وهو من الاستدلال بالنظير ، فالألف[6] على هذا أصلية

---

(١) س : أحرى .

(٢) ما عدا س : في .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٠٩ ـ ٣١٠ . وقد اختصر الشارح نص الكتاب .

(٤) الأصل : للزيادة .

(٥) الأصل : الهميان .

(٦) الأصل : بالألف .

والثاني : بابُ سـاباط وخاتام ، فهو يقتضي أيضا كونه[1] منه ، وهـو من الاستدلال بالنظير ، والألف على هذا زائدة . فإذا ثبت لنا هذا التعارضُ حصل الاحتمال حتى / يرد الترجيحُ ، وقد رُجِّح فيه باب ساباط وان كان قليلا ، / ١٥٥ / فحكم على باب الدوران بأنه لو كان كذلك لكان داراق دوران ، وهامان[2] وهَيَمان أو هَوَمَان ، ولم تَعْتَلّ ؛ لأن باب فعلان مما عينُه واو أو ياء أنْ يكون مصححا ، فلما لم يفعلوا ذلك دلّ على أنه ليس منه ، ليسلم بذلك من ترتيب إعلال على غير سبب . وهذا الترجيحُ هو مقتضى عبارة التسهيل في قوله : « ويتعيّن اغتفار [3] قلة النظير إن سُلِّمَ به من ترتيب حكمٍ على غير سبب » [4] وقد رجح الجمهور فيه باب فَعَلان وارتكبوا شذوذ الإعلال فيها لأجل الدخول في الباب الواسع ، لكثرة باب فعلان وقلة باب فاعال ، والحملُ على الأكثر متعيِّن ، وعلى هذا الأخير حمله سيبويه ، والمازني وابن جني وغيرهما[5] . فأنت ترى تعارُض الأصول في هذه المسألة ، فهو الداعي إلى التوقف والاحتمال . وأما ما لم يدل دليلٌ على زيادة ولا أصالة فلا مِرْية في دعوى الزيادة فيه حملاً على الأكثر ، نحو الزَّامَج واللُّهابة [6] ونحوهما ، إذ لم يتعارض فيه دليلان كما تقدَّم من الأمثلة .

---

(١) الأصل : أنه .

(٢) ما عدا س : « وهاهان هيهان أو هوهان» .

(٣) ما عدا (س) اعتبار

(٤) التسهيل ٣٧٠.

(٥) انظر المنصف ٢ / ٩ .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ٣١٠ ـ ٣١١ .

وفي اللسان : « وأخذ الشيءَ بزأمجه وزأبجه وزأبره : إذا أخذه كله ولم يدع منه شيئا . وحكاه سيبويه غير مهموز .. » واللُّهابة : وادٍ .

وقول الناظم : « بغير مَيْنِ » مَعْنَى المينِ الكذبُ ، والجمع مُيُونٌ ، يقال : أكثر الظنون مُيُونٌ (١) . وقد مَانَ الرّجل َيمين مينا فهو مائنٌ وميُونٌ ، ووُدٌّ فلان متماين ، أي : متكاذب .

فإن قيل : هذه العبارة مُعْتَرَضَةٌ من وجهين ، أعني قوله : « بغير مين » :

أحدهما : أنها حَشْوٌ لا فائدة فيها ، وقد عُرِفَتَ عادتُه في هذا النظم في شُحِّه بالألفاظ وأنه لا يأتي بها في غالب الأمر إلا لفائدة زائدة ، وهذا مخالفٌ لذلك .

والثاني : على تسليم أنَّه أتى به حشوا ففي معناه من الضعف والوهن ما فيه ، فليت شعري هل كَذَّبه أحدٌ فيما نقل ، أم هل تطرّق إلي ذهن الناظر[٢] في هذه المسألة حصول الكذب في طريقها أو توهّمه في رَاوٍ من رواتها حتى يقول إن ذلك كذلك بغير كذب ؟ هذا معنى عن التحصيل بعيدٌ ، زيادةً إلى كونه غيرمفيد، ومن الحشْوِ ما يكون فيه[٣] فائدةٌ ما أو تحريضٌ مَّا ، كقوله : فاعلم ، أو : فافهم ، أو : فكن مُتَّبِعا ، ونحو ذلك . ولا يقال : إن أرباب الأراجيز أبدا هذا شأنهم وخصوصا بهذه العبارة نفسها ، كقول القَلَلْوَسِيِّ .

فَإِنَّ هـهنا اتفاق المذهبَيْنْ   على امْتِناعِ ذاك فيه غير مَيْنْ[٤]

وقوله في موضع آخر :

وَهَهُنا تَمَّ الجميعُ دُونَ مَيْنْ

وكذلك غيره ممن (٥) نظم الأراجيز ، لأنا نقول : غيرُ ابن مالك أَعْذَرُ في

(١) الصحاح ، مادة : مين .
(٢) ما عدا س : الناظم .
(٣) الأصل : قلة .
(٤) س ، ك : دون مين .
(٥) الأصل : من .

هذاالنوع من ابن مالك ، لأنَّ ابن مالك نَصَب نفسه في هذه الصناعة لتحرير العبارات واختصارها ، ووضعها على الأساليب الحسنة ، والمنازع المستقربة فيُشَاحُّ في مثل هذا بخلاف غيره ممن لم يَلْزَمْ إلا الإتيان بالمعنى كيف كان ، وعلى أي وجه أمكنت العبارة فيه ، وعلى غير تحرّز[١] من حشو ولا غيره ، فمثل هؤلاء لا كلام معهم في هذه الأشياء للمعرفة بمقاصدهم ، كما أنا إذا نظرنا في كتب المتقدمين لانُشَاقُّهم في عباراتهم ، ولا نَتَّبَّعُ ألفاظهم هذا التتبع / ، فإنا /١٥٦/ إن فعلنا ذلك كنا مخطئين في أخذ كلامهم متعسِّفين في تقصيدهم ما قصدوا مالم يقصدوا ، وابن مالك ومن تَبِع مثل ما تَبِع معلومٌ منهم القصد إلى إغماضِ المعاني في العبارات ، وإدراج الكثير منها في اللفظ اليسير ، وترك اللفظ لإيهام يكونُ فيه ، واختيار ما يعطي أصل المعنى من غير تطويل ، وما أشبه هذا ، فنحن نعامل ابن مالك بما نصب له نفسه .

فالجواب : أنه لم يُرِدْ بقوله : « بغير[٢] مين » ما تقدم ، وإنما أراد كذب القضية التي أتى بها ، وذلك أنَّه أتى بكُلِّيةٍ ، وهي أنَّ الألف إذا كانت مع ثلاثة أصول فأكثر فهي زائدة بلا بُدٍّ ، ولم يستثن من ذلك شيئا ، والكُلِّية من حيث هي كُلِّيةٌ في هذه الصناعة قد تَكْذِبُ في بعض جزئياتها فلا تَطَّرد ؛ إذ قد تكون الكلية ذات حكمين لاحكمٍ واحدٍ ، فتتقيّد بقيودٍ يخرج بسببها بعضُ جزئياتها ، كما يذكر في سائر الحروف الزوائد . فليس قوله : « بغير مَيْنٍ » براجع[٣] إلى الرّاوي أو إلى القائل ، بل إلى نفس كلية الحكم ، كما يقال : هذه كُلِّية كاذبةٌ :

---

(١) الأصل : تحذر .

(٢) في النسخ : « دون مين » .

(٣) الأصل : راجع .

إذا لم يجر [1] الحكم في جميع جزئياتها . ولا شكّ أنّ الألف كذلك ، لا تجدها أبدا مع توفر الأصول إلا زائدة ، بخلاف سائر الزوائد ، ومعنى هذا أن النون مثلا إذا وقعت في الكلمة مع توفر الأصول فلا يحكم عليها بالزيادة أصلا ، بل تكون في موضع زائدة كوقوعها ساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها، وقد تكون أصلية فيما إذا لم تقع متوسطة ، أو كانت متحركة ، أو نحو ذلك على ما سيأتي إن شاء الله ، فهذا الحكم مقيد فيها ، وكذلك سائر الحروف التي تزاد على حسب ماذكره بعد هذا ، فلما كان هذا الإطلاق الذي ذكره في الألف يوهم كذب الكلية ، إذ لم يقيدها بقيد ، أزال ذلك الإيهام بقوله : « بغير مَـيْنٍ » ، أى [2] بغير أن تكذب هذه القضية ، ولا أن يتخلف عنها قسم من أقسامها .

فإن قيل: فهذه الكلية قد يتخلف عنها أشياء ، وذلك بقيام الدليل على التخلف من اشتقاق أو غيره ، كما يكون ذلك في غير الألف ، وإن كانت الأصول متوفرة ،

فالجواب : أنّ مثل هذا لا يكون مع توفر الأصول تحقيقا ، وإنما يكون ذلك عند تنازع حرفين الأصالةَ[3] ، فيكون أقل الأصول غير محقق كما قتدم في قَطَوْطَى وهامَان وأبان وأبوابها ، وأما أن تجد ثلاثة أصول محققة لا إشكال فيها ثم يُدَّعَى بعد ذلك في الألف رابعة لتلك الثلاثة الأصالة ، فهذا لا يوجد فيما أظن . وأما باب حَاحَيْتُ فليس من هذا الباب ، وإنما هو من باب المضاعف

---

(١) الأصل : يجز .

(٢) الأصل : أو .

(٣) س : بأصالة .

الذي يذكره إثر هذا ، وهو الذي قال فيه قبلُ : « واحْكُم بتأصيل حروف سِمْسم ونحوه » فالكُلِّية صحيحة والحمد لله .

* * *

وَالْياكذا والواوُ إنْ لم يَقَعا كما هُمَا في يُؤْيُؤٍ ووَعْوَعَا

يعني أن الياء والواو حكمهما في الزيادة حكم الألف ، وقد(١) تقدم أن الألف إذا صاحبت أكثر / من أصلين فهي زائدة بلا بُدٍ ، فكذلك أختاها إذا / ١٥٧ / صاحبتا (٢) أكثر من أصلين فهما زائدتان أيضا ، لكن بشرط زائد كما ذكر . وقد تقدمت الإشارة إلى علة (هذه)(٣) الدعوى في ثلاثة الأحرف ، وأن ذلك لكثرة الزيادة فيها دون غيرها من حروف الزيادة ، وهو معنى ما أشار اليه سيبويه (٤) ، وقال الرماني في شرح « الأصول » (٥) حين ذكر حروف الزيادة : وإنما كانت هذه الحروف أحق بالزيادة لأنها حروف مد ولين ، وما يشبهها من وجه يقتضي اللحاق بها على مراتبه في القوة والضعف فحروف المد واللين أحق بالزيادة من جميع الحروف لتمكنها وحسنها في المسموع والتأليف وإمكان الترنمٍ بها ، فمن أجل اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كانت أحق بالزيادة ثم الهمزة لأنها مواخية لها بالإعلال ، فحروف العلة الأربعة أحدها الهمزة لأنها كثيرا ما تنقلب الى حروف المد واللين نحو : راسٍ وبِيرٍ (٦) وبُوسٍ . وكذلك كل همزة ساكنة فهي في التخفيف على حركة ما قبلها وأما النون فللترنم (٧) الذي

(١) س : كما تقدم .

(٢) الأصل : صاحبتها .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الكتاب لسيبويه ٣١٤/٤ .

(٥) انظر فهرسة ابن خير ٣١٦ ، والمراد بالأصول : أصول ابن السراج .

(٦) الأصل : بين .

(٧) ما عدا س : للترنم ، س : فالترنم .

فيها بالغنة كما هو في حروف المد واللين ، ولحسن النون في المسموع ، وأما الميم فتشبه النون [١] بغنة ضعيفة ، وهي من مخرج الواو أيضا ، ولقربها في المخرج واتساعه كاتساع مخرج الواو . قال : فهذه هي السبعة [٢] التي تكثر في الزيادة وتدخل في الأبنية على مراتبها في القوة ، وأما الثلاثة الباقية فضعيفة في الزيادة لأنها مشبهة بالشبيه [٣] فالسين لا تزاد إلا في استفعل فقط، لأنها تشبه التاء في قرب المخرج والهمس ، وأما اللام فتشبه النون لأنها وان كانت من حافة اللسان فهي تستطيل الى طبقة النون ، فلم تُزَدْ إلا في عبدل ، وذلك ، ولام المعرفة . وأما الهاء فمشبهه بالهمزة لأنها من مخرجها ، وهي ضعيفة لخفائها ، فلم تُزَدْ إلا في آخر الكلمة من نحو : يا زيداه[٤] في الندبة ، والسكت في [٥] : (مَاليه)[٦] ، و(اقْتَدِهْ)[٧] . فحروف المد واللين جارية على نَسَقٍ واحد في الزيادة ، فإذًا يُتَصَوَّر في الواو والياء من المسائل مايتصور في الألف من المسائل ، وهي خمس :

إحداها : أنه إنما أراد الياء والواو الباقيتين على لفظهما ، كما كان ذلك في الألف ، فإذا انقلبتا إلى غيرهما قضي على ذلك الغير بما كان يقضي به عليهما لو كانتا باقيتين على أصلهما[٨] ولا محذور في هذا[٩] .

---

(١) الأصل : فتشبه الميم .

(٢) كذا ، والمذكور ستة فقط ، ، وهي حروف العلة الثلاثة والهمزة ، والنون ، والميم ، وسيذكر بعد ذلك ثلاثة أخرى ، وهي ا لسين ، واللام ، والهاء ، فيبقى من حروف سألتمونيها التاء .

(٣) س : بالمشبه .

(٤) س : ها زائدة .

(٥) الأصل : فهي .

(٦) من الآية ٢٨ من سورة الحاقة .

(٧) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

٨) الأصل : أصلها .

(٩) س : فيها .

والثانية : أنهما إذا لم تصاحبا أكثر من أصلين فليستا بزائدتين ، فالياء نحو : ظبي ويُسْر ودِيْن ، والواو نحو : موت ودلو وشبه ذلك ، (وذلك)(١) لئلا تبقى الكلمة على حرفين ، وذلك لا يكون .

والثالثة : أنه لما لم يُعيِّن لزيادتهما موضعًا كما عَيَّن لغيرهما ، دل على أنهما زائدتان حيث وقعتا من الكلمة ، فأمّا الياءُ فتزاد أولا ، وثانية ، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة ، فأما زيادتُها أولا فنحو: (يَرْمَعٍ ، ويَعْمَلةٍ ، ويُسْرُوعٍ ، ويَعْضِيدٍ (٣) . وفي الفعل : يقوم ، ويقعد ، وينطلق . وأما زيادتها ثانية فنحو)(٢) : خَيْفَقٍ ، وصَيْرَفٍ(٤)، وغَيْدَاقٍ(٥) ، وخَيْتَامٍ وقَيْصُومٍ ، وعَيْثُومٍ ، وعَيْطَمُوسٍ / ، وعَيْضَمُوزٍ(٦) ، وقِيْتَال ، وضِيْرَاب(٧) ، وحَيْفَسٍ (٨) . والفعل/ ١٥٨ / نحو : بَيْطَر ، وبيقر .

---

(١) ليست في س .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) اليَرْمَعُ : حجارة بيضٌ رقاقٌ تلمع . واليعملة: الناقة النجيبة المطبوعة على العمل .
واليُسْروع والأُسْروع : دودة حمراء تكون في البقل ، ثم تنسلخ فتكون فراشةً . واليَعْضِيد : بقلة .

(٤) فلاةٌ خنفق : واسعة ، وفرس خَيْفَق : واسعة جدا . والصيرف : المحتال المتصرف في الأمور .

(٥) ماعدا س : غيدان ، بالنون . والغيداق : الكريم الجواد .

(٦) الخيتام : الخاتم ، والقيصوم : ما طال من العشب . العَيْثُوم : الفيل ، والضخم الشديد من كل شيء
والعيطموس : الجميلة . والعيضموز : العجوز الكبيرة .

(٧) قيتال وضيراب مصدرا قاتل وضارب بحسب الأصل والقياس ، قالوا : قاتل قتالا وقيتالا ، انظر الكتاب ٤/٨٠ ، وشرح الكافية للرضى ٣/٤٠١ ، وشرح الشافية له ١/١٦٣ .

(٨) رجل حِيَفْسٌ ، مثالُ هِزَبْرٍ ، وحَيْفَسٌ : قصير سمين .

وأما زيادتها ثالثة فنحو : عِثْيَر ، وحِذْيَم ، وطِرْيَم ، وسِرْيَاح ، وجِرْيَال ، وكِدْيَون ، وهِلْيَون [١] وسعيد ، وقضيب . وللتحقير نحو : كليب ، ورُجَيْل ، ودُرَيهِم ، وكذلك : هَبَيَّخ ، وعُلَيْب [٢] قال ابن جني « ولا نظير له » [٣] وفي الفعل نحو : طَشْيَأَ ، وَهْيَأَ وهما مما استدركه الزبيدي على سيبويه في الأبنية [٤] .

وأما زيادتها رابعة فنحو : دِهْلِيز ، وقِنْدِيل ، ومِنْدِيل ، وشِمْلِيل ، وزُمَّيْل وسُرَّيط[٥] . وفي الفعل نحو : (سَلْقَيْت وجَعْبَيْتُ .

وأما زيادتها خامسة فنحو : عنتريس ،[٧] وشفليق ، وعرطليل)[٦] . وفي الفعل نحو : احْنَبْطَيتُ ، واحْرَنْبَيتُ ، واسْرَنْدَيْتُ .

وأما الواو فتزاد ثانية ، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة .

فأمَّا زيادتها ثانية فنحو : كوثر ، وجوهر ، وتَوْرَاب ، وطُوْمَار ، ودُوَاسر ، وحَوْقَلَ ، وصَوْمَعَ[٨] .

وأما زيادتها ثالثة فنحو: (جَدْوَلٍ ، وقَسْوَرٍ)[٩] ، وخِرْوَعٍ ، وقِرْوَاش ، ودِرْوَاس ، وعجوز ، وعمود ، وجَهْوَر ، ورَهْوَك .

---

(١) العِثْيَر : الغبار . وسيف حَذِم وحِذْيَم : قاطع . والطِّرْيَم : العسل . وفرس سرياح : سريع . وجريال الخمر: لونها. والكديون : التراب الدُّقاق على وجه الأرض . والهليون : نبت .

(٢) الهبيخ : الرجل لا خير فيه ، وعليب : واد على طريق اليمن .

(٣) سر الصناعة ٧٦٨ ، وفي الممتع ٨٤ : « وعلى فُعَيْل لم يجيء إلا اسمًا نحو : عُلَيْب » .

(٤) الاستدراك ٤٠ ، والممتع ١٧٢ . وطَشْيَأ رأيه ورَهْيَأ : خَلَّط .

(٥) ناقة شِمْلِيل : خفيفة سريعة . والزُّمَّيل : الجبان . والريط : الفالوذج .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) العنتريس : الشجاع . الشُّفْشَلِيق : المُسنَّة . وأما عرطليل فقد ورد في النسخ بالياء مكان اللام الأولى هكذا : عرطبيل ، وانظر ما قدمناه فيما سبق :

(٨) التَّوْراب : الترابُ . الطومار : الصحيفة والدواسر : الماضي الشديد وحوقل الرجل : عجز عن امرأته عند العرس . وصومع بناءَه : علاّه .

(٩) القسور : الصياد ، والأسد ، والجمع : قَسْوَرة . والخروع : كل نبات قصيف ريان من شجر أو عشب. والقرواش : الطفيلي . والدرواس : الغليظ العنق من الناس والكلاب . وجهر بكلامه ، جهور : أعلن به وأظهره . والرهوكة . الضعف في المشي .

وأما زيادتها رابعة فنحو)[1] : كَنَهْورٍ [2] ، وبَلَهْوَر[3] وجُرْمُوق[4] ، وزُرْنُوق[5] وعطوَّد ، واخروَّط ، واعلوَّط [6] .

وزما زيادتهاخامسة فنحو : قِنْدَأْوٍ ، وسِنْدَأْوٍ ، وعِنْزَهْو ، وعَضْرَفُوطٍ ، ومَنْجَنُونٍ وحَيْزَبُونٍ[7] وما أشبه ذلك .

ولم تزد أولا كما لم تزد الألف أولا بخلاف الياء ، وذلك أنها لو زيدت أولا لم تخل من أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة ، فلو زيدت مضمومة لاطرد فيها الهمز نحو : أُقِّتَتْ ، وأُعِد في : وُقِّتَت ، ووُعِدَ ، أو مكسورة لكان القلب أيضا جائزا وإن كان قليلا كإشاح وإسادة في وِشاح ووِسادة ، أو مفتوحة فإما في اسم لكانت تنضم في التصغير فيطّرد الهمز كأُجَيْهٍ في وُجَيْهٍ ، وإما في فِعْل [8] لكانت[9] تنضم في بناء المفعول فيطرد الهمز أيضا نحو : أُعِد في وعد ، فلما كانت زيادتهم إياها أولا تدعو إلى همزها أو زوال[10] لفظها والإشكال : هل هي همزة أصلية أو همزة مبدلة من واو ، رفض ذلك فيها فلم تُزَدْ أولا .

فإن قيل : فكان يجرى مجرى وُعِدَ ووُزِنَ [11] .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الكنهور من السحاب : قطع منه أمثال الجبال .

(٣) الأصل : بلنور . والبلهور : كل عظيم من ملوك الهند .

(٤) الجرموق : خُفٌ صغير .

(٥) الأصل ، ت ، س : زرقوق . ك : زرقون . ولعل الصواب ما أثبت . والزرنوق ـ بضم الزاى وفتحها ـ ويثنى فيقال : زرنوقان ، وهما منارتان تبنيان على رأس البئر من جانبيها فتوضع عليهما النعامة ، وهي خشبة تُعَرَّض عليها ثم تُعَلَّق فيها البكرة فيستقى بها . والزُّرنوق : النهر الصغير .

(٦) العَطَوَّد : السير السريع . واخروَّط السفر : امتدّ . واعلوَّط الجمل الناقة : ركب عنقها وتقحم من فوقها ، والاعلوّاط : التقحّم على الأمور بغير رويّة .

(٧) رجل سند أو وسندأوة : خفيف . والقندأو : القصير من الرجال . وعنزهو وعنزهوة :عازف عن اللهو والنساء ، والعضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة . والمنجنون : الدولاب التي يستقى عليها ، وانظر تصريف هذه الكلمة في الكتاب ٣٠٩/٤ ، والمنصف ١٤٥/١ ـ ١٤٩ . والحيزبون : العجوز .

(٨) الأصل ، ت : الفعل .

(٩) الأصل : فكانت .

(١٠) الأصل ، س : وزوال .

(١١) في المنصف : فكان يجري مجرى وُعِدَ وأُعِدَ .

قيل : واو وُعِدَ ووُزِنَ أصل ، فاحتمل ذلك فيها ، وليس الزائد كالأصل[1] هذا تعليل ابن جني [2] وأصله للفارسي [3] ولا شك أن هذه العلة[4] لا تجرى في الياء فلذلك زيدت أولا ، وإطلاق الناظم الزيادة في الحرفين مما يقتضى ما اقتضاه في الألف من عدم الاختصاص بموضع من الكلمة دون موضع ، وذلك في الواو غيرُ صحيح كماتقدم ، فكان من الأمر المتأكّد عليه أن يستثنى الأول للواو ، إذ كان إطلاقه موهما صحة الزيادة أولا إذا توفرت الأصول ، وليس كذلك ، بخلاف الياء فإن زيادتها أولا جائزة .

فإن قيل : فكذلك في الألف أيضا ، وهو قد أطلق القول فيها فكان معترضا .

فالجواب : أن زيادة الألف أولا ممتنع في نفسه فلم يحتج إلى التنبيه عليه بخلاف الواو ، فالسؤال وارد .

والمسألة الرابعة : أن الياء والواو لا بد في دعوى زيادتهما من تحقق أكثر من أصلين كالأمثلة المتقدمة فإن الكلمة على ثلاثة أقسام :

أحدهما : أن يتحقق فيها توفر الأصول دون الياء والواو ، فلا شك في دعوى الزيادة كما قال .

والثاني : / أن يتحقق (عدمُ[5] توفرها دون الياء والواو ، فلا شك أيضا / ١٥٩ /

---

(١) س : كالأصلي .

(٢) المنصف ١/١١٢ ـ ١١٣ .

(٣) الأصل : الفارسي .

(٤) الأصل : الصلة .

(٥) سقط من س .

في الأصالة ، فمثال هذا في الياء قولهم : سيال [١] وبَيَان ، ويَسَار ، وما أشبه ذلك من بُيُوض[٢] وبُيُوت ، ونحوه ، لا بد من أصالة الياء في هذه الأشياء لتحقق زيادة الألف والواو في هذا . ومثاله في الواو قولهم : وَاعِدٌ ، ووازِنٌ ، وَواعَدَ ، وَوازَنَ ، فالألف مقطوعٌ بزيادتها ، فالواو لا بُدَّ من القطع بأصالتها . وكذلك اسْتَوْصَلَ ، واسْتَوْعَدَ واسْتَوْقَدَ ومن ذلك كثير .

والثالث : أنْ يحتمل الأمران ، فلا يُقْطَع بالزيادة حتى يقطع بأصالة ما هو أكثر من حرفين ، ومثال ذلك في الياء قولهم : مَرْيَمُ ، ومَدْيَنٌ ، فالياء ههنا تتنازعها الأصالة والزيادة ، فالذي يدل فيها (على) [٣] الأصالة تقدّم الميم ، وكونُها في موضع زيادتها ؛ إذ الميم كالهمزة كما سيأتي ، إن شاء الله . وأيضا إذا ادُّعي زيادتها كانت الميم أصلية ، فيكون وزن الكلمة فَعْيَل ، وذلك غير موجود إلا ضَهْيَد[٤] ، وقد زعم السيرافي أنه موضوع . والذي يدلّ فيها على الزيادة أنها لو كانت أصلية لكانت الميم زائدة ، لكنها ليست كذلك ؛ إذ لو كانت زائدة لوجب اعتلالُ الياء بالقلب ألفا كمنالٍ ومقام ، لكنها صحت ، فدل[٥] أن مريم نظير طِرْيَم[٦] وعِثْيَر ، والياء فيه[٧] للإلحاق بجعفر ، وأيضا فإن له نظيرا في الكلام وهو ضَهْيَد[٤] فإن نفاه السيرافيّ فقد أثبته غيره ، فله

---

(١) السيال : شجر سَبْطُ الأغصانِ عليه شوك أبيض .

(٢) البُيُوض : جمع بَيْضٍ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : ضمير . وضَهْيَد : موضع ، وانظر الخصائص ٣ / ٢١٦ ، والممتع ٨٤ .

(٥) الأصل : يدل .

(٦) الطِّرْيَم : السحاب الكثيف .

(٧) أى : في مريم .

نظير . ومثال ذلك في الواو قولهم : غوغاءٌ ، وضوضاءٌ ، هذه الواو تحتمل أن تكون أصلية ، وتحتمل أن تكون زائدةً ، فالذي يدلُّ على الأصالة(١) أنا إذا ادَّعينا زيادتها فيكونُ وزنها : فَوْعَالاً(٢) وهو قليل كتَوْرَاب مع الخروج عن باب القَمْقام والصلّصال اذا ادَّعينا أصالة الواو ، على أن تكون مضاعفة ، وأيضا تكون الكلمة من باب دَدَن ، وهو نادر . والذي يدل على زيادتها أنها لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة إما فَعْلاء ، وإما فَعْلال ، فأما فَعْلاء فلا يجوز لأن الهمزة كانت تكون للإلحاق ، وليس له ما يلحق به ، لأن المضاعف لا يُلْحَقُ به ، لاعتزامهم كون هذه البنية مختصة بالمضاعف ، وفعلال - غيرمضاعف ـ لا يوجد منه إلا الخَزْعَال والقَسْطَال(٣) ، وكلاهما فيه مقال ، وأما فَعْلال فلا ينبغي أن يُحْمَل عليه لأنهم قالوا : غوغاءُ وضوضاءُ فمنعوا الصرف ، ولا يمكن أن تكون الهمزةُ إلا للتأنيث ، فهو إذاً إذا لم يصرف ثلاثيٌ والأصل اتِّحاد المواد ما أمكن، كما ثبت في الأصول ، فالأصل أن يُدَّعى أنهما على سواء ، وأن الهمزة ليست بأصلية بل زائدة كما كانت زائدة في نظيره . فإذا ثبت هذا التعارض في أمثال هذه المسائل بقيت الواو والياء فيها على احتمال الأصالة والزيادة ، فلا يصح الحكم عليها بالزيادة البتة مالم تتحقق أصالة ما سواهما . وقد تقدم هذاالمعنى في الألف ولا فرق بينها وبين الواو والياء في هذا . ولا يقال : إنّ ما أوردته من المسائل ليس من باب المحتمل ، لأن سيبويه(٤) وغيره

---

(١) الأصل : الإمالة .

(٢) في النسخ : فوعال .

(٣) ناقة بها خَزْعال : أى ظَلَعٌ . والقَسْطَالُ : الغبار الساطع .

(٤) الكتاب ٣/٤٢١ ، ٤/٣١٣ ، ٣٩٤ .

قد حكموا عليها ، (وردوها إلى أن الياء والواو / فيها أصول ، وأجابوا عن / ١٦٠ /
احتمال غيرها)(١) بما هو منصوصٌ في دواوين العربية المبسوطة ، وبنى على ذلك المختصرون قبولا لما أصّلوه ، وتعويلاً على ما ارتكبوه من ذلك ، فما كان عندهم مُخَلَّصا إلى إحدى الجهتين على غير احتمال لا ينبغي أن يورد مورد الاحتمال ، بل هذه المسائل (من قبيل)(٢) ما دل الدليل فيه على أن الأصول لم تتوفر تحقيقا ، وإذا ذاك نقول : قد حكم مفهومُ كلام الناظم هنا على أصالة الياء والواو ، فمن أين تورد مورد الاحتمال لأنّا نقول : إنما النظر في هذه المسائل)(١) من جهة أنفسها لا من (جهة)(٢) ترجيح مرجح وارتضاء مُرْتضٍ ، والذي لها من النظر من جهة أنفسها وما يتعلق بها من أدلة الأصالة والزيادة ، أنّ لها أدلة دلّت على أصالتهما ، وأدلّة دلّت على زيادتهما ، وإذا قام الدليل من الجهتين وكانا معًا ظنّيين ـ كما في مسألتنا ـ فلا شك أن التعارض حاصل ، فيبقى الترجيح بين الأدلّة ، فربما ذهب ذاهبٌ إلى ترجيح إحدى الجهتين لقوة الدليل عنده ، أو لغير ذلك من أوجه الترجيح كما ذهب الناس في مَرْيَمَ ومَدْيَن إلى أصالة الميم(٣) ، وأجابوا عن معارضة التصحيح فيهما بأنه قد يأتي في الأعلام (٤) كثيراً كغيره من مخالفة الأصول ، من تصحيح ما يُعَلُّ ، وإعلال ما يُصَحَّح ، وفكّ المدغم ، وغير ذلك (من الشُّذوذات)(٥) فدعوى التصحيح في أمثال هذا ليس بمستنكر ، بخلاف دعوى زيادة الياء فإنه مخالفٌ

---

(١) سقط من س .

(٢) سقط من ك .

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٣ / ١٠٥ .

(٤) الأصل ، ت : الإعلال .

(٥) سقط من س .

للقاعدة في[1] زيادة الميم أولا ، وما استدل به من وجود فَعْيَلٍ بضَهْيَدٍ[2] فغايته أنه محتمل ، إذ الناس فيه على فرقتين ، منهم من يثبته من كلام العرب ، ومنهم من يدّعى فيه الوضع ، ولا دلالة في محتمل ، وهذا الترجيح الذي رجَّحَ الناسُ به في هذه المسألة وسواها لا يرفع أصل الاحتمال لقيام التعارض بعدُ ، وبقاءِ المسألة في معرض الاجتهاد ؛ ألا ترى أنه يجوز لمجتهد آخر أن يخالف الأول لترجيح [3] ظهر له في دليل الجهة الأخرى ، أو ضعف في دليل هذه الجهة لايوازي ضعف دليل الأخرى ، أو غيره من الأمور التي يُرَجَّح بها ، وقد وقع الخلاف في مسائل من هذا القبيل ، وأصل الخلاف الترجيح لأحد الدليلين على الآخر ، ولولا الخروج عن المقصود لأوردت في [4] هذا الموضع مسائل من هذا القبيل توضح لك ماذكرته، وسيأتي منها أشياء في موضعها، إن شاء الله .

فأما إذا كانت إحدى الجهتين عارية عن الدليل والأخرى ذات دليل صحيح ، أو كان دليلُها مقطوعًا به ، أو في حكم المقطوع به ، والأخرى ذات دليل لا معتبر به لضعفه ، فههُنا لا يقول أحدٌ بأن المسألة في حيز الاحتمال كما تقدم في مسألة سَيَالٍ وبَيَانٍ ، وَاعَدَ وَآزَنَ ، وما أشبه ذلك ، فإنه لا يشك أحدٌ في أصالة الواو والياء هناك ، وإن لم يقم عليه دليلا فضلا عن أن يستدل بالاشتقاق، وهذا واضح ، وبالله التوفيق .

---

(١) الأصل : فهي .

(٢) الأصل ، س : بضمير .

(٣) الأصل : الترجيح .

(٤) الأصل : من .

والمسألة الخامسة أنه أطلق القول في الواو والياء إطلاقا ولم يَخُصَّ للزيادة[1] منها / ياء من ياء ولا واوا من واو ، فدل على أنهما يزادان في جميع / ١٦١ / أقسامهما إذا بُنِيَت الكلمة عليهما . فأما الياءُ فعلى خمسة أقسام :

أحدها : أن تُزاد للدلالة على معنى كياء التأنيث في تفعلين ، على القول بأنها حرف[2] وكياء التصغير ، وياء الجمع السالم نحو : الزيدين والضاربين .

والثاني : أن تزاد للإلحاق نحو : بَيْطَرٍ ، وجَيْئَلٍ ، وصَيْرَفٍ ، وجِذْيَمٍ . فهذا من إلحاق الثلاثي بالرباعي . ومثال إلحاق الرباعي بالخماسي قولهم : عَيْطَمُوس، وعَيْضَمُوز ، وخَيْسَفُوج[3] فهذا ملحق بعَضْرَفُوط . وفي الفعل بَيْطَرَ ، وبَيْقَرَ ، فهو ملحق بدَحْرَجَ وكذلك : طَشْيأَ ورَهْيأَ (٤) .

والثالث : أن يأتي لتكثير الكلمة نحو : عريقصان وعبيثران ؛ إذ ليس في الكلام نحو : فَعَلُّلان ، ونحو : فُرْنَيْق[5] ؛ إذ ليس في الكلام مثل جُرْدَحْل (٦) ، وكذلك ما أشبهه .

والرابع : أن تكون للمد نحو : قنديل ، ومنديل ، وسرير ، وبعير . ومنه في الندبة : واغلامكيه ووامن ضَرَبْتِيه . وما أشبه ذلك .

---

(١) الأصل : الزيادة .

(٢) هذا قول الأخفش والمازني ، انظر المغني ٣٧٣ .

(٣) العيطموس من النساء : التامة الخَلْق وكذلك من الإبل . والعيضموز : العجوز الكبيرة . والخيسفوج : حب القطن .

(٤) تقدم من قريب شرح هذين الفعلين ، انظر ص ٣٧٩ .

(٥) الفُرْنَيق : طائر طويل القوائم . وقد مثَّل به سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٩٣ ، والنون عنده أصلية ، وقد اعترض عليه الفارسي انظر اللسان : غرنق .

(٦) يريد بهذا الضبط ، أي بضم الجيم ، والوارد بكسرها ، وهو من الإبل الضخم ، يقال : ناقة جِرْدَحل : ضخمة غليظة .

والخامس ، أن تلحق عوضا من محذوف زائد أو أصلي في التصغير أو التكسير ، نحو : سفاريج وسُفَيريج ، ومُغْتَلم ومُغَيْليم ، ومُحْمَرّ ومُحَيْمِير . وكذلك : مغاليم ، ومحامير لو[1] كسر للجمع ، وفي خَفَيْدَد وعَفَنْجَج [2] خفاديدُ وعفاجيج . وكذلك في نحو : جَحَاجحة [3] وجحاجيح وما أشبه ذلك .

وأما الواو فزيادتها تنقسم هذه الأقسام إلا الخامس :

فزيادتها لمعنى كواو الجمع المذكر نحو : ضاربون ، وزيدُون ، وعَمْرُون ونحو ذلك .

وزيادتها للإلحاق نحو : جدول ، وجوهر ،وحوقل ، وسردل .

وزيادتها للتكثير نحو : عَبَوْثَرَان وقَمَحْدُوة[4] . إذ ليس في الأبنية فَعَلَّلان ، ولا فَعَلَّلَة فَتَلْحَق هذان بهما وكذلك ما أشبههما .

وزيادتها للمد نحو : بُهْلُول ، وقَبُول ، وكَلُّوب ، وقَرَبُوس ، وزَرَجُون[5] ومَنْجَنُون ونحو ذلك .

هذه جملة ما أحال عليه في هذين الحرفين ، ولما كانت الألفُ لا تكونُ أصلاً بنفسها في متصرفات الكلم لم يحتج إلى زيادة على ماذكر فيها بخلاف هذين الحرفين فإنهما يكونان أصلين وزائدين ، ولهما في الكلمة الرباعية حكم لا يكون لهما مع غيرها ، فأخذ يستثنى ذلك فقال :

وَالْيا كذا ، والواو إنْ لم يقعا كما هُما في يؤيُؤ ووَعْوعَا

---

(١) الأصل : أو كُسِّرا .

(٢) الخفيدد : السريع . والعَفَنْجَجُ : الضخم اللهازم والوجَنَات والألواح ، وهو مع ذلك عظيم الجثة ضعيف العقل .

(٣) الجَحْجَاح : السيد الكريم ، وجمعه جَحَاجِحُ ، وجَحَاجِحَةُ ، وجحاجيحُ .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٢٩١ ـ ٢٩٣ .

(٥) البُهلول : العزيز الجامع لكل خير . والكَلُّوب : حديدة معطفة كالخطاف . والقربوس : حنو السرج . والزَّرجون : الماء الصافي يستنقع في الجبل .

يعني أنّ الحكم المتقدّم في الواو والياء إنما هُو إذا لم يقعا مضاعفين في بنات الأربعة ، فإنهما إذا وقعا كذلك لا يكونان زائدين أصلا ، وإن توفرت الأصول ، بخلاف الثلاثي فإن الحكم فيه كذلك ، وكذلك الرباعي إذا لم يكن مضاعفا ، فالثلاثي نحو بَيْطَرَ ، وبَيْقَرَ ، عِثْيَر ، وطِرْيَم وحَوْقَلَ ، وسَرْوَل ، وجدول ونحو ذلك . والرباعي غير المضاعف نحو : غُرْنَيق وعَرَيْقُصان (والخماسي نحو : قُذَعْمِيل)[1] وعَلْطَميس ، ودَرْدَبِيس ، وعَضْرَفُوط ، وقَرْطَبُوس[2] وأما الرباعي المضاعف فلا تُزاد فيه واوٌ ولا ياءٌ وإنما تكون أبدا أصلا ، أو مثَّل ذلك بمثال من الاسم ومثال من الفعل دلالة على أن ذلك يكون في الجنسين لا يختص بواحد منهما ، فالذي للاسم يُؤْيُؤٌ / ـ وهو طائر من / ١٦٢ / الجوارح يشبه البَاشَق ـ وجمعه يآيىء ، وقد جاء فيه : اليآئى مقلوبا ، قال الشاعر ، أنشده الجوهري [3] :

حَفِظَ المُهَيْمِنِ يُؤْيؤَى ورَعَاهُ ما في اليآئِي يُؤْيؤٌ شَرْوَاهُ

والذي للفعل: وَعْوَعَ ، وهو من قولهم : وَعْوع الذئب وَعْوَعَةً ، أي : صوَّت ، والوعوعة صوتُه . وأيضا فإنه أتى بالمثالين الياء والواو . فحصل من المجموع أن الواو والياء تكونان في الاسم بالتضعيف ، وتكونان في الفعل كذلك ، فمن مُثُل الاسم في الياء : يُؤْيُؤٌ ، واليَهْيَهَةُ [4] ، ومن الأعلام

---

(١) سقط من س .

(٢) شيخ قُذَعْميل : كبير ، والعَلْطميسُ : الناقة الضخمة ذات أقطار وسنام . والدردبيس : خرزة سوداء كأن سوادها لون الكبد، إذا رفعتها استشفقتها رأيتها تشف مثل العنبة الحمراء تتحبب بها المرأة إلى زوجها. والدردبيس أيضا : الشيخ الكبير الهم ، والعجوز أيضا يقال لها : دردبيس . والعضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة .

والقرطبوس : الداهية ، وبكسر القاف : الناقة العظيمة الشديدة .

(٣) الصحاح ، مادة يأيأ ، والبيت على هذه الرواية من بحر الكامل . على أن لأبي نواس في ديوانه ٦٨٩ أبياتا من بحر الرجز ، وفيها يروى البيت :

بيؤيؤ يعجب من رآه ما في اليآئي يؤيؤ شَرْواه

وشروى الشيء : مثله .

وقد عقب ابن بري على نسبة هذا البيت لأبي نواس بقوله : « ويمكن أن يكون هذا البيت لبعض العرب فادعاه أبونواس » انظر اللسان ، مادة : يأيأ .

(٤) يَهْيَهَ بالإبل يَهْيَهةً ويِهْيَاهًا : دعاها وقال لها : ياهِ ياهِ .

يَلْيَلُ (١) وهو نادر مع تقدّم الياء وأما مع تأخرها فنحو : الحَيْحَاء ، والعَيْعَاء ، والحِيَحاء ، والعِيْعَاء والهِيْهَاء(٢) ، وهو قليل أيضا . وفي الواو قولهم : الوَطْوَاط ، والوَسْوَاسُ ، والوَعْوَاعُ ، والوَقْوَاق ، والوَكْوَاك والوَصْوَصَة(٣) ، والوَسْوَسَة . وهو كثير . ومع تأخرها : ضوضاءٌ ، وغوغاءٌ ، والزَّوْزَاة ، والقَوْقَاة والضوضاة(٤) . وما أشبه ذلك . ومن مثل الفعل في الياء : يَهْيَهْت بالأبل ، إذا قلت لها : ياهِ ياهِ (٥) . وهو نادر مع تقدم الياء ومع تأخرها ، نحو : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت ، وزعم الأخفش أنه لم يأت من هذا النحو إلا هذه الأفعال الثلاثة ، وفي الواو قولهم: ضَوْضَيْتُ ، وقَوْقَيْتُ ، وزَوْزَيْتُ ، ووَسْوَسْتُ ، ووَعْوَعَ ، وَوَلْوَلَ ، ووَحْوَحَ ، ونحو ذلك .

وقد ذكروا في علة الحكم بأصالة الواو والياء في مثل هذا وجهين :

أحدهما : أن التضعيف في بنات الأربعة في الحرفين كالتضعيف في بنات الثلاثة في أحدهما ؛ لأن الحرفين المتباينين ـ وهما الياء والهمزة ـ في يؤيؤ مثلا إذا ضوعف أحدهما صار مع الآخر بمنزلة ردٍّ وشدٍّ ، فصار المجموع مع المجموع بهذه المثابة ، فكما لا يقال في ردٍّ وشدٍّ : إن أحد المضاعفين فيه زائد ، فكذلك هذا الرباعي لا يقال فيه إلاّ بأصالة الجميع ؛ إِذْ لا فَرْقَ بينهما ، فإذا الياءان في يؤيؤ أصلان ، وكذلك (الواو)(٦) في وَعْوَعَ . ويجري الحكم في

---

(١) يَلْيَلُ : اسمُ جبل معروف بالبادية . ويليل أيضا : وادي ينبع ، يُصُبّ في غيقة ، مذكور في غزوة بدر .

(٢) تقدم شرح ذلك انظر .

(٣) وَعْوَعَ الكلب وَعْوَعَةً وَوَعْوَاعًا : عَوَى وصوّت . والوَقْوَاقُ والوكواك : الجبان ، وَوَصْوَصَتِ الجارية : إذا لم يُرَ من قناعها إلا عيناها .

(٤) زوزى الرجلُ يزوزى زَوْزَاةً ، وهو : أن ينصب ظهره ويسرع ويقارب الخطو . والقوقاة : صوت الدجاجة والضوضاة والضوضاء : أصوات الناس وجلبتهم .

(٥) يقال : ياهِ ياهِ ، بالكسر ، ومع التنوين : ياهٍ ياهٍ .

(٦) سقط من س .

الباب كله على هذا السبيل ، وإلى هذا النحو أشار سيبويه في التعليل ، إذْ قال لما تكلَّم على ضَوْضَيْتُ وصِيْصَيَة[1] ونحوهما : « فإذا ضُوعِفَ الحرفان في الأربعة فهو كالحرفين في الثلاثة » [2] .

فإن قلت : إنَّ هذاالكلام إنما هو في زيادة التضعيف ، ومسألتنا خارجة عنه ، لأن دعوى الزيادة هنا عنداَدّعاها إنما هي من « سألتمونيها » ، وبينهما فرق [3] كبير في الأحكام ، فكيف يستدل بعدم زيادة التضعيف على عدم زيادة سألتمونيها ؟ هذا مُشْكِلٌ .

فالجواب : أنّ الحكم هنا في نوعي الزيادة مُتَّفق ، لأن من شرط دعوى الزيادة توفر أقل الأصول ، وهذا لا يختص بزيادة « سألتمونيها » دون زيادة التضعيف ، ولا بالعكس ، بل الحكم فيهما واحدٌ لتعلقه بأمرواحد ، وإذا كان كذلك صح أن يستدل بهذه القاعدة الكلية على أمر كلي يدخل تحته هذا الجزئيّ الذي في أيدينا لأنه[4] إذاكانت دعوى (زيادة)[5] أحد المضاعفين لا يمكن هنا فكذلك زيادة ماكان من « سألتمونيها » ، وعلى هذا الترتيب يلزم ألا يزاد أحد المضاعفين / أيضا بالتضعيف ؛ إذْ يؤيؤ ووَعْوَعَ المضاعفان فيهما من حروف/ ١٦٣ / « سألتمونيها » ، وهذا بالقصد الثاني ، وإلا فقد تكلَّم الناظمُ على مَنْعِ زيادةِ أَحَدِ المضاعفين في مثل هذا .

---

(١) ما عدا س : وصيصيت .
(٢) الكتاب ٤ / ٣١٤ .
(٣) س : بون .
(٤) الأصل : لأنها .
(٥) سقط من س .

والوجه الثاني أنّ هنا ما كان نحو يَهْيَةَ ووَحْوَحَ ، وهذا إما أن يكون وزنهما وَفْعَلاً[1] ويَفْعَل ، والأوّلُ معدومٌ في الأبنية ، والثاني قليلٌ لا يُحْمَلُ مثل هذا عليه ، وأيضا تكون الكلمةُ من باب سلَسٍ ، وهو قليلٌ أو يكون وزنهما فَعْوَلاً[2] وفَعْيلاً ، وكلاهما يلزم منه كونُ الكلمة من باب بَبَرٍ ودَدَنٍ[3] ، وهو نادرٌ ، فلم يبق إلا أن يكون فَعْلَلاً[4] فتكون جميع الحروف أصولا، وهوالمطلوب .

وما كان نحو : ضَوْضيتُ وحاحيتُ إمّا أن يكون وزنهما فعليتُ كسلقيت ، وهذا يلزم منه كونُ الكلمة من باب سلس ، وهو قليل . وهذا كثير ، أعنى (في)[5] الأسماء والأفعال على الجملة ، ولا يحمل الكثير على (الباب)[6] القليل إلا بدليل . وأيضا قد قالوا في بعض ذلك : ضَوْضَاءٌ وغَوْغَاءٌ ، بمنزلة زَلْزَالٍ وقلقالٍ ، فينبغي حملُ باقي الباب عليه ، لأنّ فيه حمل المتماثلات على باب واحد، وأيضا فيه الدخولُ في أوسع البابين . أو يكون وزنهما فوعلت كحوقلتُ ، وهذا أبعد في الجواز ؛ إذْ يلزم جعل الفاء والعين من باب واحدٍ كدَدَنٍ وبَبَرٍ ، وهو نادرٌ ، وإذا امتنع باب سَلَسٍ أن يحمل هذا عليه فباب دَدَنٍ أولى بالامتناع[7] .

---

(٥) سقط من س .

(١) في النسخ : وَفْعَل . وليس ممنوعا من الصرف ،انظر :

(٢) فيما عدا س : فوعل : وفي س : فعول أو فعيل .

(٣) كذا في النسخ ، وباب بَبَرٍ ودَدَنٍ يعني أن الفاء والعين من جنس ، وإذا كانت وَحْوَحَ فعولاً تكون فاؤه واواً ، وعينُه حاءً ، وإذا كانت يهيه فعيلاً تكون فاؤهَ الياء وعينه الهاء . ويبدو أن الشاطبي قد التبس عليه الأمر ، فإن هذا الاحتمال ـ أعني باب دَدَنٍ وبَبَرٍ ـ إنما يكون إذا لم تتصدر الواو والياء ، نحو : ضوضيتُ . انظر المنصف ١ / ١٧١ .

(٤) في النسخ : فعلل .

(٥) عن س .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) انظر المنصف ١٦٩/١ ـ ١٧١ .

وفي قوله : « واليا كذا والواوُ » إلى آخره ، إخبارٌ بأنّ الياء والواو لا تكونان أصلاً في الأربعة كما تقدَّم ، وهذا صحيح ، لكنه قد يأتي أصلاً فيها قليلاً وإن لم يكن الاسم مضاعفاً ، وذلك قولهم : ورَنْتَل[1] [2]فالنونُ زائدةٌ ، لوجود شرط الزيادة ، وهو وقوعُها ساكنةً مفكوكة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها ، والواو أصلية ، لأنها لو كانت زائدة لكانت زيادتها أوَّل الكلمة ، وذلك غير موجود ، فلا يصح دعوى زيادتها أوَّل الكلمة .

فإن قيل: وكذلك (أيضا)[3] لا تكون أصلا في بنات الأربعة بغير تضعيف، فقد تعارض فيها أصلان ، فلم حكمت بأصالة الواو دون زيادتها ؟

فالجواب : أن جعلها أصلاً أقوى ، لأنا (قد)[3] رأيناها أصلا في بنات الأربعة على الجملة ، وذلك مع التضعيف ، فنحن نجعلها أيضا كذلك مع فقد التضعيف للضرورة ، وهذا أسرع من أن نزيدها أولا [4] ، ولم نَرَهُمْ زادوها أولا بوجه من الوجوه ، وقد جعلوها أصلاً في الأربعة في بعض المواضع ، وهو التضعيف ، فجعلُها أصلاً أولى ، فتأمّله .

* * *

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلاَثَةً تَأْصِيلُها تَحَقَّقَا

يعني أنَّ الهمزة والميم يُحكَمُ بزيادتهما كما حُكِمَ بزيادة الألف والياء والواو ، لكن (لا)[5] مطلقاً ، بل بثلاثة شروط .

---

(١) الوَرَنْتَلُ : الشر العظيم .

(٢) الأصل : بالنون .

(٣) عن س .

(٤) الأصل : « نزيدها أبدًا » .

(٥) سقط من س .

أحدُها : كونُ الهمزةِ والميمِ سابقين للأحرف الثلاثة .

والثاني : أَنْ يكونَ بعدهما ثلاثةُ أحرفٍ أصولٍ .

والثالث : أَنْ يكونَ أصالتُها محققة لا بالاحتمال .

فالأوَّلُ يدلُّ عليه قولُه : « سَبَقا ثلاثة » والألفُ في « سَبَقا » ضمير التثنية، عائدٌ على الهمزة والميم . والثاني بَيِّنٌ من قوله : « سبقا ثلاثة تأصيلها تحققا » / والثلاثة هي ثلاثة حروف أصول. والثالث مأخوذٌ من قوله: « تأصيلها / ١٦٤ / تحققا » ، أى : لا بُدَّ من كون الأصالة في تلك الحروف الثلاثة قد تحققت وصحت وثبتت . ولا بد من تفصيل أحكام هذه الشروط بالنسبة إلى كل واحد من الحرفين ، نبدأ بما بدأ به فنقول :

أما الهمزة فلا (بُدَّ)[1] فيها من تلك الشروط ، وحينئذٍ يُحكَمُ بزيادتها ، فالشرط الأول سَبْقِيَّتُها ، فإن لم تكن سابقة فلا يحكم لها بزيادة على مفهوم كلامه ، فنحو : بَلأْنٍ ، وبُرَائِلٍ ، والشَّأْسَم ، واطمأنَّ ، وازْبَأَرَّ ، وتكَرْفَأَ[2] ، وما أشبه هذا مما الهمزة فيه غيرُ سابقة لا يُحكَمَ عليها بالزيادة أصلاً إذْ[3] لم تكثر زيادتُها هنالك كثرة توجب القضاء بزيادتها مع الجهل بدليل ذلك فيها أو دليل خلافه ، وذلك أن الهمزة إذا وقعت أولاً قد كثرت زيادتها جدا فيما عُرِفَ اشتقاقه وتصريفه في الأسماء والأفعال ، فأفعل في الأفعال والصفات كثير ،

---

(١) سقط من س .

(٢) البلأنُ : الحمام ، في الحديث : ستفتحون بلاداً فيها بَلأَنَاتٌ ، أى : حمامات . قال ابن الأثير : الأصل : بلالات ، فأبدل اللام نونًا . والبُرَائلُ : الذي ارتفع من ريش الطائر فيستدير في عنقه . والسأسم : شجرةٌ يقال لها الشِّيز .

وازبأرَّ الرجل : اقشعرَّ ، وتكرفأ السحاب وتكرثأ : تراكم .

(٣) الأصل : إذا .

فذكر سيبويه[1] وغيره أن الهمزة متى (ما)[2] وقعت أولا وأمكن جعلها زائدة ، قُضِي بذلك ، حتى يدل دليل على الأصالة كأَفْكَل[3] مثلاً ، يقضى على همزته بالزيادة وإن لم نعرف له اشتقاقا ولا تصريفا يدل على زيادتها ، قال : لأن ماعُرِف اشتقاقه فقضي فيه بزيادة الهمزة لا يحصى كثرة فتحمل همزة أَفْكَلٍ على الأكثر . فإذا لم تكن سابقة فالأكثر أصالتها فيما عرف اشتقاقه أوتصريفه. فليُقْضَ بالحمل على الأكثر فيما لم يعرف له اشتقاق ولا تصريفٌ .

والشرط الثاني : أن يكون بعد الهمزة ثلاثةُ أحرف أصول ، فلا بد منه ، فإنه إن كان بعدها ما هو أكثر من ثلاثة أصول فلا بد من القضاء بأصالة الهمزة ، وذلك كإِصْطَبْلٍ فهو كجِرْدَحْلٍ [4] ـ لأن القاعدة أنَّ بناتِ الأربعة لا يُزاد فيها من أوَّلها إلا في الأفعال والأسماء الجارية عليها نحو : مُدَحْرِج ـ وكإِرْدَخْلٍ ، واصْطَفْلِينَةٍ ، وإِصْفَعِنْدا ، وأُصْطُكْمَةٍ ، وأَطْرَبُون[5] الروم ، وكذلك إِبْرِيْسَمٌ ، إبراهيم وإسماعيلُ همزاتها كلها أصولٌ لو كانت عربيات ، ولذلك [6] ردَّ المبرد على سيبويه في تصغيرهما بإسقاط الهمزة : بُرِيهيم وسُمَيعيل ، وقال القياس : أُبَيْرِيهٌ وأُسَيميعٌ . وما قاله من القياس صحيح ، غير أن قول سيبويه أصح في التصغير ، وقد تقدَّم (بيانٌ)[7] ذلك في بابه .

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٥ ، ٢٧٩ .

(٢) عن س .

(٣) الأفكَلُ : الرِّعدة .

(٤) الأصل : كجردح .

(٥) الإِرْدَخْل : الضخم والإِصْطَفْلِينَة : ، الجَزَرَةُ ، والإِصْفَعَنْدُ من أسماء الخمر . والأصْطُكمة : خُبْزَة الملة . والأَطْرَبُون من الروم : الرئيس منهم ، وقيل : المُقدّم في الحرب .

(٦) الأصل ، ت : وكذلك .

(٧) سقط من س .

والشرط الثالثُ : أن تكون أصالةُ الأحرف الثلاثة محققة ، فلو كانت غير محققة لم يُقْضَ بزيادة الهمزة ، لأنها لو قُضِيَ بزيادتها لأمكن بقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف ، وبيان ذلك أن ثلاثة الأحرفِ التي بعدها إما أن تكون مقطوعا بأصالتها ، وسواء أكان معها زوائد أم لا ، كأحمر ، وأصفرَ ، وأبيضَ ، وأحمدَ ، وإجْفِيلٍ ، وإخْرِيط ، وأتْرجّةٍ ، وأُزْمُولةٍ وإدْرَوْنٍ ، وإصْلِيتٍ ، وإهْجِيرَى ، وإجْريا [1] ، وأكرَمَ ، وأعلم ، وأطاع ، وأسطاع وما أشبه ذلك ، فلا شك في دعوى زيادة الهمزة . وإمّا أن تكون مقطوعا بزيادة بعضها ، كأمانٍ من الأمْن ، وإسَارٍ من الأسْرِ ، وإناءٍ واحدِ الآنية ، فلا إشكال في أصالتها . وذلك مأخوذٌ من مفهوم كلامه ، لأن تأصيل ثلاثة الأحرف هنا ليس بمتحقِّق / ٠ / ١٦٥ / وإما أن تكون محتملة ، لا يُقطع بأصالة جميعها ولا بخلاف ذلك ، فمفهوم كلام الناظم في هذا أيضا (أنه)[2] لا يُحْكَم بزيادة الهمزة ما لم تبيِّن فيها أمر ، فيحكم على الهمزة بمقتضاه ، ولهذا القسم أمثلةٌ منها : أَيْدَعٌ[3] ، يقال : هل هو أَفْعَلٌ كأَفْكلٍ ، فتكون الهمزة زائدة لأصالة الياء ، أوْ فَيْعَل كجيئلَ [4] ، فتكون الهمزة أصلية والياء زائدة كلا[5] الوجهين محتمل ، لأن كل واحد منهما يجذبه إليه بابٌ متسع . وكالأَوْتكى[6] ، ألفه [7] للتأنيث بلا بدٍّ ، فيبقى النظر

---

(١) الإجْفيلُ : الجبان . الإخريط : نبتٌ من أطيب الحمض . والأزْمُولة : المصوِّتُ من الوَعول وغيرها . الإدْرَوْن : المَعْلَف . وسيف إصْلِيتٌ : صَقيلٌ . وإهْجيرى الرجل : دَأْبُه وعادته . والإ جريًا الإجريّاء : الوجه الذي تأخذ فيه وتجرى عليه ، قالوا : الكرم من إجْريّاه ، أى : من طبيعته .

(٢) سقط من س .

(٣) الأيدع : صبغ أحمرُ .

(٤) جَيْأَلُ وجيألَةُ : الضَّبُع ، ممنوع من الصرف للتعريف والتأنيث .

(٥) س : وكلا .

(٦) الأوتكى : التمر السوادى .

(٧) انظر المتع ١٢ .

بين الهمزة المصدرة والواو بعدها ، هل يحكم بزيادة الهمزة فتكون أَفْعَلى من باب الأَجْفَــلى [١] ، وعلى هذا حمله القالي [٢] ، أو يحكم بزيادة الواو فيكون فَوْعَلَى من باب الخَوْزَلى[٣] ، وعلى هذا حمله غيرُه وكذلك أَفْعَى ، هل يكون وزنها أَفْعَل فتكون الهمزة زائدة والألف أصلية ، أو بالعكس فيكون وزنه فضعْلَى[٤] . وكذلك إِبَّانُ يحتمل أن يكون إِفْعال فتكون الهمزة زائدة ، أو فِعَّال فتكون أصلية وإحدى الباءين زائدة . ومن هذا كثيرٌ جدا ، فمثل هذا عند الناظم لا يُحْكَم على الهمزة فيه بزيادة مالم تتحقق بعدها أصول ثلاثة .

فإن قلت : كيف تتحقّق في هذه الأشياء الزيادة من الأصالة ؟

فالجواب : أن تحقُّقها يكن فيما[٥] لم تتعارض فيه الأدلة بالدليل الاشتقاقي أوالتصريفي . وقد تقدم في القسم المتحقق كأمانٍ وإسار وإزارٍ ، وفيما تعارضت فيه الأدلة بالترجيح لأحد الوجهين على الآخر ، وكذلك في جميع ما تقدَّمَ من المحتملات في باب الألف والواو والياء . وهذا بالنسبة إلى المجتهد لا بالنسبة إلى المسألة في نفسها ، فإنها أبدًا مع التعارض محتملةٌ ، وسيأتي ذلك بعدُ ، بحول الله تعالى [٦] .

وأما الميم فكالهمزة في الحكم والشروط :

فأما الشرط الأول وهو السبقية فلازمٌ ، فلو كانت الميم غير سابقة لم يحكم بزيادتها هكذا مطلقا ، على ما أفهم كلامه ، كالبسملة ، والثُّرْمُلَة ،

---

(١) يقال : دعاهم الجفلى والأَجْفَلى ، أي : بجماعتهم .

(٢) انظر المتع ١١٢ .

(٣) الخَوْزَلى : مشية فيها تَبَخْتر .

(٤) انظر شرح الشافية للرضى ٢ / ٣٤١ ـ ٣٤٣ .

(٥) الأصل : مما .

(٦) عن س .

والبَرْهَمة، والحَرْمَل ، والبِرْطَام ، والخِرْمِل ، والشَّمَرْدَل ، والهَمَرْجَل ، والسَّرْمَق ، والحُمِلاَق »[١] ، وما أشبه ذلك ، فالميم في هذه الأشياء أصليةٌ لا زائدة لكونها غير أَوَّل . وإنما كان ذلك لما تقدم في الهمزة ، لأن الميم كثُرت زيادتها أَوَّلا فيما عُرِفَ اشتقاقه كأسماء المصادر والأزمنة والأمكنة ، وأسماء الآلات ، وأسماء المفعولين ، وما أشبه ذلك ، فكذلك يحكم عليها بالزيادة فيما لم يعرف له اشتقاق ولا تصريف ، حملا على الأكثر . وأما إذا كانت غير أَوَّلٍ فتقلُّ زيادتها جدا فيما عُرِفَ له اشتقاق أو تصريف ، فإذًا لا يحكم بزيادتها إلا بِثَبَتٍ إذا لم يدل عليها دليل .

وأما الشرط الثاني ، وهو أن يقع بعد الميم ثلاثة حروف أصول ، فملتزم أيضا ، فإن لم يكن بعدها إلا أكثرُ من ثلاثة فلا بدَّ من الحكم بأصالتها ، نحو : مَرْزَجُوش [٢] ، ومَرْدَقُوش . والعلة في هذا هي العلة في الهمزة من كون الزيادة لا تلحق أول الرباعي إلا في الأفعال والأسماء الجارية عليها ، نحو : يدحرج ومدحرج ، وما أشبه ذلك .

وأما الشرط الثالث / وهو أن تكون تلك الأحرفُ الثلاثة قد تحققت / ١٦٦ / أصالتها وصحت فإنها إن لم تتحقق ، بل تحققت زيادة بعضها فلا بد من الحكم بأصالة الميم للضرورة ، لئلا تبقى الكلمة على حرفين، وذلك نحو: المَنُون ،

---

(١) الثُّرملة : سوءُ الأكل . وألا يبالي الإنسان كيف كان أكله . وبَرْهَم : أدام النظر ، وبرهمة الشجر : بُرعمته وهو مجتمع ورقه وثمره ونَوْرِه . والحَرْمَل : حبٌّ كالسمسم . والبرطام والبراطم : الرجل الضّخم والحرمل : المرأة الرعناء . والشمردل من الإبل وغيرها : القوي السريع الفتيّ الحسن الخلق ، والأنثى بالهاء . والهمرجل : الجواد السريع ، والسرمق : ضرب من النبت ، والحملاق ـ بكسر الحاء وضمها ـ ما غطّت الجفون من بياض المقلة .

(٢) المرزجوش : نبتٌ . والمردقوش : الزعفران .

ومائس ، وما حِلٍ [1] ، ومَشْقَاءَ[2] ، ومُحاقٍ[3] ومَذِيقٍ[4] ، وما أشبه هذا [5] .

وكذلك إن لم تتحقق زيادة ولا أصالة في ثلاثة الأحرف ، فإنه لا يحكم على الميم بزيادة مالم يتبين الأمر فيها ، ولذلك أمثلة ، منها : مَجّن ، يحتمل أن تكون النونان معًا أصلين ، فتكون الميم زائدة ، ووزن الكلمة مِفْعَل ، ويدل على ذلك الاشتقاق من الجُنَّة ، وجَنَّه الشيءُ وأجَنَّهُ ، أي ستره ، لأن المِجَنَّ ساترٌ عن الأذاة[6] في الحرب . وإلى هذا مال الزبيديّ ويحتمل أن تكون إحدى النونين زائدة ، فتُؤَصَّل الميم على هذا ، ويكون وزن الكلمة فعلا[7] كخِدَبٍّ ، ويدل على هذا الاشتقاق من مَجَن ، أي : صَلُبَ . وإلى أصالة الميم ذهب سيبويه [8] .

ومنها : مَأْجَجُ ومَهْدَد[9] ، يحتمل أن يكون أحدُ المضاعفين زائدا ، فتكون الميم أصلية ، ووزن الكلمة فَعْلَلٌ ، وظهر التضعيفُ لأجل الإلحاق بجعفر ، وهذا قول سيبويه [10] . ويحمتل أن يكون المضاعفان معًا أصلين[11] ، فتكون الميم

---

(1) المنون : الموت ، لأنه يَمُنّ كل شيء ، يضعفه وينقصه ويقطعه . وماس يميس ميسا : تبختر واختال . والمَحْل : الشدة ، والجوع الشديد ، ونقيض الخِصْب ، ويقال : أمحل البلد فهو ما حل ، وأمحل الزمان ، وزمان ما حل .

(2) س : ومشقار . يقال : مشق الرجلُ يمشق مشقا فهو مشق : إذا كانت إحدى ركبتيه تصيب الأخرى ، والمرأة مشقاء .

(3) المحاق - بكسر الميم وضمها - : آخر الشهر ، إذا امَّحق الهلال فلم يُرَ .

(4) س : مدنق . والمذيق : اللبن الممزوج بالماء .

(5) س : ذلك .

(6) ما عدا س : الأذاية . والأذى ، والأذاةُ ، والأذيّة : كلّ ما تأذّيت به .

(7) في النسخ : فعلّ .

(8) الكتاب ٤ /٢٧٧ .

(9) مَأْجَج : موضع ، ومهددُ : اسم امرأة .

(10) الكتاب ٤ / ٣٠٩ .

(11) س : أصليّين .

زائـدة ، ويكون وزنُ الكلمة مفـعلاً . ويترجّح هذا بأن زيادة الميم أولاً أولى من زيـادة مـا بعـدهــا من حـرف لين أو تضـعيف ، وظُهورُ التضـعيف من باب مَحْبَبٍ (١) ، أجاز هذا السيرافي (٢) وإن كان قد قوّى قول سيبويه .

هذا تفسيرُ كلامه إلا أن عليه اعتراضًا من خمسة أوجه :

أحدها : أنه ذكر شرط السبقية للهمزة والميم لا مطلقا ، بل بقيد(٣) أن تسبق ثلاثة أصول ، والتقييد بهذا لا يقتضي السبقية بإطلاق ، أعنى أن تكون الميم أو الهمزة سابقةً لجميع الحروف ، وإنما يقتضى سبقيتها للثلاثة (٤) خاصة، فأعطى هذا التقييد أن نحو : شَمَرْدَلٍ وَهَمَرْجلٍ الميم فيه زائدة ، لوجود شرطه من سبقيتها لثلاثة أصول محققة ، وكذلك في الهمزة إنْ وجدت ثانية في اسم خماسي . وهذا غير صحيح ، بل المرادُ عند النحويين أن تكون الميم سابقة لجميع الحروف على الإطلاق بحيث لا يتقدّمهاحرفٌ البتَّةَ ، فكان كلامُه على الظاهر معتَرَضا .

والثاني : أنه يدخل عليه في هذاالعَقْدِ ما كان بعد الهمزة أو الميم فيه أربعة أحرف أصول كإصْطَبْلٍ ، أُصْطُكْمَةٍ ، ومَرْزَجُوشٍ ، لأنه قال : « سَبَقا ثلاثة » . وهذا قد يسبق أربعة ، وكل ما سبق أربعة فقد سبق ثلاثة من باب أولى . فاقتضى هذا الإطلاق زيادة الميم والهمزة في مثل هذه الأشياء . وهو على خلاف ما تقدّم من التفسير ، وعلى خلاف ما قاله النحويُّون .

---

(١) مَحْبَبٌ : اسمٌ عَلَمٌ ، جاء على الأصل لمكان العلمية ، كما جاء مَكْوَزَةُ ومَزْيَدٌ انظر المنصف ١/٢٧٥ ، وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٩٤ ، واللسان : حبب .

(٢) انظر الممتع ٢٥٢ ، ٩٤٦ ، ٧٣٣ .

(٣) س : بشرط .

(٤) لثلاثة .

والثالث : أنَّ قوله : « وهكذا هَمْزٌ وميمٌ سبقا » ، يعني : مثل ما تقدَّم في أنّه زائدٌ بلا بُدٍّ ، إذْ تقدَّم في الألف قولُه :

فألفٌ أكثَرَ من أصلَين ... صاحَبَ ، زائدٌ بِغَير مَيْنِ

فقطع بالزيادة ، ثم عطف على ذلك الياء والواو وأن حكمهما كذلك ، ثم أتى بهذا أيضًا محالاً به على ماتقدَّم ، فاقتضى أن الزيادة في مثل هذا مقطوعٌ / بها . وغيره لا يجعلُ الزِّيادة مقطوعًا بها ، وإنما يجعلها من باب / ١٦٧ / الحمل على الأكثر مع إمكان أن تكون أصلية . وكلامُ سيبويه على هذا يدلُّ لا على القطع بالزيادة ، قال في أبواب ما ينصرف : « واعلم أن هذه الياءَ والألف - يعني في نحو : أَعْصُرَ ويَعْصُرَ - لا تقع واحدة منهما في أول اسم على أربعة أحرف إلا وهما زائدتان ؛ ألا ترى أنه ليس من اسمٍ مثل أَفْكلٍ يُصْرَف وإن لم يكن له فعل يتصرف » ، قال : « ومما يدلك على أنها زائدة كثرة دخولها في بنات الثلاثة » . فهذا استدلالٌ منه بما عُرِف أنه أَفعل بالاشتقاق أو بِمَنْعِ الصرف ، على ما لم يُعْرَفْ . ثم قال : « فهذه الياءُ والألف تكثر زيادتُهما في بنات الثلاثة ، فهما زائدتان حتى يجيء أمرٌ بَيِّن نحو : أَوْلَقٍ[1] [فإنَّ أَوْلَقاً][2] إنما الزيادة فيه الواو ، ويدلُّك على ذلك قولهم : قد أُلِقَ الرجل فهو مألوق ، قال: « ولو لم يتبين أمر أَوْلَقٍ لكان عندنا أَفْعَل ، لأن أَفْعَلَ من هذا الضَّرْبِ أكثر من فَوْعَلٍ »[3] . فتأمَّلْ قوله : « فهما زائدتان حتى يجيء أمر بَيِّن » ، وقوله : « ولو لم يتبيّن » .. إلى آخره ، فإنه في غاية الظهور في الحمل على الأكثر لا على

(١) الأولق : الجنون .

(٢) عن الكتاب .

(٣) الكتاب ٣ / ١٩٤ - ١٩٥ .

القطع ، بل على الإسناد إلى أوسع البابين ، وإن كان الاحتمال باقيا ، كما يُرَجَّح أحد المحتملين بوجه من وجوه الترجيح . قال ابن الضائع بعدما قرّر شيئا من هذا المعنى : « ومما يدلّ على أنّ هذه الهمزة كذا أنَّ الميم مثلها في الزيادة أولاً من غير فرقٍ ، وقد قضى سيبويه بأصالة الميم في المرجل والمراجل ، بقولهم: مُمَرْجل ، فقضى بأصالتها وبعدها ثلاثة أحرف أصول . واعترض على ابن عصفور في جعله هذا النحو مما يُقْطَع فيه بزيادة الهمزة لأنه قال في الممتع : « وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها قطع بأنها زائدة ، (قال)[1] : لأن كل ما عُرِفَ اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدةٌ . وما اعترض به ظاهر ؛ إذ القطعُ في أمثال هذه الأشياء متعذر لاحتمال أن تكون الهمزة أصلا بدليل من اشتقاق أو تصريف لم نطلع عليه ، فكيف يُدَّعى القطع هنا[2] ؟! هذا خطأ ممن ادَّعاه ، والناظم ممن يدَّعي ذلك ، فهو مُخْطِئٌ .

والرابع : أن قوله : « تَأْصيلُها تحقّقا » يقتضي أن الحكم بالزيادة لا يكون إلا فيما تحقق فيه أصالة الحروف ، وأما ما لم تتحقق فيه فلا يحكم بزيادة الهمزة ولا الميم ، وهو ما يعطيه المفهوم . وهذا المعنى غيرصحيح أيضا ، لأنهم (قد)[3] قالوا : إن الهمزة والميم إذا كان بعدها ثلاثةٌ أحرف وبعضها محتملٌ للزيادة فهما محكوم عليهما بالزيادة وعلى ماعداهما بالأصالة ، كأفعىً وإِشْفىً [4] ، وموسى ، وغيرها [5] . قال ابن الضائع[6] : لأنهم استقرءوا ما

(١) ليست في س .
(٢) س : ههنا .
(٣) ليست في س .
(٤) الإِشْفَى : المِثْقَبُ .
(٥) س : ونحوها .
(٦) س : ابن عصفور .

كان من هذا النوع فوجدوا الهمزة مماعُرِفَ اشتقاقهُ زائدةً إلا في ألفاظ شذَّت، وكذلك في الميم ، فلذلك قيل بزيادتهما ، قال سيبويه في أفعى وموسى : « الألفُ فيهما بمنزلة مرمى » [1] ، قال : « فإذا لم يكن ثَبَت فهي زائدة وإن لم تشتّق من الحرفِ شيئًا تذهبُ فيه[2] الزيادة »[3] وكذلك قال في التسهيل : «وتترجَّح زيادة ما صُدِّر من ياءٍ أوهمزة أو ميم على زيادة ما بعده من حرفِ لينٍ أوتضعيف»[4]، وكلامه هنا / يُفهِم خلاف هذا المنطوق ، فكان غير صحيح ٠/ ١٦٨ /

والخامس : أن الحكم إن كان يَطَّرِد له في الأسماء فلا يطرد له في الأفعال ، فإن الأفعال لا تُزاد في أولها الميم قياسا ، ولم يكثر في الكلام كثرة توجب القولَ بالقياسُ ، بل لم يحكه الناس إلا نادرًا ، قال ابن جني : « واعلم أن الميم من خواصّ زيادة الأسماء ولا تُزَاد في الأفعال إلا شاذًا ، نحو : تَمَسْكَن الرجل ، وتَمدرع ــ من المِدْرَعة ، وتَمَنْدَل ــ من المِنْديل ، وتمنطق ــ من المِنْطَقَةِ ، وتمسلم الرجلُ : إذا كان يُدْعَى زيداً أو غيره ثم صار يُدعَى مُسْلمًا ، وحكى ابن الأعرابي عن أبي زياد : فلانٌ يَتَمَوْلى علينا . فهذا كلُّه تَمَفْعل » [5] وهذا يُعَدُّ من زيادة الميم حشوا لا أولا ، ومن ذلك عَدَّه بعضُهم ، وهو صحيح ؛ إذ لم يسمع فيه مفعل مجرّداً من التاء . قال ابن جني : « وقالوا : مَرْحَبك الله ومَسْهلك، وقالوا مَخْرَقَ الرجلُ وضعَّفها ابن كيسان . وهذا كله مفعل »[5] قال : « ولا يُقاس على هذا إلا أن يشذَّ الحرفُ فتضمه إليه »[5] هذا ماحكى، قالوا

---

(١) كذا في النسخ ، ونص الكتاب : « بمنزلتها في مرمى » .

(٢) كذا ، ونصّ ا لكتاب : « تذهب فيه الألف » .

(٣) الكتاب ٤ / ٣١٠ .

(٤) التسهيل ٢٩٧ ــ ٢٩٨ .

(٥) سر صناعة الإعراب ٤٣٢ ــ ٤٣٣ ، وانظر الممتع ٢٤١ ــ ٢٤٢ .

« وكلام العرب : تسكن ، وتدرّع، وتندّل كذلك وتنطّق ، لم يحك الجوهري غيره ، وذكر أن المَخْرَقَة مولّدة ، وهي التي قيل منها : مَخْرَق ، ولذلك ضعّفها ابن كيسان ، وإذا صحّت لم يُبْن عليها لشذوذها ، فكيف يُطْلِق القول في زيادة هذه الميم أوّلاً مع أنها لا تزاد في الأفعال إلا ببيان ؟ أما الهمزة فإطلاقه فيها صحيح[1] لكثرة أفعل في الكلام ، فقد ظهر أن كلامه في هذه المسألة على غير تحصيل .

والجوابُ عن ذلك أن يُقال :

أما الأوّلُ فإنَّ قُوَّة كلامه تُعطى السبقيَّة على جميع أصول الكلمة لا على ثلاثة منها فقط ، وإذا كان ذلك مفهومًا من كلامه وجب الحملُ عليه ، ولم يصحَّ (حملُه)[2]على غيره .

وأما الثاني فإنما أراد نفس الثلاثة التي تخالفُ الأربعة ، ولم يُرد أن يقول : ثلاثة أكثر ، وإنما قَصَد تعيينَ الثلاثة بخصوصها حتى كأنَّه قال : سَبَقَ ثلاثة لا أقلَّ ولا أكثر ، فيخرُجُ عن هذا ما سبق أربعة فأكثر ، وهذا مفهومُ اللفظ من حيث هو .

وأما الثالثُ فالقطعُ المذكورُ (هنا)[3] إذا سُلِّم إنما هو القطع بالحكم لا القطع بالزيادة ، فبهما فرقٌ ، وبيانه : أنَّ القطع بالزيادة كما إذا قال في أَفْكَلٍ مثلاً : إنه أَفْعَلٌ ، على القطع مشكل ، لإمكان أن يكون له دليلٌ على الأصالة، وأن وزنه فَعْلَل ، لكنَّا لم نطلّع [4] عليه فلا يتأتَّى ههنا القطعُ كما تقدم في

---

(١) س : غير صحيح .

(٢) سقط من س.

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : نقطع .

السـؤال . وأمَّـا القطعُ بالحكم بالزّيادة فـلا إشكالَ فـيـه ، لأنا إذا قلنا : همـزةُ أفْكَلٍ يمكن أن تكون في نفس االأمــر زائدة (أو)[1] أصليـة ، لكنّ الأكـثـر في مثلها الزيادةُ ، فنحكم نحن عليها بالأكثر ، ونقطع بهذا الحكم على غير تردُّدٍ حتى يتبيَّن خلافهُ . و،لا شك أن الأمر عند النحويين كذلك ، إذ لم يحكموا في مثل هذا بالتردُّدِ ، وإنما حكموا بالزيـادة ، ولا يلزم من القطعِ بالحكمِ بالزيادة ، القطعُ بالزيادة ونظيـرُ هذا قـولُهم في الفـقـه حين حَـدُّوه : هوالعلمُ بالأحكام الشـرعية إلى آخره ، مع أنَّ الفـقـه من باب المظنون لا من باب المعلومِ علـى ما قالُوه ، ولكن أجابُوا بهذا النحو ، وهو أنَّ العِلْمَ راجعٌ إلى نفس الحكم / والظنٌّ / ١٦٩ / راجعٌ إلى نفس الاستنباط . فكونُ هذه الصورة مثلا مساوية لأخْرى منصوصٍ عليها مظنونٌ بلا شَكّ ، وكونُك حكمتَ على هذه بحكم هذه مقطوعٌ به، لأنّه حكم الله ـ تعالى ـ في حقّ المكلَّفِ على الجملة . وهكذا مسألتنا لَمَّا غَلَبَ على الظَّنِّ أن همـزة أَفْكَلٍ زائدةٌ قطعنا[2] بالحكم بزيادتهـا ، فـا لحكمُ هـو المقطوعُ به ، ومناط الحكم مظنونٌ ، فلا تَدافُعَ ولا إشكالَ على قول الناظم بخلاف كلام ابن عصفور إن لم يُتأَوَّل على أنه أاد القطع بالحكم ، وهو الظاهرُ من قصده والله أعلم .

و(أما)[3] الرابع فقد يلتزمه الناظم ويقول بموجِبِه ، وذلك أنَّ ما كان نحو أَفْعَى ومُوْسَى ونحوهما يتجاذبه أصلان ، وهما دعوى زيادة الهمزة ، ودعوى زيادة الألف ، لأنَّ[4] كلَّ واحد منهما تكثرُ زيادتُه في موضعه ، فلما اجتمعا مع

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) س : فقطعنا .

(٣) سقط من س .

(٤) ما عدا س : « لكن كلّ .. » .

حرفين طلب كلٌّ واحد منهما الآخر بالأصالة لتثبت زيادته في نفسه ، فقد تعارض الأمران فيهما[1] ، وإذا كان كذلك صارت المسألةُ كما لو تعارض فيها دليلان . وقد تَقَدَّم أنه من قسم المحتمِل بلا شك ، فهذا القسم أيضا من أقسام المحتمل ، ويدلّ على ذلك من كلامهِ في التسهيل قولُه : « وتترجَّح »[2]، لأنَّ الترجيح لا يكون إلاّ عند التعارض .

فإن قلت : فإذا كان كذلك فالناظم مطالبٌ بتخليص المسألة الى طرف ، وذلك بترجيح أحد المحتمِلين على الآخر ، وإلاَّ كان مُهْمَل الحكم .

فالجواب : أنه قد التزم تخليصه في آخر هذا النمط بإشارة تعطى المقصود من ذلك ، وسيأتي إن شاء الله تعالى .

فإن قلت : إنَّ قسم المُحْتمِلِ إذا خرج عن الحكم بالزيادة ، فإلى أيٍّ حكم يَنْتَسِب ؟ وما المفهومُ منم كلامه فيه ؟

فالجواب : أنَّ المفهوم فيه عدمُ الحكم بالزيادة ، لأنَّه نقيضُ الحكم بها .

فإن قلت : هل عدمُ الحكم بالزيادة حكمٌ بعدمها - أعنى بعدم الزيادة - وأن الحرف ليس بزائد أوْ [3] لا ؟

فالجواب : أنه ليس بحكمٍ بالزيادة ، وإلاّ كان قد حكم بالزيادة على المحتمل للأصالة[4] ، فكما لا يُحكم بالأصالة عليه كذلك لا يجوزُ الحكمُ بالزيادة، لأن الحكم بأحدهما لا يكون إلا بعد تَعَيُّن إحدى الجهتين ورفع الاحتمال ، أعنى

---

(١) س : فيها .

(٢) التسهيل ٢٩٧ .

(٣) ما عدا س : أولى .

(٤) الأصل : بالأصالة .

الاحتمال المساوى ، وإنما هو عدمُ حكم ، وعدمُ الحكم ليس بحكمٍ ، بل هو سكوتٌ عنه ، فلا يُفهم من كلامه إلا أنَّ المحتمِل لا يقضى عليه بزيادة ، وهكذا في جميع ما تقدَّم من المحتَمِلات .

وأما الخامس فظاهرٌ ورودُه عليه ، وأنه يلزَمه أن يَدَّعى في نحو : مَرْطَلَه بالطِّين ، أى : لَطخَه - زيادةُ الميم ، وكذلك في مَرْجَلَ الذي يجرى عليه المُمَرْجَلُ في قول العجَّاجِ ، أنشده سيبويه (١) :

بِشَيَةٍ كَشيَةِ المُمَرْجَلِ

وسيبويه وغيره قد جعلوا الميم أصليَّةً ، وكذلك في المَرَاجِلِ الذي اشتق منه(٢) المُمَرْجَل ، وهو ثيابُ الوَشْيِ . وأن يقول : إن ميم امْذَقَرَّ (٣) زائدة ، وكذلك ما أشبه هذا .

والهمز أراد به الهمزة ، وكلاهما مستعملٌ على معنىً واحدٍ في العُرفْ(٤) / ، وإن كان الأصلُ أن يُقَال : إن الهَمْزَ جِنْسُ الهَمْزَةِ . / ١٧٠ /

والتأصيلُ : مصدرُ أَصَّلْتُه تأصيلاً ، وكان الأولى أن يقول : تأصُّلُها ، إذ هُو بمعنى الأصالة ، أى : تحققت أصالتها ، وليس المعنى على أنَّ تأصيل الغير لها تحقُّق ، بل المعنى تحققت هي في نفسها فقط .

---

(١) الكتاب ٣١١/٤ ، والبيت في ديوان العجاج ١٤٥ ، وشرح شواهد الشافية ٢٨٥ ، وكلام الأعلم المطبوع على كتاب سيبويه (بولاق) ٣٤٥/٢ ، والشِّيه : الوشي . والممرجل : ثوب من الثياب التي يقال لها المراجل ، تكون باليمن .

(٢) ما عدا س : منها . وعاد اسم الإشارة والضمير على المراجل مذكرين ، لأن المراد به هذا اللفظ .

(٣) الأصل : امذقد . س : ادمقر . وامْذَقَرَّ اللبنُ واذْمَقَرَّ : تقطعَ وتفلَّق .

(٤) الأصل : العرب .

فإن قُلت : لعلّه يُرِيد معنى ظاهرِ اللفظ ، ويكون التأصيلُ عبارةً عن إقامة الدليل على أصالتها .

فالجواب : أن الناظم لا يريد هذا المعنى ههنا ، لأنَّ التأصيل إنما يكون بالدليل ، وذلك إنما يكون في قسم المحتمل للأصالة والزيادة ، وما احتمل ذلك لم يتكلم فيه هنا ، والكلامُ فيه يأتي ، وإنما تكلم (هنا)[١] على الحروف الغنيّة عن إقامة الدليل على الأصالة ، فالظاهر أن التَّأْصِيل هنا استعمله بمعنى التأصُّلِ مجازً ا.

فإن قلت : لا مَنْجى لك مما فَرَرْتَ منه ، لأنَّ التأصُّلَ مطاوع التأصِيلِ ، فهو ملازم له ، تقول : كَلّفته فتكلّفَ ، وعلّمته فتعلّم ، وحمّلته الأمر فتحمّله ، فكذلك يكون التأصُّلُ مطاوعًا[٢] ، لقولك : أَصَّلْتُه فَتَأَصَّلَ .

فالجواب : أن تَفَعَّلَ كما يكون لمطاوعةِ فَعَّل ، كذلك يكون لغير ذلك ، فقد يوافق المجرَّد ، كأَصُلَ وتأصَّلَ ، وعَجِبَ وتعجَّب ، ولبث وتلبَّث ، ونحوها وأيضًا فَعَّل بعينه قد يكون بمعنى تَفَعَّل ، كولّى وتولّى ، وبينَّ الشيءُ وتبيَّن ، وفكَّر في الأمر وتفكَّر فيه ، ويَمَّمْتُ[٣] الموضع وتَيَمَّمْتُه [٣] وإذا ثبت هذان الاستعمالان أمكن (جعلُ)[٤] التأصيل عليهما ، أما الأول فيكون التأصيل بمعنى التأصُّل الموافق لأصُلَ ، وهو موجودٌ في الكلام . وأما الثاني فيكونان معًا بمعنى واحدٍ

---

(١) عن س .

(٢) في النسخ : مطاوع . ونص الأصل ، ت : « مطاوع فهو كقولك » .

(٣) ما عدا س : يَمَّنْتُ وتيَمّنت ويمّمته وتيمّمته : قصدته وتوخيته ، وأصل ا لياء الهمزة ، يقال : أمّه وأمّمه وتأمّمه ويمّه ويَمّمَه وتيّممه ، بمعنى .

(٤) سقط من الأصل .

كأنه قاس على ما جاء منه إن لم يكن سُمِع أصًل وتأصّل بمعنى واحدٍ ، والأمرُ في إطلاق هذا اللفظ قريبٌ .

* * *

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ ... أَكْثَرَ من حَرْفَيْنِ لَفْظُها رَدِفْ

وجدتُ في نسختي ـ وهي فيما أظنُّ من أصحِّ ما يُوجَدُ من هذا النظم ـ: « كذاك هَمْزُ آخرٍ » بإضافة الهَمْز إلى آخِرٍ ، ولو قال : كذاك هَمْزٌ آخرٌ فحمل الآخر صفةً عليه لصحَّ المعنى أيضا ، وكذا[1] وجدته في بعض النسخ ، فَإنْ كان على إجرائه صِفَةً فلا إشكال ، وإن كان على الإضافة فَهمْزُ الآخرِ الذي ذُكر يحتمل (وجهين)[2] :

أحدهما : أن يريد المصدر نفسه كأنه أطلق على الهمزة ، على معنى مفعول ، كما يُطْلَق الخَلْقُ ويُرادُ به المَخْلُوق ، نحو قول الله تعالى : (هذا خَلْقُ الله)[3] ، أى : مخلوقه ، فكذلك يكون التقدير هنا : كذاك مَهْمُوز آخِرٍ ، ويريد الحرف المهموزَ .

والثاني ـ وهو الأظهر ـ أن يُريد نَفْسَ الهمزة ، كأنه قال : كذاك همزة الاخر ، أى : الهمزة المنسوبة إلى الآخر .

إلا أن الوجهين معًا فيهما نظر ، لأنَّ الآخر هو الهمزة بعينها على مقصده ، فيكون التقدير : كذاك حرف الآخر ، أو همزة الآخر ، وهو لا يصح ، لأن المعنى كذاك آخر الآخر ، أو هَمْزةُ[4] الهمزة .

---

(١) س : وكذلك .

(٢) سقط من الأصل ، وفي هامش ت مكانها : أمرين .

(٣) الآية ١١ من سورة لقمان .

(٤) ما عدا س : همز .

ويُجَابُ عنه بأنَّ الآخر أعَمُّ من الهمزة ، فآخر الكلمة من حيث معقوليته يصح أن تقع فيه[1] الهمزةُ وغيرُها ، إذْ لم يُرِدْ كلمةً مخصوصةً ، وإنَّما أراد[2] الكلمة الكلية الواقعة على كثيرين ، فالآخر أيضًا كُلِّي كذلك ، وإذا ثبت هذا صح أن تُضاف الهمزةُ إليه فيقال : همزة الآخر ، ويكون على هذا من إضافة الموصوف إلى الصفة نحو قوله تعالى : (وَلَدارُ الآخرة) [3].

وقوله : « بَعْدَ أَلِفْ » في موضع / الصفةِ لِهَمْز ، أى : هَمْزٌ كائنٌ بَعْدَ أَلِف . / ١٧١

وقوله : « أكْثَرَ » مفعول بِرَدِفُ ، وهو بمعنى تَبِع ، و« لفظُها » مبتدأٌ خبرُه رَدِف ، ومعمول الخبر هنا متقدم على المبتدأ ، وهي مسألة مختلفُ في جوازها [4] ، وقد تقدم التنبيهُ على ما جاء في هذا النظم من هذا النوع كقوله :

بالجرِّ والتنوين والنِّدا وألْ ومُسْنَدٍ ، للاسم ميزُه حصل[5] .

وغير هذا من المواضع . والجملةُ من المبتدأ والخبر في موضع الصفة لألفْ، والتقدير : بعد ألف رادفٍ لفظُها أكثر من حرفين . (معنى الكلام أن الهمزة الواقعة آخر الكلمة بعد ألف ، وقبل تلك الألف أكثر من حرفين)[6] ـ يعني ثلاثة أحرُف فأكثر ـ محكومٌ عليها بالزيادة مطلقا .

---

(١) الأصل : فيها .

(٢) ما عدا س : أريد .

(٣) الآية ١٠٩ من سورة يوسف ، و ٣٠ من سورة النحل .

(٤) انظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري ٥٤ ، ٦٧ .

(٥) انظر ١ /

(٦) سقط من الأصل .

وقد ذكر للهمزة[1] المحكوم عليها بهذا الحكم أوصافا لابد من وجودها ، وحينئذ يُعْمَل القياس ، وهي ثلاثة :

أحدها: أنْ تقع آخر الكلمة بحيثُ لا يكون بعدها حرفٌ آخرُ ، وذلك قوله : « كذاك هَمْزٌ آخِرٌ » ومثالُه قولك : حمراءُ ، وصفراءُ ، وصحراءُ ، وبروكاءُ ، وسيَرَاءُ ، وقاصعاءُ ، وعِلْباءٌ ، وحِرْباءٌ ، وقُوْباءٌ ، وقصباءَةٌ ، وَطرْفَاءَة[2] ، وما أشبه ذلك . فلو لم تكنِ في آخر الكلمة لم يُقْضَ عليها بالزيادة على مفهوم كلامه، وإنما أصلُ الدعوى فيها الأصالةُ ، كاطْمَأَنّ ، وازبأرَّ[3]، وما أشبه ذلك .

والوصف الثاني : أن تكون الهمزةُ بعد ألف كما تقدَّم من الأمثلة ، فلو لم يكن قبلها ألف فمفهومُ الكلام الحكمُ بالأصالة ، ومثالُه قولُهم : اطْلَنْفَأَ [4] ، واليرنَّأُ [5] ، وما أشبه ذلك . ومن هنا يُحْكَم على همزة غِرْقىءٍ ، وكِرْفِئَةٍ ، وطِهْلِئَةٍ[6] ، بالأصالة . وقد ادّعى بعضهم فيها الزيادة ، حكاه الجوهري [7] عن الفراء . وقال ابن جني : وذهب أبو إسحاق إلى أن غِرْقىءَ (البيضة)[8]

---

(١) الأصل : الهمزة .

(٢) البَرُوكاء ، والبُرَاكاء : أن يجثو القوم على الرُّكَب ويقتتلوا .. والسِّيَرَاء : الذهب ، وبُرْد فيه خطوطٌ صفر القاصِعَاء ، والقصعة والقُصَعاء : جُحرٌ يحفره اليربوع ، فإذا فرغ ودخل فيه سَدَّ فمه لئلا يدخل عليه حية أودابة . وعلباء : اسم رجل . والحرباء : مسمار الدِّرع ، ودويبه . والقوباء : الذي يظهر في الجلد ويخرج عليه وهو داء معروف . والقصب : كل نبات ذي أنابيب ، والقصباء : جماعة القصب ، واحدتها قصبة وقصباء ة . والطَّرَفضة ـ بالتحريك ـ شجرة ، والطرفاء : اسم للجمع ، وأحدثها طرفاءَةٌ .

(٣) الأصل ، ت ، س : ازبأن . وازْبأرّ : اقشعرٌ .

(٤) اطلنْفأ : لزق بالأرض .

(٥) الأصل : الزنا ، ت : الرنأ . اليرنّاء : مثل الحنّاء .

(٦) الغرقىء : قِشرُ البيض الذي تحت القشرة العليا اليابسة . والكرفئة : قشر البيضة العليا اليابسة ، والسحاب . والطهلئة : الماء الرنق الكدر في الحوض .

(٧) الصحاح ، مادة : غرقأ .

(٨) سقط من س .

همزتُه زائدةٌ ولم أرَه عَلَّل ذلك باشتقاقٍ ولا غيره » قا : « ولست أرى للقضاء بزيادة هذه الهمزة وجهًا من طريق القياس ، وذلك أنها ليست بأول فيقضى بزيادتها ، ولا تجد فيها معنى غَرِق ، اللهم إلا (أن تقول : إن)[1] الغِرْقىءَ يشتمل على جميع ما تحته من البيضة ويغترقه . وهذا فيه (عندي)[2] بُعْدٌ ، ولو جاز اعتقاد مثله على ضَعْفٍ[3] لجاز لك أن تعتقد في همزة كِرْفئَةٍ أنها زائدةٌ ، وتذهب لى أنها في معنى كَرَفَ الحمارُ ، إذا رفع رأسه لشم البول ، لأنّ السحاب أبدًا كما تراه مرتفعٌ . وهذا مذهب ضعيفٌ . على أن أبا زيد قد حكى: غَرْقَأَتِ البيضةُ ، قال : وهذا قاطعٌ » [4] . يعني أنَّ غَرْقَأَ فَعْلَلَ بلا بُدٍّ ، إذ ليس في الكلام فَعْلأَ . فأنت تراه قطع بأصالة الهمزة ، وضعَّف مذهب من ذهب إلي الزيادة ، ولا مِرْيَةَ في أن ذلك الاشتقاق في غاية من الضعف ، وهو جديرٌ بعدم القبول . وقد حكى الجوهري عن الفراء في اشتقاق الغِرْقىء من غَرِق غير ما قرره ابن جني[5] . والصحيحُ ما ذهب اليه من الأصالة .

والوصفُ الثالث : أن تكون الألفُ رَدِفَت أكثر من حرفين ، ويريد : أكثر من أصلين ، لا بُدَّ من ذلك ، لأن الكلمة تبقى إِذْ ذاك على حرفين أو حرفٍ واحدٍ ، نحو قولك : قَضاءٌ ، وبقاءٌ ، وسِقَاءٌ ، ولقاءٌ وعواءٌ ، وماءٌ ، وشاءٌ ، وباءٌ ، وتاءٌ ، وثاءٌ ، وما أشبه ذلك . وذلك أنَّ الألف لا بُدَّ أن تكونَ زائدة كما سَيُذكر

---

(١) سقط من ك .

(٢) سقط من س .

(٣) في سر الصناعة : ضعفه .

(٤) سر الصناعة ١٠٩ وانظر اللسان ، مادة : غرق .

(٥) لم يزد الجوهري على أن قال :: « قال الفراء : همزته زائدة ، لأنه من الفرق » .

بحول الله ، وقد حكم على الهمزة بالزيادة ، فلو لم يشترط ثلاثة أحرف / فأكثر / ١٧٢ / لكان قد ادّعى في بعض الأسماء البقاء على حرفين فقط ، أو حرفٍ واحدٍ فقط ، وذلك لا يكون .

فإن قلت : لِمَ قال هنا : « أَكْثَرَ مِنْ حَرْفين لفظُها رَدِفْ » ، ولَمْ يَقُلْ : ثلاثة أحرُفٍ لفظُها رَدِف ، كما قال قبل هذا : « ثلاثةٌ تأصيلُها تحقُّقا » ؟

فالجواب : أنه حَدَّ هنا بأكثر[1] من حرفين ليدخل له ما كان قبل الألف فيه ثلاثةُ أحرفٍ أو أربعةٌ ، فالثلاثةُ نحو ما مَثَّل به قبلُ ، والأربعةُ نحو : وبِرَنْسَاء ، وعَقْرباءَ ، وقُرْفُصَاء وهِنْدَبَاءَ ، وطِرْمِساءَ [2] ، وما أشبه ذلك . فلو عَيَّن من الحروف ثلاثة لخرج له هذا ، وأما تعيينهُ الثلاثة في الهمزة والميم ، فلأنه قصد إخراج الأربعة عن حكم الزيادة كما نبّه (عليه)[3] ولذلك لما قصد إدخال ذوات الأربعة والخمسة في فصل الألف أتى بمثل ما أتى به هنا فقال : « فألِفٌ أكثَرَ من أصلين » ، ولم يقل : ثلاثة أصول . وهذا ظاهر ويدخُل له هنا ما قبل الألف فيه ثلاثة أُصول فأكثر كان معها زوائد أَوْلا ، كمَعْيُورَاء ، وقاصعاء وقَرِيثاء[4] ، وبَرُوكاء وبَرَاكاءَ ، وأربُعاءَ ، وفِعْلِياءَ [5] ، وما كان نحو ذلك . إلاّ أنَّ عليه دَرْكا في هذا الفصل من أوجُه :

---

(١) الأصل : أكثر .

(٢) البرْنَساء : الناسُ ، والهنْدَباء : بقلة . والطِرْمِساء : الظلمة .

(٣) سقط من س .

(٤) المعيوراء : اسم لجماعة العير ، وهو الحمار . والقريثاء : ضرب من التمر ، وهو أسود سريع النفض لقشره عن لحائه إذا أرطب .

(٥) كذا في النسخ ، ولعلّه يعني ما كان على هذاالوزن نحو : كِبْرِياء ، وسيمياء ، وجِرْبِياء ، وهو الرجل الضعيف .

أحدها : أنه أطلق القول في الألف ولم يقيدّها بالزيادة ، وكان من حقّه ذلك ، لأن الهمزة لا تُزاد في الآخر قياسًا إلاَّ إذا كانت الألفُ التي قبلها زائدة، فتَرْكُه التقييد بهذا قصور .

والثاني : أنه لم يُقيِّد ما يقعُ قبل الألف من الحروف بالأصالة ، بل قال : « أكْثَر من حرفين [1] لفظها رَدِف » وهكذا وجدت في النسخ ، فهذا الإطلاق كما يشمل الأصول كذلك يشمل الزوائد ، وعلى هذا يقتضي أن الهمزة في نحو: حَذَّاءٍ ، وشَوَّاءٍ [2] ، وقَرَّاءٍ ووُضَّاءٍ ، وأبناءٍ ، وأحياءٍ ، ومِيْنَاءٍ ، ومعطاءٍ ، وما أشبه ذلك ، زائدة ، لأنه قد تقدَّم الألف ثلاثةُ أحرف ، وهو لم يذكر فيها أصالة من زيادة ، فدل على إطلاقه القول في ذلك ، وهو غير مستقيم ، بل لا بُدَّ من كونها أصولا ، وحينئذ يصح قانونُه ، فلو قال : أكثر من أصلين لفظها ردف لم يكن فيه إشكالٌ ، كما قال : « فألفٌ أكثر من أصلين صَاحَبَ (زائدٌ)[3] » إلى آخره، ولم يقل : أكثر من حرفين .

والثالث : أنه يخرُج عنه كلُّ همزة وقعت بعد ألف التكسير وكانت منقلبة عن حرف زائد ، كرسائل في جمع رسالة ، وقبائل في جمع قبيلة ، فمثل هذه الهمزة لايصح أن يقال : إن زيادتها بالسماع، بل ذلك قياسٌ فيها ، كما كان الجمعُ على فعائل قياسا في فِعَالة وفَعِيلَة ونحوهما ، وكلامه يعطي بمفهومه أن مثل هذا موقوف على السماع ، إذ لم يذكره في المقيس ، وإنما قال : إثر هذه المسائل كلها : « وامنع زيادةً بلا قيدٍ ثَبَتْ » فظهر أن هذه الزيادة ممنوعةٌ إلا

---

(١) ما عدا س : أصلين .

(٢) الأصل : وتسواء . س ، ك : وشداء .

(٣) عن س .

بدليل ، وهذا لا يصحّ . ولا يقال : إنه ترك ذكر الهمزة هنا ، لأنه قد ذكر الزيادة[1] في أصلها ، وهو الألف أو الياء أو الواو ؛ إذ هي مبدلةٌ عن حرفٍ زائدٍ ، وقد تقدَّم قانون ذلك في الإفراد ، ولا شكَّ أنَّ الجمع جارٍ [2] على المفرد، فإذا كان ما انقلبت عنه الهمزة في المفردِ زائدًا فمحالٌ [3] أن تكون هي أصلية، فلما كان كذلك استغنى عن ذكر حكمها بذكر حكم أصلها ـ لأنَّا نقول: فكان إذًا يلزمه ألاَّ يذكر هذه المسألة من زيادة الهمزة رأسًا ، إذ معلومٌ أنَّها (غير)[4] زائدة بنفسها ، وإنما هي منقلبة عن غيرها ، وذلك ألفُ التأنيث، أو ألفُ الإلحاق ، أو الف التكثير ، كما تقدم / ذكرُه ، فلم يبق على هذا الذكر زيادتها / ١٧٣ / وجهٌ إذا كان الأمرُ على ما ذكر في الجواب ، ولما كان لم يفعل هذا ولا هذا ، لزِمه أحدُ الأمرين ، إمَّا أن يذكر الموضعين معًا ، وإما أن يتركهما معًا .

والرابع : إذا سلَّمنا أنه أراد بأكثر من حرفين الأصولَ فقط ، فإنه لم يُقَيِّد ما يتقدّم الألف من الحروف الأصول بكونها محققة الأصالة ، وكان من حقه ذلك ، كما فَعَل في سائر ماتقدم ، ليخرج له ما كان أصلاً مع الاحتمال ، إلا أنه لم يقيد ذلك ، فدخل له بمقتضى لفظه ادّعاءُ زيادة الهمزة فيما كان قبل الألف فيه حرفٌ محتملٌ الأصالة والزيادة ، إمّا من « سألتمونيها » وإما

---

(١) الأصل : ذكر الهمزة . وفي ت ، ك : « ولا يقال إنه ترك الهمزة هنا ، لأنه قد ذكر الهمزة هنا ، لأنه قد ذكر الزيادة في أصلها » .

(٢) الأصل : جاز .

(٣) الأصل ، ت ، ك : محال .

(٤) سقط من الأصل .

بالتضعيف ، فأما ما يقبل زيادة التضعيف فنحو : " المُزَّاء(١) ، والدُّبَّاء(٢) ، والكَلاَّء (٣) والسلاءُ (٤)، (والخُشَّاء) (٥) والحَوَّاء (٦) ، (والعَوَّاء)(٧)

---

(١) في الصحاح ، مادة مَزَزَ : « والمزاءُ بالضم : ضرب من الأشربة ، وهو فُعَلاء ـ بفتح العين ـ فأدغم ، لأن فُعْلاء ليس من أبنيتهم . ويقال هو : فُعَّال من المهموز ، وليس بالوجه ، لأن الاشتقاق ليس يدل على الهمز ، كما دل في القُرَّاء والسُّلاَّء ، قال الأخطل يعيب قوما :

بئس الصُّحاة وبئس الشَّرْب شَرْبُهُم ... إذا جرى فيهم المزّاءُ والسَّكَرُ

وهو اسم للخمر ، ولو كان نعتا لها لكان : مَزَّاءَ بالفتح .

وقد تعقب ابن بري الجوهري في قوله : « وهو فُعَلاء فأدغم » فقال : هذا سهو ، لأنه لو كانت الهمزة للتأنيث لامتنع الاسم من الصرف عند الإدغام كما امتنع قبل الإدغام ، وإنما مُزَّاء فُعْلاء من المزّ ، وهو الفضل ، والهمز فيه للإلحاق ، فهو بمنزلة قوباء في كونه على وزن فُعْلاء . قال : ويجوز أن يكون مُزَّاءً فَعَّالاً من المزيّة ، والمعنى فيها واحد ، لأنه يقال : هو أمزى منه وأمزّ منه ، أي : أفضل .

هذا وقد رأيت الجوهري يقول : « ويقال : هو فُعَّال من المهموز » . ولم يذكر في صحاحه مادة مزأ ، ولا صاحب اللسان .

(٢) الدباء : القرع . وفي اللسان ، مادة دبي عن الزمخشري : « ووزن الدُّبَّاء فُعَّال ، ولامه همزة لأنه لم يعرف انقلاب لامه عن واو أو ياء ، وذكر ابن الأثير أن الهروى أخرجه في دبب على أن الهمزة زائدة ، وأخرجه الجوهري في المعتل على أن همزته منقلبة ، قال : وكأنه أشبه .

(٣) الكَلاَّء : مرفأ السفن . وهو عند سيبويه فعَّال مثل جبّار ، لأنه يكلأ السفن من الريح ، وعند أحمد بن يحيى : فَعْلاء ، لأنّ الريح تكلّ فيه فلا ينخرق . وقول سيبويه مرجَّح لأن أبا حاتم ذكر أن الكّلاء مذكر لا يؤنثه أحد من العرب ، ولأن العرب تقول : كلأ القوم سفينتهم تكليئا وتكلئة : أدنوها من السَّطّ وحبسوها . انظر اللسان ، مادة : كلا .

(٤) السُّلاَّء : شوك النخل ، على وزن القرَّاء ، واحدته سُلاَّءة ، وسلأ النخلة والعسيب سَلأً : نزع سلاءهما . وقد ذكرها الجوهري في مادة : سلا ولم يذكرها في سلل ، ولو : سلا ، وذكرها ابن منظور في سلأ ، وفي سلل بعد أن ذكر المِسَلّة وأنها الإبر العظام .

(٥) سقط من س .

والخشاء : العظم الدقيق العاري من الشعر خلف الأذن . والخَشَّاء بالفتح : أرض فيها طين وحصى .

(٦) الحَوَّاء : اسم فرس علقمة بن شهاب . وحواء : زوج آدم عليهما السلام .

(٧) عن س .

والعَوَّاء : منزل من منازل القمر ، يقصر ـ ويكتب بالألف ـ ويمد . وقد ذكر ابن سيده أن الألف في آخره للتأنيث بمنزلة ألف بشرى وحبلى ، وعينها ولامها واوان في اللفظ . ثم نقل عن أبي علي الفارسي أنها فَعْلى من عويت ، وأن الياء قلبت واوا لأن فعلى إذا كانت اسما لا صفة ، وكانت لامها ياء ، قلبت ياؤها واوا ، وذلك نحو التقوى والبقوى .

واذا كان الشاطبي قد ردَّد همزة عَوَّاء بين الأصالة والزيادة ، وقد عرفنا زيادتها اذا كان وزنها فعلاء بأنها همزة تأنيث ، فإنه يمكن أن تكون الهمزة أصلية ، ويكون الوزن فَعَّالاً من عوى يَعْوِى ، وتكون عَوَّاء ممنوعة من الصرف للعلميّة والتأنيث المعنوي .

والقَضَّاء(١) (من الإبل) (٢) : ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، والقُثَّاء (٣) ، والطُّلَّاء (٤) ، والثُّـدَّاء (٥) . ومن هـذا كثير ، وجميعها محتمل أن يكون أحد المضاعفين زائداً فتكون الهمزةُ أصليةـ أو منقلبة عن أصل ، ووزنها على فَعَّال أو فُعَّال ، وأن تكون الهمزةُ زائدة ، والمضاعفان أصلين ، ووزنهما فعلاء ، أو فَعْلاء ، أو فِعْلاء . وأما (ما)(٢) يقبل زيادة « سألتمونيها » فنحو : تَيْماء (٦) ، وهِيْتَاء (٧) ، وطور سِيْنَاءَ(٨)، وطور تِيْنَاءَ(٩) ، وشيصاء(١٠)

---

(١) في اللسان ، مادة قضض : والقضاء من الإبل : ما بين الثلاثين الى الأربعين وينقل عن ابن بري قوله: « والقضاء من الإبل ليس من هذا الباب لأنها من قضى يقضي ، أي : يقضي بها الحقوق » .

(٢) سقط من س .

(٣) القثاء ، بضم الهمزة وكسرها ، مذكور في اللسان ، مادتي : قَثَأ ، وقثا . وعليهما فالهمزة ليست زائدة ، بل هي أصلية أو منقلبة عن أصل .

(٤) الطُّلَّاء : الدم المطلول ، أي : المهدر . ويرى الفارسي أن همزته منقلبة عن ياء ، مبدلة من لام ، كما قالوا : لا أملاه ، أي : لا أمله .

(٥) الثُّدَّاء : نبت مذكور في اللسان ، مادتي : ثدأ ، ثدى .

(٥) التيماء : فلاةٌ واسعة .

(٧) في اللسان ، مادة هوت : « ومضى هيتاءٌ من الليل ، أي : وقت منه ، قال أبو علي ، هو عندي فِعْلاءٌ ملحق بِسرْداح ، وهو مأخوذ من الهوتة ، وهو الوهدة وما انخفض عن صفحة المستوى » . وفيه أيضا مادة هتأ : ومضى من الليل هَتْءٌ و هِتْءٌ، وهيتأ ، وهِيْتَاء وهزيعٌ ، أي : وقت .

(٨) طور سيناء : جبل بالشام ، وفي اللسان عن الزجاج « إن سيناء حجارة ، وهو ـ والله أعلم ـ اسم المكان ، فمن قرأ سَيْناء ـ على وزن صحراء ـ فإنها لا تنصرف ، ومن قرأ سيناء [أي : بالكسر] فهو على وزن عِلْبَاءٍ ، إلا أنه اسم للبقعة فلا ينصرف ، وليس في كلام العرب فعلاء بالكسر ممدود .

(٩) طور تَيْناءَ وتِيْنَاء كسيناء .

(١٠) س : تيطاء .

الشَّيص والشِّيصاء : رديء التمر . وقيل : هو فارسي معرب .

والخوصَاءِ (١) ، والعَـوصـاءِ (٢)، والـزَّوراء (٣)، والرَّوحـاء(٤) ، وقـوباء (٥) ، والشَّيساء (٦) (القيقاء) (٧) والصِّيصاء (٨) ، والزِّيزاء (٩) ، وما أشبه ذلك(١٠) . هذا مما يمكن فيه زيادة الهمزة وأصالتها ، فتختلف أوزانها بحسب ذلك ، وكلّها في مقتضى كلامه زوائد ، وذلك خطأ ، بل الحكم فيها راجعٌ إلى ما اقتضاه الدليل لا لمجرّد قانونه .

والخامس : أنّ كلامه يقتضي زيادة الهمزة في الغَوْغاء والضَّوضاء وبابه على من صَرَفَ وعلى من لم يصرف ، أما على لُغَة من لم يصرف فلا شك في هذا لأن الهمزة للتأنيث ، وأما لغة من صرف فليس الأمر كذلك ، بل قد تقدَّم ما يقتضي أصالة هذه الهمزة ، أعنى كونها منقلبة عن حرفٍ أصليّ ، إذ قال :

واحكم بتأصيلِ حُروفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ ....

وهذا الاعتراضُ مُتوجِّه عليه في زيادة الميم (أولا)(١١) بمَهْمهٍ ومَرْمَرٍ ونحوهما ؛ إذ الحروف التي بعد الميم السابقة مقطوع بأصالتها ، وكذلك لو جاء

---

(١) بئر خوصاء : بعيدة القعر .

(٢) العوصاء والعيصاء ـ على المعاقبة ـ : الشدّة والحاجة

(٣) الزَّوراء : مشْرَبَةَ من فضةٍ ، والقدح . والبئر البعيدة القعر .

(٤) رَوْحَاء : موضع قرب المَدينة .

(٥) قوباء : بثر يظهر في الجلد . وبعده فيما عدا (س) : وبوداء . ولم أجده .

(٦) السيساء من الحمار والبغل : الظهر ، وهو موضع الركوب . وفي الصحاح : « وهو فعلاءٌ ملحق بسرْدَاح » .

(٧) القيقَاة والقيقاءةُ ـ بالقصر والمد ـ : الأرض الغليظة ، والجمع قيقاءٌ وقياق .
هذا ما في اللسان . وفي المنصف ٨٠/٣ : « القيقاء : المكان المرتفع المنقاد المحدودب ، والجمع القياقيِ، خفيف ، وقال التوزي : قياقيٌّ ، بالتشديد ، وقيقٌ أيضا » .

(٨) الصيصُ والصِّيصاء : لغة في الشيص والشيصاء . وقد تقدم .

(٩) الزيزاء : مصدر زَوْزَى الرجل يزوزى زوزاة وزيزاءً ، وهو أن ينصب ظهره ويسرع ويقارب الخطو . وانظر المنصف ١٨٠/٢ ـ ١٨١ ، ٨١/٣ .

(١٠) س ، ك : هذا .

(١١) سقط من س .

في الهمزة مثلُ أجْأجٍ لاعتُرِض به أيضًا للقطع بأصالة ما بعد الهمزة بقوله المذكور ، فظهر التناقض في كلامَيه .

والجوابُ عن الأوَّلِ : أنه لا يُحتاج إلى ذكر الزيادة في الألف هنا ؛ إذ لا فائدة له ، لأن الألف قبل الهمزة إما أن تكون أصلية أو زائدة ، أما الأصلية فلا يشملها [1] قانونه ؛ إذ لا يكون قبلها أكثر من أصلين ، وإنما يكون قبلها حرفٌ واحدٌ نحو : ماءٍ ، وشاءٍ ، وباءٍ ، وتاءٍ ، أو حرفان نحو : قَضاءٍ ، وعطاءٍ وسِقَاءٍ ، ودعاء . وما عدا هذين النوعين فالألف فيه زائدةٌ ، فإذا كان تركُه لشرط الزيادة غير مخلّ ، فذكرُه زيادةٌ عارية عن الفائدة .

والجواب عن الثاني : أنه قد تقدم له اشتراط الأصالة فيما هو أكثر من الحرفين ، فينسحبُ له هذا الحكم على ما لم ينسخه بغيره ، فإذا نَبَّه على تقديم أكثر من حرفين فُهِم له بلا بُدّ أنه يريدُ الأصول التي لا بدَّ من توفرها ، وهي المشترطة في المسائل المتقدّمة .

والجواب عن / الثالث أن يقال : إنما لم يذكُرْ زيادة الهمزة في نحو/ ١٧٤ / رسائل لكونه من الألف في الأصل ، وقد تقدم له ذكر (زيادة)[2] الألف ، وهذه الهمزةُ ليست بالأصلِ إنمّا هي همزة بالإعلال ، فترك التنبيه عليها اتّكالاً على ذكر ما هو أصل لها . وما أُورِد من الإشكال لا يَرِدُ ، لأن همزة رسائل قد ظهر أصلُها في المفْردِ ، والحكم على المفرد حكم على الجمع ، كما يكون الحكمُ على الأصل حكمًا على الفرع ، والجمعُ فرعٌ عن الواحدِ ، بخلافِ همزة حمراءَ فإن أصلها لم يظهر بعدُ إلا في موضع آخر بائنٍ عن هذا ، فلم تكن الهمزةُ في حمراءَ ألفاً في حمرى مثلاً ثم مُدَّتْ في زمان آخر فصارا[3] فرعًا وأصلاً يُحكمُ

---

(١) س : يشمله .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : فصارت .

على أحدهما بالآخر ، كما كان [1] ذلك في رسائل ورسالة ، وإنما حُكم على الهمزة (هنا)[2] بأن أصلها الألفُ بالقياس خاصَّةً ، ويمكن[3] أن يخالف فيه مخالفٌ ، وقد وُجِد ذلك ؛ فإنَّ من النحويين من يقول : إنَّ همزة التأنيث علامةٌ أخرى غيرُ ألف التأنيث ، وقد نُبِّه على ذلك في باب التأنيث ، ولو كانت مستعملة ألفاً ثم انقلبت همزةً لم يُدَّع فيها ذلك كما لم يُدَّع التباين بين همزة رسائل وألف رسالة . وأيضًا فلو لم يذكر زيادتها لم يفهم له من إطلاق الألف أصلا بخلاف همزة رسائل فإنها تفهم زيادتها بزيادة أصلها ، ولهذا لم يذكرها النحويون حين ذكروا مواضع زيادة الهمزة .

والجواب عن الرابع كالجواب عن الثاني ، وهو أنَّ تَقَدُّمَ ذِكْرِ التحقيق في المسائل قبلها يبين قصده لاشتراط ذلك هنا ، فلم يحتج إلى الإعادة .

وعن الخامس : أن كلامه يُخَصّ بكلامه ، فإنما يريد هنا الحكم بالزيادة فيما[4] سوى ما تَقَدّم .

* * *

والنُّونُ في الآخِرِ كالهَمْزِ وَفي ... نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أصالَةً كُفِي

ذكر الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ لزيادة النون قياسًا موضعين ، أحدهما: الزيادة في الآخر ، والآخر : الزيادة في الوسط ، فأما الزيادةُ في الآخر فذلك قوله : « والنون في الآخر كالهمز » يعني أن النون إذا وقعت في آخر الكلمة فإنّ حكمها في الزيادة حكمْالهمزة في الآخر أيضا فحيث يُحْكَم على الهمزة بالزيادة هنالك يُحْكم على النون بها ، وقد تقدم أن الهمزة لا تزاد آخرا قياسا إلا بشروط ثلاثة :

---

(١) الأصل : أن .

(٢) عن س .

(٣) ما عدا س : وممكن .

(٤) الأصل : فيها .

أحدهما : أن تقع آخرا ، وقد عَيَّن ذلك هـهنا

والثاني : أن يقع قبلها أَلِفٌ

والثالث : أن يقع قبل الألف أكثر من حرفين أصلين

فكذلك النون ، لا بُدَّ في زيادتها منها :

فأما الشرط الأول ، وهو وقوعُ النونِ آخرا فصحيح الاشتراط ، ومثاله : نَدْمانُ ، وخُمْصَانٌ (١) وقُرْآنٌ ، ورَحْمانٌ ، وعَدْنانُ ، ونُعمانُ ، وقَيْقَبانٌ (٢) ، وسَيْسَبانٌ (٣) ، وتُرجمانٌ ، وسَلاَمانٌ (٣) وعَرَيْقُصانٌ ، وَزعْفَرانٌ ، وعُقْرُبَانٌ(٤) وما أشبه ذلك . فلو لم تقع آخرا لم يحكم بزيادتها إلا في الموضع الثاني ، فنحو : جَنَعْدَل (٥) ، وكَنَهْوَر ، النون فيه أصلية .

وأما الشرطُ الثاني ـ وهو وقوعُ الألف قبل النون ـ فكما تقدم ، فلو لم تقع بعد ألف فلا يحكم بزيادتها إلا بدليل وإن وقعت آخر الكلمة ، وذلك كالجِعْثِنِ (٦) ، والحِرْنَوْن(٧)، والحَلَزُونِ (٨) ، والخُبَعْثِنِ (٩) ، والعُرْجُونِ ، والعُجاهِنِ (١٠) ، والعشوزن(١١)، والكرزين(١٢) . وكذلك في الفعل نحو :

---

(١) الأصل ، ت : خصمان . والخمصان ـ بفتح الخاء وضمها ـ : الجائع الضامر البطن .

(٢) القيقب والقيقبان : خشب تعمل منه السروج .

(٣) السيسبان ، والسلامان : شجر .

(٤) العُقْرُبان ـ بباء خفيفة ومشددة ـ ذكر العقرب .

(٥) الجنعدل : البعير القوي الضخم . والكنهور من السحاب : المتراكب الثخين .

(٦) الجعثن : أرومة الشجر بما عليها من الأغصان إذا قطعت .

(٧) الحرنون : العظاءة ، وهي دويبة . مثل به سيبويه ، وفسره السيرافي عن ثعلب ، والحرنون أيضا من الإبل : الذي يركب حتى لا تبقى فيه بقية .

(٨) الحلزون : دابة تكون في الرِّمْث . والرمث : مرعى من مراعي الإبل .

(٩) الخبعثن من الرجال : القوى ا لشديد . وتيس خُبَعْثِن : غليظ شديد .

(١٠) العجاهن : صديق الرجل المُعْرس الذي يجري بينه وبين أهله في إعارسه بالرسائل ، فإذا بنى بها فلا عجاهن . له . والعجاهن أيضا : القنفذ .

(١١) العشوزن : الشديد الخَلْقِ .

(١٢) س : الكِرْزِن . والكِرْزِن والكرزين : الفاس .

/ ١٧٥ / ارْجَحَنَّه ، وارْثَعَنَّ (١) / وحلْقنَ(٢) البُسْرُ ، وبرْهَن عليه ، وما أشبهه .

وأمَّا الشرطُ الثالثُ ، وهو وقوع أكثر من أصلين قبل الألف فنحو ما تقدَّم من الأمثلة ، فلو لم يقع قبلها أكثر من أصلين لم يحكم بزيادتها سواءً أكان الحرف الثالث مقطوعا بزيادته ، أم محتملا للأصالة والزيادة ، أم لم يقع قبلها ثالث ، فمثال المقطوع بزيادته : التِّبيانُ ، والأثمانُ ، والأعوانُ ، والاجْتِنَان ، والاختتان وماأشبه ذلك. ومثال مالم يقع قبلها ثالث: بيان، وجَنَانٌ ، وجَبَانٌ ، وحربٌ عَوَانٌ، وجُمَانٌ ، وهوان ، وماأشبهه . وأما ماوقع قبل الهمزة فيه ثالث محتملٌ أن يكون أصلاً أو زائدًا بالتَّضعيف ، أو من « سألتمونيها » فله أمثلة ، أما احتمال زيادة التضعيف فنحو: حَسَّان(٣) ، وغسَّان(٤)، ورُمَّان(٥) وتَبَّان(٦)، ونَيَّان(٧) ،

---

(١) ارْجَحَنَّ الشيءُ : اهتزَّ ، ومال . ارْثَعَنَّ المطر : كثر .

(٢) حَلْقن البُسْرُ : إذا بلغ الإرطاب ثلثيه . وفي اللسان : وقيل : نونه زائدة .

(٣) حسَّان : اسم مشتق ، إما من الحسِّ وهو القتل السريع ، أو من الحِسِّ وهو الشعور، أو من الحُسْن .

(٤) غَسَّان : قبيلة من اليمن ، مشتق من غَسَسْتُه في الماء ، أى غَطَطْتُه وغمسته . ويقال أيضا : غَسَّ فلان خطبة الخطيب أى : عابها . أو من الغُسْنَة وهي الخصلة من الشعر ، ويقال : رجال غساني : جميل جدا ، والغيسان : حِدَّة الشباب .

(٥) الرُّمَّان : لم يدر الخليل ما اشتقاقه ، وقال : « لا أصرفه ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعْرَف » الكتاب ٣/٢١٨ . وفي الصحاح : « وقال الأخفش : نونه أصلية مثل قُرَّاص وحُمَّاض ، وفُعَّال أكثر من فُعْلان » . ويقول ابن بري : « لم يقل أبو الحسن إن فُعَّالا أكثر من فُعْلان ، بل الأمر بخلاف بذلك ، وإنما قال : إن فُعَّالا يكثر في النبات نحو المُرَّان والحُمَّاض والعُلَّام ، فلذلك جعل رُمَّانا فُعَّالا » . وانظر المنصف ١/١٣٤ .

(٦) التَّبَّان : الذي يبيع التبن . في الصحاح ، تبن : «وتبان إن جعلته فَعَّالاً من التِّبن صرفته ، وإن جعلته فَعْلان من التَّبِّ لم تصرفه » وانظر الكتاب ٣ / ٢١٧ .

(٧) نَيَّان : موضع ، مذكور في اللسان مادتي : نين ، نوى . وبعده في س : ونيان . وفي سائر النسخ وزمان . وسيأتي .

ومُرَّان(١) ، وزِمَّان(٢) ، وغَيَّان(٣) . وأما احتمال زيادة « سألتمونيها » فنحو : حَوْرَان (٤) وفَيْنَان(٥) وشيطان (٦) ، ومَيْسَان(٧) وكيسان (٨) (ورُوْمَان)(٩) سَيْفَان(١٠) ، ومَيْدَان . فهذه كلها تحتمل أن تكون النونُ زائدةً لأصالة الثالث فيما قبل الألف ، وتحتمل أن تكون أصلية لزيادته ، فعلى الأول يكون وزنُ المضاعف فَعْلان ، وفُعْلاَن ، وفِعْلان . وعلى الثاني يكون وزنهُ : فَعَّالٌ وفعَّال ، وفِعَّال . وكذلك الآخر يحتمل على الأوَّل أن يكون وزنه : فَعْلان، وفَعَلان ، وفُعْلان

---

(١) المُرَّان : شجر الرِّماح ، جعله الخليل فُعَّالاً من المرانة الكتاب ٢١٨/٣ .
وقال ابن جني في المنصف ١٣٤/١ : « لو جاء شيءٌ نحو رُمَّان ومرَّان ، لم تقض بزيادة نونه إلا بثبت ، لأنه يجوز أن تكون النون أصلا ، وإن قضيت بزيادة نونه بغير ثَبَت فهو وجه » ثم ذكر أن من مذاهب العرب أن المضاعف إذا كان في آخره ألف ونون ، فالنون فيه زائدة .

(٢) زِمَّان : أبو حيّ من بكر ، ومنهم الفندُ الزِّمَّاني ، قال ابن بري : « زِمَّان فِعْلان ، من زَمَمْت ، قال : وحملها على الزيادة أولى ، فينبغي أن تذكر في فصل زمم » ، قال : « ويدلك على زيادة النون امتناع صرفه في قولك : من بني زِمَّان » انظر اللسان : زمن .

(٣) غيَّان : فَعْلان ، من الغيّ وهي الضلال ، وهو في مقابلة رَشْدَان وانظر المنصف ١٣٤/١ .

(٤) حَوْران : موضع بالشام .

(٥) في الصحاح : « ورجل فينانُ الشَّعَر ، أي : حَسَنَ الشعر طويله ، وهو فعلان » . وقد ردّه الرضى في شرحه على الشافية ٣٣٩/٢ ، ومال إلى أنه من الفنن وهوالغصن ، قال : « والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ، لأنَّ الفَنَن الغصن ، والشعر كالغصن » . وعليه فهو فيعال ، ومصروف . وانظر الكتاب ٣ / ٢١٨ .

(٦) الشيطان : فيعال من شطان إذا بَعدُ ، فيمن جعل النون أصلا ، وقولهم : الشياطين ، دليل على ذلك .
وقيل : هو فعلان من شاط يشيط إذا هلك ، مثل هيمان وغيمان . ويرى الأزهري أن الأول أكثر .
وانظر الكتاب ٣ / ٢١٧ ـ ٢١٨ .

(٧) ميسان : اسم كوكب بين ا لمعرَّة والمجرّة . وفي اللسان عن التهذيب أن وزنه فعلان من ماس يميس إذا تبختر .

(٨) في اللسان ، كيس : كيسان اسمٌ للغدر .

(٩) عن س . وروِمان : أبو قبيلة .

(١٠) في اللسان ، سيف : « رجل سيفان : طويل ممشوق كالسيف » .

(وفِعْلان)[١]، ويحتمل على الثاني أن يكون وزنه :" فَوْعال ، وفَيْعال ، وفاعال ، وفُوعال . وأمّا ما كان مضاعفًا نحو : الجنجان[٢] ، وقنْقَانٍ ، وما أشبههما ، فقد خرجت النون هنا عن الزيادة وإن تقدّمها ثلاثة أصول ، لكونها من باب سمسم المحكوم بتأصيل حروفه .

وإنما حُكِم بزيادة النون والهمزة هنا لكثرة زيادتهما في هذا الموضع فيما عُرِف اشتقاقه ، فَحُمل [٣] ما لم يُعرَفْ فيه اشتقاقٌ على الأكثر والباب الواسع وإنما قال : « والنونُ في الآخر » ، ولم يقل : والنون كالهمز ، لأن الهمزة لها موضعان أوَّلُ الكلمة وآخرُها ، فلو لم يقيّد بالآخر لدخل عليه أنها تُزاد أولا وآخرا ، وليس كذلك ، فعيّن موضع التشبيه بالهمزة ، وهو الآخرُ ، وعلى هذا فلا شك أن معنى الكلام : والنون في الاخر كالهمز في الآخر ، لكنه حذف قوله : وفي الآخر ، لدلالة الأول ومعنى الكلام عليه .

وأما زيادةُ النون في الوسط فذلك قوله : « وفي نحو غَضَنْفَرٍ أصالةٌ كُفِي » . ومعنى كُفِي : صُرِف ودُفِع ـ يُقَال : كفاك الله الشيءَ ، بمعنى : صرَفه عنك ـ فمعنى أصَالةٌ كُفِي : أي مُنِع الأصالة وصُرِفَتْ [٤] عنه . وأصالةٌ [٥] : مفعول ثانٍ لكُفِي [٦] . ويعني أن النونَ إذا وقَعَتْ في الكلمة وُقُوعَها في غضنفر

(١) عن س .

(٢) في النسخ : الجنحان . وهذان المثالان « الجنجان ، وقنقان » من الأمثلة المفترضة التي صنعها النحاة لتطبيق الأحكام . انظر الكتاب ٢١٨/٣ ، والمنصف ١٣٣/١ ـ ١٣٤ .

(٣) س : « فحمل على ما لم يعرف له اشتقاق » .

(٤) الأصل : وصرف .

(٥) الأصل : وإمالة .

(٦) الأصل ، ت : بكفى .

ونحوه محكومٌ لها بالزيادة قياسا ، ولا يحكم عليها بالأصالة [١] ، ولا شك أن غضنفرا قد اشتمل على أوصاف معتبرة في الحكم بالزيادة ، لقوله [٢] : في نحو كذا ، فلم يُرِد الكلمة بخصوصها ، فلننظر فيما شتملت عليه من الأوصاف فنجعلها شروطا للحكم بالزيادة ، وذلك / أن غَضَنْفَرًا لحقته نُونٌ ساكنةٌ ، مفكوكةٌ ، مُخْفَاةٌ (لم تضاعَف) [٣] مع عين الكلمة ، في كلمة خماسية ، بين حرفين قبلها وحرفين بعدها ، فهذه ستة أوصافٍ (للنون) [٤] اشتمل عليها مثال الناظم : / ١٧٩ /

أحدها : أن تكون ساكنةً لا متحركةً ، فإنها إن كانت متحركةً لم يُحكِم بزيادتها ، نحو : جَنَعْدَلٍ وغُرْنَيق [٥]، وما أشبههما ، وذلك أن كثرة زيادة النون هي الداعية (للحكم) [٦] بالزيادة ، وهي لم تثبت زيادتها كثيراً إلا ساكنةً ، فلما تحركت خرجت عن باب الكثرة فلم يحكم بزيادتها إلا بدليل .

والثاني : أن تكون مفكوكةً لا مُدْغَمَةً ، فإن كانت مُدْغَمةً كَعَجَنَّسٌ [٧] وجهنَّم ، وزَوَنَّكٍ [٨] غَلَبَ الحكمُ بزيادَةِ [٩] التضعيف على زيادة سألتمونيها » ، لكثرة زيادة التضعيف بالنسبة إلى زيادة « سألتمونيها » فصار عَجَنسٌ وجَهَنَّم

---

(١) الأصل : بالإمالة .
(٢) الأصل : ولقوله .
(٣) سقط من س .
(٤) عن س .
(٥) انظر الكتاب ٤/ ٢٩٣ ، ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .
(٦) سقط من الأصل .
(٧) العجنس : الجمل الضخم الشديد .
(٨) زَاك يزوك زوكًا وزوكانا . تبختر واختال ، وهو الزَوَنَّك . والزَوَنَّك : القصير ، لأنه يزوك في مشيته . وقيل: إنه رباعّي . قال ابن جني : زاك يزوك يدل على أنه فَعَنَّل .
(٩) الأصل ، ت : بزيادتها .

كعَدَبَّس (١) ، وقَلَمَّس (٢) ، والهَمرَّجِه ،(٣) والشَّفلَّح (٤) ونحـو ذلك . والمسـألة مختلفٌ فيها ، فمنهم من زَعَم أن النون هنا من هذا الباب فلم يشترط الفكَّ ، ومنهم ــ وهم الأكثر ــ من ذهب إلى أنها ليست منه ، وإنما هي من زيادة (٥) التضعيف ، وعلى هذا كلام الناظم فيما أشار إليه بالمثال وارتضاه ، لأن باب التضعيف هو الأكثر ، والحملُ على الأكثر متعينٌ .

والثالث : أن تكون مخفاة لا مظهرة ، فإنها ان كانت مظهرةً لم تجز زيادتُها ، كما إذا وقع بعدها ما يلزم ظهورُها معه ، كحروف الحلق ، فلو بنيت من رَفَع مثل جَحَنْفَل لم يجز ، لأنك كنت تقول :" رَفَنْعَعٌ ، فتظهر النونُ ، والنونُ هنا لا تظهر البتة ، وكما لو بنيت من سبح فقلت سَبَنْحَح ، أو سلخ فقلت : سَلَنْخَخ ، فهذا كلّه لا يجوز . ولو جاء في الكلام مثل فَعَنْعَلٍ أو جَلَنْحرٍ ، لم تكن النون في الدعوى إلا (٦) أصلية ، ولهذا منع الخليل : ارفَنْعَ من رفع ، فيماحكى ابن جني عن الخليل بن أسَد(٧) ، قال : قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج (٨) :

يا صاح هل تعرِفُ رَسْمًا مُكْرَسا

(فلما بَلغْتُ)(٩) :

---

(١) جمل عَدَبَّسٌ وعدبس : شديدٌ وثيق الخَلْق عظيم . ورجل عَدَبَّس : طويل .

(٢) القلمّس : البحر والسيد العظيم .

(٣) الهمرجة والهَمَرَّجة : الالتباس والاختلاط .

(٤) في النسخ : الشفلغ ، بالخاء المعجمة . والشفلَّح : الحِرُ الغليظُ الحروفِ المسترخى . والشفلح أيضا : الغليظ الشفة المسترخيها .

(٥) الأصل : « من قلب زيادة » .

(٦) الأصل : الأصلية .

(٧) المراد « الخليل بن أسد النوشجاني ، نسبة إلى نوشجان بلد في فارس ، وليس المراد : الخليل بن أحمد . ينظر الخصائص ١/٣٦٠ـ ٣٦١ .

(٨) ديوانه ١٢٣ ، ١٣٨ . والرجز في الخصائص ١/٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣/٢٩٨ . والمحتسب ٢/١٣٤ . والمكرس : الذي قد تلبَّدَ من آثار الأبدال والأبعاد حتى صارطرائق بعضه على بعض .

(٩) سقط من الأصل .

تَقَاعَسَ العزُّ بنا فاقْعَنْسَسا

قال الأصمعي : قال لي الخليل ـ يعني ابن أحمد ـ : أنشدنا رجل :

تَرَافع العِزُّ بنا فارفَنْعَعا

فقلت : هذا لا يكون! فقال ـ يعني الرجل المنشد ـ : كيفَ جاز للعجاج أن يقول :

تقاعس العزُّ بنا فاقعنسا[1]

إلى هنا انتهت الحكاية ، وشاهدُها نفيُ الخليل ارفَنْعَعَ أن يكون من كلام العرب ، لأن ارفَنْعَعَ رَفَنْعَعٌ شيءٌ واحدٌ ، والعلّةُ واحدة .

وهذا الشرط لا أعلم أحداً اشتراطه قبل ابن جني إلا ما تشعر به هذه الحكاية ،لهذا لما ذكره وبين علة اشتراطه قال : « ولم أر أحدا من أصحابنا ذكر امتناع بناء فعنلى ممالامه حرف حلقي لما يُعْقِبُ ذلك من ظهور النّون ، وزوال شبهها بحروف اللين ، والقياس يوجبه ، فليكن عليه »[2] .

والرابع : أن تكون النون لم تضاعف مع العين ، فإن ضُوعِفت خرجت عن انحتام الحكم بالزيادة الى باب الاحتمال كما إذا جاء مثل : عَزَنْزَن وفدَنْدَن فإنه محتملٌ أن يكون من باب غضنفر على الإلحاق به بزادة النون وتضعيف الزاي (والدال)[3] مثل عَقَنْقَل، ومحتمل أن/ يكون من باب صَمَحْمَحٍ ودمكمك[4] / ١٧٧ /

(١) الخصائص ١ / ٣٦٠ ـ ٣٦١ ، وانظر ٣ / ٩٨ .

(٢) الخصائص ١ / ٣٦٦ .

(٣) سقط من س .

(٤) الصّمحمح من الرجال : الشديد القويّ ، وكذلك الدَّمَكْمَك .

وهذا[1] الشرط لابن جني ، قال في المنصف : « ولو جاء مثل خَزَنْزَن وفَدَنْدَنٍ جاز فيه عندي أمران أحدهما أن تكون نونه الأولى [2] زائدة ، وتجعل الزاءين والدالين عينين مكررين [و][3] تجعله مثل هَجَنْجَل ، وعَقَنْقَل ، وسَجَنْجَل [4] فيكون فَعَنْعَلاً . والآخر : أن يكون الحرفان الرابعُ والخامسُ مكرّرين بمنزلة تكرير صَمَحْمَح ودَمَكْمَك ، فتكون النون أصلا – يعني [5] تضعيف أصل – لأنها بمنزلة حاء صَمَحْمَح ، وكاف دَمَكْمَك الأولَيين ، فتكون بمنزلة [6] فعلعل . » قال : « والأمران فيه عندي معتدلان . » قال : « وإنما اعتدلا بإزاء كثرة باب صمحمح ودمكمك وزيادته على باب عقنقل وعَصَنْصَر [7] أن النون ثالثةٌ ساكنةٌ ، والكلمة على خمسة أحرف ، فقام أحد الشيئين [8] بإزاء الآخر » قال : « وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لتغليب أحدهما على الآخر موجب ، فإن جاء الاشتقاق بشيء عُمِل عليه وترك القياس »[9] . هذا ما قال ، وهو حسن . ونظيره مسألة الاشتغال في العطف على الجملة ذات الوجهين ، نحو : زيدٌ ضربته وعمرو كلمته ، فإن اعتبرت (صدر) [10] الجملة الأولى كان الأولى في

---

(١) س : وهذان الشرطان .

(٢) في المنصف : نونه الثالثة . والمؤدّى واحد .

(٣) عن المنصف .

(٤) الهَجَنْجَلُ : اسم . والعقنقل : ما ارتكم من الرمل وتعقّل بعضه ببعض . والسجنجل : المرآة .

(٥) كذا فسر الشاطبي عبارة ابن جني، والذي يبدو أن النون الأخيرة هي التي توصف بأنها تضعيف الأصل لا الأولى . وانظر ما قيل في صمحمح في شرح الشافية للرضى ١ / ٦٣ ــ ٦٤ .

(٦) كذا في النسخ . وفي المنصف « فيكون فعلعلا » .

(٧) الأصل : وغضنفر . وعَصَنْصَر : موضع .

(٨) في المنصف : السّببين .

(٩) المنصف ١ / ١٣٧ .

(١٠) عن س .

عمرو الرفع ، وإن اعتبرت عَجُزها كان الأولى فيه النصب ، فلما اجتمعا ترافعا في الأولوية فاستوى الأمران . وقد رد ابن عصفور على ابن جني هذاالمذهب ، وزعم أن الذي ينبغي أن يقضي على النون بالزيادة، يعني زيادة « سألتمونيها » قال لأن زيادة النون ثالثة ساكنة لازمةٌ فيما عُرِف له اشتقاق ، فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كونُ[1] باب صَمَحْمَح أوسع من باب عَقَنْقَل ؛ لأن دليل اللزوم أولى من دليل الكثرة [2] . ورده ابن الضائع وقال : بل الأولى عندي القضاء بالتضعيف لأنه الأكثر هنا ، فلا ينبغي أن يجعل الاحتمال فيه بالسواء . فالحاصلُ أنَّ هذا الشرط معتمدٌ عند ابن جني وابن الضائع ، غير مشترط عند ابن عصفور .

والخامس : أن تكون النونُ في كلمة خُماسيَّةٍ ، لا أنْقَصَ ولا أزْيدَ ، فإن كانت في كلمةٍ رباعية أو سداسية لم تُزد قياسًا ، نحو : عَنْبر ، ومَنْدَلٍ [3] ، وعندليب ، وجِحِنْبَار[4] ، وإنما تزاد مع الدليل ، إذ لم تكثر زيادتها إلا كذلك .

والسادس : أن تكون بين حرفين قبلها وحرفين بعدها ، فتتوسط الكلمة حقيقة ، فلو لم تكن كذلك لم يُقْضَ بزيادتها ، كقولك : هِنْدِباء[5] ، وحَنْدَلسٍ[6] وقَنْفَرش[7] ، ومنه أيضا : عندليبٌ ، وجِحِنْبارٌ ، إذ فيه مخالفة الشرطين ، كونها لم تقع في خماسي ، ولا هي متوسطة .

(١) الأصل ، ت : كنون .

(٢) الممتع ٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

(٣) المَنْدَل : العود الرطب . وقال الأزهري : هو عندي رباعيٌ لأن الميم أصلية . قال : لا أدري أعربي هو أو معرَّب. اللسان ندل .

(٤) الجحنبْار : الرجل الضخم .

(٥) الهِنْدباء : بقلة .

(٦) س : خندليس . وناقة حَنْدَلِس : ثقيلة المشى . وخَنْدَلس ـ بالخاء المعجمة ـ : كثيرة اللحم .

(٧) س : قنفريش : والقَنْفَرش : العجوز الكبيرة مثل الجَحْمَرَش .

فإذا اجتمعت هذه الشروط التي أشار اليها في مثاله فالنون زائدة بلا بُدٍّ، نحو: جَحَنْفَل وعَبَنْقس (١) ، وفَلَنْقَس (٢) ، وعَرَنْدَس ، وجَرَنْفَش ، وَعَرنْتُن(٣) ، وقَرَنْفُل ، وقَلَنْسُوة ، وغَضَنْفَر ، وهو مثالُ الناظم ، وهو الأسد . ويقال : رجلٌ غَضَنْفَرٌ إذا كان غليظ الجثة .

فإن قلت : إن هذا المثال يعطي أيضا أوصافا أُخر ، وذلك كونه اسما لا فعلا ، وكونه رباعيَّ الأصول لم يُزَد فيه غير النون ، وكون آخره صحيحا ، وما / (أشبه) (٤) هذا من الأوصاف ، وهي غير معتبرة ، إذ كونه اسما لا فعلا غير معتبر باتفاق ، لأن الشروط المذكورة المعتبرة عندهم موجودة في الفعل ، فنحو: / ١٧٨ / اخرنطم(٥) واحرنجم ، واقْعَنْسَسَ واسْحَنْكَك ، النون فيه زائدة بلا بد ، على ما يتبّين في تعليل ذلك . وكونه رباعي الأصول لا معتبر به أيضا فقد حكموا بذلك على ما كان ثلاثي الأصول نحو : عَقَنْقَل ، وعَفَنْجَج (٦) وعَصَنْصَر وهَجَنْجَل (وسَجَنْنَجل)(٧) وكذلك الفعلُ إذا كان ثلاثيها أيضا نحو : اسْحَنْكَك ، واقْعَنْسَس. وكون آخره صحيحا غيره معدود أيضا، فقد حكموا بالقانون على ماكان نحو : عَلَنْدًى ، وقَرَنْبى ، وحَبَنْطى وسرندى ، وبَلَنْدَى(٨) ، وكذلك الفعل

---

(١) الجَحَنْفَل : الغليظ . والعَبَنْقَس : الذي جدّتاه من قبل أبيه وأمه أعجميتان .

(٢) س : بلنقس : والفلنقس : البخيل اللئيم . وفسر أيضا بما فُسِّر به العبنقس .

(٣) العَرَنْدس : الأسدُ الشديد ، وكذلك الجملُ . والجرنفش : العظيم الجنبين من كل شيء . والعرنتن : شجر يُدْبَغ بعروقه .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في النسخ : اخرنظم ، بالظاء المعجمة . واخرنطم الرجلُ : عوّج خُرطومه وسكت على غضبه . وقيل : رفع أنفه راستكبر .

(٦) العَفَنْجج : الضخم اللهازم والوجنات والألواح .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) العَلَنْدى : الغليظ من كل شيء . والقرنبى : دُوَيبَّة شبه الخنفساء ، طويلة الرجل . والحبنطى : الممتلىء غضباً أو بطنه . والسَّرَنْدي : الشديد . والبلندى العريض .

نحو: احْبَنْطى ، وادْلَنْظَى [١] واسْرَنْدَى ، واحرنبي ، وما أشبه ذلك . وكذلك [٢] مماثلة الحركات والسكون غير معتبرة أيضا ، فكيف يؤخذ له ما تقدم من الشروط بخصوصها دون هذه الأشياء ؟! وإذا كان كذلك فمن حقّ الناظم أن لو عيّن مراده بالإتيان بما يُفهِمُ الشروط وحدها كعادته في الأمثلة ، وقد قال في التسهيل : « وثالثة مفكوكة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها » [٣] وهذا وإن لم يستوف فيه ا لشروط فما اعتُرِض به لا يدخل عليه .

والجوابُ : أن هذه الأوصاف لا اعتراض بها عليه :

أما الأول فإن الأسماء لا مزية لها في هذا المعنى على الأفعال ، بل الأفعال أحق بالزيادة منها ، لأنه لها أصل التصريف ، فإن سلّمنا المزية فلا أقل من الاستواء . وقد وُجِدَت الشروط في الأفعال كما وُجِدَتْ في الأسماء ، فلا مانع من دعوى الزيادة . وأيضا العلة التي لأجلها حكم بالزيادة في الأسماء موجودةٌ في الأفعال أيضا ، كما أذكره إِثْر هذا بحول الله تعالى . فلا أثر في المثال لوصف الاسمية .

وأما الوصف الآخر ، وهو كونه رباعيًا فإن هذا أيضا غير معتبر من حيث إن الجميع ملحق بسفرجل ، أعني الرباعي وغيره ، لكن أحدهما ملحق بالنون فقط وهو الرباعي [٤] والاخر ملحق بالنون وزيادة أخرى إما من زيادة التضعيف وإما من زيادة « سألتمونيها » فالجميع داخلٌ في حكم الخماسي الرباعي الأصول ، وعلى هذا لا يرد وصف صحة[٥] الآخر .

---

(١) ما عدا (س) : ادلنقى . وادْلَنْظَى الرجل : سَمِن وغَلُظ .

(٢) ما عدا (س) : فكذلك .

(٣) التسهيل ٢٩٥ .

(٤) الأصل : الزجاجي .

(٥) س : حجة .

وأما مماثلة الحركات والسّكون فعلة الاشتراط تبيين [(١)] سقوطه، وذلك أن موضع النون إنم أصلهخ للحروف الثلاثة الزوائد ، وهي الألف والواو والياء ، نحو ألف عُذَافِرٍ ، (وجُرَافِسٍ) [(٢)] وقُرَاقِرٍ [(٣)] وسَلالِم و ورَنْوَارِق [(٤)] . واو فَدَوْكَسٍ وسَرَوْمطٍ ، وياء سَمَيْدَعٍ وعَمَيْثَلٍ [(٥)] ، والنون حرفٌ من حروف الزيادة مضارع لحروف اللين لما فيه من الغنة ، وللقرب الذي بينه وبينها مما هو معلوم ، فألحقوا النون في ذلك بالحروف اللينية الزائدة [(٦)] ، وإذا كان كذلك فيجب أن تكون هذه النون إذا وقعت ثالثة في هذه المواضع قوية الشبه بحروف المدِّ ، وإنما يقوَى شبهها إذا كانت ساكنةً / ذات غنة وعلى غيرهما من الأوصاف/ ١٧٩ / المذكورة ، فإذا كانت متحركة زال كونها غنة من الخيشوم ، فزال شبهها باللين وكذلك إذا أُدغِمَت قَوِيَتْ ، وأخرجها الإدغامُ [(٧)] عن أن تكون مخرجة من الأنف[(٨)] لأنها تصير إلى لفظ المتحركة ، وهي من الفم وأيضا لا تشبه اللين إلا إذا بقيت غنتها ، وإنما تبقى غُنَّتها متى كانت من الأنفِ[(٨)] ، وذلك مع الحروف الفمويَّة لا الحلقية ، كما في جحنفل وبابه. فإذا لو وقع بعدها حرفٌ حلقيٌّ لزالت صفتها التي بها أشبهت حروف اللين فحملت عليها في الزيادة ، ولهذا [(٩)] أنكر

---

(١) الأصل ، ت : بين . ك : فيهن .

(٢) سقط من س .

(٣) جَمَلٌ عُذَافِر : صلب عظيم شديد . والجُرافِسُ من الإبل : الغليظ العظيم . وحادٍ قُرَاقِرٍ : جيد الصوت . وقراقرُ أيضا : موضع .

(٤) الأصل : وزوارف . ت ، س : وزرارق .

(٥) الفَدَوكس : الشديد . والسرومط : الجمل الطويل . والسَّمَيْدَع : الكريم السَّيِّد الجميل الجسيم الموطأ الأكناف . العميثل من كل شيء : البطيءُ لعِظمِه أو ترهّله .

(٦) انظر المنصف ١ / ١٣٧ .

(٧) س : عن الإدغام .

(٨) الأصل : الألف .

(٩) الأصل : ولذلك . س : ولهذا ذكر الخليل .

الخليل ارْفَنْعَعَ في الحكاية المتقدمة حيث رأى نونه في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا بغنَّةٍ لا غير فأنكره ، وليس كذلك في جحَنْفَل واقْعَنْسَسَ ونحوهما ، لأنها [1] قبل السين والفاء ، وذلك موضع تكون فيه (غنَّاءَ)[2] مشابهة لحروف اللين .

هذه هي العلة في اشتراط تلك الشروط .

وأمَّا وجهُ الشَّرْط الرابع فقد تقدم ، وما قيل من العلَّة في الأسماءِ جارٍ في الأفعال من حيث كان الموضع (أيضا)[2] فيها لحروف اللين ، نحو : اشْهَابَبْتُ ، وادْهَامَمْتُ ، واغدَوْدَن ، واعشَوْشَب ، واقْطَوطى[3] ، واحلولى ، فزادوا النون في موضعها للشبه المذكور ، فقالوا : احْرَنْجَمَ ، واسْحَنْكَكَ ، واحْرَنْبى الديك ، واسْلَنْقَيْتُ ، وما أشبه ذلك . فلم يأتوا بها على غير بقاء الغُنَّةِ فيها ، ولهذا المعنى تبيَّن أن جميع الأوصافِ المفروضة في غَضَنْفَرٍ ما عدا ما تقدَّم ساقط الاعتبار

ومن الدليل على زيادة النون في هذا الموضع أنها وقَعَتْ موقع ما هو زائدٌ فينبغي أن يكون مثله ، وأيضًا فالخماسيُّ من الأسماء قليلٌ ، وما كان على خمسة أحرف وفيه النون الساكنةُ ثالثة كثيرٌ ككثرة ما جاء منه وحرف اللين[4] ثَالثةُ كما مُثِّل ، والأربعة التي مع النون أصولٌ كشَرَنْبَثٍ [5] وجَرَنْفَشٍ ، وفَلَنْقَسٍ، فلو كان ما فيه النون ثالثةً من بنات الخمسة الأصول لم يكثر هذه الكثرة ، لما

---

(١) س : لأنه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في النسخ : انطوطى . واقطوطى : قارب الخطو مع النشاط .

(٤) س : حرف النون .

(٥) الشّرنبث : القبيح الشديد .

عِلم من قلَّة الخماسي ، لكنه كثر كثرة كاد يسبق بها ما فيه حرف اللين ، فدل علي أنها زائدة مثله . وهذا الاستدلال بالأحكام حسن في معناه استدل به ابن جني على صحة المسألة [1]

واعْلَمْ أنَّ كلام الناظمِ بعد هذا مُعترَضٌ من وجهين :

أحدهما : أنَّ مما ترك ذكره ما يُزاد قياسًا ، وذلك مواضع أربعة :

أحدها : ما كان على انْفعَالٍ من المصادر ، وانْفَعَلَ من الأفعال ، نحو : انطلق انطلاقا ، وانصرف انصرافا ، وانبرى انبراءً ، وانسكب انسكاباً ، وما أشبه ذلك . وهو كثيرٌ جدا ، والمثالُ يحصرهُ كما يحصر الاسْتِفْعَال زيادة (التاء)[2] في الاستدراك، و (الاستكبار)[3]، على ماذكره الناظم على إثْرِ هذا .

والموضع الثاني : نون المضارعة نحو : نقومُ ونقعد ونركب ؛ إذْ هي تزاد أيضاً قياسًا ، وإنما عَدَدْتها اعتراضًا عليه لأنه عَدَّ تاء المضارعة في مواضع زيادة التاء في قوله :

والتَّاءُ في التأنيثِ والمضارَعَهْ

ولا يعترض عليه ـ (على هذا)[4] ـ بتركه ذِكْرَ همزة المضارعة ويائها لأنهما داخلتان في قانون زيادة الهمزة والياء / بخلاف هذين فإنهما [5] ليسا / ١٨٠ / بداخلين ـ أعني النون والتاء ـ فذكر التاء وترك (ذِكْر) [4] النون ، فكان كلامهُ ناقصاً .

---

(١) المنصف ١ / ١٣٧ .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من ك . وفي الأصل ، ت : الاستكهار .

(٤) سقط من س .

(٥) ما عدا (س) : وأنهما .

والموضع الثالث : قال المازني : « كلما وُجِدتَ النون في مثالٍ لا يكون للأصول فاجعلها زائدة ، نحو : كَنَهْبُل ، لأنه ليس في الكلام مثل سَفَرْجُل » ، وكذلك قَرَنْفُل النون فيه زائدة » ، قال : « ومثل ذلك : جُنْدَب ، وعُنْصَر وقُنْبُر ، لأنه ليس في الكلام مثل جُعْفُر » ، قال : « فهذا بمنزلة ما اشتققت منه ما[1] تذهب منه النون فقد[2] عقده المازني ـ كما ترى ـ عقداً قياسيًا لا ينكسر له ، وإن انكسرت بعض أمثلته ، فإن قَرَنْفُل قد يدخل له تحت قانون زيادة النون ثالثة في الخماسي ، وأما عُنْصَرٌ وجُنْدَبٌ ونحوهما ، فقد يلتزم الناظم أصالة النون فيها ما لم[3] يدل دليل على الزيادة ، لأن فُعْلَلاً[4] عنده ثابت ، وقد عَدَّه في أبنية الرباعيّ المجرَّد ، لكن أصل القانون صحيح ، إذ يدخل فيه نحو : كُنْتَأل ، وهُنْدَلِع ، وإصْفَعِنْدٍ ، وعُرُنْدٍ[5] ، وما أشبه ذلك . وسلّمه ابن جني له ، ولا شكَّ في صحته أيضا عند الجميع ، وقد نَبَّه على هذا في التسهيل[6] .

والرابع : أنهم يعدُّون من مواضع زيادة النون المثنَّى والمجموع على حَدِّه، فإن زيادتها فيهما لمعناها مطردٌ لا ينكسر ، نحو : الزيدان ، والزيدون . وقد عَدَّها أيضًا في التسهيل[7] ، بل أدخل معها نون التوكيد على وجهها ، ونون الرفع فيما اتصل به من الأفعال ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياءُ واحدة

(١) الأصل : فما . ت ، س ، ك : مما . والمثبت عن المنصف ، وقال ابن جني في شرح عبارة المازني ١٣٨/١ : « إن لم يوجد في الأصول بناء سَفَرْجُلٍ وجُعْفَر [فهذا] بمنزلة وجدانك اشتقاق هذا بغير نون » .

(٢) المنصف ١٣٥/١ .

(٣) الأصل : لما يدل .

(٤) في النسخ : فعلل .

(٥) الكنتأل : القصير . والعُرُنْدُ : الشديد من كل شيءٍ ، ويقال فيه : العُرُدّ . وفي اللسان : « نونه بدل من الدال » .

(٦) التسهيل ٢٩٦ .

(٧) م . ن ٢٩٥ .

مخاطبة ، ولم يَعُدَّ ذلك هنا مع أنه قد عَدَّ ما يُشبهها من تاء المضارعة وهاء السكت ، وما أشبه ذلك ، فكان من حقه حين ذكر بعضها أن يذكر الجميع أو يسكت عن الجميع .

فهذه مواضع (أربعة)[1] فاته [2] ذكرها واقتضى مفهومُ كلامه حين تركها الحكم على النون (فيها)[3] بالأصالة حتى يأتي دليل بخلاف ذلك ، وهو مفهومٌ غير مستقيم .

والاعتراض الثاني : أنه يدخل عليه ما كان نحو دِهْقان مما تقدّم الألف فيه ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها ، والنون مع ذلك محتملة للأصالة والزيادة ، وذلك حيث تكون المادة دائرة بين الرباعية والثلاثية ، نحو دِهْقَان ، فإنه يحتمل أن يكون فِعْلاَنًا من الدَّهق ، وهو المَلْءُ ، من قوله تعالى : (وكأسًا دهاقا) [4] فلا يُصْرَف إذا سُمِّي به ، لأنه فِعْلانُ ، وأن يكون فِعْلالاً من الدَّهْقَنَةِ وهي الرياسة والإصلاح ، ومنه قالوا : تَدَهْقن ؛ إذ لا يجوز تَفَعْلَن ، لأنه وزن معدومٌ ، فعلى هذا يصرف إذا سُمِّي به [5] . ومنه العُرْبانُ في البيع ، يحتمل أن يكون على وزن فُعْلانٍ ، من قولك : أعرب عن حجته أي : أفصح عنها ، لأن العُرْبَان إفصاحٌ بصحة عقد البيع ، وأن يكون فُعَلالاً لقولهم : عَرْبَنْتُهُ إذا أعطيتَهَ العُرْبان وكذلك البرهان [6]، وما أشبه هذا وكله محتمل مع وجود ما شرطه ، فكان نقضا عليه .

---

(١) عن الأصل ، ت .

(٢) الأصل : يأتي ذكرها .

(٣) عن س ، ك .

(٤) الآية ٣٤ من سورة النبأ .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٢١٧ ـ ٢١٨ .

(٦) في اللسان ، مادة (بره) عن الأزهري : « النون في البرهان ليست بأصلية عند الليث ، وأما قولهم : برهن فلان ، إذا جاء بالبرهان ، فهو مولَّد ، والصواب أن يقال : أبره » . وأبره الرجل : غلب الناس وأتى بالعجائب .

والذي يقال في الجواب عن الأول : أن ما اعْتُرِض به من الانفعالِ واردٌ عليه ؛ إذ ليس له من كلامه ما يشمله ، بخلاف الافْعِنْلال والافْعِنْلاءِ ، فإنه داخلٌ له تحت قاعدته في غَضَنْفَرٍ ، ولا يقال : إن النون فيه ليست بمتوسطة لأن قبلها ثلاثة أحرف وبعدها حرفان ، فألف الوصل ثالثة ، فصارت النونُ فيه مثلها في جحنبار ونحوه ، وقد أخرجتموه / عن الحكم بالزيادة لعدم حقيقة التوسط بين/ ١٨١ / حرفين وحرفين ، فكذلك يقال في هذا ـ لأنَّا نقول : هذه المصادر جاريةٌ في الزيادة على أفعالها ، وقد عَلِمْت أن النون فيها واقعةٌ بين حرفين قبلها وحرفين بعدها ، وإنما زِيدَتِ الألف قبل الآخر في المصدر ـ وهو في الزيادة ثان عن الفعل ـ ولم يبق إلا زيادة الهمزة الوصلية ، وهمزة الوصل ليست عندهم بمعدودة في نفس البنية ، لأنها إنما سبقت لأمر عارض في الكلمة ، وهو سكون أوَّلها ، فإذا اتصل بها متحرّكٌ أو ساكن آخرُ حُذِفت نحو : ضرب ابنُك، وقالوا : افْعَل كذا ، فليست من البنية في شيءٍ إلا باعتبار مًّا ، ولذلك (لمًّا)[١] عدَّ الناظم مواضع زيادة الهمزة لم يتعرَّض للإشارة إلى همزة الوصل ، وإنما أتى بها بعد تمام الكلام على حروف الزيادة فصلا على حِدَيَه ليُعْرَف بذلك أنها ليست مما يعد في هذه الحروف الزوائد ؛ إذْ لا يعتبر هنا إلا ماكان مبنيا عليه الكلمة حقيقة ، ولذلك كان أيضا عدّهم هاء : ارْمِهْ ، ولم تَرَهْ ، في حروف الزيادة مشكلاً مُعْتَرَضاً كما[٢] تقدم فإذا تقرَّر هذا صارت نون الافْعِنْلال ، وافْعَنْلَل[٣] ، وافْعَنْلى ، واقعةً بين حرفين وحرفين ، فدخلت تحت مضمون كلامه. أما الانْفِعَال (وانفعل)[٤] فليست النونُ فيه بمتوسطة ، فكان ورودها عليه متوجها . وكذلك ما [٥] اعتُرِضَ به من نون المضارعة أيضا ، ونون التثنية

---

(١) سقط من س .

(٢) س : لما .

(٣) الأصل : انفعلل .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) س : مما .

والجمع ، والتوكيد ، والإعراب ، واردٌ عليه ، لأنها مزيدةٌ في الكلمة وليس له من كلامه ما يَتَضَمَّنُها .

وأما ضابط المازني فصحيحٌ في نفسه ، إلا أنه لا يَرِدُ على الناظم وذلك لأن النون في ذلك القسم من قبيل المحتمل ، ألا ترى أن تلك الأمثلة غير موجودة في أبنية الأصول ولا في أبنية الزّوائد ، فكَنَهْبُلٌ ـ مثلا ـ يحتمل أن يكون وزنُه فَنَعْلُلا [١] والنون زائدة ، لكنه بناء غيرموجود ، ويحتمل أن يكون فَعَلُّلاً[٢] ، والنون أصلية ، لكنه بناءُ (غير)[٣] موجود ، إذ ليس في الكلام مثل سَفَرْجُل . فعدم الأول يحكم بالأصالة ، وعدم الثاني يحكم بالزيادة ، فتعارض الدليلان ، فانتظمه قسم المحتملات . نعم ، ما ذكره هو المخرجُ ، لكن بعد ثبوت الاحتمال، وقد قال الناظمُ بعد هذا :

وامنَعْ زيادةً بلا قيد ثَبَتْ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ إنْ لم تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كخطتْ

فشمل كلامه هذا وأشباهه ، فلم يكن عليه اعتراض . ولم يزت بهذا المعنى في التسهيل مختصًا بالنون دون غيرها ، بل أتى بها قاعدة تشمل النون وما كان مثلها ، فقال : « والزيادة أولى إن [٤] عُدِمَ النظير بتقديرها وتقدير الأصالة » [٥] ولما قال المازني في قاعدته المذكورة : « فاجعلها زائدة » ، فسره ابن جني بأنه يقول: « احكم بهذا من جهة القياس لا من قبل [٦] السماع» [٧] ، يعني حمله عند التعارض على أوسع البابين ، وهو من باب الحمل على أحسن الأقبحين ، وقد بوب عليه ابن جني في الخصائص[٨] .

---

(١) في النسخ : فنعلل .

(٢) في النسخ : فعلل .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) س : من عدم .

(٥) التسهيل ٢٩٦ .

(٦) س : جهة .

(٧) المنصف ١ / ١٣٦ .

(٨) الخصائص ١ / ٢١٢ ـ ٢١٣ .

وأما الاعتراض بدِهْقَانٍ فَلَعَمْري إنه لظاهرٌ ، لكن لعل النَّاظم لم ير إلا الأصالة فيها وعدم الاحتمال لغير ذلك ، وما أورد الفارسي أو غيره فيها من الاحتمال فضعيفٌ ، والقاطعُ فيها ثبوتُ النونِ في الفعل ، فهو لدالٌّ على أصالتها . وعلى أنَّ مِثْلَ دِهْقَان في الكلام / مما تحتمل نونه على هذا الحدّ / ١٨٢ / قليل (فلم يعتبره)[1] ، والله أعلم .

(واعلم)[2] أنَّ قوله : « أصَالةً كُفى » يُشعرُ بأن الأصالة [3] في هذه النون لا تكون ولا تُوجَد في السماع ، لقوله : كُفِي ، أي : صُرِفَت عنه . ولا يُقال فيما سمعت فيه الأصالةُ في بعض المواضع ، ولو على قلة : إنه كُفِي الأصالة ، وكذلك هو عند النحويين ؛ إذ لم يأت ما ينقض قاعدتهم هنا . وكذلك جعل ابنُ عصفور زيادة « سألتمونيها » في نحو : فَدَنْدَنٍ أقوى ، ورد على ا بن جني حيث جعلها مقاومة لزيادة التضعيف ، وحكم بذلك فيها لا على الاحتمال ، وما ذاك إلا لعدم السماع الدال على أصالتها[4] في بعض المواضع ، حيث يمنع لزوم الاطراد ، وإلاَّ فلو كان ثَمَّ سماعٌ ينقض القاعدة وإن كان قليلا لكانت دلالتها من باب دلالة الكثرة ، والحمل على باب صَمَحْمَح من باب دلالة الكثرة أيضا فيتعادلان . وإلى هذا المعنى أشار ابن عصفور ـ والله أعلم ـ بقوله : « لأنَّ دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة ». فجعل النون هنا[5] لازمة الزيادة [6] . وقد يُعْتَرض على هذا بقولهم : زَوَنْزَكٌ ، للقصير ، فإن الفارسيّ زعم أن الواو فيه زائدةٌ للإلحاق بكَوَأْلل[7]، وأن النون لا تكونُ زائدةً ، قال : لأنه

---

(١) عن س .

(٢) سقط من س .

(٣) الأصل : الإمالة .

(٤) الأصل : إمالتها .

(٥) الأصل : فيها .

(٦) س : « لازمة لكثرة الزيادة » .

(٧) الكَوَأْلَلُ : القصير ، أيضا .

يلزم أن تكون الفاء والعين من موضع واحد ، وهذا لا يُحْكَمُ به ما وجُد عنه مندوحةٌ . قال : ويلزم منه أيضا توالي زائدتين مختلفتين ، وهذا لا يكاد يوجد مثل عَفَرْنَى [1] فهذا مما ينقض اللزوم هنا لكن قد أجاب الفارسي عن هذا في أثناء كلامه على المسألة فقال : وأما زَوَنَّك[2] فالواو إحدى النون زائدتان ، فهو من الثلاثة ككَوَأْلل قال : فإن قلت : إنّ الواو من زَوَنْزَكٍ [3] والنون زائدة كما أنها من زَوَنَّك كذلك ، والأولى من النونين من زَوَنَّك[4] هي الزائدة دون الثانية ، لأنها مثل الذي في جَحَنْفَلٍ ، وعَفَنْجِجٍ ، فكما التقت الواو والنون من زَوَنَّكٍ زائدتين كذلك في [5] زَوَنْزكٍ [3] . قال : فهو وجه . قال : ويقوّى ذلك أن النون كحروف اللين فيشبه واو عطود[6] وياء هَبَيَّخٍ هذا ما أجاب به ، وهو استدلال بالنظير ، ذكر ذلك كله في التذكرة[7] .

* * *

وَالتَّاءُ في التأنيث والمُضارَعهْ ... وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ والمُطَاوَعَهْ

التاءُ هنا مرفوعٌ على الابتداء خبره محذوفٌ لدلالة الكلام المتقدِّم ، وتقديره : والتاءُ في كذا وكذا زائدةٌ ، أو : وهكذا التاءُ في كذا ، وقوله : في التأنيث وكذا[8] ، على حذف مضاف تقديره . في ذي التأنيث ، وهو الاسم

(1) الأصل : عقربا . والعَفرنى : الأسد ، وهو : فَعَلّنى .

(2) س : فأما زوزنك .

(3) س : زوزنزك .

(4) س : زوزنك .

(5) الأصل : فهي .

(6) العَطَوّد : السير السريع . والهَبَيَّخ : الرجل الذي لاخير فيه .

(7) انظر اللسان : زوك ، زنك .

(8) الأصل : وكذلك .

المؤنث، وفي ذي المضارعة ، وهو الفعل المضارع . ويعني أن التاءَ تُزاد قياسا في أربعة مواضع :

أحدها : أن تلحق علامة للتأنيث أى : يُفصل بها بين المذكر والمؤنث ، فإذا ادخلت عُلِمَ[1] أنَّ مالحقته لأجله مؤنث ، ووقوعها للتأنيث في موضعين :

* أحدهما : آخرُ الاسم ، كان جامداً نحو : شجرةٍ ، وامرأة ، وغُرْفَة ، وروضةٍ . أو مشتقا نحو : قائمة ، وقاعدة ، ومنطلقة ، ومستكبرة . وكذلك [2] في جمع المؤنث نحو : هندات ، وزينبات ، وطلحات ، وثَمَرَات ، ومتداعيات ، وما أشبه ذلك .

* والثاني : آخرُ الفعل الماضي ، نحو : قامت ، وقعدت / وركبت ، / ١٨٣ / واستكبرت .

والموضع الثاني : أن تلحق في أول الفعل المضارع ، وذلك قوله : «والمضارعه » ، أى : في صاحب المضارعة ، وهو الفعل المضارع ، نحو : أنت تقومُ ، وهندٌ تقومُ ، وأنت تقومين ، والهندان تقومان ، وما أشبه ذلك .

والثالث : الاسْتِفْعال ونحوه ، وذلك كل ما كان من المصادر[3] على هذا الوزن ، نحو : الاستكبار ، والاستعظام ، والاستطعام ، والاستقصاء ، فالتاءُ في هذه الأشياء زائدة ، يدل على ذلك الاشتقاق ؛ إذ هي من الكِبْرِ ، والعظمة ، والطَّعْم ، القَصَا[4] وكذلك أفعالها نحو : اسْتَكْبَر يَسْكْبِرُ واسْتَكْبِرْ ، واسْتَعْظَمَ يَسْتَعْظِمُ واسْتَعْظِمْ وما أشبهه . فهذا الذي يريد بما كان نحو الاستفعال .

---

(١) س : على .

(٢) س : كقولك .

(٣) ما عدا (س) : المضارع .

(٤) في النسخ : والأقصى . يقال : قصا المكان يقصو قُصُوًا : بَعُدَ . وقصا عنه قَصْوًا وقُصُوًّا ، وقَصًا ، وقَصَاءً ، وقَصِيَ : بَعُدَ .

والرابع : المطاوعة[١] ، يعني أن التاء تلحق أيضا زائدة ذا المطاوعة ، وهو ما كان من الأفعال فيه تاءٌ طُوْوِعَ بها فعلٌ آخر ، نحو : كسرته فتكسَّر ، وقطعته فتقطع وأفعال المطاوعة التي فيها التاء خمسة :

* أحدها : تَفَعَّل ، وهويُطَاوع فَعَّل ، نحو : علَّمته فتعلَّم ، وأدَّبته فتأدَّب وهذَّبته فتهذَّب ، وخلَّصته فتخلَّص، وكسَّرته فتكسَّر، وفرَّقته فتفرَّق . وهو كثير .

* والثاني : تفاعل ، وهو يطاوع فاعَلَ نحو : باعدته فتباعَدَ ، وضاعفتُ الحساب فتضاعف ، وناولته فتناول .

* والثالث : افْتَعَلَ ، وهو مطاوعٌ لأفْعَلَ ، نحو : أنْصَفْتُه فانْتَصَفَ ، وأشْعَلت النار فاشْتَعَلَت ، وأنْجَزْتُه فانتجز ، وأضرمت النار فاضطرمَتْ ، وأوْقَدْتها فاتَّقَدَتْ .

* والرابع : اسْتَفْعَل ، وهو مطاوع لأفْعَلَ أيضًا ، نحو : أشْلَيته[٢] فاسْتَشْلَى ، وأحْكَمْتُه فاستحكَمَ ، وأرحتُه فاستراح ، وأكنَّه فاستكنَّ ، وأبْهَمْتُهُ فاستبهم ، وأبَنْتُهُ فاستبان ، وأمرَرْته [٣] فاستمرَّ .

* والخامس : تَفَعْلَلَ وما أُلْحِقَ به ، وهو مطاوعٌ لفَعْلَلَ وما أُلْحِقَ به ، كل واحدٍ لنظيره ، فأمَّا تَفَعْلَلَ الملحق به غيره فمطاوعٌ لفَعْلَلَ الملحق به غيره أيضا، نحو : دَحْرَجْتُه فتدحرج ، وسَرْهفتُه[٤] فتَسَرْهَفَ ، وسَرْبَلْتُه فتَسَرْبَل . ومثال نظائرها قولك : سَلْقَيْتُهُ فتَسَلْقَى (وقَلْنَسْتُه)[٥] فتَقَلْنَسَ ، وجَلْبَبْتُهُ فَتَجَلْبَبَ ، وجَوْرَبْتُه فتَجَوْرَبَ . وكذلك سائرها .

---

(١) الأصل : المضارعة .

(٢) أشليت الكلب : دعوته ، وأشلى دابته : أراها المخلاة لتأتيه .

(٣) أمْرَرْتُ الحبل : شَدَدْتُ فتله .

(٤) السَّرهفة والسرعفة : حسن الغذاء والنعمة .

(٥) سقط من س .

هذا جملة ما أراده ، إلا أن عليه فيه دَرْكًا من ستة أوجه :

أحدها : أنه جعل من أقسام زيادة التاء زيادتها للتأنيث ، وهو إما أن يريد التي تلحق للتأنيث مطلقا في الاسم والفعل ، أو التي تلحق الاسم خاصة، وعلى كل تقدير فعدُّها[1] مشكلٌ ، أما في الاسم فإنها زائدة على الكلمة [2] جارية مجرى الثاني من المركبين عند سيبويه وغيره ، والدليل على أنها كالمنفصلة أنهم لا يعدون ذا التاء من الأبنية مغايرا لما هو على وزنه مما لا تاء فيه ، نحو : فَعَلٍ ، وفَعَلَةٍ مثلا كطَلَلٍ وشجرة ، بل الجميع فَعَل ، وإنما يعدون البناء ذا التاء على شكله إذا لم يأت له مثالٌ دون تاء كالرَّحْرَحَة [3] والشمللة[4]، ونحو ذلك ، وذلك بحكم الاتفاق لا لأنه بالتاء بناءً على حدة . وهذا المعنى أظهر في الصفات نحو : قائم وقائمة ، وأما في الفعل فالتاءُ أبعدُ من / الاعتداد بها / ١٨٤ / (فيه)[5] فكان عدُّه تاء التأنيث في المزيد في الأبنية مشكلا ، وإنما يعتد بتاء التأنيث لو كان المؤلف قائلا به في (تاء) [6] كلتا على مذهب الجرمي [7]، حيث زَعَم أن التاء للتأنيث ، وأن وزنه فَعْتَل ، فمثل هذه التاء هي [8] التي

---

(١) الأصل : بعدها .

(٢) س : على الاسم .

(٣) يقال : رَحْرَحْتُ عنه : إذا سَتَرْت دونه . وعَرَّض لي فلان تعريضا : إذا رَحْرح بالشيء ولم يبين . ورَحْرَحَ الرجل : إذا لم يبالغ قَعْر ما يريد .

(٤) الشمللة : السرعة .

(٥) عن س ، وهامش ك .

(٦) سقط من س .

(٧) المسائل البصريّات ٧٩٣ ـ ٧٩٥ ، والخصائص ١ / ٢٠٣ .

(٨) الأصل : « من التي بنى » .

تبنى عليها الكلمة ، لكن الناس رموه في هذاالمذهب عن قوس واحد بالردّ لمذهبه فيه ، فهذا فيه ما ترى .

والثاني : على تسليم ما قرر لم يعم بهذا الحكم أقسام التاء ، إذ لها أقسام نَحْوٌ من أحد عشر قسما هذا أحدها ، كما قالوا : إنها تقعُ فارقه بين الواحد والجنس ، كثمرة وثمر . وتقع عوضا من محذوف كجحجحة مع جحاجيح ، وكذلك التاء في عدة وزنة ، هي عندهم عوض من حرف الفاء . وتقع فارقه بين الجمع والواحد ، نحو : دُرَّةٍ ودُرٍّ ، وسفينة وسَفِينٍ . وتقع دالة على النسب نحو المهالبة والمناذرة . وتقع لغير ذلك حسب ماهو مبسوطٌ في مواضعه، ومن جملة أقسامها وقوعها فارقة بين المذكر والمؤنث .

والثالث : على تسليم أن التاء (إنما)[1] تكون للتأنيث فقط ليست زيادتها لذلك بقياس إلاّ في الصفة خاصَّةً على ما قرر هو في باب التأنيث ، وأما التفرقة بها في الأسماء الجوامد فموقوفٌ على السماعِ ، وهو لم يخص تأنيثا من تأنيث ، فاقتضى القياسَ في قسمي الجامد والصفة [2] ، وذلك غير صحيح ، وأيضا فوقوعها لغير التفرقة غير مقيس أيضا ، وقد تقدّم ذلك كلُّه ، فكان إطلاق القولِ بزيادتها مشكلا .

والرابع : أن التاء اللاحقة للمضارع ليست مما يعدُّه النحويُّ في هذا الفصل لكون زيادتها من قبيل المسموع ، وإنما يتكلم النحويّ هنا فيما لم يكن فيه دليل من اشتقاقٍ أو تصريف أو غيرهما ، والتاء هنا لازمةُ السقوط في الماضي ، فهو الدال على زيادتها ، وقد جعل ابن الضائع التاء مما لا يزاد إلا

(١) سقط من س .

(٢) س : والصفات .

بالسماع في جميع مواضعه ، ثم نَكَّت على ابن عصفور في هذا المعنى[1] فقال: (ومن قسَّم التاء فقال)[2] : إنَّ لها قسمًا يُقْضى عليه بالزيادة أبدا ومثل بحرف المضارعة ، فليس ذلك كقولنا في الهمزة أوَّلاً ، وفي النون ثالثة كجحنفل، فإن حرف المضارعة أبدا ساقط في الماضي ، ونحن نُرِيدُ بذلك إذا لم يكن دليلٌ من اشتقاق أو تصريف . قال : فهذا تقسيم لا يحتاج . قال : وفيه إيهام أنم التقسيم في الموضعين واحدٌ ، وليس كذلك ، فليس للتاء[3] موضع يحكم عليه (فيه)[2] بالزيادة . وإن لم يقم دليلٌ على ذلك من اشتقاق أو تصريف فالناظم قد أثبت عين [4] مانفاه ابن الضائع واعترض على من عده من المقيس ، وهو اعتراض عام على جميع ما أتى به هنا ، إذ القِسْمُ الذي أثبته ابن عصفور ذكر فيه (تاء)[2] المطاوعة والمضارعة والاستفعال والتأنيث ، حتى كأَنَّ الناظم إنما نَظَم محصول كلامه في القسم الذي جعله مقيسا ، فالنقدُ بلا شك واردٌ عليه في جميع الأقسام على هذا .

والخامس : أنَّ تمثيله بالاستفعال هنا لا يُعطي محصولاً ولا مقصودًا ، وبيانُ ذلك أنه مثالٌ من الأمثلة الموزون بها ، والموزونُ إذا أُرِيد وزنُه لا بُدَّ في عَمَلِ ذلك من مقابلة الأصلي منه بالأصلي من الفعل ، أعني من الفاء والعين واللام ، وترك الزائد على لفظه ، وهذا لا يكون إلا / بعد معرفة الأصلي من / ١٨٥ /

---

(١) الأصل : « في هذا التاء » .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : التاء .

(٤) س : غير .

الزائد في الموزون ، فَتَعْلَمَ[1] أنَّ التاء في الاستكبار [2] زائدة ، وكذلك السين ، وحينئذٍ نضع له وزن الاستفعالِ ، (وقد فَرَضْنا أن الناظم إنما جَعَل لمعرفة الزائد مثال الاستفعال)[3] ، فصار هذا دورًا لا يَتَحصَّل ، وهذا كما لو قال في زيادة الهمزة أكل ما كان على وزن أَفْعَل فالهمزة فيه زائدة . فهو لا يُحَصِّلُ من معرفة زيادة الهمز شيئاً ، لأنه دورٌ تقدّم . وأذكر أن شيخنا القاضي أبا القاسم الشريف ـ رحمه الله ـ أَوْرَدَ هذا المعنى عليه في التسهيل ، وهو واردٌ عليه صعبُ الجواب .

والسادسُ : على تسليم صحَّةِ القانون في الاستفعال هو داخلٌ تحت عموم المطاوعة ، إذ قد تَقَدّم أن استفْعَلَ يطاوع أفعل نحو : أبهمتُه فاستبهم ، وأَبَنْتُه فاستبان ، وما أشبه ذلك ، وإذا كان داخلاً في أحد الأقسام كان التقسيمُ غير صحيح لتداخل بعض الأقسام في بعض . لا يقال : إنَّ الاستفعال يأتي على أقسامٍ من جهة المعنى ، منها المطاوعة كما تقدم ، ومنها الطلبُ كاستعان ، واستوهَبَ ، واستغفر ، واستطعم ، واستسقى ، وللتحول كاستنْسَر البُغاثُ ، واستنوق الجملُ ، واسْتَتْيَسَتِ العَنْزُ ، واستحجر الطينُ ، وللاتِّخاذِ كاستعبد عبدًا ، واستَأْجر أجيرًا ، واستفحل فحلاً[4] ، واستعدَّ عُدَّة ، ولإلفاء الشيءِ بمعنى ما صيغ منه كاستعظمته : إذا وجدته عظيما ، واستصغرته ، واستكثرته ، واستقللته واستحسنته ، واستقبحتُه ، ولمعان أُخر (غير)[5] هذه،

(١) س : لتعلم .

(٢) الأصل : استكبار .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : واستفحل بخلاف استعد .

(٥) سقط من الأصل .

فلو اقتصر على ذكر المطاوعة فقط لم يدخل له الحكم بزيادة التاء في هذه الأقسام كلها ، فكان تجريد المثال وذكره بخصوصه ضروريا ـ لأنا نقول : كذلك سائر أقسام المطاوعة ليست بمقتصر بها على هذا المعنى فقط ، بل تأتي لمعان أُخَرَ ؛ فأما تَفَعَّل فتأتي لمعنى التكلُّفِ كتَحَلَّمَ ، وتشجع ، وتسخّى ، وتصبّر: إذا تكلف الحِلْم ، والشجاعة ، والسخاء ، والصبر . وللتجنب كتأثّم ، وتحرَّج ، وتهجد إذا تجنب ذلك . وللصيرورة كتأيّمت المرأةُ : إذا صارت أيِّمًا ، وتكبّد[1] اللبنُ : (إذا)[2] صار كالكبد ، وتجبنّ[3] : صار جُبْنًا ، وتحجَّرَ الطينُ . وللتَّلَبُّسِ بِمُسَمَّى [4] ما اشتقّ منه كتقمّص [4] ، وتأزَّر ، وتَدَرَّعَ، وتَعَمَّم [4] . وللعمل في مهلة كتبصَّر ، وتَفَهَّم ، وتَعرَّف ، وتسمَّعَ ، وتجرَّع ، ولغير ذلك من المعاني . وأمّا تفاعل فتأتي لمعنى الاشتراك في الفاعلية لفظًا وفيها وفي المفعولية معنًى كتضارب زيدٌ وعمرو ، فإنهما شريكان في الفاعلية في اللفظ فلذلك رفعا ، وهما في الحقيقة مشتركان معها في المفعولية ؛ إذ كل واحد منهما فعل بصاحبه مثل ما فعل به الآخرُ . ولتخييل فاعل الفعل كونه فاعلاً ، نحو : تغافل ، وتجاهل ، وتمارض ، وتباله ، إذا ظهر بصورة ذلك وليس به . ولغير ذلك . وأما افتعل فتأتي للاتخاذ نحو: اذَّبَحَ ، واطَّبخ ، واشتوى . وللتسبب في الشيء والحركة [5] فيه كاعْتَمَل ، واكتسب . وللتخيير نحو: اقتنى، وانتخب ، واصطفى . ولعمل العامل بنفسه نحو : اضطرب ، وارتعد ، وارتعش ، واختتن ، واستاك ، وادّهن / ، ويأتي لغير ذلك . وأما تَفَعْلَل وما لَحِق به فهو الذي لا يأتي / ١٨٦ /

---

(١) الأصل : وتكبر البر .

(٢) عن س .

(٣) الأصل : وتحين صيار حينا .

(٤) الأصل : سمى ... كنقص ... وتعصم .

(٥) س : والتحرك .

على ما زَعَم في التسهيل ـ إلا لمطاوعة فَعْلَلَ تحقيقا أو تقديرا ، فهو الذي لا يحتاج إلى تخصيصه بذكر ، بخلاف سائرها ، فكما ذكر الاستفعال بخصوصه لأجْل ما يلحقه من التاء الزائدة في الدلالة على تلك المعاني ، فكذلك كان يجبُ أن يذكر البواقي ، فلو قال مثلا :

والتاء في [١] التأنيث والمضارَعَهْ ونحو الافتعَالِ [٢] والمُطَاوَعَهْ
كذاك في التَّفْعِيلِ والتَّفْعَالِ كذا مَعَ السِّين في الاستفعال
ومثلها تَفَاعُلٌ تَفَعُّلُ واختُصَّ بالمطاوِع التَّفعْلُلُ

لم يبق له شيءٌ مما يحتاج إليه .

فإن قيل : لم يُرِدْ أن يذكُر هذه الأشياء كلَّها ، وإنما أراد ذِكْر المطاوعة فقط ، وقد دَخَلَت له تحت لفظ المطاوعة .

فالجواب : أن الاستفعال أيضًا كذلك ، فلم جَرَّدَه [٣] بالذكر ؟

فإن قيل : إنما خصَّ الاستفعال بالذكر لما فيه من خُصُوصية زيادة السين ، وهذا هو الظاهرُ منه .

فالجواب : أنه لا يُفْهم له ذلك البتَّة من محصول (كلامه)[٤]، لأنه إنما تعرَّض للتاء وأنها تُزَاد في هذا المثال ، وبقيت السينُ (فيه)[٤] مسكوتًا عنها ، فإذا جاء طالبٌ يطلبُ زيادة السِّين في هذا الفصل لم يجدها أصلا ، ولم يجد لزيادتها موضعًا معيَّنًا ، وقد مَرَّ التنبيهُ على هذا أوَّل الفصل ، فإنما الذي كان

---

(١) س : للتأنيث .

(٢) الأصل : الاستفعال .

(٣) س : جردها في الذكر .

(٤) سقط من س .

يَطَّرِدُ على طريقته في عَقْدِ هذه المسألة ما كان نحو هذه الأبيات التي ذكرتُها آنفا ، مع أنَّ ذكر المطاوعة فيها فَضْلٌ ، والاستغناء [1] بالأمثلة كان أولى ، لكني اتبعتُ لفظه في نظمها ، فَزِدْتُ آخرًا أن التَّفَعْلُلَ هو المختصُّ بمعنى المطاوعة ، بخلاف غيره فإنه لا يختصُّ بها ، بل يأتي لها ولغيرها ، كما تقدَّم ، وانظر في التسهيل [2] وشرحه ، وقد اقتصر في التسهيل في هذه المسألة على مجرَّد الأمثلة ، ولم يذكر المطاوعة ، وهو أضبطُ لما قصد ضبطه . فالحاصلُ أن هذه المسألة لم يُورِدْها على ما ينبغي .

والجواب عن الأول من وجهين

أحدهما : أنّ الناس قد عَدُّوا تاء التأنيثِ اللاحقة للاسم والفعل في أنواع التاء المزيدة ، وأولُهم في ذلك سيبويه ، إذ قال : « وأما التاءُ فتؤنث بها الجماعة نحو : منطلقات ، وتؤنَّثُ بها الواحدةُ نحو : هذه طَلْحَةٌ ، ورحمةٌ ، وبنتٌ ، وأُخْتٌ »[3] فعدَّها ـ كما ترى ـ في باب حروف الزوائد وتبعه على هذا الناسُ .

والثاني : أن تاء التأنيث ، وإن عُدَّت كالمنفصلة من وَجْهٍ فقد عُدَّت من وجهٍ آخرَ كالمتصلة المبنى عليها ؛ ألا تراهم جعلوها في آخر الاسم مَحَلاً للإعراب ، ولا يقع الإعرابُ إلا على ما هو جزءٌ لا ما هو مُنْفَصِل ، ولذلك لم يعدوها من حروف المعاني ، وأخرجها وما أشبهها في التسهيل عن كونها كلمةً بقوله : لفظ مستقل .. إلى آخره ، على ما هو مبسوطٌ في شرحه . فهذا الذي اعتبر الناظمُ في عَدها هنا .

---

(١) الأصل : الاستثناء .

(٢) التسهيل ٢٩٥ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .

والجواب عن الثاني : أن جميع الأقسام داخلٌ له تحت إطلاق لفظ التأنيث / لأن التاء في جميع أقسامها دالةٌ على التأنيث وإن اختُصَّت مع ذلك بالدلالة/ ١٨٧ / على شيءٍ آخَر ، قال الفارسيُّ في التذكرة : هذه التاءُ وإن اختلفَتْ معانيها ، وكان منها ما يدلُّ على الواحد من الجنس نحو : جراد وجرادة ، ومنها ما يَدُلّ على العجمة نحو الموازجة والسبابجة[1] ، ومنها ما يدّل على النسبة نحو : المهالبة ، ومنها ما يكون بدلا من حرف كان يلحق الكلمة نحو : زنادقة ، فكلها تجتمع في أنها علامةُ تأنيثٍ ؛ ألا ترى أنك إذا سمّيت بشيءٍ من هذه الضروب التي تلحقها الهاء مع اختلافها اتّفقت في أنها لا تُصْرَفُ في المعرفة ، فهذا يدلّ على أنه كالشيء الواحد والقبيل المفرد ، ومن ثَمَّ لم يَجُزْ أن تدخل في أوصاف القديم سبحانه نحو عَلاَّمة ، لأنّ لحاقها للتكثير لم يخرجها عن أن تكون للتأنيث » هذا ما قال ، وهو حسنٌ ، فدخلَ إذًا قسمُ التاءِ الفارقة بين الجنس ومفرده وغيره من الأقسام في تاء التأنيث .

والجوابُ عن الثالثِ : أنّ النظر في القياس أو عدمه ليس بالنسبة إلى المزيد نفسه بل بالنسبة إلى تَعَرُّف قانون الزيادة ، فالتاءُ إذا أُنِّثَ بها في أي موضع كانت مزيدةً بلا بُدٍّ ، ولا يُوجَدُ تاءُ التأنيث غيرُ مزيدةٍ البتَّة ، كما تقول: إذا وقعتِ الهمزةُ أوَّلاً بعدها ثلاثة أحرفٍ أصولٍ فاقض عليها بالزيادة ، ولا يلزمُ من هذا كونُ الهمزة تلحقُ الكلمة قياسًا، (بل)[2] لا نظر هنا في ذلك أصلاً ،

---

(١) في اللسان ، مزج : « المَوْزَج : الخف ، فارسيّ معرّب ، والجمع مازجة ، ألحقوا الهاء للعجمة » . وذكر أن أصل الموزج مُوزَه. وانظر الكتاب ٣ / ٦٢٠ ، ٤ / ٣٠٥ . وفي الصحاح ، مادة : سبج : السبابجة قوم من السِّند كانوا بالبصرة جلاوزةً [جمع جِلْواز وهو الشرطي] وحُرَّاس السجن ، والهاء للعجمة والنسب » .

(٢) عن س ، وهامش ك .

فكذلك تقولُ هنا : كلُّ تاءٍ للتأنيث وقعت في كلام العرب فاقض عليها بالزيادة ، كان وقوعها في الكلام قياسًا أو سماعًا ، فالقضاءُ بالزيادة هو المستتبُّ ، ولحاقها يختلفُ الحال فيه كسائر ما يُزَادُ ، وقد نَصُّوا على أن زيادة النون في الخماسي (ثالثة)[1] ليس بقياس ، وإنما يتلقى من أفواه العرب ، مع أن الحكم بزيادتها قياسٌ مطردٌ . فالحاصلُ أن الاعتراض من قبيل المغالطة !

والجواب عن الرابع : أنَّ الناس قد عَدُّوا التاءَ في المضارع من (قبيل)[2] أقسام زيادتها ، وكونُ هذا القَسمِ مما لازمه السماع لا يخرجه عن دعوى الاطراد فيه ، ولا عن جعله من قبيل المقيس ، إذْ قولُ القائل : إنَّ كلَّ تاءٍ في المضارع زائدةٌ ، صحيحٌ ، وهو الذي أراد بيانه ، وكذلك سائرُ الأقسام ، وما ذكر من الإبهام قريبٌ لا محذور فيه .

والجواب عن الخامس من وجهين :

أحدهما : أنه اتَّبع سيبويه وغيره في ذلك ، إذْ عادتهم التجوّزُ في تعريف القانون بالمثال ، قال سيبويه : « وأما السّين فتزاد في استَفْعَلَ » [3] ولم يَزِدْ على هذا ، لكن قد يُسْمَح لسيبويه ولمن كان مثْلَه في مثل هذا ؛ إذْ مقصودُه حاصلٌ على الجملة ، وأما الناظم فلم يَبْنِ [4] في عبارته على سذاجة أولئك ، وإنما بنى على التحذُّقِ في العبارات ، وضَمِّ أطراف الألفاظ ، وإيرادها من تحت النظر والامتحان ، فهو جديرٌ بألاَّ يُسامَحَ في هذا وأشباهه !

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) سقط من ك .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٧ .

(٤) س : يبين .

والثاني : ما اعتذَرَ به شيخُنا القاضي ـ رحمه الله ـ من أنه قصد بالتمثيل عادته من إرادة الهيئة والوضع ، فكأنه / يقولُ : التاءُ تزادُ أيضًا إذا / ١٨٨ / وقعت ثالثةً لألف الوصل وبينهما السين كما في هذا المثال ، فيدخلُ له كلُّ ما كان نحوه مما فيه التاء ثالثةً لألف الوصل ، كالاستكبار ، والاستعلام ، وكذلك الماضي منها ، وأما المضارع فيجري على حكم المصدر ، لأنه فرعٌ عن المصدر (ثُمَّ)[١] قال رحمه الله : لكن هذا على مسامحةٍ في العبارة . وقد كنتُ ـ فيما أحسِبُ ـ قلتُ له وَقْتَ قراء تنا عليه هذا الموضع من التسهيل ، وقد أُورِدَ عليه السؤال : لعلّه لم يُرِدْ نفس المثال المعيَّن ، وإنما أراد معناه ، كأنه يُرِيدُ بالاستفعال معناه بالوضع ، وهو طلبُ الفعل مثلاً ، فالاستعلام طلبُ العلم والاستخبار طلبُ الخبر ، وكذلك سائر معانيها ، وكأنه يقول : حيث وُجِد فيما كان على هذا المثال هذا المعنى فالتاءُ فيه زائدة . وهكذا سائر ما مُثِّل به من الانْفِعَال ، (والافْعنْلال)[٢] ، والافْتِعال ، والتَّفْعيل ، وما ضارع ذلك . فكأنَّ القاضي ـ رحمه الله ـ استحسن هذا المنزع واستملحه في الوقت . ولكن لا أرتهنُ الآن في صِحَّته بعد الامتحان ، والذي قيدتُ (عنه)[٣] ذلك الوقت ما اعتَذَر هُوَ به ، فهذا جارٍ على كلامه في هذا النظم ، والمسألة واحدة .

وأما الاعتراضُ السادسُ فهو متمكِّنٌ

* * *

وَالْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ وَاللاَّمُ في الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

---

(١) عن س .

(٢) سقط من س . وفي الأصل ، ت : الافتعلال .

(٣) سقط من س . وفي الأصل : عند .

يعني أنَّ الهاء تُزَاد قياسا في الوقف ، وأعطى ذلك أنّها لاتُزاد في غير الوقف إلا بالسماع ، والأمر كذلك . ثم مَثَّل (ذلك)[1] (بقوله)[2] : كَلِمَهْ ، ولم تَرَهْ . فَلِمَهْ من قولك : لِمَ تفعلُ كذا ؟ ومثل ذلك : عَمَّه ؟ وفِيمَه ؟ وبِمَه ؟" ومِمَّهْ ؟ وعلامَهْ ؟ وإلامه ؟ وحتّامه ؟ وما أشبه ذلك . ولم تَرَه هو وقفُك على: لم تَرَ زيداً ، وكذلك : لم يَغْزُهْ ، ولم يرْمِهْ ، ولم يخشَهْ . وذلك كلُّه مذكورٌ في بابه فلا يُطوَّلُ بذكره ، وقد تَقَدَّمَ مذهبُ أبي العباس في هذا ، وأنّ الناظم اتبع في إثبات زيادة الهاء مذهب سيبويه والجمهور ، ومرَّ الاحتجاج للفريقين[3] ، وبالله التوفيق .

ثم قال : « واللامُ في الإشارة المُشْتَهِرَهْ » ، يعني أنَّ اللامَ أيضًا تُزادُ في أسماء الإشارة ، فهو على حذف المضاف ، فتقول في ذاك : ذَلِك ، وفي تاك : تالِك ، وفي هناك : هُنَالِك ، وفي أولاك : أولالِك . قال الشاعر ، أنشده ابن السكيت[4] :

* * *

أُولالكَ قَومي لم يكونوا أُشَابةٍ وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيل إلاّ أُوَلالِكا

وإنما جعلوا اللام هنا زائدة لسقوطها في بعض تصاريفها .

---

(١) عن ك .

(٢) سقط من س .

(٣) انظر ص :

(٤) البيت لأخي الكلحبة ، وهو في النوادر ٤٣٨ ، وصدره فيه :

ألم تكُ قد جَرَّبت ما الفقر والغنى

والمنصف ١٦٦/١ ، ٢٦/٣ ، وابن يعيش على المفصّل ٦/١ ، والتصريح ١٢٩/١ ، والهمع ٢٦١/١ ، والخزانة ١ / ٣٩٤ ، عرضاً .

والأشابه : الجمع المختلط .

فإن قيل : ولعلّها لغاتٌ [١] ثابتةٌ ، ليست إحدى اللغتين من الأخرى ، ويدلّ على ذلك أنها مبنيّاتٌ شبيهةٌ بالحروف في أصل الوضع ، فالأصلُ أن لا تصرُّف لها إلا بالسماع ، فمتى احتمل أن تكون على غير جهة التصرُّف الثابت للأسماء المتمكنة والأفعال المتصرّفة فهو الأولى ، لأن الأصل فيها عدمُ التصرّفِ وإلاّ فَلْتدَّعوا أن الهمزة في أولاء وأولائك زائدة لقولهم: أولَى ، وأولاك .

والجواب : أنَّ الأئِمَّة عَدُّوا اللام من الزوائد هنا ، وَوَجْهُ ذلك أن أسماء الإَشارة قد ثبت لها من التصرُّفِ ما لاينكر معه دعوى الزيادة فيها[٢] كالتثنية والتصغير / ووقوعها صفاتٍ وموصوفاتٍ [٣] ، وغير ذلك من الأحكام الخاصّة/ ١٨٩ / بالمتصرّف ، فلذلك صحَّت دعوى الزيادة فيها ، والله أعلمُ .

وقولهُ : المُشْتَهِرهْ، يحتمل أن يكون مرفوعا نعتًا لِلاَّم ، كأنه قال : واللامُ المشتهرةُ في الإشارة ، وأن يكون من نَعْتِ الإشارة فيكون مجروراً ، وهو أظْهرُ. وهذا اللفظُ إنما هو زيادةُ بيانٍ ، لو أُسْقِطَ لم يُحتَجْ إليه .

* * *

وَامْنَعْ زِيادَةً بِلا قَيْدٍ ثَبَتْ   إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحظلِتْ

هذان الشطران يذكرُ فيهما حُكاً كُلّياً في جميع ما تَقدَّم في فصل الزوائد؛ فقوله: « وامنَعْ زيادة بلا قيد ثَبَتْ » ، يعني به أن الكلمة التي يدخُلها[٤] التصريفُ إما أن تتوفَّر فيها القيود المذكورة بالنسبة إلى الحرف

(١) س : لغة .

(٢) الأصل : منها .

(٣) الأصل : وموصولات .

(٤) الأصل : يدخل فيها .

الذي اشتملت عليه ، وإما ألاَّ تتوفَّر ، بل تخلُو عنها أو عن بعضها ، « فإن خَلَتْ من جميع القيود المذكورة في الحرف أو من بعضها (فلا بُدَّ من منع الحكم بالزيادة)[1] .

وقوله : « بلا قيد » متعلِّق باسم فاعلٍ هو [2] صفة لزيادة ، « وثَبَت » : في موضع الصفة لقيد ، أي : امنع زيادةً كائنةً بغير قيدٍ ثابتٍ فيما تقدم .

وقوله : « إن لم تَبَيَّن حُجَّةٌ » شَرْطٌ في منع الزيادة في الحرف الخالي من القيد ، يريد أنَّ الحرف الخالي من القيد أو من القيود على قسمين :

أحدهما : ألاّ تقوم على زيادته حُجة من خارج ، فهذا ممنوعٌ من دعوى الزيادة فيه ، لأنَّ قيود الزيادة وشروطَها لم تتوفَّرْ فيه ، ولا جاءت حُجةٌ من خارج أدخلته في باب الزيادة ، فلم يكن لدعوى الزيادة فيه وجهٌ ، فلا بُدَّ من رَدِّه إلى باب الأصالة .

والثاني : أن تُبَيِّن حجةٌ كون الحرف زائدًا وإنْ خلا من القيود المذكورة أو من بعضها ، فمفهوم الشرط يقتضي أن يُعْملَ على مقتضى تلك الحجة من ادِّعاءِ الزيادة ؛ إذ لا بُدَّ من اتِّباعِ الدليلِ ، ومثل ذلك بقوله : كحَظَلَتْ » ، وذلك أنَّ هذا الفعلَ من قولهم : حَظِلتِ الإبلُ : إذ أكثَرَتْ من أكل الحَنْظلِ ، فهي حَظِلَةٌ وحظالى أيضًا ، فهو دليل على (زيادة)[3] نون الحنظل ، لأن هذه الكلمة قد وقعت فيها النونُ ، وأصلُ القاعدةِ في زيادة النون يمنع زيادتها هنا ، لأن لفظ الحنظل رباعيٌّ لاخماسيٌّ والنون غيرُ متوسطة بين حرفين قبلها وحرفين

---

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : فهو .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

بعدها ، فقد تَخلَّف فيها[1] بعضُ ما تقدم من الشروط ، فكان ذلك يقضي بمنع الزيادة، وأن تقول بأصالتها فتكون الكلمةُ رباعيَّةَ الأصولِ على وزن فَعْلَلٍ كجعفرٍ ، لا على وزن فَنْعَلٍ ، لكن جاء من كلام العرب ما يدلُّ على أن النون عندهم زائدةٌ ، وهو أنهم قالوا من الحنظل : حَظِلَتْ ، فأسقطوا النون من بعض مُتَصَرِّفاتِ الكلمة ، فَدَلَّ على زيادتها ، وأنَّ وزن الكلمة فَنْعل لا فَعْلَل ؛ إذْ لو كانت أصليَّةً لقالوا : حَنْظَلَت الإبلُ ، فلم يسقطوها ، لأنهم يحافظون على الأصليِّ ألاَّ يسقط في التصريف[2] . وهذا دليلٌ تصريفيٌّ لا اشتقاقي ؛ إذ هو استدلالٌ بالفرع على الأصْلِ ، (لأن)[3] الحنظل / هو أصلُ حَظِلت ، فالفعل/ ١٩٠/ راجع إليه في الاشتقاق ، وهذا ظاهر .

وقد أشعر هذا الكلامُ بقاعدةٍ ، وهي أنَّ ما ادُّعِي فيه الزيادةُ بِتِلْك[4] القيودُ المتقدّمة ليس مما ثَبَتَ بالسماعِ أو دليلٍ من الأدلَّة ، بل هو مما لم يَثْبُتْ فيه دليلٌ ، فيحمُل بالاستقراء على ما دلَّ عليه الدليلُ ، من إشتقاق أو تصريف ، فقولهم مثلاً : إن النون إذا وقعت آخراً بعد الألف ، وقبل الألف ثلاثة أصولٍ فأكثر ، حُكِم بزيادتها معناه : فيما لم يثبت فيه شيٌ ، فنحن نحملُه على ما صحَّ عندنا بالاستقراء ، وذلك أنَّ ما كان من النوناتِ على تلك الحال فإنما هي زائدة فيما عُرِف له اشتقاق أوتصريف ، فنحكم على ما لم يكن له اشتقاق ولا تصريفٌ بذلك الحكم ، حملاً لما جُهل على ما عُلِم، ولا نَخْرُج به عن هذا الحكمِ ،

---

(١) ك : فيه .

(٢) انظر اللسان ، مادة حنظل ، وما نقله ابن منظور عن ابن سيده في مادة حنظل .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل ، ت : فتلك .

لأنّه خروجٌ إلى غير أمرٍ معلومٍ ، وكذلك سائر ما ذُكِر في حروف الزيادة من القوانين . والذي دلَّ على هذا المعنى من كلامه أنه قال : « وامنَعْ زيادةً بلا قَيْدٍ ثَبَتْ إنْ لم تَبَيَّن حُجَّةٌ » ، فَشَرَطَ في الحكم بالزيادة عدمَ بيان الحجة ، ولو كانت القيودُ المذكورةُ فيماعُرِفَ اشتقاقه أوعُرِف له تصريفٌ يبيّنه لم يصح هذا الكلامُ، إذ لا يتعارضُ هنا دليلان اشتقاقيّان أو تصريفيّان على الكلمة الواحدة ، وإن اتُّفق أن يتعارضا فلا يُقال بالركون إلى أحدهما دون الآخر إذا ثَبَتَا معًا ، وإنما يصحُّ هذا إذا كانت القوانيُن المتقدّمةُ إنما تنتظم ما لم يقُم فيه دليلٌ سوى الحمل على ما عُرِفَ اشتقاقه أو تصريفُه ، ومن هنا أيضا يكون ما سوى الاشتقاق والتصريف من الأدلة معتبرًا هنا ، ولو كان ما تقدم ثابتًا بهما لم يراع غيرهما في حكم ولا ترجيح .

وإذا تقرَّر هذابقى مما يتعلَّق بكلام الناظم (النظر)(١) في طَرَفين :

أحدهما : في أصناف الحُجج المعتبرة المحتاج إليها في الخروج عن القاعدتين ، وهما : الحكمُ بالزيادة فيما وتوفّرت فيه القيودُ المذكورة . ومنعُ الحكم بهما فيما لم تتوفّر فيه .

والثاني : في جُمْلةٍ مما خرج عنهما في الحروف المتقدمة . وبهما(٢) يتمُّ تفسيرُ كلامِه وبيانُ مراده، بحولِ الله تعالى .

فأما النَّظر الأول فاعلم أنّ الأدلّة التي يَسْتَدِلُّ بها التصريفيّون على الأصالة والزيادة تسعةٌ ، وإن شئْتَ فقل عشرة :

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : بها .

أحدها : الاشتقاق [1] ، وهو على قسمين : أصغر وأكبَرَ ، فالأصَغُر : رَدُّ الكلمة في دلالتها على معناها إلى مادتها ليُتَحقَّق[2] بها لفظًا ومعنًى . وذلك أنَّ الكَلمة لها دلالتان ، دلالةُ مادةٍ ودلالةُ صيغةٍ إلا أنَّ دلالة الصيغة مبنيَّةٌ على دلالة المادة ، فهي الأصلُ لدلالة الصِّيغة ، فالاشتقاق يردّ الكلمة إلى أصلها ، وهي المادّةُ الدالة التي هي الفاء والعين واللام . وقوله « ليُتَحَقَّق[2] بها لفظا ومعنى » ، بيان للعلّة التَّمامِية في الاشتقاق ، وهي أن تصير الكلمةُ عن الناظر فيها محقَّقة اللفظ من جهة الأصالة والزيادة ، والصحة والإعلال ، وشبه [3] ذلك ، ومحقَّقة (المعنى)[4] من جهة معرفة دلالة المادة من دلالة الصيغة ، وكيف ارتبطت الدلالتان حتى حصل تمامُ معنى الكلمة ، فيصير عالمًا بها من كلِّ الجهات . هذا هو الحدُّ الذي ارتضيتُه في كتابي المُسمَّى بعنوان الاتفاق في علم الاشتقاق .

وأما الأكبر فهو / الحدُّ بنفسه ، إلا أنك تُعوِّض من قولك : « مادتها » / ١٩١ / قولَك : « حروفها الأول » . وإنما كان ذلك لأن المادّة أخصُّ من الحروف الأول ، فإذا قلت مثلا : إن الأَوْلَقَ مشتق من وَلَقَ : إذا أسرعَ ، والأَوْلَقُ : الجنون ، وهو موصوفٌ بالسرعة ، فقد رَدَدْت الأولق إلى مادته التي بُنى[5] منها ، وهي د ل ق . ويصح لك أن تقول : إنك رددته إلى حروفه الأول . وإذا قلت : إنَّ اقلولى مشتقٌّ من وَلَق لأنَّ الإقليلاء الخفّةُ والطيش من الكِبْر ، وهي سرعةٌ ظاهرة ، فقد

---

(١) الأصل : أنه الأشتقاق .

(٢) ك : لتتحقق .

(٣) الأصل : وما أشبه .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل ، ت : يبني .

رَدَدْته إلى حروفه الأوَل ، وهي الواو ، والقاف، واللام مطلقا، من غير مراعاة ترتيبها . وهذا في الإطلاق صحيحٌ ، بخلاف ما إذا قُلْتَ : إنك رَددتها إلى مادته ؛ لأن المادة إنما تُطلق اصطلاحًا على الحروف مُرَتَّبا بعضُها على بعض ، فمادةُ الاقْليلاء : ق ل و ، وليست في الترتيب كمادة ولق التي هي : و ل ق ، فليست و ل ق للاقليلاء ، وإنما هي حروفُها مطلقًا . وبهذا المعنى بَيّن ابن جني كلّ واحدٍ من الاشتقاقين ، فقال في حدّ الأصغر : هو أن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صِيَغُهُ ومبانيه[1]. وقال في الأكبر : هو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا تجمع فيه التراكيب الستة وما يتصرّفُ من كلٍّ واحدٍ منها عليه ، وإن تباعد شيءٌ من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه[2] وقد حُدَّا بحدُودٍ أُخَر لا حاجة إلى ذكرها . والمستعمل في التصريف الجاري على ألسنة أهله هو الأصغر وحده، وهو الذي يُعتمَد عليه باتفاق منهم .

والثاني من الأدلة التصريفُ ، وهو على قسمين ، تصريفٌ عربي ، وتصريف صناعي :

فالتصريف العَرَبيّ هو إبرازُ المادّة في صُوَرٍ مختلفةٍ لتدل [3] دلالةً إضافية تفصيلية على ما دلَّت عليه المادة دلالةً مطلقة إجمالية ، وذلك أنَّ المادة الأولى إنما تدلُّ على معناها الذي وُضِعت له دلالة مجملة لا مُفَصَّلةً ، ومطلقةً لا مُقَيَّدة بشيءٍ ولا مضافةً إلى شيء ، ولا إلى اعتبارٍ مّا دون اعتبار ، بل هي مطلقةٌ بحسب الأزمان والأمكنة والفاعلين والمفعول بهم والأحوال والأنواع وغير ذلك من الاعتبارات ، فالتصريف يبرُزُ تلك المادَّة في أبنية مختلفة دالة على أمور

---

(١) الخصائص ٢/١٣٤ .

(٢) ن . م والصفحة .

(٣) الأصل : لتدلّ على دلالة .

تُضَافُ إليها دلالةُ تلك المادة ، وتُقَيَّدُ بها ، وتُنَوَّع بحسب وَضْع تلك البنية للمعنى الذي دلّت عليه ، فتصير تلك الأبنيةُ تَدُلّ على معنى المادة على التفصيلُ فمادة ع ل م مثلاً دالَّةٌ على معنى العِلْم مطلقًا ، فإذا أبرزته في بِنْية « عالمٍ » دلتْ على علمٍ اتصف به ذات من الدوات ، أو في بنْية « معلوم »[1] دلَّتْ على علم مُتَعضلَّق بماهيَّةٍ من الماهيات، أو قلت : « عَلِم » ، دلّت على عِلْمٍ مُقَيَّدٍ بفاعل في الزمان الماضي . وكذلك إلى آخر ما يقال في ذلك .

وأما التَّصرِيفُ الصناعيُ فهو[2] الذي حدَّه ابن جني وغيره بأنه بناؤك من حروف الكلمة على وزان ما شئت من الأبنية على الحدّ الذي يقتضيه قياس كلام العَرَبِ ، كبنائك / من ضرب مثل جعفر ، أو قمطر ، (أو سفرجل)[3] أو/ ١٩٢ / دَحْرَجَ ، أو ما أشبه ذلك .

وهذا الثاني ليس من الأدلة ، وإنما المعتبر (في الأدلة)(٤) هو الأوَّلُ ، كما تقول : إنَّ « أيْصر » وزنُه فَيْعَلٌ[5] لاأفْعلٌ ، بدليل جمعه على إصَارٍ[6] ،

---

(١) الأصل : معلومة .

(٢) الأصل : هو .

(٣) عن س ، وهامش ك .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في النسخ : « أفعل لافيعل » .

والأيصر هو الحشيش ، ويجمع على أياصر وإصار ، وعلى الأول قولُ مقَّاس العائذي :

تذكرات الخيلُ الشعيرَ عشيةً وكنَّا أناساً يعلفون الأياصرا

وعلى الثاني قول الأعشى :

دُفِعْن الى اثنين عند الخصوص وقد خَيَّا عندهنَّ الأياصرا

ويروى :

فهذا يُعِدُّ لهنَّ الخَلا ويجمع ذا بينهن الإصارا

انظر المصنف لابن جني ١ / ١١٣ ـ ١١٧ ، ٣ / ١٨ .

(٦) قال ابن جني في المنصف ١ / ١١٧ : « فأما أيصر فقولهم في جمعه : إصارٌ ، يدلُّ على أن همزته فاء ، لأنها فاءٌ في إصار ، ومثاله : فعَالٌ » .

وكذلك أَيْطَلٌ[1] بدليل إِطْلٍ . وكذلك أَحْمرُ همزته زائدة بدليل جمعه على حُمْرٍ . ومن هذا كثير ، وهو [2] والاشتقاق منعكسان في الدلالة ، فالاشتقاق يُسْتَدَلُّ به بالأصل على الفرع ، والتصريف يُسْتَدلُّ به الفرع على الأصل .

والثالث : الكثرة ، وهو[3] أن يكون الحرفُ في موضع مّا قد كثرت زيادته فيما عُرِف له اشتقاقٌ ، أو تصريفٌ ، ويقل وجودُه أصليًا فيه ، فيجعل ذلك الحرفُ في ذلك الموضع زائدًا إذا لم يُعَرفْ له اشتقاق ولا تصريفُ حملاً على الأكثر ، وذلك كالهمزة الواقعة أوّلا بعدها ثلاثة أحرفٍ أصولٍ ، فإنها كثرت زيادتُها فيما عُرِف له اشتقاق أو تصريف ، نحو أحْمَرَ وأصفَرَ ، إلاّ ألفاظًا يسيرةً فإن الهمزة فيها أصلية كأرطىً [4] ، دلَّ على ذلك التصريف من قولهم: أديم مأروطٌ ، فإذا جاء ت الهمزةُ فيما لااشتقاق له ولا تصريف نحو : أَفْكلٍ[5]، وجب حملُهاعلى الزيادة ، وأن لا يلتفت إلى أرطىً وأخواته لقلّتِها وكثرة باب أحمرَ .

والرابع : اللزوم ، ومعناه أن يكون الحرفُ في موضعٍ مّا قد لَزِم الزيادة في جميع ما عُرِف له اشتقاق أو تصريف ، فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يُعرَفُ له اشتقاقٌ ولا تصريفُ حُكِم له بالزيادة حملاً على ما ثبتت زيادتهُ فيه بالتصريف أو الاشتقاق ، كالنون الواقعة ثالثةً ساكنةً بين

(١) الأيطل : الخاصرة ، ويقال فيه : إِطِل ، بكسرتين ، وبكسرٍ فسكون .

(٢) الواو ساقطة من الأصل .

(٣) ماعدا س : وهي . والأكثر في مثل هذا مراعاة الخبر ، والخبر مُنَكرٌ .

(٤) الأرطى : شجر ينبت في الرمل ، ويقال : أديم مأروط : أي مدبوغ بالأرطى ، وانظر المنصف ١ / ٣٦ ـ ٣٧ .

(٥) الأفكل : الرعدة .

حرفين قبلها وحرفين بعدها ، لما تقدّم ذكره ، فإنها أبدًا زائدةٌ فيما عُرِف اشتقاقه أو تصريفه كَجحَنْفل من الجَحْفَلة ، وحَبَنْطًى من حَبِط بطنُه ، وكذلك سائرها ، فإذا جاءت النونُ في مثل عَبَنْقسٍ[1] ، مما لا يُعرَفُ له اشتقاقٌ ولاتصريفٌ ، حُمِل على ما عُرِف ذلك فيه ، فجعلت نونُه زائدةً .

والفرق بين دليل الكثرة ودليل اللزوم (أن اللزوم)[2] من حقيقته أنه لم يأت له معارض في اطِّراد الزيادة ، بخلاف الكثرة فإنه قد أتى فيه المعارض كأرطىً في باب الهمزة ، لكنه قليلٌ ، فلم يُحمل عليه غيرُه .

والخامس : لزوم حرف الزيادة البناءَ ، وذلك أن يأتي بناءٌ على هيئةٍ ما ، فيلزمه في كلِّ ما جاء ت من الكلم على وزنه حرفٌ من حروف الزيادة في موضع مّا بحيث لا تنفك كلمة[3] على ذلك الوزن من ذلك الحرف بعينه ، فإنه يُقْضى عليه بالزيادة ؛ إذْ لو كان أصليًا لوقع في موضعه حرفٌ من الحروف غير المحتملة للزيادة أو[4] المحتمل لها ، وذلك : حِنْظَأْوٌ[5] ، وكِنْتَأْوٌ (وكِنْثأو)[6] وسِنْدأْوٌ[7] ، فلزومُ النون ثانيةً لما كان على هذا المثال دليلٌ على زيادتها ، ولَمَّا لم تلْزَمِ الهمزةُ رابعةً بل قالوا : عِنْزَهْو[8] ، فأوقعوا في

---

(١) العبنقس : السَّيِّىء الخلق .

(٢) سقط من س .

(٣) الأصل ، ت : الكلمة .

(٤) س : والمحتمل .

(٥) س : حنبطى ـ الحنظأو : العظيم البطن ، وفي المنصف ٣ / ٢٦ أيضاً : الوافر اللحية . هذا ويقال : حنظأو ، بالظاء المعجمة ، وهو القصير .

(٦) سقط من الأصل ، ت ، والكنتأو : الجمل الشديد . والكِنْثأو : الوافر اللحية .

(٧) رجل سِنْدَأْوٌ خفيف ، وجرىء ، وقصير .

(٨) العِنْزَهو : العازف عن اللهو والنساء .

موضعها حرفًا آخر ، ادّعوا أصالتها . وإنما قالوا هذا لأنه مُسْتَقْرًى مما عُلِم اشتقاقُه أو تصريفُه ، نحو : استفعل في الأبنية إذا قلت : استقدر ، واستعلم ، واستخرج ، واستكبر، واستدعى ، وما أشبه ذلك من الأمثلة التي على هذا الحكم ، حين رأوا تلك الحروف لازمةً وإن اختلفت المواد مع القطع بزيادتها / / ١٩٣ / بالاشتقاق والتصريف ، حكموا بذلك فيما لم يَعْرِفوا له اشتقاقاً ولا تصريفاً ، وأصّلُوها قاعدة فقالوا : لزومُ الحرفِ الصيغة مع اختلاف الموادّ (١) يدلّ على الزيادة، كما أنَّ لزوم الحرف المادة (٢) مع اختلاف الصيغة يدلّ على الأصالة .

والسادسُ : كونُ الزِّيادة لمعنًى يُفقدُ بِفقْدِها ويوجد بوجودها ، وذلك كحروفِ المضارعة ، وواو مفعولٍ وميمه ، وألف التكسير على مَفَاعِلَ ومفاعيلَ ، وعلاماتِ التثنية والجمع ، ونحو ذلك . فمثلُ هذا يدلُّ على معنىً إذا وُجِد ، ولم يأت حرفٌ أصليٌّ قطُّ على هذه الصِّفة(٣) . قال ابن عصفور : « على أن هذا الدليل قد يمكن أن يُستَغْنى عنه بالاشتقاق والتصريف ، إذْ ما مِنْ كلمة فيها حرفُ معنًى إلا ولها اشتقاقٌ أو تصريفٌ يُعلَم به أصولُها من زوائدها(٤) ، لكن مع ذلك قد يُعلَم كون الحرف (٥) زائدًا بكونه لمعنى من غير نظر إلى اشتقاقه أو تصريفه » . قال : « فلذلك أوردناه في الأدلة المُوصِلة إلى معرفة (الزيادة)(٦) من غيرهما (٧) .

---

(١) س : المادة .

(٢) س : على .

(٣) كأنها في س : الصيغة .

(٤) ما عدا (س) : فروعها . وفي الممتع : من غيرها .

(٥) كذا في الممتع و (س) . وفي غيرها : كونه زائدًا .

(٦) عن س ، وهامش ك .

(٧) الممتع ٥٧ .

والسابع : النظيرُ ، ومعناه أن يكون في (١) لفظٍ مّا حرفٌ لا يُمكن حملُه إلا على الزيادة ، بدليل دلَّ على ذلك ، ثم يسمع(في)(٢) ذلك اللفظ لغةٌ أخرى يحتمل ذلك الحرفُ فيها أن يُحْمَل على الأصالة وعلى الزيادة ، فيقضى عليه بالزِّيادة لثبوت زيادته البتَّةَ في اللغة الأخرى النَّظيرة لهذه ، نحو : تَتْفُل(٣) ، فإن فيه لُغَتين : فَتْحُ التاء الأولى وَضَمُّها ، فمن فتح التاء لم يمكن أن تكون التاءُ عنده إلا زائدةً ، لأنها لو كانت أصليَّةً لكان وزن الكلمة فَعْلُلاً ، وليس في الكلام مثل جَعْفُرٍ ، وفيه على الجملة تَفْعُل . وأما من ضَمَّ التاء فيمكن في لغته أصالةُ التاء لأنَّ وزنه حينئذٍ فُعْلُلٌ ، وهو موجودٌ كقُلْفُلٍ وبُرْثُن ، إلا أنه لا يقْضى عليها بذلك لثبوت زيادتها في لغة من فتحها وإن لم يوجد في الكلام (مثل)(٤) تُفْعُلٍ .

والثامنُ : الخروجُ عن النظير ، وهو أن يكون الحرفُ إنْ قُدِّر زائدًا كان له نظيرٌ ، وإن قُدِّر أصليًا خرج عن النظير ، أو يكون الأمر فيه بالعكس : إن قُدِّر أصليًا (٥) كان له نظيرٌ ، وإن قُدِّرَ زائداً(٦) لم يكن له نظيرٌ . فالحكمُ له هنا بما(٧) لا يخرجُ به عن النظير ، فالأول كِغزويت(٨) فإن حملنا التاء على

---

(١) الأصل ، ت : من .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) التتفل : الثعلب . وفيه لغات أخر غير ما ذكر هنا ، انظرها في اللسان : تَفل .

(٤) سقط من س .

(٥) في النسخ : زائدًا .

(٦) في النسخ : أصليا .

(٧) الأصل : مما .

(٨) كذا في النسخ ، ومثله في رواية عن الجرمي ذكرها ابن جني في المنصف ٣/٢٨ ، والذي في الكتاب ٤/٢٦٩ ، والمنصف ١/١٦٩ بالعين المهملة ، والعِزْويت ، أو الغِزْويت ، كما فسره ابن جني - : الداهية .

الأصالة كان وزن الكلمة فِعْويل ، وليس بموجودٍ في الكلام ، وإن جعلناها على الزيادة كان وزنُها فعليت ، وله نظير وهو عِفْرِيتٌ ، فحكمنا بزيادة التاء لأجل هذا .

والثاني كالنون في دَهْقَن، إذا جعلناهُ مشتقًا من الدهقنة، والنون أصلية ، ووزنه فَعْلَل ، وهو بناء موجودٌ ، وإن جعلناه مشتقًا من الدّهق كانت النون زائدة ، ووزنهُ فَعْلن ، وهو بناءٌ غيرٌ موجود[1] ، فوجب العدول عن الخروج عن النظير إلى الدخول في بابه .

والفرقُ بين هذا و [2] الذي قبله ـ فإنهما قد اجتمعا في اعتبار النظير ـ أنَّ الأوَّل مختصٌ بما فيه لغتان يجب حملُ إحداهما على الأخرى ، وإن أدّى إلى الخروج عن نظير آخر ، فلا يتعارض فيه عدمُ النظير حتى يُطلَب الترجيحُ بوجْهٍ آخر ، بخلاف هذا فإنَّه غير مختصّ بما فيه لغتان ، ولا بُدَّ من مراعاة عَدَم النظير حتى إذا / تعارضَ عدمُ النظير في الاحتمالين رُجِع إلى دليلٍ آخَرَ. وإذا تأمّلت التمثيل في الدليلين تبيَّن لك صحةُ ما ذكرتُه . / ١٩٤ /

والتاسع : الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير ، وذلك أن يكون في الكلمة حرفٌ يمكن أن تدّعى فيه الزِّيادةُ ، إلا أنه يلزمُ من دعوى زيادته الخروج عن النظير ، ومن دعوى أصالته الخروج عن النظير أيضا ، فينبغي أن يحمل الحرف على الزيادة لا على الأصالة ، لأن أبنية الزيادة كثيرةٌ جدًا وبابُها واسع ، بخلاف الأبنية المجردة من الزوائد فإنها قليلةٌ ، فكان إدخال الكلمة فيما كثر أولى من جعلها من القليل ، مثل كَنَهْبُل[3] ، فإنك إن

(١) س : « غير موجود في الأفعال » .

(٢) الأصل : وبين الذي .

(٣) رجل كَنَهَبُل ـ بفتح الباء وضمها ـ قصير .

ادَّعيت أصالة النون كان وزنه فَعَلَّلاً [1] ، وليس في الكلام [2] ، وإن ادَّعيت زيادتها كان وزنه فَنضعْلُلاً[3] ، وليس في الكلام أيضًا ، فكان هذا الثاني أولى لكثرته واتساع بابه .

والعاشِرُ : الهروب عن ترتيب الحكم على غير سببٍ . وذلك أن يتعلَّق بالكلمة حكمٌ من الأحكام مفتقرٌ إلى سَبَبٍ وُجِد ذلك الحكمُ من أجله ، ويكون فيها حرفٌ إن جعل زائدًا ترتب الحكمُ على سببه ، وإن جعل أصليّاً ترتب الحكم على غير سبب ، فالأولى دعوى الزيادة ليترتّب الحكمُ على سببه ، وإن أدّى إلى الخروج من الكثرة إلى القلة ، ومثاله الكُلَّاءُ [4] ، هو محتمل لأصالة الهمزة ولزيادتها ، فعلى الأوّلِ يكون فَعَّالاً من كَلأ ، وهو أقرب في صناعة الاشتقاق ، وعلى الثاني يكون فَعَّالاً من كَلَّ يَكِلّ ، وهو أبعدُ ، لكن من منعَ صرفه يجبُ أن يُحمل عنده على الثاني وإن كان أبعد ؛ إذْ في حمله على الأول ترتيبُ منع الصَّرْف على غير موجب، لأنه فَعَّالٌ بالفرض، بخلاف ما إذا حُمل على الثاني، فإن مَنْع الصرف يترتَّبُ على موجبه، لأنه فعلاءُ، فتكون الهمزة للتأنيث .

هذه جملةُ ما ذكروا[5] من الأدلة في باب التصريف ، وأكثرها بل جميعها مُستَنْبطٌ من كلام سيبويه ، وإليها أشار الناظم بقوله : « إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ » .

وأمَّا النظر الثاني في جملةٍ ممّا [6] خرج عن القاعدتين مما ذُكِر احتماله للأصالة والزيادة ، أو لم يُذْكر ، فَنأتى بها على توالي الحروف بحول الله :

---

(١) في النسخ : فعلّل .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٤ .

(٣) في النسخ : فنعلل .

(٤) الكَلَّاء : مرفأ السفن. وهو عند سيبويه فَعّال ، الكتاب ٢٥٧/٤. وعند غيره فَعْلاء، انظر اللسان : كلأ .

(٥) س : ذكر .

(٦) الأصل ، ت : ما .

فأما الألفُ ففيها من المحتمِل : قَطَوْطًى وبابُه . والوجهُ فيه أن تكون الألف أصليّة لا زائدة ، لأنها إن جعلتها زائدة كان وزنُ الكلمة إما فَعَوْلى ، وإما فَعَلّى ، أما فَعَوْلَى فنادرٌ ، مع أنه في قطوطى يقضي بتركيب ق ط ط ، وليس قَطَوْطًى من ذلك ، بل هو من القَطَوان ، كذا قال سيبويه [١] ، لأن القطوطى من قَطا يقطو قَطْوًا : إذا قارب الخطو مع النشاط ، قال الجوهري : « فهو قَطَوانٌ ـ بالتحريك ـ وقَطَوَطىً » . وكذلك يَقْضِي في ذلولى وقَلَوْلَى ، من ذ ل ل ، وق ل ل، وليس كذلك ، بل هو من ذ ل و ، و ق ل و ، وقالوا : قلا يقلو ، واذلولى، وكذلك ماعداها مما له اشتقاق إلاَّ شطوطى ، فإنهم قالوا : ناقةٌ شطوطٌ وشَطُوطَى ، أي : عظيمة الشَّطِّ وهو السَّنامُ ، فهو ـ بلا شك ـ فَعَولى ، وألفه زائدةٌ ؛ إذ هو من تركيب : ش ط ط . وأما فَعَلَّى فيلزم عليه أصالة الواو في بنات الأربعة دون تضعيف ، وذلك لا يكون إلاّ نادرًا كوَرَنْتَل [٢] ، فثبت أنَّ الألف ليست فيها بزائدة وإنما هي أصليَّةٌ ، لكن يمكن أن يكون وزنها فَعَلْعَلاً[٣] كَدَمَكْمَكٍ ، ويمكن أن يكون فَعَوْعَلاً [٤] كَعَثَوْثَلٍ / ، والذي رجَّح الفاسيّ فيها / ١٩٥ / الأول لأنه الأكثر[٥] . ووقع في كلام سيبويه [٦] اضطرابٌ في المسألة ، وللناس معه كلامٌ ، عليك (به)[٧] في مظانه إن تَشَوَّفْتَ إليه[٨] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٥٩ ، ٣١١ .

(٢) انظر فيما تقدم ص :

(٣) في النسخ : فعلعل .

(٤) في النسخ : فعوعل .

(٥) الإيضاح ٢٣٤ .

(٦) أجاز سيبويه أن يكون على وزن فعلعل ، وعلى وزن فعوعل . انظر الكتاب ٤/ ٢٧٥ ، و٣١١ ، ٣٩٤ ، وانظر التعليق السابق على هذا .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) انظر شرح الشافية للرضي ١/٢٥٣ ، ٢/٣٨٦ .

ومنها : دارانُ وهامان ونحوهما ، وقد تقدّم القولُ فيه على ظاهر التسهيل من أنه من بابِ ساباط ، وأنّ الألف الأولى زائدةٌ ، بدليل أنها لو كانت أصليَّة لترتب الحكم فيها ـ وهو الإعلال ـ على غير سببٍ ، إذْ هو إذْ ذاك من باب الدَّوَرانِ والهيمان ، والجمهور على أنه من ذلك ، لأنه دخولٌ في باب الكثرة لاتّساع باب الفَعَلان وقلة باب فاعال .

وأما الياءُ ففيها من المحتمل : مَرْيَمُ ومَدْيَنُ ، والراجح عندهم أصالةُ الياء فيهما . وزيادةُ الميم ، (لأن الميم)[١] والهمزة إذا وقعتا أوّل الكلمة حُكم بزيادتهما وأصالة ما بعدهما من ياءٍ أو واوٍ أو غيرهما ، وما قيل من لزوم شذوذ التصحيح فهو يَرِد في الأعلام [٢] كثيرًا كمكوزَةَ ، وحيوةَ وغير ذلك . وأيضا إن حكمنا على الياء بالأصالة أدخلناهما في الباب الأكثر وهو مَفْعَلُ ، وإن حكمنا بزيادتها أدخلناهما في الباب النادر أو المعدوم وهو فَعْيل ؛ إذ لم يُنْقَلْ منه إلا ضَهْيدُ ، وقَدَح فيه السيرافيّ [٣] .

ومن ذلك : يَأْجَجُ ، الياء فيه [٤] أصلية لا زائدةٌ عند سيبويه[٥] ؛ إذ لو كانت زائدةً لوجب الإدغامُ ، ولكان إظهارُ التضعيف (فيه)[١] شُذُوذًا كشُذُوده في مَحْبَبٍ [٦] ، وكان إذْ ذاك يُلْفَى فيه ترتيب حُكْم ـ وهو الفَكُّ ـ على غير سبب، والفكُّ لا يكون إلا لسبب ، فلو جعلتها أصلية لكان إظهار التضعيف لسبب ، وهو الإلحاق بجعفر كقَرْدَدٍ ومَهْدَدَ. ويرويه أهلُ الحديثِ بكسر الجيم

---

(١) عن س .

(٢) الأصل : الإعلال .

(٣) انظر فيما تقدم ص :

(٤) الأصل : فيها .

(٥) الكتاب ٤ / ٣١٣ .

(٦) انظر فيما تقدم ص .

الأولى ، قال السيرافي : وهو شاذٌّ[1] ، لأنه ليس في الكلام فَعْليلٌ أصلٌ ولا مزيدٌ ، ولو كان يَفْعِل لكان مُدَّغما ، لكن الأولى أن يكون كسرُه مما شذَّ في الأعلام ، ويحكم على الكسر بالفَتْح[2] .

ومن ذلك : يَهْيَرٌّ [3] ، لا يجوز أن تكون الياءان معًا [4] أصلين ؛ إذ لا تكون الياءُ أصلاً في بنات الأربعة إلا مع التضعيف كيُؤْيؤٍ ، كما قال الناظم . وأيضا ليس في الكلام فَعْلَلٌّ كَجَرْدَحْلٍ ، فلا بُدَّ من زيادة إحدى الياءين فَزَعَم سيبويه أن الزائدة هي الأولى [5] لأنه ليس في الكلام فَعْيٌّ . قالوا : وهذا مشكلٌ ، لأنه ليس في الكلام أيضًا يَفْعَلّ .

والجواب : أن سيبويه لم يستدلّ بهذا خاصةً ، بل مع ما بعده ، من أنَّ ما أوَّلُهُ زيادة قد ثُقِّلَ ، يعني أن « يَفْعَلٌّ » وإن لم يكن في الكلام فقد ثُقِّل ما أوّله زيادة مما ثبت في الكلام كَمكوَرّ [6] ، فَلِجَعْلِ[7] الأولى زائدةً نظيرٌ بوجهٍ مّا ، وهو مُكْوِرّ ، ولم يُثَقَّل آخرُ ثلاثيٍّ [8] أوسطُه زيادةٌ كفَوعل أو فيعل [9] ونحوهما. وأيضًا فالياء أولاً كالهمزة ، فإذا تعارضَ جعلها أولا زائدة ، وسطا غُلِّبت زيادة الأول ، لأن زيادة الياء أولاً أكثر من زيادتها وسطًا ، ولا سيِّما ثالثةً ؛ ألا ترى أنَّها تُزاد أوَّلاً في الأسماء والأفعال ، ولا تُزاد ثالثةً في الأفعال ؟

---

(١)

(٢) أي : يحكم على رواية كسر الجيم الأولى بما حكم به عن رواية فتحها من أصالة الياء .

(٣) اليهيّر : الباطل .

(٤) س : أن يكونا معاً .

(٥) الكتاب ٤ /٢٦٥ ، ٣٠٩ .

(٦) المكورّ والمكورّى ـ بتثليث الميم فيهما ـ : العظيم الروثة .

(٧) الأصل ، ت : فلنجعل . س : فيجعل .

(٨) ما عدا (س) : الثلاثي .

(٩) الأصل : فيعال .

وأماالواو ففيها (١) من المحتمل قولُهم : غِزْوِيت ، واوه أصليّةٌ ، والتاء زائدةٌ ؛ إذْ لو عكست الحكم لكان وزنها فِعْويلاً ، ولم يثبُتْ من كلامهم ، وثبت فيه فعليتٌ كعِفْرِيتٍ . وهو ومن الاستدلال بعدم النظير .

ومنه أيضًا : ضَيْونٌ ، وحكم الفارسيّ عليه في التذكرة أنه فَيْعلٌ لا / / ١٩٦ / فَعْوَلٌ ، فالواو عنده أصليّةٌ ، لأن باب ضَيْغَمٍ أكثر من باب جَهْوَرٍ ، ولأمرٍ آخَرَ ، وهو أن الألف إذا كانت ثانية في نحو باٍ ودارٍ ، ولم يُعرفْ أصلُها فاحكم (٢) بأنها من الواو . ففي هذه القاعدة أنَّ كون الواو عينا اكثرمن كون الياء عينًا ، فكذلك ضَيْوَن ، تُجْعَل فيه الواوُ عينًا دون الياء .

وأما الهمزة ففيها من المحتمل : أيدعٌ ، وَإِشْفَى ، وأفعَى ، والأَوْتَكَى (٣) . والهمزةُ في الجميع زائدةٌ حملاً على الأكثر ، لأنّ زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الياء والألف والواو غير أوّلٍ، وأيضا قد قالوا. الأُفْعُوان في معنى الأَفْعَى ، وهو إما أن يكون على وزن أُفْعُلان أو فُعْلُوان ، فأما فُعلوان فقليل، ولا ينبغي الحملُ عليه ، وأما الأفعلان (٤) فاكثر منه ، فوجب الحملُ عليه . وأيضا قالوا : أرضٌ مُفْعَاة : أي كثيرة الأفاعي . وهذا قاطعٌ بزيادتها في أفعى . وأيضًا أفعلُ أكثر من فيعل ، وأفعل أكثر من فَعْلى ، والأَفْعَلى أكثر من الفَوْعَلى . فهذا من الحمل على الأكثر .

وأما إِبَّان فهمزُه أصلٌ ، ووزنه فِعَّال ، إذ لو عددت همزته زائدة لأدّى إلى دخوله في باب دَدن ، وهو كون الفاءِ والعين من جنسٍ واحدٍ .

---

(١) س : ففيه .

(٢) الأصل : فالحكم .

(٣) الأيدع : الزعفران ، والإشفى : المِثْقَبُ ، والأوتكى : ضرب من التمر .

(٤) الأصل : الأفعال .

ومن ذلك : أرطىً ، همزته أصليّة عند من قال : أديم مأروطٌ ، ولم يحفظ سيبويه[1] مَرْطيّ ، وهي زائدة على القياس عند من قال : أديمٌ مَرْطيٌّ ، وحكاه الجرمي[2] .

ومن الهمز الأخير المحتمل قولهم : المُزّاء [3]، هو فُعَّال ، فالهمزة أصلية إمّا من المزِيَّة ، أو من المُزَّة [4] ، على أن يكون أصلُه « مُــزَّاز » ، ثم أبدل كَدَسَّاهَا[5] . ولا يكون فُعْلاَء لقلَّته في باب الإلحاق كقوْباء [6] حتى قال المبرّد : ليس لقوْباءٍ نظيرٌ إلاَّ خُشَّاءٌ [7] . وإنما لم يكن فُعَّالاً لإهمال هذه المادَّة فيه حيث قالوا : خُشَشَاءَ كقُوَبَاءَ ، وهذا بلا شك فُعَلاء ، لإهمال فُوَعَال وفُعَعَال .

وحُوَّاء[8] همزته أصلية ، وهو فَعَّالٌ لكرثته لا فُعْلاَء لقلَّته وقِلَّة باب قوّ .

والدُّبَّاء ، السُّلاَّء ، الثُّدَّاء [9] : فُعَّالٌ ، والهمزة أصلية ـ أعني غير زائدة ـ لكثرة فُعَّال وقلة فُعْلاء :

وأما الكَلاَّء[10] فمن منع صَرْفه قضى فيه بفَعْلاء ، ومن صَرَفه فالأولى فيه أصالةُ الهمزة ، من كَلأَ : أى حفظ ، لظهور الاشتقاق ، ولكثرة فَعَّال بخلاف فعلاء .

والخَشَّاءُ : همزته زائدة ، لقولهم : أَنْبَطَ [11] بِئْرَه في خَشَّاءَ ، أى : في أرضٍ فيها طين وحصى ، فمنع صَرْفَه .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٠٨ .

(٢) رواه ابن جني عن الأخفش ، انظر المنصف ١ / ٣٧ .

(٣) المُزَّاء : من أسماء الخمر .

(٤) المُزَّة : الخمر اللذيذ الطعم . وينسب هذا التخريج للفارسي ، انظر اللسان : مزز .

(٥) دسَّاها : من دَسْسْت ، قلبت إحدى السينات ياءً .

(٦) ك : كالقوباء .

(٧) رُوِي هذا في الصحاح ، مادة : قوب ، عن ابن السكيت . والخُشَّاء والخُشَشَاء : العظم الدقيق العاري من الشعر النَّاتي خلف الأذن .

(٨) الحوَّاء : نبت يشبه لون الذئب .

(٩) انظر فيما تقدم ص :

(١٠) انظر ص :

(١١) أى : استنبط الماء وانتهى إليه .

وقَضَّاءُ(١) الإبل : فَعَّالٌ ، دلَّ على ذلك الاشتقاق ، لأنها إذا بلغت ذلك المبلغ قَضت عن صاحبها .

والعَوَّاء (٢) ـ لغير الكلب ـ يُحمَلُ على فَعَّال ، ويدَّعى الأصالة في الهمزة إن لم يمنع صرفُه ، إذ ليس في الكلام فَعْلاَءٌ ملحقًا .

والقِثَّاء : فِعَّال لا فِعْلاء ، لكثرة فِعَّال وقلة فِعْلاء .

وأما تَيْماءُ ففعلاء ، والهمزة زائدة ، لفقد مادة : ت م ء ، أو : تَ مَ ى ، أو: ت م و .

وكذا : شِيْصاءٌ ، وسِيناءُ ، وتِيْنَاء ، همزاتها زائدةٌ لندور فِيعال ، وكثرة فِعْلاء للإلحاق بِسِرْداح ، وإن كان في نفسه قليلا فهو أكثر من فِيْعالٍ . وسيناء (٣) كذلك أيضا .

والخَوْصَاء ، والعَوْصَاءُ ، والزَّوْرَاء ، والرَّوْحَاء ، همزاتها زائدة ، وهي على فَعْلاَءَ لا فَوْعَالٍ (لقلَّته)(٤)، ولا يمنَعُ ذلك عدم الصرف، لأنها من أسماء البقاع .

ومما لم تتوفَّر فيه الشروطُ ، وبَيَّنَتِ الحجَّةُ زيادَة الهمزة فيه نحو جُرَائِضٍ (٥) ، هو فُعَائل ، قال سيبويه : « لأنك تقول : جِرْواض »(٦) ، وهو ـ لا شكَّ ـ فِعْوالٌ، فجرائض فعائل . وهو من الاستدلال بالنظير، وكذلك : حُطائِط ،

---

(١) انظر ص .

(٢) العَوَّاء : سافلة الإنسان .

(٣) كذا في س . وفي الأصل : وتيناء ، وفي ت ، ك : هيتاء .

(٤) عن س ، وهامش ك .

(٥) انظر ص :

(٦) الكتاب ٤ / ٣٢٥ ، والإيضاح ٢٣٣ .

لأنه القصير، فهو مشتقٌّ من الحَط ، قال سيبويه /: « لأنَّ الصَّغير[1] محطوط » [2] . والظاهر أن الهمزة هي الزائدة بنفسها ، إذْ لم يثبت هنا كونها بدلاً من شي . وكذلك : النئدلان ، همزته زائدة اعتباراً بالنظير ، وهو النَّيدُلان [3] .

وأمّا الميم ففيها من المُحتمِل قولهم : مِجَنٌّ ، والظاهر فيه أن الميم زائدةٌ ، وأن وزنه مِفْعَلٌ لوجهين ، أحدهما : ظهورُ اشتقاقه من الجُنَّة[4] ، بخلاف ما لو اشتق من مَجَن ـ إذا صلُب ـ فإنه اشتقاق ضعيفٌ . والثاني : كثرةُ زيادة الميم أوَّلاَ إذا أمكن أن يكون بعدها ثلاثة أحرف أصول ، ولذلك جعل سيبويه موسى مُفْعَلاً[5] . وإلى هذا مال الزُّبيدي ، وهو كان أليق بمذهب سيبويه إلا أنه جعل الميم[6] أصلية ، ووزنُه فِعَلٌّ كَخِدَبٍّ [7] ، وخالفه فيه طائفةٌ .

ومن ذلك : مَأْجِجٌ ومَهْدَدُ ، فرأى سيبويه[8] أصالة الميم استدلالا[9] بظهور التضعيف ، لئلاً يكون (ظهورُه)[10] من ترتيب حكمٍ على غير سببٍ ؛ إذ الواجبُ مع فرْضِ الزيادة الإدغام كَمكَرّ ، ومَفَرّ ، ومَرَدّ ، فإذا اعتقد الأصالة في الميم كان ظهور التضعيف للإلحاق بِجَعْفَرٍ .

ومما تخلَّف فيه بعضُ الشروط ، إلا أنه قام الدليل على زيادته قولهم : الدُّلامِص ، على قول الخليل [11] ، لأنه من الدِّلاص وهو البَرَّاق ، والدُّلاَمِص : البراقُ . وقالوا : دُمَالص ، ودُلِمَصٌ ، ودُمَلِصٌ .

---

(١) الأصل ، ت : القصير .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٢٥ .

(٣) انظر ص :

(٤) الجُنَّة : ما داراك من السلاح واستترت به منه .

(٥) س : مفعل .

(٦) أى : في مِجَنّ . انظر الكتاب ٤ / ٢٧٧ .

(٧) الذي في الكتاب في هذا الموضع كجدب ، بالجيم لا بالخاء .

(٨) الكتاب ٤ / ٣٠٩ .

(٩) س : استظهاراً .

(١٠) سقط من س .

(١١) انظر ص :

وكذلك : لَبَنٌ قُمارصٌ ، أي : قارِص[1] . فالنظير هنا دلّ على الزيادة .

وجعل ابن جُنّي من ذلك على قول الخليل : حلْقومٌ ، من الحَلْ ، وبلْعومٌ ، (لأنه)[2] من البَلْعَ وسَرْطمٌ[3] من الاستراط ، ورأس صُلادِمٌ[4] من الصَّلْد ، وأسد ضُبَارم[5] من الضَّبْر . قال ابن الضائع : وهذه الألفاظ كلُّها ما الاشتقاقُ فيها ظاهرٌ لدُلامص ، فيجوز أن يقال بزيادة الميم فيه ، وما هو فيها بعيدٌ فلا ينبغي أن يقال بالزيادة ، لأن زيادة الميم حشوا[6] قليلٌ ، (قال)[2] : ومن ذلك قولهم : زُرْقُمٌ للأزرق ، وسُتْهُمٌ للأسته ، ودِرْدِمٌ [7] من الدَّرَدِ ، ودِقْعَمٌ للاصقة [8] بالتراب ، والدّقعاء : التراب ، وخِدْلِمٌ[9] للخَدْلَة .

وأما النون ففيها من المحتمل نحو : حَسّان ، وتبّان ، ورُمّان [10] ، ونحو ذلك من المضاعف ، وقاعدة (سيبويه)[11] فيه أنّه يُحمَلُ على زيادة النون ، وأنه

---

(١) هو الذي يقرُص اللسان من شدة حموضته .

(٢) ليس في س .

(٣) السَّرطم : الطويل ، وفي اللسان ، مادة سرط : وقال اللحياني : رجل سِرْطِم وسَرْطَم ـ بكسر السين والطاء وفتحهما ـ : يتبلع كل شيء ، وهو من الاستراط .

(٤) رأس صِلْدِم وصُلادم : صلْب .

(٥) الأصل : ضارم . والضبارم : الشديد الخَلْق من الأسْد . وضبر الفرس يضبر ضَبْراً وضَبَرَانًا : إذا عدا ، أو جمع قوائمه ووثب ، ويقول الأصمعي : إذا وثب الفرسُ فوقع مجموعة يداه ، فذلك الضَّبْرُ .

(٦) الأصل ، ت : حشو .

(٧) الدِّردم : الناقة المسنة . والدَّرَدُ : ذهاب الأسنان ، يقال : دَرِدَ .. دردًا .

(٨) س اللاصقة والدقعم كما في اللسان ، والصحاح : الدقعاء ، والدقعاء : التراب الدقيق على وجه الأرض . على أنه يقال : دقع الرجل : لصق بالتراب ذلاً ، وانظر المنصف ١٥١/١ .

(٩) الخدلة من النساء : الغليظة الساق المستديرتها ، وامرأة خِدْلِمٌ كخدلة .

(١٠) انظر ص

(١١) عن س ، وهامش ك .

فُعلان ، أو فعلان ، أو فِعْلان ، مالم يدلّ دليلٌ على سواه ، قال في رُمَّان حكايةً عن الخليل: « وأحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يُعرَف »[1] قال الفارسيٌّ : يقول : إذا لم أعرف له اشتقاقا حملته على أنه فُعلان ، لأن فُعلان أكثر من فُعَّالٍ . ثم حكى عن الأخفش العكس ، لكن في أسماء النبات خاصَّةً كرمّان ، شهادةً[2] منه بأنه في النباتِ أكثر من فُعلان كتُفَّاحُ وحُمَّاض ، وجُمَّار[3] ، وخُبَّاز ، وشبه ذلك ، فأما إذا عُرِف له اشتقاق أو تصريف ، أو دلّ دليلٌ على غير ذلك فالواجبُ اتباعه ، فَتَبَّان يحتمل الوجهين ، لكن لو[4] حمل على أصالة النون دخل في باب دَدنٍ ، وإن حُمِل على زيادتها دخل في باب بَبَّه وَواوٍ ، والأول أمثلُ من الثاني ، فكان الحملُ على أنه فَعَّال أوْلَى . وكَنَيَّان ، سام موضع ، يحمل على زيادة / النون على أن (يكون)[5] الأصل نَوْيان[6] ، فيكون من باب / ١٩٨ / طَوَيتُ ، وهوكثير ، ولا يحمل على أصالتها ، لأنه عند ذلك إما فَعَّال من مادة : ن ى ن ، وهي مهملة ، وإما فَيْعَال من مادة : ن و ن ، وهي مادة داخلةٌ في باب قلق ، وهو قليل . وعلى هذا الترتيب حكم سائرها .

وأما ما كان نحو : حَوْران[7] ، وفَيْنان ، ونحوهما ، فالقاعدة الأولى جاريةٌ من كثرة باب فعلان ، إلا أن يدلّ دليلٌ على خلاف ذلك ، كما تقول في

---

(١) الكتاب ٣ / ٢١٨ .

(٢) س : شاذة .

(٣) ك : جماز ، بالزاى ، والجماز : شحم النخل .

(٤) ك : إنْ .

(٥) عن س ، ك .

(٦) ما عدا (س) : نيويان .

(٧) الأصل : حوارى .

رُومان : هو فُعلان لا فوعال ، لقلته . فماوان : فاعال لا فَعَلان ، وهو من مان يمون ، لعدم مادّة : م و و [1] ، ومادة : م ى و . وكذلك فَيْنَان ، نونه أصليّةٌ عند الخليل ، لأنه من الفَنَنِ ، كما كان [2] مُرّان في المضاعف عند سيبويه فُعّال ، من المَرَانة وهو اللين [3] . وقد يكون اللفظ من هذا ومن المضاعف ذا اشتقاقين يحتملهما ، فلا [4] يُرَجّح أحدهما على الآخر . كما يقال في زيتون : إنّه إن اشتُقّ من الزيت فهو فَعْلُونٌ ، وإن عُمِل على قولهم : أرضٌ زَتِنَة[5] ، فهو فيعول . وكلاهما دليل قوى ، فالأول من الاشتقاق ، والثاني من التصريف . وكذلك رُمّان ، إن أخذ من : رمّ ، كان فُعْلَان ، وإن أخذ من قولهم : أرضٌ رَمِنَةٌ ، فهو فُعّال . وهذا أظهر في الاشتقاق من الأول . وعلى هذا السبيل يجري سائرُها ، فقد عَرَفْت الطريق فيه .

ومما لم تتوفّر فيه شروطُ الزيادة ، وقام الدليل على زيادته ، قولُهم : نَرْجِس ، قياسُه زيادةُ النون ؛ إذْ ليس في الكلام مثل جَعْفِر . وأما من قال : نِرْجِسٌ ، بكسرالنون ، فكذلك أيضًا وإن وُجِد فِعْلِلٌ ، لأن الفتح قد قضى بالزيادة في إحدى اللغتين ، فَيُقْضى أيضًا بذلك ، عملاً بالنظير . وحكى ابنُ جني عن ابن الأعرابي قال: « والنون في نفاطِيرُ [6] ونباذِيرَ[7] ، ونخاريبَ[8]

---

(١) الأصل : م و ن .

(٢) الأصل : كما هو .

(٣) الكتاب ٣ / ٢١٨ .

(٤) الأصل : فليرجح .

(٥١) أي : فيها زيتون . انظر الممتع ١٢٥ .

(٦) النفاطير : بُثُرٌ تخرج فى وجه الغلام والجارية .

(٧) لعلها من تَبْذّر المال أى بذّره فى غير حقه، والتَبْذرة : التبذير ، مأخوذة من بَذَرَهُ إذا فرّقهُ .

(٨) النخاريب : خروق كبيوت الزنابير ، واحدتها نخروبٌ . والنخاريب أيضًا : الثُّقَبُ المهيأة من الشمع ، وهي التي تمجُّ النحلُ العَسَلَ فيها .

زائدةٌ ، لأنها من فطره : قطعه ، وبَذره : فرَّقه ، ومن الخراب . وأجاز ابن جني في النِّبراس أن يكون من البِرْس ، وهو القُطْن[1] ، لأن فتيله من قطن[2] .

قال ابن الضائع : وهذا الاشتقاق بعيدٌ ، مع قلّة زيادة النون أولاً في غير الفعل، مع أن هذا البناء غيرموجود ومن ذلك قولهم : عَنْسَلٌ [3] ، قال سيبويه : « لأنهم يريدون العَسُول ، وعنبس ، لأنهم يريدون العَبوُس »[4] ، وخُنَفْقيق [5] ، لأنه من الخُفُوق ، وقِنْفَخْرٌ ، لأنهم قالوا في معناه : قُفَاخِرِيٌّ ، وهو التَّارُّ [6] الناعمُ . وكُنْتَألٌ للقصير ، وكَنَهْبُل ، إذ ليس في الكلام مثل : جُرْدَحلٍ ، ولا سَفَرْجُل [7] . وإنما أُدْخلا في المزيد ـ وإن كان مثل فَنَعْلُلٍ غير موجودٍ ، لأن باب الزيادة أوسع . وقُنْبَر : فُنْعَل ، بدليل قولهم : قُبَّرةٌ [8] .

وأما التاء ، فمما [9] زِيدتْ فيه التاءُ مما ليس من المواضع المذكورة قولُهم : تنضُب ، إذ ليس في الكلام مثلُ جَعْفُر [10] ، وكذلك تَتْفُل [11] ، (وكذلك[12] تُتْفَل[13]) إذ ليس في الكلام مثل جُعْفَر . وبهذين يتبين أن تُتْفَل ـ

---

(1) الأصل : وهو القطر .... ومن قطر .

(2) انظر سر صناعة الإعراب ٤٤٥ .

(3) العنسل : الناقة السريعة . ويقال : عسل الرمح يَعْسِل عَسْلاً وعُسُولا وعسلانا : اشتدّ اهتزازه واضطرب ورُمْح عَسّال وعَسُول : عاسل مضطرب لدن .

(٤) الكتاب ٤ / ٣٢٠ .

(٥) انظر ص :

(٦) التارُّ : الطويل .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٥ .

(٨) القنبر والقبرة : ضرب من الطير .

(٩) الأصل : فما .

(١٠) الكتاب ٤ / ٣٦٥ .

(١١) التتفل : الثعلب .

(١٢) سقط من الأصل .

(١٣) انظر الكتاب ٤ / ٣١٥ ، ٣٥٢ .

بضمها ـ تُفْعُل ، وإن وُجِد مثل تُرْتُم [1] وبُرْثُن ، عملا بالنظير . ومن ذلك تِجْفَاف [2] ، لأنه الذي يجعل [3] على الفرس في الحرب ، فهو من جَفّ . وكذلك التمثال من المثال ، والتِّلقاء[4] من لَقِي ، والتِّبيان من البيان ، والتُّعْضُوض[5] من العَضّ ، وأيضا ليس في الكلام فَعْلُول ، وصَعْفُوقٌ [6] نادر . ومن ذلك الرغَبُوت / ، والرهَبُوت ، والرَحمُوت ، ورَهَبُوتي، ورَحموتي ، ورَغبُوتي، / ١٩٩ / من الرغبة والرهبة والرحمة[7] . وعنكبوت ، التاء فيه زائدةٌ لقولهم : عناكب . بهذا استدل سيبويه [8] ، واعتُرِض بأنه لو كان الجمع دليلاً على زيادة الساقط، لكان في عَضرَفُوط[9] حين قلت : عَضارِفُ ، دليلاً على زيادة الطاء ، وفي فرزدق (حين قلت : فرازد)[10] ، دليلا على زيادة القاف . وأجاب ابن الضائع بأن استدلاله ليس بمجرد الجمع ، بل بكثرته على ألسنتهم من غير استكراه ، لأنه زعم أنه لا يكسَّر ما يؤدي تكسيره إلى حذف حرف أصليّ إلا قليلاً وباستكراهٍ لهم على ذلك ، مثل أن يقال له : كيف تجمع سَفَرْجَلاً على حدّ قولك[11] : مساجد وجعافر ونحو ذلك ؟ فحينئذ ينطقون به محذوفًا كارهين ،

---

(١) انظر ص

(٢) الأصل : تخفاف والتجفاف بكسر التاء وفتحها. والذي يوضع على الخيل من حديد أو غيره في الحرب.

(٣) الأصل : يخيل .

(٤) الأصل : البلقام

(٥) التعضوض : ضرب من التمر شديد الحلاوة

(٦) الصَّعفُوق : اللئيم من الرجال .

(٧) انظر الممتع ١٣٢ ، ٢٧٦ .

(٨) الكتاب ٣ / ٤٤٤ ، ٤ / ٣١٦ .

(٩) العَضْرَفُوط : دُوَيبَّة بيضاء ناعمة .

(١٠) سقط من س .

(١١) الأصل : قوله .

وهم يجمعون عنكبوتاً كذلك على غير كراهية ، فدلّ ذلك على أنه رباعيّ مزيد ، وأيضًا فقد قالوا : عَنْكَبَاءُ [1] .

وأما السين فمن زيادتها في غير الموضع المعين عند بعضهم قولهم للمؤنث : أكرْمتكُسِ . ويلزمه على هذا عَدُّ [2] السين أيضًا من حروف الزوائد كما قال ابن خروف ، وقد تقدّم الكلامُ عليه . وعدَّ المؤلف في التسهيل [3] من هذا قولهم : قُدْموس ، وهو القديم ، وحكم في ذلك بالنظير ، وليس هذا مُتَّفقًا عليه ، فقد جعله بعض النحويين من باب [4] : سَبِط وسِبَطْر . وأما أسطاعَ [5] فالسينُ عند سيبويه عِوَضٌ[6] ، ولذلك لم يذكُرْ في أمثلة (الفِعْلِ)[7] هذا البناء بالسين كما لم يذكُرْ أهراق وأهراحَ .

وأما الهاء فمن زيادتها في غير الموضع المذكور قولهم : أُمّهَات ، وزنهُ فَعْلَهات ، والهاء زائدة ، لأنها جمع أُم . وقد ثبتَ بقولهم : أمٌّ بَيِّنَةُ الأُمُومَةِ أنَّ أصله : ء م م . وقد أجاز ابنُ السَّراج فيها الأصالة كَتُرَّهَةٍ [8] . وذهب أبو الحسن إلى أن الهاء في هِجْرَع وهِبْلَعٍ ، زائدتان ، لأنهما عنده من الجَرع

---

(١) في الكتاب ٤ / ٣١٦ : « وقالوا : العنكباء ، فاشتقوا منه ما ذهبت فيه التاء » . وفي اللسان : « وحكى سيبويه : عنكباء ، مستشهدا على زيادة التاء في عنكبوت فلا أدري أهو اسم للواحد أم للجمع ؟ » .

(٢) الأصل : حد .

(٣) التسهيل : ٢٩٦ .

(٤) يريد بالباب ما تقارب لفظه واتفق معناه ، وانظر في ذلك المنصف ١ / ٢٦ ، وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٥٠ .

(٥) عدّ ابن مالك السين في أسطاع أيضا من حروف الزيادة ، انظر التسهيل ٢٩٦ .

(٦) الكتاب ٤ / ٢٨٥ .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) ذكر ذلك ابن سيده ، انظر اللسان ، مادة : أمه . والتُرَّهَة : الباطل .

والبَلْع[1] ، وذلك لأن الهجرع هو الطويلُ ، والجرع : هو المكان السَّهل المنقاد ، والهِبْلعُ الأكولُ ، هو من البَلْع ، فمثالهما : هِفْعلٌ . وذهب الخليل ـ فيما حكى عنه أبو الحسن ـ إلى أن هِرْكَولة هِفْعَولةٌ ، (،أن)[2] الهاء زائدةٌ ، قال : لأنها التي تَرْكُلُ في مشيتها » . قال ابن جني : « وقياسُ قولِ ا لخليل أن يكون هِرَّهَكلة هِفَّعْلَةٌ ، فتكون الفاء مضاعفةً ، قال : ويجب على قياس هذا أن يكون قول الراجز [3] :

هُلَقِمٌ يَأْكُل أَطْرَاف النُّجُدْ

وزنه : هُفَعِلٌ ، لأنه من اللقم . قال : ومنه قولُ العجاج [4] :

بِسَلْهَبَينِ فَوْق أَنْفٍ أَذْلَفَا

يجوز لقائل أن يقول : إن سَلْهَبًا فَعْهَلٌ [5] ، لأنه من معنى السلب ، وهو الطويل »[3] والذي عليه الأكثر أصالة الهاء[6] في هِبْلَع ، وهِجْرَع ، وهِرْكَولة . قال ابن جني : « ولست أرى بما [7] ذهب إليه الخليل وأبو الحسن بأسا »[8] .

---

(١) انظر المنصف ١ / ٢٥ ـ ٢٧ .

(٢) عن س ، وهامش ك .

(٣) سر صناعة الإعراب ٥٧ ، وقبله :

باتت بليل ساهرٍ وقد سَهِدْ

وانظر البيت في الممتع ٢٢٠ .

(٤) ديوانه ٤٩٨ ، وسر الصناعة ، وفي النسخ : « أنف أخلفا » والسلهب : الطويل « والذَّلَفُ في الأنف : ارتفاع طرفه مع صِغَر أرنبته .

(٥) ما عدا (س) : فعفل . وهو خطأ ، انظر سر الصناعة .

(٦) ما عدا (س) : الهمزة .

(٧) الأصل : ما .

(٨) سر صناعة الإعراب ٥٦٩ ـ ٥٧٠ ، ونصه : « بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة بأسًا » .

وأما اللام فمن زيادتها في غير موضعها المذكور قولهم في عبد : عبدلٌ ، وفي زيدٍ / : زيدلٌ[1] ، وفي الأفْحَج [2] : فَمْحَلٌ . وأجاز ابن جني في هَيْقٍ [3] وهَيْقَلٍ أن تكون اللام زائدةً لسقوطها في النظير . وقالوا : فَيْشَلَةٌ وفَيْشَةٌ[4] ، فاللام زائدة . والأولى في هَيْقَلٍ الأصالة لقولهم فيه : هِقْلٌ ، فيكون هَيْقٌ ، وهَيْقَلٌ كضَيَّاطٍ [5] وضَيْطَارٍ .

وهنا انقضى تمثيل ما خرج عن تلك الضوابط المذكورة ، وحصل تفسير قوله : « وامنع زيادةً بلا قيدٍ ثَبَتْ » إلى آخره ، على التمام والحمد لله ، ولا تُظنَّ أنَّ هذا تطويلٌ بغير فائدة ، بل فيه من حيث الشرحُ أعظمُ الفائدة[6]، ولو سكتُّ عن هذا التفصيل كُلِّه أو عن بعضه ، لنقص من شرح كلام الناظم ذلك المقدار ، فلا يَطُلْ عليك ، فإنه بتوفيق الله فائدةٌ كلُّه ، وبالله التوفيق .

* * *

---

(١) في المنصف ١٦٦/١ : « قالوا : عبدل ، في معنى : عبد الله ، فاللام زائدة ، وقالوا : زيدل ، في معنى زيد » .

(٢) الأفْجح : الذي في رجليه اعوجاج .

(٣) الهيق : الطويل .

(٤) الفَيْشَة : أعلى الهامة ، انظر اللسان : فيش ، والمنصف ١٦٦/١ .

(٥) الضياط : من معانيه الضخم الجنبين ، ومثله الضيطار . يريد المؤلف أن هيقا وهيقلاً مما تقارب لفظه واتفق معناه كالضياط والضيطار .

(٦) الأصل ، ت : فائدة .

فَصْلٌ
فِي زيادَةِ هَمْزَةِ الوَصْلِ

هذا الفصلُ أَلْحَقَهُ بِفَصْلِ حروف الزيادة ، لأنَّ همزة الوصل مَزِيدةٌ على حروفِ الكلمة ، (إلاَّ أنها)[1] عندهم ليست بزيادةٍ مبنية عليها الكلمة كهمزة أَخْرَجَ وأَكْرَمَ ، بل هي مَأْتِيٌّ بها لعارضٍ يعرضُ للكلمة من سكون أوَّلها ليبتدأ بها متحركةً ، لأن العرب لا تبتدىءُ بساكنٍ ، فإذا استُغْنِى عن تلك الهمزة بِوَصْلِ [2] مُتَحَرِّكٍ بذلك الساكن سقطَتْ ؛ إِذْ لا حاجة إليها ، ولذلك بَوَّبَ عليها سيبويه في غير أبوابِ التصريف [3] . وهذه الترجمةُ تُشعِر بِعَدِّها من الحروف المزيدة ؛ ألا تراه قال : « فَصلٌ في زيادة همزة الوصل » ، فجعلها مما يُزَاد في الكلمة ، وهذا إنما يطلق في العُرْفِ على ما كان من نحو همزة أَفْعَل وحَمْرَاءَ ، ونحو ذلك . ووجهُ ما فعَل من هذا الإلحاق بالمزيد أنه (قد)[4] عدَّ في حروف الزيادة ما ليس مبنيًا عليها الكلمة كهاء السَّكت وتاءِ التأنيث ونحوهما ، فكان هذا من جملة ما زِيدَ ذلك النوع من الزيادة . وأيضًا لما كانت الكلمة لا يمكن النطقُ بها إلاَّ مع تقدُّم هذه الهمزة أو ماينُوب عنها من الكلام قبلها عُدَّت كأنها من نفس الكلمة . وأيضًا فإنّ المازنيَّ[5] أدخلها في باب الزوائد في تصريفِهِ ، وتكلَّم عليها هنالك ، فكان الناظم متبعًا له في ذلك . وقد عدُّوا هذه الهمزة في جملة حروف الكلمة ، ولذلك أَتوا بها في الأوزان كانفعل وافتعل ونحوهما .

---

(١) الأصل ، ت : لأنها .

(٢) الأصل ، ت : فوصل .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٤) عن س ، ك .

(٥) المنصف ١ / ٥٣ .

فإن قيل : فإذا كان قد اعتبر هذا الاعتبار ، فهلا تكلّم عليها حيث تكلم على زيادة الهمزة .

قيل: إن زيادة همزة الوصل لها حكمٌ خاص بها ، ومواضعُ محفوظةٌ ، وكلام يليق أن تُفْرَدَ به دون غيرها ، ولذلك بَوّب عليها الناسُ بابًا على حدته ، فهذا وجهُ ما فعله ، ولا شك أنّ هذا الموضعَ لائقٌ به . وهمزةُ الوصل هي الهمزة الثابتة في أول الكلمة إذا ابتُدِئَ بها ، فإذا وَصَلْت الكلمة بما قبلها سقطت تلك[1] الهمزة حتمًا على كلِّ حال وفي [2] كلِّ لغة ، وهي نظيرة ألف القطع ، لأن الهمزاتِ الواقعة في أوائل الكلم وإن تَشَعَّبت أقسامُها عند المتكلمين عليها يحصرها قسمان : ألفاتُ قطعٍ ، وألفاتُ وصل . فألفُ الوصل ما تقدَّم ، وألف القطع هي الهمزة الثابتة في أول الكلمة سواءً ابتُدِئَ بها أم وُصلت بما قبلها ، ولا تسقُط إلا أن يكون آخرُ الكلمة / التي قبلها ساكنٌ ، فتنقل حركتها إلى ذلك / ٢٠١ / الساكن ، نحو : قَدَ افْلَحَ ، ومَنَ اعْلَمُ ؟ وذلك مختصٌ بلغة من يُسَهِّل الهمزة (من العرب)[3] ، وقد ضَمَّن الناظمُ هذا التعريف المذكور في قوله :

للوَصْلِ هَمْزٌ سَابقٌ لا يَثْبُتُ إلاَّ إذا ابْتُدِي بِهِ كاسْتَثْبِتُوا

يريدُ أن الوصلَ له همزٌ سابق على الكلمة ، لا يقع إلا أوَّلَهَا وقبل الإتيان بها ، لا يثبت ذلك الهمزُ إلا إذا كان هو المبتدأ (بِهِ) [4] في أوَّلِ النطق ، فإنه إذا كان كذلك ثبت نطقهُ ، كقولك : استثبتوا ، إذا ابتدأت بالهمز من هذا اللفظ قلت : اِستَثْبَتُوا ، هكذا بهمزة مكسورة . فأما إذا لم تبتدئُ به ، وإنما تبتدئُ بما قبله (من الكلام)[5] فإنه يسقط من النطق ولا يثبتُ ، كقولك : يا رجالُ ،

---

(١) ما عدا (س) : ذلك .

(٢) ما عدا (س) : في . دون واو العطف .

(٣) سقط من س .

(٤) عن س .

(٥) عن س ، وهامش ك .

اسْتَثْبِتُوا . وهو أمرٌ للجماعة من الناس بالاستثبات ، وهو طلب تحقيق الأمر والثباتِ فيه . ومثله : يازيدُ ، اضربْ واخرُجْ ثمَّ ارجِعْ ، ونحو ذلك .

وقوله : « سابقٌ » سابقٌ » تبيينٌ لموضعه ليس بتحرُّزٍ من شيءٍ ؛ إذ ليس له ما يدخل عليه مما يخرج بقوله : « سابق » ، لو قلت : للوصل همزٌ لا يثبتُ إلا إذا ابتُدِئَ به . إلا أنّ بيان موضعه هو الوجه الأحقّ (١) .

وقوله: « ابتُدِيْ به » ، أصله: ابتُدِئَ به ، بالهَمْزِ ثم سهّل الهمزة بالإبدال ، فصار ابتدِيَ ، ثم سكّن الياء ضرورةً ، إما لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، وإما لأنه استثقل الفتحة على الياء كالضمة والكسرة ، وإن كانت لا تُستَثْقَلُ في الحقيقة ، ومثله في حركة الإعراب في النظم قولُ الشاعرِ ، أنشده ابن جنّي وغيرُه (٢) :

كَأَنَّ أيديْهِنَّ بالقاعِ القَرِقِ أيدىْ جَوارٍ يَتَعاطَيْنَ الوَرِق

ثم يبقى النظرُ في قوله : « للوصلِ همزٌ » ، ما المرادُ بالوَصْلِ هنا ؟ والذي يظهرُ أنَّه مرادُه من جهة (معنى)(٣) كلامه وقُوَّتِهِ : أَنَّه التوصُّلُ إلى النطق بالساكن . وهذه هي فائدةُ الإتيان بهذه الهمزة ، فكأنّه يقول : للتوصل إلى

---

(١) كذا في س ، ك . وفي الأصل ، ت : اللائق .

(٢) الرجز لرؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩ ، وقال البغدادي في الخزانة ٣٤٧/٨ : « ولم أرهما في ديوانه » . وهما في الخصائص ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، والمحتسب ١٢٦/١ ، ٢٨٩ ، وأمالي الشجري ١٠٥/١ ، والضرائر لابن عصفور ٩٢، وشرح الكافية للرضي ٢٥/٤ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٥ ، واللسان ، مادة قرق . والشاهد فيه : تسكين (الياء) في « أيديْهن » مع أنها منصوبة لأنها اسم (كأن) وتسكين الياء مع الناصب شاذّ . ولكن قال المبرد : إنه من أحسن الضرورات .

وضمير (أيديهمنّ) للإبل ، والقاع ، المكان المستوى . والقرق الأملس ، وقيل الخشن ، والورق الدراهم .

(٣) سقط من س .

النطق بالساكن همزٌ من صفته كذا . وهذا هو الذي ذكره المؤلف في شرح التسهيل ، وذكره ابن جني[1] ، و (إنّ) [2] هذا هو العِلّةُ في إثباتها حيث تَثْبُت ، فكأنها على هذا إنما سُمِّيت همزةَ وَصْلٍ لأنها يُوصَل بها إلى هذاالمعنى . وقد يظهر هذا من سيبويه إذْ قال : « وهي زائدة ، قُدِّمت لإسكان أول الحَرْفِ فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن ، فقدِّمت الزيادةُ متحرِّكة لتصل إلى التكلّم » ثم قال: « والزيادة ههنا الألف الموصولة »[3] . فاعترض الشلوبين هذا الذي قالوا من أنها سُمِّيت بهمزة الوصلِ لأنها يُوصَلُ بها إلى النطق بالساكن ، وزَعَم أن هذا خطأٌ ، لأن مصدر : وَصَلْتُ بكذا إلى كذا ، وُصولٌ لا وَصْلٌ ، ووَصْلٌ مصدرُ: وصلتُ الشيءَ بالشيء وصلا .

قال : وإنَّما سُمِّيت بذلك لأنها وُصِلت بأول الكلمة ، قال : وقولُ [4] سيبويه : « يتصل / إلى التكلم » ، ثم قال : وهي الألف الموصولة ، ليس فيه / ٢٠٢ / «الموصولة » من قوله : يتصِل الى التكلم ، كما قلنا . قال ابن الضائع : فإن قيل : فألف القطع أيضًا موصولةٌ بأوّل الكلمة ، فما قال الأستاذُ ليس بخاصٍ بألف الوصل . قلت : لما كانت الكلمة مستغنية[5] عنها بالنظر إلى دلالتها على المعنى ، إذْ تسقطُ ولا يختلُّ معنى الكلمة ، بخلاف همزة القطع ، صارت همزةُ الوصل موصولةً بالحقيقة بأول الكلمة لضرورة الابتداء ، وهمزة القطع ليست

---

(١) المنصف ١ / ٥٣ .

(٢) ليس في الأصل .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٤) س : وقال .

(٥) الأصل : ممتنعة .

كذلك ، بل هي أولُ الكلمة. فعلى ما قال الشلوبين يكون الوصلُ في كلام الناظم من قولك : وصلت كذا بكذا ، أي: إن في الكلام همزة من صفتها كذا ، توصل بالكلمة . وقال ابن الضائع : وقد يقال : سميت همزة الوَصْلِ لسقوطها عند وَصْلِ الكلمة بما قبلها . قال : والإضافة قد تكون بأدنى ملابسة ، وتكون سُمِّيت بما تختصّ به عن [1] ألف القطع ، وعلى هذا يكون (قوله)[2] : « للوصل همزٌ » أي : لهذا المعنى همزٌ أُضيف إليه ونُسِبَ له على الجملة، فقيل: هَمْزُ الوَصْلِ .

والأمر في هذا قريبٌ ، لأنه اصطلاحٌ [3] لفظي ، ولا شك أن ما قال الشلوبين صحيحٌ من جهة حقيقة اللفظ ، إلا أن المعنى الجاري على الأذهان في الاستعمال هو المعنى الأول .

وقوله : « سابقٌ » وقوله : « لا يَثْبُتُ إلاَّ إِذا ابتدُى به » ، فجعل له مرتبة السبقيَّةِ والابتداء به ، مشعرٌ بأنه (في الأصل صالحٌ لذلك ، ولا يصلح لذلك إلا المتحرك في الأصل ؛ إِذْ لا يُبْتَدأُ بساكن ، ولا يُجْتَلب)[4] للابتداء به ، فإن هذا خلافُ الحكمة ، وإن كان من المعلوم أنه إذا التقى ساكنان فلا بُدَّ من تحريك أحدهما ، لكن في هذه الدَّعوى استجلابُ عملٍ من غير فائدةٍ ، وإنما هي متحركةٌ أصلاً واستعمالاً ، وهو مذهبُ سيبويه ، لأنه قال : « فَقُدِّمت الزيادةُ متحركة لتصل إلى التكلم » [5]. قال ابن خروفٍ : لايُجْتَلَبُ ساكنٌ (لساكن)[6]. وقد ذهب ابن جُني ، وتبعه من المتأخرين الشلوبين وبعض طلبته ـ فيما أظن ـ إلى (أنها)[7] إنما أُتي بها ساكنةً ، فحرِّكت لسكونها وسكون ما بعدها ، قال

---

(١) الأصل : على .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) س : اصطلاحي .
(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل ، ت .
(٥) الكتاب ٤ / ١٤٤ .
(٦) عن س وهامش ك .
(٧) سقط من الأصل ، ت .

ابن جني : « فإن قلت : أنت هَرَبْت من سكون الأوَّل في الفعل [١] ، فكيف زِدْتَ عليه ساكنا آخر ، وهو الهمزة ؟ قيل : هذه الهمزةُ وإن كانت ساكنةً فإنها إنما جيء بها قبل السكون ،لأنه قد عُلِم أنَّها إذا اجتمعت معه فلا بُدَّ من حَذْفِ أحدهما أوْ حركته ، والحركة والحذف لم يَصلُح[٢] واحدٌ منهما في الحرف الساكن من الفعل ، لئلا تزول بِنْيَتهُ التي قد أُرِيدتْ له من سكون أوَّله ، فلم يبق إلا (حذفُ الهمزأو حركتُها ، فلم يَجُز حذفها ، لأنَّ ذلك يُؤدِّى إلى مامنه هُرِب ، وهو الابتداءُ بالساكن ، فلم يبق إلا)[٣] حركة الهمزة ، فَحُرِّكَتْ ، فانكسرَتْ على ما يجب في الساكنين إذا التقيا)[٤] .

واستُدِلَّ على كونها ساكنةً في الأصل أنّهم أتوا بها مكسورةً عندما أرادوا التحريك ، ولو كانت متحركةً في الأصل لكانت مفتوحةً أبداً ، بمنزلة الحروف التي (تكون)[٥] على حرف واحدٍ ، كهمزة الاستفهام ، وواو العطف . وكلامُ العرب على كسرها ، والضمُّ فيها لعلَّة وكذلك الفتح .

قال ابن الضائع : وهذا لا يحتاج . وحقٌّ ما قال / . وقد يُعلَّل كسرُها وخروجُها عن الأصل من الفتح بقصد التفرقة بين همزة القطع وهمزة الوصل ، إذْ لو فُتحت لكان اللفظ بهما واحدًا ، فاضْرِبْ وانْطِح[٦] كقولك : أَعْلِم وأَكْرِم ، ففَرَّقوا بينهما بأن كسروا همزة الوَصْل . وكانت هي أولى بالكسر لأنها ليست من أصل البنية حقيقة ؛ إذْ لو كانت كذلك لوجب الفتحُ كما وجب في همزة / ٢٠٣ /

(١) في المنصف : « من سكون النون في انفعل ، فكيف زدت عليها .. » .

(٢) الأصل : يحصل .

(٣) ما بين القوسين سقط من س .

(٤) المنصف ١ / ٥٣ ـ ٥٤ .

(٥) عن س ، ك .

(٦) الأصل : فاضرب وانكح وانصح ، ت : فاضرب وانكح وانطح . وقد ضرب في ك على « وانكح » .

القطع ، لأن العرب اعتزمت في الأفعال أن تأتي بأوائلها مفتوحةً ، أعني صيغ الماضي كأكل ، وخَرَجَ ، ودحرج ، وأعلم ، وتَفَعَّلَ ، وتَفَعْلَلَ ، ونحو ذلك . ولا يذهبون إلي غير الفتح إلا لعلة ، فلما كانت همزة (الوصل)[1] إذا فُتحت تلتبس بهمزة القطع كسروها ، وخالفوا بها حكم الأخرى ، ولا يلزم إذا كان أصل الحرف الفتح (أن)[2] لا يُنْتَقَل عنه أصلاً ، بل إذا جاءت علَّةٌ موجبة اتُّبِعت، كما قيل في باء الجرّ : إن أصلها الفتح ، وإنَّما كُسِرت لِيُناسب لفظُها عملها اللازم لها .

فالحاصلُ أنَّ الذي يُشير إليه النظمُ مطلق التحريك ، وأما تعيينُ الحركة من كَسْرٍ أو غيره فليس له إليه إشارة ، وهو بلا شكٍّ نقصٌ ، والحكم في ذلك (في)[3] مشهور (الكلام)[2] أنها تُضَم إذا كان ما بعد الساكن مضمومًا تحقيقاً أو تقديرا ضَمَّةً لازمةً لا عارضةً ، وتكسر فيما عدا ذلك ، فلو قال بعد الشطرين الأولين :

يُكْسَرُ لا إنْ ضُمَّ تِلْوُ تِلْوِهِ   ضَمًّا مُدامًا كاغْزُ ، واخشَ ، وَانْوِهِ

لكَمُل مرادُه من المسألة .

وقوله : « لا يَثْبُتُ إلا إذا ابتُدِي به » هذا هو الأمر العام ، وقد شَذَّ من هذا قولهم : آلرجل خيرٌ أم المرأة ؟ وآيمنُ الله ما تحلف به[4] ؟ فإن الهمزة (فيه)[5] قد ثبتت[6] وإن لم يبتدأ به ، ما سيأتي .

---

(١) سقط من س .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) انظر شرح الشافية للرضى ٢/٢٢٤ ، ٢٦٧ ، والمساعد ٢ / ٦١٥ ـ ٦١٦ .

(٥) عن س ، ك .

(٦) ك : تثبت .

ثم في كلامه نَظَرٌ ، وهو أنه اقتضى أن همزة الوصل تثبت إذا ابتدئ بها(1) مطلقاً من غير ذلك ، وذلك في المواضع التي يذكرها ، وهذه المواضعُ تارةً تبقى على أصلها من سكونِ ما يلي همزة الوصل (- وتارة ينزاحُ عنه ذلك السكونُ فتتحرّكُ ، وإذا تحرَّكَتْ فلا بُدَّ من سقوطِ همزة الوَصْلِ)(2) ، وإن كانت مما يُبْتدأ بها ، وذلك كافْعَلْ من سَأَل ورأى ، لأنَّك تقول : سَلْ ، ورَهْ . وكذلك كل ما حُذِف منه الفاءُ في الأمر نحو : خِدْ(3) ، ورِدْ ، وقِه ، وشِهْ ، وعِهْ . وكذلك: خُذْ ، وكُلْ ،ومُرْ . ومنه أيضا ما نُقِل إلى ساكنه حركةٌ نحو : قُمْ ، وهَبْ، وبِعْ ، وسِرْ(4) ، أو التقى معه ساكن مدغم فَحُرِّك نحو : قِتَّل(5) في اقتَتَلَ، وحَِجَّب في احتَجَبَ ، وما أشبه ذلك من الأمور العارضة حتى يصير ما يلي الهمزة مُحَرَّكاً ، فلا تَثْبُتُ البتّة . وما جاء من قولهم : اِسَلْ ، واِحِجَّبْ ، واِخِطَّفْ - فهو نادرٌ واعتدادٌ بالعارض(6) . وكذلك ما تحرّك فيه الساكنُ الأوَّلُ من جميع ما يذكره ، فإذاً ليس ثبوتها حيث يُبْتَدَأ بها بإطلاقٍ ، كما أنه ليس سقوطها حيث لا يُبْتَدأ بها بإطلاق ، بل إذا كانت في محلّ الابتداء بها فهي على وجهين ، ثابتة وغير ثابتة . والضابط(7) لثبوتها في الابتداء هو أنها تثبتُ حيث يكون ما

---

(1) الأصل . س : به .

(2) سقط من س .

(3) الأصل : خد ، ورد ، س : رد وحد ، ك : رد وخز ، ت : رِدْ وخذ .
فأما خِدْ فالأمر من وَخَد البعير يَخِدُ وَخْداً ووخدانا : أسرع ووسع الخَطْو . وإذا كان ما في ك صحيحاً فهو أمر من وَخَزه بالرمح يَخِزُه وَخْزًا : طعنه طعنا غير نافذ .

(4) الأصل : وسو .

(5) انظر الكتاب ٤ / ٤٤٣ ، والمنصف ٢/٣٣٦ ، وشرح الشافية للرضى ٣/٢٨٤ ، والمساعد ٤/٢٥٦ .

(6) انظر هذا في المقتضب للمبرِّد ١ / ٣٨٩ ، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ٨٠ ، والمنصف ١/٧٠ ، وشرح الشافية للرضى ٣ / ٤٢ ـــ ٤٣ ، والتسهيل ٢٠٣ .

(7) س : وأيضا والضابط .

بعدها ساكناً ، لأنها[1] إنما أتى بها هروبًا من وقوع الساكن في الابتداء ، فإذا وُصلت الكلمة بما قبلها ناب ذلك مناب / همزة الوصل ، فلم يقع الساكن في ابتداء الكلام ، وإذا[2] لم تُوصَلْ بما قبلها أُتِي بهمزة الوَصْلِ متحركةً للابتداء بها ، فإذا تحرّك[3] ما بعدها لم يُحْتَج إليها . /٢٠٤/

فالحاصل أنَّ همزة الوصل لا تثبتُ إلا إذا ابتدئَ بها وكان ما بعدها باقيًا على سكونه ، وإن شِئْت أن تحترز من نحو : اِسَلْ ، وَالَحْمر ، واخِطِّف فقل : لا تثبت إلا إذا ابتدئ بها وكان ما بعدها باقياً على سكونه تحقيقاً أوتقديرًا ، ولا يبقى عليك إشكالٌ فقوله : « وكان ما بعدها باقيًا على سكونه » هو الذي نقص الناظم ، فلحقه بسبب ذلك الاعتراض .

والجواب عن هذا أن يقال : (إن)[4] هذا الكلام لم يأت به لتعريف مواضع الثبوت من مواضع السقوط ، وإنما أُتي به على جهة التعريف بهمزةِ الوَصْلِ وتمييزها عن همزة القطع ، فكأنه يقول : إذا أردتَ أن تعرِفَ همزة الوصل من غيرها فخاصتُّها التي تختصُّ بها أنها لا تثبت في الوصل أصلا ، وإنما تثبتُ حالة الابتداء بها ، فإذا وَجَدْت همزة تثبتُ إذا ابتدأت بها ، وتسقط إذا وصلت ما قبلها (بكلمتها)[5] فتلك همزةُ الوصلِ ، فإنما ساق[6] هذا الكلام مساق التعريف الرسمي ، ولا خفاء بأنه إذا تعرَّفَتْ وتبينَتْ عن غيرها يتعلَّقُ بها من الأحكام ما ذُكر في السؤال ، فلو كان الناظم لم يأت بهذا الكلام إلا لبيان هذا الحكم منها دون التعريف لكان[7] (هذا)[8] الاعتراض متوجهًا ، لكنه قَصَد

(١) س : لأنه .
(٢) الأصل : وإنها .
(٣) الأصل : تحركت .
(٤) عن الأصل .
(٥) سقط من الأصل ، ت .
(٦) الأصل ، ت : سياق .
(٧) الأصل : فكان .
(٨) عن الأصل .

مقصداً آخر فيُسَلَّمُ له من حيثُ مقصدُه إلا أنه يبقى عليه أنه لم يُبَيِّن موضع سقوطها [1] بيانًا شافياً .

* * *

وَهُوَ لِفِعْلٍ ماضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انجلَى

وَالأَمْرِ والمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذا ... أَمْرُ الثُّلاَثِيْ كا خْشَ وامْضِ وَانْفُذَا

لما تمَّ الكلامُ على التعريف بهمزة الوصلِ أخذ يذكر مواضعها ، وذلك أنَّها تدخلُ في الأسماء والأفعال والحروف ، وابتدأ بذكر دخولها على الأفعال لأنّه الأصل ، وما عداه ليس بأصلٍ ، وأيضا فلحاقُها الأفعالَ كالمطَّرِد ، ولذلك قال سيبويه : « وأكثر ما تكون في الأفعال »[2] وهو في غيرها بالسماع ، وإنما كان كذلك لأنَّ الأفعال موضوعة للتصرفُ فيها ، والإعلال تابع للتصرف[3] ، فكما[4] كثر تصرفُها كثر إعلالها وعدم بقائها[5] على حالة واحدةٍ ، فلما كانت كذلك شجَّعهم ذلك على أن سكّنوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل . قال ابن جني : « وهذا من أغلظ ما جرى على الأفعال » [6] . وهذا التعليل جارٍ في الأفعال الماضية ، وأما الأمر فإنما دخلته وجميعُ ما كانت حروفُ المضارعة منه مفتوحةً وبعدها ساكن ، لأنه لما حُذِف حرفُ المضارعة حين أُريد الأمرُ لئلاَّ يلتبس الأمر بالخبر ، بقي أولُ الفعل ساكنًا ، فَسِيق له همزةُ الوصلِ فقيل : اقتُلْ ، واستَخْرِجْ ، ونحو ذلك [7].

---

(١) س : سقوطه .

(٢) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٣) الأصل : التصرف .

(٤) س : فلما .

(٥) الأصل : بنائها .

(٦) المنصف ١ / ٥٦ .

(٧) انظر المرجع السابق والصفحة .

فقوله [1] : « وَهُو لفعلٍ ماضٍ » الضمير عائدٌ على الهمز ، أي : والهمزُ كائنٌ لفعلٍ ماضٍ ، واللام للاستحقاق كقولك : السرج للدابّة ، كأنه يقول : وهو يستحقه الفعلُ الذي من صفته كذا . وذلك أَنّ الأفعال على ثلاثة أقسام : قسمٌ وضع للماضي من الأزمنة ، وهو فَعَل[2] وماضاهاه . (وقسمٌ وُضِع للزمان المستقبل ، وهو / افْعَلْ وما شابهه مما هو أمرٌ للمخاطب)[3] . وقسمٌ وُضِع / ٢٠٥ / دالاً بالاشتراكِ على الحال والاستقبال ، وهو يفعل وما كان مِثْله ، مما في أوله إحدى الزوائد الأربع .

فأمّا المضارعُ فليس في أوّلِ شيء منه همزةُ وَصْل [4] ، لأنَّ حروفَ المضارعة متحركةٌ ، وهي الواقعةُ في أوّله ، والهمزةُ الداخلة عليه همزة قطع دالة على المتكلِّم وحده ، وهي إحدى تلك الزوائد .

وأمَّا الأفعالُ الماضيُة فعلى ثلاثة أقسام : ثلاثيةٌ ، ورباعيةٌ ، وما فوق ذلك، وهي الخماسية والسداسية ، وهي أقصى ما تبلغه الأفعالُ .

فأما الثلاثية والرباعية فليس في شيء منها همزةُ الوصلِ ، فمفهوم [5] كلامه (أنها)[6] إنما تكون فيما كان على أكثر من أربعة ، فما عدا ذلك فمفهومه أنها لا تكون فيما دون ذلك ، وذلك صحيح ، فمتى وجدْت فعلاً ثلاثياً أو رباعياً في أوله الهمزة فاحكم بأنها همزة قطع البتة ، نحو : أخذ وأكل ، وكذلك : أعلم وأكرم .

---

(١) الأصل : وقوله .

(٢) س : كفعل .

(٣) سقط من س .

(٤) س : الوصل .

(٥) ما عدا (س) : بمفهوم .

(٦) عن س ، وهامش ك .

وأما الخماسية فما فوق ذلك فهي[1] التي تدخلها همزة الوصل ، لقوله[2]: « وهو لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة » ، أي : هو مختصٌ بكلٍّ فعل ماض اشتمل على خمسة أحرف أو ستة ، فكل همزةٍ وُجدت في أوّله مما عِدَّةُ حروفه هذه العدّةُ فهي همزة وصل . والأمثلةُ التي اختصت بها سبعة عشر ، منها خماسية وسداسية :

فالخماسية ثلاثة : انفَعَلَ ، نحو : انطلق ، وامَّحى ، وانجلى وهو مثاله ، من جلوت الشيء : إذا أظهرته (فانجلى أي)[3] : ظهر وتبيَّنَ . وافتَعَلَ نحو : اقتدر ، واصطفى ، واحتمل وافعلَّ نحو : احمرَّ ، واصفرَّ ، وابيضَّ .

والسداسة ستة : افْعَالَّ نحو : احمارَّ ، واصفارَّ . وافْعَنْلَلَ نحو : اقْعَنْسَس ، واسْحَنكك . واستفعَل نحو : استخرج ، واستمكن . وافعَوَّلَ نحو : اعلوَّط ، واخروَّط . وافْعَنْلَى نحو : اسلنقى ، واحرَنْبَى . وافعَوْعَلَ نحو: اغدَوْدَن ، واعشوشَب .

فهذه ستةُ أبنية مشهورة ، وقد عُدَّ منها : افعولَّلَ نحو اعْثَوْجَجَ [4] ، وافعَيَّل نحو : اهبيَّخَ ، وكذلك افْوَنْعَل[5] نحو : احوَنْصَلَ[6] الطائر ، وافْعَنْلَى كاحْبَنْطَى . ولم يذكر سيبويه هذه الأبنية الأربعة [7] ، فالجميعُ عشرة أبنية كلُّها

(١) الأصل : وهي .
(٢) س : بقوله .
(٣) سقط من س .
(٤) الأصل : احتوجج . س : اعتوجج ، والعثوجج والعثوجج : البعير الضخم السريع المجتمع الخلق ، وقد اعثوجج واعثوثج .
(٥) س : افعنعل .
(٦) احونصل الطائر : ثنى عنقه وأخرج حوصلته . والحوصلة من الطائر بمنزلة المعدة من الانسان .
(٧) قال ابن عصفور في الممتع ١٧١ ، وقد ذكر الأبنية الثلاثة الأولى : « لم يذكرها أحد إلا صاحب العين ، فلا يلتفت إليها » .

يختص بالثلاثي الأصول إلا افْعَنْلَل فإنه يشترك معه فيه الرباعي الأصول نحو: احرنجم ، فافعنلل على هذا بناءان في التقدير ، وثَمَّ بناء آخر مختص بالرباعي الأصول ، وهو : افْعَلَلَّ ، نحو : اطمأنّ واقْشَعَرّ ، وما أشبه ذلك ، يضافُ إليها تَفَاعَلَ وتَفَعَّل ، لكن في حال ، وذلك إذا اتفق أن يكون بعد التاء حرفٌ تدغم فيه فإنه يجوز إدغامها فَتُسَكّن وتجلب لها همزة الوصل ، ويصير الفعل بهمزة الوصل سُداسيًّا ، فمن ذلك قولك : ادّارك ، وازّاور ، وادّيّن ، وازّيّن . وفي القرآن الكريم : (ادّارأْتُم فيها)[1] ، (بَل ادَّارك علمهم في الآخرة)[2] ،(حتى إذا أخذَت الأرضُ زُخْرُفها وازَّيَّنت)[3] . (فجميع أبنية الماضي المختصة بهمزة الوصلِ سبعة عشر بناءً ما بين شهير ونادرٍ ، (وأصل)[5] ومنقول)[4] ، إلا أن هذين الأخيرين يمكن ألا يكون قصدهما بالذكر ، لأنه قال : « والأمْرِ والمَصْدَرِ منه » ، والمصدر من هذين لا يلحقُه ألف الوصل ، لأنه لا تُدْغَم تاؤُه ، فلا يقال في التـزيّن والتَّـدارُكِ : ازَّيُّنٌ ولا ادارُكٌ ، بل: تَزَيُّنٌ وتدارُكٌ على الأصل ، وكذلك التضارُبُ والتطيُّرُ ، والمسألة / مذكورةٌ في باب الإدغام . وإذا كان كذلك وكان/ ٢٠٦ / سببُ إلحاق الهمزة هنا إنما هو الإدغامُ، ولم يتعرَّض هنا لذلك ، ولا يعد له

---

(١) الآية ٧٢ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٦٦ من سورة النمل .

(٣) الآية ٢٤ من سورة يونس .

(٤) ما بين القوسين هنا عن س : وذكر فيما عداها بعد قول المصنف الآتي : « فالحاصل من هذا أن جميعا ما اختص بهمزة الوصل من أبنية خمسة عشر بناءً » ونبه في ك إلى ان يُقدّم الى هذا الموضع كما في س .

(٥) سقط من س . ومكانه في الأصل ، ت : وأفعل .

نقصا ، لأنه إنما تكلَّم هو وغيره في هذا (الباب)[1] فيما كان فيه ألف الوصل بحق الأصل ، فالحاصل من هذا أنّ جميع ما اختص بهمزة الوصل من أبنية الماضي خمسة عشر بناءً ، وهي المشار إليها بقوله : « وَهْوَ لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة » ، ويريد : من أربعة أحرف ، ولا يُريد بها الأصول فقط ، بل الحروف على أى حالة كانت من أصالة وزيادة ، بل لا يتأتى فيها إلا أن تكون مزيدا فيها ، لكن منها ما هو ثلاثي الأصول ورباعيها ، كما ذُكِر . إلا أنّ في كلامه نظرا ، وذلك يقتضي أن هذه الأفعال التي تدخلها الهمزةُ إنما تكونُ على أكثر من أربعة أحرف دون الهمزة لقوله : « وهْوَ لِفعْل ماض » إلى آخره ، أى : إنما تدخُل على الفعل الذي هذه صفته ، فإن كان يمشي له في السداسي نحو : استَفْعَل وافْعَنْلل ، من حيث هي خماسية دون الهمزة ، فلا يمشي له في انْفَعَل وافْتَعَل وافْعَلَّ ، لأنها رباعية الحروف دون الهمزة ، فكان غير شامل لها ، وكان تمثيله بانجلى مع مقتضى كلامه كالمتناقض .

والجواب : أنه لا يعني بقوله : « وهْوَ لفِعْلٍ ماضٍ » إلى آخره أن الهَمْزَ يدخلُ عليه وإنما يعطي كلامه مجرّد الانتساب إلى أكثر من الأربعة وذلك أن كلام النحويين في المسألة إنما هو على ما أذكره لك ، وذلك أنهم يعقدون القانون في ألف الوصل على أنّ كل فعلماضٍ كان في أوله همزة ، وكان على أكثر من أربعة أحرف فالهمزة همزة وصل ، وإلا فهي همزةُ قُطع ، فهم إنما يتكلمون بعد استقرار الهمزة في أوله ، لا أنهم يريدون أن ما كان على كذا دونها فإنك تدخلها عليه لأنها معدودةٌ في حروفِ الكلمةِ عندهم ، وهو الذي قَصدَ الناظمُ بقوله [2] : « وهْوَ لفِعْلٍ » ، يعني أن ما أوّله همزةٌ من الأفعال

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل :" فقوله .

الماضية التي على أكثر من أربعة يحكم عليها بأن تلك الهمزة همزةُ وصل لا همزةُ قطع. وعلى هذا لا بُدَّ من عَدِّ الهمزة في جملة الحروف ، ويشمل كلامُه انْجَلَى واقْتَدَر ونحوهما ، لأنها خماسية الحروف مع عَدِّ الهمزة حرفًا من حروفِ الفعل .

ثم قال : « والأمرِ والمصْدر منه » ، ينبغي أن يكون قوله : « والأمرِ » مخفوضا عطفا على « فِعْلٍ » من قوله : « وهْوَ لِفِعْلٍ » ، كأنه قال : وهو لفعل ماضٍ ، وللأمر منه ، وللمصدر منه . وقد رأيته مرفوعًا في بعض النسخ ، وَوَجْهُ الرفع فيه متكلَّفٌ .

وقوله : «منْه » ، أي : من ذلك الفعلِ الماضي ، وهو كلُّ فعل أمر في أوله الهمزةُ إذا كان محتويا على أكثر من أربعةٍ ، وكلُّ مصدر لتلك الأفعال المذكورة، فالهمزة في ذلك كله همزة وصل ، فأما الأمر فنحو: انطلق ، واقتَدِرْ ، واحمررْ . واحْمَارْ ، اقْعَنْسِسْ ، واسْتَخْرِج ، واعلوِّطْ ، واسلَنْقِ ، واغْدَودِنْ ، واحرنْجِمْ //٢٠٧/ واطمَئِنَّ واعثَوْجِجْ ، واهْبَيِّخْ ، واحونْصِلْ ، واحْبَنْطِي[1] ، وما كان نحو ذلك . وأما المصدرُ فنحو : انطلاق ، واقتدار ، واحمرار ، (واحميرار)[2] ، واقعنساس، واستخراج ، واعلوَّاط ، واسلِنْقَاء ، واغْدِيدَان ، واحْرِنْجَام واطمئنان ، واعْثِيْجَاج ، واهبيَّاخ ، واحْوِنْصَال ، واحبِنْطَاء ، ونحو ذلك . وإنما لحقت المصادر[3] لأنها من شأنها أن تتبع أفعالها[4] في الصحة والإعلال ،

---

(١) يقال : احبنطأت واحبنطيت ، مهموزا وغير مهموز ، المحبنطئ : الممتلىء غضبا وهو من الحبط الذي هو الورم .

(٢) سقط من س .

(٣) الأصل : المصدر .

(٤) الأصل : أحوالها .

والزيادة والحذف ، فكما زيدت ألف الوصل في الفعل لما لحقه من الإعلال كذلك فعلوا في مصادرها .

ثم قال : « وكذا أمر الثلاثي » . يعني أن فعل الأمر من الفعل الثلاثي الحروف حكمه أيضا أن الهمزة التي في أوله همزة وصل لا همزة قطع ، نحو : اخشَ يازيد ، وامضِ لحاجتك ، وانفُذْ لما قصدته . وهذه ثلاثة أمثلة لثلاثة الأفعال التي هي من يَفعَل ، ويَفْعِل ، (ويَفْعُل)(١) قصد بها التنويع ، وأمر(٢) وآخر وهو كون الفاء ساكنة فيها ، فهو السبب في لحاق الهمزة تحرزا من كونها متحركة نحو : خَفْ ، ودِنْ ، ودُمْ ، فإنَّ الفاءَ هنا قد تحرَّكت بحركة العين المنقولة اليها فلم يُحْتَجْ إلى همزة الوصل . وكذلك ما كان من الأفعال محذوف الفاء في الأمر ، نحو : دَعْ وقَعْ ، و صِلْ وعِدْ ، وقِهْ و شِهْ ، وما أشبه ذلك . ومثل ذلك : انهَضْ واصدَعْ ، واضرِبْ وانْطِحْ ، واقْرُب وابْعُدْ . وهذه الأفعالُ رباعية الحروف للحاق الهمزة لها ، ولكن ضبطها بالفعل الماضي ، فيريد أن الأمر من الماضي الثلاثي حكمُه كذا .

وفي عبارته شيءٌ ، وذلك أنّ قوله : « والأمرِ والمصدرِ منه » ، يريدُ به الأمر من الفعل الزائد على أربعة الأحرفِ والمصدر من ذلك الفِعْل أيضًا ، فيظهر أن الأمر والمصدر مأخوذان من الفعل الماضي . وهذه الجملة لا يقول بها أحدٌ ، أما المصدرُ وحده فقد زعم الكوفيون أنه مأخوذٌ من الفعل(٣) ، ولم يُعيِّن أحد منهم ـ فيما أعلمُ ـ ما المأخوذُ منه المصدر ، أالماضي أم المضارع أم الأمر؟ فالتعيين(٤) للماضي دون غيره لم يَقُلْ به أحدٌ . وأمّا فعل الأمرِ فليس

---

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) س : وأمرًا .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري . المسألة الأولى ص ٦ وما بعدها .

(٤) س : فالتغيير .

بمأخوذ من الماضي اتفاقًا مِنّا ومن الكوفيين . وكذلك قوله: «وكذا أمرُ الثلاثي» يريد الماضي الثلاثي ، فنسبه إليه ، وهو[1] موافقٌ لما تقدم . والجميع غير صحيح ، فظاهر كلامه غير مستقيم .

والجواب : أنَّ عبارته هنا قد عُلِم مرادُه بها ، وأنّ معناها أنّ الأمر والمصدر اللذين [2] هما مع الماضي جاريان[3] على مجرىً واحدٍ ، ملتقيان من كلِّ وجهٍ في الأصولِ والزوائدِ وغير ذلك ، وأنه لم يُرِد بقوله : «منه» الاشتقاق ، لكنه ترك الاحتراز في العبارة اتكالا على فهم المعنى ، ويسمح له في مثل هذا ؛ إذ ليس محلَّ ربط قانونٍ ولا تقييد حكم ، وقد قَدَّم حُكمَ الاشتقاق في بابه ، فالأمرُ فيه قريبٌ .

وقوله : « وانفذا » ، أراد : انفذَنْ ، فوقف على النون بالألف ، على ما يجبُ فيها .

ثم أخذ الناظمُ في ذكرِ ما يختص بها من الأسماءِ ، فقال :

وَفي اسْمٍ استٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ وَاثْنَينِ وامْرِئٍ وَتأْنيثٍ تَبِعْ / /٢٠٨/

وايمُنُ همزُ أَلْ كـذا ويبْـدَلُ مدّاً في الاستفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

ودخولها في الأسماء : إنما (هو)[4] لشبه[5] مَّا بالأفعال ، وذلك أن الأسماء يلحقها التصرُّف بالتحقير والتكسير والحذف وغيرها من وجوه

---

(١) س : فهو .

(٢) في النسخ : اللذان .

(٣) س : « جاريان معا على .. » .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : يشبه . ك : بشبه .

التصرفات ، لما بينها وبين الأفعال من التقارب ، فلمّا كانذ لك ، وكانوا قد ألحقوا أَلِف الوصلِ الأفعالَ ،اجترءوا على أنْ ألحقوها أيضًا بعض الأسماء ، لِمَا أدخلوا لها من الإِعلال وإسكان الأوَّل ، وكان ذلك في بعض المحذوفات لتقع فيها كالعِوَضِ منه ، ولم يكن ذلك في جميع المحذوفات كيدٍ ودم ، وهنٍ ، وغدٍ ، لأنهم لما قصدوا التعويض لم يسغ أن يجري ذلك في جميع الأسماء ، لأن العوض يقوم مقام المعوّض منه ، كأنه هو وإن لم يكن إياه في جميع الأشياء ، فكأن المحذوفَ لم يحذف ، وذلك نقض لما قصدوا[1] من غرض الحذف . هذا تعليل ابن جني[2] .

وجملة الأسماء التي لحقتها هذه الهمزة سبعة أسماء على ما ذكره :

أحدها: اسم ، وهو واحد الأسماء ، وإذا كان بالهمزة ففيه لغتان : اِسْمٌ ، أُسْمٌ ، وكلاهما هَمْزُ وصل يذهب في الوصل . وقد تقطع همزته في الشعر ضرورة ، كقول الشاعر ، (أنشده) [3] الجوهري [4] .

وما أنا بالمخسوس في جِذْمِ مالك　　ولا من تَسَمَّى ثم يلتزمُ الإِسْمَا

والثاني: اسْتٌ ، وهو العَجُزُ [5] ، وقد يراد به حَلْقَة الدبر من الناس ، وقد يستعار لغير ذلك من الحيوان ، قال الأخطل[6] :

---

(١) الأصل : قصد .

(٢) انظر المنصف ١ / ٥٧ ـ ٦٣ .

(٣) سقط من س .

(٤) الصحاح ، مادة : سما . والبيت للأحوص الأنصاري ، انظر شعره : ١٩٣ . المخسوس : التافة المرذول.

(٥) الأصل : العمري .

(٦) الكتاب ٤١٧/١ ، ونسبه الأعلم إلى الأخطل ، ومثله في الخزانة ٤٦٠/١ ، ونسب فيها ٥٠/٣ إلى عتبة ابن الوغل التغلبي . ولم أجده في ديوان الأخطل .

وأنتَ مكانُك مِنْ وَائلٍ مَكَانَ القُرَادِ مِنَ اسْتِ الجَمَـلْ

وقولهم : باسْتِ فلان : شَتْمٌ للعرب ، قال الحطيئة[١] :

فباسْتِ بني قيس وأسْتَاه طيّئٍ وبِاسْتِ بني دُودَان حاشا بني نَصْرِ

ويقال : مـازال (فلان)[٢] على اسْتِ الدهر مـجنونًا ، أي : لم يزل يُعْرَف بالجنون ، قال أبو نُخيلة [٣] :

مازَالَ مُذْكان عَلَى اسْتِ الدّهْرِ ذا حُمُقٍ يَنْمي وعقلٍ يَحْرِي

وكلها همزاتها همزات وصل .

والثالث : ابن ، وهو واحدُ الأبناء ، وألفهُ ألفُ وصل . وقولُهم[٤] :

مَنْ يَكُ لا سَاءَ فقد سَاء ني تَرْكُ أُبَيْنيك إلـى غيـر رَاع

كأن واحده إبن مقطوع الألف فصغره على أُبَين كأُعَيْمٍ ، ثم جمعه على أُبَيْنُون ، ومثل هذا لا يُتعدّى به مَحَلُّه .

(ثم أُتبع فيه ما قبل الآخر فقيل : ابنُمٌ ، وابنماً ، وابنِمٍ ، لأنّ الميم بصدد الزوال)[٥].

والرابعُ : ابنُمٌ ، وهو بمعنى الابْن ، زيدتْ فيه الميمُ ، فاعتبر الأصل فجيء بحركة النون على مقتضي العامل ، قال الشاعر[٦] :

---

(١) ديوانه ٣٢٩ ، وفيه وأفناء طيّئ . والبيت في الصحاح : ستة .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الصحاح ، مادة : سته ، واللسان ، مادة سته ، وبدن . وفي اللسان عن أبي عبيدة : « يقال : كان ذلك على ا ست الدهر وعلى أس الدهر ، أي : على قِدَم الدهر .. » وذكر البيت ، ثم قـال : « أي لم يزل مجنونا دهره كله » . وحَرِي يحرى حريا : نقص .

(٤) البيت للسفاح بن بكير اليربوعي ، كذا قال ابن بري ، وهو في الصحاح واللسان ، مادة : بنى .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الشطر الثاني في الصحاح واللسان ، مادة : بنى .

يقال : عرّ الظليم يَعِرّ عِرارًا ، وعارّ يُعَارّ معارّةً وعِرَارا : صاح . واستحقب : احتمل .

عِرَارَ الظَّلِيم اسْتَحْقَب الركبُ بيضَه ولم يَحْمِ أنفًا عند عِرْسٍ ولا ابنِمِ

وقال حسان[1] :

وَلَدْنَا بني العَنْقَاءِ وابْنَيْ مُحَـرِّقٍ فَأَكْرِمْ بنا خالاً وأَكْرِمْ بنا ابنَمَـا

وأنشد ابن جنّي [2] :

وهل لي أُمٌّ غيرُهـا إن تركتهـا أبى الله إلا أن أكون لهـا ابنمـا

والخامس : اثنان ، من أسماء العدد للمذكر ، ألفُه ألف وصل ، لأنك تقول : هما خير اثنين في الناس ، وقد قطعت همزته في الضرورة ، قال قيس بن الخطيم[3] :

إذا جاوز الإثنين سرٌّ فإنَّـه بِنَثٌّ وتكثيـر الحديـثِ قمـينُ

وقال جميل[4] :

ألا لا تَرَى إثنينِ أحسن شِيمةً على حَدَثانِ الدَّهر مِنِّي ومن جُمْلْ

وقال الآخر[5] :

يا نفسُ ، صبرًا ، كلُّ حيّ لاَقٍ وكلُّ إثنينِ إلى افْتَراقِ

وقعت هذه الأبيات في كتاب سيبويه في باب الضرائر في النسخة الشرقية .

والسادس : امْرُؤٌ ، وهو الرَّجُل ، وقد يُراد به الذئب ، كذا نقل الجوهري عن يونس في قول الشاعر [6] :

---

(١) ديوانه ١٣٠ ، والصحاح ، مادة : بنا .

(٢) المنصف ١ / ٥٨ ، والبيت للمتلمس في ديوانه ٣٠ .

(٣) ديوانه ١٠٥ ، والنوادر ٥٢٥ ، والضرائر لابن عصفور ٥٤ . والنّث : مصدر نثَّ الحديث ينثُّه نثا : إذا أفشاه .

(٤) ديوانه ١٨١ ، وهو في نوادر أبي زيد ٥٢٥ ، والمحتسب ٢٤٨/١ ، والضرائر لابن عصفور ٥٥ .

(٥) مجهول . والبيت في الخصائص ٤٧٥/٢ ، والمحتسب ٢٤٨/١ ، والضرائر لابن عصفور ٥٥ ، والهمع ٣٤٣/٥ .

(٦) البيت في الصحاح واللسان ، مادة : مرأ .

وأنت امرؤٌ تعدو على كلِّ كل غِرَّةٍ فتُخْطِئُ فيها مرة وتصيب

وفيه[1] ثلاث لغات إذا كان بهمزة الوصل : امرُؤٌ ، وامرَأً ، وامرِئٍ ، بإتباع ما قبل الآخر الآخر ، وهي اللغة الفُصحى ، وفتح الراء في الأحوال كلها، (حكاها الفراء [3] ، وضم الراء كذلك في الأحوال كلها) [2] .

والسابع : ايمن وهو بمعنى يمين[4] فألفه ألف وصل ، وفيه لغتان : ايمن الله ، وايِمنُ (الله)[5] بفتح الهمزة وكسرها ـ وكذلك: آيمُ الله ، وايِمُ الله ـ إذا حذفت النون ـ وكذلك: اِم الله بكسرها مع إبقاء الميم وحدها . ويقولون : ليْمُنُ[6] الله ، باللام ، قال نصيب[7] :

فقال فريقُ القومِ لما نَشَدْتُهمْ نَعَمْ ، وفريقٌ : لَيُمنُ الله ما نَدْرِي

هذا مذهبُ جمهور البصريين ، وهو الذي ارتضاه الناظم ، ومذهب الفراء ـ وهو منقول عن الكوفيين أيضا في الجملة ـ أن الهمزة همزة قطع ، وهو جمع يمين ، كما قال زهير[8] :

فتُجْمَع أيمُنٌ منا ، ومِنْكمْ بمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بها الدِّماءُ

ثم حلفوا به فقالوا : أيمُنُ الله ثم كثر على ألسنتهم حتى أدرجوا الهمزة وحذفوها في الوصل . وإلى هذا المذهب ذهب ابن كيسان وابن درستويه . ورأيهم في ذلك ضعيفٌ يُدَلُّ على ضعفه بأمور منها :

---

(١) ما عدا (س) : ففيه .

(٢) سقط من س .

(٣) الصحاح ، مادة : مرأ .

(٤) الأصل : « يمين بالله ، فألفه » .

(٥) سقط من الأصل ..

(٦) الأصل : ليم .

(٧) البيت في الكتاب ٣ / ٥٠٣ ، ١٤٨/٤ ، والمقتضب ٣٦٣/١ ، ٨٨/٢ ، ٣٢٩ ، والمنصف ٥٨/١ ، وسر الصناعة ١٠٦ ، ١١٥ ٣٨٣ ، والضرائر لابن عصفور ٢٢٥ ، والمغني ١٠١ ، والصحاح : يمن .

(٨) ديوانه ٧٨ ، والصحاح ، مادة : يمن . والمقسمة : موضع الحلف عند الأصنام .

أن همـزة [1] الجـمع هـمـزة قطع وهـمـزة هذا الاسم هـمـزةُ (وصل)[2] لسقوطها مع اللام في « ليمنك لَئِن ابتَلَيْتَ لقد عافيتَ »[3] وفي قول الشاعر :

.... وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْرِيْ .

قال : وليس هذا بضرورة لتمكن الشاعر من إقامة الوزن بتحريك التنوين والاستغناء عن اللام . بهذا ردّه المؤلف . وقد أجابو عنه بأن أصلها أنها همزة قطع ثم كثر استعمالها حتى عوملت معاملة ألف الوصل لكثرة الاستعمال ، مع ما في كلامه في البيت ، من الرأى الضعيف . وإنما يُرَدُّ عليهم أنّ مثل هذا لا يُوجَد في كلام العَرَبِ إلا نادراً شاذًا ، نحو : (وَيْلُمِّه)[4] ، ومثل هذا لا يقاس (عليه)[5] ولا يدعى مثله إلا إذا تعين ، ولم يتعين ذلك هنا ، فوجب البقاءُ فيه على الظاهر .

والثاني : أن من العرب من يفتح الميم ، ومنهم من يضمها ، فيقولون : اَيمَنُ الله ، وايمُنُ الله . وأفعَلُ لا يوجدُ في الجموع .

والثالث : أن من العرب من يكسر الهمزة ، ومنهم من يفتحها ، وألف أفعل المختص بالجمع لا تكسر أبدا .

فالصحيح ما ذهب إليه الناظم والبصريون

وإذا تقرَّر هذا فقوله : « وفي اسم است ابن ابنُمٍ / سُمِعْ » ، حُذِفَ العاطف في هذه الأشياء . وأصله : وفي اسمٍ واست ، وكذا وكذا سُمِعِ وحرفُ

(١) الأصل : « أن همزة القطع وهمزة هذا الاسم » .
(٢) سقط من الأصل .
(٣)
(٤) سقط من س .
(٥) عن س .

الجر متعلق بسُمِع ، وضمير « سُمِع » عائدٌ على الهمز ، يريد أن همز الوصل في هذه الأشياء ثابتٌ وجوده لكنْ مسموعا ليس بمقيس كما كان ذلك في الفعل، وقد تقدم وجه ذلك .

وقوله : « واثنين وامرىء » معطوف على المجرورات المتقدمة .

ثم قال : « وتأنيث تَبِعْ » يعني أن المؤَنَّث من هذه الأشياء المعدوداتِ[1] قد تبع المذكر منها في لحاق همزة الوصل لها ، فكل هذه المتقدمة مذكرات ، فإذا أنثت[2] فالحكم فيها كذلك ، وإنما يؤنث منها ما يصح تأنيثه ، إذ ليست كلها [3] مما يصح أن يؤنث ، فاسم لا يصح فيه التأنيث ، كما أن استا كذلك، إذ هي[4] مؤنثة فتقول هي الاست ، وتصغيرها : ستيهة ، وقال الشاعر[5] :

شأتْكَ قُعَينٌ غثُّها وسمينها   فأنت السَّهُ السُّفْلَى إذا دُعِيَتْ نَصْرُ

والسَّهُ والاستُ واحد ، فوصفها بصفة المؤنث وهي السُّفلى .

والمراد بالتأنيث هنا التأنيث بالتاء خاصة لا مجرد التأنيث بعلامةأو بغير علامة ، فأما اسم واست فلا مؤنث لهما ، وأما ابن فمؤنثه [6] ابنة ، فالهمزة فيه همزة وصل ، وأما ابنُمٌ فلا يقال فيه : ابنمة ، وإنما اختص بذلك (في)[7]

---

(١) الأصل : المفردات . س : المعدودة .

(٢) س : ثبت .

(٣) س : كذلك .

(٤) ما عدا (س) : هو .

(٥) أوس بن حجر ، والبيت في ديوانه ٣٨ ، وهو من شواهد ابن يعيش على المفصل ٨٣/٥ ، ١٣٤/٩ ، والصحاح واللسان : سته . وشأه يشأه شأوًا : سبقه .

(٦) ماعدا (س) : فمؤنثها .

(٧) عن س ، ك .

المذكر . وأما اثنان فمؤنثه اثنتان ، وحكمهما في الهمزة واحد ، وأما امرؤ فمؤنثها امرأة . وليس في كلام الناظم تعيين لما يؤنث مما لا يؤنث ، بل قال : «وتأنيثٍ تَبِعْ » يعني تأنيث [1] ما يؤنث منها ، وذلك على حسب السماع ، إذ ليس تأنيث ما يؤنث منها بقياس ، لأنها[2] ليست بأسماء فاعلين ، ولا ما أشبهها ، وإنما هي أسماءً جوامد ، والجوامد لا تونث ولا تلحقها (التاء)[3] قياسا البتة ، فلأجل ذلك لم يقل: ومؤنثاتها، ولا: تأنيثها، ولا ما كان نحو ذلك .

ثم قال : « وايمُنُ » معطوفٌ على قوله : « وفي اسمٍ استٍ » إلى آخره فهو في موضع خفض ، وأتى به على حكاية رفعه اللازم له ؛ إذ هو مما لزم الابتداء فلا يدخله جر ولا نصب .

ثم قال : « هَمْزُ ألْ كذا » أي : وهمز أل ، فحذف العاطف . وهذا هو قسم الحروف ، وكان الأصل ألا تدخل همزة الوصل الحرف لعدم تصرفها وندور إعلالها ، لكنها دخلت في حرف واحد وهو لام التعريف ، تركوه على أصله من السكون ثم أتوا له بهمزة الوصل وفتحوها[4] ، فرقا بينها وبين الداخلة على الأفعال والأسماء . ويعني أن الهمزة الثابتة في ألْ التي هي أداة التعريف همزةُ وصل أيضا . وهذا نصٌ في اتّباعه [5] أحد المذهبين المنسوبين إلى الخليل وسيبويه [6] فعندهم أن سيبويه ذهب إلى أن الهمزة زائدةٌ ، وأن

---

(١) الأصل ، ت : « يعني تاء التأنيث » .

(٢) ماعدا (س) : إذ ليست .

(٣) سقط من س .

(٤) س : ونحوها .

(٥) س : إثباته .

(٦) ينظر الكتاب ٣/٣٢٤ ، ٣٢٥ (هارون) .

الخليل ذهب إلى أنها همزة قطع ، لكن لما كثر استعمالها أسقطوها في الدرج فقالوا : جاء الرجل ، وذهب الغلام . والأول هو الذي اتبع الناظم هنا خلاف ما ذهب إليه في التسهيل ، إذ قال : « وليست / الهمزة زائدة ، خلافاً لسيبويه »[١] واستدل على صحة [٢] ما ذهب إليه في التسهيل بأمور :

أحدها: أنَّ هذا تصدير[٣] زيادةٍ فيما لاأهلية فيه للزيادة، وهو الحرف .

والثاني : أنه وضع لكلمة[٤] مستحقة للتصدير[٥] على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك .

والثالث : افتتاحُ حرف بهمزة وصل ، ولا نظير لذلك .

والرابع : لزومُ فتح همزة الوصل بلا [٦] سبب ، ولا نظير لذلك أيضا . قال : » احترزت باللزوم و (نفى)[٧] السبب من[٨] فتح همزة أيمن في القسم، فإنها تكسر وتفتح ، وكسرها هو الأصل ، ففتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين » . قال : « ولم تضم لئلا تتوالى الأمثال المستثقلة فإن جعل فتح همزة التعريف تخفيفا لأجل الاستعمال لزم محذورٌ آخر ، وهو أن التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ فلا يترتب الحكم عليها إلا بشرط السلامة من مفسدة

---

(١) التسهيل ٤٢ .
(٢) س : حجة .
(٣) الأصل ، ت : تصوير .
(٤) الأصل ، ت : للكلمة . س : كلمة .
(٥ الأصل ، ت : للتصوير .
(٦) س : بالمسبب .
(٧) عن شرح التسهيل .
(٨) س : وفتح .

تتعلق بالمعنى كخوف اللبس ، وهو هنا لازم ، لأن همزة الوصل إذا فُتِحَت التبست بهمزة الاستفهام ، فيحتاج الناطق بها إلى معاملتها بما[1] لا يليق بها من إبدال أو [2] تسهيل ليمتاز الاستفهام عن الخبر ، وذلك يسلتزم وقوع البدل حيث لا يقع المبدل منه ، لأن همزة الوصل لاتثبت إذا[3] ابتُدئَ بغيرها ، فإذا أُبدِلَت أو سُهِّلَت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع [هي][4] ، وذلك ترجيح فرع على أصل أفضى إليه القولُ بأن همزة أل همزة وصل [زائدة][4] فوجب اطّراحه .

والخامس : أن المعهود الاستغناءُ عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن ، نحو : رَ زيداً. والأصل : ارْءَ ، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء ، واستُغنى عن همزة الوصل ، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول اليه حركة إلا على شنوذ ، بل يبتدأ بالهمزة على المشهور كقراءة ورش في مثل (الآخرة)[5] ، وذلك في مثل : رَ زيداً ، لايجوز أصلاً ، فلو كانت همزةُ أداة التعريف همزة وصل زائدة لم يبتدأ بها مع النقل كما لا يبتدأ بها [مع] [6] الفعل المذكور .

السادس : أنه لو كانت همزة وصل لم تُقْطَع في يالّله ، ولا في قولهم : أفالّلهِ لأفعلَنَّ ، فالقطع[7] عوض من حرف الجرّ ، لأن همزة الوصل لا تقطع إلا اضطرارا . وهذا قطع اختيار روجع به أصل متروك ، ولو لم تكن مراجعة أصل

---

(١) س : « إلى مالا » .

(٢) في النسخ : « وتسهيل » . والمثبت عن شرح التسهيل .

(٣) س : « إلا إذا » .

(٤) عن شرح التسهيل .

(٥) الإقناع ٣٨٨ .

(٦) عن شرح التسهيل .

(٧) في شرح التسهيل : « بالقطع تعويضا » .

لكن قولهم : أفاللّه لأفعلنّ ، أقرب إلى الاجحاف منه إلى التعويض إذ في[1] ذلك جمع بين حذف ما أصله (أن يثبت وإثبات ما أصله)[2] أن يحذف » قال : « فَصَحَّ أن الهمزة المذكورة كهمزة أم ، وأن ، وأو[3] ، لكن [4] التُزِم حذفها تخفيفا إذا لم يُبْدَأ بها ، ولم تَلِ همزة الاستفهام ، كما التزم أكثرهم حذف عين المضارع والأمر من رأى ، وحذف فاء الأمر من أخذ ، وأكل ، وهمزة أُمٍّ[5] في : وَيْلُمِّهِ .

واحتج بعض النحويين لسيبويه بأن قال : قد قيل :مررت بالرجل ، فتخطى العامل حرف التعريف ، فلو كان الأصلُ أل ، لكان في تقدير الانفصال، وكان يجب أن يقع قبل الجار كما أن الحروف / التي لا تمتزج / ٢١٢ / بالكلمة كذلك ؛ ألا ترى أنك تقول : هل بزيدٍ مررتَ ؟ ولا تقول [6] : بهل زيدٍ مررتَ ؟ فلولا أنَّ حرف التعريف بمنزلة الزاي من زيد ما تخطاه العاملُ .

والجواب : أنَّ تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف ، بل على إفادة معنى زائد على معنى المصحوب [7] ولو كان المشعر به حرفا واحدا كهمزة الاستفهام ، فإنها وإن كانت حرفا واحدا في تقدير الانفصال ، لأن ما تفيده من المعنى زائدٌ على مصحوبها غير ممازج له ، وعدم تقدير الانفصال

---

(١) الأصل : ليس ذلك .

(٢) سقط من س .

(٣) س : وأى .

(٤) س : ولكن .

(٥) س : أل .

(٦) س : تَقُل .

(٧) بعده في س : « واو الحال » . وفي هامش (ك) عنده : « واو الحال » وعلق عليه فوقه : « كذا ثبت بخطه » ويبدو أن هذه الزيادة ، وهي « واو الحال » زيادة تفسيرية قصد بها إعراب الواو في قوله بعد : « ولو كان المشعر به ... » .

(يترتب)[١] على إفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب[٢] كسوف ، فإنها وان كانت على ثلاثة أحرف غيرمقدرة الانفصال ، لكن ما تفيده [٣] ممازجا لمعنى الفعل الذي تدخل عليه ، فإنها تخلصه للاستقبال ، وذلك[٤] تكميل لدلالته . وهكذا[٤] حرف التعريف غير مقدر الانفصال وإن كان[٥] على حرفين ، لأنَّ ما أفاده[٦] تكميل لتعيين الاسم مسماه ، فتنزل منزلة الجزء من مصحوبها [لفظا][٧] كما تنزل منزلة الجزء معنى ، إلا أن امتزاج حرف التعريف بالاسم أشدّ من امتزاج سوف بالفعل لوجهين ؛ أحدهما : أن معنى حرف التعريف لا يختص به بعض مدلول الاسم بخلاف معنى سوف فإنه مختص بأحد جزأى مدلول الفعل . والثاني : أنَّ حرف التعريف يجعل الاسم المقرون به شبيها بمفرد يحصل به التعيين[٨] وضعا كالمضمر، واسم الإشارة ، والعلم المرتجل . فلا يقدح في الامتزاج المعنوي كون أحد المتمازجين بحرفين أو أكثر ، وسوف إن مازج معناها معنى مصحوبها، لكن تجعله شبيها بمفرد قصد به وضعا ما قصد بها وبمصحوبها ، لأن ذلك غير موجود . وقد يترتب على هذا امتناع)[٩] الفصل بين حرف التعريف والمعرَّف به ووقوعُه بين سوف والفعل المصاحب لها ، نحو قول الشاعر [١٠] :

وما أدْرِي وسوف إخالُ أدْرِي أقومٌ آل حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ

---

(١) عن س .
(٢) ما عدا (س) : « لمعنى الانفصال المصحوب » .
(٣) ما عدا (س) : « بعده » . وفي س : « يفيده » ، بالياء .
(٤) س : وهذا .
(٥) الأصل : كانت .
(٦) الأصل : مما أفاد .
(٧) عن شرح التسهيل ، ومكانها في (س) وحدها : أيضا .
(٨) الأصل : التغيير .
(٩) سقط من الأصل .
(١٠) زهير ، ديوانه ٧٣ . والبيت في أمالي ابن الشجري ٢٦٦/١ ، ٣٣٤/٢ ، والمغني ٤١ ، ١٣٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٩٤/١ .

وفُعل أيضًا ذلك بقد ، كقول الشاعر(1) :

لقد أرسلوني في الكواعب راعيا فقد ـ وأبى ـ راعى الكواعب أفْرِسُ

أراد : فقد أفرسُ راعي الكواكب وحقِّ أبي ، فسكَّن الياء وفصل » (2) .

هذا ما قاله المؤلف واحتج به على ما ذَهَبَ اليه من كون الهمزة همزة قطع من أصل الأداة لا همزة وصل زائدة عليها ، أردتُ الإتيان بما احتج به على كماله ليقع الكلامُ معه ، حتَّى يتبين ، بحول الله تعالى .

وينظر أولاً في هذا الخلاف المحكيِّ عن الخليل وسيبويه فإنه غير مُسَلَّم الوجود، وإنما استقرءُوه من حكاية سيبويه عنه أن ألْ كقد ، قال ابن الضائع : ولا يخرج من (3) هذا أنها همزة قطع . قال : فإن قيل : جَعْلُها كقافِ قد دليلُ أن الحرفين موضوعان لمعنى التعريف . قلت : همزةُ الوصل مع ما بعدها لها حالان ، حالٌ هي فيه كبعض حروف الكلمة ، وهي من جهة الوزن وأن الكلمة مبنية عليها ، ألا ترى / أنها مأخوذةٌ مع ما بعدها في أوزان الأفعال ، فتقول في انطلق : (وزنه)(4) انْفَعَلَ كماتقول في أكْرَمَ : وزنُه أفْعَلَ ؟ [و](5) على هذا / ٢١٣ /

---

(1) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٤/٨٧ ، واللسان مادة فرس ، وفيها : أفرس هكذا بضم السين ، وفي اللسان بيت بعده ، وهو :

أتته ذئابٌ لايبالين راعيا وكن ذئابا تشتهي أن تفرّسا

فإذا كان هذ البيت من القصيدة ، فلعل رواية قافية البيت المستشهد به بالنصب ، ويكون هكذا :

فقد وأبى راعي الكواكب أفرسا

ويكون « أفرس » فعلا ماضيا ، يقال : أفرس الراعي : إذا فرس الذئب شاةً من غنمه . على أنه قد وُجِّه الفعل في اللسان بأنه فعل مضارع ، ولا أرى المعنى عليه .

(2) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٥٠ .

(3) الأصل ، ت : عن .

(4) سقط من س .

(5) عن س .

النحو يصح أن تقول : أل كقد . والحالُ الأخرى دلالة ما بعدها على مسماه ثبتت أو سقطت ، فصارت من هذاالوجه كأنَّ الكلمة ليست مبنية عليها ، وبهذا الوجه نقول : لام التعريف ، وننسب المعنى للام فقط . قال : فإن قيل : فينبغي على هذا الوجه أن يكون لها حظٌ في أوزان الأسماء فتقول في ابن : إنه افْعٌ ، وفي ابنُم : إنه افعُم ، وفي امرئ : إنه افْعِل ، وسيبويه لم يثبت هذا الوزن في الأسماء . قلت : لما كانت هذه الألف لا تثبت في الأسماء إلا فيما حذفت ، لم يكن له وزن يخصه ؛ ألا ترى أن الوزن إنما يتبين بالحرفين الأولين ، وأحدهما متحرك بحركة الإعراب ، ولذلك لم يُذكر يدٌ وحرٌ في أوزان الأسماء ، فأما امرؤ فلكون الراء فيه تابعة صار حكمُه حكم ابن ، وكذلك : ابنُمُ قال : وكذلك عندي ايمُنُ ، فإن حركة الميم اتباع لحركة النون كما هي في قولهم : امرؤ ، في حال الرفع ، غير أن هذه الكلمة لما كانت لازمة إعراب الرفع لزمت ضمة الميم ، فكما لا تثبت بقولهم : امرؤٌوابنُم في حال الرفع حركة في الأوزان فكذلك لا تثبت بقولهم : ايمُنُ الله ، افْعُلاً في الأوزان ، وهذا ظاهر جدا . انتهى ماقاله ابن الضائع ، إلا أني جمعته من موضعين متفرقين من كلامه . ثم قال : ومن تتبع كلام سيبويه وفهمه تبين ـ ولا بد ـ أنه لا خلاف بينه وبين الخليل بوجه ، وتبين أن قوله أل كقد لا يناقض أن ألفها ألف وَصْلٍ كما تقدم . قال سيبويه في باب ألف الوصل : « وتكونُ موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء ثم قال : « وإنما هما حرفٌ بمنزلة قد وسوف ». يعني أن اللام مع الألف حرفٌ منفصل كانفصال قدْمًا بعدها ، وانفصال سوف مما بعدها ، ولم تكن اللام لاحقة للاسم ثم أُتِي بعد ذلك بالألف . وهذا كله معنى قوله : « ألا ترى أن الرجل إذا نَسي فتذكر ولم يُرِدْ أن يقطع كلامه : ألِي ، كما تقول : قدِي ، ثم تقول : كان

وكان . ولا يكون ذلك في ابن وامرِئ ، لأن الميم ليست منفصلةً ولا الباء ، قال ذو الرُّمةِ ، واسمه غيلانُ (١) :

دَعْ ذا ، وعَجِّلْ ذا ، وأَلْحِقْنا بِذَلْ بالشَّحْمِ ، إنا قد مَلِلْناهُ بَجَلْ

كما تقول : إنه قَدِي ، ثم تقول : قد كان كذا وكذا ، فتُثَنِّي قد ولكنه لم يكسر اللام في قوله : بِذَلْ ، ويجئ بالياء ، لأن البناء قد تمَّ . وزعم الخليلُ ـ رحمه الله تعالى ـ أنها مفصولةٌ (٢) كقَدْ وسوف ، ولكنها جاءت لمعنى كما يجيئان للمعاني » (٣) . هذا كلام سيبويه مُردَفًا بكلام الخليل دليلا على ما قرر، وحجةً لما فَسَّر من أنَّ ألْ موصولةٌ بما بعدها ليست اللام بجزءٍ مما بعدها ، وذلك بعد ما بين وصل الهمزة ولم يحك فيها عن الخليل خلافاً . فالصحيح أن لا خلاف بينهما ، وهو الذي فَسَّر عليه السيرافي وابن خروف وغيرهما الكتاب .

ثم إنا نقولُ : لا فرق بين همزة الوصل وهمزة القطع إلاَّ أن / همزة/ ٢١٤ / الوصل لا تثبت مع وصل الكلمة بكلامٍ قبلها ، فكل همزة تثبت في الوصل حتى يكون إثباتها لحنًا فهي همزةُ وصلٍ بلا شك ، وقد وجدنا همزة اللام كذلك في شائع الكلام ، فلنقُلْ : إنَّها همزة وصلٍ بهذه القاعدةِ المجمع عليها .

ثم نقولُ : من قال : إنها همزة قطع ، وزعم مع ذلك أنها تسقطُ في الدّرج ـ ولا بُدَّ ـ فلا خلافَ بينه وبين من يقول : إنها همزة وصل ، إلا (في)(٤) مجرّدِ العبارة خاصة .

ثم نقول : أما قولُ المؤلف أولا : إن هذا تصديرٌ للزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة .

---

(١) لم أجده في ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ٣/٣٢٥ ، ٤/١٤٧ ، والمقتضب ١/٢٢٢ ، ٢/٩٢ والخصائص ١/٢٩١ ، والمنصف ١/٦٦ .

(٢) في النسخ : موصولة .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٧ ـ ١٤٨ .

(٤) ليست في س .

فتقول : إذا قام الدليلُ على الزِّيادة في الحرف أو غيره فلا بُدَّ من القول به ، كما دخل التصريفُ بعض الحروف من الزيادة والنقص والقلب والإبدال ، وقد قالوا : إنّ اللام في لعلَّ زائدة ، لقولهم : عَلّ ، فلْيكن ذلك هنا .

وأما قولُه : إنه وَضْعُ كلمةٍ مستحقَّةٍ للتصدير على حَرْفٍ واحدٍ ساكنٍ ، ولا نظير لذلك .

فنقولُ : إذا دلَّ الدليلُ فلا يجبُ الإتيانُ بالنظير ، وهي قاعدةٌ في الأصول ثابتةٌ . وأيضا فكان يجب على هذا ألا يسكن أوَّلُ كلمة لأنها معرضة للتصدير وللابتداء بها ومستحقة لذلك ، ولا فرق بين الوضع [1] أولا والإعلال ثانيا في حكم الابتداء ، فإذا كانوا هنالك قد أتَوا بهمزة الوصل فلْيأْتُوا بها في الموضع الآخر . على أنَّ ابن جني قد علَّل إسكانهم للام وضعًا فتأمله في حرف اللام من سر الصناعة[2] .

وأما افتتاحُ حَرف بهمزة وصل ، فلا يلزم من وجودِه وجودُ النظير كما تقدَّم ، كما أنه يعارَضُ بأنا لم نجد نحنُ همزة قَطْع تحذفُ في الدَّرْج لزومًا ، وقولهم : وَيْلُمِّه ، شاذٌ يحفظ .

وأما فتح الهمزة فليس لغير سبب ، بل لسبب عندهم قوي ، وقد ذكروا في ذلك أوجها ، منها ما ذكر سيبويه من التفرقة بينها وبين ما في الأسماء والأفعال [3] ، وعلل السيرافيُّ[4] بما أشار إليه المؤلف من التخفيف لكثرة الاستعمال ، لأن كل اسم منكور يتعرف باللام ، وهو أكثر من أن يحصى ،

---

(١) ما عدا (س) : الموضع .

(٢) قال ابن جني في سر الصناعة ٣٤٦ : « وأما لم سكنوه ؟ فالجواب عنه أن تسكينه أشد وأبلغ في إضعافهم إياه واعلامهم حاجته إلى ما اتصل به ، لأن الساكن أضعف من المتحرك وأشد حاجة وافتقارا إلى ما يتصل به » .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٨ .

(٤) شرح السيرافي ٥ / ١٤٠ .

فلزم اللام كثرة الاستعمال ، ففتحت لذلك ، وماعارض به الناظمُ هذا التعليل قد يُجابُ عنه بأن[1] الهمزة المسهَّلةَ في حُكْمِ المحقَّقَةِ [2] وليست غيرها، فهي هي ، فلا يُقال : إنها وقعت في غير موضع المبدل منه ، وإنما يقال ذلك في المبدلة ، وهي في الحقيقة واقعة موقع الهمزة ، ألا ترى أنها تثبت إذا سقطت الهمزة ، فالبدل على الجملة في موضع المبدل منه . ويعارض ببدل الهمزة الثانية من أيمّة على عامة اللغة ، فإن المحققة[3] لا تقع هنالك . فإن قال ذلك للاستثقال (وليس هنا استثقال)[4] . قيل : خلف الاستثقال هنا قُبْحُ [5] بقاءِ همزة الوصل على صورتها من التحقيق ، فسهلت اصلاحا للفظ .

وأما عدم سقوطها مع تحريك اللام فإنها تسقط في لغة قوم فيقولون لَرْضُ ، ولَحْمَر[6] . وأيضا قد حُكِي : اِسَلْ ، وإن كان شاذا . فإن قيل : فلم تثبت في الأفصح وتسقط من سل ونحوه في المشهور ؟ فالجواب : أن لام التعريف مبنية على السكون لا أصل لها في الحركة بوجه ، بخلاف سين اسل ، فإن لهذه الكلمة تصرفاتٍ كثيرة تكون السين فيها متحركة كسؤال ، وسأل ، وسائل ، وغير ذلك / فلما تحركت السين في سل صارت الحركة كأنها ليست / ٢١٥ / بعارضة لها ، فسقطت همزة الوصل ، ولما تحركت اللام في الأرض كانت الحركة عارضةً البتة ، ومن كلامهم ترك الاعتداد بالعارض [7] ، فمن لم يعتدَّ (به)[8] ترك الهمزة ولم يحذفها ، ومن اعتدّ به أسقطها . وهذا توجيهٌ في غاية

---

(١) ما عدا (س) : فإن .

(٢) الأصل : المخففة .

(٣) في النسخ : المخففة .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : فتح .

(٦) المنصف ١ / ٧٠ .

(٧) انظر شرح الشافية للرضي ٣ / ٤٣ .

(٨) سقط من الأصل ، ونصه : « فمن لم يعتد بترك » .

الحسن ، وفرقٌ واضح بين الموضعين .

وأما قطعها في يألّله ، وأفَألله ، فإن هذه الكلمة اختصت بأشياء لم يختص بها[1] غيرها ، وظهر فيها من الأحكام التي لا يُقاس عليها ما سواها نحوٌ من خمسة عشر حكما ، فيكون هذا الفرد من تلك الجملة ، فإن التغيير يأنسُ بالتغيير . وإذا كان كذلك فلا نُكر في أن يُجعلَ ذلك القطع عوضًا من حرف القسم ، كما جعلوا في غير هذا الموضع الواو نائبة عن رُبَّ ، فقالوا[2] :

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أعماؤُهُ

وَبَلَدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُهُ[3]

فلو كان ما قاله من الإجحاف لازمًا للزم أيضًا في هذا الآخر ، لكنه موافقٌ على صحته ، فكذلك يلزمه أن يوافق على أفألله ، ويكفى من المناقشة هذا .

واعلم أنَّ الناظم أشار في باب المعرَّفِ بالأداة إلى خلافٍ سوى ما ذُكِر هنا ، وقد تقدَّم بيانه على الجملة هنالك ، وإن الذي يتخلَّص من كلامه في الموضعين أنه ذهب في هذا الكتاب إلى ما نقل عن سيبويه من زيادة الهمزة مع أن ألْ بجملتها هي الدالة على التعريف ، وتعلّق في ذلك بظاهر كلام سيبويه في باب « عِدَّة ما يكون عليه الكلم » [4] حين ذكر من الحروف ما هو على حرفين ،

---

(١) الأصل ، س : به .

(٢) الرجز لرؤبة ، ديوانه ٣ ، وأمالي الشجرى ١/٣٦٦ ، ٢/٣٩ ، والإنصاف ٣٧٧ ، ٣٨١ ، ٥٢٩ ، وابن يعيش على المفصل ٢ / ١١٨ .

(٣) رؤبة ، ديوانه ١٥٠ ، وأمالي الشجري ١/١٤٤، والإنصاف ٥٢٩، وابن يعيش ٨/١٠٥، والمغني ١١٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣/٣ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٢٦ .

وأدرج في أثنائه[1] ألْ ، فأخذ المؤلف من ذلك أن الجملة هي الدالة [2] ، ثم نَقَل عنه في باب ألِفِ الوصل أنَّ الهمزة زائدة [3] ، فجعل هذا خلافا لمن لم يَنُصّ على هذا المقدار من النحويين ، بل نسب التعريف إلى اللام فقط . وكل ذلك لا يتحصل منه خلافٌ محقق في المسألة ، أمّا كون الهمزة أصلية أو زائدة فقد ذُكِر أنه لا خلاف بين الخليل وسيبويه وكذلك لا خلاف أيضًا بين سيبويه وغيره في الدلالة على التعريف ، لأن همزة الوصل كما تقدَّم لها حالان ، حال تُعدُّ فيه كالجزء من الكلمة ، فمن ههنا أطلق سيبويه الدلالة على الجملة ، وحال تعد فيه كالمنفصلة ، ومن هنا أطلق غير سيبويه الدلالة على اللام وحدها . ويدلك[4] على أن الخلاف في المسألة مندفعٌ فيما بين الخليل وسيبويه ومَنْ وراء هما أن الشراح للكتاب لم يتعرَّضوا له ، ولا نصُّوا على استنباطه من لفظ الكتاب ، إلا ما حكاه السيرافي عن غيره من استنباطه من تشبيه سيبويه ألْ بقد وسوف أنها ألف قطع ، ولم يحك ذلك عن الخليل ، والذي حكاه عن الخليل ابنُ جني في سرِّ الصناعة [5] .

فالحاصل أنَّ ما نقله المؤلِّفُ لم يَذْهب إليه ـ فيما أعلمُ ـ أحدٌ من النحويين ، ولا تحقُّق له فيه نقلٌ محررٌ والله أعلم / . / ٢١٦ /

وقد يمكن أن يكون قولُه في باب المعرَّف بالأداة : « ألْ حرفُ تعريف أو اللامُ فَقَطْ » ، ليس بإشارة إلى خلافٍ كما مَرَّ الشرح فيه ، ولكن يكون معناه

---

(١) ما عدا (س) : إتيانه .

(٢) الأصل ، ت : « الدالة على » .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٤) ك : ويدل .

(٥) سر الصناعة ٣٣٣ .

التخيير في الإطلاق ، أي : قُلْ أيَّ ذلك شِئْتَ ، فإن شِئْت أن تقول : إن حرف التعريف أل بجملتها أو اللامُ وحدها ، فذلك إليك ، وكلاهُما صحيحٌ وبمعنى واحد في محصول الأمْر ، وأن الخلاف خلافٌ في عبارة [1] لا في حقيقة معنى ويكون وجه التنبيه على هذا أمران ، أحدهما : رَفْعُ ما يتوهم من الخلاف في المسألة . والثاني : الجمعُ بين عبارات [2] النحويين ، وأنَّ من أطلق أنَّ التعريف بأل اعتبر حال وقوع الهمزة كالجزء ، ومن أطلق أنَّ التعريفِ باللام اعتبر حال وقوعها كالمنفصل ، ولا يكون على هذا في المسألة إشكالٌ يتعلَّق بهذا النظم ، وكثيراً ما تجده فيه ينزع[3] إلى منازع التحقيق والتحصيل ، وقد مَرَّ[4] من ذلك مواضعُ متعددة يكون فيها إذا قررها في هذا النظم أسَدَّ منه في تقريرها في التسهيل ، (والله الموفق)[5] .

ثم قال : « ويُبْدَلُ مَدًا في الاستفهام أو يُسَهَّلُ » ، ضمير « يبدل » عائدٌ على همز الوصل المتأخر الذكر في قوله : « همز أل كذا » فيعني أن همزة الوصل المذكورة آنفا إذا وقعت في الاستفهام ، ووقوعها فيه أن تتقدمها أداته ، فإنها لا تحذف كما يُحذَفُ ما تقدَّم في الدَّرْج ، بل تبقى، إلا أنَّ لك في بقائها وجهين :

أحدهما : أنْ تبدلها مدة ، والمدة [6] هنا من جنس حركة أداة الاستفهام، ولا شك أن حركة الهمزة الفتحُ ، فالمدة المبدلة من الهمزة ألفٌ ، فتقول : آلرجل

(١) الأصل : عبارته .

(٢) س : عبارة .

(٣) الأصل : يدع .

(٤) س : « وقد مرَّ ذلك في مواضع » .

(٥) ليس في س .

(٦) س : « مدة واحدة هنا » .

خير أم المرأة ؟ وآلحسن أو [١] الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ وقرأ القراء[٢] : (آلذكرين حَرَّمَ أم الأنثيين) [٣] ؟ (آلله أذِنَ لَكُمْ) [٤] ؟ (آلله خَيْرٌ أم مّا يُشْرِكُون)[٥] ؟ وهذا أشهر ما نُقِلَ عنهم . وهذا منه دليلٌ على أن تلك المَدَّةَ عنده هي الهمزة في الأصل ، وهو مذهبُ الجمهور . وذهب بعضهُم إلى أنها ألِفٌ أجنبيةٌ سِيقَتْ للفرق ، لا أنَّها الهمزة أُبدلت ، لما يُلْفَى من المحذور ، واستجاده بعضُ من تأخر من النحويين ، لولا حكاية التسهيل فيها ، فهو الذي يقطع[٦] على الألف أنَّها مبدلةٌ كما قال الناظم ؛ إذْ لو تحامَوا الإتيان بالهمزة لم يثبتوها مُسهّلة ، لكنهم فعلوا ذلك، فدلَّ على أنها هي أيضًا الألف الظاهرة .

والثاني : التسهيل بَيْنَ بَيْنَ ، فتقول : أألرجلُ أفضلُ أم المرأة ؟ وأألشجاعة أفضلُ أم البَذْلُ ؟ وقد قُرِىء[٧] به للقراءِ في المواضعِ المعلومة ، وزعم ابن الباذِشِ أنَّ هذا الوجه هو الذي يوجبهُ قولُ سيبويه في باب الهمز أنها تخففُ بَيْنَ بَيْنَ كما يخفف غيرها من الهمزات المتحركة إلا ماستُثْنِي من المفتوحة التي قبلها ضمةٌ أو كسرةٌ ، وإنما يُخَفَّف بالبدل الهمزة السّاكنة ، وهذا العمومُ يتناول الوصل والقطع »[٨] .

---

(١) س : والحسين . وانظر في هذا مغنى اللبيب ، أم .

(٢) الأصل : « ومن قرأ » .

(٣) الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٤) الآية ٥٩ من سورة يونس .

(٥) الآية ٥٩ من سورة النمل .

(٦) س : يقضي .

(٧) الأصل ، ت : قرأ به القراء .

(٨) الإقناع ٣٥٩ .

والفرق بين هذا والذي قبله أنَّ الهمزة في هذاالوجه بزنة المتحركة ، ولذلك جاء في الشعر[1] / : / ٢١٧ /

(وما أدْرِى إذا يَمَّمْتُ أمرًا   أُرِيدُ الخير أيُّهمـا يلينـي)[2]
أألخير الذي أنا أبتغيه   أَمِ الشَّرُّ الذي لا[3] يَأْتَلِينـي

أنشد بيت الشاهد السيرافي ، وقول عمر بن أبي ربيعة ، أنشده سيبويه [4]:

أألحقُّ أن دار الرباب تباعَدَتْ   أو انْبَتَّ حبلٌ أن قَلْبكَ طائرُ

بخلاف الوجه الأول فإن الهمزة فيه بزنة (الساكن لا بزنة)[5] المتحرك ، ولذلك قال الناظم : « ويُبْدَل مَدًا » .

وأراد الاستفهام الهمزة خاصة ، وقد ظهر من هنا ومما تقدَّم أن سائر الهمزات في الأفعال والأسماء والمتقدمة لا تثبتُ مع استفهام ولا غيره ، بل تقول : أسْتَعْلَم زيد عمرًا ؟ وأبنُك أكرمُ أم ابن زُيدٍ ؟ وفي التنزيل الكريم : (أصْطَفى البنات على البنين)[6] ؟ وذلك على الأصل ، إذْ لا حاجة إلى إثباتها لحصول الفرق بين الاستفهام والخبر ، لأنَّ الهمزة في الخبر مكسورة ، فتقول :

---

(١) للمثقب العبدي ، ديوانه ٢١٣ . وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٢٣١/١ ، ٧/٢ ، ٣٧٢ . وابن يعيش ١٣٨/٩ ، والمغني ٦٩ ، وشرح شواهد الشافية ١٨٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٣/٢ .

(٢) هذا البيت عن س ، وهامش ك .

(٣) في النسخ : « هو يأتليني » . ولا يأتليني : لا يقصر في طلبي واللحاق بي . وهناك رواية أخرى : « هو يبتغيني » .

(٤) الكتاب ١٢٦/٣ ، والديوان ١٠١ .

(٥) سقط من الأصل ، ت .

(٦) الآية ١٥٣ من سورة الصافات .

ابنُك أفضلُ من فلان ، واستعْلم زيد عمرًا . وفي الاستفهام مفتوحة كما تقدَّم ، فلا لبس ، بخلاف همزة أل فإنَّها لما فُتِحت لم يظهر فرقٌ بين الاستفهام والخبر ، فإذا قلت : الرجل عند فلان ، والغلام في الدار ، لم يتبين للمخاطب معنى كلامكَ ، فتركوا الهمزة وأثبتوها ليحصل الفرق ويزول اللبسُ ، لكن على غير صورتها الأولى ، ليزول قُبْحُ[1] اللفظ ، إذْ لو بَقيت على حالها لكانت همزةُ الوصلِ في ظاهر الحال مع وَصْلِ اللام بما قبلها على حالها دون وصلها بما قبلها ، وذلك قبيحٌ ، فغيروها عن لفظها الأول ليخفى موضعها ، وكان ذلك بأحد الوجهين ، إلا أنَّ تقديم الناظم للإبدال مشعرٌ بأولويته عنده ، وذلك صحيح في النقل والقياس ، أما في النقل فلأنَّ الأشهر عند القراء الإبدال ، وبه يقرأ هؤلاء المتأخرون ، وبه أخذ علينا شيوخُنا للقراء[2] السبعة . وأما في القياس فإنَّ الأولى حين أرادوا أن يهربوا من قُبْحِ[1] اللفظ بالهمزة أن يبلغوا بها أقصى ما يمكن من التغيير حتى تصير كأنها غيرها ، ولا يكون ذلك إلا مع الإبدال ، ولذلك انقلبت إلى السكون بعد التحريك ، بخلاف التسهيل بَيْنَ بَيْنَ ، فإن الهمزة معه باقيةٌ على قوتها وعلى زِنَةِ أصلها ، ومعاملةٌ معاملة المحققة[3] ، فلم يَزُلْ قُبْحُ اللفظ بذلك كلَّ الزوال، مع أن التسهيل أيضًا (وجهه)[4] ظاهر، كما تقدم .

وههنا مسألةٌ تتعلَّقُ بمحلِّ الإبدال والتسهيل ، وذلك أَنَّ قوله : « هَمْزُ أَلْ كذا » يحتمل أن يكون مستأنفا مما تقدَّم ، كأنه قال : وهمزُ أل حكمه ذلك

---

(١) الأصل : فتح .

(٢) الأصل : القراء .

(٣) الأصل : المخففة .

(٤) سقط من الأصل ، ت .

الحكمُ . ثم ذكر فيه الإبدال والتسهيل مع همزة الاستفهام ، (فيكون الإبدال والتسهيل)[١] لم يحكم به إلا على همزة ألْ وحدها ، وعلى هذا التقرير جرى تفسيرُ كلامه فيما تقدَّم ، وهو الذي ذكره كثيرٌ من النحويين ؛ إذ لم يتعرّضوا لهمزة ايمُن في هذا الحكم ، بل ظاهر قولهم فيها أن حكمها حكم همزة ابنٍ واسمٍ وغيرهما ، من سقوطها مع همزة الاستفهام ، فتقول : أيمُن الله ما يُحْلَف به ؟ كما تقول : أبنُك قائمٌ أم ابن فُلانٍ ؟ ولا شك / أن هذاالوجه يُلْقى / ٢١٨ / فيه على لغة من فتح الهمزة اللبسُ الذي يُلْقى في همزة ألْ ، ولكن يكون الناظمُ تابعاً لغيره في هذاالمعنى ويحتمل أن يكون قوله : « هَمْزُ ألْ كَذَا » غير مُسْتَأْنفٍ وَحْدَه بل مع ايمُن ، كأنه قال : وهَمْزُ أيمُن وهَمْزُ ألْ كذلك في الحكم أيضا من كونه هَمْز وصل ، ولذلك قال قبله : « وتأْنيثٍ تَبِعْ » ولم يذكره مع ما تقدم كما ذكر ابنًا واستا وإن كان لا يتبعهما تأنيثٌ فيكون قوله (بعد ذلك)[٢] : « ويبدل مَدًّا » إلى آخره ، راجعًا إلى هَمْزهما معًا ، أى : وَيُبْدَل هَمْزُ أيمُن وَهمْز ألْ مدًّا في الاستفهام أو يُسَهّلُ ، وذلك أنَّ « أيمنُ » [٣] الأفصحُ [٤] فيه فتحُ الهمزة وقد تكسر ، فإذا كُسرِت جرى الاسم مجرى ابن واسم وأخواتهما ، وإذا فتحت جرت مجرى أل في إثبات الهمزة للفرق المذكور ، فتقول على [٥] الإبدال: آيمن الله ما يُحْلَف به ؟ وعلى التسهيل : أأيمن الله ما يُحْلَف به ؟ وجعل الفارسي هذا في الإيضاح قياسا على الْ ، فقال : « حكم التي في أيمُن في

---

(١) سقط من س .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : أيمنا .

(٤) س : الأصح .

(٥) س : في .

القسم حكمها في القياس » [١] يعني في إثبات الهمزة مع الاستفهام فجعل ذلك قياسا ولم يلتزم فيه [٢] السماع ، فيظهر أنه لم يأخذ كلام سيبويه على أنه نصٌ على هذه المسألة ، وذلك أنَّ سيبويه تكلم على فتح همزة ألْ ، وأنَّ ذلك للفرق بينها وبين التي في الأفعال والأسماء ، ثم قال : « وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف»[٣] ، ومضى في تمام التعليل ، ثم قال : «ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في أيمُ وأيمُنُ »[٣] ثم تكلم على فتحها وعلى كونها ألف وصل ، ولم يتعرض لحكم الإثبات والحذف (فيها)[٤] ونحو هذه العبارة ذكر في آخر أبواب مالا ينصرف، في (باب)[٤] إرادة اللفظ بالحرف الواحد[٥] ، فظاهر هذا أنه لم يتكلَّم على حكمها مع الاستفهام ، وعلى هذا الظاهر جرى السيرافيّ وابن خروف ، من أنهما إنما فسّر كلامه بأنها مثل همزة ألْ في كونها موصولة وكونها مفتوحة ، ولم يتكلّما على إثباتها مع الاستفهام فظهر أن هذا قياسٌ من الفارسي لا نص من سيبويه فيه ، ودل على ذلك قوله «في القياس» ، إذ ليس في كلام سيبويه ما يُشعر بأنه لا سماع فيه . وقياسُ الفارسي صحيح كما قاسوا فتح همزته على همزة ألْ ، لكونه لم يتمكن في بابه تمكن الأسماء ، ولم يستعمل إلا في موضع واحد وهو القسم ، فكذلك قاس الفارسي فيه الحكم الآخر . وقد حمل ابن الضائع قول سيبويه : « ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في أيمن »[٦] على أنه يريد ما ذكره الفارسي من قياس الإثبات . وعلى كلٍّ

---

(١) التكملة ١٨ .

(٢) س : وجود السماع .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٨ .

(٤) عن س .

(٥) الكتاب ٣/٣٢٤ .

(٦) ينظر كتاب سيبويه ١٤٨/٤ .

تقدير فيكون الناظم على هذا قد نبَّه على ما نَبَّهوا عليه من ثبوت الهمزة في أيمن مع ألف الاستفهام ، وعبارتُه في التسهيل مشعرةٌ بهذا المقصد إذ قال : « لا تثبت همزة الوصل غير مبدوءٍ بها إلا في ضرورة ، ما لم تكن مفتوحة تلي همزة استفهام فتبدل ألِفًا أو تسهل »(١) فهذه العبارة تشمل (بعمومها)(٢) همزة أيمن ، لكنه لم ينبه في الشرح إلا على همزة الْ خاصة .

وفي اطلاق الناظم لفظ الاستفهام إيهامٌ مّا ، إذْ كان للاستفهام أدوات كثيرة من جملتها الهمزة ، وهي المرادةَ بلا شك ، إلاَّ أَنَّه لم يبين ذلك ، فيوهم أنه يريد الهمزة وسائر / الأدوات ، وذلك فاسدٌ ؛ إِذْ لا موجب لإثبات همزة / ٢١٩ / الوصل مع هَلْ أو غيرها ، فكان من حقِّه أن يحرِّر العبارة فيقول مثلاً :

آيمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ مَعْ هَمْزِ الاستِفْهامِ أَوْ يُسَهَّلُ

أو نحو هذا ، فلا يَبْقى عليه اعتراضٌ .

ولما أتم الكلام على فَصْلِ الزِّيادة أخذ في الكلام على الإبدال فقال :

---

(١) التسهيل ٢٠٣ .

(٢) سقط من س .

فهرس موضوعات

الجزء الثامن